

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

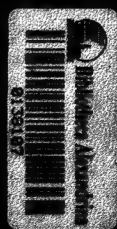
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة



الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة
الجمعية العلمية السورية للسلامات العامة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

الهيئة العامة للتوثيق والتوثيق
رقم الملف
٧٥-٢٢

محت إشراف

الأستاذ حسن الفكهاني
المهام أمانة محكمة النقض

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الجزء الخامس عشر

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٩٠ شارع عدلي - ص.ب. ٥٤٣ - ت. ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدنا أن نقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة
شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أئمتنا العربية .

عبد الفکر الحنفى

موضوعات الجزء الخامس عشر

دعوى (*)

- دعوى الإنشاء .
- دعوى التسمية .
- دعوى تهينة القبيل .
- الطعن في الأحكام الإدارية .

(*) راجع للجزء الرابع عشر (أول موضوع دعوى) .

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الرأي مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبنا هذه المبادئ مع ملخص للأحكام والفتاوى التي أرسنها ترتيبا أبجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتبنا المبادئ وملخصات الأحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمة وإمكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بديء — قدر الإمكان — برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم أعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات أو تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتفرقة جنبا إلى جنب دون تعقيد بتاريخ صدور الأحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في إطار الموضوع الواحد ، أن نوضح الأحكام والفتاوى جنبا إلى جنب ما دام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمي بين الأحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك لمساعدة الباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يعرضها والوصول بالقرص السبل إلى الإلمام بما أدلى في شأنها من حلول في أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى أو تتقارب عند رأي واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد أن يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الأحكام والفتاوى متعلقة بدلا من تشتيته بالبحث عما أقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قررتها الجمعية العمومية في ناحية أخرى ..

ولما كتبت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة
ارسامها كم من الأحكام والفتاوى لقد لجريت تقسيمات داخلية لهذه
الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تنطق بها من فتاوى
وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث
الرجوع اليها في الاصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دلب
المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنوياً للأحكام والفتاوى ، وان
كان انكسر من هذه المجموعات قد اضحى متعذراً التوصل اليها لتتقدم العهد
بها ونفاذ طبيعتها . كما ان الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبيعها الى
الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القبية الطبية للموسوعة الادارية
الحديثة ويعين على التفتى في الجهد من اجل خدمة عالية تتبذل في اعلام
الكفاية بما ارساه مجلس الدولة ممثلاً في محكمته الادارية العليا والجمعية
العامة لمسى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فمسيلتى الفتوى في ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسة
التي صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن امام المحكمة الادارية العليا
التي صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية
العامة او من قسم الراى مجتمعاً بشأته ، وان صدر الاشارة الى رقم الملف
في بعض الحالات القليلة فمسيلتى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي
صدرت نيه الفتوى الى الجهة الادارية التي طلبت الراى وتاريخ هذا
التصدير .

وفي كثر من الاحيان تتراجع المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى
بين هذين البيتين الخاصين تنشر تارة الى رقم ملف الفتوى وتصدر تارة
اخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومسائل ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧) .

ومعنى ذلك حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧
لسنة ٢ ق الصادر بجلسته ١٢ من ابريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

ويقصد بذلك الفتوى التى أصدرتها الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يوتية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .
(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٤/٦/١٩٧٨)

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٢٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية نفسها الفتوى والتشريع التى
صدرت الى جهة الإدارة طلبة الفتوى برقم ١٢٨ بتاريخ ١٩ من يولية ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تطبيقات تزيد الملبا بالموضوع الذى يبعثه .
وبعض هذه التطبيقات يتطرق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عقب
الحكم أو الفتوى الملق عليها ، وبعضها يتطرق بالموضوع برمته أو بأكثر من
فتوى أو حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق فى نهلية الموضوع .
وعلى انحواف ان تحلل التطبيقات لرقابا مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادئ
المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

ويفلك نرجو ان نكون قد أوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر ان نتبعه
فى استخراج ما يحتلجه من مبادئ وتطبيقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتطرق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا ككت قد وضعت فى أكثر الموضوعات ملاءة الا أنه وجب
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
تريب أو بعيد .

والله ولى التسوييق

حسن الفكهاى ، نعيم عطيه



دعوى (٥)

الفصل الثاني : دعوى الإلغاء

الفرع الأول : تكيف دعوى الإلغاء وطبيعتها •

الفرع الثاني : قبول دعوى الإلغاء

الفرع الثالث : الإجراءات السابقة على رفع الدعوى (التظلم الوجوبى)

الفرع الرابع : ميعاد الستين يوما

أولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والإعلان)

ثانيا : العلم اليقيسى

ثالثا : حساب الميعاد

رابعا : وقف الميعاد وقطعه

خامسا : مسائل متنوعة

الفرع الخامس - الحكم فى دعوى الإلغاء

أولا : حجية حكم الإلغاء

ثانيا : تنفيذ حكم الإلغاء

الفرع السادس : طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرقب

الفصل الثالث : دعوى التسوية

أولا : معيار التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية

ثانيا : دعوى التسوية لا تخضع للميعاد الذى تخضع له دعوى الإلغاء

ثالثا : المنازعات المنطقة بالرواتب لا تنقيد بميعاد الستين يوما

رابعا : حالات من دعوى التسوية

(٥) راجع الجزء الرابع عشر (أول موضوع دعوى) •

- (ا) تحديد الانتمية
- (ب) الوضع على وظيفة
- (ج) حساب بند الخدمة السابقة
- (د) النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التي قسم اليها اعتماد المكافآت والأجور الشاملة
- (هـ) دعاوى ضبط الاحتياط
- (و) الاحقية في مكافأة
- (ز) اعتزال الخدمة
- (ح) تسوية معاش
- (ط) الإحالة على المعاش

الفصل الرابع : دعوى تهينة الدليل

الفصل الخامس : الطعن في الاحكام الادارية

الفرع الاول : وضع المحكة الادارية العليا وطبيعتها

الفرع الثاني : اختصاص المحكة الادارية العليا

الفرع الثالث : مبادئ الطعن واجرائاته ولحاكمه بصفة عامة

اولا : الخصاص

ثانيا : الصفة

ثالثا : المصلحة

رابعا : تقرير الطعن

الفرع الرابع : طعن القسم الثالث والخارج عن الخصومة

الفرع الخامس : طعون هيئة مفوض الدولة

الفرع السادس : الطعن في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

الفرع السابع : سلطة المحكة الادارية العليا في نظر الطعون المبروضة عليها

الفرع الثامن : التماس اعادة النظر

الفرع التاسع : دعوى البطلان الاصلية

الفرع العاشر : الطعن في احكام دائرة نفوس الطعون

الفرع الحادي عشر : مسائل متنوعة

الفصل الثاني

دعوى الإلغاء

الفرع الأول

تكييف دعوى الإلغاء وطبيعتها

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

القضاء الإداري لا يعتبر بالنسبة للجهة الإدارية درجة أعلى من درجات النفاذ بل الجهتان مستقلتان في اختصاصهما المتعلق بالوظيفة — طلب الإلغاء أو وقف التنفيذ هو في حقيقته دعوى مبتدأة بالنسبة للقرار الإداري .

منخص الحكم :

إن القضاء الإداري لا يعتبر بالنسبة للجهة الإدارية درجة أعلى من درجات النفاذ ، بل الجهتان مستقلتان في اختصاصهما الوظيفي . وطلب إلغاء القرار الإداري أو وقف تنفيذه إنما يكون بالنسبة للقرارات الإدارية النهائية . فالمفروض — والحالة هذه — أن القرار الإداري يستنفذ جميع مراحله في درجات السلم الإداري حتى يصبح نهائياً قبل اللجوء إلى القضاء الإداري بطلب إلغائه أو وقف تنفيذه ، وهذا الطلب هو في حقيقته دعوى تضافية مبتدأة بالنسبة إلى القرار الإداري .

(طعن ١٧٨٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

المنازعة الإدارية ، ولو كانت طعناً بالإلغاء ، هي خصومة قضائية — المناط فيها هو قيام النزاع وقت رفعها ، واستمراره إلى حين الفصل فيها —

فقدان هذا الركن وقت رفع الدعوى - الحكم بعدم قبولها - فقدان هذا

الركن أثناء نظرها - الحكم باعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

من المسلمات في فقه القانون الإداري أن المنازعات الإدارية ، ولو كتبت طعنا بالإلغاء ، هي خصومة قضائية من أجلها يقيم النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ، فإن هي رفعت مفتقرة إلى هذا الركن كانت من الأصل غير مقبولة ، وإن هي رفعت متوافرة عليه ثم انتقدته خلال نظرها أصبحت غير ذات موضوع ووجب القضاء باعتبارها منتهية ، لا فرق في ذلك بين دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء .
(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الخصومة في دعوى الإلغاء تقوم على اختصام القرار الإداري والحكم الصادر بإلغائه يكون حجة على الكافة - دعوى غير الإلغاء - الخصومة فيها ذاتية والحكم الصادر فيها له حجية نسبية - استتراك دعوى الإلغاء ودعوى غير الإلغاء في انهما خصومة قضائية من أجلها يقيم النزاع واستمراره ،

ملخص الحكم :

لأن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصام القرار الإداري ، وأن الحكم الصادر فيها بإلغائه بهذه المثابة يكون حجة على الكافة ، بينما دعوى غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية متصورة على أطرافه ، إلا أن كلا الدعويين لا تخرجان عن كونهما خصومة قضائية من أجلها يقيم النزاع واستمراره .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع
أو الموضوع — ليست نهائية — خضوعها لرقابة المحكمة الإدارية العليا —
لاوجه للنياس على الطعن بالنقض .

ملخص الحكم :

ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية ، في دعوى الالغاء ،
سلطة قطعية في فهم « الواقع » أو « الموضوع » تنصر عنها سلطة المحكمة
الإدارية العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظم التقض المحنى هو
قياس مع الفرق ، ذلك ان رقابة محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية
على القرارات الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى
مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره
هو عين « الموضوع » الذي سنتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها
القانونية لأحكام القضاء الإداري . فالنشيطان وإن اختلفا في المرتبة إلا أنها
متباثلان في الطبيعة ، إذ مردهما في النهاية إلى مبدأ المشروعية ، تلك تسلطه
على القرارات الإدارية ، وهذه تسلطه على هذه القرارات ثم على الأحكام .
(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الطعن بالالغاء على أحد القرارات الصادرة بالقرقية لا يترقب عليه
بطريقة آلية الطعن على جميع القرارات اللاحقة بالقرقية الانتجية — دعوى
الالغاء لا يمكن أن تتم إلا بإرادة صريحة لا انقراض فيها — أسس ذلك —
أنه — أن الحكم الصادر بتحديد الانتجية في تاريخ معين وما يترقب على ذلك
من آثار لا تصرف آثاره إلى قرارات القرقية التالية التي لم تعرض على
المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الحكم يرد اقدمية المدعى فى الدرجة الخامسة الى مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار انما يكون مطلقه الفصل فى منازعة حول استحقاق المدعى لان تسوى لقدميته فى الدرجة الخامسة ويرجعها الى التاريخ سلف الفكر والاثار المباشر الذى يترتب على ذلك هو تعديل الاقدمية فى تلك الدرجة وصرف الفروق المالية الناجمة من العلاوات وتدرج الواتب فى الدرجة موضوع الدعوى ولا يمكن أن ينصرف الى قرارات أخرى لم تعرض على المحكمة للفصل فيها ، ذلك ان الدعوى بالقضاء القرارات الإدارية المعنية لا يمكن ان يتم الا بإرادة صريحة جنبة من الطاعن لا افتراس فيها ولا تكون ضمنية اذ ليس فى القوانين ما يلزم صاحب الحق ان يحرك الدعوى لحماية ذلك الحق اذا ما اعتدى عليه . وما يؤيد هذا النص ان الدعوى ، وخصوصا دعوى الانشاء لها اوضاع معينة نص عليها القانون من ايداع صحيفة الطعن مشتملة على بيانات معينة وان يتم الايداع فى سكرتيرية المحكمة فى اجل معلوم بحيث لو تخلف أى وضع من تلك الاوضاع انهالت الدعوى وحكم بعدم قبولها ومفضلا عن ذلك فلا يمكن القول فى خصوص الدعوى الراضية بأن ترقية المدعى الى الدرجات العليا يعتبر اثرا من الآثار التى يقضى له بها الحكم المطعون فيه اذ ان اثر انشاء هو ما ينتج عنه مباشرة والترقية الى الدرجة الاعلى فى حاجة الى قرار خاص بها يصدر بعد بحث حالة الموظف مقارنة بحالة غيره من الزملاء والنظر فيها عسى ان يكون قد طرأ عليها من ظروف قد تحول دون الترقية او تنقضى بتأجيلها وينبنى على ذلك ان الطعن على القرار الصادر بتحديد لقدميته فى الدرجة الخامسة فى أغسطس سنة ١٩٤٧ والقضاء هذا القرار لا يمكن ان يترتب عليه بحكم اللزوم الطعن فى جميع القرارات اللاحقة والا تعدى الحكم الى امور لم تعرض على المحكمة - وهو ما سبق قوله - كما يؤدى الى اضطراب دائم للاوضاع الادارية اذ يصبح النجاح فى الطعن على أحد القرارات الادارية مدعاة لانقضاء جميع القرارات اللاحقة والصادرة بالترقية بطريقة آلية دون اتخاذ الاجراءات القانونية لمرضاها على الجهات القضائية للتحقق من مدى جديتها او مدى استحقاق الطاعن عليها لها وافضليتها على المطعون

عليها فيها وفي ذلك اعداد للراكر القانونية الذاتية للغير ووزعتها على مرور الزمن مما يضطرب معه نظام العمل في الجهاز الادارى وتضيق في سبيله المصلحة العامة كما ان هذا النظر يؤدي الى القول بأن المحكمة قد اطلت نفسها محل الجهات الادارية التي تلك وحدها اصدار القرارات الادارية اذ ان الحكم لا يفتى عن اصدار القرارات الادارية تنفيذاً له فلذا هي امتنعت من ذلك او اصدرتها على نحو يخالف ما جاء بالحكم فليس لهما الضرور الا ان يلجا من جديد الى القضاء مراعيًا الاوضاع القانونية لاسترداد ما يكون قد انتقص من حقوقه كما ان هذا النظر يقتضى ايضاً على الاوضاع القانونية التي تحكم الموظفين سواء كان ذلك في ظل القواعد السابقة على القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ او التي تجرى تحت ظله اذ ان الترقية في الحالة الاولى لا تقوم على الاتمدية وحدها وانما تقوم على الجدارة مع مراعاة الاتمدية وانما في الحالة الثانية لا تجرى باضطراد انما تحكمها ضوابط لا يمكن التحلل فيها من هذه الضوابط مثلاً عدم جواز ترقية موظف حصل في السنة السابقة على تقدير بدرجة ضعيف او انزلت به عقوبة تأديبية تحصل دون تربيته في وقت معين أو اوقف عن عمله نتيجة التحقيق جنائى او ادارى وهي أمور يجيب ان توضع في الميزان قبل تقرير ترقية الموظف بالتدبية بحيث ينتفى معها القبول بأن الطعن في قرار ادارى يترتب عليه بحكم اللزوم الطعن في القرارات التأديبية له لتعلق حق الطامن بها دون ما استعراض لجميع الظروف والاضاع المحيطة بهذه القرارات ، هذا وليس في مركز الموظف الاثنى ما يطعن على هذا النظر اذ ان حقه في الالتجاء الى القضاء لم يشرع الا لحالية هذا المركز اذ ما اعتدى عليه . كما ان القول بأن الدعوى دعوى تسوية لير يخالف الواقع اذ انها طعن على قرارات بالترقية الى درجات اعلى .

ملصقة رقم (٦)

المبدأ :

الدعوى التي يقبها المدعى بالمطالبة بالدرجة السادسة من تاريخ التعيين بالتطبيق لقواعد الإنصاف واستحقاقه للدرجة الخامسة بالتطبيق لقواعد التنسيق - تضمن هذه الدعوى بحكم اللزوم الطعن في أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى تمت الترقية فيها بحسب الإجابة في الدرجات السابقة وتغنى عن تكرار الطعن في القرارات التالية - أساس ذلك الدفع بعدم قبول الدعوى التي يزعمها المدعى للطعن في القرارات التالية لا يقوم على أساس .

ملخص الحكم :

لأن كان القرار بالترقية الى الدرجة الرابعة التي ترك فيها المدعى وقتذاك قد صدر في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٠ اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٥٠ ، ونشر في النشرة الحفية لوزارة الحربية في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ ، إلا أنه لما كان المدعى قد رفع دعواه مطالبا باستحقاقه للدرجة السادسة اعتبارا من تاريخ دخوله الخدمة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بالتطبيق لقواعد الإنصاف ، واستحقاقه للدرجة الخامسة الكلية من أول مايو سنة ١٩٤٦ وما يترتب على ذلك من آثار بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فليس من شك في أن الدعوى المذكورة تتضمن بحكم اللزوم الطعن بالإلغاء في أى قرار بالترقية الى الدرجة التالية متى أثبتت الترقية فيها على دور الانتدبية بحسب الدرجات السابقة ، لارتباط هذه بترك ارتباط الفرع بالأصل لو النتيجة بالسبب . فإذا استجاب القضاء لطلب المدعى فأصله وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة ، وحدد لقدمته فيها بما يجعله صاحب الدور في الترتيبات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الانتدبية ، فإن الدعوى المذكورة تغنى بمساحبة الشان عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ، ما دام الطعن

في القرار الاول ، وهو الاصل ، يتضمن حتماً — ويحكم اللزوم — الطعن ضمناً في القرارات التالية ، وهي الفرع ، كما ان تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بالخفاء القرار الاول وما يقترب عليه من آثار يقتضي تصحيح الاوضاع بالنسبة للدعوى في تلك القرارات التالية ، وضماً للامور في نصايبها السليم كآثر من آثار الحكم المذكور الكلف لاصل الحق ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله .

(طعن ١٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الطعن بالالغاء على قرار معين — تسوله لجميع القرارات المرتبطة به — مقصور على ما كان لاحقاً للقرار المطعون عليه دون السابق منها .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً ان الطعن بالالغاء الموجه الى قرار ما يشمل جميع القرارات المرتبطة به اذ انه لا يتناول من هذه القرارات الا ما كان لاحقاً للقرار المطلوب الغاؤه اما القرارات السابق صدورها على القرار المطلوب الغاؤه فلان الطعن بالالغاء لا يشملها .

(طعن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

صدور القرار المطعون فيه يؤسس لمطلي الاقدم على نص المادة ٢٢ من قانون الموظفين ، والحال انه يجب اجراء الترقية في خصوصية الحالة المطروحة على اساس المنافسة في وزن الكفائية — الغاء القرار — ثبوت ان الطاعن والمطعون ضده قد رقياً قبل الحكم الى الدرجة الاعلى بل وبما يعطوها — صيرورة الالغاء جزئياً محصوراً في اتمية الترقية — كيفية تنفيذ الحكم .

ملخص الحكم :

إذا كان التثبت من محضر لجنة شئون الموظفين لن احتسابها في المناظرة بين المرشحين قد انصرف إلى تطبيق أو عدم تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ورشحت المطعون في ترقيته للترقية للدرجة الأولى على هذا الأساس ، مع أن هذه المادة لم يكن ثمة مجال لاعمالها على الخصوصية المعروضة للبحث ، بل كان يجب أن تجري الترقية على أساس المناظرة في وزن الكلية في الحدود التي يطلبها القانون ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حتى يمكن إجراء هذه المناظرة قد أصاب الحق في تفضله . إلا أنه يجب عند إجراء المناظرة لإصدار القرار الجديد بمسح الغناء لقرار المطعون فيه أن يؤخذ في الاعتبار أن المدمى والمطعون في ترقيته كلاهما قد رقي إلى الدرجة الأولى بل وإلى ما يطوها بعد ذلك ، فلتصبح الإلغاء في الواقع من الأمر جزئياً محصوراً في ائتمية الترقية إلى الدرجة الأولى فلذا تبين أن المطعون في ترقيته هو الأفضل بقي الوضع كما هو ، وإذا تبين أن المدمى هو الأفضل والأولى بالترقية وجب إرجاع ائتميته في هذه الدرجة إلى التاريخ المعلن لذلك في القرار المطعون فيه ، وإرجاع ائتمية المطعون في ترقيته إلى تاريخ أول قرار تال بالترقية إلى الدرجة الأولى يستحق الترقية فيه ، وهكذا بين ذوي الشأن المرشحين للترقية إلى هذه الدرجة .

(طعن ١٧٣٦ لسنة ٢ في - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

طلبت إلغاء القرارات الإدارية الفلانة بمنح علاوات - المادة ٢/٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - وجوب أن تكون العلوات من العلوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها إيجاباً أو سلباً إلا بصور قرار إداري من يملكه بسلطة تقديرية - استقرار المركز الذاتي للعلوة الاعتيادية أو علوة الترقية - صيرورتها جزءاً من المرتب - اعتبار المنازعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب - الفترة الثانية من المادة سابقة الذكر .

ملخص الحكم :

ان طلب الالغاء المتعلق بعلاوة لا يعتبر من طلبات القرارات الادارية الخاصة بمنح علاوات (المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، والبند ثالثا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة) الا اذا كتبت العلاوة من العلاوات التي لا ينشأ المركز القانوني فيها ايجبا او سلبا الا يصدر قرار اداري من يملكه بسلطة تقديرية ، وهذا يصدق - في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة - على القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٤٤ منه بتأجيل العلاوة الاعتيادية او الحرمان منها على حسب التقارير السنوية السرية المقدمة عن الموظف وفقا لحكم المادة ٤٢ ، كما يصدق نظريا على كل علاوة تكون الادارة - بمقتضى القانون - بخولة منحها او منعها بسلطة تقديرية ، كما كان الشأن في العلاوات في بعض الكادرات القديمة مثل كادر سنة ١٩٣١ التي كانت تجعل منحها جواريا وتقديريا للادارة بحسب حالة الوفورات في الميزانية ، بينما اصبح استحقاق الموظف للعلاوة الاعتيادية طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مستمدا من هذا القانون مباشرة ، وتحل في اول مايو التالي لنفى الفترة المبينة فيه ما دام لم يصدر قبل ذلك قرار من لجنة شئون الموظفين بتأجيلها او الحرمان منها . الا اذا استقر للموظف المركز القانوني الذاتي بالنسبة للعلاوة الترقية بالقرار المنشئ لها ، او بالنسبة للعلاوة الاعتيادية بالقرار المنشئ لها ان كتبت مما تمنح او تمنع جواريا وبسلطة تقديرية . وبالنسبة للعلاوة الاعتيادية بحلول ميعادها ان استحققتها مصقدا من القانون راسا ينص فيه ولم يحصل تأجيلها او الحرمان منها بقرار خاص - انه اذا ما استقر للموظف المركز الذاتي لهذه العلاوات على النحو الفصل آنفا ، فحقها تصبح جزءا من الرقب تضاف اليه وتتدرج فيه وتعتبر المنزعة فيها بعد ذلك من منازعات الرواتب المنصوص عليها في البند ٢ من المادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة والبند ثانيا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

سأ :

(طعن ١٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قائمة رقم (١٠)

المبدأ :

رفع دعوى الإلغاء طعنا في قرار ترقية لا يترتب عليه اعتبار درجة الموظف المظنون في ترقيته خالية .

ملخص الحكم :

إذا كان استمرار الصرف براتب اثنين من الموظفين على درجتين من الدرجات التابعة لقسم الملاحة الجوية ، هو استصحاب لأكثر الوضع الناشئ عن قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ المظنون فيه آنذاك وهو القرار الذي رقى بموجب هذان المهندس بغير حق على هاتين الدرجتين ، ولا يصح اعتبار استمرار حبس تلك الدرجتين غير حلال دون شعورها وضرورة الترقية اليها بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ذلك أن الإدارة بما كلل ينبغي لها أن تعتبر هاتين الدرجتين شاغرتين عند صدور هذا القرار حتى يصح القول بإمكان الترقية اليهما ، يؤكد ذلك أن دعوى إلغاء قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يخلو الحال في شأنها من فرضين لما أن ينكشف مصيرها عن إلغاء القرار المشار اليه لصالح من اقدم الدعوى وفي هذه الحال يستحق الدرجتين رابعا الدعوى اعتبارا من تاريخ القرار الملغى مما يمتنع معه اعتبارهما شاغرتين قبيل صدور قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ولما أن تسفر التقصية عن رفض طلب الإلغاء وفي هذه الحال يستمر شغل الدرجتين كما كانتا من قبل ، وعلى كلا الفرضين لا محل للنهي على الإدارة لأنها لم تتعت بغير حق عن اجراء الترقية الى هاتين الدرجتين لأنهما كانتا على كل حال غير شاغرتين فعلا .

(طعن ١٥٢١ ، ١٥٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

الظمن بالإلغاء على أحد القرارات الصادرة بالترقية بالاعتدية - يتضمن بحكم اللزوم الظمن فى أى قرار ترقية بالاعتدية الى الدرجات التالية - صدور حكم باستحقاق المدعى فى الترقية الى الدرجة السابقة وتحديد أقدميته فيها بما يجعله صاحب دور فى الترقية الى الدرجات التالية - يفتى صاحب الشأن عن تكرار الظمن بدون موجب فى تلك القرارات التالية - أساسى ذلك أن تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح وضع المحكوم له فى الدرجات التالية -

ملخص الحكم :

ان رفع دعوى بإلغاء قرار ترقية بالاعتدية وما يترتب على ذلك من آثار يتضمن بحكم اللزوم الظمن بالإلغاء فى أى قرار بالترقية الى الدرجات التالية متى اتبعت الترقية فيها على دور الاعتدية بحسب الدرجات السابقة لارتباط هذه بتلك لارتباط الفرع بالأصل أو النتيجة بالسبب فإذا استعجب القضاء لطلب المدعى فأنصفه وكشف عن استحقاقه للترقية الى الدرجة السابقة وحدد أقدميته فيها بما جعله صاحب الدور فى الترقية التالية وكان قد صدر قبل الفصل فى ادعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الاعتدية فإن الدعوى المذكورة تفتى صاحب الشأن عن تكرار الظمن بدون موجب فى تلك القرارات التالية ما دام الظمن فى القرار الاول وهو الاصل تضمن حتماً وبحكم اللزوم الظمن ضمناً فى القرارات التالية وهى الفرع كما ان تنفيذ الحكم الصادر فى تلك الدعوى بإلغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضى تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى فى تلك القرارات التالية وضماً للامور فى نصابها السليم كآثر الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المستند الى عدم تقديم تظلم سابق ، فى غير محله .

(ظمنى ١٥٠٠ لسنة ٧ ق ، ٨٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار الترقية تأسيسا على أن المطعون في ترقية لا تتوافر له عناصر الامتياز — هذا الطلب يتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تعديل الكفالية ، وثانيها إلغاء قرار الترقية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المطعون ضده الثاني أقيم دعواه أمام محكمة القضاء الإداري طالبا إلغاء القرار رقم ٤٠ الصادر في ١١/١/١٩٦٩ فيما تضمنه من ترقية السيد / إلى الدرجة الثانية ، وقال أن المطعون عسى ترقية لا تتوافر له عناصر الامتياز لما هو منسوب إليه من أمور تشينه أقدام عليها حال إشرافه على إدارة المخازن ولما نسب إليه من أهماله في تطبيق اللوائح والنطقيات ومراقبة الخاضعين لإشرافه وهي أمور تضمنها التحقيق رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٦٨ وطلب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه ، ومن ثم فإن دعواه تتضمن طلبين أولهما إلغاء قرار تعديل الكفالية وثانيها إلغاء قرار الترقية .

(ملعن ٨٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

اختلاف دعوى التعويض عن دعوى الإلغاء — لا تلازم بين قضاء الإلغاء وقضاء التعويض ولكل من القضائين فلكه الخلفى — إلغاء قرار إدارى بسبب انطوائه على بعض العيوب الشكلية — لا يستتبع حتماً وبحكم الالتزام القضاء بالتعويض ما دام اغفال هذا الإجراء الشكلى لا يعتبر جوهرياً — مثال : عدم عرض قرار على قسم التشريع بمجلس الدولة رغم وجوب عرضه على هذا القسم .

ملخص المضم :

ان دعوى الالفاء تختلف بداهة عن دعوى التعويض اركانها وموضوعا وحجية وأخص ما فى الامر انه بينما يكتفى فى دعوى الالفاء ان يكون رافعها صاحب مصلحة فانه يشترط فى رافع دعوى التعويض ان يكون صاحب حق اصلته جهة الإدارة بقرارها الخاطيء بضرر يراد رتقه وتعويضه عنه . والمؤدى للالزام لهذا النظر فى جهته وتفصيله ان القضاء بالتعويض ليس من مستلزمات القضاء بالالفاء . بل لنل من القضاة فلكه الخاص الذي يدور فيه ، فالحكم المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق . اذا اتبع فى سياسته الاصل التقليدى المسلم . وهو ان العيوب الشككية التى قد تشوب القرار الإدارى فتؤدى الى الغائه لا تصلح مع ذلك لزوما أساسا للتعويض فاذا كان المقصود من عرض القرار على قسم التشريع هو أساسا الاطمئنان الى سلامة صياغة القرار ، واذا كان الرجوع الى لجنة البورصة لا يهدف الا الى الاستئناس برأيها دون الالتزام به فان اغفال مثل هذا الاجراء لا يمكن بداهة ان يقال عنه انه عيب جوهري بسبب القضاء بالتعويض .

(ملعن ٤٩٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

كيف طلبت الخصوم فى الدعوى هو من اختصاص المحكمة — قرار وزير التربية والتعليم رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر فى ١٢/٤/١٩٧١ بقواعد الترقىات الادبية بالوزارة يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الإدارة بتقدير مناسبة اجرائها ومن ثم لا يستحق الموظف هذه الترقية بمجرد توافر شروطها فى شأنه ومن ثم فانه يستند مركزه القانونى من القرار الذى تصدره الإدارة بإجراء الترقىات الادبية — رفع الدعوى للمطالبة باحقية المدعى فى الترقية الى احدى الوظائف الاعلى وفقا للقواعد المشار اليها — هذه الدعوى فى حقيقتها تعتبر من دعاوى الالفاء وليست من دعاوى

التسوية ومن ثم فإنه يتمين في هذه الحالة الطعن في قرار ادارى معين خلاص
بإحدى حركات هذه الترتيبات فيما تضمنه من تخطى للمدى في الترقية —
عدم لاختصاص قرار ادارى معين على النحو السابق بيانه يؤدي الى عدم قبول
الدعوى شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه ولئن كانت المدعية قد ذهبت في تكيف دعاوها الى انها
من دعاوى الاستحقاق والقضاء الكابل وتسوية الحالة على أساس انها اى
المدعية — تستند حقا في شغل وظيفة موجه اعدادى من القاعدة التنظيمية
العالية مباشرة ما دامت قد تكاملت في حقها شروط شغل الوظيفة المذكورة
طبقا لاحكام القرار الوزارى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧١ في شأن الترتيبات
الادبية للعاملين في حقل التعليم العام ، الا أنه من المبادئ المسلمة ان المحكمة
تستقل بتكييف طلبات الخصوم في الدعوى ومتى كانت الترتيبات الادبية التى
نص عليها القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ١٩٧١ الصادر من وزارة التربية
والتعليم في ١٢/٤/١٩٧١ يجعل الترقية ولاية اختيارية تستقل الادارة ،
بتقدير مناسبة اجرائها في ضوء ما تبين لديها من احتياجات مرفق التعليم
العام الى الوظائف الرئاسية والاشرفية فهى اى الترقية الادبية من الملاصات
التي تترخص الادارة في وزن تقدير مفاستها وماء بحاجات مرفق التعليم
العام ، ولذلك لا يستحق الموظف الترقية الادبية طبقا للقرار الوزارى سالف
الذكر بمجرد توافر شروطها في حقه ، ولكن يستند الموظف مركزه القانونى
الذاتى في الترقية الى الوظيفة الادبية من القرار الذى تصدره الادارة بناء
على سلطاتها التقديرية بإجراء الترقية الادبية وعلى ذلك فقد كان يتمين على
المدعية الطعن بالإلغاء في قرار ادارى معين فيما تضمنه من تخطيها نسي
الترقية الى وظيفة موجه اعدادى الا ان المدعية لم تطعن في قرار ادارى
معين ولم تتظلم من قرار ادارى معين قبل رفع الدعوى وحددت دعاوها
على أنها من دعاوى التسوية في حين أنها من دعاوى الإلغاء لان حقا في
الترقية الادبية لا ينشأ من مجرد تكليل شروط الترقية الادبية في حقها
ولكن من القرار الإدارى الصادر بناء على سلطة الإدارة التقديرية نسي

اجراء الترقية واختيار مناسبتها - ومتى كانت المدعية لم تتظلم من قرار ادارى معين ولم تطعن بالالغاء فى قرار ادارى معين لذلك تكون دعواها غير مقبولة قانونا . واذا قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المدعية فى وظيفة موجه اعدادى لغة انجليزية - فانه - اى الحكم المطعون فيه - يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وجاء بحيا بما يوجب الغائه ومن ثم فانه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه ، وبعدم قبول دعوى المدعية والزائها بالمصروفات .

(طعن ٥٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥) - فى ذات المعنى

طعن ٧٠٦ لسنة ٢٥ ق بذات الجلسة ..

الفرع الثاني قبول دعوى الالفاء

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

دعوى الالفاء خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته ، لذلك يشترط أن يكون القرار قائما منتجا اثره عند اقامة الدعوى - تخلف هذا الشرط بأن زال قبل رفع الدعوى دون أن ينفذ على أي وجه - عدم قبول الدعوى .
ملخص الحكم :

الخصومة في دعوى الالفاء هي خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافا لمراقبة مشروعيته . ولما كان القرار الإداري على هذا النحو هو موضوع الخصومة ومحلها في دعوى الالفاء فإنه يتعين أن يكون القرار قائما منتجا آثاره عند اقامة الدعوى - فإذا ما تخلف هذا الشرط بأن زال هذا القرار قبل رفع الدعوى بالفاءه أو بانتهاء فترة تلتيته دون أن ينفذ على أي وجه كانت الدعوى غير مقبولة إذ لم تنصب على قرار إداري قائم ولم تصادف بذلك محلا .

(ملعن ١٠٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الطريق الذي رسمته المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ لتنظيم من بعض القرارات المتعلقة بالشهر العقاري أمام قاضي الأمور الوقفية - لا يعد طريقا مقابلا للطنن بالالفاء ماعدا من اختصاص القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

ان الاختصاص الذى خوله القانون لقاضى الامور الوقتية فى المادة ٣٥ وإجاز لصاحب الشأن الالتجاء اليه بصدده لا يمنع من عرض النزاع على القضاء الإدارى مباشرة للفصل فيه اذا ما انتطوى هذا النزاع على طلب الغاء قرار ادارى ذلك أن الطريق الذى رسمته المادة ٣٥ ليس طريقا مقابلا للطعن بالالغاء حتى يختص به قاضى الامور الوقتية اختصاصا تاما من ولاية محكمة القضاء الإدارى ، اذ الاصل ، فى قبول الطعن بالالغاء امام هذا القضاء الا يكون ثمة طعن مقابل ومباشرة امام جهة قضائية أخرى تتوافر للطاعن اهلها مزايا قضاء ولائيا لا يجد صاحب الشأن فيه موئلا حصينا تحصى لديه لوجه دفاعه وهو ما لا يتوافر فى طريق الطعن الذى رسمته المادة ٣٥ المشار اليها امام قاضى الامور الوقتية ، اذ قد يستغرق هذا الطريق ويمتنع عليه السر نيبا اذا ما امتنع أمين مكتب الشهر العقارى عن اجابة صاحب الشأن الى ما اوجبه هذه المادة عليه من رفع الامر الى قاضى الامور الوقتية وهو فوق ذلك لا يكفى فى حماية حقوق المتنازعين بصورة تامة ذلك ان قاضى الامور الوقتية طبقا لحكم المادة ٣٥ لا يجرى تضاؤه فى مواجهة الخصوم ولا تحصى فيه وسائل دفاعهم بل يصدر قراره الولائى على وجه السرعة وفى غير حضورهم ويكون قراره غير قابل للطعن .

(طعن ٩٣٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الاصل فى الاختصاص بدعوى الالغاء الا يوجد طريق طعن مقابل ومباشر - تفصيل ذلك - مثال - الطريق الذى رسمته المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى للتظلم من بعض التصرفات المتعلقة بالشهر العقارى امام قاضى الامور الوقتية - لا يعد طريقا مقابلا للطعن بالالغاء تاما من اختصاص القضاء الإدارى .

ملخص الحكم :

ان الامن فى قبول الطعن بالالفاء امام القضاء الادارى الا يوجد طعن مقبل وبماشر ينص القانون على اختصاص جهة قضائية اخرى به بشرط ان تتوفر للطاعن املها مزايا قضاء الفاء وضماناته . ويشترط الا تكون هذه الجهة قضاء ولاثيا لا يجد فيه صاحب الشان موثلا حصينا تحصى لديه اوجه دناعه ويلاحظ ان بعض هذه الشروط التى يتوقف عليها عدم قبول الدعوى امام قضاء الفاء غير متوافر فى طريق الطعن الذى رسمته المادة ٣٥ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ذلك ان الطريق الذى رسمه القانون المذكور - فضلا عن كونه طريقا غير مباشر ، كما تذهب الى ذلك مذكرته الايضاحية - فانه قد يستغرق على المعارض اذا امتنع ليهن مكتب الشهر عن اجابته الى ما اوجبه عليه المادة ٣٥ سالفة الذكر ، وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق المتنازعين بصورة ناجعة لان الجهة التى تحسم الخلاف القائم حول لزوم البيئات او عدم لزومها لا يجرى قضاؤها فى مواجهة الخصوم ولا تحصى وسائل دفاعهم بل تصدر قرارها الولائى على وجه السرعة وفى غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن .

(طعن ٢٤٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١١)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول دعوى الفاء شكلا - ينضم الحكم باختصاص المحكمة بنظرها - صيرورة هذا الحكم نهائيا تمنع من اثاره مسألة الاختصاص فى دعوى التعويض فى ذات الموضوع .

ملخص الحكم :

لذا كان الثابت من تقرير الطعن ان دعوى التعويض الراهنة تعتبر فرعا لدعوى الفاء رقم ٢١ لسنة ٤ القضائية اذ ان المدعى بعد ان اخفق فى دعوى الفاء المذكورة لجأ الى اقلية الدعوى الراهنة بطلب التعويض عن

الضرر الذي ادعى انه اصله على أساس ادعائه بعدم مشروعية ذات القرار الإداري الذي كان قد طلب الغاءه يدعوى الإلغاء المشار إليها بسبب ذات العيب الذي ادعى في دعوى الإلغاء سألقة الذكر انه لحق القرار الإداري المخكور . واذ كان الأمر كذلك فانه لا تجوز العودة في الدعوى الراجعة الى اثاره مسألة الاختصاص والنصل فيها من جديد ، لان الحكم الصادر في دعوى الإلغاء رقم ٢١٨ لسنة ٤ القضائية سألقة الذكر اذ قضى بعدم قبولها ، يكون قد قضى ضمنا بلمختصاص المحكمة بنظرها ، وهو في ذلك نهائي . ومن ثم فقد حاز في مسألة الاختصاص قوة الأمر المقضى . فهو يقيد المحكمة في هذه المسألة عند نظر طلب التعويض ، وذلك ان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بالفصل في طلبات التعويض متفرع عن اختصاصه بالفصل في طلبات الغاء القرارات الادارية ، والقاعدة في حجية الأمر المقضى هي ان الحكم في شيء حكم فيها بمتفرع عنه .

(طعن ٧٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تصدى المحكمة لموضوع الدعوى يتكون بعد ثبوت توافر شروطها
الحكم بعدم قبول الدعوى في حالة عدم توافرها دون التفلل في الموضوع

ملخص الحكم :

ان لدعوى الإلغاء طبقا لما جرى عليه القضاء الإداري شروطا لا بد من توافرها حتى تكون هذه الدعوى مقبولة امل القضاء وعليه ان يتصدى لها بالنحص قبل ان يتصدى لموضوع المخالفة المدعاة اذ لا يمكن بحث الموضوع الا بعد ان يتأكد له توافر هذه الشروط واذا لم تتوافر تحتم عليه الحكم بعدم قبولها دون التفلل في الموضوع .

(طعن ٣٠٠٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

وجوب بحث مسألة القبول الشكلي قبل التعويض لسقوط الدعوى

بالتقدم الطويل .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط دعوى الإلغاء بالتقدم الطويل دون بحث مسألة القبول الشكلي للدعوى ابتداء طبقا لاحكام قانون مجلس الدولة وهو اصلا قانون هذه الدعوى بحسباتها من دعاوى الإلغاء، (وكان المدعى يطلب ارجاع اقدميته في درجة صلتح دقيق ممتاز الى تاريخ القرار الصادر بترقية بعض العاملين الى هذه الدرجة) لأنه يكون قد شله بالتصريح في التسيب ومخالفة القانون .

(طعن ١١٥٩ لسنة ٢٦ ق ، جلسة ١٩٨٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

قبول دعوى الإلغاء بنوط بنوفر شرط المصلحة الشخصية لرافعها -

يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة الى القرار المطعون فيه من شأنها ان تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جديده له - اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعوى الإلغاء على النحو السابق لا يعنى الخطأ بينها وبين دعوى الحسبة - المدعى بصفته محليا لديه عديد من القضايا التي اقامها امام محكمة القضاء الإداري وتظورها دائرة منازعات الأفراد والهيئات له مصلحة شخصية في اعادة دعوى إلغاء قرار رئيس الجمهورية بمنح نائب رئيس مجلس الدولة وسام الاستحقاق من الطبقة الاولى اذ انه كان في تاريخ منح الوسام المذود عنه يرأس الدائرة التي كثيرا ما يفحص المحامي املها

رئيس الجمهورية بصفته — فان له — مصلحة فى الطعن فى قرار منسح
الوسام ضمانا لثقة قاضيه وتجرده وحيدته — قرار رئيس الجمهورية بمنح
وسام من لوسمة الدولة (وسام الاستحقاق من الدرجة الاولى) ل احد اعضاء
مجلس الدولة فى مناسبة قومية عالية بصفته عضوا بمجلس ادارة الهيئة
العالية للإصلاح الزراعى — منح الوسام كان لصفة تختلف عن صفته كمعضو
بمجلس الدولة ولا علاقة لها بوظيفته القضائية بحكم مجلس الدولة —
هذا القرار لا ترسيه شبهة ولا تمتوره مخالفة قاتونية — القرار صحيح فى
شريعة القانون ولا حاجة فى الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام بنص المادة
١٢٢ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — المعاملة الاستثنائية التى
حققت المادة ان يعامل بها احد الاعضاء وردت فى معرض تحديد المرتبات
والمعاشات والبدلات وسائر المزايا المالية الاخرى *

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحسبة فى شريعة الاسلام التى جعلها
الدستور المصرى المصدر الرئيس للتشريع ، لم تنشر دعواها الا لحماية
النظام الاجتماعى والاخلاقي ، اى لحماية النظام العام والآداب العامة
بالتعبر القانونى المعاصر ، وقد اقرت معاملات الفقه والتضاء التزام
القاضي بالحكم من تلقاء نفسه فى كل ما يخالف النظام العام والآداب العامة .
واردف الطاعن ان احكام التنظيم القضائى لمجلس الدولة والسلطة القضائية
تعبر من فروع النظام العام ، ناذا نصت المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتقابلها المادة ٦٨ من قانون السلطة
القضائية — على تحريم معاملة عضو مجلس الدولة بأية معاملة استثنائية .
فان هذا النص وهو يتعلق بالنظام العام ، يحرم الحكم على خلافه ، ويفتو
للطاعن الصفة والمصلحة فى الطعن على القرار المطعون فيه .

يضاف الى ذلك ان الطاعن بصفته محاميا يتعامل مع دائرة منازعات
الافراد والهيئات بمجلس الدولة — التى كان يرأسها السيد المستشار

..... في عديد من قضاياها المقلبة على رئيس الجمهورية مانح الوسام المذكور . ومن ثم فإن للطاعن مصلحة في نفاء قاضيه وتجرده وسريته . وقد غلب الحكم المطعون فيه أنه قرر في عبارة مرسلته ومجملته عدم تعارض القرار المطعون فيه مع أي نص من نصوص التشريعات المنظمة للسلطة القضائية أو مجلس الدولة ، دون أن يبين أسباب توافق القرار المطعون فيه مع حكم الملتفتين المشار اليهما في دفاع المدعى .

ومن حيث أنه ولئن كتبت المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « لا تقبل الطليبات الآتية :
(١) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) »

وقد اضطرت أحكام المحكمة الإدارية العليا على أنه يجب أن تكون تلك المصلحة شخصية ومباشرة — إلا أنه في مجال دعاوى الإلغاء وحيث تتصل هذه الدعاوى بقواعد واعتبارات المشروعية والنظام العام فإن القضاء الإداري — يؤازره الفقه — لا يقف في تفسير شرط المصلحة الشخصية عند ضرورة وجود حق يكون القرار الإداري المطلوب إلغاؤه قد أهدره أو مس به — كما هو الحال بالنسبة لدعاوى التعويض وسائر الدعاوى الحقوقية — وإنما يتجاوز ذلك بالقدر الذي يتفق ويسهم في تحقيق مبادئ المشروعية وأرساء مقتضيات النظام العام ، بحيث يتسع شرط المصلحة الشخصية لكل دعوى إلغاء يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعل هذا القرار مؤثرا في مصلحة جدية له وجدير بالذكر أن اتساع نطاق شرط المصلحة الشخصية في دعاوى الإلغاء على النحو السابق لا يعني الخلط بينها وبين دعوى الحسبة ، فلا يزال قبول دعوى الإلغاء منوطا بتوافر شرط المصلحة الشخصية لرافعها .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الدعوى الماثلة ، يبين أن المدعى يبرر مصلحته في اقامة دعواه بأنه بصفته محليا لعدد من القضايا التي اقامها أمام محكمة القضاء الإداري ، وتنتظرها دائرة (منازعات الانفراد والهيئات) التي كان يرأسها السيد المستشار في تاريخ منح الوسام

المفوه عنه ويختصم فيها رئيس الجمهورية — بصفته — فإن له مصلحة في المظن على قرار منح الوسم لمنح الوسم لمنح الوسم لمنح الوسم .

ومن حيث أنه في حدود ما تقدم تبدو المدعى مصلحة شخصية في أن يقيم دعواه المثلثة ، مستهدفا منع ما قد يكون من شأنه التأثير على حيدة القاضي أو تجرده أو استقلاله ، وليطمئن المتقاضين إلى سير العدالة على النهج الذي أمر الله به واستقرت عليه كافة النظم والشرائع . ولتستقيم الموازين القسط في يد العدالة .

ولا مراء أن قبول هذه الدعوى ، وتبحيصها وتحقيق وقائمها .
وأعلان وجه الحق فيها أدى إلى تحقيق مصلحة العدالة ذاتها : وأقرب إلى نفي الريب والفتون والشبهات .

ومن حيث أنه متى استبان ذلك ، يكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبول الدعوى لاتفاء مصلحة المدعى في رفعها ، قد جاتبه الصواب ، فيتمتع القضاء بالثقة ويقول الدعوى شكلا .

ومن حيث أنه لما كان طرفا الخصومة قد أبديا وجهات نظرهما .
وقدما دفاعا في الموضوع وما يتعلق به من أوراق ومستندات . وكانت الدعوى على هذا النحو مهياة للفصل في موضوعها . لذا فإن لهذه المحكمة وقد قضت بإلغاء الحكم المطعون فيه والقاضي بعدم قبول الدعوى .
وبقبولها أن تتصدى للفصل في موضوعها .

ومن حيث أن الوسم الذي منح للسيد المستشار
كان منحه له بصفته عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وذلك بمناسبة الاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاما على صدور أول قانون للإصلاح الزراعي في مصر . ولم يكن منح الأوسمة مقصورا على سيادته ، وإنما تم منحها حسب صريح تأشيرة السيد رئيس الجمهورية لكل من عمل في مشروع الإصلاح الزراعي بدءا من الوزير الأسبق للزراعة السيد / سيد مرعي . وقد شملت الكشوف بأسماء من منحوا الأوسمة مبدعا من العاملين في هذا المجال بوزارة الزراعة والجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي وبعض رؤساء مجالس المدن وغيرهم . ومتى استبان

ذلك غدا واضحا لن الوسام الذي - منح للسيد المستشار
لا علاقة له بوظيفته القضائية ، ولا بصفته قاضيا بمحكم مجلس
الدولة ، وانما كان منح الوسام في منسبة قومية لصفة اخرى تلمت
لسيادته وهي عضوية مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ..
وقد شاركه في هذا التكريم الادبي عديد من العاملين في مجال الإصلاح
الزراعي بما ينفي على وجه اليقين شبهة المعاملة الاستثنائية للسيد
المذكور ، فضلا عن انقطاع العلاقة او الأثر بالوظيفة القضائية التي كان
يتولاها سبيلته .

ومن حيث انه لا حاجة في الادعاء بعدم مشروعية منح الوسام
السيد المذكور بنص المادة ١٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - والمقابلة لنص المادة ٦٨ من قانون السلطة
القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - ذلك ان المادة
١٢٢ المشار اليها تنص على ان تحديد مرتبات اعضاء مجلس الدولة بجميع
درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون - ولا يصح ان يقرر لاحد منهم
مرتب بصفة شخصية او ان يعامل معاملة استثنائية بآية صورة .
وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى كذلك
بالمعاشات وبمنظلمها الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المماثلة بقانون
السلطة القضائية » .

وقد وردت هذه المادة في الفصل الثامن من الباب الرابع من قانون
مجلس الدولة : وهذا الفصل خاص بمرتبات اعضاء مجلس الدولة
ومعاشاتهم . ويتضح بجلاء من سياق عبارة نص المادة المذكورة ان
المعاملة الاستثنائية التي حظرت المادة ان يعامل بها اعضاء مجلس الدولة،
انما وردت في معرض تحديد المرتبات والمعاشات والبدلات وسائر المزايا
المالية الأخرى . وقد وردت عبارة « لو ان يعامل معاملة استثنائية بآية
صورة » مطبونة على عبارة « ولا يصح ان يقرر لاحد منهم مرتب
بصفة شخصية » . ومن ثم يتخصص بحلولها ومعناها في المجال الذي
وردت فيه أي في مجال المرتبات والمعاشات والمزايا المالية الأخرى .

(طعن ٦٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٦)

الضرع الثالث
الاجراءات السابقة على رفع الدعوى
(التظلم الوجوبى)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حالات التظلم الوجوبى - قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٥ يبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه - كيفية حساب ميعاد الطعن التظلمى فى حالة الرافى الضمنى للتظلم - التاريخ الذى يتخذ اساسا لحساب مدة الطعن - هو تاريخ التظلم الى جهة الادارة وقبده برقم مسلسل فى السجل المعد لذلك وليس تحريره او اى تاريخ آخر .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى يحكم هذه المنازعة قد نصت فى بندها الثانى على انه لا تقبل الطلبات التى يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالغاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين او الترقية او منح المملوات او بالاحالة الى المعاش او الاستقداع او الفصل عن غير الطريق التاديبى وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئة الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم . وقد نصت هذه المادة على ان تبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار اليه لكل ذى مصلحة ان يتظلم من القرار الادارى قبل طلب الغائه وحددت ميعاد البث فى التظلم واثره على المواعيد . ونصت المادة ١٩ اكنة الذكر على انه « يجب ان يبت فى التظلم قبل مضى ستين

يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا ،
ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات
المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار
الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ،
ونصت المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل
سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه على
أن « يختص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقى التظلمات وتيدها برقم
مسلل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها » ، ومفاد هذه النصوص
في مجموعها أن القانون حين أوجب التظلم الإداري في الحالات المنصوص
عليها فيه و رسم طريقة و بين إجراءاته قضى في نفس الوقت بوجود البيت
في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه ، واعتبر فوات الستين
يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة
رفضه وجعل ميعاد رفع الدعوى في الظمن في القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة أي افترض في الإدارة
أنها رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا
الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم ، فالمرشح لم يفسل
بيان طريقة حساب ميعاد الظمن القضائي في حالة عدم الرد على التظلم
وضبطا لهذه المواعيد وتنفيذا لأحكام القانون في هذا الصدد ، قرر مجلس
الوزراء في قراره آنف الذكر ، إنشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم
التظلمات ، ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الظمن على أساس حسابيه
من تاريخ تقديم التظلم ، وتيده برقم مسلسل في السجل الخاص لا من
تاريخ تحريره أو من أي تاريخ آخر .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

اغفال التظلم في حالة وجوبه — عدم قبول الدعوى ولو كان ميماد
رغمها لم ينقض — استحداث نظام التظلم الوجوبى بالقانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لبعض دعاوى الالغاء — سرعان هذا الوضع
المستحدث على الدعوى التى ترفع بعد العمل بذلك القانون ولو كان القرار
المطلوب الغاؤه صادرا قبل ذلك — تقديم التظلم من هذا القرار فى ظل
القانون السابق — انتلجه لآثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون
الجديد — المادة ٢ مرفعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم
مجلس الدولة استحدثت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقنية رأسا بالفاء
القرارات الادارية التى عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية
التي اصدرت القرارات او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت
فى هذا التظلم الذى يبين اجراءاته وطريقته الفصل فيه بقرار من مجلس
الوزراء ، وقد صدر هذا القرار فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ . لعدم قبول
الدعوى بالفاء هذه القرارات يترتب — والحالة هذه — على عدم اتخاذ
اجراء معين قبل رفعها امام القضاء الادارى - فيسرى على كل دعوى ترفع
بعد ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ (تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥) ، ونو كانت الدعوى بطلب الغاء قرار صدر قبل ذلك ،
ما دام لم يتظلم صاحب الشأن منه الى الجهة التى اصدرت القرار
لو الى الجهة الرئيسية ، ولم ينتظر فوات المواعيد المقررة للبت فى هذا
التظلم . ولكن بمرعاة ان الاجراء الذى يكون قد تم صحيحا فى ظل القانون
السابق ويعتبر طبقا له منتجا لآثر النظم الادارى بظل منتجا لآثره فى
هذا الخصوص فى ظل القانون الجديد . وذلك بالتطبيق للمادة الثانية

من قانون المرافعات المدنية والتجارية - ومن ثم اذا ثبت ان القرار المطعون فيه قد صدر في سنة ١٩٥٠ : الا ان الدعوى يطلب الغائه لم ترفع الا في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، ولم يسبقها اجراء تم صحيحا في ظل القانون السابق منتجا لاثـر النظم الاداري ، فكان يتعين على المدعى - والحالة هذه - ان يسلك على سبيل الوجوب طريق النظم الاداري وان ينتظر المواعيد المقررة للبـت فيه ، وذلك قبل رفع دعواه ، والا كانت غير مقبولة ، حتى لو صح ان يـعاد رفعها طبقا للمادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لم ينقض .

(طعن ١٥١٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

دعوى بطلب الغاء قرار صادر بترقية موظف — لا تقبل الا بعد النظم من القرار وانتظار المواعيد المقررة للبـت فيه — الطعن في قرارين متتاليين صدرا بالترقية بعد انتهاء المواعيد المذكورة بالنسبة للنظم المقدم في اولهما دون الثاني — قبولها متى كان القرار الثاني يعتبر استمرارا للقرار الاول ومقتضى له وكان المدعى قد اضطر لرفعها قبل انقضاء ايجـاد بالنسبة للقرار الاول — مثال .

ملخص الحكم :

اذا كان القرار الثاني المطعون فيه لا يدعو ان يكون في حقيقته استمرارا للقرار الاول ومقتضى له ، اذ ينبع من نفس الفكرة التي صدر عنها القرار الاول ، وهي ان المتولين جميعا من الكادر الكتابي الى الكادر الاداري يستصبحون جميعا اقدميتهم في الدرجة السادسة في هذا الكادر عند نقلهم الى الكادر الاعلى ، وانه بناء على هذه الاقدمية يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة ، فصدر القراران المطعون فيهما بالالغاء على هذا

الأساس - إذا كان ذلك كذلك ، فإن المطعون عليه اذ يطعن فيها انها يقيم طعنه على أساس قانوني واحد بالنسبة اليها بما ، هو ان هؤلاء المتقولين من الكادر الأدنى الى الكادر الأعلى لا يستصحبون اقدميتهم في الدرجة السادسة الكتابية . فلا يحل دورهم في الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وإن المطعون عليه يعتبر أسبق منهم في هذه الدرجة السادسة الادارية ، ولولى بالترقية قبلهم الى الدرجة الخامسة ، وبهذه المثابة يحضر طعنه بالغاء القرارات متضمنة القرارات بما يفنى عن انتظار الفصل في تظليه ما دام قد اضطر لاقباله الدعوى بالطعن في القرار الأول في آخر الميعاد .

(طعن ٢٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

وجوب التظلم الى جهة الادارة قبل رفع دعوى الغاء في بعض المنزعات الخاصة بالموظفين والا كانت الدعوى غير مقبولة - المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - التظلم الوجوبي لا يكون الا بالنسبة للقرارات القابلة للسحب - لا جدوى من هذا التظلم اذا امتنع على الادارة اعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعقيب على مصدره .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في فقرتها الثانية على انه « ولا تقبل الطلبات الآتية : (١) . . . (٢) الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية النصوص عليها في البندين « ثلثا » و « رابعا » عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية والبند « خامسا » من المادة ٨ ، وذلك قبل التظلم منها

الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار لو الى الهيئة الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم .» ، وقد تناول البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون المذكور « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » . وجاء بالمذكورة الايضاحية لهذا القانون « وفيما يختص بتنظيم التظلم وجعله وجوبيا بالنسبة الى القرارات القابلة للسحب والصادرة فى شأن الموظفين (مادة ١٢ فقرة ٣) ، فان الغرض من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بتعدد المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ، ان رأت الادارة ان التظلم على حق فى تظلمه ، فان رفضته او لم تبث فيه فى خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى . وفاد هذا ان التظلم الوجوبى السابق - سواء الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار ان كانت هى التى تبك سحبه او الرجوع فيه ، او الى الهيئة الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب ، وهو الذى جعله المشرع شرطا لقبول طلب الفاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبث فيه - لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلا للسحب من هذه القرارات ، للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم ، وهى الرغبة فى تخفيف المنازعات بانهاؤها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمدول عن القرار المتظلم منه ، ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه . فاذا امتنع على الادارة اعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تبك التعقيب على الجهة الادارية التى اصدرته ، فان التظلم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك تنتفى حكمته وتزول الغلبة من التريص طوال المدة المقررة . حتى تنفء الادارة الى الحق او ترفض التظلم لو تسكت عن البث فيه ، ويؤكد هذا النظر الاستثناء الخاص بالقرارات الصادرة من مجالس تأديبية الذى نصت عليه المادة ١٢ مسالفة الذكر واخرجته من عداد الطلبات المبينة فى البند « رابعا » من المادة ٨ من القانون . وهى التى يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . ذلك ان القرارات الصادرة عن

المجالس التأديبية لا تملك أية سلطة إدارية التعقيب عليها بالإنهاء أو التعديل ، ومن ثم استبعادها الشارح من طائفة القرارات التأديبية التي أوجب النظم المسبق فيها إلى الإدارة قبل رفع الدعوى بملفها لهم القضاء ، وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الأخرى والتي قد يجدى النظم منها إلى هذه السلطات .
(ملحق ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء بعض القرارات الإدارية إلا بعد النظم منها إلى الهيئة الإدارية المختصة وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا النظم - النظم بعد رفع الدعوى بإلغاء هذه القرارات لا يجدى - الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم النظم - سليم .

ملخص الحكم :

أقام المدعى دعواه بطلب إلغاء هذا القرار بالعريضة التي أودعها قلم كتاب المحكمة الإدارية لوزارة العدل بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢٢ ولم يسبق إيداع هذه العريضة بنظم من القرار المطعون فيه على مقتضى قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٥/٤/١٦ بشأن إجراءات النظم من القرارات الإدارية ، وإنما قدم هذا النظم إلى السيد وزير العدل بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٤ أى بعد رفع دعواه ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق إذ قضى بعدم قبول طلب إلغاء القرار المطعون فيه بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، الذي رفعت الدعوى في ظله ، وهي تنص على ألا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين « ثالثا » و « رابعا » ... من المادة ٨ وذلك قبل النظم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا النظم .
(ملحق ٧٩٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

استرط القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة
النظم قبل الطعن في قرارات الترقية - التوسع في معنى النظم ليشمل
كل ما تقدم به الموظف للمسك بحقه والمطالبة به .

ملخص الحكم :

حيث ان المدعى تقدم بطلب بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٤ الى السيد
المدير العام للتعليم الزراعي لوضع فيه انه يقوم بتدريس مادة البساتين
وان تقديراته في السنتين الساضيين تؤهله للترقية الى وظيفة مدرس
لؤل ولكن عند ما تقدم للاختبار الشخصي كان متعبا وفاته ان يذكر
للجنة انه « مجهد » قد نال منه التعب كل منال ولم يتمكن من طلب تأجيل
الاختبار الشخصي ليوم آخر - والقسم في طلبه صرف النظر عن نتيجة
الاختبار الشخصي السابق لتدريته واعادة امتحانه في يوم آخر كيلا تقلت
منه فرصة الترقية عن هذا العام وقد اثر السيد ناظر المدرسة بتاريخ
١٩٥٩/١٠/٢٥ على الطلب برفعه الى السيد مدير عام التعليم الزراعي
بمقترحها اعادة امتحانه في الاختبار الشخصي - ويعرض الطلب على كبير
المفتشين افادت الادارة العنة للتعليم الزراعي بكتبتها المؤرخ ١٩٥٩/١٠/٢٨
والموجه الى المدرسة الزراعية بطنطا بأنه ليس من الحكمة اعادة الاختبار
للشخص هذا العام ، وعلى اثر ذلك لقم المدعى دعواه بإيداع عريضتها
في ١٩٥٩/١٢/٢٣ .

ومن حيث ان الطلب المقدم من المدعى يتضمن بلا مراء نظما من
تخليه في الترقية الى وظيفة مدرس لؤل اذ انه لورد فيه ما يفيد تمسكه
بحقه ومطالبته بالتقسطه ، وذلك انه اثار صراحة فيه الى لحقينه
في الترقية الى وظيفة مدرس لؤل لان تقديراته في السنتين الساضيتين
تؤهله لذلك ولما استشعر بأنه لم يوفق في الاختبار الشخصي الذي

اجرى بمناسبة الترقية الى وظائف المدرسين الاول طالب باعادة اختباره حتى لا يفوته فرصة الترقية وقد رفض تطلبه في ١٩٥٩/١٠/٢٨ وبعد صدور قرار الترقية المطعون فيه في ١٩٥٩/١٠/٢٤ وهو الترخيص الذي تنظم فيه بالعمل ومن ثم فلم يكن مقتضى او ضرورة لتكرار تظلمه مرة اخرى - ولا مفتح فيها جاء بطن الحكمة .

(طعن ٢٨٩ سنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

خلو التنظيم الإداري من طابع الدفعة - لا بطلان - يكفي أن يقوم التنظيم بالفعل بين سمع الإدارة ويصرها حتى يترتب عليه اثره وإن أعوزه استيفاء اجراء شكلي مطلب لغرض آخر لم يرتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دفعة جزاء البطلان - الورقة التي تقدم الى الجهات القضائية او الادارية غير مستوفية رسم الدفعة لا تعتبر معدومة في ذاتها او كان لم تكن وانما يمتنع على القضاة والموظفين اجراء اى عمل من اختصاصهم في شأنها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها - الورقة سالحة في ذاتها وقائمة بما فيها وانما العمل المطلوب من هؤلاء الموظفين مرجا من جانبهم الى ما بعد سداد الرسم - تحقق الاثر القانوني الذي يترتب عليه المتضرع على واقعة تقديم التظلم ، وان خلا من رسم الدفعة ، من حيث اعتبار شرط التنظيم الإداري السابق موعيا قبل رفع دعوى الالفاء .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التي نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة راسا بالفناء القرارات الادارية التي عينتها ، ومنها القرارات النهائية للسلطات القضائية عدا ما كلن منها صادرا من مجالس تاديبية ،

لوضح ان هذا هو الشأن فى خصوص القرار الوزارى المطعون فيه رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الاقتصاد بفصل المتضى من خدمة الحكومة مع حرمة من مرتبه عن مدد غيابه بدون اذن وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى لصدرت القرار لو الى الهيئات الرئيسية وانتظر المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، قد نصت فى فقرتها الأخيرة على انه « وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية » وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار على ان « يقدم التظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه او بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول » . وظاهر من هذا ان المشرع ، وان كان قد جمل التظلم المعنى بهذا النص وجوبيا ، الا انه ضبطه ونظم اجراءاته وطريقة الفصل فيه على وجه راعى فيه جانب التيسر على المتظلم ، اذ اجاز تقديمه بطلب او بكتاب موصى عليه ، وذلك على سبيل البيان والتوجيه الذى لم يثبت على مخالفته اى بطلان ، وانما قصد به ايجاد دليل انبأت على حصول التظلم وتاريخ تقديمه لما لذلك من أهمية بالنسبة الى مواعيد رفع دعوى الالفاء والى قبول هذه الدعوى ، مع تمكن المتظلم من بسط اسباب نظله من القرار وتبصر الادارة فى الوقت ذاته بهذه الاسباب حتى يتسنى لها وزنها وتقدير جديتها لامكان البت فى التظلم ، واذ كن من الجائز تقديم التظلم بكتاب موصى عليه او بى طريق يتحقق معه الغرض الذى تنفيه الشارع من النظام ، فلا وجه لاستلزام وضع طابع دمة على اتساع الورق على تعبير صاحب الشأن عن رغبته فى التظلم من القرار بل يكفى ان يقوم التظلم بالفعل بين سمع الادارة وبصرها حتى يترتب عليه اثره القانونى وان اعوزه استيفاء اجراء شكلى مطلب لفرض آخر لم يرتب عليه القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن تقرير رسم دمة جزاء البطلان ، اذ قضى فى المادة ١٦ منه بأنه « لا يجوز للقضاء وكتب المحاكم ومنوبى القضاء والموظفين الاداريين اصدار احكام او قرارات او وضع اشراطاتهم او التصديق على لمضاءات او القيام بمأموريتهن او باجراء اى عمل داخل فى اختصاصهم ما لم يتبينوا لولا ان الرسوم المستحقة بمقتضى هذا القانون على المستندات المقدمة اليهم

قد ادبت فعلا ، وكل حكم يصدر او عمل رسمى يؤدى وكذلك كل عقد يتم خلافا للاحكام المتقدمة لا يجوز التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات » . ويؤدى هذا ان الورقة التى تقدم الى الجهة القضائية او الادارية غير مستوفية لرسم الدفعة لا تعتبر معدومة فى ذاتها او كئن لم تكن ، وانما يمتنع عن القضاة والموظفين الذين عددهم النص اجراء اى عمل من اختصاصهم فى شكلها ما لم يؤد الرسم المستحق عليها ، اى تطبيق العمل على اداء الرسم ، فالورقة صالحة فى ذاتها وقائمة بما فيها وانما العمل المطلوب من هؤلاء مرجا من جانبهم الى ما بعد سداد الرسم ، فاذا ادى هذا الرسم ادى العمل تبعا له . على ان الشارع قد افترض امكان صدور حكم او اداء عمل رسمى او اتهام عقد خلافا لذلك ، ومع هذا لم يقرر بطلان الحكم او العمل او المتد فى هذه الحالة او انعدام اثره ، بل قضى بوقف التمسك به حتى تؤدى الرسوم المستحقة والغرامات والتعويضات ، فاذا ادبت ولو متأخرة سقط هذا المنع من التمسك . ومن ثم فليس بسلخ ان ينكر على المدعى تقديمه بالفعل تظلبا اداريا من قرار فصله وفقا لنص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ قبل رفع دعواه بطلب الفاء هذا القرار وان ساء للجهة الادارية الامتناع عن النظر فيه بسبب عدم اداء رسم الدفعة المستحق عليه — لو صح ان ثمة دفعة منسحقة على مثل هذا النظام — ولا يمنع هذا الموقف السلبي من جانب الادارة — ان لم ينشأ دعوة المتظلم الى اداء هذا الرسم — من تحقق الاثر القانونى الذى رتبته المشرع على واقعة تقديم التظلم من حيث اعتبار شرط التظلم الادارى السابق مرعيا من جانب المدعى قبل رفع دعوى الالفاء .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى - تقديمه - للوزير اذا كان هو مصدر القرار ذاته او له سلطة التمتع عليه - لمكان تقديمه الى مصدر القرار اذا كان صادرا من غير الوزير ولم يكن للوزير سلطة التمتع عليه باعتباره هيئة رئيسية - المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ والمختين ١٢ و ١٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بوجوب توجيه التظلم الادارى الى الوزير المختص ، وفقا لما قرره المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارى ، والا كان التظلم بطلان غير منتج لاثره - لا وجه لذلك ، لأن ثمة طريقتين للتظلم طبقا لمفهوم المسافين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة : هما التظلم الى مصدر القرار نفسه او الى الهيئات الرئيسية . - ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار اليه تحليل طريق التظلم الى مصدر القرار ذاته ، بل انه - باعتباره أداة لدنى - لا يملك تعديل حكم ورد بأداة أعلى هى القانون ، وغاية الامر أن قرار مجلس الوزراء المذكور انما استهدف تبسيط الإجراءات وتنظيمها فى شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على مسن من محد منسبط . - وغنى عن البيان أن تقديم التظلم الى الوزير نفسه لا يكون واجبا الا حينما يكون هو مصدر القرار ذاته ، او تكون له سلطة التمتع على القرار وان لم يكن هو مصدره باعتباره الهيئة الرئيسية ، فاذا كان القرار صادرا من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التمتع عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التظلم الى مصدر القرار نفسه صحيحا ومنتجا آثاره طبقا للقانون فاذا ثبت أن القرار الملمون فيه صادر بقوة الأذار من رئيس محكمة ابتدائية فى ٢٧ من يونيه

سنة ١٩٥٥ ، بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقت أن كانت سلطته في هذا الشأن نهائية لا محقق عليها من سلطة أعلى بوصفه رئيس مصلحة ، طبقا للادة ٨٥ من قانون موطنى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تحديده بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ الممول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥) الذي ينطبق فيها لم يرد فيه نص خاص في قانون نظام القضاء ، فانه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم اليه راسا في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥٥ يعتبر — والحالة هذه — منتجاً لاثاره ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى غير قائم على سند سليم من القانون .

(طعن ٦٨٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم عرض التظلم على الوزير خلال ثلاثين يوما — لا بطلان — قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الحكم :

ان الشروع لم يترتب — في صدد التظلم المقدم اعمالا لنصوص قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٤/٦ — أى بطلان على عدم عرض أوراق التظلم الإدارى على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ولا بطلان الا بنص - وما تحيد هذا الميماد الا من قبيل التنظيم والتوجيه لتعجيل البت في مثل هذا التظلم الذى افسحت له المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بيمعادا عدته ستون يوما .

(طعن ٨٢٣ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

صدور قرار برفض التظلم — ثبوت ان تشكيرة الرفض مسطرة
على مذكرة المفوض المتضمنة اسبابا للرفض اعتقها الوزير — اعتبار
قرار الرفض مسببا .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان قرار الوزير الصادر برفض التظلم ثابت بتأشيرة منه
مدونة على ذيل المخكرة المرفوعة اليه من مفوض مجلس الدولة لدى الوزارة
بنتيجة نحى هذا التظلم ، والمتضمنة بيانا مفصلا للأسباب والاسانيد
التي انتهت منها المفوض الى التوصية برفض التظلم المذكور ، والتي
اعتقها الوزير اذ أخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنمى على هذا القرار
بأنه جاء غير مسبب .

(ملحق ٢٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين والمتصوص عليها فى
المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — التظلم منها قبل رفع
الدعوى بطلب إلغاؤها — لا يعتبر باطلا اذا لم يقدم الى الوزير المختص —
الاجراءات المبينة فى قرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٤/٦ بشأن التظلم —
لا يترتب على مخالفتها البطلان .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت ان المدعى تظلم اداريا من القرار الصادر من مدير
عام مصلحة السكك الحديدية يفصله من الخدمة ، طالبا سحب هذا القرار ،

الذى تحقق عليه به فى ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وذلك بعريضة مؤرخة ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ ، قديما ، بقراره فى مذكرته المؤرخة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ الى السيد مدير علم الايرادات والمصرفيات بالصلحة فى التاريخ ذاته ، وتاثر عليها من هذا الاخير فى ١٢ منه باحالتها الى المستخدمين لعمل مذكرة للادارة العامة وصورة للسيد مستشار قسم الفتوى . فان هذا التنظيم يكون قد قدم فى الميعاد وتوافرت له مقومات التنظيم الوجوبى الذى جعله الشارع شرطا لقبول دعوى الانفاء ، والذى رتب عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ اثرا قاطعا لسريان ميعاد رفع هذه الدعوى الى المحكمة ، كما انه وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى التنظيم ، ويعد تقديمه الى هذه الهيئة مضت فى نظره وتحقيقه باستطلاع رأى كل من سكرتير علم المصلحة ومستشار الرأى بمجلس الدولة فى شأنه تمهيدا للبت فيه على النحو الذى رسمه الشارع لل غاية التى استهدفها من ايجابه . ولا يخفى من طبيعة هذا التنظيم او من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص ، نعم ويروى هذا القيد فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من جهة ، ولان الاجراءات التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان فى شأن تقديم التنظيم وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى ، ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التنظيم فى الشكل الذى اتخذه ، وانه يحقق الغرض الذى ابتغاه الشارع من استلزام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى امام القضاء الادارى . ولما كتبت المادة ١٩ من القانون المشار اليه قد نصت فى فقرتها الثانية على انه « ينقطع سريان هذا الميعاد بالتنظيم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية » . ويجب ان ييب فى التنظيم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويمتد فوات ستين يوما على تقديم التنظيم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بكتابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن فى القرار الخاص بالتنظيم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » ، فان التنظيم المقدم من المدعى الى الجهة الادارية فى

١١ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون قد لحدت ثمره في قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بطلب الشاء قرار فصله منذ ذلك التاريخ ، وبعده من التاريخ ذاته جرين ميعاد الستين يوما الذي يجب على الإدارة أن تبت في التظلم قبل مضيه .

(طعن ٥٩٥ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/١٧)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

التظلم من قرار الفصل المقدم الى مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية دون وزير المواصلات — صحيح منتج لآثاره .

ملخص الحكم :

أن القول بأن التظلم المقدم من المدعى الى مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لم تتوافر له مقومات التظلم الوجوبى ، لانه لا يكون كذلك الا اذا قدم الى الوزير المختص حسبما نص في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، بدفوع بأن التظلم قدم الى هيئة رئيسية بالنسبة الى المتظلم — وعلى أنر تقديمه اليها مضت في محصه وتحقيقه توطئة للبت فيه ، ولا يغير من طبيعة هذا التظلم لو من انتجابه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم ورود هذا الفيد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم لوضاع هذا التظلم من جهة ، ولأن الاجراءات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب الشارع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى يؤكد ذلك أن الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تمترض على تقديم التظلم في الشكل الذي اتخذه ، وانه تحقق به الفرض الذي ابتغاه المشرع من استنظام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى اليهم القضاء الادارى في لئال الطعن موضوع المنازعة الحالية ، كما يرتب عليه الاثر القاطع

المراد به ، وعلى ذلك يكون ما اثارته الجهة الادارية من عدم قبول الدسوى حقيقيا بالرغض وما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رغض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها صحيح تقره عليه هذه المحكمة .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

لا يعتبر التظلم الذى يقدم للوزير مصدر القرار بطلانا ما دام قد قدم لجهة رياضية اخرى - اساس ذلك ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ بشأن تقديم التظلم والفصل فيه لم يرتب البطلان على مخالفة الاجراءات التى نص عليها .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان التظلم من القرارات الادارية الصادرة فى شأن الموظفين والمنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ لا يعتبر بطلانا اذا لم يقدم الى الوزير المختص مصدر القرار بل وجه الى هيئة رئيسية بالنسبة الى التظلم وبعد تقديمه اليها مضت فى نظره وتحقيقه تهييدا للبت فيه على النحو الذى رسمه المشرع تحقيقا للغاية التى استهدفها من ايجابه ولا يضر من طبيعة هذا التظلم او من انتاجه اثره كونه لم يقدم الى الوزير المختص لعدم ورود هذا القيد فى المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ من جهة ولان الاجراءات التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان فى شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطلان من جهة اخرى ولا سيما ان الجهة الادارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم فى الشكل الذى اتخذته وثمة تحقق به الغرض الذى ابتغاه المشرع من استئثار هذا الاجراء

تبل رفع الدعوى لهم القضاء الادارى * وبناء على ما تقدم فان التنظيم المقدم من الدعى الى الجهة الادارية فى ٢٤/١٠/١٩٥٩ يكون قد احدث اثره القانونى .

(ملعن ٢٨٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

الميعاد القانونى لرفع الدعوى — انقطاعه بالاستدعاء (التنظيم) الموجه الى جهة غير مختصة متى كان لها اتصال ما بموضوعه .

ملخص الحكم :

ان من المقرر قانونا ان الميعاد ينقطع برفع الدعوى ولو الى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة * وتنباسا على هذا النظر ، فان الاستدعاء يقطع الميعاد ولو قدم الى جهة غير الجهة المختصة ، متى كان لهذه الجهة ثبت اتصال بالموضوع .

فالذا كلن الثابت ان المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة . فانه كان على حق ، اذ قدم استدعاءه الى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئاسية له دون ان يخطاها ، فكان تصرفه وفقا وما يقتضيه نظام التدوج الرئاسى . وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك ان تحيل استدعاءه الى الجهة المختصة (وهى وزارة الخزانة) .

(ملعن ٣١ لسنة ٢ ق ، ٢٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

المبرة فى تقديم التنظيم فى الميعاد القانونى ، هى بتاريخ وصوله الفعلى الى الجهة المتظلم اليها صاحبة الاختصاص ، وايست بتاريخ ايداعه بالبريد — التلغراف غير المادى فى وصول التنظيم الى الجهة المرسل اليها ، سواء كان

هذا التأخير راجعا الى هيئة البريد ، ثم تراخى الإدارة فى تسجيل التظلم فى سجل المكاتبات الواردة ، أو فى سجل التظلمات - يجب ان يؤخذ فى الاعتبار دائما ، ويخضع ذلك لتقدير المحكمة .

ملخص الحكم :

ان نهاية ميعاد التظلم هى تاريخ وصوله الفعلى الى الجهة المتظلم اليها صاحبة الاختصاص وليس بتاريخ ايداع الكتاب بالبريد على انه يجب ان يؤخذ دائما فى الاعتبار فى حالة ارسال التظلم بطريق البريد التأخير غير العادى فى وصول هذا التظلم الى الجهة المرسل اليها مما يخضع لتقدير المحكمة ولما كان التظلم قد سلم للبريد كما هو واضح من ختم مصلحة البريد على المظروف يوم ١٩٦٠/٢/٢١ وكان ميعاد التظلم ينتهى يوم ١٩٦٠/٢/٢٤ ووصل التظلم الى مكتب مدير الجلمة يوم ١٩٦٠/٢/٢٩ أى فى ثمانية ايام مما يعتبر بدون شك انه تأخير غير عادى لوصول كتاب من القاهرة الى الجيزة وانه من الملفوف انه يصل عادة فى يوم أو يومين مما لا يقبل معه القول انه وصل بعد الميعاد سواء كان هذا التأخير راجعا الى مصلحة البريد نفسها ام الى تراخى ادارة الجامعة فى تسجيل هذا التظلم فى سجل المكاتبات الواردة لها أو فى سجل التظلمات من القرارات الادارية .

(طعن ٢٦٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

غائدة رقم (٢٧)

المبدأ :

وجوب رفع الدعوى فى خلال ستين يوما محسوبة من القرار الصريح برفض التظلم أو من انتهاء الفترة التى يعتبر فواتها بمثابة قرار حكى بالرفض ، ايها اسبق تاريخا - اذا ثبت صدور قرار الرفض الصريح قبل القرار الحكى بالرفض احتسب الميعاد من تاريخ الصريح - اذا انقضت فترة القرار الحكى دون صدور قرار صريح احتسب الميعاد من التاريخ الغرضي للقرار الحكى ، ولو صدر بعد ذلك قرار رفض صريح .

(م - ٤ - ج ١٥)

ملخص الحكم :

لن الأصل - طبقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - أن يمعد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشك في به . الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشك بالقرار علما يقينيا ، لا ظنيا ولا افتراضيا ، وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن على اساسها ان يبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع ان يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه ، ولا يحسب سريان الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف ايضاحه . فاذا بان للحكمة من الأوراق أن المطعون عليها - حين قدمت تظلمها الى جهة الإدارة - قد توافر لديها العلم اليقيني الشامل ، اذ تضمن هذا التظلم تاريخ صدور القرار الوزاري ورقبه واسم احدى الزميلات اللاتي تناولهن القرار بالترقية الى الدرجة السادسة ، وهي الزميلة التي تحققت مصلحتها في الطعن في ترقيتها ، فكان يتمن عليها ان ترعى دعواها خلال الستين يوما التالية لاتقضاء الفترة التي يعتبر فواتها دون اجابة السلطات المختصة عن تظلمها بمثابة قرار حكى بالرفض : حتى ولو اعلنت بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ، ما دام الميعاد سبق جريانه قانونا بأمر تحقق هو القرار الحكمى بالرفض ، لما اذا كتلت تلك السلطات قد اجابت عن التظلم بقرار رفض صريح اعلن قبل ذلك وجب حسب الميعاد من تاريخ اعلانه : لأن هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد .

(طعن ١٦٩٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة

رفضه - قيام هذا الرفض الحكى على قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب الادارة عن التظلم - عدم قيام هذه القرينة الا لم تهمل الادارة التظلم وانما اتخذت مسلكا ايجابيا فى سبيل الاستجابة اليه - حسب ما يعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة من التاريخ الذى تكشف فيه الادارة عن نيتها فى رفض التظلم بعد ان كانت المقدمات فى مسلكها تنبىء بغير ذلك .

ملخص الحكم :

لئن كانت المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى فى الطعن فى القرار الخالص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة ، اى افترضت فى الادارة انها رفضت التظلم ضمنا باستقادة هذا الرفض الحكى من قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب الادارة عن التظلم ، الا انه يكفى فى تحقق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض ان يبين ان السلطات الادارية المختصة لم تهمل التظلم . وانما اذ استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكا ايجابيا واضحا فى سبيل استجابته ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الاجراءات المعتادة بين الادارات المختصة فى هذا الشأن والقول بغير ذلك مؤداه نفع التظلم الى مخالصة الادارة قضائيا فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه . وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الادارى تنادى اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الامكان وذلك بحسم المنازعات اداريا فى مراحلها الاولى . فاذا كان واقع الامر فى هذه المنازعة انه لما اطردت احكام القضاء الادارى على استحقاق ثبوت المدعى الترقية الى الدرجة الرابعة فى القرار الصادر فى اكتوبر سنة ١٩٥٠ الذى كان تركه فيها بدون حق تاسيسا على ان القاعدة التى قام عليها هذا القرار كانت مخالفة للقانون - نزلت الادارة على مقتضى هذه الاحكام بالنسبة لمن لم يرفع دعوى كالدعى وامثاله ، نظرا الى ان مراكز خريجي معهد التربية جميعا واحدة ، فتقدمت بمذكرتها سالفة الذكر الى الجهات المختصة لتعيينه

عليهم تحقيقا للمسئولة بينهم ، وفناء على ذلك حررت لديوان الموظفين ولرئاسة مجلس الوزراء طلبية ارجاع اقامة المدعى وزملائه من خريجي معهد التربية الابتدائي سنة ١٩٣٥ في الدرجة الرابعة الى لول اكتوبر سنة ١٩٥٠ - اذا كان ذلك كذلك ، فانه قاطع في الدلالة على ان جهة الادارة انها سلكت مسلكا ايجابيا واضحا نحو الاستجابة لتظلم المدعى ، وان موات ميعاد المستين يوما على تقديم تظلمه انها كان بسبب ما ضاع من الوقت في الاخذ والرد بين الجهات المختصة . فلذا كانت وزارة التربية والتعليم بعد اذ استبطلت رد تلك الجهات ابلغت المدعى في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ برفض تظلمه فلا ينبغي حسب ميعاد المستين يوما الواجب اقلية الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد ان كشفت نية الادارة نهائيا في عدم الاستجابة بعد ان كانت المقتضات في مسلكها تنبئ بغير ذلك . وعلى هذا الاساس فانه لما كان المدعى قد اودع عريضة دعواه في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ ، فان دعواه - والحالة هذه - تكون قد رفعت في الميعاد .

(طعن ٨٢٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/١١/٢٩) .

فاعسدة رقم ٢٩)

المبدأ :

مدة الشهر المخصوص عليها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٠٥ بتحديد صلاحيات وملاك المحكة العليا - الرفض الضمني - لا اعتداد به متى كانت الادارة بصدد بحث التظلم ثم اصدرت قرارا صريحا بالرفض - حسب الميعاد في هذه الحالة بالاعتداد بالقرار الصريح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المظنون ضدها يادرت بطلب تطبيق احكام المادة ٤٩ من المرسوم التشريعي ذي الرقم ٨٦ لسنة ١٩٤٧ المتضمن الملاك الخاص للمعارف عليها بعد ان حصلت مباشرة على شهادة اهلية التعليم الابتدائي

وان الوزارة ردت عليهما بما يفيد أن طلبها محل بحثها عند ما تتوافر
الشواغر والاعتمادات في الموازنة أي أنها لم تنكر عليها حقها في الترفيع ،
وعندما أخطرتها صراحة بعدم احتيتها في الترفيع طبقا لنص المادة ٤٩
آنفه الذكر بعد أن رفعتها بالتقدم وبهذا الاخطار كشفت الوزارة عن إرادتها
الصريحة بعدم احتية الملمون ضدها في الترفيع المطلوب فما كان لها أن
تتخذ من مضي ثلاثين يوما على أي طلب من الطلبات السابقة قرينة على
الرفض إذ يوقف الوزارة معها لا يفيد ذلك نظرا لأن الترفيع في نظرها
يتوقف على وجود شواغر واعتبارات ثم أخطرتها صراحة بالرفض ولو كانت
الوزارة تعتد بمضي المدة في هذا المقام وتتخذ منه قرينة على الرفض
لما لجأت إلى إصدار قرار صريح من جانبها ومن ثم يكون المعول عليه
في هذا الشأن هو القرار المضمن الرفض الصريح وإذ تلقت الملمون
ضدها دعواها بعد أن تطلبت من القرار في الميعاد الذي حدده القانون
فتكون الدعوى مقبولة طبقا للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠
بتحديد صلاحيات وملاك المحكمة العليا .

(طعن ٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦١/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما على تقديم التظلم إلى الجهة
الإدارية — قبولها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الفرض من جعل التظلم وجوبيا طبقا لأحكام القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة
الإدارية بطريق أبسر للناس وانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى إن رأت
الإدارة أن التظلم على حق في تظلمه فإن رفضته أو لم تبث فيه خلال
الميعاد المقرر ، فله أن يلجأ إلى طريق التقاضي ، وأنه لو اوضح من ذلك أن

المشرع ولئن استحدثت التظلم الوجوبى الذى لا مناص من استفادته قبل مراجعة القضاء للمحكمة التى أشار إليها بالمفكرة الايضاحية ، الا انه فى صدد المواعيد لم يخرج عما قرره فى شأن التظلم الاختيارى . ولما كان انتظار المواعيد مقصودا به افساح المجال أمام الإدارة لاعادة النظر فى قرارها فلن النتيجة الطبيعية لذلك ان العرض من قول المشرع وانتظار المواعيد المقررة للبت فى التظلم يكون قد تحقق اذا عمدت الإدارة الى البت فى التظلم قبل انقضاء نسخة الميعاد التى منحتها لو اذا بكر ذوى الشأن بمراجعة القضاء وانقض الميعاد أثناء سير الدعوى دون ان تجيبهم الإدارة الى طلباتهم .

ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى الحاضرة لمجرد انها اتيمت قبل انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم لا سند له من القانون .
(طعن ٦١٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

التظلم الوجوبى الذى لا مناص من اللجوء اليه قبل اقامة دعوى الإلغاء — انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى — لم يقصد لذاته — على به افساح المجال أمام الإدارة لاعادة النظر فى قرارها المتظلم منه — لا معنى لانتظار انقضاء الميعاد اذا عمدت الإدارة الى البت فى التظلم قبل انقضاء فسحته — استعجال ذى الشأن بمراجعة القضاء وانقضاء الميعاد خلال سير الدعوى — تكشف الحال عن اضمار جهة الإدارة رفض التظلم — الدفع بعدم قبول الدعوى — لا سند له .

ملخص الحكم :

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى بندها الثانى على انه « ولا تقبل الطلبات الآتية :

(١) «.....» (٢) الطلبات المقدمة ولما بلغها القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين (ثالثا) و (رابعا) عدا ما كمن منها صلحا من مجلس تديبية والبند (خالسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئت الرئيسية وانتظر المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم « وقد تناولت البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خالسا) من المادة (٨) المذكورة « الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن باليمن في القرارات الادارية النهائية الصادرة باليمن في الوظائف العلمية او الترقية او يمنح علاوات « (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطة التديبية) و (الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات الادارية الصادرة بحالتهن الى المعاش او الاستيداع او فصلهم من غير الطريق التديبي) - وقد وردت في المذكرة الايضاحية المرافقة للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فيها يختص بالتظلم الوجوبى الحكمة التي قام عليها استحداث هذا التظلم وهي ما زالت لهم النصوص الوضعية الحالية ، جاء في المذكرة الايضاحية المشار اليها تبيرا للتظلم الوجوبى ما يلى « ان الفرض من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر على الناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق في تطلبه فان رفضته او لم تبت فيه في خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى « وانه لو اوضح من ذلك ان المشرع ولئن استحدث التظلم الوجوبى الذى لا مناس من اللجوء اليه قبل اقامة دعوى الالغاء للحكمة التي تضمنتها المذكرة الايضاحية الا انه في صدد المواعيد لم يفرج عما قرره في شأن التظلم الاختيارى لان انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى لم يقصد لذاته وانما اريد به اتساح المجال امام الادارة لاعادة النظر في قرارها المتظلم منه وعلى ذلك لا ينبغي تاويل هذه النصوص تاويلا حرفيا يخرجها عن الغرض من وضعها اذ لا معنى لانتظار انقضاء الميعاد اذا عمدت الادارة الى البت في التظلم بل انقضاء نسخته وكذلك اذا استعجل ذو الشأن مراجعة القضاء ثم انقضى الميعاد خلال سير الدعوى فان الادارة وقد تكشف الحال عن اضمارها رفض ظلاماتهم تكون مسرعة في اعنائهم اذ نعت عليهم

التعجل بالتلمية دعوى الالفاء دون انتظار فوات الميعاد ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لجرد أنها أقيمت قبل مستين يوما على تقديم النظم لا سند له من القانون .

(طعن ٢٦٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

(وفى ذات المعنى طعن ٥٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

اقالة الدعوى قبل مضي مدة الشهر وقبل ان تجيب الإدارة على النظم — قبولها لمادات هذه المدة قد مضت خلال نظر الدعوى دون استجابة الإدارة للنظم — رفع الدعوى رغم استجابة الإدارة للنظم وقبل مضي مدة الشهر — تعتبر سابقة لأوانها — الزام المدعى بالمصروفات .

ملخص الحكم :

لئن كان المدعيان قد اتابا دعواهما قبل مضي مدة اشهر وقبل ان تجيب الإدارة عن تظلمهما . الا انه اذ مضى الشهر المذكور خلال نظر الدعوى ، ولم تستجب الإدارة لتظلم المدعين . بل صرحت برفضه ، فانه بهذه المنابة يكون لرفع الدعوى محله ، ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا على أساس رفعها قبل فوات مدة الشهر على تقديم النظم برمودا . وانما يكون لهذا الدفع محله لو ان الإدارة قد استجابت فرضا لطلبات المدعين قبل مضي الشهر سالف الذكر . فتكون اتاليقها لدعواهما عندئذ سلبية لأوانها ، وكان يقضى عندئذ بالزامها بمصروفاتها . أما وان الإدارة اصرت على عدم اجابة طلبها ، بل رفضته صراحة . فالخصومة تكون — والحالة هذه — ما زالت قائمة ولها محل ، مما لا مندوحة عنه من فصل المحكية نيتها تضافيا .

(طعن ١١ لسنة ٢ ق ، ٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء قرارات الترقية قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية — مريان حكم هذه المادة على الطلب الاصلى والطلب المعارض المتقدم خلال المازعة الادارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل في عموم الطلب الاصلى وما دام الالفاء موضوع الطلب المعارض قائما على سبب يفتك عن سبب الطعن في القرار موضوع الطلب الاصلى — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان نص البند الثانى من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذى قدم في ظله الطلب المعارض في حركة الترقية التنسيقية الى الدرجة الخليفة الصادرة في أغسطس سنة ١٩٤٧ كان يقضى بان « لا تقبل الطلبات الآتية : — ... (٢) الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات الادارية المنصوص عليها في البندين ... « ثلثا » . من المادة ٨ (وهى خاصة بطلبات الطعن في القرارات الصادرة بالتمعين في الوظائف العلية او الترقية او بمنح العلاوات ؛ وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم » وقد اوضحت المذكرة الايضاحية حكمة ايجاب هذا التظلم الادارى فنوهت بان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من التضاييا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطرق ايسر للناس بانهاء تلك المتازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان التظلم على حق في تظليه .

هذا النص الامر قد ورد حكمة عاما في ايجاب التظلم الادارى قبل تقديم طلبات الالفاء الخاصة بالقرارات الادارية النهائية الصادرة بالترقية .

وعلى ذلك لا ينبغي التفرقة في أعمال هذا الحكم بين الطلب الأصلي والطلب
العارض المقدم خلال المخازمة الإدارية ما دام له موضوع مستقل غير داخل
في عموم الطلب الأصلي وما دام الإلغاء موضوع الطلب العارض قائما على
سبب يختلف عن سبب الطعن في القرارين موضوع الطلب الأصلي . والأخذ
بهذا التفسير لا ينحرف عن الحكمة التشريعية التي قام عليها النص .
ما دام التنظيم الإداري من القرار موضوع الطلب العارض قد يؤدي إلى انتهاء
المخازمة في مراحلها الأولى بالنسبة إلى هذا القرار وقد يقضى إلى التناهم
الوادي مع الجهة الإدارية في موضوع الطلب الأصلي ذاته بعد أن تتضح لها
وجاهة استيده . ومتى استقال - بناء على ما تقدم - أن التنظيم الإداري
السابق على طلب الإلغاء بالنسبة إلى قرار الترقية حتمى يفرص على اغفاله
عدم قبول طلب الإلغاء إما كانت طبيعته : فانه إذا تبين أن الطلب العارض
بالغاء الحركة التنسيقية الصادرة في أغسطس سنة ١٩٤٧ المقدم من المدعى
في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ في ظل الحكم المستحدث الذي أورده البند
(٢) من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم
مجلس الدولة لم يكن مسبوقا بتنظيم ادلرى قبل تقديمه إلى محكمة القضاء
الادلى فانه يكون طلبا غير متبول ويتمين من ثم الغاء الحكم المطعون فيه
نميا قضى به من قبول هذا الطلب العارض .

(طعن ٧٥٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

ثبوت أن طلب المساعدة القضائية مقدم في ظل أحكام القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الذي لم يكن يعرف الإجراء الخاص بالتنظيم الوجوبى - استحداث
هذا الإجراء في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - الإجراءات التي نظمها
القانون الأول هي التي تحكم طلب المدعى .

ملخص الحكم :

متى ثبت أن المدعى قدم طلب اغفاله من رسوم الدعوى إلى لجنة
المساعدة القضائية في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص

بمجلس الدولة . وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ مى شلن تنظيم مجلس الدولة الذى عمل به فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ : فان الاجراءات التى نظمتها القانون الاول ، دون الثانى ، هى التى تحكم طلب المدمى وقت تنديده . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الادارى المطعون فيه الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فان طلب المعافاة المشار اليه ، وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الاخير . يحدث اثره صحيحا بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق ، ويمتد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه . دون ان يلحقه الحكم الذى استحدثته القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الالفاء التى حددتها والتى تقدم فى ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها اداريا على النحو الذى نص عليه . وذلك باعتبار ان طلب المساعدة القضائية فى ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم ادارى وتنداك .

(طعن ١٧٠١ سنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

اجراءات التظلم الوجوبى السابق على رفع الدعوى التى استحدثتها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - عدم سريقتها على الدعوى التى رفعت قبل نفاذه - سريان الاجراءات التى نظمتها القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على الدعوى المرفوعة فى ظله - طلب الاعفاء المتقدم قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ يحدث اثره بغير حاجة الى تظلم ادارى سابق - امتداد هذا الاثر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية منه دون ان يلحقه الحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من وجوب التظلم قبل رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

متى كان المدعى تقدم طلب أعفائه من رسوم الدعوى الحالية الى لجنة المساعدة القضائية في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٥ . أى في ظل نفاذ أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، وقبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذي عمل به في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ ، فإن الإجراءات التي نظمتها القانون الأول ، دون الثاني ، هي التي تحكم طلب المدعى وقت تقديمه . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ لا يتطلب لقبول الدعوى سبق التظلم من القرار الإداري المطعون فيه الى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم على نحو ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ . فإن طلب المعافاة المشار اليه — وقد قدم بالفعل قبل نفاذ هذا القانون الأخير — يحدث لثمة صحيحا بغير حاجة الى تظلم اداري سابق ، ويمتد هذا الأمر الى حين صدور قرار لجنة المساعدة القضائية فيه . دون ان يلحقه الحكم الذي استحدثه القانون المذكور بالنسبة الى طلبات الالغاء التي حدها ، والتي تقدم في ظله من عدم قبولها قبل التظلم منها اداريا على النحو الذي نص عليه . وذلك باعتبار ان طلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ هو بمثابة تظلم اداري وتنتدك . ويكون الحكم المطعون فيه — اذ قضى بعدم قبول الدعوى استنادا الى ان المدعى لم يتظلم الى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه — قد أخطأ في توليد القانون وتطبيقه ، ويتمين القضاء بالغاءه .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

التظلم الوجوبي السابق على رفع دعوى الالغاء — يقوم مقامه ويغني عنه طلب المساعدة القضائية المقدم الى المحكمة الإدارية المختصة للالغاء

من الرسوم - أساسى ذلك أن هذا الطلب يعطى إلى الجهة الإدارية المختصة
فيفتح أمامها الباب لسحب القرار إن رأت أن الطالب على حق .

ملخص الحكم :

إن الحكمة من التنظيم الوجوبى السابق على رفع دعوى الإلغاء . سواء
كان التنظيم إلى الجهة الإدارية التى أصدرت القرار - إن كانت هى التى
تلك مسجبه أو الرجوع فيه ، لم إلى الهيئات الرئاسية . إن كان المرجع
إليها فى هذا السحب . وهو التنظيم الذى جعله الشارع شرطاً لقبول طلب
إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين المومنين التى عينها . وقرنه بوجوب
انتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التنظيم الوجوبى - الحكمة منه هى
الرفية فى التثليل من المنازعات بإنهائها فى مراحلها الأولى بطريق أيسر
للناس ، وذلك بالعدول عن القرار المتظلم منه إن رأت الإدارة أن المتظلم
على حق فى تظلمه . ولا شك أنه يقوم مقام هذا التنظيم . ويفنى عنه ، ذلك
الطلب الذى يتقدم به صاحب الشأن إلى لجنة المساعدة القضائية بالحكمة
الإدارية المختصة لإعفاءه من رسوم دعوى قضائية بإلغاء قرار إدارى معين
لتحقيق الغاية التى قصدتها المشرع حين نص على لزوم التنظيم (الوجوبى)
من مثل هذا القرار . ذلك أن طلب الإعفاء يعطى إلى الجهة الإدارية المختصة
ببחנו . وبذلك يفتح أمامها الباب لسحب هذا القرار إن رأت الإدارة أن
طالب الإعفاء من الرسوم على حق . وهى ذات الحكمة التى أنبنى
عليها استلزام التنظيم الوجوبى . فهذا الاختصاص يقوم ولا شك مقام
التنظيم الوجوبى .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٥)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

التنظيم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء - قصره على القرارات القابلة
للسحب - عدم جدواه إذا امتنع على الإدارة إعادة النظر فى القرار لاستنفاد
ولايتها أو لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التعقيب على مصدره .

ملخص الحكم :

ان التنظيم الوجوبى السابق سواء الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار ان كانت هى التى تلك سحبه او الرجوع فيه ، او الى الهيئات الرئيسية ان كان المرجع اليها فى هذا السحب وهو الذى جعله المشرع شرطاً لقبول طلب الغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه وجوب انتظار المواعيد المقررة للبث فيه . لا يصدق الا بالنسبة الى ما كان قابلاً للسحب من هذه القرارات للحكمة التى قلم عليها استنزام هذا التنظيم - وهى الرغبة فى تقليل المنازعات بانهاكها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالمعدل عن القرار المظلم منه ان رأت الإدارة ان المظلم على حق فى تظلمه ، فاذا امتنع على الإدارة اعادة النظر فى القرار لاستنفاد ولايتها باصداره او لعدم وجود سلطة رئيسية تلك التفتيب على الجهة الادارية التى اصدرته . فان التنظيم فى هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج . وبذلك تنفى حكمته وتزول الفاية من الترمص طسوال المدة المقررة حتى تنهى الإدارة الى الحق او ترفض التنظيم او تسكت من البت فيه .

(طعن ١٦٩٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٧)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

الطلبات التى لا تقبل قبل التنظيم الوجوبى منها وغوات المصاد وفقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - هى طلبات الغاء القرارات الادارية فلا تشمل طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية .

ملخص الحكم :

اذا حكمت التبت ان المطعون ضده تنظيم من قرار الفصل فى ١٠ من يوليه سنة ١٩٥٦ . ثم قدم طلب بحفاة من الرسوم القضائية لرفع دعواه فى ٢٢ من اغسطس سنة ١٩٥٦ وقضى فى هذا الطلب بالقبول فى ١٩ من ديسمبر ١٩٥٦ ثم رفع دعواه فى ١٢ من يناير ١٩٥٧ أى خلال مهتين

يوما من التاريخ الأخير فتكون دعواه مقبولة شكلا ولا وجه لالزامه بان يتبرعى مدة الستين يوما قبل ان يقدم طلبا لاعفائه من الرسوم القضائية ، اذ المقصود بالطلبات التى لا تقبل قبل غوات هذا الميعاد فى المفهوم الصحيح للمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، طلبات الاعفاء بحسب الاصطلاح الذى جرى عليه قضاء مجلس الدولة ولا تنصرف هذه الطلبات الى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية .
(طعن ٨١٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المواعيد التى يجب انقضاؤها قبل رفع الدعوى والتصوص عنها فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ - لا تسرى الا فى شأن الطلبات الموضوعية دون طلبات الاعفاء من الرسوم .

ملخص الحكم :

لا يشترط غوات المواعيد التى نص عليها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لتقديم طلب الاعفاء وانتظار البت فى النظم اذ هذا الميعاد لا يسرى الا فى شأن الطلبات الموضوعية فقط وطلب الاعفاء من الرسوم ليس منها .

(طعن ١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

الطلب المتقدم من الموظف الى الجهة المختصة بالتنسبا فيه ترقيته الى الدرجة التالية قبل صدور القرار المطعون فيه بترقية غيره عليها - لا يغنى عن هذا التنظيم - لسبب ذلك - عدم قبول الدعوى اذا لم يقدم التنظيم بعد صدور القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ جعل النظم من القرار امرا واجبا وانتظار البت فيه لقبول طلب الالغاء عند الطعن في بعض القرارات الادارية ، ومنها القرارات المشار اليها في البند « ثالثا » من المادة ٨ من ذلك القانون ، وهي القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية او بمنح علاوة ، وأشار المشرع الى حكمة هذا الاجراء في المذكرة الايضاحية لذلك القانون ، وتتخص في أن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع ، وتحقيق العدالة الادارية بطريق ايسر للناس ، بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق في تظلمه ، فلا يستقيم بعد تلك الإشارة الصريحة القول بأنه لم يكن هناك لزوم لتقديم نظم عن القرار المطعون فيه اكتفاء بالطلب الذي سبق أن تقدم به المدعي الى الجهة المختصة يلتزم فيه ترفيقه الى الدرجة التالية قبل صدور القرار بترقية غيره عليها . لا غناء في هذا القول لسببين :

(الاول) صراحة النص . فالقاعدة اصولية تقضي بأنه لا مساس للاجتهاد في مورد النص المريح . وقد نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بعدم قبول طلبات الالغاء في مثل هذه القرارات قبل النظم منها ، وانتظار مواعيد البت في النظم .

(والثاني) حكمة النص . وبيانا لذلك تجب الإشارة الى ان الطلبات التي لا تقبل رسا بل يتمتع النظم منها أولا وانتظار مواعيد البت في النظم انما هي القرارات المنصوص عليها في البنود « ثالثا » و « رابعا » و « خامسا » من المادة ٨ من ذلك القانون وهي طلبات كلها متعلقة بشئون الموظفين تعيينا وترقية وفحلا فرأى المشرع وجوب البدء بالنظم منها قبل التقاضي بشأنها بحسبان أن النظم يعتبر في هذه الحالة مرحلة اولى في افتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الادارية التي اصدرت القرار المشكوك منه فأوجب القانون على المدعي الالتجاء الى ذلك الطريق في بادئ الامر لامتتاح الخصومة بين الموظف والجهة الادارية بدلا من الخوض رسا في لعد الخصومة لهم

القضاء ، ومتى كان الامر كذلك فان اى إجراء يتخذه الموظف قبل صدور القرار المشكو منه لا يمكن ان يعتبر تظلماً لانه لا يمكن افتتاح خصومة بشأن قرار لم يصدر بعد .

وتأييداً لهذا النظر فان قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذى اشارت اليه المسادة ١٢ آتفة الذكر يقضى بأن يقدم التظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل ائصال وأن يكون الطلب مشتملاً على بيانات منها اسم المتظلم وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره وموضوع القرار والاسباب التى بنى عليها ، فالمعبرة بالتظلم الذى يقدمه صاحب الشأن بعد صدور القرار المتظلم منه وليس بالطلب السابق على القرار ولا يقدم فى ذلك القول بأن الجهة الادارية عند اصدارها القرار كان املها طلب صاحب الشأن قبل اصداره فلا حاجة به الى أن يقدم اليها تظلماً بعد اصدار القرار اذ قد يكون لدى الجهة الادارية من الاسباب التى يقوم عليها القرار ما ليس عنده .

ويبين مما سبق ذكره ان التظلم بالنسبة للموظفين اجبارى ومحمين عليهم سلوكه قبل الانتهاء الى القضاء والا كان الطلب غير مقبول .

وقد سار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى هذا الشأن على نفس النمط الذى سار عليه القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ومتى كان الثابت ان المدعى لم يتقدم الى الهيئة الادارية بتظلم بعد صدور القرار المطعون فيه فتكون دعواه غير مقبولة .

(طعن ١٠٠٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تحديد بداية بيماد المستين يوماً فى الحالات التى يقدم فيها تظلم الى الجهة الادارية قبل رفع دعوى الالفاء - عند تكرار التظلمات تكون المعبرة فى هذا الصدد بلول تظلم مقدم فى بيماده .

ملخص الحكم :

فى الحالات التى يستوجب القانون تقديم التظلم قبل رفع دعوى الالفاء بالتطبيق للمادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٥ يتعين على رافع الدعوى أن ينتظر المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم ، وهى ستون يوما ، فلا يرفع دعواه قبل مضيها ، وأن يرفعها بعد ذلك فى ميعاد الستين يوما التالية لاتقضاء الستين يوما المذكورة التى يعتبر انقضاءها دون اجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمى بالرفض يجرى سريان الميعاد منه ، فاذا كانت تلك السلطات قد اجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض وجب حساب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار : لان هذا الاعلان يجرى سريان الميعاد قانونا . فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمى اللاحق بالرفض وما كان يترتب عليه من سريان الميعاد . اما اذا كان القرار الحكمى بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوما المحددة لفحص التظلم ، فان ميعاد رفع الدعوى بالالفاء يجرى من هذا التاريخ حتى ولو اعلن المتظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هذا القرار الحكمى بالرفض . هذا واذا كثر المتظلم تظلماته فالفكرة فى حساب المواعيد على مقتضى ما تقدم هى بأول تظلم يقدم فى ميعاده دون اعتداد بما يعقبه من تظلمات مكررة لاحقة . فاذا ثبت ان المدعى تقدم بتظلمه لجهة الادارة فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٥ . فقد كان يتعين عليه ان يحافظ على الميعاد برفع دعواه خلال ستين يوما محسوبة من ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ ، وهو تاريخ فوات الستين يوما المقررة للادارة للبت فى تظلمه . اى يرفعها فى اجل غايته اول اغسطس سنة ١٩٥٥ . وما دام انه لم يتقدم بطلب اعفائه من الرسوم الى لجنة المساعدة القضائية الا فى ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، اى بعد فوات هذا الميعاد ، ولم يرفع دعواه الا بعد ذلك فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ة فانها تكون غير مقبولة شكلا لرفعها بعد الميعاد القانونى .

(طعن ١٦٩٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧) .

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

البت في التظلم لا يلزم فيه شكل معين — يكفي أن يوافق الرئيس الإداري المختص على المخكرة التي توضع في شأن التظلم .

ملخص الحكم :

ان الموافقة على المخكرة التي وضعت في شأن تظلم المدعى المقدم في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ هي عين القرار الصادر بحفظ هذا التظلم ذلك ان القانون لم يوجب أن يتخذ البت في التظلم شكلا معيناً وانما كل ما قصده ان يوافق على التصرف في التظلم الرئيس الإداري المختص .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — التظلم الوجوبي ليس اجراء مقصودا لذاته — بل افتتاح للمنازعة في مرحلتها الأولى — ينبئ لتحقيق الغرض منه ان يكون على وجه يمكن الإدارة من ان تستقي منه عناصر المنازعة على نحو يمكنها من فحصه — المحكمة في كل حالة على حدة تقدير ما اذا كان من شأن ما شاب بيانات التظلم من خطأ أو نقص التجهيل بالقرار المتظلم منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وضعت قاعدة تقضى بعدم قبول الطلبات المقدمة راسا بلفاء القرارات الإدارية التي عينتها وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الإدارية التي اصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . والغرض من ذلك كما ورد بالمخكرة

الإيضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هو تنظيل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أيسر للناس ، بإنهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى ان رأت الإدارة ان المتظلم على حق في تظلمه ، فان رفضته ، أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر ، فله ان يلجأ الى طريق التقاضي .

وان مفاد ما تقدم ، ان التنظيم الوجوبي إجراء ليس مقصودا لذاته بحيث يتم ويتحقق اثره بمجرد تقديمه ، أيما كان وجه الخطأ أو النقص الذي يشوب بيانه وانما هو امتناع للمنازعة في مرحلتها الأولى ، فينبغي للاعتداد به ، كإجراء يترقب عليه قبول الدعوى ان يكون من شأنه تحقيق الغرض منه ، بحيث يتسنى للإدارة ان تستقي منه عناصر المنازعة في هذه المرحلة على وجه يمكنها من فحصه والبت فيه ، وهو ما لا يتأتى اذا ما شاب بيانه خطأ أو نقص من شأنه ان يجهل بالقرار المتظلم منه تجهيلا كلياً ، أو تجهيلاً يوقع الإدارة في حيرة في شأن هذا القرار ، وغنى عن البيان ان مدى هذا التجهيل واثره . انما هو مسالة تقديرية مردما الى المحكمة في كل حالة بخصوصها .
(طعن ١٥٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

التظلم من القرار الإداري قبل رفع الدعوى بطلب الفسخ - لا يكون واجباً الا اذا كان القرار قابلاً للسحب - قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة المبد والمشايع - لا جدوى من التظلم منه - وجوب رفع الدعوى بطلب الفسخ من تاريخ العلم به .

ملخص الحكم :

ان التظلم الوجوبي قبل رفع الدعوى لا يكون الا حيث يكون القرار قابلاً للسحب اما اذا امتنع على الجهة الإدارية حق سحب القرار أو تعديله

كما هو الحال في تصديق وزير الداخلية على قرار العد والمشايع عنه لا يكون هناك جدوى من التظلم من القرار ويتمين بالتالي رفع الدعوى في ظرف ٦٠ يوما من تاريخ العلم بالقرار. والا كانت الدعوى غير مقبولة اذ ان وزير الداخلية متى اعتمد قرار لجنة العد والمشايع عنه بهذا يستنفد كل سلطته ويمتنع عليه بعد ذلك اعادة النظر في القرار لالفائه او تعديله او استئنائه .

(هن ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

يقوم مقام التظلم الوجوبى ويفنى عنه طلب المساعدة القضائية التقدم الى المحكمة المختصة للاعفاء من رسوم دعوى الافاء .

ملخص الحكم :

ان الحكم من التظلم الوجوبى السابق على رفع دعوى الافاء - سواء اكان التظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار ، ان كانت هى التى تملك سحبه او الرجوع فيه ، ام الى الهيئات الرئاسية ، ان كان المرجع اليها فى هذا المصح - وهو التظلم الذى جعله المشرع شرطا لقبول طلب الفاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التى عينها وقرنه بوجوب انتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم الوجوبى ، ان الحكمة من هذا التظلم هى الرغبة فى التقليل من المنازعات باتيائها فى مراحلها الاولى بطريق ايسر للناس ، وذلك بالحدول عن القرار المتظلم منه ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه - ولا شك انه يقوم مقام هذا التظلم - بل يفنى عنه - ذلك الطلب الذى يتقدم به صاحب الشلن الى لجنة المساعدة القضائية بالحكمة المختصة لاعفائه من رسوم دعوى قضائية بالفاء قرار ادارى معين لتحقق الغلية التى تصدها المشرع حين نص على لزوم التظلم من مثل هذا القرار . ذلك لان طلب الاعفاء يعطى

الى الجهة الادارية المختصة ببحثه وبذلك يفتح امامها الباب لسحب هذا القرار لان رأت الادارة ان طالب الاعفاء على حق . وهى ذات الحكة التى اتبنت عليها استلزام التظلم الوجوبى .

(طعن ١٣٠١ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٥)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

تظلم — اثره — متى وصل الى علم الجهة الإدارية التى أصدرت القرار او الهيئات الرئاسية به فى الميعاد اتقانونى — اثر ذلك — الاعتداد بتظلم قدم الى النيابة الادارية مادام انها قد احالته الى جهة الاختصاص فى الميعاد اتقانونى .

ملخص الحكم :

ان المبرة بالتظلم الى الجهة الادارية بصدره القرار او الى الهيئات الرئاسية هى اتصال علمها به حتى يتسنى لها فحصه واصدار قرارها فيه إما بالتقبول او الرفض ومن ثم فان التظلم الذى تقدمه المدعى ينتج فى هذا المدد اثره المطلوب لانه وان كان قد قدم الى النيابة الادارية الا انها احالته نورا الى الهيئة المختصة للبريد فاعتصل عليها به فى الميعاد اتقانونى .

(طعن ١١٦٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

ارسال التظلم بالبريد فى الميعاد المقرر للتظلم — وصوله بعد فوات الميعاد — التظلم لا يتحمل وزر التأخير غير المادى فى وصول التظلم .

ملخص الحكم :

ينفخ من مطالعة لوراق الحكم الصادر لصالح المدعى فى الدعوى رقم ٢١ لسنة ١ القضائية الصادر بجلسة ١٩٥٨/٥/٢٨ أى أن المدة التى كان يصح تقديم التظلم خلالها تنتهى فى ١٩٥٨/٧/٢٧ ولما كان الثابت من الأوراق التى أرفقها المدعى حافظة مستنداته المودعة بالدعوى والمتضمنة صدوره للتظلم الذى أرسله الى الوزارة بطريق البريد المسجل طامعا فى حركات الترقيلت التى تخطى فيها ومن بينها الحركة الصادر بها القرار الوزارى رقم ٧٩١٦ لسنة ١٩٥٨ المقضى بإفلاقه الثابت من مطالعة هذه المستندات أن التظلم المذكور قدم الى مكتب البريد فى ذات يوم تحريره بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢٤ أى قبل انتهاء الميتين يوما المقررة للتظلم بثلاثة أيام واذا كان التظلم لم يقيد فى سجلات الوزارة الا فى ١٩٥٨/٧/٢١ أى بعد اسبوع من تاريخ إرساله حيث كان الميعاد قد انقضى فلان المدعى لا يحتل وزر هذا التأخير غير العادى فى وصول الخطاب الى الوزارة ولما كان الفروض أن يصل هذا الخطاب المسجل الى الوزارة فى ظرف يوم أو يومين على الأكثر خاصة وأنه مرسل من ذات مدينة القاهرة فإنه لا يقبل الاحتجاج فى مواجهة المدعى بأنه لم يلتزم المواعيد القانونية المقررة للتظلم (يراجع حكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٩ القضائية بجلسة ١٩٦٥/٢/٢١) ومن ثم فإنه ما دام الخطاب المسجل المرسل من المدعى فى ١٩٥٨/٧/٢٤ والذى ضمنه المدعى من القرار محل الطعن كان الفروض أن يصل الى الوزارة قبل يوم ١٩٥٨/٧/٢٧ فلان المدعى يكون قد راعى المواعيد القانونية المقررة لتقديم التظلم وتكون الدعوى اذ تميت فى ١٩٥٨/١١/٢٢ قد استوفت أوضاعها الشكلية .

(طعن ٢١٦ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٧٤)

قاعنة رقم (٥٨)

المبدأ :

أن البرقية المتضمنة القرار الطعون عليه والطاعن الموجه اليه تكون قد تضمنت كافة عناصر التظلم الوجوبى وتحقق بها العلم بالقرار .

ملخص الحكم :

إذا بان من البرقية بوضوح أنها أرسلت بعد صدور القرار المطعون فيه وتضمنت الإشارة إلى القرار والمطاعن التي يوجهها المتظلم إلى أعمال اللجنة الطبية ، كما اشارت صراحة - بما لا يدع مجالا للشك - أن القرار أدى إلى عدم المتظلم درجة استاذ مساعد الشاغرة ومن ثم فإن هذه البرقية قد تضمنت عناصر التظلم الوجوبي وتحقق بها علم المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه وأسباب المعارضة فيه حيث سردتها بكل تفصيل ، فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علما كافيا نائبا للجهالة ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تحصيل الوقائع وتكوينها حين قرر أن هذه البرقية لم تتضمن أية إشارة إلى التظلم من قرار التعيين في الوظيفة المعلن عنها .

(طعن ١٩٢٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٥)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

تقديم كتاب يفيد تظلم المدعية في المواعيد - شوت التظلم ولو ادعت الإدارة أنه لا اثر لهذا الكتاب في ملف الخدمة .

ملخص الحكم :

لما كانت المدعية تظلمت من القرار المطعون فيه في ٢١ من يولية سنة ١٩٦٨ وتقرر حفظ هذا التظلم وذلك حسبما هو ثابت من كتاب مراقبة الشؤون القانونية والتفتيش رقم ٦٧٥٨ المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ - المودع حافظة المدعية - ثم اقبلت الدعوى بطلب الفاء القرار المطعون فيه في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فإن الدعوى تكون قد انتهت في المواعيد المقررة ، ولا اعتداد لا تكرر الجهة الادارية التظلم السالف ذكره على أساس أن كتاب مراقبة الشؤون القانونية والتفتيش لا اثر له في ملف خدمة المدعية إذ لم تقدم المدعى عليها ما يفيد عدم صحته ، ومن ثم يكون الدنع بعدم قبول الدعوى شكلا في غير محله حقيقا بالرفض ..

(طعن ٥١٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

الشكوى التي تقدم الى وكيل النيابة الادارية لا تعتبر تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انها لم تصل الى علم الجهة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية .

ملخص الحكم :

ان الشكوى المقدمة الى وكيل النيابة الادارية لا يمكن اعتبارها تظلماً من القرار المطعون فيه طالما انه لم يثبت من الأوراق انها وصلت الى علم الجهة الادارية التي اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية وذلك طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة الاولى من قرار مجلس الوزراء الخاص ببيان اجراءات التظلم الاداري وطريقة الفصل فيه .

(طعن ٤٧٢ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - نصها على ان العامل ان يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضئيف او دون المتوسط خلال شهر من تاريخ اعلانه به - التظلم الذي يقدم بعد هذا الميعاد - يعتبر هو التظلم الوجوبي المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان لجنة شؤون العاملين قد اعتمدت التقرير السرى في ٢١ من يونية سنة ١٩٦٤ وأخطره به المدعى في ١ من يولية سنة ١٩٦٤ فتظلم منه في ١٦ من اغسطس سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فان هذا التظلم يخضع لحكم المادة ٣٢

من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظم المابلين المدنيين بالدولة التى تجيز للمابل أن يتظلم من التقرير بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون المابلين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر هذا التقرير نهائيا الا بعد انتضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه . فاذا كان الثابت أن التظلم المشر إلىه جاء بعد أكثر من شهر من تاريخ اعلان المدعى بالتقرير فإن هذا يترتب عليه أن يصبح قرار اللجنة نهائيا لاتنتضاء ميعاد التظلم منه ؛ ولكنه لا يترتب عليه اهدار اثر التظلم الذى تقدم به المذكور بعد انتضاء الميعاد المذكور فيما ينطق بميعاد رفض الدعوى بوصفه نظما وجوبيا مقما وفقا للإجراءات المقررة فى شأن التظلم من القرارات الادارية النهائية الصادرة فى شأن الموظفين قبل الطعن فيها بالالغاء والمنصوص عليها فى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ ولما كان قرار لجنة شئون المابلين بتقدير كفاية المدعى وهو القرار المطعون فيه قد أصبح نهائيا فى ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤ وتظلم منه المذكور فى ٢٩ من شهر أغسطس سنة ١٩٦٤ فإن ميعاد التظلم الوجوبى وميعاد رفع الدعوى يحسب من هذا التاريخ .

(طعن ١٣٧٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

نظام المابلين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - اجاز للمابل أن يتظلم من تقدير كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط الى لجنة شئون المابلين خلال شهر من اعلانه بالتقرير - هذا التظلم لم يبلغ القواعد الواردة فى قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى - التظلم المقدم وفقا لنظام المابلين المدنيين بالدولة يجعل تقديم التظلم المتوصى عليه فى قانون مجلس الدولة غير مجد ولذاه يقطع ميعاد رفع دعوى الالغاء .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على قبول الدعوى اذا اكتسب القرار المظنون فيه صفة النهائية اثناء سير الدعوى واذا كان الثابت ان المدعى تظلم من قرار لجنة شئون الأفراد بتقدير درجة كفايته بدرجة ضعيف ثم اقام دعواه بالظن في هذا القرار قبل اليت في التظلم من مجلس ادارة المؤسسة وقد انتهى بحث التظلم الى رفضه بعد رفع الدعوى وقبل الفصل فيها لذلك فان الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على عدم نهائية التقرير السرى يكون في غير محله ويتمين رفضه .

(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

التظلم المقدم من التقرير السنوى الى لجنة شئون العاملين بالتطبيق لاحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالذولة يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد - نتيجة ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن تقديم التظلم وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين يجعل من تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثناء تقديم التظلم المنصوص عليه في قانون العاملين المشار اليه ، وان تقرير هذه القاعدة لا يقوم على اساس الناء لاحكام التظلم المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظام التظلم الوجوبى وهى الحكمة التى تكشف عنها المذكرة

الايضاحية لقانون مجلس الدولة والتي جرت عبارتها بما يأتى « ان الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطرق ليسر على الناس وإنهاء تلك المنازعات فى مراحلها الأولى ان رأت الإدارة ان المتظلم على حق فى تظلمه ، فان رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى » . ومن ثم فان تقديم التظلم الى لجنة شئون العاملين وفوات مستين يوما على تقديمه دون ان تجيب عنه اللجنة يعتبر اخذا بالاصل العلم المقرر فى شأن التظلم الوجوبى والحكمة التشريعية من استحداثه بمثابة رفض حكى له . ويكون رفع الدعوى خلال السنتين يوما التالية لهذا الرفض الحكى .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ان المدعى تظلم فى القرار الصادر بتقدير كفايته عن علم ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العاملين بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ . وانه تقدم فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال السنتين يوما التالية للرفض الحكى لتظلمه ، وان طلب المعافاة فى الرسوم رفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فاقام دعواه فى ١٦ من يونية سنة ١٩٦٦ ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية ورفضت فى الميعاد وبالتالي مقبولة شكلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتعين الحكم بالتماته وقبول الدعوى شكلا .
(طعن ١٤٠٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

تقديم التظلم وفقا لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يجعل تقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة غير مجد - مقتضى ذلك قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المتصوص عليه فى قانون مجلس الدولة اكتفاء بتقديم التظلم المتصوص عليه فى قانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق ان المدعى تظلم من القرار الصادر بتقدير كفايته عن عام ١٩٦٤ بدرجة ضعيف الى لجنة شئون العاملين بتاريخ ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ ، وانه تقدم في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بطلب لاعفائه من رسوم الدعوى اى خلال الستين يوما التالية للرفض الحكى لتطلبه ، وان طلب المعافاة من الرسوم رفض بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ فلقم دعواه في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٦ ومن ثم تكون الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية ورفضت في الميعاد وبالتالي مقبولة شكلا ، ويكون المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب فانه يكون قد جانب الصواب ويتمين الحكم بالفائه وقبول الدعوى شكلا .

(طعن ١١١٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

التظلم من تقرير الكفالية وفقا للمادة (١٩) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات المالية يفنى عن التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة نص المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ان المشرع جعل للملبل حق التظلم من تقرير الكفاية خلال اسبوعين من تاريخ اخطاره ونظا بمجلس ادارة المؤسسة سلطة البت فيه دون ان يكون لاية سلطة رئاسية التعتيب عليه. ومن ثم فان تقرير الكفاية يعتبر نهائيا بعد انتضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه ومتى أصبح التقرير نهائيا فلن التظلم منه يصبح غير مجد الامر الذي يقتضى قبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها التظلم المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة اكتساء

بتقديم التظلم المنصوص عليه في المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وتأسيسا على كل ما تقدم يعمين القضاء بالقضاء
الحكم المطعون فيه فيها قضى به من عدم قبول الدعوى .
(طعن ١٢٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/١٠)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بشأن نظام موظفي
الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ — النص فيها على نظام خاص
للتظلم من تقرير درجة كفاية الموظف — ليس من شأن هذا التظلم أن يلغى
لو يعطل نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة — تقديم
تظلم طبقا لأحكام القرارين المذكورين يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه
في قانون مجلس الدولة غير مجد لانقضاء الحكمة منه — يؤدي ذلك أن التظلم
الأخير لا يكون شرطا لقبول دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

يوضح من مقارنة نظام التظلم المنصوص عليه في القرار الجمهوري
رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ ولائحته التنفيذية الصادر بها القرار الجمهوري
رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ بنظام التظلم الذي أوجبه قانون مجلس الدولة
أن الأول جوازي للموظف أن شاء تقديمه وفي هذه الحالة لا يصبح التقرير
نهائيا إلا بعد البت في التظلم وإن شاء أغلقه وفي هذه الحالة يصبح التقرير
نهائيا بعد انقضاء الأجل المقرر للتظلم منه ، كما وأن هذا التظلم مقصور
على من قدرت كفايته بدرجة « مرض » أو « ضعيف » فلا يشمل من
قدرت كفايته بشيء ذلك ويمتدده خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان صاحب
الشان به ويكون تقديمه إلى لجنة شئون الموظفين وذلك كله على خلاف
نظام التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة الأمر الذي يدل

على أن النصوص الواردة بشأن النظم من التقارير السنوية في نظم موظفي هيئة السكك الحديدية ولائحته التنفيذية لم تلغ أو تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون مجلس الدولة في شأن النظم الوجوبي . ومن ثم تظل هذه القواعد واجبة التطبيق وبالتالي يكون للنظم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اثره في قطع ميعاد رفع الدعوى .

انه ولئن كان النظم وفقا لاحكام نظم موظفي الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية يجعل تقديم النظم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي يقضى بقبول الدعوى شكلا ولو لم يسبقها النظم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتماء بتقديم النظم المنصوص عليه في نظم موظفي الهيئة الا أن تقرير هذه القواعد لا يقوم على أساس عدم الاعتداد باحكام النظم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من استحداث نظم النظم الوجوبي وهي الحكمة التي كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . وقد جاء بها « أن الغرض من ذلك هو تخفيف الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق المداولة الادارية بطرق لیسر على الناس وانهاء تلك المنازعات في مراحلها الاولى ان رأت الإدارة أن النظم على حق في نظمه فان رفضته او لم تبث فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضي .

(طعن ١٣٩٣ لسنة ١٤ في — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

نظم موظفي هيئة المواصلات السلكية والاسلكية — اشتغاله على تنظيم خاص للنظم من التقرير السنوي غير التنظيم العام الوارد في قانون مجلس الدولة — هذا التنظيم الخاص ليس من شأنه عدم الاعتداد بالنظم الوجوبي الذي نظمه قانون مجلس الدولة — قبول الدعوى اذا رفعت خلال ستين يوما من تاريخ الرفض الحكمي للنظم الوجوبي .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية قد نصت على ان « يطن الموظف الذى يقدم عنه تقرير بدرجة مرضى او ضعيف بصورة منه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعتماده من لجنة شئون الموظفين ... والموظف ان يتظلم لرئيس لجنة شئون الموظفين المختصة من التقرير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه صورته ويرد التظلمات على اللجنة خلال شهر من تاريخ تقديمها » . كما نصت المادة ٣١ من اللائحة ذاتها على ان « تتولى لجنة شئون الموظفين المختصة بنفسها او بمن تنعده لذلك من اعضائها تحقيق ما ترى تحقيقه من المسائل التى يضمنها الموظفون بتظلماتهم من التقارير المشار اليها فى المادة السابقة ويكون لها فى ذلك حق الاطلاع على الاوراق والسجلات وسماع الاقوال على ان يعد لذلك محضر مكتوب . ويكون قرار اللجنة الصادر فى التظلم نهائيا ، ويعلن به الموظف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره » .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة المصوب به وقت اقامة الدعوى قد نص فى المادة الثانية عشرة منه على انه « لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالفاء القرارات الادارية المنصوص عليها فى البندين ثالثا ورابعا عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية والبند خامسا من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .. » كما نص كذلك فى المادة الثانية والعشرين على ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر للقرار الادارى المطعون فيه .. وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئة الرئاسية ، ويجب ان يبت فى التظلم قبل مضى ستون يوما من تاريخ تقديمه ، واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة

رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم مستين.
يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة » .

ومن حيث انه يتضح من مقارنة نظام انتظام المنصوص عليه في
القرار الجمهوري رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦٥ بنظام التظلم الذي اوجبه
قانون مجلس الدولة ان الاول جوازي للموظف ان شاء تقديمه وفي هذه
الحالة لا يصح التقرير نهائيا الا بعد البت في التظلم وان شاء اغفله
وفي هذه الحالة يصبح التقرير نهائيا بعد انقضاء الاجل المقرر للتظلم
منه ، كما وان هذا التظلم مقصور على من تدرت كفايته بدرجة «مريض»
او « ضعيف » فلا يشمل من تدرت كفايته بعد ذلك وميعاده خمسة عشر
يوما من تاريخ اعلان صاحب الشلن به ويكون تقديمه الى لجنة قانون
مجلس الدولة الامر الذي يدل على ان النصوص الواردة بشأن شئون
الموظفين وذلك كله على خلاف نظام التظلم المنصوص عليه في التظلم
من التقارير السنوية في نظام موظفي هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية
ولاحته التنفيذية لم تلغ او تعطل العمل بالقواعد الواردة في قانون
مجلس الدولة في شأن التظلم الوجوبي ، ومن ثم تظل هذه القواعد
واجبة التطبيق وبالتالي يكون للتظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة
اثره في قطع ميعاد رفع الدعوى وفقا لحكم المادة ٢٢ سالف الذكر .

ومن حيث انه ولئن كان نظام التظلم وفقا لاحكام لائحة نظام موظفي
هيئة المواصلات السلطوية والاسلوكية يجعل تقديم التظلم المنصوص عليه
في قانون مجلس الدولة غير مجد الامر الذي قضى بقبول الدعوى شكلا
ولو لم يستبقها التظلم المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة اكتفاء
بتقديم التظلم المنصوص عليه في لائحة نظام موظفي الهيئة الا ان تقرير
هذه القاعدة لا يقوم على اساس عدم الاعتداد باحكام التظلم المنصوص
عليه في قانون مجلس الدولة بل يستند الى الحكمة التشريعية من
استحداث نظام التظلم الوجوبي وهي الحكمة التي كشفت عنها المذكرة
الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والتي ظلت قائمة بالنسبة
لنصوص المخلية في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقد جاء بها ان الغرض

من ذلك هو تظيل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الادارية بطريق ليسر على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رأت الادارة ان المتظلم على حق فى تظلمه فلن رفضته او لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر فله ان يلجأ الى طريق التقاضى .

ومن حيث انه وقد تبين ان النصوص الواردة بشأن التظلم من التقارير السنوية فى لائحة نظام موظفى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لم تلغ او تعطل العمل بالتواضع الواردة فى المادتين ١٢ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فى شان التظلم الوجوبى . وكان ثابتا من الأوراق ان الطاعن اعلن بقرار تقدير كفايته عن عام ١٩٦١ بعرجة خفيف فى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ وتظلم منه الى وزير المواصلات فى ١٩ من يونية سنة ١٩٦٢ بمناسبة تظلمه من قرار الترقية المطعون فيه اى خلال ميتين يوما من تاريخ علمه بقرار تقدير كفايته وتفيد هذا التظلم برقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فى ٢٤ من يونية سنة ١٩٦٢ ولم يتلق عنه ردا فتقدم دعواه فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٦٢ اى خلال الستين يوما التالية للرفض الحكيم لتظلمه فانه يكون قد رفعها فى المياد بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وبالتالى فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تاويل القانون جديرا بالالغاء .

(طعن ٥٥٩ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

ثبت ان المطعون ضده قد اظهر الإرادة على ما يجده من وجوه البطلان فى القرار الذى رفع دعوى الغاء قبل ان يمتدده الوزير — اعتداد الوزير بقرار بحالته — لا جدوى لتظلم يقدم مرة اخرى بعد اعتداد القرار .

ملخص الحكم :

ان طعن هيئة مفوضي الدولة ينمى على هذا الحكم خطأه فى تطبيق القانون سواء فى قبول الدعوى شكلا وفى الغاء قرار التسيين فقد خلط الحكم بين التظلم الذى يشترطه القانون لقبول الدعوى شكلا والشكوى التى يقدمها صاحب الشأن الى جهة الإدارة قبل صدور القرار النهائى وهى لا تمنى فى مجال دعوى الغاء عن تقديم التظلم من القرار بعد صدوره ، كما أخطأ الحكم الموضوع لأن القاعدة اطردت على أن اغفال الشكوى لا يؤثر فى سلامة القرار المطعون فيه اذا كانت ضرورة حالت دون استيفائه والنايب ان مجلس التسم يتكون من السيد / الدكتور وحده وكان متغيبا فى الخارج ، ولا يجوز أن تغل يد الإدارة عن التصرف فى الوقت المناسب ما دامت لا نسيء استكمال السلطة فى تصرفها .

ومن حيث أن مبنى الطعن المتقدم من جهة الإدارة يقوم على الوجهين اللذين نعامها الطعن السابق .

ومن حيث أن القانون قد فرض التظلم على الجهة الإدارية من قرارها قبل رفع دعوى الغائه ، لينفصح المجال حتى تنظر الإدارة فيما يأخذه صاحب الشأن على القرار ، فان ثبت لديها صحة ما يثيره من عيب يبطل القرار كانت فى سعة من محبه ، مما يتحصم به النزاع ويندرى عبء التقاضى ، واذا ثبت أن المطعون ضده قد اظهر الإرادة على ما يجده من وجود للبطالان فى القرار الذى رفع دعوى الغائه من قبل أن يعتده الوزير ، وقد أعتده بحالته التى شكك منها المدعى فلا تكون من جنوى لتظلم يقدمه مرة أخرى بعد اعتياد القرار ، ازاء ما يثبت لديه من اصرار الإدارة على قرارها وهى على بينه من نزاعة فيه ويكون سنيذا ما قضى به الحكم المطعون فيه من قبول الدعوى شكلا ولا وجه للطعن عليه فى ذلك .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

استقلال التكليف بنظمه القانونى المتميز عن التعيين - اثره - عدم خضوعه للنظام الوجوبى كشرط لقبول دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلا بنظمه القانونى الذى يتميز به عن التعيين فى كيانه وآثاره فانه لا يخضع للنظام الوجوبى الذى جعله المشرع شرطيا لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين المنصوص عليها على سبيل الحصر فى البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٢٦٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٢٠)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار بالتكليف - لا يشترط وجوب انضمام من القرار قبل رفعها .

ملخص الحكم :

إذا كان التكليف مستقلا بنظمه القانونى الذى يتميز به عن التعيين فى كيانه وآثاره فانه لا يخضع للنظام الوجوبى الذى جعله المشرع شرطيا لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين المنصوص عليها على سبيل الحصر فى البنود الثالث والرابع والخامس من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٥/١٢)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

القرار الصادر برفض طلب اعتزال الخدمة المقدم وفق القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ من موظف شاغل لدرجة أصلية لا يشترط التظلم منه قبل رفع الدعوى بطلب الفائه .

ملخص الحكم :

ان طلب المدعى الذى تقدم به لاعتزال الخدمة بالتطبيق للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ يخضع للسلطة التقديرية المخولة لجهة الادارة ، فان هى انصحت عن ارادتها حياله بالرفض ، فان هذا التصرف من جانبها له كل مقومات القرار الادارى ، ومن ثم يكون الطعن عليه بطريق دعوى الالفاء وقد نص الشارع على ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتطرق بطلبات الالفاء ستون يوما ، وهى فى خصوص هذه الدعوى تسرى من تاريخ اخطار المدعى فى ١/٨/١٩٦٠ بالقرار الادارى الصادر برفض طلبه مسبق الذكر واذا كان المدعى لم يودع عريضة الدعوى الا فى ٧/١١/١٩٦٠ فانها تكون غير مقبولة شكلا لانها بعد الميعاد . وليس بصحيح ما تثيره هيئة مفوضى الدولة من انه يتعين على المدعى ان يتظلم من قرار الرفض المشار اليه والا اعتبرت دعواه من هذا الوجه غير مقبولة بالتطبيق لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة لا وجه لذلك ما دام ان طلب الاعتزال هو بحسب تكييفه القانونى فى حدود ما نصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ ذاته لا يعدو ان يكون من قبيل الاستقالة المشروطة ، والقرار الذى اتصبت عليه دعوى الالفاء وهو رفض هذه الاستقالة لا يدخل ضمن القرارات المنصوص عليها فى الفقرات ثانيا ورابعا وخامسا من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة والتي نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة لها على عدم قبول دعوى الالفاء قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .

(طعن ١٥٩٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٩)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالالغاء بالنسبة للقرارات النهائية المتصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — قرارات الجزاء التي تصدرها الشركة بالنسبة للمعاملين بالقطاع العام لا يشترط سابقة التظلم منها — اساسي ذلك : هذه القرارات لا تعتبر قرارات ادارية فضلا عن ان المعاملين بالقطاع العام لا يعتبرون من الموظفين العموميين — الجزاءات الموقعة على المعاملين بالقطاع العام يحكمها البند الثالث عشر من المادة ١٠ ولا يشترط التظلم منها قبل الطعن فيها بطلب الغائها .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص في الفقرة (ب) على ان « لا تقبل الطلبات المستحقة رؤسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم » .

وواضح من هذا النص انه يشترط سابقة التظلم لقبول الطعن بالالغاء بالنسبة للقرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة دون سواها ، وهى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العلية او بالترقية او منح العلاوات ، والقرارات الادارية المسافرة بحالة الموظفين العموميين الى المعاش أو الاستبداع أو بفصلهم بغير لطريق النأي ، والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفساء. القرارات النهائية للسلطات النيابية .

ولما كان الجزاء المطعون فيه لا يتطرق بقرار ادارى بحسبان ان المدعى الذى صدر قبله هذا الجزاء من العاملين بالحدى شركات القطاع العلم فلا يعتبر بهذه المثابة موظفا عموميا ولا يعتبر القرارات التى تصدر فى شأنه من الشركة من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم لهذه القرارات ، وانما يعتبر الطعن المقام منه عن الجزاء الموقع عليه من الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العلم المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، وبهذه المثابة لا يلزم التظلم من هذا الجزاء قبل الطعن فيه بطلب الفسخ امام المحكمة طبقا للمادة (١٢) من هذا القانون . كما ان المادة (١٢) المشار اليها وردت فى الفصل الثانى من الباب الاول من القانون المذكور ، ولم ترد فى الفصل الثالث منه ، ومن ثم فلا وجه للاستشهاد بحكم المحكمة الادارية العليا على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى اخطر بالجزاء فى ١٠/٩/١٩٧٩ فاقام دعواه رقم ٣ لسنة ٢٢ ق امام المحكمة التاديبية بالاستكدرية فى ٢/١٠/١٩٧٩ لالغاء هذا الجزاء ، فان دعواه والحالة هذه تكون قد اقيمت فى الميعاد ومقبوله شكلا . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فانه يكون قد اخطا فى تطبيق القانون ويتعين الحكم بالفسخ وقبول الدعوى شكلا وباعادتها الى المحكمة التاديبية بالاستكدرية للفصل فيها .

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى وباعادتها الى المحكمة التاديبية بالاستكدرية لنظرها وعلى تلم كهاب المحكمة المذكورة اخطار اطراف الدعوى بالجلسة التى تحدد لنظرها .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعوى الإلغاء بالنسبة للقرارات الإدارية في مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية في الأحوال الآتية :

١ — إذا امتنع عليها إعادة النظر في القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره .

٢ — عدم وجود سلطة رئاسية تلك التعقيب على مصدره .

٣ — إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم ، فما دامت الجهة الإدارية متمسكة برأيها في عدم اجابة التظلم الى طلبه في تظلمه الاول وتخطته في الترقية في قرارها الاول ، فان المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهي مراجعة الجهة الادارية نفسها قبل الابتداء الى طريق الطعن القضائي ، تكون منتقية في هذه الحالة ، كما ان الطعن في القرار الاول يتضمن حتما وبحكم اللزوم في الحالة المعروضة الطعن في أي قرار يتخطاه في الترقية الى الدرجة التالية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على قبول دعوى إلغاء القرارات الإدارية في مجال الترقية دون التظلم منها إلى الجهة الإدارية إذا امتنع عليها إعادة النظر في القرار المطعون فيه لاستنفاد ولايتها بإصداره أو بعدم وجود سلطة رئاسية تلك التعقيب على مصدره أو إذا لم يكن هناك جدوى من تقديم التظلم فما دامت الجهة الإدارية متمسكة برأيها في عدم اجابة التظلم الى طلبه في تظلمه الاول وتخطته في الترقية في قرارها الاول . فان المحكمة التشريعية من نظام التظلم وهي مراجعة الجهة الادارية نفسها قبل الابتداء الى طريق الملن القضائي . تكون منتقية في هذه الحالة ، كما

ان الطعن فى القرار الاول يتضمن حتما وبحكم اللزوم فى الحالة المعروضة الطعن فى اى قرار يتخطاه فى الترقية الى الدرجة التالية .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار الاول المطعون فيه رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠ صدر بتاريخ ٢١ من اغسطس سنة ١٩٨٠ وتظلم منه المدعى فى ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، وقد اوضحت الجهة الادارية فى مذكرتها المؤرخة فى ١٥ من يونية سنة ١٩٨٠ ردا على الدعوى ان القرار الثانى المطعون فيه رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ لم يشمل اسم المدعى لانه وقف صدوره لم يكن معينا فى وظيفة مدير علم تربية وما فى مستواها (وهى الوظيفة التى شملها القرار الاول) مما يدل على عدم جدوى التظلم من القرار الثانى ما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها فى عدم اجابة المدعى الى طلبه فى التظلم الاول وبالتالي تكون الحكمة من التظلم وهى مراجعة الجهة الادارية لنفسها قبل اللجوء الى طريق الطعن القضائى منتقبة .

(طعن ٧٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٧)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

الفقرة (ب) من المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص بعدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن فى القرارات الادارية النهائية بالتعيين فى الوظائف العامة او الترقية قبل التظلم منها الى الهيئة التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية - لا يشترط فى الهيئات الرئاسية فى هذا الخصوص الجهات الاعلى فى سلم التدرج الادارى الرئاسى بالنسبة للجهة الادارية مصدرة القرار - اعتبار التظلم المقدم الى مفوض الدولة او الى ديوان المظالم منتجا لاثاره فى هذا المجال حتى ولو لم يصل الى علم الجهة التى لصدرت القرار المتظلم منه الا بعد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم سلبية التظلم الى الجهة الادارية مصدره القرار ولرفع الدعوى بعد الميعاد فقد نصت المادة ١٢ الفقرة (ب) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الدولة على عدم قبول الطلبات المقدمة بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او الترقية قبل التظلم من هذه القرارات الى الهيئة الادارية مصدره القرار او الى الهيئات الرئاسية ولا يشترط في الهيئات الرئاسية بالمعنى المقصود في النص سالف الذكر الجهات الاعلى في التدرج الاداري الرئاسي بالنسبة للجهة الادارية مصدره القرار ومن ثم يعتبر التظلم الاداري المقدم الى مفوض الدولة والى ديوان المظالم منتجا في المعنى المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة - ومتى كان الثابت ان القرار المطعون فيه الصادر من رئيس الجمهورية برقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٤ في ١٨/٥/١٩٧٤ قد تظلم المدعى منه الى رئيس ديوان المظالم في ٩/٧/١٩٧٤ ولم يثبت سابقة نشر هذا القرار او اخذ القرار المدعى به او علمه بحتوياته في تاريخ معين فلان هذا التظلم يكون متوقفا منه في الميعاد الى جهة رئاسية بالمعنى الذي قصد اليه المشرع في قانون مجلس الدولة . ولم يغير من الامر في شيء ان اتصال علم الادارة بالتظلم قد وقع بعد رفع الدعوى ما دام المدعى قد تظلم في الميعاد واذا اقيمت الدعوى في الميعاد المقرر لرفعها وجاءت صحيحتها مستوفاة اوضاعها القانونية فانها تكون مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه على حق في قضائه بتبطل الدعوى شكلا ويكون الطعن على غير اساس سليم من القانون فيها يختم بالدفع بعدم قبول الدعوى شكلا ويتمين الحكم برفضه من هذا الخصوص ..

(طعن ٣٧٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

تحرير المشرع النظم الوجوبى قبل رفع دعوى الإلغاء وبينان اجراءاته
واثره مستهدفا تحقيق اغراض معينة تتمثل فى انتهاء المنازعات بالطريق
الإدارى وتيسير سبل استرداد صلب الشأن لحقه وتخفيف العبء على
القضاء - التعميل بإقامة الدعوى بعد أن نشط صلب الشأن الى سلوك
سبيل النظم الإدارى خلال الميعاد المقرر قانونا وانقضاء المواعيد المحددة
للبت فى هذا النظم دون استجابة له قبل الفصل فى الدعوى يترتب على
ذلك أن تنسحب الدعوى لا الى القرار المطعون فيه فحسب بل وإلى القرار
الصادر برفض النظم الصريح أو الحكى أيضا ويمتنع من ثم مسوغ الدفع
بعدم قبول الدعوى لرغمها قبل النظم من القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

أن نظم النظم الوجوبى الذى استحدث لأول مرة بموجب القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ومسايرته فى
ذلك القوانين المتعلقة ومنها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى أقيمت الدعوى
الراهنه فى ظل العمل بأحكامه يقضى هذا النظم بالا تقبل الطلبات المقدمة
راسا بإلغاء القرارات الإدارية التى حدها قبل النظم منها الى الجهة
الإدارية التى أصدرتها أو الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقرره للبت
فى هذا النظم واستد لرئيس الجمهورية بقرار منه بيان اجراءات النظم
وطريقة الفصل فيه ، وقد وردت فى المذكرة الإيضاحية المرافقة للتأشرون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيها يختص بالنظم الوجوبى الحكمة
التشريعية التى اقام عليها هذا النظم فنوهت بأن الغرض من ذلك هو
تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع وتحقيق العدالة الإدارية بطريق
ليس على الناس وانهاء تلك المنازعات فى مراحلها الاولى ان رأت الإدارة
أن النظم على حق فى نظمه ، فإن رفضته أو لم تبت فيه خلال الميعاد المقرر

فله ان ينجا الى طريق التقاضى » وقد حددت المسادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ميعاد رفع الدعوى بطلب الفاء القرار الادارى بستين يوما من تاريخ نشر القرار او العلم به وبينت اثر التظلم فى قطع هذا الميعاد وحق الجهة الادارية فى البت فى هذا التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه بحيث اذا انقضت هذه المدة دون ان تجيب عليه كان ذلك منها بمثابة قرار حكمى برفض التظلم يحق معه للتظلم ان يلجا للقضاء خلال الستين يوما التالية لانتفاء الستين يوما المذكورة . وبناء على ما تقدم ومؤداه ان المشرع بتقرير التظلم الوجوبى قبل رفع دعوى الالفاء ويعلن اجراءاته واثاره — قد استهدف تحقيق اغراض معينة تتمثل فى انتهاء المنازعات بالطريق الادارى وبتيسر سبل استرداد صاحب الشأن لحقه وتخفيف العبء على القضاء . وهو فى سبيل تحقيق هذا الغرض — لوجب على صاحب الشأن — استنفاد طريق التظلم الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار قبل اللجوء الى طريق التقاضى وفى ذات الوقت افسح المجال امام هذه الجهة لاعادة البحث والنظر فى قرارها فحدد لها موعدا للبت فى التظلم بحيث تلك ان تستجيب لطلب صاحب الشأن فتسحب قرارها او تلغيه او تعدله اذا تبين لها عدم مشروعيته وبذلك تتحقق الحكمة من تقرير التظلم الوجوبى او ان تصر على عدم الاجابة وترفض التظلم صراحة او ضمنا فلا يكون امام صاحب الشأن من مخلص الا اللجوء الى طريق التقاضى لانتفاء الحكمة المشار اليها .

وبالبناء على ما تقدم فانه لا ينبغي تاويل النصوص تاويلا حرفيا يخرجها عن الغرض من الموضوع .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٧٢ فانتم المطعون ضده الدعوى محل الطعن بامداع عريضتها فلم يكتب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢ بطلب الفاء هذا القرار ثم تقدم بتظلمه بانه الى محافظ البنك المركزى بتاريخ ١١ من يونيه سنة ١٩٧٢ أى خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار ، وقيد تحت رقم ٣٣٢ ش بمكتب المحافظ ، وقد بحثت ادارة القضايا والائتمان بالبنك هذا التظلم وارسلت ان المطعون ضده لم يوضح ان اقتطاعه عن العمل

كان بغير تهري لذلك فإنه لا يجوز إلغاء القرار إلا إذا رأت إدارة البنك خلاف ذلك واضلعت أنه اتهم دعوى أمام مجلس الدولة بطلب الحكم بإلغاء هذا القرار ، وأعلنت التظلم وعريضة الدعوى إلى الإدارة العامة لشئون الأفراد بالبنك لإبداء ملاحظاتها . وقد خلت الأوراق من ثمة ما يفيد أن البنك قد استجاب لطلب المطعون ضده أو أنه كان في سبيله إلى ذلك ومن ثم فإن المطعون ضده وقد تقدم بالتظلم خلال الميعاد المقرر قانونا ولكن المجال متاحا للجهة الإدارية للبحث وانقضى الميعاد المقرر للبت فيه أثناء سير الدعوى فإنه لا تريب عليه أن تعجل باتتمة دعواه ما دام أنه قد نشط إلى سلوك سبيل التظلم الإداري خلال الميعاد المقرر قانونا وانتقضت المواعيد المحددة للبت في هذا التظلم دون استجابة له قبل الفصل في الدعوى على التفصيل السابق وبالتالي يصبح الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها قبل التظلم إداريا من الترار المطعون فيه منهكرا الأساس ولا سند له من القانون مما يتعين معه رفضه والتصدى لموضوع الدعوى) .

(طعن ٥٣٠ ، ٥٦٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

تخط الموظف في الترقية استنادا إلى عدم حصوله على مرتبة الكفائية اللازمة — قبله بالتظلم من هذا القرار وإيداع عريضة الدعوى قلم كتاب المحكمة بعد أن ذكر في كليهما أنه يطمح إلى قرار الترقية فيما تضمنه من ترقية أحد زملائه في حين أن المدعى يفضل في مرتبة الكفائية دون أن يغير من ذلك التخصيص الذي أجرته شئون العاملين على تقرير كفايته بالمخالفة للقانون — التظلم من قرار الترقية في هذه الحالة وكذلك الطعن عليه يعتبر في نفس الوقت تظلمًا من تقرير الكفائية وطعنًا عليه طالما أنه لم يثبت عليه باى منهما في تاريخ سابق على تاريخ تقديمه بالتظلم — وجوب قبول الدعوى شكلا في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن بنى على ان ذلك الحكم خالف القانون واخطا في تطبيقه وتلويله لانه اولا : ان ما قرره من ان تقدير الكفالية المخالف للقانون وان اكتسب حصانة من الالفاء لنوبات ميماد الطعن فيه الا انه لا يجوز ان يكون سببا لقرار آخر فيه تناقض ومخالفة للقانون لان القرار بتقدير الكفالية هو كائى قرار ادارى آخر يجب الطعن فيه فى الميماد فاذا لم يطعن المطعون ضده خلاله فيه ، فلا يمكن بمعذذ الطعن الا من قرار الترقية الذى استند اليه ، ثانيا : ان القرار المطعون عليه يتضمن ترقية الاول والثانى فى الاقدمية وتمت ترقية الآخر على أساس ذلك وان تساوى مع المطعون ضده فى مرتبة الكفالية أعمالا لحكم المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين التى تقضى بالتقيد بالادمية عند ذلك ولا يجدى المطعون ضده مناقشته لتقريره عن عام ١٩٧٢ من قبل لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بعد مروره بهراطه القانونية فأنخذ شرائطه القانونية حيث لم يجر اعتداد التقرير السنوى الموضوع عنه من الجهة المنتدب اليها من لجنة شئون العاملين بها مفضلا عن اى تقدير مخالفته محل الجدل اصبح حصينا من الالفاء كما تقدم الامر الذى يستقر معه قرار الترقية حيث ان المرتبة اقدم منه فضلا عن تساويهم معه فى مرتبة الكفالية .

ومن حيث انه عن السبب الاول من سببى الطعن والقلم على ان المطعون ضده لم يطعن فى القرار الصادر من لجنة شئون الموظفين بالهيئة العامة للسكك الحديدية بتقدير كفاليته عن سنة ١٩٧٢ بدرجة جيد - فانه فى غير محله اذ ان صحيفة الدعوى وتظلمه السابق عليها متضمنا ذلك حيث بنى المدعى طلبه الفاء قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من ترقية زميله الى الفئة الثانية على انه يفضل زميله هذا فى مرتبة الكلية . لحصوله على تقدير ممتاز . فى السنتين ١٩٧٢ تلك والسنة السالفة عليها من الجهة المختصة بوضع التقرير السنوى عنه خلالهما . وهى بالقوات المسلحة « سلاح المهندسين » التى كان مستدعى بها فيها وان ، التقريرين اللذين اعدتهما عنه كانتا بمرتبة ممتاز ، وان ما أجرته لجنة شئون

الموظفين بالهيئة من تخفيض هذه المرتبة عن السنة الأخيرة الى جيد لا تملكه وانتهى من ذلك الى انه لا مندوحة لهذا من اعتباره حاصلا في تقدير كفايته عن السنة ذاتها على مرتبة ممتاز « وهذا طعن في هذا القرار ورد صراحة في صحيفة الدعوى وفي تطلبه مما يطلبه من عدم الاعتداد بما أجرته اللجنة في تخفيض لدرجة كفايته المقررة في التقدير الذي تولته الجهة المختصة أو من اهدار ما أجرته اللجنة المذكورة من وضع تقرير ثان عنه عن السنة ذاتها هو ابعد مدى طلب الفائه . اذ يعتبره عدما ومن ثم فان القول يتحصن القرار بتخفيض درجة كفايته أو باعادة تقديرها بعد الطعن فيه غير صحيح في الواقع وهو كذلك في القانون لأن دعواه بطلب الفاء قرار الترقية المترتب على القرار المذكور المستند اليه تتضمن الطعن في كلا القرارين ولم يثبت علمه بأيهما في تاريخ ملحق لتطلبه منها في ١٩٧٤/٢/٢٧ عند احاطته بعدم تضمن قرار الترقية المذكور له . وبسبب ذلك وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة في حكمها في الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٠٠ في ٤ من فبراير سنة ١٩٧٨ وغيره .

طعن ١٩٣ سنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)

قائمة رقم (٧٧)

المبدأ :

يماد رفع الدعوى سنون يوما وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الإدارية التي اصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية — صدور قرار انهاء الخدمة من وكيل الوزارة رئيس القطاع الشؤون المالية والإدارية — التظلم منه — تاشير رئيس قطاع المناطق بعدم الموافقة على اعادة العمل للخدمة — هذا التاشير لا يعتبر رفضا للتظلم — اساس ذلك ان رئيس قطاع المناطق ليس الجهة التي اصدرت القرار المتظلم منه ولا جهة رئاسية لها حسب ان الميعاد من تاريخ اخطاره برفض التظلم من السلطة المختصة .

ملخص الحكم :

ان حكم محكمة القضاء الإداري المتضمن فيه قد قضى بالفاء حكم المحكمة الإدارية بامسقوط الصادر في الدعوى رقم ١٦ لسنة ٥ ق المتبعة من

ضد كل من محافظ لسيوط ورئيس مجلس إدارة هيئة المواصلات الملكية واللاسكية وبعدم قبول تلك الدعوى لرفضها بعد الميعاد واستندت محكمة القضاء الإداري في قضائها إلى أن قرار إنهاء خدمة المظنون فيه قد صدر في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ اعتبرا من ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وتظلم منه المدعي في ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٧ فرفض رئيس القطاع طلبه في ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ ومن ثم كان يتعين على المدعي أن يرفع دعواه خلال الستين يوما من تاريخ رفض التظلم وهي مدة تنتهي في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ فيكون رفع الدعوى في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ قد جرى معه انتهاء ميعاد الطعن خليفًا بعدم قبولها .

ومن حيث أن المادة ٢٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قد نصت على أن ميعاد رفع الدعوى ستهون يوما وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئاسية وقد صدر قرار إنهاء الخدمة المظنون فيه برقم ١٢٨ في ١٧ من مارس سنة ١٩٧٧ من وكيل الوزارة رئيس القطاع للشئون المالية والإدارية . فلن تأثر رئيس قطاع مناطق اتاليم قبلى بسوهاج بعدم الموافقة على اعادته للعمل والمؤرخة في ٣٠ من يولية سنة ١٩٧٧ لا يعتبر رفضه للتظلم . بحسبان أن رئيس القطاع ليس الجهة التي أصدرت القرار المتظلم منه ولا جهة رئاسة لها وقد قدم التظلم أصلا إلى مراقب شئون العاملين محر في ١٦ يوليو . وقدم تظلم ثان في اليوم التالي إلى رئيس مجلس الإدارة وبين من كتاب وكيل الوزارة رئيس قطاع الشئون الإدارية المورسل إلى نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون الإدارية والمالية والتجارية (مسلسل ١٢) من ملف الخدمة) أنه طلب من منطقة قبلى الثالثة اخذ توصيات وملاحظات من المنطقة ورئيس قطاع مناطق قبلى للعرض على نائب رئيس مجلس الإدارة والأمر الذي يكشف عن أن تأثره رئيس القطاع أنها جاءت كيبيل من البيانات إلى رؤى الاستثناس بتوصياتها عند نظر التظلم وليست العشرة إلى ذاتها قرار برفض التظلم ولا يتصد بها أن تكون كذلك سواء من جانب الجهة التي طلبتها أو الجهة التي أصدرتها وقد تداول بحث التظلم

فى عدد من المفكرات والاوراق حتى اصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة تفسيره على مذكرة وكيل الادارة بعدم الموافقة على اعادة المدعى الى عهله وذلك فى ٢٠ اغسطس سنة ١٩٧٧ .

ومن حيث انه بحسبان انه لم يثبت علم المدعى علما يقينا بالقرار المطعون فيه الا بتقديمه تظلمه الاول فى ١٦ من يولية سنة ١٩٧٧ وقد رفض هذا التظلم بقرار رئيس مجلس ادارة الهيئة فى ٢٠ اغسطس ، وقد رفعت الدعوى فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء موعد الستين يوما من رفض التظلم الامر الذى يتعين معه طبقا للمادة ٦٤ من قانون مجلس الدولة قبول دعوى المدعى شكلا لرغمها خلال الميعاد القانونى ومن ثم يكون حكم محكمة القضاء الادارى الدائرة الاستئنافية فى الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ١١ ق س قد صدر مخالفا للقانون فيتمتع الانفاء وقبول دعوى المدعى لرغمها خلال الميعاد .

طعن ١٥١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

مبدأ رفع الدعوى ستين يوما من تاريخ الرفض الحكيم للتظلم - مشاركة هيئة الادارة لمجلس الشعب فى بحث التظلمات المقدمة للمجلس لا يمتز مسلكا ايجابيا فى بحث التظلم - اساس ذلك : ان البحث يجرى لحساب مجلس الشعب - المسلك الاجابى الذى ينفي قرينة الرفض الحكيم للتظلم ليس فى بحث التظلم انما فى اجابة التظلم طلبه وهو لا يتم بداهة الا عن طريق الجهة الادارية مصدره القرار او الجهة الرئيسية لها - مجلس الشعب ليس جهة رئيسية للوزارات وانما هو يراقب اعمالها عن طريق المساطة السياسية او عن طريق ما يصدره من التشريعات اذا كان مجلس الشعب انجه الى اجابة التظلم الى طلبه الفاء قرار النقل فان ما يصدره من اقتراحات بذلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة التى يجوز لها عدم الأخذ بها على علق مسؤوليتها السياسية .

(م - ٧ - ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه لم يغفل ثبوت العلم اليقيني بسبب القرار الطعين بل جاء صراحة في اسبابه (ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٤ وعلم به الطاعن علما يقينيا في حينه اذ انه نفذه فوراً بالاضافة الى انه ذكر انه ثلث ضجه اعلامية كما تولى مجلس الشعب دراسة التظلمات التي تقدم بها بعض العاملين المتقولين بموجب هذا القرار وحدد جلسة استماع بخصوصه في ١٩٧٧/١٠/٢٠ وتحديث الصحف عن هذا القرار ومناقشات مجلس الشعب في شأنه وقد نظلم الطاعن من هذا القرار بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦ . اما عن قول المطعون ضده ان جهة الادارة شاركت مجلس الشعب بحث نظلمه وهذا يعتبر مسلكا ايجابيا في بحث التظلم من شأنه مد ميعاد الطعن ، فهو مردود بانته لم يثبت ان المطعون ضده تقدم بتظلم الى مجلس الشعب ، وبيان مشاركة جهة الادارة لمجلس الشعب في بحث التظلمات المقدمة اليه تمت بناء على طلب مجلس الشعب لان البحث يجري لحسابه ، ثم ان المسلك الايجابي الذي ينفي قرينه الرفض الحكمي للتظلم ليس في بحث التظلم انما في اجابة المتظلم الى طلبه ، وهو لا يتم بداهة الا عن طريق الجهة الادارية مصدره القرار او الجهة الرئاسية لها ، ومجلس الشعب ليس جهة رئاسية لوزارة المالية وانما هو سلطة موازية للسلطة الادارية يراقب اعمالها عن طريق المساطة السياسية او عن طريق ما يصدره من تشريعات ، واذا كان مجلس الشعب اتجه الى اجابة المتظلمين الى طلبهم الفاء قرار النقل ، فان ما يصدره من اقتراحات بذلك يعتبر مجرد توصية لجهة الادارة قد ارتلت على مسؤوليتها السياسية عدم الاخذ بها ، وغنى عن البيان ان قضاء المحكمة الادارية العليا اذ قضى بغير ذلك لو بالفاء قرار النقل الطعين بالنسبة لاشخاص آخرين غير المطعون ضده لا يحوز اية حجية بالنسبة اليه لانه قضاء نسبي يقتصر اثره على من صدر هذا القضاء لصالحه كما ان هذا القضاء لا يحوز اية حجية بالنسبة للمحكمة ذاتها فتستطيع ان تخرج عليه في قضائها اللاحق دون ان يحتج به عليها .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - لا تقبل الطلبات التي يقدمها الموظفون الموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم - رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البت في التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى إلى رفض الإدارة له صراحة أو ضمنا بمجرد فوات المواعيد - انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى ليس مقصودا لذاته إنما يريد به إتاحة الفرصة أمام جهة الإدارة لإعادة النظر في قرارها - لا يشترط لقبول الدعوى الالتزام بأسبقية التظلم طالما قدم التظلم في خلال الميعاد المقرر قانونا لتقديمه وانتهى أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها إلى رفضه - الأثر المترتب على ذلك : إذا استجابت جهة الإدارة للتظلم أثناء سير الدعوى تحمل مصاريفها لرفعها قبل الأوان .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أن « لا تقبل الطلبات الآتية : - ... (ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) » ، وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . . . » ونص البند رابعا من المادة (١٠) من هذا القانون « الطلبات التي يقدمها الموظفون الموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش .

ومن حيث أنه مع ما نص عليه في المادة ١٢ سالفة الذكر من اشتراط

تقديم التظلم وانتهاء ميعاد البت فيه لقبول الدعوى فقد اطرد قضاء المحكمة الادارية العليا لوجه الحق في مفاد هذا الشرط ، على ان رفع الدعوى قبل انتهاء مواعيد البت في التظلم لا يترتب عليه عدم قبولها ما دام التظلم قد انتهى الى رفض الادارة له صراحة او ضمنا بمجرد فوات الميعاد المقرر للبت فيه لان انتظار المواعيد قبل رفع الدعوى لم يقصد لذاته انها اريد افساحا لجهة الادارة لاعادة النظر في قرارها . وبهذا الاجراء في قضاء هذه المحكمة يستتبع التفسير الحر في النص المادة ١٢ سالف الذكر الذي يخرج حكم النص عن اطار الطه التي يدور معها .

ومن حيث انه اتياعا لهذا المنهج الذي جرى به قضاء هذه المحكمة بالنسبة لما رآه من اعتبار انتظار انتهاء مواعيد البت في التظلم اجراء غير جوهرى لا يترتب عليه التزام الحكم بعدم قبول الدعوى . فانه لا يشترط بقبول الدعوى الالتزام باسبعية تقديم التظلم على رفع الدعوى ، ما دام قدم التظلم فعلا خلال الميعاد المقرر قانونا لتقديم التظلم . وما دام انتهى التظلم اثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الى رفض الادارة له صراحة كان رفضها لو ضمنا بلفتها الميعاد المقرر للبت فيه . وان تقديم التظلم في الميعاد المقرر لتقديمه ورفض جهة الادارة له كما يتحقق به اثناء سير الدعوى توافر شرط القبول المنصوص عليه في المادة ١٢ سالف الذكر ، يتحقق به مقصود الاقسام لجهة الادارة لاعادة النظر في قرارها الطعن ، وامكان استجابتها للتظلم في ميعاد البت فيه اثناء سير الدعوى مع تحمل الطاعن في حالة الاستجابة لمصاريف رفعه الدعوى قبل اوائها . ولا يعنى ذلك كله تحلل الطاعن من الالتزام بتقديم التظلم الوجوبى قبل رفع الدعوى حسبما اوجبت المادة ١٢ سالف الذكر . ما دام ان شرط التظلم في الميعاد القانونى لا يزال قائما بما يتعين معه عدم قبول الدعوى شكلا اذا فأت ميعاد التظلم دون تقديمه ، وعدم قبولها قبل الاوان اذا حجزت الدعوى للحكم قبل تقديم التظلم ولو كان ذلك قبل انتهاء ميعاد التقدم به . وتحل المدعى بصروناتها في هذه الحالة ايضا .

ومن حيث انه من كل ذلك يظهر انه وان شرط القانون بقبول الدعوى

في الأحوال المبينة في الفقرة (ب) من المادة ١٢ مسلفة الذكر . مسابقة
تقديم التظلم في القرار المطعون فيه ورفض جهة الإدارة له صراحة أو ضمنا
بفوات ميعاد البت فيه ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح لا محل له ،
ما دام قدم التظلم فعلا خلال ميعاد تقديمه وإثناء سير الدعوى : وما دام تبين
رفض الجهة الإدارية له رفضا صريحا أو ضمنيا بإنهاء ميعاد البت فيه قبل
الحكم في الدعوى .

ومن حيث أن الحاصل في الطعن المثل : أن الدعوى وإن رفعت في
٢٩ من يونيو سنة ١٩٧٧ طعنا في قرار إنهاء خدمة المدعى الصادر رقم ١٠٤
في ١٤ من يومية سنة ١٩٧٧ ، فقد قدم التظلم عن هذا القرار في ٦ من يولية
سنة ١٩٧٧ قبل انتهاء ميعاد التظلم ، وانتهت مواعيد البت في التظلم دون
الاستجابة له أثناء سير الدعوى وقبل الحكم فيها الذي لم يصدر الا في
٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ . ومن ثم يكون حكم محكمة القضاء الإداري
المطعون فيه . قد صدر مخالفا للقانون حقيقا بالإلغاء ، فيما تضي به من عدم
تبول الدعوى ، ويتمين الحكم بقبول الدعوى واعادتها الى محكمة القضاء
الإداري للفصل فيها مع ابقاء الفصل في المصروفات .

(طعن ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨٤)

القصر الرابع

ميعاد الستين يوما

أولا : بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) :

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

بدء ميعاد دعوى الالفاء من تاريخ نشر القرار الإداري أو اعلان صاحب الشأن به — الاعلان بالقرار هو الأصل لما النشر فهو استثناء لا يكفي اذا كان الاعلان ممكنا — النشر والاعلان قرينان على علم صاحب الشأن — قيام الدليل القاطع على العلم بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار — سريان الميعاد من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه .

ملخص الحكم :

نص المادة (٢٢) من القانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة التي تقابل المادة (١٩) من القانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٥٥ على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكة فيها يتعلق بطلبات الالفاء سنون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به » ، ومما ذلك ان المشرع قد جعل منطلق بدء سريان ميعاد رفع الدعوى الى المحكة الادارية المختصة هو واطمة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ومنى هذا يلتقى التشريع المصرى مع القانون الفرنسى في المادة ٢٩ من القانون الصادر في ١٩٤٥/٧/٢١ بتنظيم مجلس الدولة الفرنسى والمادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٢٤ بتنظيم مجالس الاقاليم والمرسوم الصادر في

٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بقتضاء المحاكم الادارية الانتظية وباعادة تنظيم مجلس الدولة الفرنسى - التفتيا حيث قرر كل منها ان يكون النشر معادلا للاعلان من حيث قوة كليهما فى اثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ، وفى بدء الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ورغم انه قد تقرر بنص القانون ان يكون النشر كالاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا انه لا يزال من الثابت مع ذلك ، ان هذه المساواة بين الوسيطتين ليست كلية اذ لازال الاعلان بالقرار هو الاصل ، وبما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر حيث يكون الاعلان ممكنا . ومن اجل هذا فقد اجتهد القضاء لكى يحدد الحالات التى يصح الانتجاء فيها الى وسيلة النشر ، والحالات التى يتعين الانتجاء فيها الى وسيلة الاعلان . وكان مما قرره القضاء فى هذا الشأن هو التمييز بين قرارات الادارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كلفت الاولى بحكم عموميتها وتجريدها لا يتصور حصر الاشخاص الذين تحكمهم . مما لا يكون معه محل للالتزام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها ، فان الثانية اذ تنجى بالعكس الى اشخاص معينين بذواتهم ومطوبين سلفا لدى الادارة فانه لا يكون ثمة محل بالنسبة اليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الاعلان اجراء محتما . وغنى عن البيان انه اذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والاعلان لبده الميعاد المقرر ترفع دعوى الالفاء فان القضاء الادارى فى مصر ومى فرنسا لم يلتزم حدود النص فى ذلك . فهو لا يرى الاعلان والنشر الا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن . ومن ثم يوجب ان يتم النشر والاعلان بالشكل الكافى للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما فى تحقيق العلم بالقرار . على انه اذا كلفت قرينة العلم المستفادة من النشر او الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس . غلبس ما يمنع ثبوت العلم بدونها . وهو ما قرره القضاء الادارى فيما قضى به من انه متى قام الدليل التامع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته ، على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانونى من القرار - متى قام الدليل على ذلك بدأ ميعاد الطعن من تاريخ

ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه اذ لا شأن للقارئ حين يثبت ما يراد بها ثبوتاً يقينياً قطعاً وقد استقر قضاء هذه المحكمة على ما يفيد تلبيد نظرية العلم اليقيني . وهذه النظرية توجب أن يكون هذا العلم ثابتاً لا مفترضاً وإن يكون حقيقياً لا ظنياً . وقضت هذه المحكمة نى ذلك أن العلم اليقيني الشامل يثبت من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون انتقيد نى ذلك بوسيلة أثبات مدينه . ولل قضاء التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذى يمكن ترتيبه عليهما من حيث كفاية العلم أو نصوره . وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال : فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تنف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدد المصلحة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ولا ترزعزج المراكز القانونية التى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٥٦ - ١٥٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

سريان ميعاد السنين يوماً من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - حصول النشر عادة بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة أو اللاحية ، والاعلان بالنسبة للقرارات الفردية - علم صاحب الشأن يفهم بفهم الاعلان - وجوب أن يكون العلم يقينياً وشاملاً لجميع العناصر المبينة للمركز القانونى - امكان اثبات هذا العلم بقرائن الاحوال - نشر القرار فى لوحة الاعلانات بالمصلحة لم يكن فى القانون التقديم لمجلس الدولة اداة حتمية لافتراض العلم - امكان اعتباره أنخذ قرينة على تحققه .

ملخص الحكم :

الأصل - طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة (وهو الذى كان نافذاً وقت ان رعت هذه الدعوى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥) . ولنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مجلس الدولة - أن مبدأ رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوماً تسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشئ به . ويجرى النشر عادة بالنسبة الى القرارات التنظيمية العامة أو اللوائح ، والاعلان بالنسبة الى القرارات الفردية . الا أنه يقوم مقام اعلان - فى مدد هذه القرارات الأخيرة - علم صاحب الشئ بها بنية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل بيد أن العلم الذى يمكن ترسيب هذا الأثر عليه - من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الانشاء - يجب أن يكون علماً يقينياً . لا ظنياً افتراضياً وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشئ على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار . ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقته فى اطلعن فيه . ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقينى الشامل على النحو السالك أيضاً . ويثبت هذا العلم من اية واقعة أو قرينة تفيد حصوله . دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبات معينة . وللقضاء الإدارى - فى أعمال رقابه القانونية - التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذى يمكن ترسيبه عليها من حيث كفاية العلم أو قصوره . وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال ، فلا تلخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له . حتى لا تهدر المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الإدارية . ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها أهلها بمقتضى هذه القرارات . ومن ثم اذا ثبت من الأوراق وما أكتنه جهة الإدارة ، وهو ما لم يحضه المدعى بحجة إيجابية ولم يتم التليل على عكسه) أن حركة الترفيعات المطعون فيها بعد مضي أكثر من ستين يوماً قد انجمت فى حينها

بنشرها في لوحة الاعلانات المعدة لذلك بالمصلحة المدعى عليها ، ووزعت على جميع اقسام هذه المصلحة وقت صدورها ، فان هذا النشر والتوزيع — وإن لم يعتبرنا آنذ أداة لافتراض العلم حتماً — إلا انها ينهضان ترفئة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس . وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الاخير بالقرار الإداري ، ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبته على النشر في الجريدة الرسمية أو على اعلان صاحب الشأن بالقرار . مؤكداً بذلك مبدأ العلم .

(طعن ٥٤٩ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٢)

قاعدة رقم (٨٢)

البدا :

يقصد باعلان صاحب الشأن الذي يسرى منه بعباد الالفاء ، الطريقة التي تنقل بها جهة الادارة القرار الإداري الى فرد بعينه أو افراد بذواتهم من الجمهور — الأصل أن الإدارة ليست ملزمة باتباع وسيلة معينة في تبليغ القرار — عدم خضوع هذا الاعلان لشكلية معينة لا يحرمه من مقومات كل اعلان — وجوب أن يظهر فيه اسم الجهة الصادر منها وأن يصدر من موظف مختص وإن يوجه الى ذوي المصلحة شخصياً اذا كانوا كائلي الأهلية وإلى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصيها — وقوع عبء اثبات هذا الاعلان على عاتق جهة الادارة وعدم تقيدنا في ذلك بوسيلة اثبات معينة — رقابة القضاء الإداري في هذا الشأن ومداها .

ملخص الحكم :

ان المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون

فيه ، في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به « . فالاعلان هو الطريقة التي بها تنقل جهة الإدارة القرار الإداري الى فرد بعينه أو افراد بذواتهم من الجمهور - والاصل هنا ان الإدارة ليست ملزمة بلتباع وسيلة معينة لكي تبلغ الفرد أو الأفراد بالقرار . على أن عدم خضوع الاعلان لشكليات معينة يجب أن لا يحرمه من مقومات كل اعلان : فيتمين أن يظهر فيه اسم الجهة الصادرة منها سواء أكانت الدولة أو احد الأشخاص العلية الأخرى . وأن يصدر من الموظف المختص ، وأن يوجه الى نوى المصلحة شخصيا اذا كانوا كاملين الأهلية . وإلى من ينوب عنهم اذا كانوا ناقصي الأهلية . ومن المسلمات في المجال الإداري في مصر وفي فرنسا أن عبء اثبات النشر أو الاعلان الذي تبدأ به المدة يقسم على عاتق جهة الإدارة . ولئن كان من اليسر عليها اثبات النشر لأن له طرقا معينة فانه من العسر عليها نميها اثبات الاعلان لعدم تطلب شكلية معينة في اجرائه . والقضاء الإداري في مصر وفي فرنسا يقبل في هذه الخصوصية كل وسيلة تؤدي الى اثبات حصول الاعلان . فقد يكون ذلك مستهدا من توقيع صاحب المصلحة على أصل القرار أو صورته بالعلم . وأحيانا يكتفى بحضر التبليغ الذي يحرره الموظف المنوط به اجراء التبليغ . ويجوز قبول ايصال البريد كقرينة يمكن اثبات عكسها اذا ما ارسل التبليغ بكتاب عن طريق البريد . وقد سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت بأن العلم يجب أن يكون يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة الطعن فيه . ولا يجري الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم . ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبتت معينة . وللقضاء الإداري ، في أعمال رتبته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة ، وتقدير الاثر الذي يمكن أن ترتبه عليها من حيث كفاية العلم أو تصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فى الجمهورية العربية المتحدة — سريان الميعاد من تاريخ النشر بالنسبة للقرارات التنظيمية العامة التى يطلب بها الكافة — سريته من تاريخ اعلان صاحب الشأن بالقرار أو ثبوت علمه اليقيني به بالنسبة للقرارات الفردية — اتفاق هذه المبادئ مع المادة الثمانية من المرسوم التشريعى رقم ٥ الصادر فى ١١ من شباط (فبراير) سنة ١٩٢٦ المعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٦٤ المؤرد ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ الخاص بنشر وحفظ القوانين — نصها على نفاذ القرارات والمقررات ذات الصفة النظامية أو العامة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية — نفاذها من تاريخ تبليغها شخصا الى أصحاب العلاقة بها اذا كان لها صفة شخصية — سريان هذه الاحكام على ميعاد الطعن — عدم قيام النشر فى الجريدة الرسمية بالنسبة للقرارات الفردية ذات الصلة الشخصية مقام التبليغ الشخصى أو العلم اليقيني .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على ان « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء مستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى الطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن بها ... » والمشرع اذ نص على طريقتى النشر والاعلان ، لم يقصد ان تحل احدهما محل الاخرى بحيث يجرى ميعاد الطعن بن ايها بالنسبة لاي قرار فردى كان أو عاما ، وانما قصد ان يفترض فى صاحب الشأن انه علم بالقرار من تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لاغراض حصول العلم كما هى الحال فى

القرارات التنظيمية العامة التي لا تخص فردا بذاته وانما الخاطب فيها موجه الى الكلفة . والطم يمثل هذه القرارات بحكم طبيعته الاشياء لا يفتى الا افتراضا عن طريق النشر . ومن ثم يجرى ميعاد الطم فيها من تاريخ نشرها ، أما القرارات الفردية فان الوسيلة الطبيعية لاعلان صاحب الشأن بها هو تبليغها اليه . ومن ثم فان الاصل ان يجرى ميعاد الطم فيها من تاريخ تبليغها ، ولو كانت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ فاننا الاصل هو ما تقدم الا اذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا وشاملا لمحتويات القرار بطريقة اخرى فمعتذ يجرى حساب الميعاد من تاريخ هذا العلم باعتبار انه قد تحقق بوسيلة اخرى غير النشر والاعلان .

ومما يؤكد صحة هذا النظر ويوجب العمل به في الاقليم الشمالي ان المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١١ من شباط (نبرابر) سنة ١٩٢٦ في شأن نشر وحفظ القوانين قد نص في المادة الثانية منه المعدلة بالرسوم التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من تموز (يولية) سنة ١٩٤٢ على انه « في جميع الاحوال التي لم ينت القاقون عن ذكر طريقة اخرى للنشر فان القرارات والمقررات الصادرة عن السلطة المحلية — المحلفين — وتوام المقام ورؤساء البلديات — تصبح نافذة بمجرد اعلانها على جدار قصر الحكومة او البلدية فيها اذا كان لها صفة نظمية او عامة كما وانها تصبح نافذة لدى تبليغها شخصا الى اصحاب العلاقة بها فيها اذا كان لها صفة شخصية ، وعلاوة على ذلك يمكن نشر القرارات التي تنطوي احكامها على نظام دائم في الجريدة الرسمية » وهذا النص وان كان خاصا بتنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات المحلية . الا انه تاطع في الدلالة على ان المشرع يفرق بين النشر وبين الابلاغ الشخصي فجمل القرارات التي لها صفة نظمية او عامة نافذة بالاعلان اي بالنشر على جدار قصر الحكومة او البلدية ، وأما القرارات التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة الا ببلانها الى اصحاب العلاقة بها . واذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الادارية . فهو من بلب اولى بالنسبة لجريان ميعاد الطم .

واستنادا الى ما تقدم لوجه لاعتبار ان تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية - وهو قرار فردى - هو التاريخ الذى يجرى منه حساب ميعاد رفع الدعوى ما دام لم يتم دليل من الاوراق على العلم بالقرار المطعون فيه من تاريخ معين بحيث يمكن حساب ميعاد رفع الدعوى منه .

(طعن ١١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى - من تاريخ نشر القرار أو اعلانه أو ثبوت العلم اليقيني - تخالف ذلك - اثره - عدم سريان ميعاد رفع الدعوى فى حق ذوى الشأن .

ملخص الحكم :

ان ميعاد رفع الدعوى لا يجرى فى حق ذوى الشأن الا من تاريخ اعلان القرار أو نشره ولم يحصل اعلان فردى الى المدعى كما ان هذا القرار ليس مما ينشر فى الجريدة الرسمية كما هو الشأن فى القرارات التى تصدر من رئيس الجمهورية كما لم يثبت انه حين صدوره كان ينشر بطريقة مصلحية منتظمة يفترض معها علم الكافة به والبيان المتقدم من المطعون عليه فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ من ان ترقية المستشفيات بجماعة القاهرة تلحق على لوحة خلسة بذلك لا يكفى لانتراض العلم فى حق المدعى بالنسبة للقرار المطعون فيه وهو صادر فى سنة ١٩٥٠ بينما البيان الذى تقدمه المطعون فيه ، ان صح انه منظم على الوجه المذكور فيه فهو تنظيم حديث ، كما ان العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن لم يثبت قبله فى حق المدعى فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

(طعن ٧٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢٠)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

وجوب رفع دعوى الإلغاء خلال ستين يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به — علم صاحب الشأن بالقرار يقوم مقام إعلانه متى كان علما يقينيا شاملا لجميع العناصر التي يمكن له على أساسها تبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار وتحديد طريقة الطعن عليه — ثبوت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تعيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة أثبتت معينة .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بنظر الأصل هو بالتطبيق لأحكام تاتون مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المصوب به وقت صدور القرار المطعون فيه أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوما تسري من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به إلا أنه يقوم مقام الإعلان علم صاحب الشأن به بأي وسيلة من وسائل الأخبار بما يحقق الغاية من الإعلان ولو لم يقع هذا الإعلان بالفعل . بيد أن العلم الذي يمكن ترتيب هذا الأثر عليه من حيث جريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة إلى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فيه — ولا يجري الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل ويثبت هذا العلم من أية واقعة أو قرينة تعيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة أثبتت معينة ولل قضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيام أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الأثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم أو أو تصويره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من

اوراق الدعوى وطروف الحال فلا يأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها
بقيلم الخليل عليه كما لا تنف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا نهسد
المصلحة العامة المبتغاة من تحصين القرارات الادارية ولا تزعزع استقرار
المراكز القانونية الذاتية التى اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

(طعن ١٢٩٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٦) .

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

نص المشرع بالمادة ٢٢ من قانون المحكة العليا رقم ٥٧ على
طريقتى النشر والتبليغ ليس معناه ان تحل احدها محل الاخرى سواء
كان القرار فرديا او عاما — الاصل ان القرارات التنظيمية العامة يجرى
ميعاد الطعن فيها من تاريخ نشرها اما القرارات الفردية فيجرى ميعاد الطعن
فيها من تاريخ تبليغها ولو كانت مما يجب نشرها حتى تنفذ قانونا — ثبت
علم صاحب الشأن بالقرار علما حقيقيا لا ظنيا ولا افتراضيا تسهلا لمحتويات
القرار بطريقة اخرى — هريان الميعاد فى هذه الحالة من تاريخ هذا العلم
باعتبار انه تحقق بوسيلة اخرى غير النشر والتبليغ — اساس ذلك —
مما يؤكد الاصل السابق سبق تقرير المشرع السورى بكل هذه التفرقة بين
النشر والتبليغ فى خصوص نفاذ القرارات والمقررات الصادرة عن السلطات
المحلية .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٢ من قانون المحكة العليا على انه « يجب ان تقام
دعوى الابطال فى ميعاد شهر من اليوم الذى يفترض فيه ان المستدعى
قد عرف قانونا بالقرار او المرسوم المطعون فيه اما بطريقة النشر واما
بطريقة التبليغ او بآلية طريقة اخرى تحت طائلة الرد » .

والمشرع اذ نص على طريقتى النشر والتبليغ لم يقصد ان تحل احدها

محل الأخرى بحيث يجرى بمبدأ الطعن من أيهما بالنسبة لأي قرار محديساً
كلن أو علماً وإنما قصد أن يفترض في صاحب الشأن أنه علم بالقرار من
تاريخ نشره حيث يكون النشر هو الطريقة القانونية لافتراض حصول العلم
كما هو الحال في القرارات التنظيمية الملزمة التي لا تخص فرداً بذاته وإنما
الخطاب فيها موجه إلى الكلفة والطم يمثل هذه القرارات بحكم طبائع الأشياء
لا يلتزم إلا افتراضاً عن طريق النشر ومن ثم يجرى بمبدأ الطعن فيها من
تاريخ نشرها — أما القرارات الفردية فإن الوسيلة الطبيعية لإعلام صاحب
الشأن بها هو تبليغها إليه ومن ثم فإن الأصل أن يجرى بمبدأ الطعن فيها
من تاريخ تبليغها ولو كتبت هذه القرارات مما يجب نشرها حتى تنفذ قانوناً .
الأصل هو ما تقدم إلا إذا ثبت علم صاحب الشأن بالقرار علماً حقيقياً
لا ظاهرياً ولا افتراضياً وشللاً لمحتويات القرار بطريقة أخرى نعتنذ بجرى
حساب المبدأ من تاريخ هذا العلم باعتبار أنه قد تحقق بوسيلة أخرى غير
النشر والتبليغ كما يجرى بذلك نص المادة المشار إليها .

وبما يؤكد أن النشر لا يقوم مقام التبليغ في جريان المبدأ بالنسبة
للمقرارات الفردية أن المرسوم التشريعي رقم ٥ الصادر في ١٩٣٦/٢/١١
في شأن نشر وحفظ القوانين نص في المادة الثانية منه المعدلة بالمرسوم
التشريعي رقم ١٦٤ المؤرخ ٨ من توز ١٩٤٢ على أنه « في جميع الأحوال
التي لم يأت القانون على ذكر طريقة أخرى للنشر فإن القرارات والمقررات
الصادرة عن السلطات المحلية — المحافظين وقوائم المقام ورؤساء البلديات —
تصبح نافذة بمجرد إعلانها على جدار قصر الحكومة أو البلدية فيما إذا
كان لها صفة نظامية أو علمية كما وإنما تصبح نافذة لدى تبليغها شخصياً
إلى أصحاب العلاقة بها فيما إذا كان لها صفة شخصية وعلاوة على ذلك
يمكن نشر القرارات التي تنطوي أحكامها على نظم دائم في الجريدة
الرسمية ، وهذا النص وإن كان خاصاً بتنفيذ القرارات والمقررات الصادرة
عن السلطات المحلية إلا أنه قاطع في الدلالة على أن المشرع يفرق بين
النشر وبين الإبلاغ الشخصي فجعل القرارات التي لها صفة نظامية أو علمية
نافذة بالإعلان أي بالنشر على جدار قصر الحكومة أو البلدية ، وأما القرارات
التي لها صفة شخصية فلا تصبح نافذة إلا بإبلاغها إلى أصحاب العلاقة

بها - وإذا كان هذا هو الحكم بالنسبة لتنفيذ القرارات الإدارية فهو من باب أولى بالنسبة لجريان نيماد الطعن مما يقطع بأن المادة ٢٢ من قانون المحكمة العليا إذ نصت على أن الميماد يجرى من تاريخ تبليغ القرار إنما عنت بذلك القرارات الفرعية وإذ نصت على أن يجرى من ميماد النشر إنما عنت بذلك القرارات الملحة .

(طعن ٥٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/١/٢١)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

ميماد رفع الدعوى - سريته من تاريخ القرار الإداري النهائي .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الكتاب الموقع من أحد الموظفين عن محافظ حلب بتاريخ ١٩٥٧/١٠/١٢ والوجه إلى الشركة المدعية بإبلاغها بتوصيلات اللجنة الفنية المنصوص عليها في المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٢٨٢ الصادر في ١٩٦٦/٤/٢ في شأن تنظيم تشييد أو استعمال الإبنية المعطاة لأحدى الصناعات الخطرة أو المضرة بالصحة العامة ، سواء فيها يتطرق بما أرتأته من التوقف عن العمل ليلا ، أو القيام بالاشتراطات التي عينتها - إذا كان الثابت أن هذا الكتاب لم يصدر من يملك إصدار القرار النهائي بصيغة يفصح فيها عن الإرادة الملزمة بالتوقف عن العمل ليلا ، بعد تقدير توصيلات اللجنة في هذا ووزن مناسبتها في ضوء ظروف الحال وملابساته ، فله لا يمكن القول بأن هذا الكتاب قد تضمن القرار الإداري النهائي في هذا الخصوص .

غير أنه بتاريخ ١٩٥٨/٧/٢١ صدر كتاب من محافظ حلب بالإصالة ، نصحت فيه جهة الإدارة للشركة المدعية عن إرادتها الملزمة بوجوب التوقف عن العمل في المطحنة ليلا ، بعد أن انتهى المحافظ من تقدير ملائمة توقيف العمل ليلا بالمطحنة أو عدم توقيفه في ضوء الظروف والملابسات ، إلى

اعتناق رأى اللجنة الفنية وفرض ارادته الملزمة فى هذا الخصوص على الشركة بصيغة امرة قطعية .

وعلى هذا فان الكتاب الاخير يكون هو الذى قطع فى الامر نهائيا ، ومن ثم فيحسب بيمعد قبول الدعوى من تاريخ تبليغه .

(طعن ١٦ لسنة ٢ ق ١٩٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

القرار السلبي بالامتناع - عدم تقيد دعوى الفلأه باليمعد المقرر طالما ان الامتناع مستمر .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاوراق ان مراد المدعى هو المطالبة بالفناء القرار السلبي بالامتناع عن بحث طلب التنازل عن مجلته المقدم منه وتقرير تعويض له وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بتنظيم الصحافة فى الاقليم السوري فان هذا القرار قرار ادارى سلبي لا تنقيد المطالبة بالفائه بيمعد معين طالما ان الامتناع مستمر .

(طعن ١١٥ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

يمعد رفع دعوى الافاء هو ستون يوما - مناط بدء سريان بيمعد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المظنون فيه او اعلان صاحب الشأن به - استعراض الجائز الذى استقرت عليها المحكمة فى هذا الشأن .

بمخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فإن قضاء هذه المحكمة قد استقر في تفسير المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتي تنص على أن : « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به » والتي تسري على النزاع المثل على عدة مبادئ قانونية هي : أولا - « ان الشارع قد جعل نقاط بدء سريان ميعاد رفع الدعوى هو واقعة نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به - وبذلك كان النشر معادلا للاعلان من حيث قوة كليهما في اثبات وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن وفي بدء الميعاد المقرر قانونا للطعن فيه . ثانيا - أنه رغم النص على أن يكون النشر كالاعلان وسيلة لاثبات العلم بالقرار المطعون فيه الا أنه لا يزال من الثابت مع ذلك ان هذه المساواة بين الوسيطين ليست كاملة اذ لا زال الاعلان بالقرار هو الاصل وأما النشر فهو الاستثناء بحيث لا يكفى النشر حيث يكون الاعلان ممكنا ومن أجل هذا اجتهد القضاء لكي يحدد الحالات التي يصح الالتجاء فيها الى وسيلة النشر والحالات التي يتمتعين بالالتجاء فيها الى وسيلة الاعلان وكان مما قرره القضاء في هذا الشأن ، والتمييز بين قرارات الإدارة التنظيمية وقراراتها الفردية بحيث متى كانت الاولى بحكم عموميتها وتجديدها لا يتصور حصر الاشخاص الذين تحكمهم بما لا يكون معه محل لالتزام وسيلة الاعلان بالنسبة اليها ، فإن الثانية اذ تتجه بالعكس الى اشخاص معينين بذواتهم ومعلومين سلفا لدى الإدارة فإنه لا يكون ثمة محل بالنسبة اليها للاكتفاء بوسيلة النشر بل يكون الاعلان اجراء محتبا . ثالثا - « انه اذا كانت نصوص القانون قد حددت واقعة النشر والاعلان لبده الميعاد المقرر لرفع دعوى الالغاء فإن القضاء الإداري لم يلتزم حدود النص في ذلك فهو لا يرى الاعلان والنشر الا قرينتين على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ومن ثم يجب أن يتم النشر والاعلان بالشكل الكافي للتعريف بالقرار ومحتوياته الجوهرية حتى يكفى كلاهما

فى تحقيق العلم بالقرار . رابعا - « على أنه اذا كتبت قرينة العلم المستفادة من النشر أو الاعلان ليست مما يقبل اثبات العكس فليس ما يمنع ثبوت العلم بدونها فلذا قلم الدليل القاطع وفقا لمقتضيات ظروف النزاع وطبيعته على علم صاحب الشأن بالقرار علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا بحيث يكون شاملا لجميع محتويات هذا القرار ومؤداه حتى يتيسر له بمقتضى هذا العلم ان يحدد مركزه القانونى من القرار متى قلم الدليل على ذلك ، بدأ ميماد الطمن من تاريخ ثبوت هذا العلم دون حاجة الى نشر القرار أو اعلانه اذ لا شأن للقرائن حين يثبت ما يراد بها ثبوتنا يقينيا قاطعا وهذا يفيد استقرار قضاء هذه المحكمة على تنييد نظرية العلم اليقيسى .

خامسا - ان عبء اثبات النشر أو الاعلان الذى تبدأ به المدة يقع على عاتق جهة الادارة .

(طمن ٢٠١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٢٤)

قاعسدة رقم (٩٠)

المبدأ :

تضمن النشرة المصلحية لاسماء من رقوا وبيئتها ان حركة الترتيبات قد قامت على اساس التقديمية - اعتبار النشر قد تم بصورة كلية للتعريف بالقرار وعناصره الجوهرية .

ملخص الحكم :

متى ثبت ان النشرة قد تضمنت اسماء من رقوا وبيئت ان حركة الترتيبات للدرجة السابعة الفنية قد قامت على اساس التقديمية المطلقة ، ومن ثم فان النشر على هذا النحو يكون قد تم بصورة كلية للتعريف بالقرار وعناصره ومحتوياته الجوهرية بما يتيح للمدعى تحديد موقعه ازاء هذا القرار من حيث ارتضائه أو الطمن فيه بعد ان تحدد مركزه الوطنى واستمر بصيرورة الحكم الصادر لصالحه نهائيا .

(طمن ٧٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء — حسبانه من تاريخ النشر في النشرات التي تصدرها المصلحة — ثبوت ان المدعى كان يقيها خارج القطر ولم يعد الا بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني — تجاوز هذا الأمد الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي كان يتحقق معه اعلام نوى الشأن بما تضمنته من قرارات — انقضاء ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت ان المدعى كان في التاريخ المعاصر لصدور القرارين المطعون فيهما في ١٩٥٩/١١/١١ و ١٩٦٠/٨/٢ يقيها خارج القطر وانه لم يعد الا بتاريخ ١٩٦١/٥/٣٠ أي بعد انقضاء سنة ونصف تقريبا على صدور القرار الأول وعشرة أشهر على صدور القرار الثاني . وهو امد يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية على الوضع الذي يتحقق معه اعلام نوى الشأن بما تضمنته من قرارات ، فانه بذلك ينفي ثبوت علم المدعى بالقرارين المشار اليهما عن طريقها وبخاصه وان الحكومة لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على استمرار تطبيق هذه النشرات في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى من الخارج .

(طعن ١٩٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

يمعاد الطعن بالإلغاء لا يبدأ الا من تاريخ العلم بالقرار — كذلك يسرى من هذا التاريخ يمعاد التقادم الخمسي بالنسبة لدعوى التعويض عما فات بسبب هذا القرار .

ملخص الحكم :

ولئن جاز القول بأن حق المدعى فى المطالبة بالتعويض عما فاتته من فروق مالية بسبب تخطيه فى الترقية الى الدرجة السادسة ثابت وقائم منذ تاريخ نفاذ القرار المنطوى على تخطيه والمستفاد من الاوراق انه لم يطم بهذا القرار فى تاريخ مسابق على تقدمه بتظلمه ، وبناء على ذلك فاتته من هذا التاريخ يبدأ ميعاد الطعن بالالغاء فى القرار المذكور وكذلك يسرى منه ميعاد التقادم الخمسى بالنسبة لدعوى التعويض ذلك انه مما يتلقى مع طبائع الاثشاء ان يبقى الحق فى طلب الالغاء قائما بينما يكون الحق فى طلب الفروق المالية وهو الاثر وطلب التعويض وهو الغلب للحرمان من هذه الفروق قد سقط بالتقادم الخمسى .

(طعن ٢٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

ميعاد السنين يوما يبدأ من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية .

ملخص الحكم :

سريان مواعيد الطعن بالالغاء من تاريخ العلم بالقرار - نشر القرار المطعون فيه فى الجريدة الرسمية - نظلم المدعى من هذا القرار بعد مرور أكثر من ستين يوما من تاريخ النشر بمناسبة توزيع الاختصاصات بين وكلى الوزارة يعتبر تظلمت مقدما بعد المواعيد المقررة قانونا - الاثر المترتب على ذلك هو عدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٣)

ثانياً — العلم اليقيني :

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان أو النشر في احتساب بداية الميعاد .

ملخص الحكم :

ان الاعلان أو النشر هما أداة العلم بالقرار الإداري المطعون فيه .
فلن ثبت علم المدعى علماً يقينياً ثانياً للجهالة بالقرار المطعون قائم ذلك مقام الاعلان أو النشر . ومن ثم ، إذا ثبت أن الموظف المدعى أرسل خطاباً إلى جهة الإدارة يحوى علماً كلفياً بماهية العقوبة الموقعة عليه وأنها الإنذار ، وأسباب توقيعه ، وتحديد أسباب المعارضة في القرار من ناحية الشكل ومن ناحية الموضوع . وقد سردهما بكل تفصيل : فلا يقبل منه بعد ذلك القول بأنه لم يكن يعلم بالقرار علماً كلفياً ثانياً للجهالة .
(طعن ٩٤٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

بده ميعاد الستين يوماً من نشر القرار الإداري أو اعلانه — العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان — وجوب أن يكون العلم يقينياً وأن يشمل جميع العناصر التي توضح المركز القانوني بالنسبة لهذا القرار .

ملخص الحكم :

الأصل — طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — أن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، أو اعلان صاحب الشأن به . أما العلم الذي يقوم مقام الاعلان فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً : وأن يكون شاملاً لجميع العناصر

التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه في الطعن فيه . ولا يمكن أن يحسب الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه قبول هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه . ومن ثم إذا ثبت أن المدعين سبق أن رفعوا دعوى بطلب إرجاع تقديمتهم في الدرجة الخامسة إلى تاريخ سابق . فاجلبتهم المحكمة لمطليهم بحكم صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت في أول مايو سنة ١٩٥٠ - أثناء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم إلى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى أخرى يطلبون فيها بلحتيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أنهم . وقد أرجعت تقديمتهم في الدرجة الخامسة بالحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . تكون قرارات الترقية إلى الدرجة الرابعة محيية لتخطيهم في النسبة المخصصة للأقدمية - إذ ثبت ذلك ، فبالرغم من أن التكيف الصحيح للدعوى الأخيرة هو أنها طعن بالإنهاء في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجة الرابعة . إلا أن المدعين لم يتبينوا مركزهم القانوني بالنسبة إلى القرارات المطعون فيها إلا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . وهو التاريخ الذي صدر فيه حكم محكمة القضاء الإداري محددًا وضمهم الصحيح في إقدية الدرجة الخامسة . إذ هو الذي أرسخ اليقين في الأساس الذي على مقتضاه يكون تخطيهم في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجات التالية في النسبة المخصصة للأقدمية محيياً . ولقد أنفروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة إلى تلك القرارات ، فلا أقل من اعتباره نظماً إدارياً يقطع الميعاد . وإذا سككت الوزارة عن إجابته وفلت أربعة أشهر تنتهي في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك في حكم قرار بالرفض . وقد أقبلوا الدعوى بإيداع صحيفة في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ أي خلال المدة يومًا التالية لانقضاء أربعة أشهر المثار إليها ، فيكونون قد أقبلوها في الميعاد طبقاً للبادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

(طعن ٦٨ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٨)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان او النشر
- وجوب ان يكون العلم يؤدي القرار ومحتوياته يقينيا وان يثبت ذلك من
تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .
ملخص الحكم :

ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه قد يقوم مقام الاعلان
او النشر . وفي هذه الحالة يجب ان يكون علما يقينيا يؤدي القرار
ومحتوياته ، وان يثبت ذلك في تاريخ معلوم يمكن حساب الميعاد منه .
فاذا كان الثابت من الاوراق ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه الى
وزير العدل في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ . ثم قدم ملتبسا بعد ذلك في ١٥
من يولية سنة ١٩٥٤ يطلب فيه اخلائه عما تم في تظلمه . فتأخر على
ملتبسه في التاريخ نفسه بان « شكوى الطالب كتب عنها مذكرة بتاريخ
٦ من يولية سنة ١٩٥٤ بتقرير حفظها ويفهم الشاكي بذلك » ثم اشر مرة
اخرى بان « فهم عند حضوره » دون بيان تاريخ ذلك حتى يبدأ منه
تاريخ رفع الدعوى - اذا كان الثابت هو ما تقدم . فانه يتعين حساب
ميمعاد رفع الدعوى على مقتضى حكم المادة ١٢ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ الذي تمت الواقعة في ظله ، وذلك بان ترفع الدعوى خلال
الستين يوما التالية لانقضاء اربعة اشهر من تاريخ التظلم .
(طعن ١٢٥٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

نشر قرار الترقيات وتوزيعه على جميع اقسام المصلحة وفروعها
وادارتها وقت صدوره - هذا النشر والتوزيع وان لم يعتبر اداة لافتراس
العلم حتما الا انها ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس -
النشرات التي تصدرها المصالح وسيلة من وسائل الاخبار بالقرار الإداري .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى بان الأصل هو بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المصول بها وقت صدور القرارات المطعون فيها ان ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به ... الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بآلية وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالفعل . بيد ان العلم الذي يمكن ترتيبه هذا الاثر عليه من حيث سريلان الميعاد المقرر لرفع دعوى الإلغاء يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقه في الطعن فيه ، ولا يجري الميعاد في حقه الا من اليوم الذي يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من لية واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة اثبات معينة وللقضاء الإداري في أعمال رقابته القانونية التحقق من قيامه أو عدم قيام هذه القرينة أو تلك الواقعة وتقدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليهما من حيث كفاية العلم أو تصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له حتى لا تهدر المصلحة العامة البهتة من تحصين القرارات الإدارية ولا ترزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها لربها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق وما اكتنه مصلحة الضرائب وهو ما لم يحضه المدعى بحجة إيجابية ولم يتم الدليل على عكسه ان حركة الترتيبات التي أجرتها المصلحة في ١٩٤٨/٧/٢٨ ، ١٩٥٣/١٠/٢١ قد نشر القراران الصادران بهما ووزعا على جميع أقسام المصلحة ونوعوا واداراتها وقت صدورها فلن هذا النشر والتوزيع ولن لم يعتبر اداة لافتراض العلم حتيا الا انها ينهضان قرينة قوية على تحققه ما دام

لم يثبت العكس وقد اعتد المشرع في المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بالنشرات التي تصدرها المصالح كوسيلة من وسائل الأخبار بالقرار الإداري ورتب عليها ذات الأثر الذي رتبة على النشر في الجريدة الرسمية أو على إعلان صاحب الشأن بالقرار يضاف إلى هذا ويعززه أن المدعى رقى بعد ذلك إلى الدرجة الخامسة الفنية في ١٩٤٨/٨/١٩ ثم إلى الوابعة الفنية اعتباراً من ١٩٦٤/١١/١٣ وقد استقر وضعه في هاتين الدرجتين المتتاليتين وتحدد مركزه القانوني بالنسبة إلى زملائه ويجرى تدرجه في السلم الوظيفي إزاءهم على أسسه خلال سنوات لمدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعمه بتأخره عدم العلم بالقرارين المطعون فيهما أصلياً واحتياطياً في الوقت المناسب . هذا فضلاً عن أن قرارات الترقية إلى الدرجة الثالثة الفنية المطعون فيها الصادرة في ١٩٥٨/٥/٢٦ ، ١٩٥٨/٧/٣٠ ، ١٩٥٨/٨/٩ هي الأخرى قد نشرت بالنبشرة الشهرية للمصلحة وفقاً لقانوني الموظفين ومجلس الدولة وذلك بالنشرات الموزعة على فروع المصلحة في ٧ أغسطس سنة ١٩٥٨ ، ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ورغم ذلك تراخى المدعى في الطعن فيها إلى أن قدم تظلمه الإداري في ١٩٥٩/٥/٢٤ مفوتاً على نفسه المواعيد القانونية للطعن في القرارات .

ومن حيث أنه لما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بالألفاء ويكون المطعون فيه قد أصاب الحق فيها قضى به من عدم قبول الدعوى لارتعابها بعد الميعاد .

(طعن ١١١٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

نشر القرار الإداري في الجريدة الرسمية أو في النشرات المصلحية ليس الإقربنة على علم صاحب الشأن به — أحداث النشر أثره في بدء سريان الميعاد مشروط بأن يكشف عن فحوى القرار الإداري بحيث يكون في وسع صاحب الشأن أن يحدد موقفه حياله .

ملخص الحكم :

ان المادة (١٩) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن « الميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيها يتطوّر بطلبات الالفاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به - وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار أو الى الهيئـة الرئيسية . . . » . ومفاد ذلك ان المشرع قد جعل بنطاق سريان ميعاد رفع الدعوى أمام القضاء الادارى هو واقعة نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية أو فى النشرات التى تصدرها المصالح أو اعلان صاحب الشأن به والنشر المقصود الذى يسرى منه الميعاد المنصوص عليه فى المادة سالفة الذكر هو النشر فى الجريدة الرسمية أو النشرات التى تصدرها المصالح والتى صدرت بتنظيمها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٥ - وغنى عن البيان انه اذا كانت أحكام القانون المشار اليه قد حدثت واقعة النشر لبدء سريان الميعاد المقرر لرفع دعوى الالفاء . فان القضاء الادارى فى مصر لم يلتزم حدود النص فى ذلك . فهو لا يرى النشر الا قرينة على وصول القرار المطعون فيه الى علم صاحب الشأن ، ومن ثم فهو يوجب لكى يؤدى النشر مهمته ان يكشف عن محتوى القرار الادارى بحيث يكون فى وسع صاحب الشأن ان يحدد موقفه حياله .

(طعن ١٢٧٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٤)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان أو النشر فى حساب بدء هذا الميعاد - ترتيب علم ذى الشأن بالقرار على العلم اليقيني لوكيله به - هو ترتيب حكى يقوم على الافتراض - عدم قيامه مقام العلم اليقيني بالنسبة للوكل - اساس ذلك ونتائجه .

ملخص الحكم :

انه لئن كان العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان او النشر فى حساب بداية الميعاد الا ان هذا العلم اليقيني يجب ان يكون حقيقيا لا ظاهريا ولا افتراضيا . ومن ثم فانه اذا كان اساس الدفع بعدم قبول الدعوى الحالية هو الكتاب المرسل من وكيل المدعى الى السيد سفير اليونان بتاريخ ١٤ من يولية سنة ١٩٥٨ والذي رأى فيه الاتحاد انه يعبر عن العلم اليقيني لوكيل المدعى بالقرار محل الطعن . غير ان ترتيب علم المدعى بالقرار المذكور على علم وكيله هو ترتيب حكمى يقوم على الافتراض . فلذا صح ان وكيل المدعى قد علم علما يقينيا بالقرار المطعون فيه فى التاريخ المشار اليه ، فانه يحتل الا يكون المدعى قد علم . فى الحقيقة بالقرار المذكور فى التاريخ سالف الذكر . العلم اليقيني الذى يقوم مقام الاعلان او النشر فى حساب بداية الميعاد ، خصوصا وان المدعى يقيم فى اليونان ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لا يقوم على اساس سليم من القانون .

(طعن ٢٤٩٥ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/١٥)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

بداية ميعاد الستين يوما فى السريان من تاريخ اعلان القرار الإدارى او نشره او العلم بفحواه ومدينته علما يقينيا فى تاريخ معين .

ملخص الحكم :

ان ميعاد الستين يوما الخاضع بطلبات الالغاء لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ اعلان القرار او نشره . فلذا لم يتم شئ من ذلك بالنسبة للبدعى ، كما لم يثبت من جهة أخرى انه قد علم بغضوى القرار المطعون فيه ومحتوياته علما يقينيا فى تاريخ يمكن حساب الميعاد منه ، فلا حجة فى الدفع بعدم قبول الدعوى لتقضاء ذلك الميعاد .

(طعن ١٧٣٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

علم الموظف بالقرار الإداري يبدأ من تاريخ إخطار الجهة الإدارية التي يعمل بها الموظف بالقرار أو بالنشرة المصلحية ، وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التي تمكنه من ذلك .

ملخص الحكم :

ان وجود نشرة مصلحية شهرية تصدر بصفة منتظمة متضمنة القرارات الإدارية الصادرة - أو اعتبار نشرة مدير المصلحة على القرار المطعون فيه بمثابة نشر ، لا يفيد في علم المدعى بالقرار المطعون فيه الا من تاريخ إخطار الجهة التي يعمل بها الموظف بهذا القرار أو بتلك النشرة . وثبوت وضعها تحت نظره ، وبالطريقة التي تمكنه من ذلك .

(طعن ٨٦٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

ثبوت أن القرار لم ينشر بالنشرة المصلحية وانما ارسل فقط الى اقسام المصلحة - عدم كفاية هذا الاجراء لتوافر العلم اليقيني بالقرار .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن القرار المطعون فيه الصادر في ١٩٥٠/٧/٤ لم ينشر بالنشرة المصلحية ، ولكنه أعلن بإرساله للأقسام ، فان هذا لا يعنى اعلانه لكافة أو للمدعى شخصيا أو يقوم مقام هذا الاعلان ، ولا يقطع في علم الآخر بكلفة محتوياته وعناصره علما يتبيننا شللا نلفيا للجهة .

(طعن ١٧٠١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعده رقم (١٠٢)

المبدأ :

يمعاد رفع دعوى الإلغاء — جريانه فى حق صاحب الشأن — من التاريخ الذى يتحقق معه اعلائه بما تضمنه القرار المطعون فيه — شروط صحة هذا العلم .

ملخص الحكم :

ان يبعاد رفع دعوى الإلغاء لا يجرى فى حق صاحب الشأن الا من التاريخ الذى يتحقق معه اعلائه بما تضمنه القرار المطعون فيه ومن ثم يتعين ان يثبت عليه به علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، وان يكون هذا العلم شللا لجميع العناصر التى تطوع له ان يتبين مركزه القانونى بالنسبة للقرار المطعون فيه وان يحدد على مقتضى ذلك طريقه للظن عليه .
(طعن ١٢٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٦/٣/٢٠)

قاعده رقم (١٠٤)

المبدأ :

تقديم المنظم لبيانات مرفقة لتظليه تنيد عليه اليقينى الشللى للقرار المطعون فيه — فوات مواعيد التظلم بعد ذلك — عدم قبول الدعوى — اساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

بالنسبة الى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فانه لما كان الثابت من اطلاع المحكمة على ملف خدمة المدعى انه تقدم بتظلم لوزير التربية والتعليم قيد برقم ١٧١٨٦ / ٤ بتاريخ ١٩٦٢/٨/٦ طلب فيه تسوية حالته بمسلوته بزملائه الذين رتقوا الى الدرجة السابعة الفنية من ١٩٥٨/١٠/٢٣ بالأمر التنفيذى رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٩٥٨/١١/٢٧ تنفيذا للحكم الصادر لصالحه بالحققة فى الدرجة الثالثة اعتبارا من ١٩٥٢/١/٨ وقد اثبت فى نهلية تظليه ملحوظة جاء بها انه مرفق بالتظلم صورة من

قرار الوزير وصورة من كشف الأقدمية المطلقة للدرجة السابعة الفنية وبالإطلاع على هذا الكشف تبين أنه عبارة عن جدول يبين تواعد الترقية للدرجة السابعة الفنية المتوسطة بالأقدمية المطلقة صادر من إدارة الترتيبات العلية للمستخدمين بوزارة التربية والتعليم وهذا الجدول مقسم الى ثلاث خانات الأولى خصصت لتاريخ اعتماد حركة الترقية والثانية للقاعدة التي تمت على أساسها كل ترقية أي تاريخ الأقدمية التي وصل إليها الدور في كل حركة ترقية والخانة الثالثة اثبت بها رقم للقرار التنفيذي الصادر بلجراء حركة الترقية وتاريخ صدوره وقد تضمن هذا الجدول ابتداء من القرار رقم ٢١٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٧/٤ حتى الأمر التنفيذي رقم ٢١٨ الصادر في ١٩٥٩/٤/١٤ وقد ورد بهذا الجدول الأمر التنفيذي رقم ٢٣٥ الصادر في ١٩٥٨/٩/٢ الذي يستند اليه المدعي في تظلمه وورد ناليا له الأمر التنفيذي رقم ٩٢ وقد ذكر أملاه أن حركة الترقية بمتنصاه اعتبرت في ١٩٥٨/١٢/٢١ وأن الدور في الترقية الى الدرجة الثانية في هذه الحركة وصل الى تاريخ ١٩٥٢/١٠/٦ وأن القرار المذكور صدر في ١٩٥٩/١/٢٠ ولا شك أن هذه البيانات المقدمة من المدعي والرفعة بتظلمه المفكور تعيد اطلاله عليها وعليه بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ علما يقينا شاملا لجميع عناصره التي تمكنه من تبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار يستطيع معه أن يحدد طريقه في الطعن فيه خاصة وأن هذا العلم جاء نتائيا لاستقرار مركزه القانوني في الدرجة الثالثة وحسمه نهائيا بحكم المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨ ولما كان هذا العلم قد تحقق في ١٩٦٢/٨/٦ تاريخ تقديمه التظلم المشار اليه فانه كان عليه ان يبادر الى التظلم من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في الميعاد القانوني ولما كان المدعي قد تراخى في ذلك الى ان تقدم بتظلم بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٢ قيد برقم ٨١ لسنة ١٩٦٧ اقام على اثره الدعوى موضوع هذا الطعن فانه يكون قد فوت على نفسه المواعيد ويكون التظلم المقدم منه قد قدم بعد الميعاد القانوني ويتمتع الحكم بعدم قبول طلب الفاء هذا القرار لزمعه بعد الميعاد ،

(طعن ٤٤٤ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٧)

(م ٩ - ج ١٥)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

المذكورة التي فيها الطاعن لوزير العدل تفيد عليه بالقرار المطعون فيه - فوات بيماد الإلغاء بعد هذا التاريخ - عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان علم صاحب الشأن بالقرار المطعون فيه يقوم مقام الاعلان او النشر ، وفي هذه الحالة يجب ان يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا .

وبثبت هذا العلم من أية واقعة او قرينة تفيد حصوله دون التمسك في ذلك بوسيلة اثبات معينة ولل قضاء الاداري في اعمال رقابته التقديرية .
التحقق من تسليم او عدم تسليم هذه القرينة او تلك الواقعة ، وتقدير الاثر الذي يمكن ترتيبه عليها من حيث غاية العلم او قصوره ، وذلك حسبما تستبينه المحكمة من الاوراق وظروف الحال ، فلا تأخذ بهذا العلم الا اذا توافر اشتعاها بتقييم الدليل عليه ، كما لا تقف عند انكار صاحب المصلحة له ، حتى لا تهرس المصلحة العامة المبتغاة من تحسين القرارات الادارية ، ولا تزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التي اكتسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكانت المذكورة التي تقدم بها الطاعن في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ الى وزير العدل ، وان كانت لم تشر الى القرار المطعون فيه ولم تخلص الى طلب معين ، الا ان الدلالة المستفادة من سياقها - في الظروف التي صاحبت التقدم بها - تنطق بان الطاعن لم يستهدف من عرض نشالط في عمله وابرار مقومات كفايته ، الا التقليل على صلاحيته للتعيين نقبا لرئيس مجلس الدولة ، ومواجهة الجهات صاحبة الشأن وخلاصة المجلس الاعلى للهيئات القضائية بان تخطيه في التعيين في هذا المنصب بالقرار الجمهوري الصادر في ١٢ من

أغسطس سنة ١٩٧٠ لم يكن له ما يبرره . وإن ماضيه الوظيفي يشفع له في شغل هذا المنصب ولا يحول دون ذلك مستقبلا وهذا الاستخلاص كان ولا شك هو السبب الذي دفع وزير العدل إلى إحالة هذه المخكرة إلى الأمانة العامة بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية . وإذا كان الأمر كذلك وكان الطاعن قد سكت عن إبداء السبب الذي دفعه إلى التقدم بمذكرته هذه ولم يشأ أن يفصح عنه ، وكان قد اتخذها بنصها عمادا لطعنه في القرار المطعون فيه — على ما سلف بيانه — بها يقطع بأنه كان قد أعدّها ابتداء لتكون كذلك ، فإن هذه المخكرة تنتهي بذاتها دليلا كافيا على العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه منذ ٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ تاريخ تحريرها ، وذلك على القدر المتيقن ، أخذا في الاعتبار أن وظائف نائب رئيس مجلس الدولة من الوظائف الرئاسية محدودة العدد التي لا يسوغ معها التسليم بما ادعاه الطاعن من أنه لم يعلم بالقرار الصادر بتعيين ثلاثة منهم إلا بعد تسعة أشهر أثر إطلاعه على ديباجة قرار رئيس المجلس الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١ بتدعيه نقبا لرئيس المجلس لشئون المحاكم الإدارية ولرئاسة إدارة التفتيش الفني ، وذلك في الوقت الذي كان ولا شك — بحكم طبيعة الأمور — يترقب التعيين في منصب نائب رئيس المجلس ويتابعه باعتباره لقدم المستشارين بالمجلس وسبق تظليه في التعيين في هذا المنصب في سنة ١٩٦٩ .

(طعن ٢٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

ثبت أن المدعى كان معتقلا في تاريخ معاصر لنشر القرار المطعون فيه في التشرعات المصلحية ولم يفرج عنه إلا بعد مدة طويلة من تاريخ النشر — وجوب توافر العلم اليقيني بالقرار المطعون فيه في هذه الحالة لحساب بيماد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان المدعى كان من التاريخ المعاصر لصدور القرار المطعون فيه في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ محتقلا والله لم يعد الى عمله الا في ٧ من اغسطس سنة ١٩٦٤ اى بعد انقضاء اكثر من سنة وثلاثية شهور على صدور القرار المذكور وهو لم يجاوز الحدود الزمنية التي تبقى خلالها النشرات المصلحية بذاعة على الوضع الذي يتحقق معه اعلام ذوى الشأن بما تضمنته من قرارات مما يفتى معه ثبوت علم المدعى بالقرار المشار اليه عن طريقها ، خاصة وان الجهة الادارية لم تستطع اقامة الدليل على عدم صحة هذه الواقعة او على استمرار تطبيق النشرة المعنية في مكان ظاهر حتى تاريخ عودة المدعى الى عمله - ومتى انتهى علم المدعى بالقرار المذكور حسيما سلف بيانه فان العلم الذي يحول عليه في هذه الحالة يجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التي تطوع للمدعى ان يتبين مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه .

(طعن ١٣٢٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٣/٤/١)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

يمعاد الطعن - سريته في حق صاحب الشأن من التاريخ الذي يتحقق معه اعلانه بما تضمنه القرار المطعون فيه - شروط صحة هذا العلم - ترتيب علم ذى الشأن بالقرار على مجرد اعلان اذوته به وتنفيذ مقتضاه وتعديل طريقه رى لرضه - هو ترتيب حكمي يقوم على الافتراض - عدم قيامه مقام العلم اليقيني .

ملخص الحكم :

ان يمعاد الطعن في القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه لو اعلان صاحب الشأن به ، ابا العلم الذي يقوم

مقام الإعلان فيجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وأن يكون شاملا لجميع العناصر التي يمكن لملصق الشان على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد - على مقتضى ذلك - طريقته في الطعن فيه ، ولا يمكن أن يسرى الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي يثبت فيه تيلم هذا العلم الشامل - فيجوز إعلان أخوة المدعى بهذا القرار وتنفيذ مقتضاه بتعديل طريقة رى أرض المدعى ، لا يقطعان في علم المدعى بضمون القرار بجميع عناصره ومحتوياته علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الإعلان في حساب بداية ميعاد الطعن بالإلغاء ، إذ تد لا يطلع الأخوة أخاهم على القرار الذي أعلنوا به لعة ما ، كما أن تعديل طريق رى أرض المدعى على فرض عليه بذلك لا دليل فيه على العلم بأسباب القرار ونحوه علما نطقيا لكل جهالة في هذا الشأن .

(طعن ٥٧٠ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

عدم اقلية الدليل على علم المدعى بالقرار في تاريخ معين - اعتبار الدعوى مقالة في الميعاد .

ملخص الحكم :

أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧١ أصدر السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القرار رقم ١٨٣٨ لسنة ١٩٧١ بإبعاد المدعى من البلاد ، وبتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ أصدر السيد مدير علم مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية قرارا يقضى بحجز المدعى حتى تتم اجراءات الإبعاد بعد الانتهاء من محاكمته ، والثابت من الأوراق أن المدعى تظلم من هذا القرار الأخير بالتذكار أعلن للسيد وزير الداخلية ، ومدير علم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في ٥ ، ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ ثم لتلم دعواه في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ بوقف

تنفيذ وإلغاء القرار المطعون فيه ، وأذ كتبت الأوراق قد لجديت تماما من
نتيجة دليل يفيد علم المدعى علما يقينيا بالقرار المطعون فيه قبل اتخاذ
المشار إليه فان الدعوى تكون قد انتهت في الميعاد ، ولا اعتداد لما
ذهبت اليه الجهة الادارية من ان المدعى علم بالقرار المطعون فيه فور
صدوره في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ اذ تم اعلانه به شفويا ، كما انه
اخطر به مرة ثانية ووقع بما يفيد عليه بالقرار ايام ماور سجن القناطر
الذي كان مودعا به ، اذ لا دليل في الأوراق على ابلاغ المدعى بالقرار
المطعون فيه في تاريخ معين بما يتحقق معه علمه بمحتوياته علما يقينيا
نافيا للجهالة من تحديد موته ازماء .

(طعن ١٢٣٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

قيام المدعى بالميل بإدارة شؤون المائلين لا ينهض دليلا على علمه
بقرار تخليه في الترقية بالاختيار — عجز الجهة الادارية عن اقامة الدليل
على نشر القرار المطعون فيه او على علم المدعى به علما يقينيا يقوم مقام
النشر او الاعلان — يترتب عليه ان يكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا
غير قائم على اساس سليم من القانون .

ملخص الحكم :

انه عن الدفع المبدى من الجهة الادارية بعدم قبول الدعوى شكلا
لرغمها بعد الميعاد تأسيسا على أن القرار المطعون فيه قد نشر ووزع في
١٨ من يناير سنة ١٩٦٧ على الادارة العامة والمكتب الرئيسية بها فقد
طلبت المحكمة من الحاضر عن الجهة الادارية بجلسة ٢ من يونية سنة ١٩٧٤
ايشاح الوسيلة التي بها نشر القرار المطعون فيه والدليل على علم
المدعى به ، فلودع حافظة طويت على مكتب مرسل من مدير علم الشؤون
الادارية والمالية بالامانة العامة للحكم المحلى الى ادارة تضاييا الحكومة

برقم ٧٢٦٢ بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ جاء فيه انه لا يوجد نشره بالامانة بالقرارات الصادرة منها وان المتبع هو ان تسلم هذه القرارات على سراكى داخلية للادارات المعنية وشئون العليلين بها وقد اعدمت هذه السراكى طبقا للائحة المحفوظات بعد مضي خمس سنوات ، ويتضح من ذلك ان الجهة الادارية قد عجزت عن اقلية الدليل على نشر القرار المطعون فيه او على علم المدعى به علما بأنه يقوم مقام النشر والاعلان ، كما ان قيام المدعى بالعمل بإدارة شئون العليلين لا ينهض دليلا على علم المدعى بالقرار المطعون فيه قبل تقديمه تظلمه في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ واذ كان المدعى قد اخطر برغض تظلمه في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ واتلم دعواه في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٧ فتكون قد اقيمت في الميصاد مستوفية لوضاعها الشكلية ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا غير قائم على اساس سليم من الواقع او القانون متعيينا رفضه .

(طعن ٣١٩ ، ٥٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

مبدأ الطعن — عدم سريانه في مواجهة من لم يعلم بواقعة جوهرية لا يمكنه تبين حقيقة مركزة الا نتيجة العلم بها — انفتاح المبدأ في مواجهته من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

بني كلن الثابت انه لم يتم في الاوراق وعلى الاخص في محضر التحقيق الذي أجرته النيابة الادارية دليل على علم المدعى بواقعة موافقة وكيل الوزارة على نقله من الكادر الفني العالي الى الكادر الاداري في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٦ وهي التي يتخذها سندا للنفي على القرارين المطعون فيهما فلما تضمناه من تخطيه في الترقية الى الدرجتين الرابعة والثالثة الاداريتين وذلك قبل تقديم تظلمه في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ . ومن ثم لم

مبدأ الطعن في هذين القرارين لا يفتتح في مواجهة المدعى الا من هذا التاريخ وحده بوصفه التاريخ الذي تبين فيه حقيقة مركزه القانوني في الانتهاء الى الكادر الإداري والذي يطوع له بهذه المثابة الطعن في القرارين المذكورين وذلك بقطع النظر عن مدى عليه اليقيني بصورهما سواء لمسابقة نشرهما في النشرة الشهرية الخاصة بالوزارة أو بصورهما أو لما نتيجته له طبيعة عمله من الإطلاع عليها وعلى غيرها من القرارات الصادرة في شئون الموظفين .

(طعن ٢٢٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٦/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

صدور القرار الإداري وإعلانه الى ذوي الشأن أو عليهم به ليرى يظنق نهاما عن اجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الإداري أو بغيره من الطرق الأخرى - الحجز لا يرتب بحال ما نهائية القرار بل انه لا يعدو ان يكون في حقيقته مجرد اثر للقرار الإداري النهائي - التاريخ الذي يحسب منه مبدأ رفع دعاوى إلغاء ووقف تنفيذ القرارات الإدارية من تاريخ العلم بها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن موضوع الطعن فلما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بعدم قبول الدعويين الى تحقق علم الطاعن بقرار المجلس المحلى بالقسوس بفرض رسم على منتجات مصنعه وبمطابقته بتيمة هذا الرسم في ١٩٧٨/٦/٤ مع عدم ائالة دعوييه الا في ٦ و ١١٧٨/١١/٧ اي بعد الميعاد القانوني بكثير من ثلاثة اشهر . اذلك يكون هذا الحكم قد اصب الحق في قضائه خاصة وان منازعة الطاعن لم تنصرف الى ولقمة عليه بالقرار المطعون فيه على الوجه الذي انتهت اليه المحكمة ، وانما انصبت على حساب الميعاد اعتبارا من تاريخ توقيع الحجز الإداري على متولات

مصنعه في ١٥/١٠/١٩٧٨ . وليس من شك في ان هذا النظر يؤدي الى خلط واضح بين مسألتين منبتى الصلة . فصدور القرار الادارى واعلانه الى نوى الشأن لو علمهم به لير يخطف تملها عن اجراءات تنفيذه سواء بطريق الحجز الادارى او بغيره من الطرق الاخرى . ثم ان الحجز لا يرتب بحال ما نهائية القرار بل انه لا يعدو ان يكون في حقيقته مجرد اثر للقرار الادارى النهائي . ومن الامور المسلمة ان التلويح الذى يحسب منه بيماد رفع دعاوى الفاء ووقف تنفيذ القرارات الادارية هو تاريخ العلم بها .

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

قبول الدعوى من النظام العام - على المحكمة ان تقضى به من تلقاء ذاتها حتى ولو لم يطلبه الجهة ادرارية - العلم اليقيني - متى ثابته عشر علما ترينة قانونية على افتراض العلم بالقرار المعلن فيه .

ملخص الحكم :

انه بين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان المدعى يطلب بالفاء القرار الصادر بتخطيه في التعمين الى درجة صانع ممتاز اعتبارا من ٢٤/٣/١٩٥٦ ولم يقيم الدعوى امام محكمة القضاء الادارى الا في ٢٨/١/١٩٧٤ أى بعد فوات اكثر من ثمانية عشر علما ، على الرغم من كونه يعمل طوال هذه المدة في الحكومة ، وفوات هذا الوقت الطويل من تاريخ صدور القرار محل الطعن حتى تاريخ اقامة الدعوى ، مما يرجع علمه بالقرار . ذلك انه على علم تام بمركزه القانونى من وقت التعمين ، وكان عليه ان ينشط دائما الى معرفة القرارات الصادرة في شأن زملائه المعاصرين له العاملين معه في المصالح التى يعمل بها ، وكان من الميسور عليه دائما وائامه هذا الوقت الطويل ان يحدد مركزه منهم ولن يظن في ميعاد مناسب خاصة ولن تحديد الطعن على القرارات الادارية بستين يوما

من تاريخ العلم بالقرار ، مرده في الفقه والقضاء الإداريين الى ثبوت
المراكز القانونية وعدم زعزعتها ، وفوات هذه المدة الطويلة بادعاء عدم
العلم يؤدي الى اصدار لمراكز قانونية استتبعت على مدار السنين ، ويقوم
تريئة قانونية على افتراض العلم بالقرار الإداري محل الطعن وفوات
مواعيد الطعن عليه مما يجعله حصينا من الإلفاء .

ومن حيث ان قبول الدعوى من النظم العلم ، فعلى المحكمة ان
تتضى به عن تلقاء ذاتها وحتى ولو لم يطلبه الجهة الادارية .

(طعن ٦٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٨)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يعد الطعن — بذوه من تاريخ الاعلان او النشر في العلم اليقيني —
النشرة المصلحية تعتبر قرينة — فوات اكثر من عشرين سنة على القرار
وترقية الطاعن خلالها الى الدرجات الاعلى وتدرجه مع زملائه في السلم
الإداري يعتبر قرينة على العلم اليقيني وعدم مراعاة المبدأ بالنظر الى هذه
القرائن وجعل الدعوى مرفوعة بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

تمى كان الثابت ان القرار المطعون فيه هو قرار وزارة المالية
المنطوي على حركة الترقية المتبعة في ١٩٥٣/٤/٣٠ فيها تضمنه من تخطي
الدعى في الترقية الى الدرجة السادسة وقد تظلم المدعى من هذا القرار
فور علمه ، وعلى حد قوله وكان ذلك في ١٩٧٩/٩/٢٤ واقام دمواه في
١٩٧٣/١/٢٢ بطلب الخلق فيها تضمنه من تخطيه في الترقية .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة (القضية رقم ١١٢ لسنة ٧ ق بجلسته
١٩٦٥/٢/٧) بان الاصل بالتطبيق لاحكام قانون مجلس الدولة المعمول به
وقت صدور القرار المطعون فيه ان يبعد رفع الدعوى الى المحكمة فيما
يتعلق بطلبات الإلغاء هو ستون يوما يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري

المطعون فيه لو اعلان صاحب الشأن به الا انه يقوم مقام الاعلان علم صاحب الشأن به بأى وسيلة من وسائل الاخبار بما يحقق الغاية من الاعلان ولو لم يقع هذا الاعلان بالنقل بيد ان العلم الذى يمكن ترتيب هذا الاثر عليه من حيث سرية الميعاد المقرر لرفع دعوى الالفاء يجب ان يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر النسي يمكن لصاحب الشأن على اساسها ان يبين مركزه القانونى بالنسبة الى هذا القرار ويستطيع ان يحدد على مقتضى ذلك طريقه الى الطعن فيه . ولا يجرى الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل . ويثبت هذا العلم من اية واقعة او قرينة تنيد حصوله دون التقيد فى ذلك بوسيلة اثبتت معينة ، وللقضاء الادارى فى اعماله رقبته القانونية التحقق من قيام او عدم قيام هذه القرينة او تلك الواقعة وتقدير الامر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث كفاية العلم او قصوره وذلك حسبما تستبينه المحكمة من أوراق الدعوى وظروف الحال فلا يؤخذ بهذا العلم الا اذا توافر اقتناعها بقيام الدليل عليه . كما لا تنفذ عند انكارها حب المصلحة اياه حتى لا تهرى المصلحة العامة المبتغاه من تحصين القرارات الادارية ولا يزعزع استقرار المراكز القانونية الذاتية التى كسبها اربابها بمقتضى هذه القرارات . ولما كان الثابت من الاوراق وما اكدته الجهة الادارية المطعون ضدها انها كانت تقوم بنشر قرارات الترقية بلوحة الاعلانات ببنى الوزارة فان هذا النشر ان لم يعتبر اداه لافتراض العلم حتما الا انه ينهض قرينة قوية على تحققه ما دام لم يثبت العكس يضاف الى ذلك ويميزه ان المدعى رقى بعد ذلك الى الدرجات الاعلى فمنع الدرجة الثالثة سنة ١٩٧١ - ثم احيل الى التقاعد بلبلوغه السن القانونية فى سنة ١٩٨٠ وقد استقر وضعه فى هذه الدرجات المتتالية وتحدد مركزه القانونى بالنسبة لزملائه وجرى تدرجه فى السلم الوظيفى ازاءهم على اساسه خلال سنوات عديدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى مما لا يقبل معه زعم متلفرا عدم العلم بالقرار المطعون فيه فى الوقت المناسب . ولما تقدم تكون الدعوى قد رفعت بعد فوات الميعاد القانونى للطعن بالالفاء .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

يُعَدّ المستن يومًا - يبدأ في تاريخ الإعلان أو النشر أو العلم اليقيني
استفادة العلم اليقيني من أية ورقة أو واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون
التقيد في ذلك بوسيلة أثبت معينة .

ملخص الحكم :

طلب إلغاء القرار الصادر من المجلس الأعلى للمعاهد العالية بتاريخ
١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق كادر الجامعات على المدعى -
فانه طالما ان هذا القرار لم ينشر ولم يتم اعلانه للمدعى فان معيار الستين
يوما المقررة لرفع الدعوى بطلب الغائه لا يبدأ في السريان الا من تاريخ
علم المدعى علما يقينيا بفحوى هذا القرار ومحتوياته . وهذا العلم يثبت
من اية ورقة أو واقعة أو قرينة تفيد حصوله دون التقيد في ذلك بوسيلة
اثبت معينة فاذا كان الثابت ان المدعى اعد مذكره موقعه منه في ١٠ مايو
سنة ١٩٧٥ تناول فيها الرد على ما اثير حوله في التحقيق الإداري وبمسد
ان اشر في المذكره الى الوقائع السابقة على القرار المطعون فيه تطرق
الى موضوع ترفيقه الى وظيفة استاذ مساعد بالكادر الجامعي والى ما قرره
لجنة فحص الانتاج العلمي في شأن ابحاثه سنة ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ عند النظر
في امر تطبيق الكادر الجامعي على حالته وما تلا ذلك من وقائع سيرتها
المذكورة عن موقف المجلس الاعلى للمعاهد العليا الصناعية الى ان اصدر
هذا المجلس قراره بتاريخ ١٩٧٤/١١/١٤ بعدم الموافقة على تطبيق تاتون
الجامعت عليه على ضوء ما عرض من ايشاحات وتوصيلت تناولتها بمذكرة
المدعى تفصيلا ، الامر الذي يستفاد منه تحقق العلم اليقيني للمدعى بقرار
المجلس الاعلى فيه وبمسببه على الاقل في تاريخ مذكرته التي اطلقت بتحقيق
هذا العلم في ١٠ مايو سنة ١٩٧٥ ، واذا تعد المدعى عن اقامة الدعوى بطلب
إلغاء القرار خلال الستين يوما التالية لتحقيق علمه اليقيني به والمستفاد

من مذكرته المشار إليها ثم تدم بعد ذلك في ١٩٧٦/٤/٥ طلب الاعفاء من رسوم الدعوى فإن هذا الطلب المقدم بعد الميعاد يقع عديم الاثر في قطع ميعاد رفع الدعوى وبذلك تكون الدعوى وقد رُمعت في ١٩٧٧/٥/٢٠ غير مقبولة شكلاً لرغمها بعد الميعاد .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي في الترقية ويستعمى على صاحب الشأن ادراك براميه قيل ان يتبين له هدفه ودواعيه - ميعاد الطعن فيه - حسابه من التاريخ الذي يتكشف لصاحب الشأن الغاية التي استهدفها جهة الإدارة من اصداره - مناط ذلك : ان يكون القتل قد قصد به انقضاء العايل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية واتساح المجال ان يليه في الانضمام او يمنوه في الكفيلة وان يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل التعرف على قصد الجهة التي اصدرت قرار القتل - حسب الميعاد في مواجهة صاحب الشأن من تاريخ صدور قرار الإدارة بتخطيه في الترقية - اساس ذلك : علم صاحب الشأن لا يكون علنيا كاميا لغوى القرار واهدافه الا من تاريخ صدور قرار التخطي في الترقية - اذا كان قرار النقل لا يستهدف انقضاء العايل من وظيفته توطئة لتخطيه في الترقية او اذا كانت ظروف الحال تكشف عن ان العايل كان عالما وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الإدارية من النقل سواء بتخطيه او حرمانه من أى ميزة من المزايا المادية او الادبية التي تحققها له الوظيفة فيما لو ظل شاغلا لها فانه يتقيد بميعاد الطعن في قرار النقل من وقت علمه بصدوره بصيغته النوبت ، اذى يتوافر فيه لصاحب الشأن عناصر العلم بغوى القرار وبراميه على الوجه الذي يكفل له الطعن فيه على استقلال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان قرار النقل الذي يستر وسيلة للتخطي ، ويستعمى على صاحب الشأن ادراك براميه قبل ان يظهر له هدفه ودواعيه ، فانه لا يحاسب على ميعاد الطعن فيه الا من

التاريخ الذى يتكشف له الغاية التى استهدفها جهة الادارة من ورائه ، الا ان مناه ذلك ان يكون النقل قد تصد به فعلا اقتضاء العمل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية وفساح المجال لمن يليه فى الاقدمية أو يفنوه فى الكفاية من يشغل الوظيفة التى كان يستحقها فيها لو ظل قائما بعمله فى الوجوه الادارية او المجموعة الوظيفية التى نقل منها وان يتعذر عليه وقت صدور قرار النقل ان يتعرف على قصد الجهة التى أصدرت قرار النقل ، وما تهدف اليه من وراء ذلك من تأثير على مركزه القانونى ، ففى هذه الحالة نصيب - اذا توافرت شروطها - يكون من العدل الا تمسرى المواعيد فى مواجهة صاحب الشأن الا من تاريخ صدور قرار الادارة بتخطيه فى الترقية خروجاً على القاعدة العامة من سريان مواعيد الطعن فى كل قرار ادارى من تاريخ علم صاحب الشأن به باعتبار ان علم صاحب الشأن ، لا يكون فى هذه الحالة ، علماً كافياً بفحوى القرار وأهدافه وبرامجه ، الا من تاريخ صدور قرار التخطى فى الترقية ، اما اذا كان قرار النقل لا يستهدف اقتضاء العمل من وظيفته توطئه لتخطيه فى الترقية ، او كانت ظروف الحال تكشف عن ان العمل كان عابثاً وقت صدور قرار النقل بما تستهدفه الجهة الادارية من النقل سواء بتخطيه أو حرمانه من أى ميزة من المزايا المالية أو الادبية التى تحتحقها له الوظيفة فيها لو ظل شاغلاً لها ، فلا يخلص من الزامه بمواعيد الطعن فى القرارات الادارية من وقت علمه بصعود قرار النقل - ان اراد الطعن فيه بحسبته الوقت الذى تتوافر فيه لمصاحب الشأن عناصر العلم بفحوى القرار وبرامجه على الوجه الذى يكفى للطعن فيه على استقلال .

ومن حيث ان الثابت من مطالعة اوراق الطعن انه بتاريخ ١٩٧١/١/٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧١ نصاً فى مادته الاولى على ان (ينقل السادة الملبلون بقطاع الاعلام الواردة اسماؤهم نى الكتوف المرفقة بدرجاتهم ومكلفتهم الى الجهات الموضحة قرين اسمهم كل منهم بهذه الكتوف ويحتفظ لمن يتقاضى منهم بدل طبيعة عمل بقية هذا البديل على ان تستهلك هذه البقية من علاواته الدورية او علاوات ترقية مستقبلية) .

وقد انصحت (المذكرة الإيضاحية صراحة عن أسباب صدور هذا القرار عجاء بها. إن «... تستدعي دواعي أمن سلامة العمل بالإذاعة والتلفزيون والاستعلامات نقل بعض العاملين بهذه الجهات ممن تناولتهم كشوف التظاهرات السرية أو كانوا على علاقات وثيقة وعربية بالمتمربين - إلى جهات أخرى على أن يكون نقلهم بدرجاتهم أو مكلفاتهم... » وقد ورد اسم المدعية ضمن هذه الكشوف من بين العاملين الذين تقرر نقلهم إلى وزارة السليحة . وتنفيذا لهذا القرار استلمت المذكورة عملها في وزارة السليحة بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧١ وبتاريخ ١٩٧٢/١/٥ أصدر اتحاد الإذاعة والتلفزيون القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ بـ إجراء حركة ترقية تنفيذيا لقرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الإذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ الصادر بثلاثة العاملين بالاتحاد والذي نصت المادة ١٠٤ منها على أن « ترفع فئات العاملين بالاتحاد وقطاعاته الذين أمضوا في مناصبهم الوظيفية حتى ١٩٧١/١٢/٢١ مددا لا تقل عن المدة المحددة قرين كل فئة من الفئات التالية - إلى الفئة الوظيفية التي تطوعوا مباشرة » - ويبين من مطالعة القرار المشار إليه أنه تضمن إجراء حركة ترقية شاملة لجميع العاملين بالاتحاد الذين أمضوا في مناصبهم الوظيفية المدد المبينة بالجدول الملحق بها ، ومن ثم فإن القرار المذكور يكون قد صدر تنفيذا حتميا لقاعدة تنظيمية لم تمارس فيها الجهة الإدارية سلطتها التقديرية في اختيار العاملين بالاتحاد لشغل الوظائف ، واقتصرت مهمتها على نقل المراكز القانونية الصالحة للعاملين بمقتضى اللائحة إلى مراكز ذاتية ينفرد بها أصحابها دون أن تتدخل في اتاحة المناضلة بينهم توطئه لشغل الوظائف الأعلى .

ومن حيث أنه يبين من العرض المتقدم باللائحة التي أحاطت بقرار النقل ودون الخوض في الموضوع - أن قرار نقل المدعية وغيرها من العاملين قد صدر مستقلا عن القرار الصادر بإجراء حركة الترقية سواء من حيث السلطة التي أصدرت كل منها أو الأهداف التي تصدت إليها ، فقد بات واضحا أن قرار النقل قد صدر من رئيس الجمهورية بقصد انصاف العناصر التي أثبتت ثبوت التصحيح وما صاحبها من تحقيقات لخطاها على المصالح العليا في الدولة إذا ما استمرت على رأس العمل في أجهزة

الاعلام بما لها من قدره في التأثير على الجماهير ، وهي اهداف تسمى - ان صح سمحها عما تقتضيه مجرد رغبة اتحاد الاذاعة والتليفزيون في اقتضاء بعض المصلحين فيه لامتساح المجال لغيرها للترقية بدلا منهم سبها وان اقتضاءهم او الإبقاء عليهم ان يؤثر على حق المصلحين في الترقية الى الوظائف الاعلى اذا ما توافرت شروط الترقية الواردة في لائحة المصلحين بالاتحاد الامر الذي يتطلب على خصم مدى الوصول المصطنع بين قرار النقل الصادر من رئيس الجمهورية تحقيقا لدواعي الايمن والقرار الصادر من اتحاد الاذاعة والتليفزيون تطبيقا لللائحة المعلنين به ويجعل كل منهما مستوفيا لشروط الكفالية الذاتية في المضمون والهدف والمعى على وجه لا يجوز معه تطبيق احدهما على الآخر . ومن ثم يكون علم المدعى بقرار النقل علما يقينيا باستلامها العمل في وزارة السياحة اعتبارا من ١٩٧١/١٠/٩ يبدأ لسريان مواعيد الطعن في مواجهتها بحسبان هذا العلم اليقيني كليا للتعرف على محوى القرار وما تهدف اليه دون ان يؤثر في مضمون هذا العلم او مؤداه صدور قرار اتحاد الاذاعة والتليفزيون بتطبيق لائحة الاتحاد على زملائها .

ومن حيث انه لا يمتنع في القول بان الجهة الادارية كانت بسبيل اصدارها لللائحة المعلنين والتي كان قرار اصدارها في اول ابريل سنة ١٩٧١ . الا انها ترأخت عمدا في اصدارها حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٧١ وربما يتم نقل المدعى وزملائها - اذ لو صح هذا القول لناكد ان المدعى كانت وقت صدور قرار النقل على علم تام بكل ما يرمى اليه قرار النقل من اهداف . ومن ثم تفقد كل رخصة في ترخيصها عن اثابة دعواها طعنا في القرار المذكور الذي احاطت بكل ظروفه وملازمته في المواعيد المقررة قانونيا لالفائه فلذا كان الثابت ان المدعى قد تسلمت عملها في وزارة السياحة تنفيذا لقرار النقل في ١٩٧١/١٠/٩ ، الا انها ترأخت في اللجوء الى القضاء حتى تقدمت بطلب اعفائها من الرسوم القضائية في ١٩٧٢/٢/٢٢ أى بعد غوات المواعيد المقررة قانونا لالفاء قرار النقل المشار اليه ، فان المحكمة تكون قد اصلحت الحق فيما انتهت اليه من القضاء وبعدم قبول دعواها شكلا ، لاكتسب

قرار النقل بعدم الطعن فيه في المواعيد حصلته تعصبه من الإلغاء . ويكون طعن هيئة مفوضي الدولة قاتبا على غير أساس سليم من القانون حريا بالرفض .

ومن حيث أنه ترتبنا على ما تقدم فقد أضحت المدعية بصدد قرار نقلها الى وزارة السياحة من غير عداد العاملين باتحاد الاذاعة والتلفزيون ومن ثم فلا يكون لها حق في الطعن في القرارات الصادرة بترقية العاملين في الإتصال ، وإذ انتهت المحكمة - في حكمها الطعن - هذا النهج فانها لا تكون قد جانببت الصواب ان هي قضت برفض طلب إلغاء قرار الترقية المظنون فيه . ويكون النفي عليها بخالفتها للقانون هو بدوره غير جدير بالقبول مما يتعين معه القضاء برفض الطعن .

(طعن ١٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦)

نطبق :

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا - الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ والذي يقضى بعدم اختصاص المحكم القضائية بنظر الطعون في قرارات النقل والتدب .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

وجود المدعية خارج البلاد لمراقبة زوجها لا يجعلها تعلم بالقرار المظنون فيه لزاما رغم نشره بالنشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية .

ملخص الحكم :

من حيث ان ميماد رفع الدعوى لا يجري في حق ذوي الشأن الا من تاريخ اعلان القرار او نشره في النشرة المصلحية التي تصدرها الجهة الادارية . اذ ثبت ان القرارات الادارية المتعلقة بموظفيتها تنشر فيها بصورة (م - ١٥ - ج ١٥)

منتظمة وتبلغهم بحيث تيسر لخواى الشأن الاطلاع عليها والاحاطة بها تتضمنه، بما يمكن معه الافتراض علم موظفيها بها . وفى واقع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه لم يحصل اعلان فردى للقرار الى المدعية ولم يثبت انه حين صدوره كان ينشر فى نشره مصلحية تصدر عن الهيئة المطعون ضدها . كما انه بغرض حصول ذلك فان علم المدعية ، لم يتحقق لغيابها عن عملها فى اجازة بدون مرتب لرافقة زوجها الذى يعمل خارج البلاد واستمرار ذلك خلال المدة التى يفترض فيها استمرار النشر فى لوحة الاعلانات بمقر عملها . ومن ثم فلا وجه لافتراض علمها بالقرار مع قيام السبب المانع منه وهو عدم بلوغ النشرة اياها فى محل اقامتها خارج البلاد . واذا لم يثبت حصول علمها بهذا القرار علميا يقينيا بوجه او بآخر يقوم مقام الاعلان فى هذا الشأن فى تاريخ معين يمكن حساب الميعاد منه فان نظلمها المقدم فى ١٢/١٠/١٩٧٧ يكون فى الميعاد اذا لم يثبت على ما تقدم علمها قبله بستين يوما . واذا اقامت دعواها بطلب الفائها فى ٢٢/١٠/١٩٧٧ وانقضى من بعد هذا التاريخ، المدة المقررة للبت فيه دون ان تجيبها الهيئة المطعون ضدها الى نظلمها ذلك . فان دعواها تكون فى الميعاد وبعد اتباع الاجراءات الوجوبية المقررة قبلها ولا عليها اذ لم تترخص لحين انتهاء ميعاد البت فى نظلمها لتحقيق الغرض من تقرير الشارع لذلك فى حقها بعد اقامة الدعوى . ولذلك ولاستيفانها سائر شروطها الشكلية . نهى بقولة شكلا .

ثالثا - حساب الميعاد :

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

مادم لم يثبت من الأوراق تاريخ علم المدعى بالقرار المطعون فيه فيفترض عليه من تاريخ التظلم .

ملخص الحكم :

انه من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد وعدم سبقها بتظلم ادارى فان الاصل طبقا لما تقتضى به المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى يحكم هذه المنازعة ان ميعاد الطعن فى القرارات الادارية يسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه او اعلان صاحب الشكوى به ، اما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب ان يكون علما يقينيا لا ظاهريا ولا افتراضيا وان يكون شاملا لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشكوى على اساسها ان يبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ويستطيع ان يحدد - على مقتضى ذلك - طريقه فى الطعن فيه ولا يمكن ان يحسب الميعاد فى حقه الا من اليوم الذى يثبت فيه قيام هذا العلم الشامل كما نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر فى مقررها الثانية على انه لا تقبل الطلبات التى يتقدم بها الموظفون الى مجلس الدولة بالفاء القرارات الادارية النهائية بالتعيين او بالترقية او منح العلاوات او بالاحالة الى المعاش او الاستبعاد او الفصل من غير الطريق التاديبى وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .

واذ يبين من مطالعة الاوراق ان المدعى حصل على بكالوريوس الطب

البيطرى علم ١٩٥٦ والتحق بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ بالربط المسالى ٢٥/١٥ جنيفها ثم رقى الى الربط المالى ٢٥/٢٥ فى ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٢ ثم نقل الى المؤسسة العامة للصوم حيث رقى الى الفئة الخامسة (الجديدة) فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ وان المطعون فى ترقيته عين بذات الهيئة فى ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ أى فى تاريخ لاحق على تاريخ تعيين المدعى وانه رقى الى الربط المالى ٢٥/٢٥ فى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ وإلى الدرجة الرابعة (قديمة) فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ كما يبين أن المدعى استدعى للعمل كصليب احتياطى فى ٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ واستمر فى خدمة القوات المسلحة حتى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ وأن القرارين المطعون فيهما صدرا خلال هذه الفترة كما يبين أن المدعى تقدم بتظلم فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٥ طلبا تعديل اقدميته فى الدرجة الخامسة وترقيته الى الدرجة الرابعة (القديمة) واذ لم يثبت من الاوراق أن هناك تاريخا معينا علم فيه المدعى بالقرارين المطعون فيهما علما يقينيا شاملا على وجه يستطوع معه تبين مركزه القانونى منها ويحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيهما وذلك قبل تقديمه تظلمه المذكور فى ٢٢/٥/١٩٦٥ ومن ثم يجب التحويل على هذا التاريخ باعتباره بدء علم المدعى بقرارى الترقية المطعون فيهما خاصة وانه كان مستدعى للقوات المسلحة على ما أسلفت المحكمة واذ لم يتم تليل على أن المدعى تلقى ردا من الجهة الادارية مما تم فى تظلمه قبل فوات الستين يوما التى يعد فواتها بمثابة رفض ضمنى للتظلم فمن ثم تمت اقام المدعى دعواه بعريضة اودعها قلم مكتب محكمة القضاء الادارى فى ٢٥/٨/١٩٦٥ خلال الستين يوما التالية تكون دعواه قد رفعت فى الميعاد وفقا للاجراءات القانونية ويكون النفع بعدم قبولها شكلا على غير اساس من القانون متعين الرفض .

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

بدء ميعاد رفع ندعوى بعد انقطاعه بانتظام من القرار - حسب له من تاريخ فوات سنتين يوما على انتظم دون اجابة عليه او من رفضه مراعاة قبل مضى هذه المدة - بدؤه في هذه الحالة من تاريخ اعلان القرار الصريح

بالرفض .

ملفص الحكم :

على مقتضى حكم المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة اذا لم يكن القرار الحكى برفض التظلم قد تحقق بفوات السنتين يوما المحددة لفحص التظلم ، بنى اجابت السلطات المختصة قبل فواته بقرار صريح بالرفض ، ويجب حساب الميعاد من تاريخ اعلان هذا القرار الصريح بالرفض لان هذا الاعلان هو الذى يجرى سريان الميعاد قانونا .

(طعون ١٢٧٢ ، ١٢٩١ ، ١٤٨٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ثبوت أن جهة الإنارة قد سلكت مسلكا ايجاليا جديا نحو بحث تنظيم المدعى - مقتضاه حسب ميعاد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ التظلم بقرارها الذى يتضمن موقفها النهائى .

ملفص الحكم :

الثلثت أن القرار الطعون فيه قد صدر في ٢ من يولية سنة ١٩٦٠ وأن المدعى تظلم منه في ١١ من يولية سنة ١٩٦٠ ، وبعد أن رأى السيد مفوض الوزارة في ٦ من أغسطس سنة ١٩٦٠ ، اجلية التظلم الى طلبه

استطلعت المصلحة المدعى عليها رأى ديوان الموظفين الذى انتهى فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ الى عكس ما سبق أن ارتأه السيد المفوض ومن ثم فانها تكون قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا لبحث التظلم . ولم تبليغ المدعى بموقفها النهائى يرغبى تظلمه الا فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ وبناء عليه فانه ينهض بحساب الميعاد رفع الدعوى من التاريخ المذكور فقط ، واذا اقيمت الدعوى فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦١ فانها تكون مقبولة شكلا لرفعها فى الميعاد .

(طعن ٢٤٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٤)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

اذا ثبت من ظروف الحال ان ثبت استجابة جدية واضحة من الإدارة لبحث التظلم ، فإن الميعاد المقرر لقبول الدعوى يحسب من التاريخ الذى يتضح فيه موقف الإدارة من التظلم .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان بين من تظلموا من القرار الاول حيث تقدم بنظلمه فى ١٩٦٠/٨/٢٤ أى بعد أربعة أيام من صدوره واذا رأى استجابة جدية واضحة من الإدارة لبحث تظلمه حتى انها ظلت تصرف اليه راتبه ترمى حتى ينجلي الموقف والامل يحدوه فى ان الإدارة بسبيل تعيينه ، وما ان اوتفت صرف راتبه عن شهر يناير سنة ١٩٦١ حتى تبدل ظنه وتكشفت له نية الإدارة واضحة فى عدم الاستجابة لظلمه بعد ان كانت المقدمات فى مسلكها تنبئ بغير ذلك . واصبح فى وضع يستطیع أن يحدد موقفه نهائيا بن القرار المتظلم منه فيبادر الى اقامة الدعوى بليداع عريضتها سكرتيرية المحكمة فى ١٩٦١/٢/١٩ فى المواعيد المقررة قانونا ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد فى غير محله يتعين رفضه .

(طعن ٢٧٤ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٥)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

ثبتت ان جهة الإدارة قد سلكت مسلكا ايجابيا جديا نحو بحث تظلم المدعى وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات - مقتضاه حساب ميماد رفع الدعوى من تاريخ ابلاغ المتظلم بقرارها الذى يتضمن قرارها النهائي .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاصل ان فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة يكون بمثابة قرار بالرفض غير انه يكفى لتحقيق معنى الاستفادة المانحة من هذا الامتناع ان يتبين ان السلطات المختصة لم تهمل التظلم وانها استثمرت حق المتظلم فيه ، واتخذت مسلكا ايجابيا واضحا نحو تحقيق تطلبه ، وكان فوات الستين يوما راجعا الى بطل الإجراءات بين الإدارات المختصة .

(ظمن ٦١٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٤)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

اتجاه الإدارة الى قبول التظلم ثم عدولها عن هذا الاتجاه - حسب الميماد من التاريخ الذى تكشف فيه اتجاه الإدارة الى عدم الاستجابة للتظلم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميماد رفع الدعوى بالظمن الى القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة اى افترضت ان الإدارة رفضت التظلم ضمنا باستفادة هذا

الرفض الحكيم من ترقية فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفى في تحقيق معنى الاستفادة المثلثة من هذا الافتراض ، أن السلطات الادارية لم تهمل التظلم . وانها قد اتخذت مسلكا ايجابيا بنىء عن أنها كانت في سبيل استجابته . . وكان فوات الستين يوما واجما الى بطء الاجراءات بين الإدارات المختصة في هذا الشأن ، فإذا كان النائب من الاوراق ان بعض العاملين بالهيئات قد قدموا تظلمات بالظلم في الترار رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ بترقية السيد / فيها تضمنه من تخطيهم في الترقية الى الدرجة الخامسة الفنية العالية (التي تعادل الربط المالي ٢٥ - ٢٥ ج) لاسبقيتهم على المذكور في التعيين في الربط المالي (١٥ - ٢٥ ج) . وقد انتهى مفوض الدولة لدى الهيئة في شأن هذه التظلمات الى انه يرى سحب الترار رقم ٣١ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر فيما تضمنه من تخطي المتظلمين في الترقية . وقد فزلت الهيئة على رأى مفوض الدولة - على ما جرى عليه العمل بها - واضطرت قراراتها بالاستجابة الى المتظلمين . فقررت في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٤ ارجاع اقدمية السيد / في الدرجة الخامسة الفنية العاليه الى ٤ من مارس سنة ١٩٦١ على أن يكون سابقا على السيد واصدورت القرار رقم ١٠٢٧ في ٩ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / والقرار رقم ١٠٥٣ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / والقرار رقم ١٠٢٢ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بالنسبة للسيد / وكان المدعى - وقد رأى اضطراد صدور القرارات بالاستجابة الى زملائه - ومنهم من يليه في الاقدمية - ترمص حتى تهدد الإدارة بوقفها من تظلمه . والاول يحذوه في أنها بسبيل الاستجابة . وكان فوات ميعاد الستين يوما على تقديمه تظلمه انها كان بسبب تاخير ادارة شئون العاملين بالهيئة في الرد على تظلمه حسبما يبين الاطلاع على ملف المتظلم المذكور اذ ثلثت ان المفوض طلب من الهيئة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ ابداء معلوماتها في شأنه ، وورد اليه رد ادارة شئون العاملين بالهيئة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤ مفتقرا الى بعض البيانات التي استكملتها بكتبتها المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، ومن ثم فانه في ضوء ذلك جميعه - واذا كان مفوض الدولة

قد انتهى في كتابه المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ الى اجابة المدعى الى تظلمه . وقررت الهيئة حفظ التظلم بناء على تعليلات نائب رئيس الوزراء ووزير اصلاح الزراعى المبلغة لها فى ٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بعدم تنفيذ رأى مفوض الدولة وحفظ جميع التظلمات المقدمة من العاملين فلا يبنى حساب ميعاد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا بن هذا التاريخ الاخير . بعد ان تكشف اتجاه الادارة الى عدم الاستجابة . بعد ان كانت المذمتات تنبئ بغير ذلك . وعلى هذا الاساس ، فانه لما كان المدعى قد اودع عريضة دعواه تلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، فان دعواه — والحالة هذه — تكون قد رفعت فى الميعاد . ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ اخذ بغير هذا الظر . قد جانب الصواب ويتعين القضاء بالافائه .

(طعن ١٢٣٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤)

فاعسنة رقم (١٢٣)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة على اعتبار فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه — قيام هذا الرفض الحكيم على قرينة فوات هذا الفاصل الزمنى دون ان تجيب الادارة على التظلم — عدم قيام هذه القرينة اذا لم تهمل الادارة التظلم وانما اتخذت مسلكا ايجابيا فى سبيل الاستجابة اليه — الممول عليه فى هذا الصدد هو المسلك الايجابى فى سبيل اجابة التظلم الى تظلمه بعد استشعار الجهة الادارية حقه فيه وليس المسلك الايجابى فى بحث التظلم — حسبما ميعاد رفع الدعوى فى هذه الحالة بن التاريخ الذى تكشف فيه الادارة عن نيتها — رفض التظلم بعد ان كانت المذمتات فى مسلكها تنبئ بغير ذلك .

ملخص الحكم :

انه ولئن كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بنه وان كانت تباد :
١٩ من التاتون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على ان يعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار

الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة . أى افترضت فى الإدارة أنها رغضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرغض الحكيم من قرينه فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الإدارة عن التظلم ، إلا أنه يكفى فى تحقيق الاستفادة الماتمة من هذا الافتراض أن يتبين أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم . وإنما إذ استشعرت حق التظلم فيه قد اتخذت مسلكاً ايجابياً واضحاً فى سبيل استجابته : وكلن فوات الستين يوماً راجعاً الى بطء الإجراءات المعادة بين الإدارات المختصة فى هذا الشأن . والقول بغير ذلك يؤداه دفع التظلم الى مخاصمة الإدارة قضائياً فى وقت تكون هى جادة فى سبيل انصافه وقد قصد الشارع من وجوب اتباع طريق التظلم الإدارى نفادى اللجوء الى طريق التقاضى بقدر الإمكان وذلك بحسم المفازعات ادارياً فى مراحلها الاولى .

انه ولئن كانت هذه المحكمة سبق لها أن قضت بما تقدم . إلا أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ خطأ واضحاً فى تطبيق ما انتهت إليه هذه المحكمة . فنداستند الحكم المطعون فيه فى القول بأن ميعاد رفع الدعوى بالنسبة الى المدعى الناس ظل مفتوحاً . الى أن الجهة الإدارية سلكت مسلكاً ايجابياً يبحثها التظلم المتقدم منه « فى حين أن سلوك الجهة الإدارية مسلكاً ايجابياً فى بحث التظلم هو امر طبيعى وهو واجبها الذى يفترض قيامها به بالنسبة الى أى تظلم يتقدم اليها ، ولم تقل — هذه المحكمة أن سلوك الجهة الإدارية مسلكاً ايجابياً فى بحث التظلم من شأنه أن يفتح ميعاد الطعن . وإنما قالت « أنه يكفى فى تحقيق معنى الاستفادة الماتمة من افتراض رغض الجهة الإدارية التظلم أن يتبين أنها استشعرت حق التظلم قد اتخذت مسلكاً ايجابياً واضحاً فى سبيل اجابة تظلمه « فالمسلك الإيجابى الذى استندت اليه هذه المحكمة فى حكمها السابق الاشارة اليه . ليس المسلك الايجابى فى بحث التظلم . وإنما المسلك الايجابى فى سبيل اجابة التظلم الى تظلمه بعد استئعمال الجبر الادارية حقه فيه ، والفرق واضح بين المسلكين .

(طعون ١٣١٠ ، ١٤٣٣ لسنة ١٢ ق ، ١٠٦٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة

(١٩٧٢/٦/٣)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

افتراض رفض التظلم في حالة السكوت عن الرد عليه - المسلك الإيجابي للإدارة يمنع هذا الافتراض اعتماد الجهاد تبعاً لذلك .

ملخص الحكم :

إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأنه وإن كان قانون مجلس الدولة قد نص على أن فوات ستين يوماً على تحميم الظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة يعتبر بمثابة رفضه ، أي أن القانون افترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفاده هذا الرفض الحتمي من قرينة فوات هذا الفصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم - إلا أنه يكفى في تحقيق معنى الاستفادة الماتعة من هذا الافتراض أن يبين أن السلطات الإدارية إذا استشعرت حق التظلم فيه ، قد اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل استجابته ومن ثم يمتد ميعاد بحث التظلم في هذه الحالة حتى يصدر من الجهة الإدارية ما ينبىء عن عقولها عن هذا المسلك ويعلم به صاحب الشأن فإذا كان واقع الأمر في هذه المنازعة أن المدعى تظلم من القرار المطعون فيه إلى مدير علم الهيئة في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ فأرسلته الهيئة إلى مفوض الوزارة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ مشفوعاً بمذكرة أقرت فيها بأن تخطي التظلم في الترقية المطعون فيها كان بسبب تراخي الإدارة في تسوية حالته لتأخر الجهة التي كلن يعمل بها المتظلم في موافاة الهيئة بملف خدمته وأنه لما كانت أقدبته في الدرجة السادسة الإدارية ترجع إلى ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٤ وقد رقى من هم أحدث منه في أقدمية الدرجة فإنه يستحق الترقية إلى الدرجة السادسة (نظم جديد اعتباراً من ٢٠ من يونية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القرار رقم ٥١١ لسنة ١٩٦٤ المطعون فيه . ثم طلب مفوض الوزارة بيانات تتعلق بحالة المدعى الوطنية بوزارة العدل ما اقتضى تبادل المكاتبات بين الإدارات المختصة كلن واضحاً من ثناياها اتجاه الهيئة إلى الاستجابة لتظلمه الأمر الذي لم يكن من المستساغ معه دفع

المتظلم الى مخلصيتها قضائيا لمجرد انقضاء الستين يوما المقررة للبت في التظلم ومن ثم فلا تثريب عليه ان هو آثر الانتظار حتى ينتهي بغرض الوزارة من فحص التظلم في ضوء وجهة نظر الهيئة التي ايدتها في تظلمه - فلذا كان مغرض الوزارة قد انتهى الى رأى يخالف رأى جهة الإدارة التي سلمت في النهاية برأيه : وأخطرت المدعى بغرض تظلمه في ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ فانه لا ينبغي حساب بمعد الستين يوما الواجب اقامة الدعوى فيها الا من هذا التاريخ الاخير بعد ان كشفت نية الإدارة تهليا في عدم الاستجابة بعد ان كتبت المقدمات في مسلكها تنبئ بغير ذلك وعلى هذا الاساس فان المدعى اذ تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية في ١٢ من يولية سنة ١٩٦٦ وتضى بقبوله في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ فأنكلم دعواه في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ يكون قد راعى المواعيد القانونية ومن ثم يتعين رفض الدعي بعدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ٥٦٠ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

امتناع الإدارة عن اتخاذ اجراء لوجب القانون: اتخاذه خلال فترة معينة - انقضاء هذا الميعاد دون اتخاذ الاجراء يكشف عن نية الإدارة واتجاه ارادتها الى رفض اتخاذه - يعد هذا التصرف من قبل الإدارة بمثابة قرار بالامتناع - يتحدد بانقضاء الميعاد به ميعاد الطعن في هذا القرار طبقا للاجراءات التي رسمها القانون - تطبيق ذلك بالنسبة لعدم تعيين من لم يشملها قرار رئيس الجمهورية باعادة تعيين اعضاء الرقابة الإدارية في وظيفة عامة مماثلة لوظيفته خلال اقله المدة بمتضى المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعاده تنظيم النيابة الإدارية والمحاکلت التنبئية نص في المادة ٤٨ منه على ان « يصدر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من رئيس الجمهورية

بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية باعادة تعيين اعضاء النيابة الادارية طبقا للنظام الجديد ويجوز أن يتم تعيين هؤلاء الأعضاء دون تقيد بحكم المادة ٢٢ من هذا القانون . لما الدين لا يشملهم القرار المشار اليه فى الفقرة السابقة فيحتفظون بدرجاتهم ومرتباتهم الحالية بمئة شخصية لمدة اقصاها ستة اشهر يصدر خلالها قرار من رئيس الجمهورية بتعيينهم فى وظائف عامة ماثلة لوظائفهم سواء كانت ادارية او غنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم الحالية وذلك بعد الاتفاق مع الجهات المختصة . وقد جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه ايضاها لظك المادة انه « بعد أن وفرت لاعضاء النيابة الادارية الضمانات والامكانيات التى تيسر لها السير فى عملها رؤى انه من المناسب اعادة تشكيلها على أن ينتقل من يتناولو التشكيل الجديد الى وظائف عامة اخرى . وقصرت مدة اعادة التعيين حتى تستقر الاوضاع فى هذه الهيئة فى وقت قريب » .

وبلاد هذا النص موضعا بما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون ان ثمة التزام على الادارة بوجوب عليها تعيين الذين لا يشملهم القرار الذى يصدر من السيد رئيس الجمهورية باعادة تعيين اعضاء هذه النيابة فى وظائف عامة ماثلة لوظائفهم سواء كانت ادارية او غنية لا تقل من حيث الدرجة عن درجات وظائفهم وذلك خلال مدة اقصاها ستة اشهر .

(طمن ٥١٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/٢٥)

ماعسدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المسلك الايجابى من جانب جهة الادارة ازاء التظلم المقدم يترقب عليه امتداد ميعاد الطمن الى ان تفصح جهة الادارة عن موقفها منه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظمت ميعاد رفع الدعوى فيما يتعلق بطلبات الالفاء . وتتلخص وقائع الموضوع

المعروض في ان بسنة المدعى في المليا الغريبة ألقيت اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ قبل الحصول على الدكتوراه وعلم المدعى بالقرار المذكور فنظّم منه في تاريخ معاصر لصدوره ثم أقام دعواه في ٢٩/٢/١٩٨٢ ففتحت محكمة القضاء الإداري بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الدعوى تطبيقاً لنص المادة ٢١ المشار إليها . على أنه لما كان هذا الحكم قد أغل ما هو ثابت بالأوراق ان جهة الإدارة والأجهزة المعاونة لها تد سلكت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل الاستجابة إلى سظم المدعى وطلب من بعثته للحصول على الدكتوراه الموند من أجلها لذلك فقد جاء الحكم المطعون فيه مخالفاً للقانون ذلك أنه بهذا المسلك الإيجابي الذي سلكته جهة الإدارة نحو أجابة المدعى الى تطلبه يمدد بميعاد الهت في التظلم وذلك اخذا بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . وفيما يتبين المدعى ما ينبىء عن المحول عن هذا المسلك ويعلم به ، وقد طلب المكتب التفتي بالمليا الغريبة مرارا اعادة النظر في قرار انتهاء البعثة للظروف التي شرحها عن حالة العضو . وقد كان في استجابة الإدارة العالمة للبعثات لهذا الطلب وتكرار العرض من جانبها على اللجنة التنفيذية في الجلسات التي عقدتها لهذا الغرض خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ وطلب الجامعة الموند الاستجابة لظلامة المدعى ما ينم عن اتجاه جهة الإدارة اتجاها إيجابياً الى أجابة المدعى الى طلبه ومن ثم لا ينبغي مع حل هذه الظروف حساب بمعد رفع الدعوى من تاريخ علم المدعى بالقرار الصادر بانتهاء بعثته في عام ١٩٨٠ وعلى ذلك ينمى الحكم بقبول دعواه المرفوعة بطلب الفاء قرار انتهاء خدمته اعتباراً من ١٠/٦/١٩٨٠ .
(طعن ٢١٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

يمعد رفع الدعوى ستون يوماً من تاريخ انقضاء ستون يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه - انقضاء هذه المدة يعتبر قرينة على رفض التظلم يجرى منه يمدد رفع الدعوى بطلب الفاء الجزء - انتهاء هذه القرينة

منى ثبت أن الجهة الإدارية قد استشعرت حقاً للمتظلم واتخذت مسلكاً
إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه - يستفاد هذا المسلك من إجابة المتظلم جزئياً
فى شق من القرار المتظلم منه وهو الخالص بالتحويل - يعتبر هذا القرار
الآخر فى التظلم رفضاً للشق الثانى من القرار وهو الخالص بالجزاء - يبعد
رفع الدعوى للطعن فى قرار الجزاء هو ستون يوماً من تاريخ علم المدعى
بنتيجة مسلك جهة الإدارة برفض الشق الخاص بالجزاء .
ملخص الحكم :

أن القرار المطعون فيه بالدعوى التأسيسية رقم ١٢ لسنة ١٢ التأسيسية
هو القرار الصادر من الهيئة العامة للطيران المدنى برقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ م
١٩٧٧/٤/٧ بالإبقاء على جزاء الخصم من المرتب لمدة أربعة أيام والاقتصار
على خصم ١٧ يوماً من أجره لغيبه فيها بدون إذن . وقد صدر هذا القرار
فى التظلم المقدم من المدعى فى ١٩٧٦/١١/٢٢ من قرار الجزاء رقم ٢٧٩
لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٩٧٦/١١/١٠ بمجازاة المدعى بخصم أربعة أيام
من مرتبه وحرمانه من أجر ٧٥ يوماً تخيب فيها بدون إذن .

ومن حيث أنه لما كان المدعى قد تظلم فى ١٩٧٦/١١/٢٢ من القرار
الصادر فى ١٩٧٦/١١/١ واتضت ستون يوماً على تاريخ تظلمه من أن ثبت
فيه . وكان انتضاء هذه المدة قرينة قانونية على رفض التظلم يجرى منه
حساب يبعد رفع الدعوى بطلب إلغاء الجزاء المتوقع عليه إلا أن قضاء هذه
المحكمة جرى على أن القرينة المشار إليها تنقضى إذا ثبت أن الجهة الإدارية
قد استشعرت حقاً للمتظلم واتخذت مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه .
وإذا ثبت من الأوراق أن هيئة الطيران المدنى لم تهمل التظلم المقدم من المدعى
وأنها سلكت مسلكاً إيجابياً نحو الاستجابة لتظلمه وتجلّى ذلك فى قرارها
المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٧/٤/٧ بإجابة المتظلم جزئياً فى شق القرار
الخاص بتحويل المدعى أجر ٧٥ يوماً التى تخيبها دون إذن وقصر عذا
التحويل على أجر ١٧ يوماً فقط ، فإن هذا القرار الآخر الصادر فى التظلم
يعتبر رفضاً للتظلم بالنسبة الى قرار الجزاء يبدأ جريان ميعاد رفع دعوى

الإلغاء في هذا القرار من تاريخ علم المدعى به ولا ينقطع باى تنظم آخر :
وبافتراض علم المدعى بالقرار الاخير فى تاريخ تنظله منه فى ١٩٧٧/٤/٢٤
فقد كان عليه ان يقيم دعواه فى ميعاد لا يجاوز ١٩٧٧/٦/٢٤ وما دام قد
تراخى فى ذلك حتى ١٩٧٨/١١/٢٠ فان دعواه أُلهم المحكمة التقديرية تكون
مقامة بعد الميعاد القانونى وغير مقبول شكلا بالنسبة لطلب إلغاء قرار الجزاء
وهو خصه أربعة أيام من مرتبه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

انقضاء ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه الجهة الادارية
يعتبر بمثابة رفض حكى له — ميعاد رفع الدعوى يكون خلال الستين يوما
التالية لإذنا الرفض — عدم سريان هذا الحكم على دعوى الإلغاء المتقدمة
بتقارير الكفالية متى كانت بمرتبة ضعيف او دون المتوسط — التقرير فى هذه
الحالة لا يثبت له صفة النهائية الا بعدم التظلم منه الى لجنة شئون العاملين
خلال المهلة المصوص عليها فى المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٤ ، لو بالبت فى التظلم — لا يجوز اعمال قرينة الرفض الحكى التى
نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى فى هذا الشأن —
طالما ان لجنة شئون العاملين لم تبت فى التظلم ، فان التقرير لن يفيد
اثره — وجوب التبرص حتى تصدر اللجنة قرارها بالبت فى التظلم — رفض
التظلم من قبل اللجنة يرتب حقا للعامل فى الطعن القضائى خلال ستين
يوما من تاريخ اخطاره بهذا الرفض .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان مطلع النزاع فى هذا الطعن ينحصر فيما اذا كان التظلم
المقدم من التقرير السنوى بدرجة " ضعيف " او " دون المتوسط " المتسدم
بالتطبيق للمادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ يترتب على فوات ستين يوما على تقديمه دون ان تجيب
عنه اللجنة اعتبار ذلك بمثابة رفض حكى له ومن ثم يتعين رفع الدعوى

خلال المئتين يوما التالية لهذا الرفض لم يُن ميعاد الطعن القضائي لا يبدأ سريته الا بعد البت في التظلم ايا كان الاجل الذي يتم فيه هذا البت . ومن حيث انه بالرجوع الى احكام نظام المبلين المئتين بالدولة المشار اليه يتبين ان المادة ٢١ منه تنص على ان « للجنة شؤون المبلين ان تناقش الرؤساء في التقارير السنوية المقدمة منهم عن المبلين ولها ان تعيدها او تحلها بناء على قرار مسبب » كما تنص المادة ٢٢ منه على ان « يعلن المبل الذي قدرته كفايته بدرجة ضعيف او دون المتوسط بلوجه الضعف في مستوى ادائه لعمله ويجوز له ان يتظلم من هذا التقدير الى لجنة شؤون المبلين خلال شهر من اعلانه به ولا يعتبر التقدير نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه او البت فيه ويجب ان يتم ذلك قبل اول مايو » واذا كان بماد المادة ٢١ انه قد نيط بلجنة شؤون المبلين سلطة وضع التقارير السنوية عن المبلين سواء عن طريق اعتداد بتقديرات الرؤساء او تعديل هذه التقديرات بقرار مسبب ولن قرارها نهائي في هذا الشأن لا يخضع لتصديق سلطة اعلى مما يجعل ما تصدره هذه اللجنة من قرارات في هذا الصدد قرارات اعلانية نهائية الا ان عبارة المادة ٢٢ من القانون ذاته قد جرت صراحة بما يفيد ان التقرير الصادر بتقدير كفاية المبل بمرتبة ضعيف او « دون المتوسط » لا يعتبر نهائيا الا بعد انقضاء ميعاد التظلم منه او بعد البت . وبما ذلك ان بتديرات اللجنة بدرجة (ضعيف) او (دون المتوسط) لا تفيد اثرها الا بانقضاء ميعاد التظلم منها او يتم البت في التظلم منها . وبالتالي فلا يثبت لها صفة النهائية الا بعدم التظلم منها خلال ميعاد التظلم وهو شهر من تاريخ اعلان المبل بالتقدير او بالبت في التظلم ، ولا محل للقول بأن الرفض الحكيم المترتب على مرور مئتين يوما على تقديم التظلم دون رد من شأنه ان يجنب المبل مؤنة انتظار هذا الرد لاجل غير مسمى ذلك انه طالما ان لجنة شؤون المبلين لم تبت في التظلم فان التقدير لن يفيد اثره ولن يحرم المبل عن الطعن القضائي اذ يكتفي ان يترصد حتى تصدر لجنة شؤون المبلين قرارها بالبت في التظلم فيعلن بالالفاء اذا ما انتهت اللجنة الى رفض التظلم .

ومن حيث ان التظلم الذي تنص عليه المادة ٢٢ من قانون تنظيم

العاملين المشار اليه يختلف عن التظلم الوجوبى الذى شرطه قانون مجلس الدولة لرفع دعوى الالفاء سواء فى ميعاد تقديمه او فيها رتبة القانسون عليه من نهائية القرار ، واذ لا يقاس فى مواعيد السقوط لمسا تنطوى عليه من انتهاء الحقوق فانه لا يجوز اعمال قرينة الرضى الحكى انى نص عليها قانون مجلس الدولة فى شأن التظلم الوجوبى ولم ينص على مثلها قانون نظام العاملين المدنيين ، وعلى ذلك فلا محل لاستعارة الاحكام الخاصة بمواعيد البت فى التظلم الوجوبى المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة لحساب ميعاد رفع دعوى الغاء التتحيات المشار اليها .

ومن حيث انه لما كان المدعى قد تظلم الى لجنة شئون العاملين من التقرير الموضوع عنه عن سنة ١٩٧٠ برتبة « ضعيف » فى الميعاد المقرر للتظلم وفقا للبادء ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين فى الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولم تظلمه اللجنة سالفة الذكر برفض تظلمه الا فى ١٩ من اغسطس سنة ١٩٧١ فان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن القضائى تبدا من هذا التاريخ واذ قدم المدعى طلب المساعدة القضائية فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧١ وصدر القرار باعفائه فى ١١ من يناير سنة ١٩٧٢ ورفع دعواه فى ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ فانها تكون مقبولة شكلا واذ كان الحكم المطعون فيه قد اخطا فى تطبيق القانون وتلصيله لفضائه برفض الطعن فى حكم محكمة الاسكندرية الذى قضى بعدم قبول الدعوى شكلا لرغمها بعد الميعاد مما يضمن معه الحكم بلفائه .

(طعن ٤٦٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

نقل العامل من وزارة الى اخرى مع توثيق الدور عليه فى الترقية بالانتمية — ميعاد الطعن فى قرار النقل — سريانه من تاريخ علمه بقرار الترقية .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان المطعون عليه قد علم بقرار نقله إلا أنه لم يكن في وسعه وقت صدور ذلك القرار أن يستظهر ما شابه من عيب تمثل — في تقديره — في تفويته الدور عليه في الترقية بالأقدمية في الجهة المتقول منها وتكشف له من تاريخ عليه بقرار تخطيه في الترقية المطعون فيها والصادر في تلك الجهة وبذلك فإن مركز المطعون عليه حيال قرار النقل لم يتحدد بصورة تالطة في مجال الطعن فيه إلا اعتباراً من تاريخ عليه بقرار التخطي المثار إليه وهو التاريخ الذي تكشف له فيه ما شاب قرار نقله من عيب والذي يبدأ منه بالتالي سريان ميعاد التظلم منه .

(طعن ١٢٠١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٧)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

صدور قرار من اللجنة القضائية بلحقية المائل في تسوية حالته — تراخي جهة الإدارة في تنفيذ هذا القرار — ميعاد الطعن في قرار الترقية الذي صدر بعد قرار اللجنة القضائية وقبل تنفيذه — يبدأ من التاريخ الذي تصدر فيه جهة الإدارة قرارها بتنفيذ قرار اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

إن وضع المدعي القانوني لم يتحدد ونفا لقرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه في التظلم رقم ١٢٧٢ لسنة ١١ القضائية على نحو يتبين منه حقيقة مركزة في الطعن على القرار الذي تخطاه في الترقية إلى الدرجة السادسة الفنية المتوسطة : إلا بعد أن قامت الجهة الإدارية بتسوية حالته ونفا لقرار اللجنة المثار إليه بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ — حيث وضع على الدرجة السابعة الفنية المتوسطة التي يستحقها اعتباراً من ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ — وبذلك انحسم مركزه القانوني وتحدد بصفة نهائية : وأرسخ اليقين لديه بحقيقة وضعه من القرار المطعون فيه وأنسح له ميعاد التظلم منه ومن هذا التاريخ راعي المدعي المواعيد المقررة للطعن .

(طعن ٦٤٣ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

فيلم جهة الإدارة بتقدير كفاية العامل بمرتبه جيد — تخطيه في الترقية الى الدرجة الثانية على هذا الأسس — الطعن في هذا التقرير في المواعيد المقررة للمطالبة بالنقله يترتب عليه الا يفلق ميعاد الطعن بالانقضاء في قرار الترقية الذي لم يشمله الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المدعى لم يمنح بسبب تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا حينما قبلت جهة الادارة بايداع تقريره عن عام ١٩٦٤ في الدعوى رقم ١٦١٤ لسنة ١٧ ق والذي قدر درجة كفايته بجيد . وانه على فرض علم المدعى بالقرار المطعون فيه في تاريخ سابق على تاريخ ايداع تقريره السنوي عن عام ١٩٦٤ والمودع بجلسة ١١/٦/١٩٧٠ فان مركزه القانوني حتى هذا التاريخ لم يكن قد تحدد بعد لانه ما كان يجوز له مهلة قرار تخطيه في الترقية الى الفئة الثانية الا بعد ان يقوم بالطعن في قرار تقرير كفايته لان الترقية مبنية على هذا التقرير فاذا كان المدعى قد نظم من قرار تقرير كفايته في خلال الميعاد المقرر قانونا ورفع دعواه بالنقض القرار الاداري بتقدير درجة كفايته عن عام ١٩٦٤ بتقرير جيد للأسباب التي اوردها في دعواه فان ميعاد الطعن في قرار تخطيه في الترقية بالاخذ بالمرتب على هذا التقرير لا يفلق الا بعد ان يتحدد مركزه القانوني بالنسبة الى درجة الكفاية وعلى ذلك فان طلب المدعى الفاء قرار تخطيه في الترقية بالاخذ بالمرتب قد قدم في الميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الانقضاض واذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم قبول دعوى المدعى في طلبه الثاني الخاص بالترقية الى الدرجة الثانية فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون يتمين بالتالي الحكم بالفائه في هذا الشق من الدعوى .

(طعن ١٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

صدور حكم لصالح أحد العاملين بتسوية حالته وإرجاع أتعيبته في الدرجة أو الدرجات التي شغلها يفتح أمامه باب الطعن في القرارات السابق صدورها على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى ذلك الحكم - يجب على العامل مراعاة المواعيد المتصوص عليها بقانون مجلس الدولة عند بخاصته هذه القرارات - سريان هذه المواعيد اعتباراً من تاريخ صدور الحكم القاضى بتسوية حالته ولا تتراخى إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم طالما أن المركز القانوني الجديد قد تحقق للعامل من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الأول الخلف بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد المقرر فتقونا بأن الثابت من الأوراق أن المدعى أقام الدعوى رقم ٩٦٨ لسنة ١٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري بحريضة أودعها قلم كتاب تلك المحكمة في ١٩٦٤/٦/٤ طالباً فيها تسوية حالته باعتباره في الربط المسالى ١٥ - ٢٥ ج من تاريخ استتله العمل في ١٩٦١/٥/٢١ واحتساب أتعيبته فيها من هذا التاريخ وبجلسة ١٩٦٧/١١/١٣ قضت له المحكمة بأحقته في طلبه المذكور - وقالت الهيئة المدعى عليها بالطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٣٨٨ لسنة ١٤ ق عليا وقضت دائرة خمس الطعون بجلستها المنعقدة في ١٩٧١/٣/٢٠ برفض هذا الطعن وإلزام الجهة الإدارية المصروفات .

ومن حيث أن حكم المحكمة الإدارية العليا رقم ٣٨٨ لسنة ١٤ ق عليا المشار اليه قد أرمخ يقين المدعى بالنسبة لأتعيبته في الربط المسالى ١٥ - ٢٥ ج ورد أتعيبته من هذه الدرجة ١٩٦١/٥/٢١ وكانت

الأثر المباشرة التي تترتب عنها على هذا الحكم هي تعديل انتميته المذكورة في هذه الدرجة دون أن تمتد هذه الأثر إلى الطعن بطريقة تلقائية في جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالقرينة بالانتمية في الدرجات التالية ذلك أن الدعوى يطلب الغاء القرارات الإدارية المهيبة لا تتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ولا تغني عنها إرادة ضمنية لو مفترضة إذ أنه ليس في القوانين ما يلزم صاحب الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه إذا اعتدى عليه . لما كان الأمر كذلك فإن الحكم الصادر للدعوى بتسوية حالته في الفئة السادسة فإنه يفتح أمام المدعي باب الطعن في القرارات اللاحقة على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى الحكم إلا أن ذلك لا يعني تيلام الطعن تلقائياً على هذه القرارات ذلك أن هذا الطعن يفترض من المدعي إجراء إيجاليا يعرب فيه عن إرادته الجلية في مخاصمة القرارات المذكورة ملقماً في ذلك المواعيد والإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم في ١٩٧١/٣/٢٠ ولا تتراخي إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للدعوى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

(طعن ٩٩٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٦)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

الحكم للبولف بالتسوية يفتح أمامه باب الطعن في القرار اللاحق على أساس المركز القانوني الذي استقر بالحكم - مريلاً معاد الطعن من تاريخ الحكم - عدم تراخيه إلى تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية بتنفيذ الحكم - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة أوراق الطعن أنه قد صدر حكم لصالح المدعي من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦١

فى الدعوى رقم ٨١٢ لسنة ٦ القضائية بأحقيقه فى ضمن مدة خدمته السابقة بسكة حديد فلسطين بالتطبيق لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقضت المحكمة الادارية العليا بجلسة اول فبراير سنة ١٩٦٤ برفض طعن الجهة الادارية رقم ١١٧٩ لسنة ٧ القضائية فى هذا الحكم ومن ثم غائه يصبح مهلتا ويكون من شأنه ان يرسخ يقين المدعى بالنسبة لأتبعيته الجديدة ويفتح امامه يلب الطعن فى القرار اللاحق على اساس المركز القانونى الذى استقر له بمقتضى هذا الحكم ويسرى ميعاد الطعن من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا فى اول فبراير سنة ١٩٦٤ ولا يتراخى هذا الميعاد الى تاريخ صدور قرار الجهة الادارية بتنفيذ هذا الحكم ، ما دام المركز القانونى الجديد قد تحقق للدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له - وانه ولئن كان ذلك حسبها جرى عليه قضاء هذه المحكمة الا ان المناط فى اعمال ذلك ان يثبت علم المدعى بالقرار المطعون فيه علما يقينيا بمضمون القرار وبشتملائه او ان يكون القرار قد نشر فى النشرة المصلحية التى تصدرها الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية حتى يفترض عليه به علما قانونيا وهو ما لم يتحقق فى شأن المدعى ولذلك فان ميعاد الطعن بالنسبة اليه يسرى من اليوم الذى يثبت فيه ان المدعى قد علم بالقرار المطعون فيه على النحو السابق الاشارة اليه . ولا حاجة فيها تقوله الهيئة الطاعنة من ان القرار المذكور قد نشر بلوحة الاعلانات بانقسام حركة القاهرة فى تاريخ صدوره فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٤ وانه يفترض علم المدعى به فى هذا التاريخ ذلك فضلا عن انه لم يتم دليل عليه فان النشر بهذه الطريقة لا يغنى عن النشر بالنشرة النصف شهرية التى تصدرها الهيئة بطريقة منتظمة والمعدة لنشر القرارات الادارية وذلك حسبما نصت عليه المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وقرار مجلس الوزراء بتنظيم اصدار النشرات المصلحية الصادر فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذى تقرر استمرار العمل به - فى ظل القانون المذكور بالقرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ومن ثم فان الثابت ان المدعى فور صدور قرار تسوية حالته تنفيذيا للحكم الصادر لصالحه تتظلم من القرار المطعون فيه فى ١٥ من يولييه سنة

١٩٦٤ فلما لم تستجب اليه الجهة الإدارية خلال الميعاد المقرر للبت في
الطلبات الإدارية تقدم بطلب اعفائه من الرسوم القضائية في ٢٧ من
أكتوبر سنة ١٩٦٤ وصدر بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٦٥ قرار لجنة
المساعدة القضائية بقبول طلبه ، ثم أقال دعواه الحالية في ٣ من يوليو
سنة ١٩٦٥ أي في الميعاد القانوني ، فإن دفع الجهة الإدارية بعدم قبول
الدعوى يكون غير قائم على أساس سليم من القانون متعيينا رفضه والحكم
بقبول الدعوى شكلا .

(طعن ٤٢٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

صدور حكم بالحقية صاحب الشأن في اتفاقية الدرجة - الآثار المترتبة
على الحكم لا تمتد الى الطعن بطريقة تلقائية على القرارات اللاحقة بالتوقيعة
بالاتصية في الدرجات التالية - دعوى طلب إلغاء القرار الإداري المعيب
لا تتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ولا تغني عنها إرادة ضمنية مفترضة
- ميعاد الطعن في القرارات اللاحقة لصدور الحكم يبدأ من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم الصادر من المحكمة قد أرسخ يقين المدعى بالنسبة
الى لاتصيته في الدرجة الثالثة ، إذ ردها صراحة ، وبغير لبس أو غموض
الى أول إبريل سنة ١٩٥٢ ، وكلفت الآثار المباشرة التي تترتب حتما على
هذا الحكم هي تعديل اتفاقية المذكور في هذه الدرجة وتدرج راتبه فيها
وصرف الفروق المالية الناجمة عن ذلك ، دون أن تمتد هذه الآثار الى
الطعن بطريقة تلقائية على جميع القرارات اللاحقة الصادرة بالتوقيعة
بالاتصية في الدرجات التالية ، ذلك أن - الدعوى بطلب إلغاء القرارات
الإدارية المعيبة لا يمكن أن تتم إلا بإرادة صريحة جلية من الطاعن ، ولا تغني
عنها إرادة ضمنية أو مفترضة إذ أنه ليس في القوانين ما يلزم صاحب

الحق بأن يحرك الدعوى لحماية حقه اذا ما اعتدى عليه . لما كان الأمر كذلك فان الحكم المشار اليه ولن كان قد فتح أمام المدعى باب الطعن في القرارات اللاحقة ، على أساس المركز القانوني الذي استقر له بمقتضى هذا الحكم الا ان ذلك لا يعنى قيلم الطعن تلقائيا على هذه القرارات . ذلك ان هذا الطعن يفترض من المدعى اجراء ايجابيا يعرب فيه عن ارادته الجلية في مخالصة القرارات المذكورة ملقها في ذلك المواعيد والاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة وهذه المواعيد تبدأ من تاريخ صدور الحكم في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ ولا تقراضى الى تاريخ صدور قرار جهة الادارة بتنفيذ هذا الحكم . مادام المركز القانوني الجديد قد تحقق للمدعى من الحكم ذاته وليس من القرار المنفذ له .

الطعن ٨٥٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

قيام المدعى برفع الدعوى بطلب الفسء قرار ترقية فيها يتضمنه من تخطيه في الدرجة الرابعة القديمة - ترقية المظنون في ترقية افتاء نظر الدعوى الى الدرجة الرابعة الجديدة - تنظم المدعى في القرار الأخير في الميعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار الأخير في الميعاد ثم رفعه الدعوى بالطعن على هذا القرار خلال الستين يوما التالية لصدور الحكم بالفناء قرار الترقية الاول - قبول الدعوى - شكلا - اساسا ذلك ان المركز القانوني للمدعى في خصوص ترتيب اقدميته في الدرجة الرابعة القديمة لم يتم الا بالحكم الصادر بالفناء قرار الترقية الى هذه الدرجة - نتيجة ذلك ان من الطبيعي الا يبدأ حساب الميعاد القانوني لرفع الدعوى الا من تاريخ الحكم - لا محل لطلب تقديم تنظم جديد قبل رفع الدعوى في هذه الحالة - اساس ذلك ان التظلم الذي سبق ان قدمه المدعى تظل آثاره قائمة لان باب الطعن كان مفتوحا له به طالما لم يفصل في دعواه الاولى فضلا عن عدم جدوى التظلم مرة اخرى ما دامت الجهة الادارية متمسكة برأيها في عدم اجابة المدعى الى طلبه .

ملخص الحكم :

ان المدعى كان قد اقام الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٧ القضائية بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٤ طاعنا فى القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ فيها تضمنه من تخليه فى الدرجة الرابعة القديمة ، واثناء نظر هذه الدعوى صدر القرار رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٦٤ فى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بترقية الطعون فى ترقية الى الدرجة الرابعة الجديدة . وقد نظلم المدعى منه بنظلم قيد برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وفى هذا التاريخ لم يكن مركزه القانونى فى خصوص ترتيب اقدميته فى الدرجة الرابعة القديمة قد استقر بعد ، واذا انحسم هذا الامر بحكم محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليها الصادر فى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، فمن الطبيعى الا يبدأ حساب الميعاد القانونى لرفع الدعوى الا من هذا التاريخ ولما كان الثابت ان المدعى اقام دعواه فى ٤ من يناير سنة ١٩٦٦ أى خلال الستين يوما التالية لاستقرار مركزه القانونى بصور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون مقبولة شكلا .

ولا وجه لما ذهب اليه الجهة الادارية الطاعنة من ان المدعى اقام دعواه مباشرة عقب صدور الحكم الصادر لصالحه فى الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٨ القضائية المشار اليه دون ان يسبق ذلك بنظلم الى الجهة الادارية المدعى عليها ، ذلك لأن الثابت من الأوراق ان المدعى سبق ان تقدم بنظلم فى القرار رقم ٣٢٨ الصادر فى ١٩٦٤/٩/٢١ - الطعون فيه فى الدعوى الماثلة - بتاريخ ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ برقم ٢٨ لسنة ١٩٦٤ ، وقد انصحت الجهة الادارية المدعى عليها عن نيقتها فى عدم اجابته الى تظليه باصرارها على موقفها فى الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٨ ق - المسالفة الذكر منازعة لايه فى ترتيب الالتماس ومن ثم فان النظم المشار اليه تظل آثاره قائمة لأن باب الطعن كان مفتوحا أمام المدعى طالما انه لم يفصل فى الدعوى الأخيرة ، فضلا عن عدم جدوى النظم مرة أخرى من القرار السابق ما دامت الجهة الادارية المدعى عليها

بتمسكة برأيها في عدم اجابة المدعى الى مطلباته . اذ ان حكمة النظم وهى
مراجعة جهة الادارة نفسها قبل الانتهاء الى طريق الطعن القضائى - تكون
بنوعية فى هذه الحالة . ومن ثم تأسيسا على ما تقدم يكون هذا الوجه
من الطعن على غير اساس من القانون متعينا رفضه .

(طعن ٢٣٦ لسنة ١٢ ق ٧٥١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

ترقية المدعى الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الإدارى -
الفاء هذه الترقية نتيجة الفاء المحكمة الادارية العليا لهذا الحكم - بمعد
الطعن فى القرارات التى صدرت خلال الفترة بين تاريخ الترقية وتاريخ
الغائها - يبدأ من التاريخ الذى تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ الحكم الاخير
والذى يبين منه الوجه الذى يتم عليه التنفيذ .

ملخص الحكم :

ان المدعى لم يكن ليستطيع ان يعرف حقيقة مركزه القانونى الذى
يحدد على مقتضاه وضعه بالنسبة الى القرارات التى صدرت خلال الفترة
بين تاريخ تربيته الى الدرجة الثانية نفاذا لحكم محكمة القضاء الادارى
الصادر لصالحه وبين تاريخ الفاء هذه الترقية بعد ان الفت المحكمة الادارية
العليا هذا الحكم بجلستها المنعقدة فى ١٤/٣/١٩٥٩ الا من التاريخ الذى
تصدر فيه الادارة قرارها بتنفيذ هذا الحكم الاخير ، عنئذ فقط ويمعد
ان يتبين المدعى الوجه الذى يتم عليه هذا التنفيذ يستطيع ان يحدد طريقه
فيما اذا كان يطمح او لا يطمح فى تلك القرارات ، واذا كان الثابت ان
المدعى قد تظلم ثم اقام دعواه خلال المواعيد المقررة قانونا محسوبة على
مقتضى البدا المتقدم فانه بذلك يكون قد اقام دعواه فى المواعيد .

(طعن ١٤١٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

قرار الاعفاء من الرسوم القضائية ونذب محام لمباشرة الدعوى -
قيام مانع يمنع المحامي المنتدب من مباشرتها - يقترب عليه استحالة تنفيذ
قرار المعافاة ، ويلتزم سقوطه - وجوب رجوع صاحب الشأن الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد الستين يوما لنذب محام آخر - نشر ذلك -
انفتاح ميعاد جديد لرفع الدعوى محسوباً من تاريخ صدور القرار المعدل .

ملخص الحكم :

أن القرار الذى يصدر من هيئة المساعدة القضائية باعفاء صاحب
الشأن من رسوم الدعوى يطلب الغاء قرار ادلى انما يتناول امرين اولهما
اعفاء الطالب من الرسوم المقررة لرفع الدعوى . والثانى نذب أحد المحامين
المقيدين أمام مجلس الدولة لمباشرة الدعوى . وذلك بسبب ما نصت
عليه المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ من أن
« كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم الى قلم كتاب المحكمة
المختصة بعريضة موقعة من محام معتمد بجداول المحامين المقبولين أمام
المجلس » . فلا يحقق القرار اثره ولا يتمكن صاحب الشأن من الاستناد
من الاعفاء الذى منح له بعد اذ ثبت بقبول طلبه اعساره وعدم ميسرته .
ما لم يشتمل القرار على نذب أحد المحامين لمباشرة الدعوى ، وينبنى على
ذلك انه اذا ما قام مانع لدى المحامى المنتدب يمنعه من مباشرة الدعوى .
كما لو عين فى احدى الوظائف فانه يستحيل تنفيذ القرار الصادر بالمعافاة
ويستطع القرار تبعاً لذلك ، ويتمين على صاحب الشأن الرجوع الى هيئة
المساعدة القضائية قبل فوات ميعاد الستين يوما المصددة لرفع الدعوى
محسوبة من تاريخ صدور القرار الاول لاستصدار قرار جديد بنذب
محام آخر لمباشرة الدعوى ونى هذه الحالة يعتبر طلب المعافاة الاول كما
لو كان مطروحاً على هيئة المساعدة القضائية ولم يفصل فيه بعد اذ سقط
القرار الصادر منها بالمعافاة بسبب استحالة تنفيذه ، وينفتح ميعاد
جديد لصاحب الشأن يحسب من تاريخ صدور القرار المعدل .

(ملعن ١٨٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/٧/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

اقالة المدعى دعواه أمام محكمة جزئية مستشكلا في تنفيذ قرار —
قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار
المطعون فيه هو قرار ادارى ولم تأبر المحكمة بإحالة الدعوى للقضاء
الإدارى — اقالة المدعى دعواه أمام محكمة القضاء الإدارى — حسب مدة
الستين يوما المحددة قانونا للطعن بالإلغاء في القرارات الإدارية من تاريخ
صدوره الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ صدوره —
مبدأ الاستئناف في المواد المستعجلة ومن بينها دعاوى استكالات التنفيذ
هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات — يتعين حسب
مبدأ رفع دعوى الإلغاء اعتبارا من تاريخ انتهاء مبدأ الاستئناف *

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من قبول الدعوى شكلا فالواضح من الأوراق أن القرار
المطعون فيه صدر بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٩ ولم يثبت أن المدعى
أعلن أو علم به في تاريخ محدود بذاته حتى يتسنى منه احتساب تاريخ
اقالة الدعوى . إلا أن الثابت من ناحية أخرى أنه أقام الدعوى
رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٠ أمام محكمة شابين الجزئية مستشكلا في
تنفيذ ذلك القرار حيث قضت بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٧١ بعدم
اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أن القرار المطعون فيه هو قرار
إدارى ، ولم تأبر المحكمة في ذات الوقت بإحالة الدعوى للقضاء الإدارى :
ما حدا بالمدعى الى اقالة الدعوى رقم ١٦٤١ لسنة ٢٥ القضائية أمام
محكمة القضاء الإدارى بموجب عريضة لودعها مسكرتارية المحكمة في ٢٨
من يوليو سنة ١٩٧١ .. ولما كان من المقرر أن اقالة الدعوى أمام محكمة
غير مختصة يقطع مدة التقادم ثلث مدة الستين يوما المحددة قانونا للطعن
بالإلغاء في القرارات الإدارية تحسب — في هذه الحالة — ابتداء من
تاريخ صدوره الحكم الصادر بعدم الاختصاص نهائيا وليس من تاريخ
صدوره كما ذهب الحكم المطعون فيه إذ من هذا التاريخ الأول يستقر
الحكم بعد ذلك ويحدد المراكز القانونية لذوى الشأن .. ولما كان بمبدأ

الاستئناف في المواد المستعجلة ومن بينها دعوى اشكالات التنفيذ هو خمسة عشر يوما طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات فانه يتمتعن حسب الميعاد رفع دعوى الالفاء اعتبارا من تاريخ انتهاء ميعاد الاستئناف ، وبذلك يكون آخر ميعاد لاقلمة الدعوى امام محكمة القضاء الادارى هو ٢٩ من يوليو سنة ١٩٧١ . واذ كان الثابت ان المدعى اقام دعواه امام تلك المحكمة بمرضاة اودعها سكرتارية المحكمة في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧١ : فمن ثم تكون الدعوى قد انتهت في الميعاد القانوني . ويعتدو الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم قبولها شكلا لرنمها بعد الميعاد مجابا القانون في صحيحه بما يتمتعن بهم القضاء بالفضله .

(طعن ٤٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٧)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

المادة ٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام المرافعات المدنية والتجارية فيها لم يرد به نص الى ان يصدر قانون بالاجراءات امام القسم القضائي - عدم صدور قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي وخلق قانون مجلس الدولة من تنظيم لمواعيد المسافة - المسائلين ١٦ ، ١٧ مرافعات - ميعاد المسافة ان يكون موطنه في الخارج ستون يوما - متى ثبت ان الدعوى قد اقيمت خلال ميعاد الستين يوما مضافا اليه ميعاد المسافة يتمتعن الحكم بقبول الدعوى شكلا - قضاء المحكمة الادارية العليا - بالفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى الفصل فيها .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يجرى نصها على « تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » وتنص المادة ١٦ من قانون

المرافعات المدنية والتجارية على انه « اذ كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو متر بين المكان الذي يجب الانتقال منه والمكان الذي يجب الانتقال اليه . . . » ونصت المادة ١٧ من القانون ذاته على ان « يمسأ المسافة ان يكون موطنه في الخارج ستون يوماً » .

ومن حيث انه وقد جاء قانون مجلس الدولة خالياً من تنظيم أنواع المسافة ولم يحدد بعد قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي فلن الرد في هذا الشأن يكون لاحكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان الثالث من حافظة مستندات المدعى ان مديرية أوقاف القاهرة أخطرت بقرار اثناء خدمته بكتاتها المؤرخ في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ على عنوانه (بينى غازى بالجمهورية العربية الليبية القوات المسلحة الحرس الجمهورى) كما انه أرسل تظلمه من هذا القرار من بريد بنى غازى كما هو ثابت من إيصال التسجيل المقدم منه بالمحاطظة المذكورة . ومن ثم فان اقامته في ليبيا في ذلك الوقت تكون ثابتة ولا خلاف بين الطرفين على ذلك .

ومن حيث انه والامر كذلك فانه وفقاً لنص المادة ١٧ من قانون المرافعات المشار اليها يزداد ميعاد مسافة قدره ستون يوماً على الميعاد المقام للمدعى لاقامة دعواه وما دام أن الثالث انه قدم تظلمه لجهة الإدارة في ١٢ من مايو سنة ١٩٧٦ ولم تجبه عنه فان ميعاد الطعن يمتد الى يوم الحادى عشر من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بعد ان زيد ميعاد المساحة وقدره ستون يوماً باعتباره مقيماً خارج الوطن ، واذا اتم المدعى دعواه في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ فانه بذلك يكون قد التزم الموعد المعين قانوناً لرفع الدعى وتكون بالتالى مقبولة لزمها في الميعاد . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد جاء مخالفاً للقانون متعينا بالحكم بالفائه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى (دائرة الجزاءات) للفصل فيها مع الزام الجهة المطعون ضدها بصروفات الطعن .

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

ميعاد رفع دعوى الإلغاء - وجوب إضافة ميعاد مسافة طبقا لقواعد
قانون المرافعات عدد حسب الميعاد طبقا لقانون تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

مضى كان الثابت أن المدعية تطلبت من القرار الصادر بتخطيها الى
مفوض الوزارة بتظلم وصل الى مكتب المفوض في ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٤
وثابت بمريضة الدعوى ان المدعية تقيم مع زوجها المحامي بالزقازيق ومحلها
المختار ومكتبه بالزقازيق .

ولما كانت المادة ١٦ من قانون المرافعات تقضى بأنه اذا كان
الميعاد معينا في القانون بالحضور او لباثرة اجراء زيد عليه يوم لكل
مسافة مقدارها خمسين كيلو مترا كما انه يحسب يوم أيضا كميعاد مسافة
لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلوا مترا فاذا زادت المسافة عنى ثمانين
كيلوا مترا اضيف يومان الى الميعاد المنصوص عليه لاقابة دعوى الإلغاء
المشار اليها .

ويتطبيق ذلك على الوقائع السابق الإشارة اليها تبين ان المدعية
تطلبت الى مفوض الدولة في ١٩٧٤/٩/٥ ويعتبر مضي ستين يوما على
تقديم التظلم دون أن يجيب عنه المفوض بمثابة رفضه فيكون الرفض الضمني
قد تحدد بيوم ١٩٧٤/١١/٤ ويحسب ميعاد رفع الدعوى بالظمن في هذا
القرار ستون يوما محسوبة من هذا التاريخ مضافا اليها يومان كميعاد
مسافة من الزقازيق وحتى مقر محكمة القضاء الإداري يكون أقصى موعد
غايته ٥ يناير ١٩٧٥ وهو اليوم الذي أودعت فيه عريضة الدعوى سكرتارية
المحكمة الأمر الذي يجعلها متبولة شكلا .

(طعن ٥٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

رأبما : وقف المبدأ وقطعه :

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

اثر رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة أو تقديم طلب المساعدة القضائية في قطع هذا المبدأ .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن القرار الإداري المطعون فيه أبلغ إلى المدعى في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، فأقام في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ دعواه الأولى التي قضى فيها بعدم الاختصاص في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وفي ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ تقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بطلب أغفائه من رسوم الدعوى التي يرغب في رفعها بطلب إلغاء القرار المشار إليه ، فقررت اللجنة بجلسة ١٩ من يولية سنة ١٩٥٥ رفض هذا الطلب ، وبناء على ذلك أقام دعواه الحالية بليدأع صحيفتها سكرتيرية المحكمة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، أي خلال الستين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة بعد سبق رفع دعواه الأولى وتقديم طلب المساعدة القضائية في المبدأ القانوني - متى ثبت ذلك ، فإن دعواه تكون مقبولة .

(طعن ١٦٩٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

طلب المساعدة القضائية قاطع المبدأ في المخازعات الإدارية - كيفية حساب بداية المبدأ .

ملخص الحكم :

أن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما ويوقف سريان التقادم أو الميعاد لحين (م - ١٢ - ج ١٥)

صدور القرار في الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ إن نظر الطلب قد يستغرق زمتا يطول أو يقصر بحسب الظروف وحسب ما تراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيا للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية إجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ، ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوبا من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى الفناء تعين أن يكون خلال الستين يوما التالية .

(ملحق ١٦٥٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

انقطاع ميعاد الستين يوما بطلب المساعدة القضائية .

ملخص الحكم :

إن مقتضيات النظام الإداري قد ملكت بالقضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسرا في علاقة الحكومة بموظفيها ، بمرأاة طبيعة هذه العلاقة مقرر أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذي يوجه الموظف إلى السلطة المختصة بتمسكا فيه بحقه طالبا لاداء - وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة ، إذ هو أبلغ في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بإدائه ، ولهم في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذي يقدمه الموظف إلى الجهة الإدارية ، بل هو في الحق يجمع بين طبيعة التظلم الإداري من حيث الانتصاف بالشكوى من التصرف الإداري وبين طبيعة التظلم القضائي من حيث الاتجاه إلى القضاء طالبا للانتصاف ، إذ لم يمنعه عن اقامة الدعوى رأسا سوى عجزه عن اداء الرسوم التي يطلب اعفائه منها وسوى مجزؤه عن توكيل محام .

فلا اقل - والحالة هذه - من ان يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على مجرد الطلب او التظلم الادارى من حيث قطع التقادم او قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء ، وغنى عن البيان ان الاثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع التقادم او قطع ميعاد دعوى الالغاء يظل قائما ويقتضى سريان التقادم او الميعاد لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول او الرفض اذ ان نظر الطلب قد يستغرق زمنا يطول او يقصر بحسب الظروف وحسبما تراه الجهة القضائية التى تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيئا للفصل فيه . شئنا فى ذلك شأن اية اجراءات اتخذت امام اية جهة قضائية وكان من شأنها ان تقطع التقادم او سريان الميعاد او يقف هذا السريان طالما كان الامر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره ولكن اذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوبا من تاريخ صدوره . فان كانت دعوى الفاء تمنع ان يكون خلال المستين يوما التالية . وهذا الذى تضمنت به المحكمة من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من اثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء ، او بالاحرى حافظ له ، وينسحب لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول او الرفض - يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا لاتحاد طبعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى او الطعن قبل انقضائها والاثار القانونية المترتبة على مراعاة المدة المحددة فيها او تقويتها من حيث قبول الدعوى او الطعن او سقوط الحق فيها وبالتالي امكان طلب الغاء القرار الادارى او الحكم المطعون فيه او امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

فإذا كان الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر فى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٩ ، وان الدعوى تقدم بطلب اعفائه من رسوم الطعن فى هذا الحكم بطلب الاعفاء رقم ٦٨ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٠ من اغسطس سنة ١٩٥٩ ، صدر القرار برفض طلبه فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ ، فلتعلم طعنه فى ١٨ من مايو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان هذا الطعن يكون مقبولا شكلا لرفعه فى الميعاد القانونى .

(طعنى ، ١٤٩٠ ، ١٥٥٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

طلب الإعفاء من الرسوم يقطع الميعاد ولكنه لا يفنى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وإجراءاته .

ملخص الحكم :

إن طلب الإعفاء من الرسوم القضائية وإن أصبح لا يفنى عن التظلم
الوجوبى بنظائه وإجراءاته . بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى
شأن تنظيم مجلس الدولة ، فى تضع ميعاد المستين يوما المحددة لتقديم طلب
الإلغاء ، ولو أنه كان ينتج أثره فى هذا الخصوص فى ظل القانون السابق
(شأنه فى ذلك شأن أى تظلم ادارى) ، إلا أنه فى خصوص وجوب رفع
الدعوى أمام القضاء الادارى فى الميعاد المقرر لذلك ، قررت هذه المحكمة
كذلك ، أنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية فى مجال القانون الخاص أنه
لا يقوم مقام المطالبة القضائية فى هذا الشأن ، إلا أنه يقوم مقامها فى
مجال الروابط الادارية ، نظرا لمقتضيات التظلم الادارى التى تسنزم تقرير
قاعدة أكثر تيسيرا فى علاقة الحكومة بذوى الشأن . بمرعاة طبيعة هذه
الروابط . وأن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية من حيث قطع
التقادم أو ميعاد دعوى الإلغاء يظل قائما . ويقف سريان التقادم أو الميعاد
لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر الطلب
قد يستغرق زمنا يطول أو يقصر بحسب الظروف ، وحسبما تراه الجهة
القضائية التى تنظر الطلب تحضيرا له حتى يصبح مهيا للفصل فيه
شأنه فى ذلك شأن أية إجراءات اتخذت لمهام أية جهة قضائية وكان
شأنها أن تطلع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما
الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . ولكن اذا ما صدر القرار
وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى محسوبا من تاريخ صدوره ،
فلن كانت دعوى الغاء تعين أن يكون خلال المستين يوما التالية .

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

رفع الدعوى الإدارية أمام محكمة غير مختصة يقطع هذا الجهاد ،
كما يقطع التقادم — بقاء هذا الأثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٨٢ من القانون المدنى نصت على ان « يقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، وبالتنبية ، وبالحجز ، وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتصيك بحقه أثناء السير فى احدى الدعاوى » ، وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ، ولو رفعت الدعوى الى المحكمة غير مختصة ، اثرا فى قطع التقادم . حتى لا يؤول رفع الدعوى الى محكمة غير مختصة من جراء غلط مفتر أو خلاف فى الراى التفضيى — بغير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة — دون تحقق اثرها فى قطع التقادم ، بخلاف ما يقع فى حالة البطلان المنطلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها . فالحكم بعدم الاختصاص لا يحو اثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم . واذا كانت روابط القانون العلم تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص التى وضعت قواعد القانون المدنى لتحكمها . وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوبيا على روابط القانون العلم الا اذا وجد نص يقضى بذلك فان القضاء الإدارى وإن كان لا يلتزم فى حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هى ، بل تكون له حرية واستقلاله فى ابتداء الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ فى مجال القانون العلم بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون لوفق لحسن سير المرافق العلمية ، إلا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة . واذا كانت هذه المحكمة سبق ان قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية مع قطع التقادم المطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا نيه بحقه طالبا لاداءه ، ويلب طلب المساعدة القضائية للدعوى التى

يزعم صاحب الشئ أن رفعها على الإدارة له ذات الأثر في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، لما ينطوي عليه من دلالة أقوى في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بانتفضائه ولهمن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فإن رفع الدعوى بالنقل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله في الدلالة على رغبة صاحب الحق في انتفضائه وتحفظه لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه في قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

(طعن ٦٢٤ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٨)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري - اختصاص المحكمة الإدارية العليا به - رفع الدعوى لهم محكمة غير مختصة - من شأنه انقطاع ميعاد رفع الدعوى .

ملخص الحكم :

لئن كان المستند من حكم هذه المحكمة سالف الذكر أن طعن الخارج عن الخصومة يرفع أمامها ، إلا أن لهذه المحكمة قضاء بالنسبة لرفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة فقد سبق لها أن قضت في الدعوى رقم ١٢٤ لسنة ٢ ق بجملة ٨ من مارس سنة ١٩٥٨ بأن المادة ٢٨٢ من القانون المعنى نصت على أن (ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة ويالتنفيذ وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن في تفتيس ويأى عمل يقول به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى) وقد رتب المشرع المعنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة أثراً في قطع التقادم حتى لا يحصل رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة من جراء غلط مقرر لو خلاص في الرأي القضائي يعتبر خطأ من صاحب الشئ حول تبين المحكمة المختصة دون تحقق أثرها في قطع التقادم بخلاف ما يقع في حالة

البطلان المطلق بالشكل أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها وإذا كانت روابط القانون العلم ، تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص التي وضعت قواعد القانون المدني لتحكمها وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوبا على روابط القانون العلم إلا إذا وجد نص يقتضى بذلك فإن القضاء الإداري وإن كان لا يلزم في حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المسننة حتما وكما هي بل تكون له حرية في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العلم بما يتلاءم مع طبيعتها وبما يكون لائق لسير المرافق العامة إلا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة وإذا كانت هذه المحكية سبق أن قضت بأن يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو النظم الذي يوجه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه طالبا أدائه ويُلان لطلب المساعدة القضائية في ظل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذات الأثر في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى لما ينطوي عليه من دلالة أقوى في الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمن في طلب الانصاف من مجرد الطلب أو النظم فإن رفع الدعوى بالفصل إلى محكمة غير مختصة إبلاغ من هذا كله في الدلالة على رغبة صاحب الحق في اقتضائه وتحفظه لذلك ومن ثم فوجب ترتيب هذا الأثر عليه في قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ويظل هذا الأمر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص وإذا كان الثابت أن المدعى أقام دعواه أمام محكمة القضاء الإداري فإن من شأن رفع دعواه أن يقطع الميعاد المقرر لتقادم رفع الدعوى .

(طعن ١٢٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

المرض العقلي يعتبر من الأعذار التي ترفع إلى مرتبة القوة القاهرة في مجال منع العمل من ببلثرة دعوى الإلغاء في ميعادها القانوني الأمر الذي يجعل هذا الميعاد موقوفاً بالنسبة له .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه واذا تبين ما تقدم ان حالة المدعى في معاناته للاضطراب العقلي كانت ثابتة عند فصله وانها كانت مستمرة الى حين صدر الحكم في ٢٦ من يناير سنة ١٩٦٥ بتوقيع الحجز عليه على نحو ما سلف ولما كان هذا المرض العقلي يعتبر من الاعذار التي ترقى الى مرتبة القوة القاهرة في مجال منعه من مباشرة دعوى الافشاء في ميعادها القانوني الامر الذي يجعل مثل هذا الميعاد موقوفاً بالنسبة اليه ، وعلى ذلك فلا يكون ثمة محل اذن للقول بلته فوات ميعاد رفع الدعوى بالفناء القرار المطعون فيه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد اخذ بغير ذلك وقضى بعدم قبولها قد صدر مخالفاً للقانون ويتمين الحكم بالفائه ويقبول الدعوى .

ومن حيث ان التقارير الدورية التي وضعتها الهيئة العامة المدعى عليها عن افعال المدعى عن السنوات ١٩٦٧/٦٦ ، ١٩٦٨/٦٧ ، ١٩٦٨/٦٨/١٩٦٩ ، ١٩٧٠/٦٩ قد وضعت على غير اساس سليم من القانون ومستندة الى اسباب غير سليمة على ما سلف البيان مما يتمين الحكم بالفائها . ويكون قرار رئيس المؤسسة رقم ١٣٣ لسنة ١٩٧٠ — الصادر بنصل المدعى المطعون عليه كثر لتلك التقارير منهاراً لابتنائه على اسباب غير صحيحة ويكون في حقيقته مستهدفاً فصل المدعى عن الخفية بسبب عدم لياقته الصحية في غير الاحوال الجائز فيها ذلك قلقونا ، ومن ثم يكون متمينا الحكم بالفائه مع الزام الهيئة المدعى عليها المصروفات .

(طعن ٢٥٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

صدور حكم بلحقية صاحب الشأن في الدرجة الثالثة — صيرورته نهائياً — نظام صاحب الشأن من القرار الصادر بالترقية الى الدرجة السابعة بعد مضي اكثر من سبتين يوماً من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً — لا اثر له في قطع الميعاد .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المدعى قد صدر حكم لصالحه من المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم في الدعوى رقم ١٢٨ لسنة ٦ القضائية بطبقة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٩ بأحقينه في الدرجة الثالثة اعتباراً من ٢٥ من يونيه سنة ١٩٤٦ وأنه تظلم إدارياً من القرار المطعون فيه في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٠ أي بعد مضي أكثر من سنتين يوماً — وهو الميعاد المقرر للتظلم أو الطعن بالالغاء — من تليخ صيرورة هذا الحكم نهائياً واستقرار مركزه القانوني به ، وبذلك يكون تظلمه الحاصل بعد الميعاد غير ذي اثر في قطع هذا الميعاد ، وبالمثل تكون دعواه التي اتبناها بعد ذلك بطلب الغاء القرار المطعون فيه ، الذي أصبح حصيناً من الالغاء واستقرت به المراكز القانونية التي اكتسبها أربابها بيقضاء بنوات مواعيد الطعن فيه .
(طعن ٧٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

وقف الميعاد كثر للقوة القاهرة مردّه الى اصل عام مقرر هو عدم سريان المواعيد في حق من يستحيل عليه لأسباب خارجة عن إرادته اتخاذ الإجراءات للحفاظ على حقه — الاستحالة المطلقة المترتبة على القوة القاهرة من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير القاضي ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال — المبصرة ليست بوقوع القوة القاهرة وإنما بالآثر الذي يمكن تربيته عليها من حيث امكان قيام نوى الشان بالإجراء أو استحالة ذلك عليه — تطبيق : مجرد قيام حرب السلاسل من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وتكليف لحد الملبين بالقوات المسلحة وقبليه بالاشتراك فيها إما كمن مقر الوحدة العسكرية التي كلف بالعمل بها لا يشكل في ذاته قوة القاهرة أو استحالة بامعة من مباشرة إجراءات الدعوى ما دام لم يتم دليل من الأوراق على أن تلك الحرب أو مساهمته فيها بأي وجه قد تولدت عنها ظروف وملاسل منعت من اتخاذ إجراءات لقلب الدعوى في الميعاد القانوني مما يترتب عليه وقف سريان الميعاد في حقه حتى يزول هذا المانع — إذ ليس من شأن ذلك أن يمنعه من الحصول على اجازة لقضاء مصالحه الشخصية ولم يثبت أن التظلم العسكرية قد حظرت القيام بمثل تلك الاجازة لو أنه تقدم بطلبها ورفض طلبه — الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفضها بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الأصل فى مواعيد المرافعات - ومن بينها ميعاد رفع دعوى الإلغاء - انها لا تقبل وقتا أو مدا أو انقطاعا الا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون وان الجزاء على عدم مراعاة هذه المواعيد يجب الحكم به بمجرد حصول المخالفة تحقيقا للمصلحة العامة التى ابتغاها المشرع - فى مجال دعوى الإلغاء - من تحصين القرارات الإدارية واستقرار المراكز القانونية الذاتية ، الا ان هذا الأصل - وقد وضع لمواجهة الظروف العادية لا يجوز التمسك به فى أحوال القوة القاهرة مثل المرض والفيضان والكوارث العامة وغيرها التى قد يكون من أثارها - حتى تزول - ان يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لاقامة دعواه فى المواعيد المقررة قانونا مما يتعين معه - تحقيقا للعدالة - وقف سريان الميعاد فى حقه . ووقف الميعاد - فى مثل هذه الحالات - كثر للقوة القاهرة مرده الى أصل عام مقرر هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه - لأسباب خارجة عن إرادته - اتخاذ الإجراءات للحفاظ على حقه . وغنى عن البيان ان الاستحالة الماتمة المترتبة على القوة القاهرة هى من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير القاضى ويختلف هذا التقدير بحسب ظروف الحال ومثلبيساته اذ العبرة ليست بوقع القوة القاهرة وانما بالأثر الذى يمكن ترتيبه عليها من حيث امكان قيام ذى الشأن بالإجراء أو استحالة ذلك عليه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه صدر بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ وتقدم المطعون ضده بتظليه منه للجهة الإدارية بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ وقد خلت الأوراق مما يفيد عليه - خلال السنتين يوما التالية لهذا التاريخ - بالقرار الصادر فى شأن تظليه ومن ثم لم يان انتفاء هذه المدة فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ دون ان تجيب الجهة الإدارية على التظلم بعد ذلك منها قرارا حكيميا برفض تظليه بجرى منه ميعاد رفع الدعوى وقدره ستون يوما من التاريخ المذكور وينص على هذه الحالة رفع الدعوى بطلب إلغاء هذا القرار فى ميعاد غليته ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ لكن المطعون ضده لم يقدم دعواه هذه الا فى ٣٠ من

أبريل سنة ١٩٧٤ أى بعد فوات هذا الميعاد وقد تبريرا لذلك —
ألم المحكمة التأديبية بشهادة صاعرة من مستشفى السبيليين العلم مؤرخة
فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٤ تفيد أنه كان مكلفا بالعمل فى القوات المسلحة
فى المدة من ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٣ الى ٥ من مارس سنة ١٩٧٤ وقد
اعتبر المظنون ضده ان تكليف القوات المسلحة بمناسبة اعلان الحرب يعد
بمثابة قوة قاهرة حالت بينه وبين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقالة دعواه
فى المواعيد القانونية .

ومن حيث ان مجرد قهلم حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ أو
اشتراك المظنون ضده بصفته طبييا فى الخدمات الطبية المخصصة بالوحدات
العسكرية الحاربة — لا يشكل فى ذاته قوة قاهرة أو استحالة مانعة من
مباشرة اجراءات الدعوى ما دام لم يتم دليل من الأوراق على ان تلك الحرب
أو مساهمة المظنون ضده فيها بأى وجه قد تولدت عنها ظروف أو ملاحظات
أعطت بعمل أو الت به شخصا — كان من أثرها ان حالت بينه وبين
مغادرة مقر العمل أو الانقطاع عن أسرته وتبديل شؤونه الخاصة طوال
المدة من ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ الى ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وهى المدة
التي كان يتمتع فيها فيها اقلية دعواه وذلك حتى يمكن القول — ان ثمة
استحالة مادية منعه من اتخاذ اجراءات اقلية الدعوى فى الميعاد القانونى
ما يترتب عليه وقف سريان الميعاد فى حقه حتى يزول هذا المانع .
أما مجرد تكليفه بالقوات المسلحة وقيامه بواجب الوطن أثناء الحرب أيا كان
مقر الوحدة العسكرية التى كلف بالعمل فيها — لا يعد قوة قاهرة اذ ليس
من شأن ذلك ان يمنعه من الحصول على اجازة لقضاء مصاحته الشخصية
ولم يثبت ان النظم العسكرية قد حظرت القيام بمثل تلك الاجازة أو ان
المظنون ضده قد تقدم بطلبها ورفض طلبه . وبالبناء على ما تقدم فإن
الدعوى الراهنة وقد انقضت بعد الميعاد فانها تكون غير مقبولة شكلا ويكون
الحكم المظنون فيه وقد قضى بنفي ذلك قد جلتب الصواب وخالف صحيح
حكم القاتون مما يتمتع معه القضاء بالغاثة والحكم بعدم قبول الدعوى
شكلا لرغمها بعد الميعاد .

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة يقطع الميعاد —
تيلم المدعى برفع دعواه أمام محكمة الأمور المستعجلة خلال الميعاد القانوني
المقرر لرفع دعوى الإلغاء — انقطاع الميعاد — قضاء المحكمة المذكورة بشطب
الدعوى — اقلية الدعوى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية خلال مدة الستين
يوما من تاريخ الشطب — انقطاع الميعاد أيضا — حكم المحكمة الأخيرة بعدم
الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الإداري — الأمر المترتب على ذلك :
رفع الدعوى في الميعاد ما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلا لرفعها
بعد الميعاد .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٩ أقام المدعى
الدعوى رقم ١١٢١ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة الاسكندرية للأمور المستعجلة
طلب فيها عدم الاعتداد بكتاب مراقبة الأسعار المشار اليه . وقد قضى
فيها بالشطب بجلسة ١٧/٩/١٩٧٩ (حافظة مستندات المدعى المقدمة مع
تقرير الطعن) فاقام المدعى الدعوى رقم ٦٦٣٧ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة
الاسكندرية الابتدائية بالصحيفة المودعة فلم كتابها في ٢٢/٩/١٩٧٩ وهي
التي قضى فيها بعدم الاختصاص الولائي والاحالة الى محكمة القضاء
الإداري بالاسكندرية .

ومن حيث أنه من المقرر أن رفع الدعوى أمام محكمة غير مختصة
يقطع الميعاد (حكم المحكمة الإدارية العليا — مجموعة العشر سنوات —
ص ٦٢٣) . ومن ثَم فإن تيلم المدعى برفع دعواه أمام القضاء المستعجل
في ١٠/٤/١٩٧٩ : أي خلال الميعاد القانوني المقرر لرفع دعوى الإلغاء
— باعتبار أنه أخطر بالقرار الطعون فيه بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٩ — قبله
بذلك يؤدي الى قطع الميعاد . كما أن هذا الميعاد ينقطع أيضا برفع

دعواه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٢ خلال مدة
الستين يوما من تاريخ قضاء محكمة الأمور المستعجلة بشطب الدعوى
(المادة ٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) .
وقد احيلت الدعوى الثانية الى محكمة القضاء الإدارى للاختصاص ، ومن ثم
فان رغبها فى الميعاد المقرر أمام محكمة غير مختصة والاحالة بعد ذلك الى
المحكمة المختصة بجعل الدعوى المثار اليها مرفوعة فى الميعاد القانونى
المقرر طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
مما لا يجوز معه القضاء بعدم قبولها شكلا لرغبها بعد الميعاد .

(طعن ٢٣٣٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٥)

خلاصا : مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

تطبيق المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة يوجب ان ترفع دعوى الالفاء عن القرار الإدارى ايجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة من وقت اعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به — انفتاح باب الطعن لدى الشان رغم فوات الميعاد من وقت ان يتكشف له حقيقة وضعه — صدور حكم من المحكمة الإدارية العليا مقرا بدا فى أحد الطعون لا يعتبر كاشفا لحقيقة وضع من يطعن على قرار مجال ومن ثم لا يفتح باب الطعن بالنسبة له بعد فوات الميعاد .

ملخص الحكم :

لأذا بالنص الوارد فى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمواد المقابلة لها فى القوانين السابقة عليه ، وهى نصوص تتعلق بالإجراءات بتعين الطعن على كل قرار إدارى ايجابيا كان أو سلبيا فى المدة المحددة لذلك من وقت اعلان المتظلم به أو نشره أو من وقت علمه به وفى هذه الحالة الأخيرة يحق للمتظلم كما جاء فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية عليا ان يمتد حقه فى الطعن أو يفتح له باب من جديد ومن وقت ان يتكشف له حقيقة وضعه على ان يراعى فى الطعن واقعة الدعوى المواعيد التى تبدأ من الاوتلت السابقة ذكرها .

نأذا كان المدعى قد نظم من عدم ترفيقه فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم يتم دعواه الا عام ١٩٥٧ فلان الدعوى تكون مرفوعة بعد الميعاد ويتمين عدم قبولها ولا يشفع له فى ذلك انه لم يستظهر حقيقة وضعه الا بعد صدور الحكم فى الطعن رقم ٦٨ لسنة ١ القضائية لآ انه كان يعلم بها

كرواثة بنذ ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ اننا كل ما حصل عليه من الحكم الآخر انه استيقن من وضع كل من الممكن ان يحصل عليه لو انه انتهج كرواثة النهج القانوني السليم في الموعد المحدد ، لذلك ولا يمكن ان يرتب القانون اوضاعا خاصة لمثل هؤلاء الذين ينتظرون حتى يتكفوا من صحة ما يدعون واننا بضع قواعد مفروضة على الجميع معرفتها والدفاع عنها دون انتظار او ترصيص .

(طعن ١٧٠٥ سنة ٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

توقف مركز المدعى بالنسبة للقرارين المطعون فيها على تصديق مركزه بموجب القرار المطعون عليه الاول - علم المدعى بهذين القرارين علما يقينا شاملا لجميع العناصر التي يمكن على اساسها تبين مركزه القانوني - لا يتحقق الا بطله بالقرار الاول - التنظيم القانوني المقدم في ميماده بالنسبة للقرار الاول - يسرى مفعوله وينتج آثاره بالنسبة للقرارين الآخرين لارتباطهما به ارتباط النتيجة بالسبب .

ملخص الحكم :

ان تحديد مركز المدعى بموجب القرار المطعون عليه الاول يتوقف عليه مركزه بالنسبة للقرارين التاليين المطعون فيها ومن ثم فان علم المدعى بهذين القرارين علما يقينا شاملا لجميع العناصر التي يمكن له على اساسها ان يتبين مركزه القانوني ويستطيع ان يحدد على مقتضاه طريقة الطعن فيها ، هذا العلم لم يتحقق ايضا الا بطله بالقرار الاول ومن ثم يعتبر التنظيم القانوني المقدم في ميماده بالنسبة للقرار الاول ساري المفعول ومنتجا لآثاره بالنسبة للقرارين الآخرين اذ ان هذين القرارين مرتبطان بالقرار الاول ارتباط النتيجة بالسبب وعلى ذلك تكون الدعوى بالنسبة للقرارات جسيمها مقبولة ويتمتع رفض دفع الحكومة بعدم قبولها .

(طعن ١٠٠٠ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٥)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

استقرار المنازعة في اقدمية المدعى الى حين استقرارها انتهاء بحكم المحكمة الإدارية العليا - حسب المواعيد المقررة للطعن في القرارات المؤسمة على الحكم من تاريخ صدوره - لا يغير من ذلك ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدعى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإداري مع قيام الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا اذ كان هذا الحكم في ذلك الوقت واجب النفاذ مع الطعن فيه - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

مضى كان من الثابت ان تاريخ تحديد اقدمية المدعى في الدرجة الخامسة وهو الذي يقوم في الدعوى الراحنة بالطعن في الترقيل التي ثبت الى الدرجة الرابعة اعتبرها من ١٩٥٨/٧/٢١ مقام السبب منها . ظل مثل النزاع بين الوزارة والمدعى حتى انحسم الأمر فيه بحكم المحكمة الإدارية العليا ، فانه من الطبيعي الا يبدأ حسب المواعيد المقررة للطعن في القرارات المؤسمة على الحكم في هذا النزاع الا من تاريخ صدوره ، فمن هذا التاريخ يتحدد مركز المدعى نهائيا بحيث يستطيع ان يختار طريقه في الطعن او عدم الطعن يستوى الأمر في هذا المجال ان تكون الوزارة قد سوت حالة المدعى تنفيذا لحكم محكمة القضاء الإداري مع قيام الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا اذ كان هذا الحكم في ذلك الوقت واجب النفاذ مع الطعن فيه ، أم لم تكن قد سوت حالة المدعى على مقتضاه حتى يصدر حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن ، ذلك ان هذه التسوية هي على أي حال تسوية ليست نهائية ومطلق مصيرها بالحكم الذي مستدرة المحكمة العليا في الطعن ، فان هي رفضته أبقته الوزارة عليها ، وان ألغته ألغتها واعتبرت بذلك كل لم تكن ، واذا كان ذلك وكان الأمر في التسوية لازال مثل النزاع فانه يصبح حكما على المدعى ان يترئ حتى يتكشف الأمر ويتحدد مركزه بصورة نهائية بالحكم الذي يصدر فيه حيث يبدأ من تاريخ صدوره حسب المواعيد في جميع القرارات التي يتخذ من هذا المركز سببا للطعن عليها .

(طعن ٥٢٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

المبرة في ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالقرار الذى ينصب عليه الطعن —
فوات ميعاد الطعن فى قرار مسبق من شأنه أن يؤثر فى القرار المطعون
فيه — لا يخل بقبول الدعوى شكلا متى رفعت فى الميعاد بالنسبة للقرار
المطعون — ذلك يعد وجها لدفاع فى الموضوع — مثال .

ملخص الحكم :

متى كان الثابت أن المدعى يطلب الحكم بإلغاء قرار مركز التنظيم
والتدريب بقطيوب الصادر فى فبراير سنة ١٩٥٥ فيها تضمنه من تخطية
فى الترقية الى الدرجة السادسة مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وأنه
أقدم الدعوى بإيداع صحيفتها فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٥ . أى قبل
صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة ، وفى
ميعاد الستين يوما المقررة قانونا للطعن بالإلغاء ، فانها تكون مقبولة شكلا
لرفعها صحيحة فى الميعاد القانونى أمام المحكمة المختصة بنظرها وقتذاك
وطبقا للأجراءات المعمول بها فى ظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩
الخاص بمجلس الدولة ، وإن كتبت قد أحيلت بعد ذلك فى ١٦ من يولية
سنة ١٩٥٥ الى المحكمة الإدارية لرياسة الجمهورية ووزارات الداخلية
والخارجية والمعدل عملا بالمادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
ولا عبرة بما يذهب اليه كل من مركز التنظيم والتدريب بقطيوب وانخصم
الثالث من الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد بقولة ان
القرار الصادر بجلستى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٤ ٤ أبريل سنة ١٩٥٤
من لجنة شؤون موظفى المركز برفض ضم المدعى الى المركز ضمن من تقرر
نظم اليه قد أصبح نهائيا وغير قابل للطعن فيه لفوات الواعيد المحددة
بعد علمه بهذا القرار علما بيقينا وتطلبه منه ، وذلك ان المذكور لا ينصب
لمطعنه على القرار الصادر بعدم الموافقة على ضمه الى المركز ، بل على قرار

تخطيه في الترقية الذي تدم طلب الثالث في الميعاد القانوني كما سلف
البيان . . وإذا صح أن للقرار الأول بعد صيرورته نهائيا بعدم الطعن فيه
بالإلغاء في الميعاد المقرر تأثيرا في القرار الثاني ، فإن هذا يكون وجها للدفاع
في الموضوع بطلب رفض الدعوى لا دفعا بعدم قبولها شكلا .

(طعن ٥٥٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

الطعن بالإلغاء في قرار صادر بالترقية — استتوار ميعاد الطعن
مفتوحا بالنسبة لمن صدر له حكم قضائي لاحق حدد مركزه القانوني في اقدمية
الدرجة السابقة — بدء سريان الميعاد بالنسبة له من تاريخ صدور الحكم
القضائي — مثال .

ملخص الحكم :

أن هذه المحكمة تقر الحكم المطعون فيه فيما ساقه ردا على الدفع
بعدم القبول من أنه وإن كان المدعي يطعن بالقرار النافذ اعتبارا من أول
اغسطس سنة ١٩٥٠ بالترقية الى الدرجة الثانية إلا أنه لم يكن قد حدد
مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه إذ أن اقدميته في الدرجة الرابعة
والثالثة كانت لا تزال مطروحة امام المحكمة في الدعوى رقم ٧٢٨٧ لسنة ٨
القضائية ولم يتبين مركزه القانوني الا من التاريخ الذي صدر فيه لصالحه
الحكم في الدعوى المذكورة وهو ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ . ولما كان
الثبت من الأوراق أنه نظم من القرار المطعون فيه في ١١ من يناير
سنة ١٩٥٨ ورفع الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ فتكون الدعوى
قد رفعت في الميعاد القانوني ويتعين الحكم بقبولها شكلا .

(طعن ٩٢٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢١)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

انطواء القرار المطعون فيه على شقين مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة — مطالبة الطاعن بإلغاء القرار برمته — توجيه الطاعن في صحيفة الطعن الى احد شقي القرار فقط — رفع الطعن في الميعاد القانوني بالنسبة لاحد الشقين ، وانثره على ميعاد الطعن بالنسبة للشق الآخر .

ملخص الحكم :

انه وإن كفت الحكومة قد فكرت في صدر صحيفة طعنها أن الشق الثاني من قرار اللجنة القضائية (وهو القاضي باستحقاق المتظلم لدرجة السادسة الشخصية بالتطبيق للمرسوم بقانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٢) قد جاء مخالفا للقانون ، واغفلت الشق الأول منه . الا أنها انتهت في ختام طعنها الى طلب إلغاء قرار اللجنة القضائية برمته . ولما كان قضاء اللجنة في الشق الثاني من قرارها مترتبا على قضائها في الشق الأول منه كائر من آثار التسوية التي قررتها لصالح المتظلم والتي مصدرها اصلا هو قرار مجلس الوزراء الصادر في اول يولية سنة ١٩٥١ الذي اتفاه وحل محله القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ . فان ميعاد الطعن في هذا الشق من القرار يلخذ حكم ميعاده في الشق الأول منه بحكم اللزوم ، ولقيم الارتباط بينها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ويسرى عليه بالتالى حكم الوقف الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ .

(طعن ١٥٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

تخطى الموظف في الترقية بدرجة من نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تحظر ترقية الموظف المحال الى المحكة النيابية او الموظف عن العمل — تقيد الطعن في هذا التخطى بميعاد الستين يوما — ليس في عبارة المادة المذكورة ما يوحي من قريب او بعيد بان الأمر مجرد تسوية .

ملخص الحكم :

يبين من الوجود الى نص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انها قضت بأنه لا يجوز ترقية موظف محال الى المحكمة التأديبية لو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقت .

ومما ذلك أنه متى صدرت حركة ترقية وتخطى فيها احد الموظفين بمقولة ان هذه المادة تمنع من ترقية في تاريخ اجرائها ، ان خطأ ، أو صوابا ، فان توصل الموظف الى حل الإدارة على انقائه الترقية المدمى بها ولا يفتى إلا عن طريق الطعن بالالغاء في ذلك القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المقررة لذلك في مواعيدها ولا توحى عبارة المادة المذكورة من قريب أو بعيد بأن الأمر تسوية .

(طعن ٢٦٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٦)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

الغاء ترقية المدمى الى وظيفة سكرتير ثالث نتيجة تنفيذ خاطيء لبعض الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري - التنفيذ الصحيح لتلك الاحكام كان يقتضى اعادة ترتيب الأقدميات وفقا للمسمى التي رسمها مع الإبقاء على ترقية المدمى - لا وجه لأن يحتاج المدمى بأنه قد فوت على نفسه الميعاد القانوني للطعن في القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا في وظيفتي ملحق ثان وملحق أول - أسلم ذلك .

ملخص الحكم :

لا وجه للتحدي بعدم طعن المدمى في الميعاد القانوني في القرارات الصادرة بتحديد أقدميته تحديدا خاطئا في وظيفتي ملحق ثان وملحق أول مما اكسب زملاءه مراكز قانونية مستقرة لا يجوز المساس بها - لا وجه لذلك ، لأنه فضلا عن ان أقدميات رجال السلكين السياسى والتشصى ظلت لمدة طويلا سرا مطلقا على أوليها كما نوهت بذلك منشورات الوزارة ، فضلا عن عدم قيام قرينة علم المدمى بهذه الأقدميات علما يقينيا شاملا يمكن أن يكون

من اثره جريان ميعاد الطعن فى حقه ، فضلا عن ان تنظله الى اللجسة القضائية لوزارة الخارجية المودع سكرتيرتها فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قد تضمن فى عمومه الطعن فى جميع القرارات السابقة التى اغفلت تحديد وضعه فى الانتمية بين زملائه على الوجه الصحيح بما افضى به الى وضع خاطئ فى وظيفة سكرتير ثالث - فضلا عن ذلك كله - فان الامر الملكى المطعون فيه الذى اتى بتصينه فى وظيفة سكرتير ثالث تنفيذا لاحكام محكمة القضاء الادارى تد لفظل الأوضاع السابقة بالنسبة اليه - وادى هذا التنفيذ الخاطئ الى وضع اسوأ من وضعه الذى كان عليه قبل هذا التنفيذ ، فغادر بذلك المنزلة من حيث وجوب اعادة ترتيب اقدميات جميع من عينوا فى وظائف سكرتيرين نوالث بالامرين الملكيين رقمى ٥٢ و ٥١ لسنة ١٩٥٠ وفقا للأسس التى رسمتها هذه الاحكام ، تلك الأسس التى لو طبقت تطبيقا صحيحا عند اصدار الامر الملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ لما انتهى الامر الى الفناء ترقية المدعى الى وظيفة سكرتير ثالث .

(طعن ١٧٦٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

قرار انتهاء خدمة المتطوع فى القوات المسلحة - ليس قرارا تنفيذا للقرار الصادر بتجديد التطوع لمدة محددة - الدفع بعدم قبول دعوى الفاء قرار الإنهاء لرفعها بعد فوات الميعاد المقرر للطعن فى قرار التجديد باعتبار قرار الإنهاء قرارا تنفيذا لهذا القرار - فى غير محله ما دامت قد اقيمت فى الميعاد المقرر لانقائه (قرأ الإنهاء) - أساسى ذلك هو انه ليس بوسع الطاعن وقت صدور قرار التجديد ان يعلم بما سيكون عليه مركزه القانونى عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعادة تجديد التطوع أو تخلفها ، وليس له ان يطعن قبل الاوان فى الآثار غير المتوقعة التى يمكن ان تترتب على هذا القرار - الطعن فى الحقيقة بوجه الى قرار عدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة اخرى (أو قرار إنهاء التطوع) .

ملخص الحكم :

ان المدعى ما كان له ان يطعن فى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى صدر صحيحا سليما بالتصديق على تجديد تطوعه فى حدود المدة المقررة

قانونا التي لم يكن من الممكن تجليزها أو تضمين القرار مقدما تحديدا لمركز المذكور بعد انقضاءها . اذ ان خدمة المتطوع للصف والمساكر تجسّد لفترة زمنية معينة يمكن ان يعاد التجديد عقب انتهائها برغبة المتطوع من جهة ، وموافقة الجهة المختصة من جهة أخرى ، متى توافرت الشروط القانونية المقررة لذلك ، ومنها دواعي المصلحة العامة ، والرغبة في التجديد والحاجة الى خدمة المتطوع ، وانصاحية البعثة وحسن السلوك . وعدم بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة المعللة . وكلها أمور عصرية على المكن بها قبل حدوثها . بل وأن السن المقررة للخدمة المعللة تتفاوت من رتبة الى أخرى . وقد يرقى المتطوع خلال مدة التجديد مفتتح امامه فرصة لاعاذه تجديد تطوعه لم تكن لفتاح له في الرتبة الأدنى . وعلى هذا فان المدعى لم يكن في وسعه وقت صدور قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ ان يعلم بما سيكون عليه مركزه القانوني عند نهاية مدة التجديد من حيث توافر شروط اعاذه تجديد المتطوع فيه أو تخلفها . ولم يكن له ان يطمئن قبل الاوان في الآثار غير المنظورة التي يمكن ان تترتب على هذا القرار . بل كان عليه ان يترسّس الى نهاية مدة تطوعه المجددة حتى يستبين حقيقة وضعه وموقف الجهة الادارية منه . وواقع الامر انه انما يقصد بدعواه الحالية الطعن في قرار الإدارة بعدم الموافقة على امتداد تطوعه لمدة أخرى .

(طعن ١ ، ١١٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

سفر الى الخارج - قوائم الممنوعين من السفر - القرار الصادر
بإضافة اسم الى هذه القوائم - يتجدد اثره بحكم طبيعته كلما استجبت
مناسبات السفر - القرار الصادر برفض التصريح بالسفر - لا وجه لأن
يعتبر محض تأكيد لقرار سابق طالما انه صدر في مناسبة سفر جديدة بتميزة
عن مناسبة السفر السابقة - تبتعه ببيعاد طعن مستقل .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٩ برفض طلب المدعى التصريح له بالسفر الى خارج والذي اعلن للمدعى في ٢٨ من يولييه سنة ١٩٥٩ - وهو القرار المطعون فيه - قرار اداري جديد لا يسوغ اعتباره تأكيداً لقرار منعه في ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ من السفر الى سوريا . وذلك انه صدر في مناسبة سفر جديدة متميزة عن مناسبة السفر السابقة . وقرار وضع اسم المدعى على قوائم المنوعين من السفر يتجدد اثره - بحكم طبيعته - كلما استجذبت بناسبات السفر ومن ثم فالقرار المطعون فيه له ميعاد للظمن مستقل .

(طعن ١٩٧٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١) .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

القرار الصادر باعتقال الشخص - خلو الأوراق من دليل على ايلافه به او عابه يقياً ناهياً للجهالة في تاريخ معين - يفتح ميعاد الطعن في هذا القرار حتى تاريخ رفع الدعوى - عدم كفاية اعتقال الشخص في ثبوت علمه على الوجه المتقدم بقرار اعتقاله .

ملخص الحكم :

لا يجوز الاحتجاج بتاريخ القبض على المدعى للقول بسريان ميعاد رفع دعوى الالفاء في حقه من هذا التاريخ باعتبار انه علم فيه حتماً بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً ، اذ لا دليل في الأوراق على ايلافه بهذا انقصر في تاريخ معين مع اطلاعه على الاسباب التي دعت الى اصداره بما يتحقق معه عليه بحتوياته ونحوه علماً يقينياً ناهياً للجهالة يمكنه من تحديد موقعه ازاءه من حيث تبوله او الطعن فيه ، لا ظنياً ولا افتراضياً . ومن ثم فسان ميعاد الطعن في القرار المذكور يكون والحالة هذه ما زال مفتوحاً حتى

يوم اقامة الدعوى بليداع صحتها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ويكون الدفع بعدم قبولها شكلا لرغمها بعد الميعاد فى غير محله متعينا رفضه وقبول الدعوى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

حبس احتياطى — صدور قرار مفوض الدولة برفض طلب المرافعة وقت ان كان الطالب محبوسا احتياطيا — اقلية الطلاب طعنة خلال الستين يوما التالية للانفراج عنه — قبوله لتقديمه فى الميعاد القانونى .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت وقت ان صدر قرار مفوض الدولة لمحكمة القضاء الادارى برفض طلب الاعفاء من الرسوم المقدمة فى الميعاد . ان الطالب كان محبوسا على ذمة جنائية وبعد الانفراج عنه وفى خلال الستين يوما التالية له قام بإقامة الطعن فان الطعن على هذه الصورة يكون مقبدا فى الميعاد القانونى .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

صدور قرار ادارى باغلاق احد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وتقييم جهة الإدارة باغلاقه فى غيبة صاحب الشأن — الدفع بعدم قبول دعوى الفائه لرغمها بعد الميعاد — فى غير محله ما دام لم يثبت فى الاوراق ما يدل على علم صاحب الشأن علما يقينيا بالقرار وبكافة عناصره ومشتبلكته لعدم نشره او اعلانه به — عدم كفاية واقعة الخلاق المكتوب على الوجه المتقدم لتقييم ركن العلم قانونا .

ملخص الحكم :

إذا كان الثبوت أن واقعة غلق مكتب تحفيظ القرآن الكريم قد تمت في غيبة المطعون عليه - وليس في الأوراق بعد ذلك ما يدل على أن المطعون عليه قد علم عنها يقينياً بقرار الإداري المطعون عليه الصادر بإغلاق المكتب المشار إليه وبكافة عناصره ومشتلاته - إذ أنه لم ينشر ولم يعلن به ، وواقعة غلق المكتب على الوجه الثبوت المتقدم غير كافية لقيام ركن العلم قانوناً - فرفع دعوى الإلغاء في الرابع من نوفمبر سنة ١٩٦١ طعناً في قرار تخلف الإداري المبلغ لشرطة المعادي في ١٩٦١/٨/٥ - ونيس في الأوراق ما يدل على إعلان صاحب الشأن به ولا ما ينم عن نشر القرار ولا ما يقطع بعلم المطعون عليه بالقرار يقينياً - فانه يترتب على ذلك أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرغمها بعد الميعاد يكون غير قائم على أساس من القانون سليم .

(طعن ١٠١٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

قرار غرض الغرامة لعدم الإخطار عن البناء في المواعيد المحددة طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - هو قرار إداري نهائي - جواز التظلم منه خلال تسعين يوماً من تاريخ التكليف بالإداء - كون قرار المدير العام في التظلم نهائياً يؤداة استنفاد الإدارة كل سلطاتها بالفصل في التظلم - تقديم أي تظلم تال غير مجد سواء بالنسبة للاستجابة إليه أو بالنسبة لإبقاء جميعاً رفع الدعوى مفتوحاً وجوب التقيد في رفع الدعوى بالمواعيد محسوبة من تاريخ الفصل في التظلم الأول -

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ قد رسم طريقة التظلم من القرار الصادر بغرض الغرامة لعدم الإخطار عن البناء في المواعيد المحددة لذلك

والمبينة في هذا القانون : فنص في المادة (٨) منه على أن للبلد أو المنتفع المكلف بإداء الغرامة المقررة طبقاً للمادة (٧) أن يتظلم إلى مدير عام مصلحة الأموال المقررة خلال تسعين يوماً من تاريخ تكليفه بالإداء ويكون قرار المدير العام في التظلم نهائياً . والقرار الصادر بفرض الغرامة لعدم الإخطار في المواعيد المحددة لذلك إنما هو قرار إداري نهائي أجاز القانون التظلم منه وهذا لا يكون إلا بالنسبة للقرارات الإدارية النهائية القابلة للتنفيذ والتي لا تحتاج لإجراء إداري آخر لجعلها كذلك . وإذا ما نظم قانون خاص إجراء للتظلم من قرار إداري معين — كما هو الشأن في القرار المطعون فيه . ورب نتائج على هذا التظلم فإنه لا خاص من التقيد بهذا الوضع الخاص دون الرجوع إلى قانون آخر وعلى ذلك إذا ما رسم القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ طريقة التظلم من القرار المطعون فيه وجعل القرار الذي يصدر في هذا التظلم بلتاً ونهائياً فإن الجهة الإدارية تكون قد استنفدت كل سلطانها حيال هذا القرار ومتنضى ذلك أنها لا تملك بعدد المساس به تعديلاً أو إلغاءً . ومن ثم وقد حفظت تظلم المطعون ضده أو رفض وعلم المذكور بذلك يقينا على الأقل في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ تاريخ تقديم تظلمه الثاني فإنه طبقاً للقانون يكون القرار الصادر في التظلم نهائياً ويخرج الأمر به من يد السلطة الإدارية إلى يد السلطة القضائية إذا ما أثير النزاع أمامها ويكون كل تظلم بعد ذلك لجهة الإدارة من هذا القرار غير مجد ويجب أن التقيد بالمواعيد المنصوص عنها في قانون مجلس الدولة عند رفع الأمر إلى المحكمة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده قد علم في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ بالقرار الصادر بفرض تظلمه فإنه كان يجب عليه أن يقيم دعواه بالإلغاء في خلال المستين يوماً التالية لهذا التاريخ فإذا أقبلها في ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ كانت دعواه مرموعة بعد الميعاد المقرر قانوناً لرفع دعاوى الإلغاء من القرارات الإدارية النهائية — ولا حجة فيها يقول به المطعون ضده من أن تظلمه الثاني إنما كان منصفاً على القرار الصادر بفرض تظلمه الأول من قرار فرض الغرامة — وبذلك لا يكون قد تظلم مرتين من أمر واحد هذا القول مبرور عليه بلن الواضح أن تظلمه الأول والثاني إنما يجهلان إلى فرض واحد هو إلغاء قرار فرض الغرامة وقد كان هذا

المعنى مفهومها على وجهه الصحيح لدى المذكور وقت رفع الدعوى فضلا عن أن ورود تظلمه للثاني على قرار رفض تظلمه الاول غير مقبول لعدم الجدوى منه بسبب نهائية هذا القرار وخروج الامر ، من يد الادارة .

(طعن ٩١٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

طعن الخارج عن الخصومة في حكم صادر من محكمة القضاء الإداري يحسب بيماعده من تاريخ صدور القرار الإداري بتنفيذ هذا الحكم — هذا القرار هو أداة علم الطاعن بالحكم — الطاعن لم يكن طرفا في الحكم ولم يصل الى عليه ولم يتحدد مركزه القانوني بمجرد صدوره .

ملخص الحكم :

من المستقر عليه وفقا لقضاء هذه المحكمة أن اثر حكم الالفاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوم الذي حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالفاء شاملا أو جزئيا وليس من اثر الحكم أن يعتبر من صدر لصالحه مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الادارة في عمل هو من صميم اختصاصها بل لا بد من صدور قرار اداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما قضت به المحكمة وتنسيبا على أن القرار الصادر بتنفيذ الحكم هو قرار اداري فان المركز القانوني للطاعن بالنسبة لقرار الترقية الصادر في ٢٧ من فبراير ١٩٥٢ لم يتحدد بمجرد صدور الحكم لصالح الدكتور في ٥ من يونيو ١٩٥٨ وهو الحكم الذي لم يكن الطاعن طرفا فيه ولم يصل الى علمه بل بصدور القرار الإداري في ٦ من سبتمبر ١٩٥٨ بتنفيذ هذا الحكم واعادة اتمية الدكتور في الدرجة الرابعة ومن تاريخ هذا القرار الاخير نحسب

المواعيد في حق الطاعن ولأن هذا القرار كان أداة علم الطاعن بالحكم الصادر لصالح الدكتور وكان من القرارات التي يجب التظلم منها قبل رفع الدعوى فقد تنظم الطاعن من هذا القرار في ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٨ فرفع الدعوى الحالية في ١٢/٣١/١٩٥٨ فلن الدعوى تكون قد رفعت في الميعاد .

(طعن ١٢٧٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

ماعددة رقم (١٦٦)

المبدأ :

لا محل لانتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقلية الدعوى اذا ما عمدت الجهة الادارية الى البت فيه قبل انتهاء الميعاد ، اساس ذلك - لا تعتبر الدعوى مرفوعة قبل الميعاد اذا بانر ذو الشأن الى اقامتها وانقضى الميعاد المقرر للبت في التظلم اثناء سيرها دون ان تجيب الجهة الادارية على تظلمه .

ملخص الحكم :

ان انتظار الميعاد المقرر للبت في التظلم قبل اقلية الدعوى اثما اريد به انساح المجال امام الجهة الادارية لاعادة النظر في قرارها المتظلم منه - فلا محل لانتظار انقضاء هذا الميعاد اذا هي عمدت الى البت في التظلم قبل انتهائه وكذلك اذا بانر ذو الشأن الى اقلية دعواه وانقضى الميعاد المذكور اثناء سيرها دون ان تجيب الادارة على تظلمه فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محله ولا يكون هناك وجه للحكم بعدم قبولها لرفعها قبل نوات ذلك الميعاد .

(طعن ١ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٨)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

اثبت محل الإقالة في عريضة الدعوى على أنه مدينة القاهرة —
محاولة اثبات ان محل الإقالة مدينة طنطا لحساب ميعاد مسافة — عدم
جواز ذلك — عدم قبول الدعوى أسس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على ان الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون لان المدعى
لم يكن مقبها وقت رفع الدعوى في طنطا وانما كان يقيم ويعمل بالقاهرة
على النحو الثابت صراحة في صحيفة دعواه وعلى النحو الوارد في صدر
هذا الطعن الامر الذي يكون معه احتساب مواعيد مسافة في غير موضعه
وتكون الدعوى قد اقيمت بعد الميعاد .

ومن حيث ان المدعى عقب على الطعن بذكرتين قال فيهما انه يوجد
فارق بين محل اقلته عند شروعه في رفع الدعوى والذي يستحق بسببه
حساب مواجهته للمسافة وبين محله الذي يعنيه لاتخاذ اجراءات الدعوى
في مواجهته اثناء نظرها : وانه لا بأس عليه اذا اتى من مكان بعيد الى
القاهرة لرفع دعواه ثم ارتأى ان يدرج في صحيفة دعواه لقريب او صديق
او ذى نفع في القاهرة ليكون لوقت من تأخر البريد وضياحه ولا يحاسب
على ذلك باضلفة ميعاد المسافة عليه ما دام الحقيقة الواضحة انه كان يقطن
خارج القاهرة عندما هم برفع الدعوى كما ان ذكره محلا للإقالة في عريضة
الدعوى ليس من قبيل الإلتزام ولا يعدو ان يكون تبسيطا ارتأه لا يرتب
عليه اثر في القانون وتكون العبرة في ذلك بالواقع وقدم المدعى حافظتى
مستندات طويت احدها على ايصال مؤرخ اول اغسطس سنة ١٩٦٧ باستلام
الدكتور من المدعى ايجار مسكنه وشهادة ادارية مؤرخة
٢ من اغسطس سنة ١٩٧٠ صادرة من موظفين بهدرسة التجارة الثانوية
بان المدعى كان يقيم في بسيون غربية حتى اول اغسطس سنة ١٩٦٧
وشهادة ادارية اخرى مؤرخة ٢ من يولية سنة ١٩٧٠ وصادرة من مدرسين

بمدرسة بيسيون الاعدادية بان المدعى ظل يقيم فى بيسيون بمنزل الدكتور
حتى اول اغسطس سنة ١٩٦٧ وايصال صادر من ادارة الكهرباء والغاز
لمدينة القاهرة مؤرخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٧ يفيد استلام تالين استهلاك
التيار الكهربائى بـ ١٠٠٠٠٠٠٠ بشارع سعد الفيومى بالمعاسية وطويت الحافظة
الثانية على ايصال باستلام المؤسسة المصرية العلمية للكهرباء قيمة مصاريف
معاينة لتوصيل التيار الكهربائى وايصالين بدفع استهلاكات التيار الكهربائى .
ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان القرار المطعون فيه
صدر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ونشر بالعدد رقم ٢٥١ من نشرة
الوزارة الصادرة فى اول فبراير سنة ١٩٦٦ وقد تظلم منه المدعى فى ٩ من
مارس سنة ١٩٦٦ ولما لم تجبه الادارة الى طلبه بلادر فى ٢٥ من يونيه
سنة ١٩٦٦ بتقديم الطلب رقم ٨٢٩ لسنة ٢٠ القضائية الى لجنة المساعدة
القضائية بحكمه القضاء الادارى لاعفائه من رسوم الدعوى وقد اجيب الى
طلبه فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٦ واتام دعواه بايداع صحيفة قلم كـ ١٠
بحكمة القضاء الادارى فى ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
مجلس الدولة تنص على ان « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة نـ ١٠ ينـ ١٠
بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى
الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح او اعلان صاحب
الشان به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت
القرار او الى الهيئات الرئاسية ويجب ان يبت فى التظلم قبل مـ ١٠ من
يوما من تاريخ تقديمه واذا صدر القرار بالرغـ ١٠ يجب ان يكون مسببا ويعتبر
فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة
بـ ١٠ بمثابة رفضه . ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى القرار الخاص بالتظلم
ستين يوما من تاريخ انتهاء الستين يوما المذكورة . وقد جرى قضاء هذه
المحكمة بـ ١٠ يترتب على طلب المساعدة القضائية ذات الاثر المترتب على
التظلم الادارى من حيث قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء وان هذا الاثر يظل
قائما ويقتـ ١٠ سريان الميعاد لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول
او الرفض ومن ثم فان المدعى وقد اجيب الى طلب اعفائه من رسوم

الدعوى فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٦ كان عليه أن يودع صحتها قلم
كتاب محكمة القضاء الإدارى فى موعد أقصاه ٢٧ من يناير سنة ١٩٦٧ وأذ
كان هذا الإيداع تم بعد هذا الترخيص فإن الدعوى تكون قد انقضت بعد الميعاد
مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها شكلا .

ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى كان يقيم
بطنطا عند رفع الدعوى فيضاف ميعاد مسافة مقداره يومان لا وجه لذلك
لأن الثالث من الإطلاع على عريضة الدعوى أنه جاء فيها أن المدعى يقيم
بالقاهرة بشارع أبو خودة رقم ٩ قسم الظاهر وأنه يعمل مدرسا بـ مدرسة
التجارة الثانوية بالظاهر وهذه الإقامة هي التي يتعين الاعتداد بها في
شأن حساب ميعاد رفع الدعوى وما إذا كان يضاف اليه ميعاد مسافة
من عدمه ما لم يرد دليل على خلاف ذلك مما يخضع لتقدير المحكمة وأذ كان
المدعى قد قدم مستندات للتدليل بها على أنه كان يقيم بمدينة بسيون حتى
أول أغسطس سنة ١٩٦٧ بعد نقله الى القاهرة فإن هذه المستندات في ضوء
ما قرره المدعى من أنه يعمل بالقاهرة — تلك الواقعة التي بظاهرها ملف
الخفية وفي ضوء الوقت الذي أبرزت فيه أذ لم يقدمها المدعى إلا انقضاء
الطعن وبنايسبته فإن هذه المستندات والأمر كذلك لا تكفى لدحض ما ورد في
صحيفة الدعوى من أن محل إقامة المدعى مدينة القاهرة ومن ثم فإن إضافة
ميعاد رفع الدعوى يكون غير قائم على أساس من الواقع أو القائلون
وبكون الدعوى قد انقضت بعد الميعاد مما يتعين معه الحكم بالبقاء الحكم
المطعون فيه وبعدم قبول الدعوى شكلا مع الزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٥٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٤)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

صدر قرار لجنة شئون العاملين بنقل تبويل وظيفة الى وظيفة أخرى
— انطواؤه على غصب لسلطة مجلس الإدارة في هذا الشأن — اتعاده —
عدم تقييد دعوى إلغاء هذا الإجراء بميعاد — تصحيح القرار المتنازع اليه
باعتباره من مجلس إدارة المؤسسة قبل صدور الحكم المطعون فيه — انصراف
طعن المدعى الى هذا القرار الآخر الذي صدر من يملكه ويكون الطعن
مرفوعا في الميعاد .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه نيبا نضمنه من نقل توظيف وظيفة اخصائى اول ترقيب وظائف من الفئة الرابعة الى وظيفة اخصائى اول بحوث وشئون قرارات مجالس ادارة الشركات قد جاء مخالفا لما نصت عليه المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن اصدار لائحة نظام العاملين بالقطاع العام من ان « يضع مجلس ادارة المؤسسة او الوحدة الاقتصادية هيكل تنظيميا وجداول مترات وظيفية وكذلك ميزانية سنوية تقديرية للوظائف والاجور وفقا للخطة تشمل الوظائف وفتاتها وعدد العاملين الذين قد تتطلبهم حاجة العمل والانتاج » لان مؤدى هذا النص ان لجنة شئون العاملين غير مختصة اصلا بنقل توظيف احدى الوظائف الى وظيفة اخرى ولو كانت من ذات الفئة المالية ، بل ان ذلك من اختصاص مجلس ادارة المؤسسة لما ينطوى عليه هذا النقل من تعديل فى الميزانية التى سبق ان اقرها من قبل ، وعيب عدم الاختصاص ينطوى على عصب لسلطة مجلس الادارة فى هذا الشأن مما ينحدر بالقرار المطعون فيه الى درجة الانعدام لا البطلان نحسب . وبالتالي لا يقتيد الطعن القضائى فيه بالمصادر .

ومن حيث ان المؤسسة من ناحية اخرى باشرت الى تصحيح العيب الجسيم الذى شلب القرار المطعون فيه بأن اعتمد مجلس ادارة المؤسسة القرار بجلسته المنعقدة فى ١٦ من ابريل ١٩٧٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ . وبذلك تكون الادارة قد قامت بتدارك ما سبق ان فتتها من وجوب عرض قرار لجنة شئون العاملين بنقل التوظيف على مجلس الادارة ، واذا كانت دعوى المدعى ما زالت قائمة - وقت صدور هذا القرار فان طعنه ينصرف اليه بعد ان لصيح القرار ملابرا من 'لجهة المختصة التى تلك اصداره ويكون هذا الطعن . مرفوعا فى الميعاد المقرر ولا وجه بالتالى لما ذهب اليه الطعن المرفوع من ادارة قضايا الحكومة من عدم قبول الدعوى شكلا .

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

صدر القرار المطعون فيه تطبيقاً لقاعدة استثنائها الوزارة تقضى بترقية كل من ترجع لقدمته في الدرجة المرقى منها الى تاريخ معين - انطبق هذه القاعدة على المدعى واستحقاقه الترقية - ابداء الوزارة ان السبب في عدم ترقينه هو عدم وجود بطاقة له - ترك المدعى في ذلك القرار قد تم عن غفلة من ارادة مصدر القرار ولا يكون القرار مقترنا بشئ من ارادة مصدره في هذا الترك - نتيجة ذلك - عدم تقيد طلب الغاء هذا القرار ببيعاصد الطعن بالالفاء .

ملخص الحكم :

ان القرار المطعون فيه صدر تطبيقاً لقاعدة استثنائها الوزارة المدعى عليها وبينتها مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/٤/٢٧ وتقضى بترقية كل من ترجع لقدمته في الدرجة السادسة الى ١٩٦٢/٥/٢٧ والسابعة الى ١٩٥٩/٥/٢٧ والثامنة الى ١٩٥٢/٥/١ والناسمة الى ١٩٣٤/٥/٢٧ ميلاد ١٩١١/١٢/٢٢ ، والتثبت ان المدعى تاريخ ميلاده ١٩١١/٧/١٨ وحصل على شهادة التعليم الاولى سنة ١٩٢٩ وعين بالدرجة الثالثة الفنية المتوسطة من ١٩٣٣/١٢/٣٠ والسابعة من ١٩٥٠/٨/١ والسادسة من ١٩٥٧/١٠/١٩ والخامسة من ١٩٦١/١٢/٢٠. واعتبر في الدرجة السادسة من هذا التاريخ تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ . ومن ثم فلا براء في انطباق تلك القاعدة على حالة المدعى واستحقاقه الترقية الى الدرجة الخامسة مع الذين رفقوا طبقاً لها ، واذا تبدى الوزارة انه لم يرق لعدم وجود بطاقة له ، فان ذلك يفيد انه ما منع المدعى ان يسلك في المرقين الا ان غفلت عنه الجهة الادارية المختصة حين قبلت بجمعهم ، ولا تكون ارادة مصدر القرار بعند قد عرضت له او تطلعت به مطلقاً عند اصدار القرار على وجه يقدر به منع المدعى ما استحق له بمقتضى تلك القاعدة من الترقية . ويكون ترك

(١ - ١٤ - ج ١٥)

المدعى فى ذلك القرار قد تم عن غفلة من ارادة مصدر القرار ، بحيث يكون القرار تد مصدر غير مقترن بشيء من ارادة مصدره فى هذا الترك ، مما يعد القرار فى شأنه معدوما لا يتقيد طلب ابطاله بيميناد الطعن بالالفاء ولا يكون وجه لعدم قبول دعوى الفاء هذا القرار لفوات الميعاد ، واذ قضى الحكب المطعون فيه بغير ذلك فقد خالف القانون ويتعين الحكم بالفائه وقبول طلب الفاء القرار المطعون فيه وبالفاء ما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الخامسة مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الوزارة المصروفات ولا يكون محل لما طلب المدعى احتياطيا من تعويض بعد اذ اجيب الى طلبه الاصلى من ابطال القرار الذى يضر به .

(طعن ٨٩ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

ثبوت ان كفاية المدعى كانت قد قدرت بمرتبة ممتاز فى التقرير الذى اتخذ اساسا للترقية بالاختيار الى الدرجة الثانية - عدم عرض هذا التقرير على اللجنة التى فامت بجمع بيانات المستحقين للترقية يعتبر خطأ من جانب الادارة فوت على مصدر القرار ان يمرض لحالة المدعى بوجه نفوم معه ارادة تخطيه فى الترقية مما يطر القرار فى شأن هذا الترك معدوما ينصين فى هذه الحالة قبول دعوى الفاء دون تقيد بيميناد رفعها مع الفاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من اثار لا محل حينئذ للتعويض عن هذا الترك وقد حكم بالفائه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان طعن المدعى مبناه ان الحكم اخطأ فيما قضى به من عدم قبول الطعن فى القرار الصادر فى ١٩٦٧/١/٢٠ لرفعة بعد الميعاد - ذلك لان المدعى لم يرفع دعواه بعد نظلمه الاول بسبب ما ردت به الوزارة من ان

تقرير كفايته كلن بدرجة جيد ٨٩ درجة ، ولكن بمجرد عليه في لواخر سنة ١٩٦٧ ان غشا قد وقع في بيان كفايته وان حقيقة تقديره كانت بدرجة ممتاز ٩٦ درجة فانه تظلم من جديد ورنع دعواه في الميعاد والبدا المعروف ان الفش يبطل التصرفات ولا يصح ان يفيد الفش ويضار الذي لحقه غشه . كما اخطأ الحكم في عدم اخذه بالمستندات التي قدمها المدعى لاثبتت تقديم أربع تظلمات من القرار الصادر في ١٩٦٧/١٢/٢١ وياترجوع الى تلك المستندات يبين ان المدعى قد تظلم قبل ان يرنع دعواه وانه لا وجه لعدم قبولها شكلا . وحق المدعى في الترقية بالاختيار واضح لان تقارير كفايته بدرجة ممتاز ولا يجوز تخطيه ان هو تقدم منهم .

ومن حيث ان قواعد الترقية بالاختيار التي صدر عنها القراران المعلومون فيها هي كما جاءت في كتاب وزارة التربية والتعليم رقم ٢١٩٨ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٤ . تشترط قواعد القرار الصادر في ١٩٦٧/١/٢٠ ان يكون المرشح حاصلا على تقرير سري في العام الاخير (فبراير سنة ١٩٦٦) لا يقل عن ٩٠ درجة واشترطت قواعد القرار الصادر في ١٩٦٧/١٢/٣٠ ان يكون المرشح حاصلا على تقرير سري بدرجة ممتاز (اكثر من تسعين درجة) في العامين الاخيرين (فبراير سنة ١٩٦٦ و فبراير سنة ١٩٦٧) واذ صدر هذا القرار من قبل ان تنقضي سنة ١٩٦٧ ويحل وضع التقارير عن اعمالها ، فان ما تقصده القواعد انها ينصرف الى تقريرى الكفاية الموضوعية فعلا عن اعمال سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ولا يكون وجه لما تدعيه الوزارة من ان التقرير الذى يعتد به للترقية في قرار ١٩٦٧/١/٣٠ هو الذى وضع عن اعمال سنة ١٩٦٦ . وانما الذى يعتد به هو التقرير الذى وضع في فبراير سنة ١٩٦٦ عن اعمال سنة ١٩٦٥ ، واذ ثبت ان المدعى مقدرة كفايته في هذا التقرير بمرتبة ممتاز ٩٦ درجة وانه قد استوفى سائر ما اشترطته قواعد الترقية بالقرار الصادر في ١٩٦٧/١/٣٠ في نظام المدارس الثانوية فان المدعى يكون مستحقا للترقية الى الدرجة الثانية مع زملائه واذ يبين مما ايدته الوزارة ان التقرير الصحيح لكفاية المدعى لم يعرض على اللجنة التي قامت بجمع الذين انطبقت عليهم قواعد الترقية فكانت خطأ من جانب الادارة فوت على مصدر القرار ان يعرض للمدعى بوجه تقوم

معه ارادته تركه مما يفر القرار في شأن هذا الترك مخروفا لا يتقيد في طلب الغائه بيمعاد الطعن بالالغاء ، ولا يكون صحيحا الحكم بعدم قبول دعوى الغاء هذا القرار لفوات الميعاد ، ويتمين القضاء بالغاء الحكم وبقبول الدعوى وبالغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من ترك المدعى في الترتية الى الدرجة الثانية مع ما يقترب على ذلك من آثار ، ولا يكون محل بعد للتعويض عن هذا الترك وقد حكم بالغائه ، كما لا يكون ما يقتضى استعراض الطلب الاحتياطي .

(طعن ١١٥ لسنة ١٩٦٩ ، ٢٥٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

عليه مراقبة الشؤون الدينية بالأوقاف بقاوم في الخدمة حتى سن الخامسة والستين - اهالة المدعى الى المعاش عند بلوغه سن الستين - التراضي في تقديم دعوى الغاء هذا القرار في الميعاد - عدم قبولها .

ملخص الحكم :

ولما كان الثابت من الاوراق ان المدعى وان تظلم فعلا من القرار المذكور يوم نشر القانون المشار اليه اي في ١٩٥٦/١١/٢٥ غير انه تراخى فلم يتقدم بطلب اعفائه من رسوم الدعوى الا في ١٩٥٩/١/٤ فانه بذلك يكون قد فوت على نفسه ميعاد الطعن بالالغاء ويتمين لذلك عدم قبول طلب الالغاء لرفعها بعد المواعيد المقررة قانونا .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/١٧)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

طلب استحقاق المعاش بمرته تأسيسا على ان وقوع الاستبدال في جزء منه لم تتحقق شروطه - ليس من قبيل المنازعة في مقدار المعاش ولا في اساس ربه - الدعوى بشأنه لا تسقط ما دام الحق موضوعها لم يسقط بالتقادم .

ملخص الحكم :

مضى كل المدعى لا ينزع في مقدار المعاش الذي تم قيده ولا في أساس ريعه مما حدثت له قوانين المعاشات ميعدا لرفع الدعوى بشكائه وإنما يجادل في أمر آخر يتعلق بشروط استبدال جزء من المعاش ، ويرى هذا الاستبدال مشروطا بالانتفاع بالأرض التي كانت موضوعا لهذا الاستبدال مما لم يثبث قانون مجلس الدولة أو القوانين الأخرى الدعوى في خصوصه بميعاد سقوط معين بل خول ريعها في أي وقت يادام الحق موضوعها لم يسقط بالتقادم ، ويهدف المدعى بمنزاعته أولا ويقلد إلى استحقاق المعاش برمته لأن وقوع الاستبدال في جزء منه يتحقق شروطه وأوضاعه متى كان ذلك . فإن الدعوى تكون مقبولة لرمعها في الميعاد .

(طعن ١١٥١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

طلب إلغاء قرار التحميل بالأجر للتفويض بدون إذن - هذا الطلب في حقيقته منازعة في التعميضي الذي يتحمل بمساسب ذلك: المادة ٥٠ من قانون نظام المالكين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بصرمان المالكين من أجره عن غيبه بدون إذن - المنازعة في التحميل وإن كانت مرتبطة بقرار الجزاء إلا أنها تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لرفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إنه من طلب المدعى إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تحميله بأجر ١٧ يوما تفويضها بدون إذن ، فإن هذا الطلب في حقيقته منازعة نسي التعميضي الذي يحمل به وفقا للمادة ٥٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام المالكين المدنيين بالدولة ، وهي تنفي بصرمان المالكين من أجره عن مدة غيبه بدون إذن ، وهي منازعة وإن كانت مرتبطة بقرار الجزاء المطلوب إلغاؤه ، إلا أنها لا تنقيد بالميعاد المقرر قانونا لدعوى الإلغاء ،

وما دلت المحكمة التأديبية قد انتهت الى قبولها شكلا وإلى الفناء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تحصيل المدعى بأجر ١٧ يوما غابها بدون إذن تأسيسا على أن ثمة خلا اداريا يقدم السكوتاريه المختص بعمليات تسجيل الحضور والانصراف ولا يمكن ان يؤخذ هذا الخلل ضد الطاعن طالما ان الموظف المختص باثبات الحضور والانصراف وقع امام اسم المدعى في ايام غيابه بما يفيد وجود مجبر للانصراف ، فان قضاءها يكون قائما على اسباب سائغة ومتفقا وصحيح حكم القانون ، لما هو مسلم به من ان الموظف يسأل مدنيا عن خطئه الشخصي ولا يسأل عن الخطأ المرفعى طبقا للمادة ٥٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا وهو القانون النافذ وتمت صدور القرار المطعون فيه .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد - من النظام العام - يجوز اثارته في أية مرحلة من مراحل الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد هو على ما استقر قضاء هذه المحكمة من الدفوع المنطقة بالنظام العام ويجوز اثارته في أية مرحلة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع اليها .
بذلك .

(طعن ٦٢٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٠)

الفرع الخامس الحكم فى دعوى الإلغاء

أولا - حجية حكم الإلغاء :

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به كما وأن الأحكام الصادرة منه بالإلغاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل الكافة .

ملخص التمسوى :

من المقرر أن للأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به لا تخلف فى ذلك عن أحكام المحاكم العادية أى اختلاف ، بل أن الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بالإلغاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل الكافة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فلذا صدر حكم من محكمة القضاء الإدارى وجب على الإدارة تنفيذ أعمال مقتضاه ولا يجوز لها أن تمنع عن ذلك والا كمن الموظف المتمنع سواء كان وزيرا أو غيره مسئولوا شخصيا عن تعويض صاحب الشأن عما ناله من أضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب أن يكون تنفيذ الحكم كايلا ومن المسلمات أن الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتما وجوب أعاقته الى الوظيفة - فلذا يمكن إعادة الموظف الى وظيفته دون حاجة الى إلغاء تعيين الموظف الذى حل محله لم يكن له أن يتسك بإلغاء تعيين هذا الأخير - إما اذا كانت إعادة الموظف متعذرة الا بإلغاء تعيين من حل محله وجب على الإدارة أن تقرر هذا الإلغاء تنفيذا لمقتضى الحكم .

وقد استقر قسم الراى مجتمعما على هذه المبادئ طبقا لما استقر عليه راي الفقه والقضاتين المصرى والفرنسى .

(غنوى ٢٩٧ فى ١٩/٦/١٩٥٢)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — اختلاف مدى الالغاء
— الالغاء قد يكون كاملا او جزئيا . — تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم
وما تنهى اليه المحكمة في قضائهما .

ملخص الحكم :

لئن كانت حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — وفقا لحكم المادة ٩
من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التى رفعتها المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على انه " تسرى فى شئ
الاحكام جيمعها القواعد الخاصة بقوة الشئ المقضى به . على ان الاحكام
الصادرة بالالغاء تكون حجة على "لكافة" — لئن كانت هذه الحجية هى حجية
عينية كنتيجة طبيعية لاعداد القرار ائدارى فى دعوى هى فى حقيقتها اختصاص
له فى ذاته ، الا ان مدى الالغاء يختلف بحسب الأحوال . فقد يكون شاملا
لجميع اجزاء القرار . وهذا هو الالغاء الكامل . وقد يقتصر الالغاء على جزء
منه دون باقيه . وهذا هو الالغاء الجزئى . كلن يجرى الحكم بالافاء
القرار فيها تضمنه من تخفى المدعى فى الترقية . او يجرى الحكم " بالافاء
القرارات الصادرة من وزير المواصلات فيها تضمنته من شغل الدرجات
المسماة التنسيقية بترقية موظفين لم يكونوا من عداد موظفى مصلحة
انبريد ... " . وغنى عن البيان ان مدى الالغاء يتحدد بطلبات الخصوم
وما تنهى اليه المحكمة فى قضائهما .

(طعن ٢١٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

حكم — حكم بالالغاء — حجته — حجية على الكافة .

ملخص الفتوى :

ان الحكم بالالغاء حجة على الكلفة ، ولا تقتصر حججه على طرفى الدعوى بل تمتداهما الى الغير وعلّة ذلك ان الخصومة الحقيقية فى الطعن بالالغاء تنصب على القرار الادارى ذاته وتستند الى اوجه عامة حددها القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة وكل وجه فيها له من العموم فى حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه غير ذي اثر لا بالنسبة الى الطاعن وحده بل بالنسبة الى الكلفة ، ومن ثم فان اكثر الحكم بالالغاء تتناول من لم يختصم فى الدعوى كما تتناول طرفيها على السواء .

(مئوى ٢٩٦ فى ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

حجية الاحكام الصادرة بالالغاء — حجية عينية — علّة ذلك — مدى الالغاء قد يكون كليلا او جزئيا — تحديد هذا الذى بطلبات الخصوم وما تنتهى اليه المحكمة فى قضائها — نتائج هذه الحجية — الحكم باعتبار الدعوى الثانية بالغاء ذات القرار غير ذات موضوع .

ملخص الحكم :

ان حجية الاحكام الصادرة بالالغاء وفقا لحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الغاص بتنظيم مجلس الدولة التى ردها المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة التى نص على انه « تنرى فى شأن الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به على ان الاحكام

المصادر : بالإنشاء تكون حجة على الكلفة « هي حجة كنتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصام له في ذاته ، الا ان مدى الإنشاء يخطف بحسب الاحوال فقد يكون شاملا لجميع اجزاء القرار وهذا هو الإنشاء الكامل ، وقد يقتصر الإنشاء على جزء منه دون بقية وهذا هو الإنشاء الجزئي . كان يجرى الحكم بإنشاء القرار فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترتية - وغنى عن البيان ان مدى الإنشاء امر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي اليه المحكمة في قضائها . فاذا صدر الحكم بالإنشاء كليا كلن او جزئيا فانه يكون حجة على الكافة . وعله ذلك ان الخصومة الحقيقية في الطعن بالإنشاء تنصب على القرار الإداري ذاته وتستند على لوجه علمه حددها القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة سى المادة الثامنة منه بنها « عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتنويعها أو اساءة استعمال السلطة » . وظل وجه منها له من التعميم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلا لا بالنسبة للطاعن وحده . بل بالنسبة للكافة . فهو بطلان مطلق .

وما من شك في ان المساواة بين الأفراد والجماعات في تطبيق القواعد العامة المستفادة من حكم الإنشاء تقتضى وجوبا ان يكون حكم الإنشاء حجة على الكافة حتى يتقيد الجميع بأثره .

وينبني على ما تقدم انه اذا ائفى مجلس الدولة قرارا داريا ثم اقسام طاعن آخر دعوى اخرى امام مجلس الدولة بإنشاء ذات القرار كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع . باعتبار ذلك احدى نتائج الحجية المطلقة للشيء الملقى به في حكم الإنشاء ، وكذلك من لم يختصم في الدعوى تصيبه آثار الحكم بالإنشاء بوصف انه من الكافة وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه . ذلك لان دعوى الإنشاء اسمع بدعوى الصبة يمثل فيها الفرد مصلحة المجموع .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

الحجية المطلقة التي تنسم بها احكام الالفاء - ليس من مقتضياتها
هدم قاعدة الاثر النسبي للاحكام علية وامتناع انتفاع الغير بها - توفيق
القضاء الادارى بين هذين المبدأين - جواز تمسك الغير بالاثار القانونية
المرتبة لزاما على الالفاء وبالأوضاع الواقعية والتي لها ارتباط وثيق
بالمراكز الملقاة في طلب الفاء قرار آخر .

ملخص الحكم :

ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة انى تنسم بها احكام الالفاء
ان نهدم قاعدة اخرى اصلية وهى قاعدة الاثر النسبي للاحكام علية وامتناع
انتفاع الاغيار - كبدا علم - بأثار هذه الاحكام ، اذ تقتصر الاستفلادة
من نتائج الالفاء المباشرة على من قام دعوى الالفاء في الميعاد ، دون من
نقاس عن اقلتها نهائيا او نهيا . ذلك ان تفويت ميعاد الطعن بالالفاء وثيق
الصلة ببدء استقرار المراكز الادارية . ومع ذلك فقد حاول القضاء الادارى
جاهدا التوفيق والملاحة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفى
الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة . فجعل هذه الحجية
واضحة في الاثر انقائونية المرتبة لزاما على الالفاء ، وفي الأوضاع الواتية
التي لها ارتباط وثيق وأصرة اكيدة بالمراكز الملقاة . فالأثار الواقعية التي
تنشأ عن احكام الالفاء يجوز بحكم ترتبها الحقى ولزومها العقلى ان يتمسك
بها اولو الشأن في طلب الفاء قرار آخر ما دامت هذه النتائج المحتبة ينمى
على الادارة احترامها بل انفاذا من تلقاء نفسها نتيجة لحكم الالفاء . على
هذا يكون من حق الطهون عليه - وترتيبه في كشف الانتدعية السلفس على
ما سبق البيان - ان يجلبه الادارة بلزوم استبعاد أحد الموظفين من مضار
التزامهم على الترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار رقم ١٤٢ الصادر
في ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ ، اعتبارا بانه بعد نجاح هذا الموظف في الطعن
على قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ قد أصبح مرقى الى الدرجة الخامسة

اعتبرا من هذا التاريخ . ولا يتحدى تيريرا لقيام هذا التزام بأن المطعون عليه لم يظمن في قرار ٢١ نوفمبر ١٩٥٤ ، لأنه يتسكك بمبدأ حكم الإلغاء هذا القرار لمزية تعود عليه شخصيا ، ولا لترقية يدعيها من وراء إلغاء هذا القرار بالذات وإنما تصارى ما يطلبه هو أنه يقتضى الإدارة أن تسلم له بواقع ملدى يترتب حتما على حكم الإلغاء وينبذ منه في خصوص طلب إلغاء قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى ظمن عليه في الميعاد وحصل هذا الواقع أن الموظف المذكور لا ينبغي أن يتزاحم معه في الترقية الى إحدى الدرجات الخالصة على أساس التقدمية بعد أن استحق الترقية الى الدرجة الخامسة قبل ذلك بموجب القرار رقم ١١٩٢ الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حسبما كشف عن هذا الاستحقاق من هذا القرارين الحكم الصادر بإلغاء هذا القرار في ١٥ من إبريل سنة ١٩٥٧ ، ويتربى على هذا أن يستحق المطعون عليه الترقية الى الدرجة الخامسة بموجب قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ في نطق ما أتاحه له ترتيبه في كشف أقدميات موظفى الدرجة السادسة .

(طعن ١٥٢١ ، ١٥٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

الحكم الصادر في دعوى الإلغاء يعتبر حجة على الكفة - هي خصومة قضائية مناطها قيام النزاع واستمراره بين طرفيها وتنتهى بالترك الذى ينتج لفره على خلاف الحال بالنسبة الى طعن هيئة مخوض الدولة .

ملخص الحكم :

ولئن تميزت دعوى الإلغاء بأنها خصومة عينية تقوم على اختصاص القرار الإداري وأن الحكم الصادر فيها بالإنهاء يعطيه وبهذه المثابة يعتبر حجة على الكفة بينما دعوى غير الإلغاء هي خصومة ذاتية يكون للحكم الصادر فيها حجية نسبية مقصورة على أطرافه إلا أنه من المصلحة في نقه

القانون الإدارى أن كلا الدعيين لا تخرجان عن كونها خصومة قضائية مناهضة قيام النزاع الذى هو جوهرها واستمراره بين طرفيها ولذا فمن المسلم به فى الفقه والقضاء الإدارى الفرنسى أن المنازعة الإدارية ولو كانت طعنا بالالغاء تد تنتهى بانقراض وينتج الترك انره على خلاف الحال بالنسبة الى طعن هيئة المفوضين او النيابة العامة بالنسبة الى الدعى الجنائية .

(طعن ١١٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة بالالغاء — حجتها — تحوز هجية مطلقة يحتج بها
فى مواجهة الكافة — المادة ٧٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الفتوى :

أن القاعدة بالنسبة للاحكام الصادرة بالالغاء انها تحوز هجية
مطلقة يحتج بها فى مواجهة الكافة وتتعدى طرفى الدعى الى الغير . وفى
ذلك تنص المادة ٢٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
على ان « تسرى فى شأن الاحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة انشئ
المقضى به ، على أن الاحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة » .

وهذه الحجية المطلقة تعد نتيجة طبيعية لاعداء القرار الإدارى فى دعوى
عى اختصاص له فى ذاته .

(فتوى ٦٦٦ فى ١٩٧٠/٥/٢٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

كون المخالفة البادية في القرار هي تخطي المطعون في ترقيته البدعي
تخطيا مخالفا للقانون — الغاء قرار الترقية هو الغاء نسبي فيما احتواه
من مخالفة — عدم جواز الغاء القرار الغاء مجردا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء اقرار المطعون فيه الغاء مجردا
فيما تضمنه من ترقية السيد / الى الفئة الثانية يكون قد اخطأ
في تاويل القانون وتطبيقه وتعين الغاؤه وذلك لان وجه المخالفة البادية
للرقابة القضائية في هذا القرار وهو بالتحديد ينحصر في تخطي المطعون
في ترقيته للبدعي تخطيا مخالفا للقانون على ما سبق البيان . هذا الوجه
من المخالفة في القرار هو وجه نسبي فيه اذ يزول الميب في القرار
بازالة الجهة الادارية لهذا التخطي وهو ما يتحقق بغاء القرار الغاء
نسبيا فيما احتواه من مخالفة . الامر الذي يتطلب من ناحية اخرى الغاء
القرار الغاء تاما لو مجردا لان المخالفة فيه ليست مطلقة لا يهو عدم
مشروعيتها الا الغاء القرار هذا الالغاء المجرد . لهذا يكون على المحكمة
ان تلغي القرار المطعون فيه الغاء نسبيا فيما تضمنه من تخطي المدعي في
الترقية الى الفئة الثانية .

(طعن ٧١٩ لسنة ١٨ ق ٤٤٦٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا — قبله على ان اسم المدعي
لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر في الترقية الى الدرجة
الاولى وقت ان كانت احدى في الدرجتين الثالثة والثانية لا تسبح بعرض

حالته - انتهاء النزاع حول وضعه في الدرجتين المذكورتين - طلب المحكمة الى الجهة الادارية اثناء نظر الطعن عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها في مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاختيار بافتراض انه كان وقتذاك متزاحما مع بلقي المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه - تلبيد الجهة الادارية صلاحية الاختصاص بقرارها المطعون فيه - لا وجه لالغاء المجرى في هذه الحالة .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لالغاء القرار المطعون فيه الغاء مجردا لمجرد ان اسم المدعى لم يكن قد عرض على لجنة شئون الموظفين عند النظر في الترقية الى الدرجة الاولى وقت ان كانت اتخيمته في الدرجتين الثالثة والثانية لا تسمح بعرض حالته على هذه اللجنة لانه اذا ما انتهى النزاع حول وضعه في الدرجتين المذكورتين فان فرصة الترشيح التي كانت قد فاتته وقت اصدار القرار المطعون فيه يمكن تداركها بمفاضلة مجددة بحيث تحدد محصر القرار في ضوء النتيجة التي تسفر عنها المقارنة بينه وبين المرقي في هذا القرار مع وزن مشروعية القرار المذكور وتقدير مآله ابقاء او الغاء على همدى ذلك ومن اجل هذا طلبت المحكمة الى الجهة الادارية - اثناء نظر الطعن - عرض اسم المدعى على لجنة شئون الموظفين المختصة لبدء رايها في مدى استحقاقه للترقية الى الدرجة الاولى بالاختيار بافتراض انه كان وقتذاك متزاحما مع بلقي المرشحين للترقية بموجب القرار المطعون فيه ويعرض الموضوع على لجنة شئون الموظفين بالهيئة العلية للاصلاح الزراعي بجلستها المنعقدة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ قروت « لقرار ما سبق ان تم في هذا الموضوع من تخلى المدعى في الترقية » وبذلك تكون الجهة الادارية صاحبة الاختصاص قد ابدت قرارها المطعون فيه ورفضت الاقرار بتحقيقه المدعى في الترقية بالاختيار للكلية الى الدرجة الاولى بعد اعمال المفاضلة بينه وبين بلقي المرشحين للترقية بالقرار المذكور .

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

انه ولئن كانت احكام الالفاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية ان تهدم قاعدة اخرى اصلية وهي قاعدة الاثر النسبي للاحكام بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة - وجوب التوفيق بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة - مثال - انا صدر حكم لصالح احد الماملين بالفاء قرار الجهة الادارية الفاء مجردا وكانت مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء بصحيفة دعواه على مجرد الفاء هذا القرار فيها تضمنه من تغطية في الترقية الى الفئة الرابعة ولحقته فيها بدلا من الاحداث منه في ترتيب الاندية ومن تاريخ الحصول على المؤهل فانه يتعين عند تنفيذ الحكم المتنازل اليه في ضوء المبادئ سالفة الذكر الوقوف به عند الحد الذي يحقق مصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك اى مصلحة للمحكوم لصالحه في الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم - لجهة الادارة اذا قدرت ان من المصلحة العامة الإبقاء على المراكز التقوية التي استقرت لذويها ان تبقى على حركة الترقيات المطمون فيها مع ارجاع اندية المحكوم لصالحه بعد ترقيته الى الفئة الرابعة التي رفع دعواه بشأن طلب الترقية اليها الى التاريخ المعين في الحركة المرفوعة .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت احكام الالفاء تنسم بالحجية المطلقة الا انه ليس من مقتضيات هذه الحجية ان تهدم قاعدة اخرى اصلية وهي قاعدة الاثر النسبي للاحكام علية وابتناع انتفاع الاغيار كبدا عام بانثار هذه الاحكام . اذ تقتصر الاستفادة من نتائج الالفاء المباشرة على من اقام دعوى الالفاء في الميعاد دون من تناعس عن اقامتها تهلونا او تهيبا ، ذلك ان تنويست بمبدأ الطعن بالالفاء وثيق الصلة ببدا استقرار المراكز التقوية ، ولقد حرص القضاء الاداري على التوفيق والملازمة بين التزام هذه النسبية بقصر آثار الحكم على طرفي الخصومة وبين الحرص على احترام تلك الحجية المطلقة فاعمل تلك الحجية في الآثار التقوية المترتبة على الالفاء لزاما وفي الاوضاع التي لها ارتباط وثيق وصلة بكيد بالمراكز المرفوعة ، وترتبطا على

ما تقدم يتمين عند تنفيذ الحكم التقيد بالحدود التى يحقق فيها ذلك التنفيذ
مصلحة المحكوم له وحده دون ما يجلوذ ذلك .

ومن حيث أنه ولئن كان الثابت أن الحكم الصادر لصالح
ولئن قضى بإلغاء قرار الهيئة المصرية العالية لتعمير الصحارى رقم ٥١٦
لسنة ١٩٦٥ إلغاء مجردا إلا أن مصلحة المحكوم لصالحه تقتصر وفقا لما جاء
بصحيفة دعواه على مجرد إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية
الى الفئة الرابعة وأحقته فى الترقية الى هذه الفئة بدلا من السيد /
الاحداث منه فى ترتيب الاقدمية ومن تاريخ الحصول على المؤهل . ومن ثم
يتمين عند تنفيذ الحكم المشار اليه فى ضوء المبادئ متقدمة الذكر الوتوف
به عند الحد الذى يحقق مصلحة من استصدره بحيث لا يبقى بعد ذلك أى
مصلحة للمحكوم لصالحه فى الاعتراض على كيفية تنفيذ الحكم لما هو مقرر
من أن المصلحة كما يجب توافرها لقبول الدعوى يجب توافرها كذلك عند طلب
تنفيذ الحكم الصادر فيها على وجه معين . ومن هذا فإن لجهة الإدارة اذا
قدرت أن من المصلحة العالية - وهو ما تستقل بتقدير ملامته - الإبقاء على
المراكز القانونية التى استقرت لذويها - أن تبقى على حركة الترقيات
المطمون فيها مع ارجاع اقدمية المحكوم لصالحه بعد ترقيته الى الفئة
الرابعة التى رفع دعواه بشأن طلب الترقية اليها - الى التاريخ المعين
فى الحركة المضافة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تنفيذ الحكم
الصادر فى الدعوى رقم ١٥٨٨ لسنة ٢١ ق يقتصر على من استصدره وهو
السيد / ويكون ذلك بلرجاع اقدميته فى الفئة الرابعة
التي رقى اليها فيما بعد الى التاريخ المعين فى حركة الترقيات المضافة
على التفصيل آنف الذكر .

(ملف رقم ٢٨٥/٢/٨٦ - جلسة ١٧/٢/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء - الحجية المطلقة وقاعدة الأثر النسبي للأحكام - حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته - الإنشاء يختلف فقد يكون شاملا لجميع أجزاء القرار وهو الإنشاء الكامل وقد يقتصر على جزء منه دون باقيه وهو الإنشاء الجزئي - مدى الإنشاء لم يتحدد بطبقات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في فصلها - إذا صدر الحكم بالإنشاء كلياً أو جزئياً فإن هذا الحكم يكون حجة على الكافة في الخصوص وبإلزام الذي حده الحكم - أساس ذلك : ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسب بها أحكام الإنشاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام - تنص الاستفادة من نتائج الإنشاء المباشرة على من أمام دعوى الإنشاء في الميعاد دون من تقاعس في إقامتها تهلوفاً أو منهياً - تفويت ميعاد الطعن بالإنشاء وثيق السلطة بمبدأ استقرار المراكز القانونية .

ملخص الحكم :

إن كانت حجية الأحكام الصادرة بالإنشاء هي حجية عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته ، إلا أن مدى الإنشاء يختلف بحسب الأحوال : فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار وهذا هو الإنشاء الكامل ، وقد يقتصر الإنشاء على جزء منه دون باقيه : وهذا هو الإنشاء الجزئي . وغنى عن البيان أن مدى الإنشاء - لم يتحدد بطبقات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في فصلها - فإذا صدر الحكم بالإنشاء كلياً أو جزئياً فإن هذا الحكم يكون حجة على الكافة ، في الخصوص وبالإلزام الذي حده الحكم . إذ ليس من مقتضيات قاعدة الحجية المطلقة التي تنسب بها أحكام الإنشاء أن تهدم قاعدة أخرى أصلية وهي قاعدة الأثر النسبي للأحكام ، حيث تقتصر الاستفادة من نتائج الإنشاء المباشرة على من أقام دعوى الإنشاء في الميعاد دون من تقاعس في إقامتها تهلوفاً أو منهياً ، ذلك أن تفويت ميعاد الطعن بالإنشاء وثيق الصلة بمبدأ استقرار المراكز القانونية .

وإذا كان ذلك الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في الطعنين رقمي ٦١٢ لسنة ٢١ القضائية و ٦٣١ لسنة ٢١ القضائية قد انتهى إلى إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٥ لسنة ١٩٧١ فيها تفضله من إحالة السيد إلى المجلس واعادته إلى الختمة تأسيسا على أن القرار المذكور قد صدر مخالفا للقانون لعدم قيامه على سبب مشروع بغيره . فإن حجية هذا الحكم لا تثبت إلا على الخصوم وبالمدي الذي حدده هذا الحكم دون أن تمتد هذه الحجية لتشمل كل أجزاء القرار المطعون فيه وكل اشطاره بل يظل هذا القرار قائما بالنسبة إلى من لم يشمله قضاء الحكم المذكور . وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف الواقع والقانون مما ينعين لذلك الحكم بالغلطه .

(طعن ٦٨٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١٦)

١٤٦ :

بخفض الحسك :

ان مقتضى الحكم الحائز لقوة الامر المقضى الذى قضى بالفاء القرار المطعون فيه ، هو اعدام هذا القرار ومحو اثره من وقت صدوره فى الخصوص وبالمضى الذى حددته احكام . فان كان القرار الملغى صادرا بالتسريح — كما هو الشأن فى خصوصية هذه الدعوى — استتبع الفأوه قضائيا بحكم اللزوم اعادة المدعى كما كان فى وظيفته التى كان يشغلها عند تسريحه بهويتها ودرجتها كما لو لم يصدر قرار بالتسريح ، ذلك ان مقتضى اعتبار قرار التسريح كإن لم يكن هو وجوب اعتبار الوظيفة وكأنها لم تشتر فلتونا من الموظف المسرح ، مما يستتبع وجوب اعادته فيها وتبعا لذلك تحية من شغلها بعد قرار التسريح بقرار ما كان من المقذور قانونا

إصداره لولا أنه بنى على خلو تم بقرار التبريع الباطل قانونا ، فكان لزاما اعتباره باطلا كذلك ، إذ إن ما بنى على الباطل باطل . وما كان الموظف المسرح بالقرار الباطل ليعتبر أن صلته بالوظيفة قد انقطعت قانونا حتى يجوز أن تشغل وظيفته بغيره . ومن ثم فلا يصادف تعيين هذا الغير محلا صحيحا . هذا ، وغنى عن القول أن إعادة الموظف إلى وظيفته كما كان بمرتبتها ودرجتها هي من مقتضى حكم الإلغاء بحكم اللزوم القانوني . ومن هنا يسقط التحدى بأن قانون المحكمة العليا الذي وقع النزاع في ظله لم يتضمن نصا صريحا يلزم بتنفيذ الحكم على هذا الوجه ، كما يسقط التحدى كذلك بأن الحكم الصادر من المحكمة المذكورة بإلغاء قرار تبريع المدعى لم ينص في منطوقه صراحة على هذه الإعادة . إذ إن تنفيذ الحكم المشار إليه يجب أن يكون كاملا غير منقوص على الأساس الذي أقيم عليه قضاؤه . وفي الخصوص الذي عناه وبالمدي وفي النطاق الذي حدده ، ومن هنا كان لزاما أن يكون هذا التنفيذ موزونا بميزان القانون في تلك النواحي والآثار كافة ، حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح ، وحتى لا تمس حقوق ذوى الشأن ومراكزهم القانونية ، ومن ثم فلا يكفي أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموظف إلى الخدمة ، ولكن في مرتبة أعلى ودرجة أعلى ، والا لكان يؤدي هذا أن الحكم لم ينفذ في حقه تنفيذا كاملا بل نفذ تنفيذا مبتورا منقوصا ، ولكن هذا بمثابة تنزيل له في مرتبة الوظيفة أو في درجتها ، وهو جزء تلخيصي مقنع . ولا يجدي في تبرير مثل هذا التنفيذ المنقوص أن تكون الإدارة قد جازفت بعد إصدار قرارها المعيب بشغل وظيفة المدعى . سواء بالتعيين فيها ابتداء أو بالتبريع إليها ، فأنهت بتصرفها هذا صعوبة توامها عدم وجود وظيفة شاغرة بالملاك من نوع تلك التي كان يشغلها المدعى قبل تبريعه ليتمكن إعادته إليها ، ما دامت الإدارة هي التي تسببت بتصرفها غير السليم في إيجاد هذه الصعوبة ، وظلق الوضع غير القانوني الذي كان مثار دعوى الإلغاء . فلا يجوز لها أن تتحدى بخلطها في إيجاد هذا الوضع الذي لا ذنب للمدعى فيه : إذ لا يجوز أن يضار المدعى بذلك فيكون ضحية هذا الخطأ . ولا مندوحة للإدارة — والحالة هذه — من تدبير الوسائل الكفيلة بإعادة الحق في نصابه نزولا على حكم الإلغاء ومقتضاه وإزالة

العوائق التي تحول دون ذلك ، إما بتخلية الوظيفة التي كان قد فعل منها
الدمى بقرار التسريح الملئ وتعيينه فيها ذاتها ، أو بتعيين الدعى فى
وظيفة أخرى شافرة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها مقبولا منذ
تسريحه الأول ، لو أرادت الإدارة الإبقاء على الموظف الشاغل لوظيفة الدمى
الاصلية . ذلك ان الأصل فى الإلغاء انه يترتب عليه زعزعة جميع المراكز
القانونية غير السلمية التى ترتبت على القرار الملئ ، ويصبح من المتمين
فى تنفيذ الحكم الذى قضى بإلغائه أن يعاد تنظيم المراكز القانونية على مقتضى
حكم الإلغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان يستحقه بصورة عادلة فيما لو لم
يرتكب المخالفة فى القرار الملئ .

(ملحق ٧ ، ٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

الإلغاء قد يكون مجردا وقد يكون بالإلغاء النسبى — الحكم بالإلغاء
النسبى — كيفية تنفيذه — الحكم بالإلغاء المجرى — كيفية تنفيذه — تطبيق
ذلك على تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية الفاء مجردا .

ملخص الفتوى :

ان الحكم الصادر بإلغاء قرار ادارى قد يكون شاملا لجميع اجزائه
بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أى يترتب عليه اعدام القرار كله
وهو ما يسمى بالإلغاء المجرى او الكلل . وقد يقتصر على اثر من آثار
القرار او جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيكون الإلغاء نسبيا او جزئيا .

واكثر ما تكون حالات الإلغاء النسبى لو الجزئى فى القرارات الفردية
المتعلقة بالموظائف العلمية لا سيما قرارات التعيين والترقية فقد تصدر
الإدارة قرارات بتعيين او ترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم
بذلك ففى هذه الحالة تكون مصلحة الطاعن لا فى إلغاء تعيين او ترقية
الموظف المطعون فى تربيته او تعيينه ولها فى أن يعين أو يرقى هو ويصدر

الحكم في تلك الحالة بإلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى الطاعن في التعمين أو الترقية أي أن الإلغاء يقتصر على أثر معين من آثار هذا القرار هو تخطى الطاعن في التعمين أو الترقية ولا يشمل عملية التعمين أو الترقية في ذاتها ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه بمرته .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطاعن أو إلغاء هذا القرار في الخصوص الذي حدده الحكم إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . بمعنى أنه إذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطاعن دون المساس بالمطعون في تعيينه أو ترقيته فلها أن تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة الخالية مع أرجاع أتميمته فيها إلى تاريخ صدور القرار المحكوم بإلغائه . أما إذا لم تكن ثمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص عنئذ من إلغاء تعيين أو ترقية الموظف الذي سماه الحكم أو آخر المرتين أو العينيين بالقرار المطعون فيه وترقية الطاعن أو تعيينه محله .

أما الإلغاء الكلي أو المجرد فانه يتناول القرار جميعه بكل أجزائه وآثاره لأن البطلان الذي يؤدي إلى إلغاء هذا القرار انما يحيب القرار في ذاته . وهنا يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالإلغاء أن يضحى القرار المحكوم بإلغائه كإن لم يكن ولا يحتج به في مواجهة أحد ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الإلغاء باعتبار أن القرار لم يعد موجودا أو قابلا للنفاذ .

وبناء على ذلك فانه يترتب على صدور حكم بإلغاء قرار ترقية النساء مجردا أعداد هذا القرار جميعه وكل الآثار المترتبة عليه ، واعتباره كأن لم يكن وبالتالي إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل صدور ذلك القرار الملغى على اعتبار أنه لم يصدر أصلا .

وهنا نلتزم الإدارة بإزالة هذا القرار وجميع ما ترتب عليه من آثار بأثر رجعي من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بإلغائه . ومؤدي ذلك ترتيب التزامات سلبية أخرى وإيجابية على عاتق الإدارة فلتتزم بالإمتناع مستقبلا عن

تنفيذ القرار المحكوم به، كما علقهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لاعادة الحالة الى ما كانت عليه وما تكون عليه لو لم يصدر القرار .

وبالتطبيق لذلك فإن من شأن الحكم بإلغاء قرار الترقية إلغاء مجردا ان تصبح الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغى قرار ترقية شاعرة. ولكن هذا لا يعنى ان الحكم بالإلغاء المجرد يكسب الطاعن حقا في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقية اليها كما هو الحال في الإلغاء النسبي . بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظف الذي ألغيت ترقية من ناحية وضعه في المركز القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث ان الاحكام الصادرة في الحالة محل البحث قد قضت بإلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيها تضمنه من تعديل اقدميات بعض الموظفين في الدرجات الخامسة والرابعة وإلغاء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ فيها تضمنه من ترقية بعض موظفي الوزارة الذين عدلت اقدمياتهم بالقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا « وكذلك » إلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ إلغاء مجردا « فمن ثمة فإن مقتضى ذلك هو اعدام كل اثر لهذه القرارات بحيث تعتبر وكأنها لم تكن منذ صدورها . مع مراعاة ان القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ اشتمل على تعديل اقدميات بعض العاملين في الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى والدرجة السابعة كتابى وجاء الإلغاء مقصورا على تعديل الاقدميات في الدرجتين الخامسة والرابعة فمن ثم يقتصر الإلغاء - في النطاق الذي يدور حوله البحث - على تعديل الاقدميات في هاتين الدرجتين » .

وتأسيسا على ذلك لا يسوغ الإبقاء على التسويات والترقيات الملغاة مع تسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم لأن هذا الاجراء فيه تعطيل لتنفيذ ما قضت به الاحكام من إلغاء القرارات إلغاء مجردا . والحكم بالإلغاء المجرد ، حسبما سبق البيان ، من شأنه اعدام القرار بحيث لا يحتج به في مواجهة أحد وبحيث يستفيد من الإلغاء ذوو الشأن جميعا .

ومن حيث ان ما اشترطت اليه الوزارة لا يغير ما تقدم . ذلك انه من غير المقبول الآن القول بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ يعد قانونا مفسرا

وليس منشأ الأحكام جديدة لأن هذه مسألة فصل فيها الحكم وتعارض اثرتها مع حجيته . كما أن الرغبة في عدم زعزعة المراكز القانونية لعدد من العاملين لا يمكن التسليم به كسبب يحول دون تنفيذ الحكم . والاصل في القرار البطلان أنه لا يكسب حقا يضمن حمايته .

وفضلا عن ذلك فإن القرارات المحكوم بلفائها كما أعطت حقوقا لغير أصحابها أضرت بحقوق مشروعة لغيرهم ، وليس من شك في أن إعادة الحقوق لذويها لولي بالرحلية والحلية من الإبقاء على حق أعطى لغير مستحقه ..

كما أن توجيهات السيد رئيس الوزراء التي أشارت إليها الوزارة ليس فيها ما يفيد عدم تنفيذ الأحكام الحائزة لحجية الأمر المقضى . وكثيرا ما أصدر المشرع تشريعات تعالج أوضاعا معينة وصدرها بعبارة « مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية » .

لما بخصوص ما أشارت إليه الوزارة من أن « بعض من شملهم القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ صدرت لصالحهم أحكام بالقرار ما تم بالنسبة لهم وأن بعضهم الآخر قد تنازل عن الدعاوى بناء على طلب الوزارة للتسليم بحكمهم في أرجاع التكميلات مما يعتبر بمثابة صلح وبالتالي لا يسوغ الأساس بحق هاتين الطائفتين الذي كمله هذا القرار حتى لا تتزعزع الثقة في جهة الإدارة » هذا القول في شقة الأول مردود بأن الحكم الذي قدمته الوزارة في هذا الشأن وهو الصادر في الدعوى رقم ٢٢٥ لسنة ١٧ قضائية لم يتعرض في شيء للقرارات التي قضى بلفائها إلغاء مجردا وإنما التفتت من استقرائه أن المدعى اتهم دعواه طالبا أرجاع التكميلة في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٤/٦/٢٣ ، تاريخ انتهائه من أداء امتحان بكالوريوس التجارة مع ما يترتب على ذلك من آثار وتعي على الوزارة إصدار قرارها رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٢ بأرجاع التكميلة في هذه الدرجة إلى تاريخ اعتماد مجلس الجامعة لنتيجة الامتحان . ومن ثم لا يمكن القول بأن هناك تعارضا في الأحكام .

لما أضحى الثاني من هذا القول مردود بأن من المسلم أن كلمة الإحكام

المتعلقة بالوظيفة العامة تعد من النظام العلم والمرد فيها الى احكام القانون وحده وبالتالي فان اقرار الادارة للموظف بوضع مخالف للقوانين واللوائح لا يحول بعد ذلك دون انزال حكم القانون عليه لتعلق الامر بلوإضاع ادارية تحكمها القوانين واللوائح ولا تخضع لارادة ذوى الشأن او اتفاههم او قراراهم المخالفة لها .

يضاف الى هذا ان المادة ٥٥١ مدنى على انه « لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية او بالنظام العلم » .

ومن حيث ان القول بان الفاء هذه القرارات المحكوم بالفائها والابقاء على قرارات اخرى مماثلة لم يطمع فيها من شأنه احداث خلطة فى المراكز القانونية لان اصحاب القرارات الاخيرة احدث من بعض من شملهم القرارات المطمعون فيها وان قرارات الترقية التى ترتبت لن شملهم القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد تحصنت باستثناء القرار رقم ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ الذى حكم بالفائته .. هذا القول لا يغير من الامر شيئا فى مجال بحث كيفية تنفيذ احكام صادرة بالالفاء المجرد فى خصوصيات معينة .

ومن حيث ان ما اورده الوزارة من وفاة بعض من شملهم القرارات المالفاه او نظهم لجهات اخرى وترقيتهم فيها الى درجات اعلى لا يغير من النظر المتقدم لان الامر يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه على اساس عدم صدور القرارات المحكوم بالفائها دون الادعاء باى حق مكتسب .

ويمبرارة اخرى فان من شأن الالفاء — كما جاء فى عبارات حكم محكمة القضاء الادارى محل البحث — ان تعيد الجهة الادارية الفرقيات من جديد على الوجه القانونى السليم .

ومن هنا فان الحكم بالالفاء المجرد يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملقى . فطفى القرارات او المراكز التى ترتبت عليه دون حاجة الى الطمن فى هذه القرارات استقلاا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة فى الحكم على الفائها .. وبذا ينفس الحال اطم جهة الادارة لاعادة بناء المراكز المالفاء بناء يتفق واحكام القانون .

واخيرا فان القول بان الحكم فى الحالة المعروضة قد تضمن الفاء

القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ إلغاء جزئيا نظرا لأن هذا القرار — الذى يقوم على أساس واحد هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ — يشتمل على تسويات فى مختلف الدرجات ولم يقصد الحكم الا بإلغاء تعديل أقدميات العاملين فى الدرجتين الخامسة والرابعة والخلوص من ذلك • كما ترى الوزارة • الى جواز تسوية حالة الطاعنين والإبقاء على القرار المفضى بإلغائه • هذا انقول ليس صحيحا على اطلاقه لأن الدملوى التى عرضت على المحكمة كلفت خاصة بتعديل الاقدميات فى الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى ومن هنا صدر الحكم تلغيا بالإلغاء فى هذا النطاق ..

والإلغاء فى الحدود التى جاء بها الحكم هو إلغاء مجرد وليس إلغاء نسبيا حيث لم يقتصر على إلغاء القرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ أتف الذكر بالنسبة للمطعون فى تعديل اقدمياتهم نحسب • بل جاء شاملا لكل العاملين الذين تناولهم القرار من شاغلى الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى • وبالتالي يضمن اعدام كل اثر للقرار بالنسبة الى تعديل الاقدمية فى هاتين الدرجتين بحيث لا يسوغ تسوية حالة من صدر الحكم لصالحهم مع الإبقاء على ما قضى الحكم بإلغائه إلغاء مجردا •

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم جيمعه لا يجوز الإبقاء على ما تضمنته القرارات المحكوم بإلغائها مع تسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم لأن هذا الاجراء ينطوى على تعطيل لتنفيذ ما قضت به تلك الاحكام من إلغاء القرارات المشار اليها إلغاء مجردا •

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن صدور الاحكام بإلغاء القرارات الوزارية ارقام ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ • ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ : ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ إلغاء مجردا من شأنه اعدام كل اثر لهذه القرارات • مع مراعاة أن الإلغاء بالنسبة للقرار رقم ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ جاء مقصورا على تعديل اقدميات العاملين من الدرجتين الخامسة والرابعة ادارى • وبناء على ذلك لا يسوغ الإبقاء على ما تضمنته هذه القرارات وتسوية حالة من صدرت الاحكام لصالحهم •

(ملف رقم ١٦٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/٥/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

الإنهاء الكلى والإلغاء الجزئى للقرار الإدارى ومقتضى كل منها —
 نفاذ القرار الإدارى بأثر رجعى نزولا على مقتضى حكم الإلغاء أو مقتضى سحب القرار — صدور قرار من وزارة التربية والتعليم بترقية عدد من الموظفين إلى الدرجتين السادسة والخامسة ، ثم الحكم بإلغاء هذا القرار فيها تضمنه من تخطى بعض الموظفين وكثرة الطعون تبعا لذلك — وجوب إعادة النظر فى مراكز المرقين بمقتضى هذا القرار الملغى وإجراء المفاضلة بينهم وبين من تخطوا على أساس الكفاية التى اتخذت أصلا كمعيار لحركة الترقية الملغاة ثم تجرى حركة ترقية جديدة على الأساس الصحيح مع أهدار كل قرار صدر مستندا للقرار الملغى أو المسحوب — استناد تاريخ الترقية الجديدة إلى تاريخ الحركة محل الطعن .

ملخص الفتوى :

بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ بمنح ترقية عدة موظفين فى وزارة التربية والتعليم بالاختيار اقبلا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ هم تسعة موظفين رتوا إلى الدرجة الخامسة وستة عشر موظفا رتوا إلى الدرجة السادسة وقد طعن من هذا القرار بعض الموظفين الذين لم تسلمهم الترقية ، أمام القضاء الإدارى وتظلم منه آخرون ، فأصدرت لصالحهم قرارات بإلغائه فيها تضمنه من تخطيهم وذلك تنفيذا لما صدرت لصالحهم أحكام تقضى بذلك واستجلبت لتظلمات الآخرين ولما تكررت التظلمات بعد ذلك استطلعت الوزارة رأى إدارة الفتوى والتشريع المختصة فأشارتها بأن تصحيح الأوضاع ووقف التظلمات من القرار المشار إليه يقتضى الرجوع إلى تاريخ حركة الترقيات ولن يحدد — فى هذا التاريخ — من كان يستحق الترقية طبقا لمعيار الكفاية والاعتدية وذلك فى حدود عدد الدرجات الخالية وتنتد وأن تسحب بأثر رجعى الترقية التى تمت مخالفة لأحكام القانون . ولكن إحدى اللجان التى شكلت فى الوزارة لبحث هذا الموضوع رأت عدم التعرض لحركة الترقيات ثم رأت لجنة شئون

الموظفين اتباع ما اشارت به ادارة الفتوى والتشريع بالنسبة الى الدرجة
الخامسة مخصب .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية الصومية بجلستها المنعقدة
يوم ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٢ فاستقبل لها ان الاصل في نفاذ القرارات
الادارية ان تقتري بتاريخ صدورها بحيث تسري بالنسبة الى المستقبل
ولا تسري بالترجي على الواقع السابقة على تاريخ صدورها وذلك
احتراما للمراكز القانونية التي نشأت قبل هذا التاريخ ويرد على هذا
لاصل بعض الاستثناءات لميجوز صدور بعض القرارات بالترجي
ومنها القرارات التي تصدر تنفيذا لاحكام صادرة من جهات القضاء
الاداري بالغاء قرارات ادارية . ومعنى الرجعية في هذه الحالة ان تنفيذ
الحكم بالالغاء يقتضى من الادارة موقفا ايجابيا وذلك باتخاذ الاجراءات
واصدار القرارات اللازمة لتنفيذ حكم الالغاء كما يقتضى منها موقفا سلبيا
وذلك بالامتناع عن اتخاذ اى اجراء او اصدار اى قرار استنادا الى القرار
الملغى مما يتعارض مع مقتضى الحكم بالغاؤه . ويقتضى الموقف الايجابى
المشار اليه ان تعيد جهة الادارة النظر فى الآثار التي ترتبت فى الماضى
على القرار الملغى ومن بينها القرارات التي ربطتها بالقرار الملغى رابطة
تبعية بحيث لا تقوم هذه القرارات وحدها دونه .

وقد يكون الغاء القرار الغاء كاملا فيستتبع الالغاء اصدار القرار بكافة
ما يترتب عليه من آثار واعتباره كمن لم يكن فى الماضى وفى المستقبل ،
وقد يكون الالغاء جزئيا يقتصر على شطر منه او اثر من آثاره كما هو
الشان فى الحكم بالغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطى الدعى ،
وفى هذه الحالة يتمين على الجهة الادارية ان تعيد بحث حالة كل من
مسهم الحكم وتصدر القرارات اللازمة لاعادة الحال الى ما كانت عليه
اقرارا للوضع السليم الذى اخذ به القرار الملغى .

ولا يكون قيام جهة الادارة بالاجراءات المتتمة فى حالة الحكم بالغاء
القرار الادارى مخصب ، بل انها ملزمة باتباعها ايضا فى الحالات التي
تستجيب فيها الى تظلمات قوى الشان وذلك حين يتكشف لها احتمال

الحكم لهم قضاء بالفاء القرار الذى يتظلمون منه فيما يتضمنه من مسائل
بمراكزهم الذاتية .

وعلى مقتضى ما تقدم يكون الحكم القانونى الصحيح فى الحالة موضوع
استطلاع الراى أن القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ يعتبر ملغى الفاء جزئيا
فيما تضمنه من تخلى الموظفين الذين صدرت لهم احكام من القضاء
الادارى او استجابت الوزارة لتظلماتهم ، ويتقضى اعمال هذا الالفاء
اعادة المفاضلة بين هؤلاء جميعا وبين المرتقن اصلا بالقرار المشار اليه
وذلك بترتيب كتابتهم بحسب تقاريرهم السرية الموضوعة طبقا لاحكام
القانون فى الاعوام التى اتخفت اساسا للمقارنة والمفاضلة بين النظراء
ثم اصدار قرارات بترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجة
الخامسة والسادسة الكتابية وفقا لمعيار الكفاءة التى اتخذ اساسا للحركة
المطمون فيها وفى حدود عدد الدرجات الخالية فى تاريخ هذه الحركة
مع اعادة النظر فى - ضوء هذه التسمية - فى القرارات التى صدرت
مستندة الى القرار المطعون فيه او الى القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام
او تظلمات الطاعنين .

وغنى عن البيان ان ترقية الموظفين المستحقين للترقية الى الدرجتين
الخامسة والسادسة على النحو السابق ايضاحه تستند فى تاريخها
الى تاريخ الحركة المطعون فيها

لهذا انتهى رآى الجمعية الى اجراء المفاضلة بين المرتقن بالقرار
رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ وبين من الفى هذا القرار فيما تضمنه من تظلمهم
سواء بسبب صدور احكام من القضاء الادارى لصالحهم او بسبب
استجابة الوزارة لتظلماتهم ثم يرقى اكثرهم كفاءة حسب المعيار السابق
بيانها وفى حدود عدد الدرجات الخالية فى تاريخ حركة الترقىات مع اعادة
النظر فى ضوء هذه الترقية - وفى القرارات التى صدرت مستندة الى
القرار المطعون فيه او الى القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام او تظلمات
الطاعنين والى ان ترقية المستحقين للترقية تستند الى تاريخ الحركة
المطمون فيها .

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

حكم بالإنهاء المجرى - تنفيذه - إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الملقى - يقتضى ذلك - إلغاء كل ما ترتب على القرار الملقى من آثار وتصحيح الأوضاع بالنسبة الى القرارات التالية - لا مجال للاحتجاج بالحق المكتسب فى الترقّيات التى تمت بهذه القرارات .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى صدور الحكم بالإنهاء المجرى ان تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار ، على اعتبار انه لم يصدر اصلا ، ومؤدى هذا ترتيب التزامت سلبية واخرى ايجابية على عائق الادارة ، فتنظم بالامتناع مستقبلا عن تنفيذ القرار المحكوم بالفقاه كسما تلتزم باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة الحالة الى ما كانت وما تكون عليه لو لم يصدر القرار .

ولما كان القرار الصادر بالترقية ينشئ المركز القانونى فيها باثارة فى نواحي عدة سواء من ناحية تقديم الموظف الى الدرجة التالية او من ناحية الموازنة فى ترتيب الأقدمية فى الترقية بين ذوى الشان ، ومن ثم يتعين عند تنفيذ حكم الإنهاء ان يكون تنفيذه طبقا للقانون فى كفة تلك النواحي والآثار وذلك وضعا للأمور فى نصلها المسليم ولعدم الإخلال بالحقوق أو المراكز القانونية بين ذوى الشان .

وترقيا على ما تقدم فانه اذا كانت اقدمية موظف عند تعيينه فى وظيفة مسكوتى ثالث بوزارة الخارجية تستند الى اقدميته فى الدرجة الخامسة التى حصل عليها فى مصلحة الضرائب فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قبل نقله الى وزارة الخارجية وقد عطلت هذه الأقدمية بمقتضى قرار ادارى صدر تنفيذا لحكم بإلغاء ترقينه الى هذه الدرجة

فأصبحت راجعة إلى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ومن ثم يتمين أرجاع اقدميته في وظيفة سكرتير ثالث إلى هذا التاريخ الأخير وتعديل ترتيبه في اقدمية تلك الوظيفة بين زملائه على هذا الاساس .

ولما كان يترتب على حكم الالفاء كل ما ترتب على القرار الملقى من آثار في الخصوص الذي اتبني عليه الحكم في ضوء الاساس الذي اتم عليه قضاءه ، وعلى مقتضى ذلك فإنه يتمين تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية اعمالا لأثر الحكم المشار اليه ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بالالفاء القرار السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها جميعا مناطها الدور في ترتيب اقدمية عند النظر في الترقية.

لذا كانت الترقية إلى وظيفة سكرتير ثان ثم إلى سكرتير أول تدتمت على اساس اقدمية فانها تتأثر حتما بالحكم الصادر بالفاء لترقيته إلى الدرجة الخامسة التي تم على اساسها تحديد اقدميته في وظيفة السكرتير الثالث .

ولا مجال للاحتجاج بالحق المكتسب لمصاحب الشأن في الترتيبات التي تم استنادا إلى القرار الذي قضى بالفائه ، ذلك أن القرار الباطل لا يكسب حفا كما أن كافة القرارات التالية بنيت على ذلك القرار الباطل فتعتبر باطلة كذلك طبقا لقاعدة أن ما اتبني على الباطل فهو باطل .

وعلى هذا فإن تسوية حالة الموظف المشار اليه تكون على اساس اعتبار اقدميته في وظيفة سكرتير ثالث راجعة إلى ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الصحيح لترقيته إلى الدرجة الخامسة بمصلحة الضرائب — ثم ترتيبه إلى الوظائف التالية وفقا لترتيب اقدميته بين زملائه .

(غتوى ٢٩٦ في ١/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

الفاء مجرد - تنفيذه - صدور حكم بالفاء قرار ادارى الفاء مجردا -
اثره - اعادة الحالة الى ما كانت عليه واسترداد سلطتها في اصدار قرار
جديد في ضوء ما قضت به المحكمة - الحكم بالفاء ترقية مدرسين
بالجامعة الى استاذة مساعدين لعدم استيفائهم المدد الواجب انقضاؤها
للترقية - تنفيذ الحكم يوجب الفاء القرار المشار اليه واصدار قرار بترقيتهم
من تاريخ استكمال المدة التي اشار اليها الحكم - اثر ذلك على قرارات
الترقية الى درجة استاذ السابق صدورها - اعتبارها غير مستندة الى
اساس سليم الا اذا توغرت بشأتها المدة المشترطة قانونا محسوبة من تاريخ
الترقية الى استاذ مساعد على الاساس الذي قرره الحكم .

ملخص الفتوى :

ان الحكم بالفاء قرار ادارى الفاء مجردا يعيد الحالة الى ما كانت عليه
قبل صدوره ويعود لجهة الادارة سلطتها في اصدار قرار جديد على ضوء
ما قضت به المحكمة في حكمها الصادر بالالفاء .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم
١٦١٠ لسنة ٥ قضائية ان المحكمة اقبلت قضاءها بالفاء ترقية الاستاذة
المساعدين المشار اليهم على عدم استيفائهم المدد الواجب انقضاؤها في
الدرجة السابقة او من تاريخ الحصول على المؤهل قبل الترقية لوظيفة
استاذ مساعد ومن ثم يتعين ان يكون تنفيذ هذا الحكم على ضوء
ما اقبلت عليه المحكمة تضاعفا وذلك بالفاء القرار الصادر في ١٩
من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم في
٢١ يونية سنة ١٩٥١ بترقيتهم الى وظائف استاذة مساعدين واصدار
قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف من تاريخ استكمال كل منهم المدة التي
اشار اليها الحكم .

ومن حيث أن ترقية الدكتور ... الذى رقى الى وظيفة أستاذ فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أنها هى مترتبة على ترقينه الى وظيفة أستاذ مساعد بتاريخ ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ هذه الترقية التى قضى بإنفاذها بالحكم المشار اليه مما يجعل الترقية الى وظيفة أستاذ غير مستندة الى أساس سليم اذ ما كان يجوز ترقينه اليها الا من تاريخ انقضاء المدة التى اشترطها القانون محسوبة من تاريخ ترقينه الى وظيفة أستاذ مساعد على الأساس الذى قرره الحكم المشار اليه .

لما فيها يتعلق بالدكتور ... فانه لما كانت الجملة قد قررت اعفائه من شرط الحصول على درجة الدكتوراه عند تعيينه فى وظيفة مدرس استنادا الى الرخصة الاستثنائية المقررة بالمادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٢ فى شأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة واكتفاء بالأجازات العلمية الأخرى التى اعتبرتها كافية وبذلك يكون قد توافرت فيه الصلاحيات من حيث مؤهله لوظائف هيئة التدريس وليس ثمة ما يمنع من ترقينه الى وظيفة أستاذ مساعد بعد استكمال مدة الأربع سنوات اللازم قضاؤها فى وظيفة مدرس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٦١٠ لسنة ٥ قضائية بجلسة ٩ من مايو سنة ١٩٥٩ يقتضى :

١ - إلغاء القرار الصادر من مجلس جامعة القاهرة فى ١٩ من يونية سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من وزير التربية والتعليم فى ٢١ من يونية سنة ١٩٥١ فيما تضمنه من ترقية الدكتور ... الى وظائف استاذة مساعدين .

٢ - اصدار قرار بترقيتهم الى هذه الوظائف كل من تاريخ استيفائه شرط المدد الواجب توافرها للترقية الى وظيفة أستاذ مساعد .

٣ - إلغاء ترقية الدكتور ... الى وظيفة استاذ المترتبة على ترقبته الى وظيفة استاذ مساعد المفضى بالغائها بالحكم سالف الذكر واصدار قرار جديد بترقيته الى وظيفة استاذ من تاريخ استيفاء المدة بعد ترقبته لوظيفة استاذ مساعد تنفيذا للحكم المشار اليه .

٤ - ترقية الدكتور ... الى وظيفة استاذ مساعد من تاريخ استكمال شرط المدة استنادا الى الاجازات الطبية التى اعتبرت كافية عند تعيينه فى وظيفة مدرس .

(فتوى ٨٧٦ نى ١٩٦٧/٦/٢٦)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

ترقية - حكم بالالفاء المجرد (الكلل) - كيفية تنفيذه - ان ذلك على القرارات المترتبة على القرار المضى - الفأوها دون حاجة الى الطعن فيها استقلا او الى نص صريح فى الحكم على ذلك .

ملخص الفتوى :

ان حكم الفاء المجرد يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المضى ، فتلغى القرارات او المراكز القانونية التى ترتبت عليه ، وذلك دون حاجة الى الطعن فى هذه القرارات استقلا خلال المواعيد المحددة قانونا ودون حاجة الى النص صراحة فى الحكم على الغائها ، وبذلك يفسح المجال امام الوزارة لاعادة بناء المراكز القانونية الملقاة بناء يتفق واحكام القانون ، فتعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى فى ضوء المركز القانونى الذى يكتسبه الموظف فى الدرجة الثانية التى اعيدت ترقبته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، ويترتب على ذلك ان تاريخ القرار الذى يعيد اجراء الترقية الى الدرجة الاولى لا يرتبط بتاريخ

القرار السابق اصداره بالترقية اليها ، فقد يستحق الموظف الترقية الى الدرجة الاولى اعتبارا من تاريخ القرار السابق لو في الفترة بين هذا التاريخ وبين تاريخ صدور الحكم بالالفاء وقد لا يلحقه الدور في الترقية الى الدرجة الاولى وهذا كله تبعا لتحصيد مركزه القانوني الجديد في الدرجة الثانية وباعتباره ان هذا المركز هو الاساس الذي يستند اليه في اعادة الترتيبات الى الدرجة الاولى ..

(نوى ٨٦٥ في ١٩٥٩/١٢/٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

الحكم بالالفاء المجرى (الكلل) كيفية تنفيذه — اثر ذلك على قرار الترقية الملغى والقرارات التالية بترقية الموظفين الاحدث الى ذات الدرجة .

ملخص التفسير :

ان الحكم الصادر بالفاء بقرار الترقية الفاء مجردا يكون تنفيذه على الوجه القانوني بالفاء القرار كاملا وكذلك ما ترتب عليه من آثار واعتباره كأن لم يكن واعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدوره ، ويكون هذا الالفاء باثر رجعي يرتد في الماضي الى تاريخ صدور القرار الملغى وعلى الوزارة ان تعيد النظر في المراكز القانونية للموظفين الذين القيت ترقيتهم بعد مدة طويلة صدرت خلالها قرارات تالية بترقية موظفين آخرين احدث منهم الى ذات الدرجة التي القيت ترقيتهم اليها ، وتكون اعادة الترتيبات الملقاة باثر رجعي يرجع الى الفترة ما بين تاريخ صدور القرار الملغى وتاريخ صدور الحكم بملغاه على ان يوضع كل موظف من الموظفين الذين القيت ترقيتهم في مركزه القانوني الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى اصلا وتساوى حالته في الدرجة المرقى اليها على هذا الاساس متى كان دور الترقية يدركه طبقا للقواعد القانونية السلبية دون اعتداد بالقرار الملغى وتاريخ صدوره او للقواعد التي صدر استنادا اليها .

وبالنسبة الى من حصل على الحكم بإلغاء القرار فإن هذا الحكم لا يكسبه حقاً في الترقية الى الدرجة التي ألغيت الترقيات اليها بل يكون شأنه شأن الموظفين الذين ألغيت ترقياتهم فيوضع في المركز الذي كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .
(فتوى ٨٦٥ في ١٢/٧/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

ترقية بالاختيار - الحكم بإلغائها إلغاء مجزئاً - اثره على الترقيات التالية - الحكم بإلغاء قرار الترقية الى الدرجة الثالثة بعد اذ رقى بعض من شملهم القرار الى الدرجة الأولى - اثره - وجوب إعادة الترقية الى الدرجة الأولى في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقيته اليها من جديد - المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تمهيدا لترقيتهم للدرجة الأولى - اختصاص لجنة تسلون الموظفين بإجرائها .

ملخص الفتوى :

ان مقتضى الحكم بإلغاء قرار الترقية لبعض موظفي الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بالاختيار - تعد اذ كان بعضهم قد رقى الى الدرجة الأولى - مقتضى ذلك الحكم هو : كما جاء بفتوى الجمعية العمومية ، إعادة الترقية الى الدرجة الأولى ، على ان يكون ذلك « في ضوء المركز القانوني الذي يكتسبه الموظف في الدرجة الثانية التي يعاد ترقيته اليها من جديد وبالنظر الى تاريخ هذه الترقية الجديدة ، وبغض النظر عن القرار السابق اصداره بالترقية الى الدرجة الأولى او تاريخ اصداره » . وبذلك تضمن المفاضلة بين من يرقون الى الدرجة الثانية تمهيدا لترقيتهم الى الدرجة الأولى ، فان الاختصاص بإجراء هذه المفاضلة ينعقد بلا جدال

لجنة شئون الموظفين . لأن الموظفين من الدرجة الثانية فما فوقها لا يخضعون أصلا لنظام التقارير السنوية (المادة ٣٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، وعليه يكون من الطبيعي أن يقوم تقدير لجنة شئون الموظفين بمقام هذه التقارير في تقدير كفاءتهم وصلاحياتهم للوظائف التي يرقون إليها . لأنها بحكم تشكيلها واتصال أعضائها بالمرشحين أقدر على بيان حقيقة أقدارهم وتعرف كفاءتهم .

لكل ما تقدم انتهت الجمعية العمومية في خصوصية الحالة المعروضة إلى أنه ليس ثبت ما يمنع لجنة شئون الموظفين من أن تتصدى لتقدير درجة كفاءة الموظف الذي لم يوضع عنه قبل صدور الحركة المرفوعة تقرير أصلا ، فإذا كان الموظف قد وضع عنه تقرير ناقص كان لها أن تسد النقص فيه ، وذلك تمهيدا لترقيتهم بأثر رجعي من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية أو إلى ما فوقها من الدرجات . أما بالنسبة إلى الموظفين الذين وضعت عنهم قبل الترقية المرفوعة تقارير مرفوعة بالرئيس المباشر والمدير المحلي ورئيس المصلحة دون أن تعتمد في حينها من لجنة شئون الموظفين فليس ثبت ما يمنع اللجنة الآن من اعتمادها .

(نتوى ٥١٧ في ١٦/٨/١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

حكم بإلغاء قرار بالترقية الفاء مجردا — إثره اعدام هذا القرار وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كأن لم يكن أصلا — مقتضى ذلك بالنسبة إلى قرار بالترقية ، أن الدرجات التي كان يشغلها الموظفون الذين ألغيت ترقياتهم تصبح شاغرة — مع ذلك ، فالحكم بالإلغاء المجرد لا يكسب الطاعن حقا في الترقية إلى الدرجة التي ألغيت الترقيات إليها — التزام الإدارة بإزالة القرار بأثر رجعي من تاريخ صدوره ، والتزامها أيضا بأعداد الترقيات من جديد على الوجه القانوني السليم الذي لوضعه حكم الإلغاء في حيثياته .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة بالنسبة للأحكام الصادرة بالإنهاء انها تحوز حجية مطلقة يحتج بها في مواجهة الكافة وتتعدي طرقي الدعوى الى الغير . وفي هذا تنص المادة ٢٠ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على ان « تسري في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضي به ، على ان الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة على الكافة » . وهذه الحجية المطلقة هي نتيجة طبيعية لاعداد القرار الإداري في دعوى هي اختصام له في ذاته .

والحكم الصادر بإنهاء قرار إداري قد يكون شاملا لجميع أجزائه بحيث يتناول القرار جميعه بكل آثاره ، أي يترتب عليه اعدام القرار كله ، وهو ما يسمى بالإنهاء المجرّد أو الكلل وقد يقتصر على اثر من آثار القرار أو جزء منه مع بقاء ما عدا ذلك سليما فيكون الإنهاء نسبيا أو جزئيا .

وأكثر ما تكون حالات الإنهاء النسبي أو الجزئي في القرارات الفردية المتعلقة بالموظف العامة لا سيما قرارات التعيين والترقية . فقد تصدر الإدارة قرارات بتعيين أو بترقية بعض الموظفين مع وجود من هم أحق منهم بالتعيين أو الترقية . ففي هذه الحالة تكون مصلحة الطاعن لا في إلغاء تعيين أو ترقية الموظف المطعون في تربيته أو تعيينه وانما في أن يعين أو يرقى هو . ويصدر الحكم في تلك الحالة بإنهاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخلي الطاعن في التعيين أو الترقية . أي ان الإنهاء يقتصر على اثر معين من آثار هذا القرار هو تخلي الطاعن في التعيين أو الترقية ولا يشمل عملية التعيين أو الترقية في ذاتهما ولذلك فهو لا يتناول القرار المطعون فيه بمرته .

وهنا تكون الإدارة بالخيار بين الإبقاء على القرار المطعون فيه وتصحيح الوضع بالنسبة للطاعن أو إلغاء هذا القرار في الخصوص الذي حدده الحكم اذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لتصحيح الوضع . . بمعنى أنه اذا كانت هناك درجات خالية تسمح بتعيين أو ترقية الطاعن

دون المساس بالمطمعون في تعيينه أو ترقيةه فلها ان تبقى على القرار المطعون فيه وتعين أو ترقى الطاعن على الدرجة التالية مع ارجاع التعمية فيها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بلفائه . اما اذا لم تكن ثمة درجات خالية وقت تنفيذ الحكم فلا مناص عنفذ من الفاء تعيين أو ترقية الموظف الذى سباه الحكيم أو آخر المرتقين أو المعينين بالقرار المطعون فيه وتعيين أو ترقية الطاعن محله .

اما الالفاء المجرد أو الكلل فيتناول القرار جميعه بكل اجزائه وآثاره . ذلك ان البطلان الذى يؤدى الى الفاء هذا القرار انما يعيب القرار فى ذاته . وهنا يكون من شأن حجية الحكم الصادر بالالفاء ان يضحي القرار المحكوم بلفائه كمن لم يكن ولا يحتج به فى مواجهة احد ويستفيد ذوو الشأن جميعا من هذا الالفاء لان القرار لم يعد موجودا أو قابلا للتنفيذ .

وبناء على ذلك فانه ينرب على صدور حكم بالفاء قرار بالترقية الفاء مجردا اعدام هذا القرار جميعه وكل آثاره المترتبة عليه واعتباره كان لم يكن وإعادة الحال الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار الملغى على اعتبار انه لم يصدر أصلا .

وهنا نلترم الإدارة بازالة هذا القرار وجميع ما نرب عليه من آثار باثر رجعى من تاريخ صدوره حتى وقت الحكم بلفائه . وبالتطبيق لذلك اذا حكم بلفاء قرار الترقية الفاء مجردا فان الدرجات التى كان يشغلها الموظفون الذين ألقى قرار توقيتهم تصبح شاغرة . وهذا لا يعنى ان الحكم بالالفاء المجرد يكسب الطاعن حقا فى الترقية الى الدرجة التى النيت التوقيتات اليها كما هو الحال فى الالفاء النسبى . بل يكون شأن الطاعن هو شأن الموظفين الذين النيت توقيتاتهم من ناحية وضمه فى المركز القانونى الذى كان يستحقه لو لم يصدر القرار الملغى .

ومن حيث ان الحكم الصادر فى الحالة محل البحث قد قضى بلفاء القرار الصادر فى ١٦٦٧/١/٢٠ بالترقية من الدرجة الثالثة الى الدرجة

الثانية الغاء مجرّدا فمن ثم يتطلب الأمر الغاء كل اثر لهذا القرار بحيث لا يسوغ بعد ذلك اصدار قرار آخر لا يخرج في مضمونه عن القرار الملغى اذ ان هذا الاجراء يتعارض مع حجّية الحكم ويتسوّى في حقيقة الامر وواقعته مع عدم تنفيذه ، وانما يتمين على الوزارة اعمالا للقاعدة العلوية في تنفيذ احكام الالغاء المجرد وحسبها اثار الحكم المشار اليه صراحة - ان تعيد اختيارها على الاساس الذي حدده القانون للترقية بالاختيار .

ولا يسوغ الاحتجاج في هذا الشأن بلن بعض من شملهم القرار الملغى قد احيل الى الملاص كما اوردت الوزارة لان الامر يقتضى اعادة الحال الى ما كانت عليه على اساس عدم صدور القرار المحكوم بلفائه .

وبالمثل فانه لا يسوغ الاحتجاج بما ارتاتته لجنة شئون العاملين بالوزارة على نحو ما هو ثابت من لوراق الموضوع من ان احدا لن يستفيد من تنفيذ الحكم على النحو المتقدم اذ انه بغض النظر عما اذا كانت الامادة من تنفيذ الحكم الصادر بالالغاء المجرد تعد شرطا لازما لاجراء هذا التنفيذ ام انها ليست كذلك . فان تنفيذ حكم الالغاء في الحالة المعروضة تنفيذا سليما يحقق في اقل القليل مصلحة الطاعن اذ على الرغم من عدم ترقيةه كمتيجة حتمية لصدور الحكم بالالغاء فان من شأن تنفيذ هذا الحكم ان تلغى ترقّيات من شملهم القرار . وبالتالي يعود هؤلاء الى الدرجة الثالثة بالتصمية لاحقة على تصمية الطاعن فيها .

ومن هنا فانه يمكن القول بلن القرار المحكوم بلفائه كما اعطى حقوقا لغير اصحابها اضر بحقوق مشروعة لغيرهم . وليس من شك في ان اعادة الحقوق الى نوبها اولى بالرعاية والحماية من الإبقاء على مركز اعطى لغير مستحقّيه .

لهذا انتهى رأى الجمعية السومية الى ان مقتضى صدور الحكم بالغاء قرار الترقية الصادر في ١٩٦٧/١/٢٠ الغاء مجرّدا اعدام كل اثر لهذا القرار من يوم صدوره بحيث تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار وتعيد جهة الادارة اجراء الترقّيات من جديد على الوجه القانوني السليم الذي اوضحه الحكم في حيثياته .

(ملك ١٩/٢/١٨ - جلسة ١٩٧١/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

صدور قرار بترقية بعض المعلمين بلحدى الجهات - قيام البعض الآخر بالظمن على هذا القرار وصدور عدة أحكام بعضها بإلغائه الفاء مجردا ، وبعضها بإلغائه فيها تضمنه من تخطي المدعين في الترقية ، والبعض الآخر برد الأقدمية المدعين الى تاريخ القرار المطعون فيه - ثبوت أن عدد الدرجات الخالية التي تمت الترقية عليها بموجب ذلك القرار يقل عن عدد المدعين الذين صدرت هذه الأحكام لصالحهم باعتبار أن الترقية كانت قد تمت بالاختيار - قيام الجهة الإدارية وهي بصدد تنفيذ هذه الأحكام بإلغاء القرار المنسار اليه بأكمله وإعادة إصدار حركة الترقيات من جديد - صحة هذا الإجراء - ثبوت أن القرار الجديد قد فرق بين من صدرت لصالحهم أحكام بإلغاء المجرّد أو التيسبي وبين من صدرت لصالحهم أحكام برد الأقدمية الى تاريخ القرار المنفى مع انخزال الفريق الأول في المناضلة عند إعادة الترقية بالاختيار مع المطعون في ترقيتهم بينما ردت الأقدمية بالفصل الى تاريخ الفريق الأول بالنسبة لفريق الثاني دون أن تخل في هذه المناضلة - بطلان القرار في هذه الحالة - أسلمى ذلك أن الحكم الذي يصدر من القضاء الإداري برد الأقدمية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادرا في دعوى إلغاء وليس في دعوى تسوية يتطوى على إلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من تخطي المدعى في الترقية ولا يعتبر المدعى مرقى بذات الحكم الصادر لصالحه والا لكان ذلك بمثابة طول الحكمة محل جهة الإدارة في انفصالها لا بد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ليس من التمتين ترقية جميع من حكم لصالحهم بغض النظر عن مدى أحقيتهم في الترقية من عدمها بل لا بد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين من إلغاء جميع المراكز القانونية غير السلبية التي ترقبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية حتى ينال كل عامل ما كان يستحقه بصورة عادلة لو لم ترتكب هذه المخالفة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه متى كان الثابت من الأوراق أن القرار الصادر في ١٩٥١/١٢/١٧ قد تضمن ترقية ٣٣ موظفا الى الدرجة الخامسة الفنية بالاختيار ومن بينهم المدعى وقد صدرت عدة أحكام من القضاء الإداري في شأن هذا القرار بعضها بإلغائه الفاء مجردا وبعضها بإلغائه فيها تضمنته

من تخطى المدعى في الترقية وبعضها برد لتقديم المدعين الى تاريخ القرار المطعون فيه وقد فاق عدد المدعين الصادر لصالحهم هذه الأحكام عدد الدرجات الخالصة التي تمت الترقية اليها بالاختيار بموجب القرار المذكور ومن ثم فإن الجهة الادارية تكون قد أصابت اذ رأت عند تنفيذ هذه الأحكام الغاء القرار المحكوم عليه بإلغائه بأكمله وإعادة اصدار الترقية من جديد الا أنها وهي بصدد تنفيذ هذه الأحكام وقد غرقت بين من صدرت لصالحهم أحكام بالإلغاء المجرى أو النسبي وبين من صدر لصالحهم أحكام برد الأقدمية الى تاريخ القرار الملغى ورأت أن تدخل الفريق الأول في المفاضلة عند إعادة الترقية بالاختيار مع المطعون في ترقيةه بينما ردت الأقدمية بالفعل الى تاريخ القرار بالنسبة للفريق الثاني دون أن تدخله في هذه المفاضلة فانها تكون قد أخطأت ذلك انه من المسلم أن الحكم الذي يصدر من القضاء الإداري برد الأقدمية الى تاريخ القرار المطعون فيه متى كان صادراً في دعوى إلغاء وليس في دعوى تسوية فانه ينطوي على إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المدعى في الترقية وغاية ما هناك انه متى رقى المدعى بعد القرار المطعون فيه فإن مصلحته تقتصر على رد الأقدمية الى هذا القرار وحدها ولا يغير ذلك من طبيعة الدعوى من حيث كونها دعوى إلغاء فتصبح دعوى تسوية وإذا كان من المسلم أن الحكم الصادر في دعوى الإلغاء ليس من اثره أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة طول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها بل لابد من صدور قرار إداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة فانه ليس من المنع اذا ما قضت المحكمة برد أقدمية المحكوم لصالحه في دعوى إلغاء الى تاريخ القرار المطعون فيه أن يرقى بموجب هذا القرار بغض النظر عن حقيقة في الترقية من عندها بل لابد وقد فاق عدد المحكوم لصالحهم عدد المرقين الى الدرجة الخامسة الفنية من إلغاء جميع المراكز القانونية غير السلبية التي تترتب على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة التاتونية وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى حكم الإلغاء ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ولو انتصر التنفيذ

بالنسبة لمن قضى لصالحهم برد الأقدمية على ردها الى تاريخ القرار المطعون فيه دون افعالهم في المنازعة لادى ذلك الى تخلف الآخرين سواء من صدرت لصالحهم احكام او من كانوا من المطعون في ترقيةاتهم على وجه يخالف الاسباب التي بنى عليها الحكم قضاءه وحازت حجية الشيء المحكوم فيه ويخالف بالتالي الأوضاع القانونية السليمة .

ومن حيث انه لا وجه بمد ما تقدم للقول بما ذهب اليه تقرير الطعن من أن قرار ١٦٥٨/٥/٢٩ قد اصطفى الأقدم في مجال الترقية بالاقتدار ومن ثم يحمل على الصفحة ذلك لأن الثابت أن قرار ١٦٥١/١٢/١٧ قد تضمن شغل ٣٣ درجة خالصة بالترقية اليها بالاقتدار من بين موظفي الدرجة السادسة ومن ثم فلا يسوغ لجهة الادارة عند اعادة اصدار هذا القرار من جديد ان تعود الى اجراء الترقية بالأقدمية او تصطفى الأقدم في مجال الترقية بالاقتدار بصد أن افصحت عن ارادتها في الترقية بالاقتدار من قبل ومن المسلم أن ولاية الترقية في ظل القواعد القانونية المعمول بها قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ كانت ولاية اختيارية مناطها الجدارة حسبما تقدره هيئة الادارة مع مراعاة الأقدمية ولكن الادارة اذ قدرت ان تجعل نسبة للأقدمية مع الصلاحية ونسبة للاختيار فان عليها عند افعال الاختيار أن ترقى تكثر الموظفين كناية من واقع التقارير السرية باعتبارها المعبرة عن مدى كفاية الموظف حتى ولو كان هو الأحدث .

ومن حيث انه لا وجه كذلك للقول بأن إلغاء ترقية عام ١٩٥١ أكثر من مرة واعادة اجرائها من جديد قد يؤدي الى اضطراب المراكز القانونية للموظفين على مدى سنوات طويلة ذلك لأن المنط في استقرار هذه المراكز بصفة نهائية ان تلتزم الجهة الادارية الأوضاع السليمة في تحديد هذه المراكز بأن تكون قراراتها في هذا الشأن على سنن من القانون وهدية .

(طعن ٨٠٥ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى — طعن رقم ٢٩٠ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/٦/٢٤) .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

صدور قرار بتعديل التقييمات بمضى المابلين ثم الفاء هذا القرار الفاء مجردا بحكم نهائى - قيام جهة الإدارة بلجراء حركة ترقية تالية اعتمادا على التقييمات التى حكم بلفاء القرار الصادر بها الفاء مجردا نزعرا بالمراكز القانونية التى تحققت لهؤلاء المابلين - بطلان حركة الترقية لفساد الأساس الذى قامت عليه فضلا عن انطوائها على اهدار لحجية الأحكام القضائية النهائية التى تسو على اعتبارات النظام العلم ذاتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطاعة تقول انها تبنى طعنها على سببين الاول :
انه لما كان تنفيذ الالفاء المجرى للقرارين رقمى ١٢٥٠ لسنة ١٩٦٤ و ١٤٥٨ لسنة ١٩٦٤ بمقتضى الحكمين الصادرين فى الدعويين رقم ٣٢٨٨ و ٣١٩٠ لسنة ١٩ قى يترتب عليه سحب وتعديل ترقية مائة من المابلين بوزارة الحرية فقد لجئت الى وضع حل يتلاءم مع تنفيذ الأحكام ومع الاحتفاظ للمابلين الملاءة تسوياتهم وترقياتهم بموجبها بمرتباتهم مراعاة لهم من النواحي الانسانية والاجتماعية فعرض الامر على وزير الخزانة وشكلت لجنة من ادارة التشريع المالى بها وجهاز الموازنة العامة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ووزارة الحرية وانتهت فى تقريرها اليه الى تنفيذ الاحكام على ان تصدر قانونا بالاحتفاظ للمابلين المشار اليهم بالمرتبات التى وصلوا اليها استنادا الى التسويات والترقيات الملاءة وهكذا فان جهة الادارة جارية فعلا فى اتخاذ الاجراءات الخاصة بتنفيذ الأحكام وليس هناك تقصير منها كما ذكر الحكم وان كان هناك تراخ فى الوقت فمرجعه ما تتطلبه الطبيعة الخاصة التى يتسم بها تنفيذ أحكام الالفاء المجرى من اجراءات مطولة لما لها من اثر بعيد المدى على مراكز المابلين الذين سيمعاد النظر فى ترقيةهم وتسوياتهم » ولذا فان الحكم المطعون فيه جانب الصواب فيها قرره من ان جهة الادارة ممتنعة او متراخية فى التنفيذ لان هذا استخلاص غير سائغ والثانى : ان القرار المطعون فيه لم يشمل لاحدا من المابلين السابق

تسوية حالاتهم بالقرارين ١٢٥٠ و ١١٥٧ لسنة ١٩٦٤ . فلا مصلحة للمطعون ضده في الطعن عليه لأنه إن يترتب على الغائها أى اثر أو تغيير في أقدميته .

ومن حيث أنه عن السبب الأول فهو موجب لتأييد الحكم المطعون فيه لا نقضه لأنه دليل مسحة ما أنتهى اليه الحكم لأسجله الصحيحة في الواقع والقانون من بطلان القرار المطعون فيه إذ اتخذ على أساس أقديمت رتبها قرارات غير مشروعة قضى نهائيا بالغائها بحكمين نهائيين لم تنفذها جهة الادارة بل مضت في اصدار قرارات تالية بالترقية اعتيادا عليها استمرارا منها في ابقاء ما نشأ عنها من مراكز قانونية غير مشروعة ولما ترتب عليها من اثر وهو ما يصم قراراتها هذه بعيب مخالفة القانون لفساد الأساس الذي قامت عليه فضلا عن انطوائها على اهدار حجية الأحكام القضائية النهائية وهي عنوان الحقيقة وتسو على اعتبارات النظام العام ذاتها وتنفيذا محتم واجب على جهة الادارة فلا يجوز لها ان تنقذ عنه وتصله . سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وهي في واقع الدعوى سلكت الطريقين حيث انها لم تنفذ الأحكام ، على ما هو ثابت من تقرير الطعن أيضا وتصرفت باصدارها القرار المطعون فيه على ما يخالف مقتضاها إذ هو مبنى بدوره على عدم انفاذ آثار الأحكام . وما قدمته في تقرير الطعن تحليلا لمسلكتها هذا غير مقبول فلا هو يبرر قرارها المطعون فيه او يصلح سببا لطعنها على الحكم بالغائه إذ أن مصلحة الموظفين المستفيدين من التسيويات والترقيات المقضى نهائيا بالغائها في ابقاء بعض آثارها هي مصلحة غير مشروعة لا اعتبار لها قانونا وبراعتها بالمسمى الى تحقيقها على نحو ما تالت جهة الادارة خطأ منها وهي بذاتها مخالفة جسيمة للقانون لما تقدم ببقائه ولما فيها من خروج على المصلحة العامة التي تقتضى نفاذ احكام القوانين ورعاية اصحاب الحقوق المشروعة وفقا لها بايمانهم على ما قضت به الاحكام النهائية منها وهو ما يستوجب تنفيذ الأحكام لا التحايل عليها .

ومن حيث أنه عن السبب الثاني فإن الحكم المطعون فيه يبين نص الموظفين الاحدث من المطعون ضده ولم تقدم الطاعنة ما يخالفه ولا يصح

لها أن تبنى طعنها على مجرد قولها المرسل إليهم بعدم صحة ذلك دون
إيضاح أو دليل . هذا إلى أنه يكفي إلغاء القرار مجرد ابتلائه على أساس
القرارات المقتضى بإلغائها لفساد ترتيب الأقدمية من أصله وما يترتب
عليها من الترتيبات لتعدى البطلان إلى كل قرار مرتب عليها . ويكفي
لإجالة المظنون ضده إلى إلغاء القرار مجرد مصلحته المحتملة في أن تتركه
الترتيبات عند إعلانها على الأساس الصحيح .

(طعن ١٨٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

صدور حكم بإلغاء القرار الصادر بترقية بعض العاملين إلغاء مجردا
- قيلم الجهة الإدارية بإصدار قرار جديد بحركة الترتيبات - تنفيذا لحكم
الإلغاء المجرد - القرار الجديد لا يعتبر من قبيل العمل المأذى المنفذ للحكم
أو قبيل التسويات - اعتبار القرار الجديد قرارا إداريا يتقيد الطعن فيه
بمواعيد الإلغاء - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من شأن هذا الحكم وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة
الإدارية العليا أن يزعزع جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت
على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية والمقتضى بإلغائه كليا
وذلك حتى ينال كل موظف نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى
الحكم - ما كان يستحقه بصورة عاجلة لو لم ترتكب هذه المخالفة إذ الحكم
يلغى القرار إلغاء كليا ومن ثمره تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى الترقية
للدرجة التي يتعلق بها القرار الملغى والأقدمية فيها وبالنسبة إلى القرارات
التالية مما يتقرر تحتها بإلغائه ما دامت الترتيبات فيها جيعا منطلعا من صدور
في ترتيب الأقدمية إذ أن كل قرار بها ما كان ليوجد لو لم يكن القرار

الملغى قائما باثاره من حيث وضع ذى الشأن فى الدرجة الواردة به وبإتقدميته فيها وعلى ذلك فإن جميع المراكز التى مسها الحكم بالقلته زعزعتها ويجب إعادة تنظيمها على مقتضى ذلك ومنها فى واقع حالة المطعون ضده نقله عند تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد نقل الموظفين الموجودين بالخدمة الى درجات القانون الاول — الى الدرجة السادسة اذ له لا يلغىها كنتيجة مباشرة للحكم اذ تعود اقدميته فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٩٦٢/١٠/٢٠ تاريخ ترقيته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٢ بدلا من ١٩٥٧/١١/٢٠ التى ارفقت اليها ونفا للتعديل الذى تضمنه القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الملغى بمقتضى الحكم الفاء كليا وعلى هذا ينقل الى الفئة السابعة لا السادسة وتبعا تنعدم ترقيته الى الفئة الخامسة بالقرار رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٦٩ لأنها لاكثر من درجة وحقه اذن وبمراعاة وضعه الصحيح ان يرتى الى الفئة السادسة فى ١/١/١٩٦٩ وهذا ما أتبعه القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧١ وهو وان جاء تنفيذا للحكم الا انه قرار ادارى بالمعنى الصحيح اتفقت به الادارة ما قضى به الحكم من الفاء كلى للقرار ثم أعادت تنظيم الوضع على الاساس الذى حدده بتحديد الاقدميات فى الدرجة السابقة على الدرجة التى تعلق بها الالغاء ونفا لما تم له بالجراء الترقية فيها وفيما يطوما على اساس ما كان ينتهى اليه الحال لو ساررت الأمور سرها الطبيعى الصحيح ولم يصدر القرار الملغى قط والذى كان ناسد الاقدميات التى اعتمد عليها بما تطلعت به من ترقيات هو الموجب لإبطاله وغير سائح مع هذا ولا سديد نذل الحكم المطعون فيه ان ذلك يعد من تبيل العمل السائد او التسويات فالتزيفات وتحديد الاقدميات ابتداء عمل ادارى وكذلك إعادة اجرائها من جديد على اساس مقتضى حكم الالغاء وهذا ما يقتضى ترتيب كل النتائج التى تترتب على هذا القرار الجديد وعلى الاخص من حيث اعتبار المنازعة فيه طعنا بالالغاء بتقيد حتما بميلهاده ..

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار الترقية — الإلغاء الكلي والجزئي — كيفية تنفيذ
الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من ترك صاحب الترقية .

بالمضي الحكم :

إن الحكم بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه وهذا هو
الإلغاء الكلي وبذلك يعتبر القرار كله كأن لم يكن وتحى آثاره من وقت
صدوره بالنسبة الى جميع المرتين وقد يكون جزئيا منصبا على خصوص
معين فيحدد مداه بهذا الخصوص على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء فإذا
كان قد انبنى على أن أحدا قد تخطى ممن كان دور الإقضية يجعله محقا
فى الترقية قبل غيره ممن يليه ثم الغى القرار فيما تضمنه من ترك صاحب
الدور فى هذه الترقية فيكون المدى قد تحدد على أساس إلغاء ترقية التالي
فى ترتيب الإقضية أو بالأحرى آخر المرتين فى القرار ما دام مناط الترقية
هو الدور فى ترتيب الإقضية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى فى
دوره ويأن ترجع أكتييته فى هذه الترقية الى التاريخ المعين لذلك فى القرار
الذى النفى جزئيا على هذا النحو لما من الغيت ترقيته فيعتبر ، وكأنه لم
يرق فى القرار الملقى .

(طعن ١٠٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

الحكم الصادر بإلغاء قرار الترقية قد يكون شاملا لجميع أجزائه وقد
يكون جزئيا منصبا على خصوص معين — تحديد مداه على مقتضى ما استهدفه
حكم الإلغاء .

(م — ١٧ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

عند تنفيذ حكم الإلغاء يكون تنفيذه موزونا بميزان القانون في جميع النواحي والآثار وذلك وضما للأمر في نصلها السلم ولعدم الإخلال بالحقوقي أو المراكز القانونية بين ذوي الشأن مع بعضى والحكم الصادر بإلغاء قرار ترقية قد يكون شللا لجميع أجزائه وبذلك ينعدم القرار كله ، ويعتبر كأن لم يكن بالنسبة إلى جميع المرتبين وقد يكون جزئيا منمبا على خصوص معين فيحدد مداه على مقتضى ما استهدفه حكم الإلغاء فإذا كان قد اتبنى على أن أحدا من كان دور الانتدبية يجعله محقا في الترقية قبل غيره من يليه فالغى القرار فيها تضمنه من ترك صاحب الدور في هذه الترقية فيكون دور المدمى قد تحدد على أساس إلغاء ترقية التالى في ترتيب الانتدبية ووجوب أن يصدر قرار بترقية من تخطى في دوره بأن يرجع انتدبيته في هذه الترقية إلى التاريخ المعين لذلك في القرار الذى الغى إلغاء جزئيا على هذا النحو لا من الغيت ترقية فيعتبر وكأنه لم يرق في القرار الملغى .

(ملعن ٥٦٠ لسنة ١١ ق — جلسة ١٢/٢٨ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بالإلغاء النسبى — إلغاء القرار فيها تضمنه من التخطى في الترقية — ليس من مقتضاء أرجاع انتدبية التخطى إلى وقت صدوره أنا تبين أن الأحكام الصادرة بالإلغاء النسبى تزيد على عدد الدرجات المرقى إليها وأنها أشارت في أسبابها إلى هذا الإلغاء لا يستتبع الترقية من تاريخ صدور القرار المطعون فيه ما لم يسفر التنفيذ عن الإبقاء على من يلى الطاعن فيه في الانتدبية .

ملخص الحكم :

ما لثاره الطاعن من أن من مقتضى إلغاء القرار الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فيها تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الدرجة الخامسة

ارجاع لقدميته فيها الى وقت صدور القرار المطعون فيه — هذا القول غير
مستد بعد ان تبين ان الاحكام الصادرة بالالفاء النسبى تزيد عن عدد
الدرجات المرتى اليها فى القرار السالف الذكر . وبالتالي ينهار القرار المذكور
بعد ان اصبح الإبقاء على أى ترقية فيه مستحيلا . وهو ما لم يفت الحكم
الصادر للمدعى ولكل من زملائه بالفاء القرار الفاء نسبيا حيث اشارت
تلك الاحكام فى تسبيلها الى ان الفاء القرار نسبيا لا يستتبع الترقية الى
الدرجة الخامسة من تاريخ القرار المطعون فيه ما لم يسفر تنفيذ الحكم
الصادر بالالفاء على الإبقاء على من يلى الطاعن فيه فى التقديمية .

(طعن ١٠٢٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

الحكم الصادر بالفاء ترقية قد يكون شللا وقد يكون جزئيا —
صدور الحكم بالفاء قرار الترقية فيها تضمنه من تخطى رافع الدعوى —
اعتبار من الفيت ترقية وكنته لم يرق فى القرار الملئ .

ملخص الحكم :

ان الحكم بالفاء ترقية قد يكون شللا لجميع اجزائه ، وبذلك ينعدم
القرار كله ، ويعتبر كانه لم يكن بالنسبة لجميع المرقين ، وقد يكون
جزئيا منصبا على خصوص معين ، فيتحدد مداه على مقتضى ما استهدفه
حكم الافاء . فاذا كان قد انبنى على ان احدا من كل دور التقديمية
يجمله محقا فى الترقية قبل غيره من يليه فالحق القرار فيها تضمنه من
ترك صاحب الدور فى هذه الترقية ، فيكون الذى قد تحدد على اساس
الفاء ترقية التالى فى ترتيب التقديمية ووجوب ان يصدر قرار بترقية من
تخطى فى دوره . وبان ترجع لقدميته فى هذه الترقية الى التاريخ المسمى
لذلك ، فى القرار الذى الفى جزئيا على هذا النحو . لما من الفيت ترقية
نيمتبر وكأنه لم يرق فى القرار الملئ .

(طعن ١٦١١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

صدور الحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطي رافع الدعوى - صدور قرارات أخرى بالترقية قبل النطق بالحكم - كيفية تنفيذ حكم الإلغاء إذا كان من الغيت ترقية يستحق الترقية بدوره في أول قرار - إلغاء ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق وذلك بغض حجة الطعن من جانب أحدهم بالإلغاء في أي من القرارات الصادرة بين تاريخ القرار المحكوم بإلغائه وبين صدور حكم الإلغاء وتنفيذه .

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية المطعون فيه فيما تضمنه من تخطيه فيها ، وكانت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل أن يصدر حكم الإلغاء ، وكان من الغيت ترقية يستحق الترقية بدوره في أول قرار ، فإن وضع الأمور في نصابها السليم يقتضي أن يرقى المذكور في أول قرار نال بحسب دوره في ترتيب التقديمية بالنسبة إلى المرتين في هذا القرار التالي ، وهكذا بالنسبة إلى سائر القرارات الأخرى الصادرة بعد ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يستتبع إلغاء كل ما يترتب على القرار الملغى من آثار فسي الخصوص الذي انبنى عليه الحكم المذكور وعلى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ، فإن أثر هذا الحكم يقتضي تصحيح الأوضاع بالنسبة إلى القرارات التالية ، ذلك أن كل قرار منها يتأثر حتما بإلغاء القرار السابق عليه ، ما دامت الترتيبات فيها جيبها منطها الدور في ترتيب التقديمية عند النظر في الترقية ، فيترتب على تنفيذ حكم الإلغاء أن تلغى ترقية آخر من رقى في كل قرار ليحل محله فيه آخر من رقى في القرار الأسبق ما دام دوره في التقديمية يسمح بترقيته في أول قرار نال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين إلى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الأساس يستقر الوضع على إلغاء ترقية آخر المرتين في آخر قرار ، وذلك كله دون حاجة إلى الطعن من جانب أحد من هؤلاء بالإلغاء في أي من القرارات الصادرة خلال المدة من تاريخ صدور القرار الأول

المحكوم بالغاءه حتى تاريخ صدور الحكم القاضي بهذا الالفاء وتنفيذه ،
اذ ان من شأن هذا الحكم أن يزعزع جميع المراكز القانونية غير السليمة
التي ترتبت على صدور القرار الذي وقعت فيه المخالفة القانونية ، وذلك حتى
ينال كل موظف - نتيجة لاعادة تنظيم هذه المراكز على مقتضى الحكم
- ما كان يستحقه بصورة عادية لو لم ترتكب هذه المخالفة ، اذ لو اقتصر
التنفيذ على الغاء ترقية آخر من رقى في القرار المحكوم بالغاءه دون المساس
بالقرارات التالية المترتبة عليه لا يبنى على ذلك تخلف هذا الموظف الذي
سبق أن اتجهت نية الإدارة الى ترقيته ورقته بالفعل الى ما بعد زملائه
الاحدث منه في ترتيب الاقدمية ممن رقوا بهذه القرارات على الرغم مما
شابها من عيب . الامر الذي يجلب الاوضاع الإدارية السليمة .

(ملعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جملة ١٩٥٧/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

**الحكم الصادر بالغاء ترقية ليس من اثره ان يعتبر المحكوم لصالحه
مرقى بذات الحكم - لا بد من صدور قرار ادارى جديد - ليس للمحكمة ان
تحدد للإدارة وقتاً معيناً لإجراء هذه الترقية بها وجد من الدرجات الشاغرة
سلطة الإدارة التقديرية في ذلك .**

ملخص الحكم :

اثر حكم الالفاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حددته
الحكم بحسب ما اذا كان الالفاء شاملاً او جزئياً ، وليس من اثر الحكم
ان يعتبر من صدر لصالحه مرقى بذات الحكم ، والا كان ذلك بمثابة حلول
الحكمة محل الإدارة في عمل هو من صميم اختصاصها ، بل لا بد من صدور
قرار ادارى جديد ننشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى
ما قضت به المحكمة . وليس للمحكمة ان تلزم جهة الإدارة بإجراء الترقية في
وقت معين منها وجد من الدرجات الشاغرة ، اذ لا تلك المحكمة ان تنصب
نفسها مكن الإدارة في تقدير ملائمة إجراء او عدم إجراء الترقية في تاريخ

معين ، وهى ملامحة تستقل جهة الإدارة بالشخص فى تقديرها بحسب ظروف الاحوال ومقتضيات الصالح العام وحاجة العمل باعتبار ذلك من مناسبت اصدار القرار الادارى .

(طعن ١٦٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/١/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

صدور الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى -
كيفية تنفيذ هذا الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطى رافع الدعوى
بالترقية .

ملخص الحكم :

إذا صدر حكم لصالح موظف بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطيه
فى الترقية ، وكلفت قد صدرت قرارات تالية بالترقية قبل ان يصدر حكم
الإلغاء . وكان من الغيت ترقيته بالحكم المذكور يستحق الترقية بدوره
فى أول قرار . فان وضع الأمور فى نصابها السليم يقتضى ان يرقى المذكور
فى أول قرار تال بحسب دوره فى ترتيب التقدمية بالنسبة للترتين فى هذا
القرار التالى . وهكذا بالنسبة الى سائر القرارات الاخرى الصادرة بعد
ذلك . ولما كان حكم الإلغاء يترتب عليه الفاء كل ما يترتب على القرار
الملغى من آثار فى الخصوص الذى انبنى عليه الحكم المذكور وعلى أساس
الذى أتم عليه قضاءه ، فان اثر الحكم المذكور يقتضى تصحيح الاوضاع
بالنسبة للقرارات التالية : ذلك ان كل قرار منها يتاثر حتها بإلغاء القرار
السابق عليه ما دامت الترتيبات فيها جيبا مغايراتها الدور فى ترتيب التقدمية
عند النظر فى الترقية : ويترب على تنفيذ حكم الإلغاء ان تلغى ترقية الاخير
فى كل قرار ليحل محله فيه الاخير فى القرار السابق ، ما دام دوره فى

الاقتصادية يسمح بترقيته في اول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين يسمح بترقيته في اول قرار تال ، مع اسناد تاريخ ترقية كل من المذكورين الى التاريخ المعين في القرار الذي كان يستحق الترقية فيه . وعلى هذا الاساس يستقر الوضع على الغاء ترقية آخر المرقين في آخر قرار . والغول بأن : « الحكم الذي يصدر بالغاء قرار ترقية فيها تضمنه من تخطى المحكوم لصالحه في الترقية لا يلغى القرار الغاء كاملا ، وانما يلغيه فقط بالنسبة لتخطية المحكوم لصالحه في الترقية . اي أنه يعتبر مرتى بهذا القرار بحسب اقدميته ، فهو في الواقع لا يمس الحقوق التي اكتسبها من رتقا بهذا القرار أو بالقرارات التي عليه الا حيث يستحيل ترقية المحكوم لصالحه الا اذا مست هذه الحقوق بحيث اذا كانت هناك ثمة درجة خالية وقت تنفيذ الحكم وجب ترقية المحكوم لصالحه عليها وارجاع اقدميته فيها الى تاريخ القرار المطعون فيه » — هذا القول لا سند له من القانون ، لان اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار الملغى في الخصوص الذي حددته الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا ، وليس من اثر حكم ان يعتبر من صدر الحكم لصالحه مرتى بذات الحكم والا كان ذلك بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيما هو من اختصاصها ، بل لا بد من صدور قرار اداري جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ذلك القول هو بمثابة الزام الإدارة بإجراء الترقية في وقت معين ، مع ان تقدير ملاحة اجراء أو عدم اجراء الترقية في تاريخ معين هي ملاحة تستقل الإدارة بتقديرها بحسب ظروف الاحوال وباعتبار ذلك من مناسبات اصدار القرار الإداري ، على ان هذا لا يخل بحق الإدارة في الابتاء على الترقية المطعون فيها وترقيه المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم ، وارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة اذا رأت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لذويها .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

إلغاء أحد القرارات الصادرة بتخطي أحد الموظفين في الترقية - اعتبار
ترقيته اللاحقة راجعة الى تاريخ القرار الملقى تنفيذا لحكم الإلغاء - لا يترتب
عليه بالضرورة ترقية من يليه في الاقدمية من تاريخ القرار اللاحق ما دام لم
يطعن في هذا القرار .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن نتائج حكم إلغاء قرار ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
وقد انضمت الى لزوم اعتبار الموظف (أ) المرقى بقرار ٢١ من أغسطس
سنة ١٩٥٥ مرقى بالقرار رقم ١١٩٢ الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
تستتبع بالضرورة استحقاق من يليه في ترتيب الاقدمية وهو الموظف (ب)
للترقية الى الدرجة الخامسة بموجب القرار الوزاري الصادر في ٢١ من
أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ومن ثم استبعاده من مضمار التزام مع (ج) على
الترقية بموجب قرار ٢١ من يناير سنة ١٩٥٦ . لا وجه لهذا التسلسل المزعوم
ما دام الثابت من الأوراق أن الموظف (ب) لم يطعن بالإلغاء في قرار ٢١ من
أغسطس سنة ١٩٥٥ ومن ثم لا يستحق تلقائيا الترقية بموجب قرار إداري
لم يطعن فيه كما لم يطعن البتة في قرار الإدارة السلبى بالامتناع عن تربيته
بالقرار المذكور - ومن ثم لا يستحق تلقائيا أن يرقى بموجب قرار لم يطعن
فيه .

طعنى ١٥٢١ ، ١٥٢٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

الحكم بإلغاء قرار الترقية فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية
استنادا في ذلك الى الاقدمية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله أقدم

من المطعون على ترقيتها - تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى ضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الالغاء كالمترتب له - ترك النص على صرف هذه الفروق في المنطوق قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا ولا يعتبر عدولا عن ترتيب هذا الاثر واعماله .

ملخص الحكم :

ان قضاء المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢ قضائية قد صدر بالفناء القرار الادارى رقم ٥١٧ المؤرخ ٩ من مايو سنة ١٩٥٤ فيها تضمنه من تخلى المدعى عن الترقية الى الدرجة الخامسة الادارية ، وجاء في الاسباب ان هذا القضاء استند الى الاقتضية الواجب اعتبارها للمدعى التي تجعله تقدم من المطعون على ترقيتها ، وعلى هذا فان تنفيذ منطوق هذا الحكم في ضوء الاسباب المرتبطة به يقتضى بالضرورة صرف الفروق المالية المترتبة على الالغاء على انه ولئن كان صرف الفروق بهذه المثابة من الآثار الحتمية لمنطوق الحكم المطلوب تفسيره واسبابه المرتبطة به الا ان ترك النص على صرف هذه الفروق في ذلك المنطوق رغم المطالبة لنام المحكمة العليا في مذكرة المدعى قد يجعل المنطوق مبهما وغامضا لانه يثير التساؤل حول مدى اجلية المحكمة لهذا الطلب مع ان الامر لا يحتل جدالا اعتبارا بان استحقاق هذه الفروق هو من النتائج الحتمية لحكم الالغاء ، وقد يزيد المنطوق ابهاما ، ما درجت عليه الاحكام من تسمين منطوقها الآثار المترتبة على الحكم بالالفاء ومن هذه الآثار على وجه القطع واليقين تلك الفروق المالية التي يستحقها المحكوم لصفحة نتيجة ارجاع ترقيته الى تاريخ القرار المقضى بالغائه فيها تضمنه من تحطية في الترقية بالقرار المطعون فيه بمعنى ان المحكمة عندما سكنت في الحكم المطلوب تفسيره في اسبابها ومنطوقها عن النص على هذا الاثر الحتمى لم ترد العدول عن ترتيبه واعماله وعلى ذلك فان الامر يستدعى تفسير ذلك المنطوق بما يفيد تضمنه لهذا الاثر الحتمى واستحقاق المدعى للفروق المالية المترتبة على ذلك الحكم .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

ليس من اثر الحكم بالالغاء أن يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم — حق الإدارة في الإبقاء على الترقية المطعون فيها وترقيته المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وأرجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة .

ملخص الحكم :

ان اثر حكم الالغاء هو اعدام القرار المنفى في الخصوص الذي حدده الحكم بحسب ما اذا كان الالغاء شاملا أو جزئيا . وليس من اثر الحكم ان يعتبر من صدر لصالحه الحكم مرقى بذات الحكم والا كان بمثابة حلول المحكمة محل الإدارة فيها هو من اختصاصها بل لا بد من صدور قرار ادارى جديد ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن على مقتضى ما حكمت به المحكمة . على ان هذا لا يخل بحق الإدارة في الإبقاء على الترقية الملعون فيها وترقية المحكوم لصالحه على أية درجة تكون خالية عند تنفيذ الحكم وأرجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين في الحركة الملغاة اذا رأت من المصلحة العامة ذلك لعدم زعزعة مراكز قانونية استقرت لظوئها ، فاذا كانت الوزارة — وهي بصدد تنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٦٢٨٤ لسنة ٨ القضائية — قد رأت الإبقاء على ترقية المطعون في ترقيته خصوصا وكان قد رقى الى الدرجة الاولى خلال نظر الدعوى — وتنفيذ الحكم بترقية المدعى الى أية درجة ثانية خالية مع ارجاع اقدميته فيها الى التاريخ المعين اذلك في الحركة الملغاة وذلك منعا لزعزعة المراكز القانونية التي استقرت لظوئها ، فلا تتريب عليها في ذلك ، هذا ولا تذهب اليه هيئة مفوضى الدولة في ملعنها من انه اذا جاز للإدارة سلوك هذا المسلك في الترقيعات العادية فانه لا يستساع ذلك اذا كانت الترقية قد تمت الى وظيفة متميزة أو خصبا على الدرجة المخصصة لهذه الوظيفة ويتمين أن يكون التنفيذ بالغاء ترقية من قضى بالغاء ترقيته وترقية

المحكوم لصالحه بدلا منه . لا وجه لذلك اذ انه فضلا عن ان الدرجة المتنازع عليها لا تتصل بوظيفة متميزة اذ ان كلا المتنازعين يصلح بحسب تأهيله الخاص لتولى هذه الوظيفة ، فان الحكم لا يتغير اذا كان الامر يتصل بوظيفة متميزة اذ ليس ثمة ما يمنع الجهة الادارية ، اذا ما حكم بالفناء قرار ترقية الى وظيفة متميزة عنها تضمنه من تخطى الطاعن في الترقية . من ان تبقى على ترقية المطعون في ترقينه وتنقله الى وظيفة تتفق وتأهيله . كما لو القيت ترقية مهندس الى درجة وظيفة قانونية فيجوز الابقاء على ترقية المهندس مع نقله الى وظيفة تتفق وتأهيله الهندسي اذا رأت الجهة الادارية ذلك لعدم زعزعة المراكز القانونية حسبما سلف البيان .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

الحكم الصادر لصالح الموظف باعتبار تقدميته في الدرجة راجعه الى تاريخ معين - يغنى تكرار الطعن بدون موجب ، في قرارات الترقية التالية ، الصادرة قبل الفصل نهائيا في امر تصيد تقدميته في الدرجة السابقة - اساسي ذلك واثره .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الاداري الصادر بالترقية بالالتصية الى الدرجة الثالثة التي ترك فيها المدعى آنذاك قد صدر في ٢٧ من مارس ١٩٥٧ ونشر في النشرة الملصحية لوزارة الخزانة في غضون شهر ابريل ١٩٥٧ ، الا انه لما كان المدعى قد اقدم الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ القضائية اتم محكمة القضاء الاداري طالبا اعتبار تقدميته في الدرجة الرابعة من ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وما يترتب على ذلك من آثار . فلذا استجلب القضاء بموجب الحكم النهائي الصادر من دائرة محص الطعون في ٢٤ من اكتوبر ١٩٥٩ في الدعوى آنفة الذكر (رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) لطلب المدعى فأنصفه ، وكلف

عن استحقاقه للترقية الى الدرجة الرابعة وحدد اقدميته فيها اعتبارا من ١٧ من ديسمبر ١٩٥١ بما يحطه صاحب الدور في الترتيبات التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على اساس الاقدمية — ومن بينها القرار الصادر في ٢٧ مارس ١٩٥٧ بالترقية الى الدرجة الثالثة — فان الدعوى المذكورة (الدعوى رقم ٤١١ لسنة ١٢ ق) تفنى صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ما دام الطعن في القرار الاول (قرار ١٧ من ديسمبر ١٩٥١) وهو الاصل يتضمن حتما ويحكم اللزوم الطعن ضمنيا في القرارات التالية ، وهي الفرع . كما ان تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بالغاء القرار الاول وما يترتب عليه من آثار يقتضي تصحيح الاوضاع بالنسبة للمدعى في تلك القرارات التالية، وضعا للامر في نصابها السليم : كثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لاصل الحق ، واعتبارا بأن القرار المطعون فيه في المنازعة الحالية (قرار ٢٧ من مارس ١٩٥٧) قد شمل بالترقية الى الدرجة الثالثة بالادمية من ترجع اقدميته في الدرجة الرابعة الى سنتي ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ : ومن لم يكن الدنع بعدم قبول الدعوى في غير محله ، ويكون المدعى — في الموضوع — محقا في ان ترجع اقدميته في الدرجة الثالثة الى ٢٧ من مارس ١٩٥٧ وهو التاريخ الذي كان يجب ترقينه فيه بحكم اقدميته في الدرجة الرابعة التي كشف عنها حكم دائرة فحص الطعون الصادر في ٢٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ .

(طعن ١٧٢ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

حكم الغاء — وجوب تنفيذ منطوقه مرتبطا بأسبابه — قضاء محكمة القضاء الإداري بالغاء الأمرين المكيين رقمي ٤٠ ، ٤١ الصادرين في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والأمرين المكيين رقمي ٥٢ ، ٥٤ الصادرين في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيها تضمنته من ترك المدعين في الترقية الى وظيفة سكرتير

ثالث أو وظيفة متصل المباشرة — تأسيس قضائها على أن الأخذ ببدا أقضية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة لمن هم في السلك السياسى أو القضاى أما المعينون من خارج هذين السلكين فتجرى في شأنهم القواعد العامة فيما تقضى به من ترتيب الأقدمية على أساس أسبقية الحصول على الدرجة المالية — وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الأحكام وإعادة ترتيب الأقدميات على مقتضاها — من الخطأ فى التنفيذ أن تلقى لتتمة لحدث المرقن بالأوامر الملكية المقتضى بالفتاها وذلك على أساس وضعهم القائم وقتذاك فى ترتيب الأقدمية وهو الوضع الذى عينته الأحكام التى جرى تنفيذها بل التعمين بادئ ذى بدء تصحيح الأوضاع ثم إلغاء ترقية أحدث المرقن بموجب تلك الأوامر.

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الدماوى أرقام ١٠٨ و ٥٠٦ لسنة ٤ القضائية و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٦٢٨ و ٦٨٨ لسنة ٥ القضائية ، وهى التى اتفقت جميعها على القضاء بإلغاء الأمرين الملكتين رقمى ٤٠ و ٤١ الصادرين فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والأمرين الملكتين رقمى ٥٣ و ٥٤ الصادرين فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ فيها تضمنته من ترك المدعين فى الترقية إلى وظيفة مسكرتر ثالث أو وظيفة متصل المباشرة ، أنها أقيمت قضاءها على أن الأخذ ببدا أقدمية الوظيفة لا يكون إلا بالنسبة إلى من هم فى السلك السياسى أو القضاى، لما نص عليه فى لائحة شروط الخدمة فى وظائف التمثيل الخارجى المصدق عليها من مجلس الوزراء فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ من تسلسل الترقية من أدنى درجات هذين السلكين إلى الدرجات الأعلى ، فهو لا يشغل بطبيعة الحال من يعين من خارج هذين السلكين ، سواء من غير موظفى وزارة الخارجية أو من موظفى السلك الداخلى فى هذه الوزارة ، لأن نصوص اللائحة لا تشمل هذه الحالات ، ومن ثم فانه عند التعيين أو الترقية فى السلك السياسى أو القضاى من خارج الوزارة أو من السلك الداخلى فيها يتعين الرجوع إلى القواعد العامة وضبط الأقدميات على أساسها ، تلك القواعد التى تقضى بجعل الأقدمية على أساس نيل الدرجات المالية . وتأسيسا على هذا تكون قرارات لجنة شؤون الموظفين بوزارة الخارجية فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ قد جانبت القانون فى الاعتداد فى تحديد الأقدمية بنتيجة الامتحان،

مع انه ليس فى القوانين واللوائح ما يجيز ذلك ، الامر الذى اتبنى عليه أن بعض من كانوا قد رفقوا الى الدرجة الخامسة قبل صدور هذا القرار وعينوا فى وظيفة ملحق ثان من الدرجة الخامسة . جاء ترتيبهم تاليا لمن كانوا فى الدرجة السادسة لغاية تاريخ صدور قرار التخصيص فى هذه الوظيفة لمجرد أن ترتيب هؤلاء كان سابقا على أولئك فى الامتحان . كما اخطت اللجنة فى جعل المبرة بأقدمية الوظيفة فى وظيفة ملحق اول ، اذ ترتب على ذلك أن المرتبين الى هذه الوظيفة من الملحقين الثانى سبقوا زملاءهم الذين كانوا فى الدرجة الخامسة قبل تعيينهم فى وظيفة ملحق اول . وسبقوا ايضا زملاءهم الاقدم منهم فى الدرجة السادسة ممن عينوا فى سنة ١٩٢٨ . وأن الوضع الصحيح بالنسبة الى المدعين وزملائهم ممن كانوا فى وظائف كتابية او خارج الوزارة وعينوا فى وظائف ملحق ثان فى سنة ١٩١٦ يجب أن يكون على اساس وضع من كان منهم فى الدرجة الخامسة فى راس القائمة . ثم يتبهم من كانوا فى الدرجة السادسة وفقا لأقدمية كل منهم فى هذه الدرجة ، كما يجب بالتالى أن ترتب لأقدميتهم على هذا الاساس ذاته عند الترقية الى وظيفة ملحق اول بالنسبة الى من رفقوا الى هذه الوظيفة الاخيرة فى قرار واحد . ومؤدى ذلك أن من عين فى وظيفة ملحق اول مباشرة من موظفى الدرجة الخامسة الكتابية نسرى فى شتته القاعدة العامة وهى تقدمية الدرجة المالية .

ومقتضى التنفيذ الصحيح للاحكام المتقدم ذكرها فى ضوء الاسباب التى قامت عليها ، وجوب التزام القواعد التى رسمتها هذه الاحكام للوزارة فى تحديد أقدميات رجال السلكين السياسى والتفصى الذين تناولتهم القرارات المطعون فيها والمحكوم بالغائها . وذلك باعادة ترتيب أقدميات هؤلاء جميعا وضبطها منذ بدء تعيينهم فى درجات هذين السلكين وفقا للقواعد المضار بها ، أى على اساس الاعتداد بالأقدمية التى يكون قد اكتسبها كل منهم فى الدرجة المماثلة للدرجة التى عين فيها فى السلك السياسى أو التفصى تبعا لتاريخ حصوله على الدرجة المالية فى الجهة أو السلك الذى كان به قبل نظه الى السلك السياسى أو التفصى . دون التحدى بان الأقدمية فى وظائف هذا السلك بالنسبة الى من يعين من خارجه هى أقدمية وظائف

لا درجات، على أن يراعى الأخذ بمبدأ اقدمية الوظيفة بالنسبة الى من هم فعلا في السلك السياسي أو القضائي، أو من انتظمتم فئة وظيفة واحدة بعد ذلك. أي يجعل اقدمية في هذه الوظيفة هي مناط الترقية الى الوظائف والدرجات الاعلى في هذين السلكين فيما بعد اذا كانت اجريت الترقية على اساس اقدمية.

فاذا كان الثالث من الاوراق أن وزارة الخارجية بدلا من أن تقوم بتنفيذ منطوق الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري للسبعة المحكوم لصالحهم مرتبطا هذا المنطوق بأساليبها على الوجه المبين بها. وطبقا للاسس التي قررتتها على النحو السابق تفصيله. وذلك باعادة ترتيب اقدميات من شملتهم الاوامر الملكية المحكوم بالفائها وفقا لتلك الاسس لتحديد أحدث المرتبين من وظيفة ملحق أول الى وظيفة سكرتير ثالث. وهم الذين ما كانوا يرقون لو رقى المحكوم لهم في دورهم الصحيح. والفاء ترقية آخر سبعة منهم في ترتيب اقدمية بحسب ما يسفر عنه تطبيق القواعد التي قضت بها الاحكام المشار اليها — بدلا من أن يفعل ذلك عمدت الى الغاء ترقية آخر سبعة في كشف اقدمية السكرتيرين الثالث الذين تضمنتهم الحركة المحكوم بالفائها — ومنهم المدعى — وذلك على اساس وضعهم القائم وقتذاك في ترتيب اقدمية. وهو الوضع الذي عينته الاحكام المتتمة ذكرها. والذي كان ينمى إعادة النظر فيه بناء على تلك الاحكام وتعديله على مقتضاها ان كان لذلك وجه، والا ترتب على اغفال مراعاته قبل تنفيذه وقوع خطأ في هذا التنفيذ — متى كان الثابت ذلك : فان الوزارة تكون قد جانبت حكم القانون : ويكون الامر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ بالغاء تعيين سبعة — منهم المدعى — في وظائف سكرتيرين ثالث واعادتهم الى وظائف ملحقين قد جانب الصواب في تطبيق القانون فيما تضمنه من الفاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالوزارة تنفيذا للاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري لصالح سبعة من زملائه. مع أن ثمة من هو أحدث منه اقدمية : ممن لم يبلغ تعيينهم بالامر الملكي المشار اليه .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الحكم بإلغاء الأمر الملكي الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بإلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث — من المتعين تصحيح ترتيب الإقدمات في الوظائف التالية وضما لها في نصابها القانوني الصحيح ما دام أن المدعى قد بات يشغل وظيفة سكرتير أول منذ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

مضى كان قد وضع أن تنفيذ أحكام محكمة القضاء الإداري الصادره لصالح زملاء المدعى السبعة بإلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث بالأمر الملكي رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ كان تنفيذا خاطئا لهذه الأحكام على مقتضى الأسباب التي كشفت عنها ، وهي أسباب مرتبطة بمنطوقها ارتباطا العلة بالمطلوب . ما دامت اقتضية المدعى الصحيحة بالمقارنة الى زملائه ما كانت لتسوغ المساس بوضعه الذي استقر عليه ، وإنما كان تنفيذ هذه الأحكام يقتضى إلغاء ترقية من هو أحدث منه . فيجب على هذا الأساس إلغاء الأمر الملكي المشار اليه في هذا الخصوص بالنسبة الى المدعى . كما أنه مما تجب برأعته ، أكثر مترتب على ذلك . أن المفكور صعد بعد ذلك في سلم وظائف السلك السياسي حتى أصبح حاليا يشغل وظيفة سكرتير أول اعتبارا من ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، وقد انتظمته هذه الوظيفة الأخيرة هو وزملاءه فأصبحت المنازعة بحكم الاقتضاء تشتمل تصحيح ترتيب الإقدمات في الوظائف التالية وضما لها في نصابها القانوني الصحيح . ومن ثم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ، وإلغاء الأمر الملكي آنف الذكر فيما تضمنه من إلغاء تعيين المدعى في وظيفة سكرتير ثالث ، وفيما ترقب على ذلك من آثار في خصوص ترتيبه بتدبيره الصحيح بين أقرانه الذين هم أحدث منه في وظيفة سكرتير أول وما يسبقها .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

الحكم بإلغاء القرار فيها تضمنه من التخطي في الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية أو الاولى - مضى التنفيذ الصحيح له اعتبار التخطي مرقى الى هذه الوظيفة من تاريخ القرار الملغى - النعى على ذلك بأن الدرجات المرقى اليها درجات اختيار - غير منتج ما دامت خفية التخطي لم تكن محل مجادلة وكان ترتيب الأقدمية بين المرشحين هو المعول عليه .

ملخص الحكم :

ان مقتضى التنفيذ الصحيح للحكم . فى ضوء الاسباب التى تسلم عليها وجوب التزام الوضع الذى رسمه لوزارة الخارجية فى شأن رد اقدمية المدعى بالنسبة لآقرانه الذين شملتهم بالترقية القرارات التى نظم منها ثم طعن فيها لالم محكمة القضاء الإدارى لمخالفتها لاحكام القانون ، ونعى عليها ما أصابها من عيب الانحراف . واذ قضى بالحكم بإلغاء الأمر الملكى رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢ من ابريل سنة ١٩٥٢ فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثانية من تاريخ صدور حركة ترقية الوزراء المفوضين من الدرجة الثالثة الى وزراء مفوضين من الدرجة الثانية ، أى من يوم ٢ من ابريل سنة ١٩٥٢ . واذ قضى بالحكم كذلك بإلغاء الأمر الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى وما يترتب على ذلك من آثار ، فيكون مفاد ذلك التزام الوزارة باعتبار المدعى مرقى الى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الاولى من يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

هذا ولا مسحة للنمى على تنفيذ الحكم على هذا الوجه بأن للدرجات التى تخطت فيها القرارات المطعون فيها المدعى ، هى درجات اختيار ، لا مسحة لذلك فى خصوصية هذه المنازعة ، ما دلم من المسلم ان كفية (م - ١٨ - ج ١٥)

المدعى لم تكن محل مجادلة ، ولم تكن المفاضلة بين المرشحين هي أساس الحركات المطعون عليها بل كان ترتيب الانتدبية بينهم هو المحول عليه بالفترض أنهم من ناحية الكفلية صالحون جميعا وقد اقتصر دفاع الوزارة على انها جطلت الانتدبية وحدها منط النرقية الى وظيفة مدير فى المرسوم محل الطعن .

(طعن ٣١١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٧/٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

صحور حكم المحكمة العليا السابقة بمشق باعادة الموظف المسرح الى وظيفته - تنفيذه تنفيذا مبتورا من جانب الإدارة بوضعه فى مرتبة اثنى ودرجة اقل - غير جائز - اقلته دعوى جديدة ليمود كما كان فى وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجاتها وراتبها - صحور قرار بتسريحه من الخدمة لا يقوم على عناصر جديدة مستقاة من سلوكه الوظيفى - اعتبار ذلك ردا على دعواه المذكورة ونحدا لحكم المحكمة العليا - انطواؤه على مخالفة القانون واساسة استعمال السلطة الفاظه .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان الإدارة - بعد اذ نفذت حكم المحكمة العليا بمشق الذى قضى بابطال قرار تسريح المدعى تنفيذا مبتورا بوضعه فى مرتبة اثنى لم تقف عند هذا الحد ، بل انها بعد اذ رفع دعواه طالبا اعادته كما كان فى وظيفته ذاتها بمرتبتها ودرجاتها وراتبها - بلادت الى اصصدار قرارها بتسريحه من الخدمة مرة اخرى مستندة فى هذا التسريح الى اسباب لا تخرج فى مضمونها عن الاسباب التى استندت اليها فى قرارها الاول بتسريحه من الخدمة ، وهو الذى قضى باطلاله بحكم المحكمة العليا بمشق . ولما يمس على اعادته الى الخدمة ، تلك الاعادة التى كتبت محل الطعن من جانبها ، وقت بدر فيه منه ما يبرر فصله بقرار جديد يقوم على عناصر جديدة مستقاة عن سلوكه الوظيفى فى تلك الفترة التى يقرر انه اقترح فيها منحه وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الثانية ، بل يبدو ان هذا القرار

وكفاه كل ردأ على دعواه المذكورة ، غلطوى بذلك على تحد لحكم المحكمة العليا السابق الذى حاز قوة الامر المقضى والذى يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به فى منطوقة ، وما قلم عليه فى اسبيله الجوهرية المتصلة بهذا المنطوق ومتنضاه ، دون امكان العودة الى اثارة النزاع فى هذا كله . فوجب احترامه والنزول على حكمه ومتنضاه . والا كلن تصرف الادارة بغير ذلك مخالفا للقانون ومشويا بلساءة استعمال السلطة واجبا العاؤه ..

(طعن ٧ ، ٨ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

البدء :

طلب المدعى الحكم بإلغاء القرار الصادر بحرماته من صرف كمية الزيت التى كانت مقررة لمنعه شهريا مع احقيقه فى صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف — صدور الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات — كيفية تنفيذ هذا الحكم تتحدد فى ضوء القواعد العامة فى تنفيذ احكام الالغاء وطبيعة التزام الوزارة بإداء مقررات الزيت لاصحاب المصانع .

ملخص القضية :

ان السيد المذكور ، الذى يمتلك مصنعا لمل « المشبك » اقام الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية لمل بحكمة القضاء الإدارى طالبا فيها الحكم بإلغاء القرار الصادر بحرماته من صرف كمية الزيت التى كانت مقررة لمنعه شهريا مع احقيقه فى صرف المقرر له ابتداء من تاريخ التوقف عن الصرف فى يونيو سنة ١٩٦٠ .

وبجلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ اصدرت المحكمة حكما بإلغاء القرار المطعون فيه والزام الحكومة بالمصروفات .

كما قضت المحكمة الادارية العليا بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ فى الطعن رقم ١٧٠ لسنة ١٠ قضائية الذى اقبلته الحكومة بقبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا .

وبناء على ذلك قامت الوزارة بتنفيذ الحكم بصرف كميّات الزيت المستحقة للمحكوم لصالحه اعتباراً من ١٩٦٦/١٢/٢٦ ، تاريخ صدور الحكم في الطعن .

وقد طالب المذكور بأن يكون تنفيذ الحكم على أساس صرف كميّات الزيت المقررة لصنعه اعتباراً من تاريخ صدور القرار المحكوم به .

ومن حيث أن المستفاد من استقراء الحكم المشار إليه أن منطوقه جاء خلاصاً على الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه دون أن يقضى باستحقاق المدعي لصرف كميّات الزيت المقررة من تاريخ وقف صرفها في حين أن طلباته - حسبما يبين من عريضة الدعوى - كانت تشتمل على إلغاء القرار وإحقيقه في صرف المقرر له من الزيت من تاريخ التوقف عن الصرف في يونيو سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم تتحدد كيفية تنفيذ هذا الحكم في ضوء القاعدة العامة في تنفيذ أحكام الإلغاء وطبيعة التزام الوزارة بإداء مقررات الزيت لأصحاب المصانع .

وليس من شك في أن الأصل هو حرية تداول السلع وعدم التزام جهة الإدارة بصرف تصاريح المواد اللازمة لإنتاج سلعة معينة إلى أصحاب المصانع التي تنتجها . إلا أن الظروف الاقتصادية اقتضت بالنسبة إلى بعض السلع تدخل الدولة لتتمكن أصحاب المصانع من الحصول على كميّات تقرر لهم من مواد بأسعار معينة غالباً ما تكون أرخص من سعرها بالسوق على أن يتم ذلك في فترات زمنية محددة تحدوها في ذلك الاستجابة لحاجات الشعب من السلع المختلفة التي تدخل هذه المواد في تصنيعها وعدم اغراق السوق بسلع على حساب السلع الأخرى وكذا القدرة الانتاجية للصنع ، كل ذلك مع تحويل الجهة الإدارية المختصة حق إجراء التفتيش المستمر على المحال للتأكد من استهلاكها لمخزونها من تلك السلع يتم بالكليل في النقص الذي صرفت من أجله . ومن ذلك صرف كميّات من الزيت لأصحاب المصنع المشار إليه بأسعار معينة حتى يتمكن له إنتاج « المشبك » .

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

حكم بإلغاء القرار الصادر بجرمان المدعى من كمية الزيت المقررة لمصنعه شهريا - تنفيذ هذا الحكم لا يقتضى صرف كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ صدور الحكم - بحول حق المدعى الى التعويض عن الضرر الذى لحقه من جراء حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشتر اليها .

ملخص القضية :

ان تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى لصالح السيد /
« » فى الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية لا يقتضى صرف
كميات الزيت المقررة له خلال الفترة من تاريخ التوقف عن الصرف حتى تاريخ
صدور الحكم .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك - الا ان حق السيد المذكور يتحول الى
التعويض بحيث تلزم الوزارة بتعويضه عن الضرر الذى لحق به من جراء
حرمانه من كمية الزيت خلال الفترة المشتر اليها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المذكور استمر فى انتاج «المشبك»
خلال تلك الفترة - يبين ذلك من الاطلاع على قرارات ربط الضريبة على
الارياح التجارية والصناعية الخاصة به طوال المدة من سنة ١٩٥٥ الى
سنة ١٩٦٧ التى يوضح منها ان ارياح المصنع لم تنضج مما يفيد انه لم يوقف
مصناعته لئلاء التوقف عن صرف كميات الزيت اليه . كما يبين ايضا من الاطلاع
على صور فواتير شرائه لكميات من الزيت بلغت ١١٤٠ كيلو جراما خلال
شهر ديسمبر سنة ١٩٦٢ من شركة الملك والصدوا المصرية بسعر ١٢ قرشا
للكيلو ، وهو سعر الزيت الحر آنذاك .

ومن حيث انه بناء على ذلك يستحق السيد المذكور تنفيذا للحكم
الصادر لصالحه تعويضا يعادل الفرق بين سعر الزيت بالبطاقات (مبيعة

تروش للكيلو) وبين سعر الزيت الحر خلال فترة التوقف عن الصرف (اننى عشر قرشا للكيلو) عن الكمية المقررة له . دون ان يحتج فى هذا الصدد بلحتمال ان يكون قد باع « المشبك » المنتج بأسعار تتناسب مع سعر الزيت الحر باعتباره سلعة غير مسعرة ؛ لان سعر البيع تحدده عوامل عدة من بينها التنافس بين منتجى هذه السلعة الشخصية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مقتضى تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ١٠٦١ لسنة ١٦ قضائية استحقاقه لكميات الزيت من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا فحسب أما بالنسبة الى الفترة من تاريخ صدور القرار الملغى حتى تاريخ صدور الحكم المذكور فان حقه يتحول الى التعويض . وخير تعويض له هو دفع الفرق بين سعر الزيت بالبطاقات وبين سعر الزيت الحر فى فترة التوقف عن الصرف .

(فتوى ٩٦١ فى ٢٨/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

يتمتع الفاء ترقية الموظف الذى سماه الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه الا انه قد يكفى فى بعض الحالات الفاء ترقية الاخر كما يجوز الاحتفاظ بترقية من حكم بالفاء ترقية من وجدت وتطابق خالية كاتية .

ملخص الفتوى :

ان قسم الرأى يجتئما قد بحث موضوع تنفيذ احكام مجلس الدولة التى تقضى بالفاء ترار ترقية موظفين فيما تضمنه من ترك المدعى فى الترقية وترقية الموظفين الذين تركوا فى الترقية بالتنسيق سواء صدر لصالحهم حكم من محكمة القضاء الادارى او لم يصدر والفاء ترقية من سبقت ترقية من

بدلاً عنهم وتحديد أئديتهم بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وانتهى رايه الى ما يلى :

بالنسبة الى المسألة الأولى :

وهى الخاصة بالاستئهم عما اذا كان يكفى لتنفيذ الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرارات الترقية ادخال من حكم لصالحه ضمن المرقين وبذلك يقتصر الإلغاء على آخر من سبق ترقيتهم بالأئمية فانه تجب التفرقة بين نوعين من الأحكام .

(ا) أحكام تقضى بإلغاء ترقية شخص معين : وهذه الأحكام يجب تنفيذها بحسب منطوقها فيتمين إلغاء ترقية الموظف الذى ساء الحكم دون غيره وترقية من حكم لصالحه بدلاً منه .

(ب) أحكام تقضى بإلغاء القرار الصادر بالترقية فيها تضمنه من ترك المدعى فى الترقية بالتطبيق لقواعد التنسيق ، ويقضى هذه الأحكام أن القرارات الصادرة بترقية بعض الموظفين طبقاً لقواعد التنسيق كان من الواجب أن تتضمن ترقية المحكوم لصالحه من يوم صدور هذه القرارات ونظراً الى أنه لو طبقت قواعد التنسيق الخاصة بالترقية بالأئمية تطبيقاً صحيحاً من أول الأمر لما رقى آخر من رقى بالأئمية . فانه يكفى لتنفيذ هذه الأحكام بإلغاء ترقية آخر من رقى بالأئمية .

بالنسبة الى المسألة الثانية :

(ا) فيما يتعلق بالاستئهم عما اذا كان يحق لمن أليت ترقيته بحكم قضائى أن يطلب قضائياً ببقاء ترقيته السابقة ، فالرد عليه أنه بإدام إلغاء الترقية قد تم تنفيذاً لحكم قضائى حائز لقوة الشيء المحكوم فيه سواء نص هذا الحكم على إلغاء ترقية موظف بالاسم أو لم يذكر الاسم وانما تضمن العناصر المؤدية الى تحديده بالتطبيق لقواعد التنسيق ، فانه لا يحق لهذا الموظف أن يطلب قضائياً ببقاء ترقيته السابقة .

(ب) فيما يتعلق بالاستفهام عما اذا كان من الجائز الاحتفاظ للموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم السابقة فإنه يقتضى التفرقة بين حالتين :

أولا - فى حالة وجود درجات خالية من تاريخ التنسيق كانت تسمح بترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم ، يمكن للوزارة ان تحتفظ لهؤلاء الموظفين بترقياتهم على هذه الدرجات الخالية بشرط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

ثانيا - فى حالة عدم وجود درجات خالية فى تاريخ التنسيق يقتضى التفرقة بين حالتين :

(١) فى حالة وجود درجات خالية فى اوقت لاحقة على التنسيق لا يوجد قانونا ما يمنع من ترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم الى هذه الدرجات مع اعتبار لتعيينهم فى الدرجة اعتبارا من تاريخ التنسيق ونقا للقواعد العامة المتبعة فى تعديل الاقدمية فى الدرجات ويشترط الا يسبقوا فى الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

(ب) فى حالة عدم وجود درجات خالية فى المدة اللاحقة على التنسيق الى الآن لا يجوز ترقية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم او الاحتفاظ لهم بهذه الترقيةات لأنهم اذا رتوا او احتفظ لهم بترقياتهم سيمتدحون مرقين الى الدرجات التالية لدرجاتهم دون أن تكون هذه الدرجات مدرجة فى التنسيق او فى الميزانيات اللاحقة له وهذا يخالف المادة الخامسة من قانون ربط الميزانية .

هذا وفيما يتعلق بإلغاء ترقية الموظفين الذين سبقت ترقيةهم دون أن يستند الإلغاء الى حكم من محكمة القضاء الإدارى قياسا على الحالات التى صدرت فيها أحكام فالتقسيم يرى عدم جوازها بعد مضي ستين يوما على نشر القرار او إبلاغه او العلم به ،

(فتوى ٢٩٤ فى ١٩٥٠/٩/٤)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

لا يوجد ما يمنع قانونا من جعل اقدمية الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بموجب احكام من محكمة القضاء الإداري ثم رقوا الى درجات عادية دخلت في الميزانية في تاريخ لاحق على التنسيق في الدرجة اعتبارا من تاريخ التنسيق بشرط ألا يسبقوا في الاقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم . أما الموظفون الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد ، الى درجاتهم في التنسيق ، ويراد تسوية حالتهم على درجات خالية موازية لها او خصما على درجة اعلى ، فلما لم توجد درجات خالية فعلا في الميزانية تتسع لهؤلاء الموظفين ، فتأخذ الحالة الحكم السابق ، ولما لا توجد هذه الدرجات فلا تجوز ترقيةهم او الاحتفاظ لهم بهذه الترتيبات ، لأن في هذا الاجراء مخالفة للمادة الخامسة من قانون ربط الميزانية . ويسرى الحكم السابق على الموظفين الذين ألغيت ترقيةاتهم تنسيقا بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٩/٥/٢٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الإداري . على أنه يجوز تصحيحا لوضع هؤلاء من ألغيت ترقيةاتهم دون حكم وبعد مضي سنتين يوما على الترقية ، أن يسحب مجلس الوزراء قراره المشار اليه ، فترجع حالتهم الى ما كانت عليها ، بشرط ألا يمس القرار حقوقا لموظفين آخرين اكتسبوها خلال هذه الفترة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعا بجلسته المنعقدة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع الموظفين الذين صدرت احكام من محكمة القضاء الإداري بالغاء ترقيةاتهم ومن ألغيت بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من المحكمة المذكورة وتبين انه سبق ان بحث هذا الموضوع بجلسته المنعقدة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ . ولما ابلغت الوزارة الرأي فيه اجتمعت اللجنة المالية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وانتهت الى اعداد بمذكرة في هذا الشأن لعرضها على مجلس الوزراء لشارحت فيها الى أن وزارة المالية تطلب الموافقة على تعديل الترتيبات من ألغيت ترقيةاتهم سواء كانت بموجب احكام لو بالقياس

على هذه الأحكام وذلك من التواريخ السابق ترقيتهم إليها كما اشارت الى أنها رأت :

لولا — فيما يتعلق بمن صدرت احكام من محكمة القضاء الإدارى بالغاء ترقياتهم .

ترى اللجنة الموافقة على ابقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذى حصل عليها فيه فى التنسيق بشرط أن يكون الآن فى الدرجة التى حصل عليها فى التنسيق أو فى درجة أعلى . وإذا لم يكن قد وصل بعد الى درجته فى التنسيق فتسوى حالته على درجة خالية موازية لها أو خصما على درجة أعلى .

ثانيا — فيما يتعلق بمن ألغيت ترقياتهم بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ دون أن تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الإدارى .

ترى اللجنة ان يتبع معهم الاجراء ذاته الموضح فى الفقرة السابقة .

ثالثا — ترى اللجنة ان تدرج الماهيات بمراعاة ما تقدم دون صرف فرق عن الماضى .

رابعا — يتبع ذلك فى جميع الوزارات والمصالح الحكومية .

وموضوع البحث ينحصر فيما نص عليه فى البندين الاول والثانى من مذكرة اللجنة المالية .

فقد رأت اللجنة فى شأن من صدرت احكام من محكمة القضاء الإدارى بالغاء ترقياتهم ابقاء ترقية كل منهم من التاريخ الذى حصل عليها فى التنسيق بشرط أن يكون الآن فى الدرجة التى حصل عليها فى التنسيق أو فى درجة أعلى وإذا لم يكن قد وصل بعد الى درجة فى التنسيق فتسوى حالته الى درجة خالية موازية لها أو خصما على درجة أعلى .

ويرى القسم ان الموظفين الذين الفيت ترقياتهم بموجب احكام من محكمة القضاء الادارى ثم رقوا الى درجات عادية خلت فى الميزانية فى تاريخ لاحق على التنسيق ولصبحوا الآن فى الدرجة التى كانوا فيها قبل الغاء ترقياتهم ينطبق عليهم الحكم الوارد فى الفقرة «ا» من البند «ثانيا» من القواعد التى وضعها «قسم الرأى مجتمعا» والواضحة آنفا وليس هناك ما يمنع قانونا من جعل لقدمية هؤلاء الموظفين اعتبارا من تاريخ التنسيق بشرط الا يسبقوا فى الأقدمية من حكم باستحقاقهم للترقية قبلهم .

لها الموظفين الذين لم يكونوا قد وصلوا بعد الى درجاتهم فى التنسيق ويراد نسوية حالتهم على درجات خالية موازية لها او خصما على درجة اعلى فيجب التفرقة بين حالتين :

الأولى - ان تكون هناك درجات خالية فعلا فى الميزانية الآن تتسع لهؤلاء الموظفين فتسوى حالتهم على هذه الدرجات وتأخذ هذه الحالة حكم من رقوا على درجات عادية لاحقة على التنسيق وهى الحالة المنسار اليها آنفا .

الثانية - الا تكون هناك درجات خالية فعلا فى الميزانية الآن ليسرى على هؤلاء حكم الفقرة «ب» من البند «ثانيا» من فتوى «قسم الرأى مجتمعا» .

ويرى هذا الحكم أيضا على الموظفين الذين الفيت ترقياتهم بقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٩/٥/٢٩ دون ان تصدر ضدهم احكام من محكمة القضاء الادارى .

على انه يجوز لمجلس الوزراء تصحيحا للوضع بالنسبة الى من الفيت ترقياتهم دون حكم بعد مضى سنتين يوما من القرار الصادر بترقيتهم ان يسحب قراره السابق صدوره فى ١٩٤٩/٥/٢٩ فترجع حالة هؤلاء الموظفين الى ما كانت عليه قبل صدور القرار المسحوب بشرط ان لا يمس هذا القرار حقوقا اكتسبها آخرون فى خلال هذه الفترة .

(فتوى ١٠٦ فى ١٩٥٢/٢/١٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حكم صادر من القضاء الإدارى بإلغاء قرار ترقية فيما تضمنه من حرمان
المدعى أو تركه أو تخطيه — كيفية تنفيذه .

ملخص الفتوى :

انه وإن كانت القاعدة الأصلية في الأثر اللزيم لإلغاء القرار هو اعتباره
كان لم يكن . ووجوب إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدوره ،
ومن ثم اعتبار الترقية المحكوم بإلغائها كأن لم تكن — إلا أن القضاء في
فرنسا قد استقر منذ زمن بعيد على التخفيف من هذا الأثر بالنسبة إلى
الترقيات التي يبين للحكمة أنها صحيحة في ذاتها لتوافر الشروط التي
يستلزمها القانون للترقية ، إلا أن الإدارة تكون قد تجاوزت سلطتها بعدم
ترقية المدعى . ففي هذه الأحوال يكون القرار الإيجابي الصادر بالترقية
سلياً من الناحية القانونية ، إلا أنه يكون في الوقت عينه قد انطوى على
قرار سلبي بالامتناع عن ترقية المدعى . وهذا القرار السلبي هو الذي
يتكشف للحكمة بطلانه لمخالفة القانون ، أو لاساءة استعمال السلطة ،
ولهذا نهى تحكم بإلغاء القرار الصادر بالترقية فيما تضمنه من ترك المدعى
أو حرمانه من الترقية . وهذا ما يسوونه في فرنسا بإلغاء النسبي
ولا يعدو الأثر اللزيم لمثل هذا الإلغاء عدم الاحتجاج بالقرار المحكوم
بإلغائه على المدعى لاتطوئه على أمداد لحقه ، مما حدا ببعض الفقهاء
في فرنسا إلى أن يقترح المصالح من الصيغة التي درج عليها مجلس
الدولة في هذا النوع من الإلغاء ، وهي الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه
من إضرار بالمدعى إلى صيغة أخرى أدق في الدلالة على المضمّن المقصود ،
وهي إلغاء امتناع الإدارة عن ترقية المدعى . ومن ثمة فإن هذا النوع من
الإلغاء لا يستتبع بذاته أن يلغى فعلاً القرار الصادر بالترقية مادام تجاوز
الإدارة سلطتها في ذلك القرار محصوراً في أنكرها لحق المدعى مما يترتب
عليه إن يكتفى — كلما أمكن ذلك — بتصحيح وضع المحكوم له مع الإبقاء

على الترقية المطعون فيها . وتطبيقا لما تقدم فانه اذا كان المدعى تد رضى اثناء نظر الدعوى ، فان كل ما يجب على الادارة عمله - تنفيذ الحكم - هو رد اقدميته فى الدرجة المرتقى اليها الى تاريخ صدور القرار المحكوم بلفائه ، كما انه اذا وجدت عند تنفيذ الحكم درجة خالية فان المحكوم له يرقى عليها ترقية منسجبة الى ذلك التاريخ ، لما اذا لم توجد درجة خالية فلا يكون هناك مفر من الالفاء لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له .

على ان هناك فروضا تكون فيها ترقية موظف معين من تسليم القرار المطعون فيه . معينة من الناحية القانونية . وتكشف المحكمة عن هذا العيب فى اسباب حكمها . وقد لا يكون هذا الموظف هو آخر من رضى ثم تحكم المحكمة بالفاء القرار فيها نفسه من ترك المدعى . ومثال ذلك ان يشمل القرار ترقية موظف لا تتوافر فيه الشروط القانونية . كان لا يكون حاصللا على درجة جيد فى نسبة الاختيار ، او درجة متوسط على الاقل فى نسبة الاقدمية ، ولا يكون هذا الموظف هو آخر من تسليم القرار . ففى مثل هذه الحالة يكون تنفيذ الحكم بالفاء ترقية هذا الموظف بلفاذات . واذا كان آخر من رضى بالقرار المطعون فيه قد نقل الى وزارة او مصلحة اخرى ، او كان قد رقى الى درجة اعلى . فان مثل هذا النقل او الترقية الى درجة اعلى اذا لم يترتب على ايها اخلاء الدرجة التى كان يشغلها هذا الموظف والنزول الى محل الطعن واستمرارها شاذرة الى وقت تنفيذ الحكم ، لا يضى عن وجوب الالفاء الفعلى لايجاد درجة يرقى عليها المحكوم له ، ذلك لانه اذا كانت الدرجة التى كان يشغلها آخر من رضى بالقرار المطعون فيه قد شغلت مرة اخرى بعد نقله او ترقيته الى درجة اعلى ولم تكن هناك درجات اخرى خالية عند التنفيذ . فانه يتمتع على الادارة الفاء القرار الصادر بشغل هذه الدرجة ، ثم ترقية المحكوم به عليها ترقية منسجبة الى تاريخ القرار الملغى . على انه اذا حكم بالفاء ترقية موظف معين ، والفتت هذه الترقية فعلا ، فان هذا لا يستتبع ترقية من حكم لصالحه بدلا منه ، ذلك لانه لما كان يجوز رفع دعوى الالفاء من كل ذى مصلحة فان الحكم بالالفاء لا يكون مؤسسا فى جميع الاحوال على اصدار حق المدعى ، بل يجوز ان يكون قبول الدعوى راجعا الى وجود

مصلحة للدعى فى الغاء القرار ، وان لم يمس هذا القرار حقا ثابتا له ، وفى هذه الحالة يكون سبب الغاء القرار المطعون فيه هو مخالفة الشكل ، أو قواعد الاختصاص ، أو غير ذلك من الأسباب التى لا تتعلق بالدعى شخصيا ، ومن ثم فان تنفيذ الحكم فى مثل هذه الحالة لا يستلزم ترقية المحكوم له دون غيره ، بل يلغى الترقية المحكوم بالقيتها ويعود الموقف كما كان قبل صدور القرار ، لتتطرق جهة الإدارة من جديد فى الترقية بمرأعة القواعد التى كان معمولاً بها فى ذلك الوقت .

(فتوى ٢٦ فى ١٧/١/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

الأصل أن الحكم كاشف للحق وليس منشئا له — اثر ذلك بالنسبة الى الأحكام الصادرة بإلغاء قرارات ترقية فيها تضمنته من تخطى المحكوم لمصلحة فى الترقية — التزام الإدارة بتنفيذ هذه الأحكام مع تضمينها أثرا رجعيا متى كان ذلك لازما للتنفيذ — تسوول الرجعية فى التنفيذ الفوري المالية المتضى بها اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار الترقية .

ملخص الفتوى :

أن الأصل فى الحكم الصادر فى نزاع على حق من الحقوق أنه اذ يفصل فى هذا النزاع لا ينشئ للمحكوم له حقا وانما يقرره . ذلك أن الحكم كاشف للحق وليس منشئا له . ومن ثم يبقى الحق المحكوم به مستندا الى سببه الاصلى ومحتفظا بخصائصه ومن أجل هذا كانت القاعدة العامة فى تنفيذ احكام القضاء الإدارى هى رجعية ما تضمنت به هذه الأحكام وارتدادها الى التواريخ التى تكونت فيها عناصر المراكز القانونية التى قررتها أو شلولتها بالتعديل . وكان على الإدارة أن تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ تلك الأحكام مع تضمينها أثرا رجعيا . استثناء من قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية . متى كان ذلك لازما لتنفيذ الأحكام المذكورة .

وعلى ذلك فانه متى كتلت المحكمة الإدارية العليا قد انتهت فى حكمها الصادر بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٢

القضائية الى ان العبرة في الحصول على المؤهل في تطبيق قانون المعادلات الدراسية هي بتاريخ تأدية الامتحان في جميع المواد بنجاح بقطع النظر عن تاريخ اعلان النتيجة بعد ذلك الذي لا يعدو ان يكون كاشفا للمركز القانوني الذي نشأ وتحقق قبل هذا الاعلان . وكانت الوزارة قد تلقت باصدار قرارات بتعديل ائتمنيات بعض العاملين بها على هذا الاساس بلرجاعها الى تواريخ سابقة وفقا لهذا القضاء واستصدار هؤلاء بناء على ائتمنياتهم المعدلة احكامها بالقضاء بعض قرارات الترقية السابقة صدورها من الوزارة فيها تضمنته من تخطيهم في الترقية وبارجاع ائتمنياتهم في الدرجة الخليفة الى تواريخ سابقة فان الرجعية في التنفيذ تشمل الفروق المالية المتضي بها وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ قرارات الترقية المطعون فيها : وهو التاريخ الذي يبدأ منه استحقاق هذه الفروق . ما دامت الاحكام لم تقضى بإلغاء هذه القرارات الغاء كلياً بل جزئياً فيها تضمنته من تخطي المحكوم لصالحهم في الترقية .

(فتوى ٦٨٢ في ١٩٦٦/٦/٢٧)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بتقرير كفاية أحد موظفي هيئة المواصلات السلكية والاسلكية لمخالفته للأوضاع التي رسمها مجلس إدارة الهيئة بالتطبيق للمادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفيها الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٢ لسنة ١٩٦٠ — تنفيذ هذا الحكم يجب ان يتم في المدى والطلاق الذي حدده على النحو المبين بسببها بان تتدارك الهيئة المصيب الذي اعتمر تقرير الكفاية بها يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة — ما يكون قد وقع صحيحا من اجراءات لا يفتد اليها البطلان — ينصب البطلان فقط على الاجراء المصيب وحده في الحدود وبالقيد وبالنقد الذي قرره المشرع — يؤدي ذلك انه لا يترتب على الهيئة ان هي اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلي السابقة التي لم يمسها الحكم المباشر اليه ثم تتداركت المصيب الذي شطب تقدير الرئيس الاعلى بان قدر هذا الرئيس درجات الكفاية بالرموز والارقام الحسابية مدعمة بأسببها على النحو الثابت بنموذج التقرير .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٨ من اللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة المواصلات السلطوية واللاملكية قد نصت على ان تقدم التقارير السنوية على النموذج وطبقا للأوضاع التي يقررها مجلس الادارة ولا تقدم هذه التقارير عن موظفي المرتبة الثانية فيما فوقها وقد صدر تنفيذا لهذه المادة قرار مجلس ادارة الهيئة بتحديد نماذج التقارير السنوية وبين الأوضاع التي يتم على أساسها تقدير كفاية الموظف وقد نصت المادة ٢٩ منه على ان يقدم التقرير السنوي عن الموظف في شهر فبراير من كل سنة من رئيسه المباشر ثم يعرض على المدير المحلي للإدارة ثم على وكيل المدير العام أو مساعد المدير العام أو مديري الإدارات العامة كل في حدود اختصاصه لبدء ملاحظاتهم ثم تعرض بعد ذلك على لجنة شؤون الموظفين المختصة لتقدير درجة الكفاية التي تراها ويحدد الرؤساء المباشرين والمديرون المحليون بقرار المدير العام.

ومن حيث انه بالإطلاع على النموذج رقم (١) بالتقرير المسمى الخاص بالسيد المهندس (مورث الطاعنين عن عام ٦١) يتضح ان تقدير كفاية الموظف عن العناصر الفرعية كان نارة بالرموز (من ١ الى ٥) حسب مستويات الكفاية ونارة بالأرقام الحسابية وقدّر رئيسه المباشر كفايته بمرتبة « ضعيف » وقدّرها مديره المحلي بمرتبة « جيد » (٦١ درجة) وأعتبره الرئيس الأعلى ضعيفا دون ان يبين سواء بالرموز أو بالأرقام الحسابية الأساس التي بنى عليها هذا التقدير ثم وافقت لجنة شؤون الموظفين بجلستها المنعقدة في ١٩٦٢/٣/٢٦ على تقدير كفايته بمرتبة ضعيف فنظّم منه الى رئيس اللجنة ولما رفض تظلمه اتّلم الدعوى رقم ١١٦١ لسنة ١٦ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري طلبا الحكم بالفاء القرار الصادر بتقدير كفايته فقضت المحكمة بجلسته ١٩٦٥/٣/٢٥ بالفلته مستندة في ذلك الى ان تقدير كفاية الموظف يجب ان يتم وفق الأوضاع التي رسمها مجلس ادارة الهيئة في النموذج رقم (١) بلن يوضح كل من الرئيس المباشر والمدير المحلي والرئيس الأعلى - المنوط بهم هذا التقدير - أمام كل بند من البنود التي تضمنها هذا النموذج التقدير الذي يراه رزاً ورقياً حسابياً وذلك لتوحيّر الضمانات للموظف حتى يكون التقدير مبنياً على أساس واضحة دقيقة وأنه حينما قدر الرئيس الأعلى كفاية المدعى (مورث الطاعنين)

بمرتبة « ضعيف » دون تحديد الدرجات عن كل بند من بنود النموذج سواء بالرموز أو بالأرقام الحصلية فإنه يكون قد اخل بالضمانة المقررة لصالح الموظف وبالتالي يكون التقدير المطعون فيه قد جاء مخالفا للقانون لاغفاله أمرا جوهريا سنة ونظمه القانون معيننا الفاؤه وانصفت المحكمة ان ذلك لا يمنع من اعادة تقدير كفاية المدعى وفق الأوضاع القانونية السليمة حتى ينتج التقرير الأثر المرتبة عليه قانونا ومما تقدم يتبين ان الحكم المشار اليه قد قضى بإلغاء تقدير الكفاية لأن الرئيس الأعلى لم يحدد الدرجات عن كل عنصر من عناصر الكفاية سواء بالرموز أو الأرقام الحصلية على النحو المبين بنموذج التقرير الذى وضعه مجلس الادارة .

ومن حيث ان تنفيذ هذا الحكم يجب أن يتم فى المدى والنطاق الذى حدده على النحو المبين بأسبابه بان تدارك الهيئة العيب الذى اعتور تقرير الكفاية بما يتفق مع الأوضاع القانونية السليمة وذلك بأن يكون تقدير الرئيس الأعلى مبينا على أساس الرموز والأرقام الحصلية ثم يعرض الأمر على لجنة شئون الموظفين لتقرير ما تراه فى هذا الشأن باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل فى التقرير النهائى ليولد التقرير السنوى أثره القانونى دون ما حاجة لمراجعة الرئيس المباشر والمخير المحلى لاعادة امر تقدير الكفاية عليهما من جديد اذ الحكم المذكور لم يتعرض من قريب او من بعيد لتقديرانتهما المسبقة لأنها تمت بإجراءات صحيحة ومن ثم لا يمتد إليها البطلان وتظل قائمة اذ من المسلم أن الإجراء الذى يقع صحيحا لا يلحقه بطلان إجراء نال وانما ينصب البطلان فقط على هذا الإجراء وحده فى الحدود بالقيود وبالقصر الذى قرره المشرع - وعلى ذلك فإنه لا تثريب على الهيئة ان هى اعتدت بتقديرات الرئيس المباشر والمدير المحلى المسبقة التى لم يمسها الحكم المشار اليه ثم تداركت العيب الذى شلب القرار الملغى بمراجعة الأوضاع القانونية السليمة بان قدر الرئيس الأعلى درجات الكفاية بالرموز والأرقام الحصلية مدعية بأسبابها على النحو الثابت بنموذج التقرير ثم عرض التقرير بعد ذلك على لجنة شئون الموظفين بجلسته ١٩٦٥/٨/٢٠ التى قدرت الكفاية بمرتبة « ضعيف » وبذلك يكون تنفيذ الحكم على هذا النحو قد جاء متفقا مع ما تضمنه من اسباب .

(طعن ٢٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تنفيذ حكم بإلغاء قرار نقل يقضى إعادة الموظف الى الوظيفة التي كان يشغلها وتقضى بإلغاء قرار نقله منها .

ملخص الفتوى :

عرض على الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع كيفية تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بجلطة ١٧/٢/١٩٨٢ في الدعوى رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٥ ق بإلغاء قرار نائب رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٩ لسنة ١٩٨٠ فيها تضمنه من نقل السيد / من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط .

وقد استعرضت الجمعية الصومية حكم محكمة القضاء الإداري المشار اليه وقد ورد بحديثه ان القرار المطعون فيه وان قضى بتعيين المدعى في وظيفة وكيل اول لوزارة التخطيط الا انه في حقيقته يتضمن الى جانب الترقية نقله من مصلحة الضرائب - وان القرار المطعون فيه فيها تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب غير قائم على سبب صحيح ولم يستمد من اصول تنتج ماديا او قانونيا بالإضافة الى ان النقل قد تم لوظيفة لم يكن لها وجود في ميزانية الجهة التي نقل اليها ولا اخنصاص لها الامر الذي يوصم القرار في هذه الخصوصية بعدم المشروعية ويتمين الحكم بالقبول ، ولهذا السبب اصدرت المحكمة حكما برفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا وبقبولها وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه فيها تضمنه من نقل المدعى من مصلحة الضرائب الى وزارة التخطيط وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية بالمصروفات .

ومن حيث ان المادة ٥٢ من قانون مجلس الدولة تنص على ان :
« تسري في شأن جميع الاحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه ،

على أن الأحكام الصادرة بالإنهاء تكون حجة بما فصلت فيه وتعتبر عنوان الحقيقة فيها قضت به .

ومن حيث أن الذى يحوز الحجية من الحكم هو منطوقه وكذلك الأسباب الجوهرية المكيلة . وكان الثابت من أسباب الحكم المبرور أن القرار المطعون فيه قد تضمن شقين أحدهما نقل المدعى من مصلحة الضرائب والأخر ترفيته إلى درجة وكيل أول وزارة ، وأن المحكمة قد قضت فى منطوقها المرتبط بنسبائها ارتباط وحدة وثيقة إلغاء القرار الطعن الفناء جزئياً فى شقه الأول وحسب . وهو المنضم نقل المدعى من مصلحة الضرائب ومن ثم يقتصر أثر الإلغاء على هذا الشق وحده وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء يتحدد بمطالب الدعوى وما ينبنى إليه المحكمة فى قضائها ذلك أن من المسلمات أن الحكم بإلغاء القرار قد يكون شاملاً لجميع أجزائه ، وقد يكون جزئياً منصفاً على خصوص امر معين بذاته كما هو الحال فى هذا الحكم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن تنفيذ حكم محكمة القضاء الإدارى الصادر بجلسته ١٧/٢/١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٢١٧٢ لسنة ٢٥ ق المشار إليه يقتضى إعادة السيد / ليشغل درجة وكيل أول وزارة بمصلحة الضرائب اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣٠ بما يترتب على ذلك من آثار .

(ملف ٦٠٧/٢/٨٦ - جلسته ١١/٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حكم - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرار إدارى بفصل موظف - آثار هذا الحكم من حيث استحقاق الرواتب عن فترة الإبعاد عن العمل نتيجة قرار الفصل - استحقاق الموظف راتبه الأساسى خلال هذه الفترة دون بدل التمثيل أو بعضاً منه .

ملخص الفتوى :

كان السيد / ٠٠٠٠٠٠٠٠ يعمل سفيراً لسورية لدى المملكة الاردنية الهاشمية ، وفى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥٧ ، صدر قرار من مجلس الوزراء بإنهاء خدمته ، فلجأ إلى محكمة القضاء الادارى يطلب إلغاء هذا القرار نقضت المحكمة برفض دعواه فطعن فى هذا الحكم كما طعنت فيه هيئة المفوضين . ونظرت المحكمة الادارية العليا هذين الطعنين وقضت بجلستها المنعقدة فى ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦٠ بإلغاء القرار الادارى الطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزمّت الجهة الادارية المصروفات .

وعلى اثر صدور هذا الحكم تقدم المحكوم له الى وزارة الخزانة بالانضمام السورى مطالبا بمبلغ ١١٥٢٨ ليرة سورية وهو مجموع راتبه عن المدة من اول سبتمبر حتى ٨ من حزيران سنة ١٩٥٨ ومبلغ ٢٧٥ ليرة بمجموع نصف بدل التمثيل المستحق له عن هذه الفترة فضلاً عن ١٦٧ ليرة تيمية بمصروفات الدعوى .

وتستطلع وزارة الخزانة الراى فى مدى احقية الطالب فى رواتبه وفى نصف تعويض التمثيل عن المدة التى ظل خلالها مفصولاً من الوظيفة .

ولما كان الحكم بإلغاء قرار ادارى يعينه من وقت صدوره فى خصوص ما يهاوله هذا الحكم ، ويكون من شأنه اذا كان موضوعه إلغاء قرار بفصل موظف ان يخوله مركزاً قانونياً يعود به الى وضعه السابق على صدور قرار الفصل ، ويرتّب على جانب الإدارة التزاماً ايجابياً بمقتضاه العمل على تنفيذ الحكم باتخاذ كل اجراء يقتضيه ذلك ، والتزاماً سلبياً بمؤداه الامتناع عن اتخاذ أى موقف يتم على الاعتراف بالقرار الملغى والتمسك به على أى وجه وذلك هو جوهر حجية حكم الالغاء ولثمة القانونى .

وتطبيقاً لذلك بعد الموظف الذى لغى قرار فصله كما لو كان مستمراً بوظيفته فى خدمة الدولة خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الفصل حتى

تاريخ الحكم بالغائه ، ومن ثم يستحق راتبه عن هذه الفترة ، لأن حرمانه من هذا الراتب يخالف مقتضى الحكم الصادر بالغائه القرار ، إذ إن هذا الحرمان لا يستقيم ولا يقوم الا على أسس الاعتداد بقرار الفصل المقتضى بالغائه مما يهدر حجية حكم الإلقاء وينطوى على إخلال واضح بالالتزامات التى يرتبها هذا الحكم على علق جهة الإدارة .

والقول بحرمان الموظف من راتبه عن مدة فصله استنادا الى انه لم يود اعمال وظيفته خلال هذه المدة — هذا القول مردود بانه ولئن كان الموظف ملزما بإداء واجبات وظيفته والقيام بأعبائها .. الا انه حيث يكون مرد تخلفه عن تادية هذا الالتزام عملا من جانب جهة الادارة يثبت عدم صحته ومخالفته للقانون بحكم قضائى نهائى .. فإن هذا الإخلال لا يحتج به قبله ولا يضار منه بحرمانه من راتبه .

وترتبيا على ذلك يكون السيد / مستحقا لراتبه عن مدة عمله .

وفىما يتعلق ببطل التمثيل المطلوب به فإن المادة ٧٦ من المرسوم التشريعى رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتعريف مهنة وتحديد ملاك وزارة الخارجية تنص على أنه « يمنح رؤساء البعثات الخارجية بدل تمثيل للقيام بالنفقات التى يستلزمها تمثيل سورية تمثيلا لائقا » — كما تنص المادة ٧٧ من ذات المرسوم على أنه : « يبدأ حق الموظف ببطل التمثيل فى الإدارة المركزية من تاريخ مباشرته العمل وفى البعثات الخارجية من تاريخ وصوله ومباشرة العمل فى مقر وظيفته ، ويخفض مقدار النصف فى حال الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية ، ويقطع فى حال زوال الصفة او انتهاء الخدمة » .

ويستفاد من هذين النصوص ان علة منح رؤساء البعثات الخارجية بدل التمثيل هى تمثيل مسورية فى الخارج تمثيلا لائقا وان المشرع قد ولجه حالة تخلف هذه الصلة فى الاجازة الادارية والصحية والسفر لمهمة رسمية فنص على استحقاق نصف بدل التمثيل فى هذه الحالة خروجا على الأصل الذى يقتضى باستبعاد الحكم اذا تخلفت علته .

وإذا كان السيد / يستحق راتبه عن مدة فصله كما سبق ، إلا أن علة استحقاق بدل التمثيل لا تتوافر في شأنه لأنه وإن ترتب على الحكم الصادر بإلغاء قرار فصله اعتباره مستمرا في وظيفته خلال فترة الفصل واستحقاقه راتبه عن هذه المدة إلا أن منطوق استحقاق بدل التمثيل هو قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وإتفاق على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر يتفق وكرامة الدولة ، أي أن بدل التمثيل يدور وجودا وعندما مع التسيام انطلى بأعمال الوظيفة ، فهو لم يقرر مقابل عمل الموظف ولكنه يقرر لأغراض الوظيفة ومظهرها وذلك يستتبع بطريق اللزوم قيام الموظف فعلا بأعمال وظيفته وما ي صاحب ذلك من الاتفاق الفعلي على ما تقتضيه الوظيفة من مظاهر تتفق وكرامة الدولة .

وفيما يتعلق باستحقاق نصف بدل التمثيل فإنه لم يكن في أية حالة من الحالات التي يستحق فيها نصف هذا البديل ، وقد نصت على هذه الحالات المادة ٧٧ من المرسوم التشريعي المتقدم ذكره ، ومن ثم فإنه لا يستحق هذا البديل كله ولا نصفه .

لهذا انتهى رأي الجمعية العمومية إلى أن السيد / يستحق راتبه عن مدة فصله دون نصف بدل التمثيل .

(فتوى ١٠٨٢ في ١٢/١٢/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

حكم بإلغاء قرار فصل الميعنين من الضحية — القاعدة المسببة في تنفيذ الحكم بالإلغاء — إلغاء القرار المطعون فيه وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدورهِ سلبيا — مثال — حكم بإلغاء قرار فصل أحد الموظفين — يقتضي الحكم إعادة الموظف إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الفصل وتصبح الأوضاع بترقيته إلى الدرجة التي رقى إليها زملاؤه وكان من حقه الترقيّة إليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما أن الترقيّة قد تمت بالأهمية المطلقة .

ملخص الفتوى :

انه فيها يتعلق بكيفية تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل المعدين من الخدمة فان القاعدة ان الحكم الصادر بالإلغاء يترتب عليه اعدام القرار ويحو آثاره من يوم صدوره بحيث تلزم الإدارة بأن تعيد الحال الى ما كانت عليه لو لم يصدر القرار اطلاقا مهما كانت النتائج .
بمعنى انه لما كان الطعن في القرارات الإدارية من شأنه أن يزعزع جميع المراكز القانونية المترتبة على صدورها فان الحكم الصادر بإلغاء قرار ادارى معين من شأنه أن يترتب على تنفيذه إلغاء هذا القرار بالذات وجميع القرارات التي بنيت على أساس صدوره عليها .

وبناء على ذلك اذا صدر قرار بفصل أحد الموظفين ثم حكم بإلغاء هذا القرار فان تنفيذ الحكم يقتضى لولا إعادة الموظف الى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الفصل وثانيا تصحيح الأوضاع بترقيته الى الدرجة التي رتق اليها زملأؤه وكان من حقه الترقية اليها لو لم يصدر قرار الفصل طالما ان الترقية قد تمت بالاتممية المطلقة ..

(فتوى ٩٥٥ م ١٤ / ١٠ / ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تعتبر الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرارات فصل الممد واجبة التنفيذ كما وان تنفيذها يقتضى إعادة المدة المحكوم لصالحه الى المبدية وإلغاء تعيين من عين عدة بدله على اثر فصله .

ملخص الفتوى :

ان للأحكام الصادرة من مجلس الدولة القوة التنفيذية وحجية الشيء المقضى به لا تختلف في ذلك عن احكام المحاكم العادية اى اختلاف ، بل ان الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بالإلغاء تمتاز بحجيتها المطلقة قبل الكافة لا قبل الخصوم فيها دون غيرهم .

فإذا ما صدر الحكم من محكمة القضاء الإداري وجب على الإدارة تنفيذه بأعمال مقتضاه ولا يجوز لها أن تمتنع عن ذلك ولا كان الموظف الممتنع سواء كان وزيرا أو غيره مسؤولا مسؤولية شخصية عن تعويض صاحب الشغل عما ناله من اضرار بسبب مخالفة القانون .

ويجب أن يكون تنفيذ الحكم كاملا ومن المسلمات أن الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل موظف يترتب عليه حتما وجوب إعادته إلى الوظيفة لا فرق في ذلك بين الوظائف التي تشغل بطريق التعيين وتلك التي تشغل بطريق الانتخاب ؛ فإذا أمكن إعادة الموظف إلى وظيفته دون حاجة إلى إلغاء تعيين الموظف الذي حل محله لم يكن له أن يتمسك بإلغاء تعيين هذا الأخير . أما إذا كانت إعادة الموظف متعذرة إلا بإلغاء تعيين من حل محله وجب على الإدارة أن تقرر هذا الإلغاء تنفيذا لمقتضى الحكم .

وقد ذهب قسم الرأى مجتمعا إلى مثل هذه التفرقة في خصوص الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرارات الترقية فيما تضمنته من ترك المحكوم لهم في الترقية (فتوى في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٠) .

ولما كان تنفيذ الحكم الصادر بإلغاء قرار فصل عمدة شغل مكثه لا يمكن تنفيذه إلا بإلغاء تعيين من حل محله ووجوب إلغاء هذا التعيين أنها يكون بمقتضى الحكم وذلك لأنه بصدد الحكم يعتبر قرار الفصل — في مواجهة الكلفة — ككفه لم يكن ، ومن ثم يعتبر أن الوظيفة لم تزل ، فيكون قرار التعيين فيها باطلا لعدم محله .

ولا وجه منعذ إلى طلب عدم فصل العمدة الجديد استنادا إلى حالة الضرورة أو لامعبارات مطلقة بالمصلحة العامة ، لأن هذه الاعبارات لا يمكن أن يترتب عليها اهدار حكم قضائي واجب النفاذ قانونا .

كما لا وجه للقياس على الحكمين الصادرين من مجلس الدولة الفرنسي في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ و ٢ يونيو سنة ١٩٢٨ إذ الأول خاص بامتياز

الحكومة الفرنسية عن تنفيذ حكم قضائي خوفا من أن يثير تنفيذه بعض القنصل في جنوب تونس والثاني خلع بلمنتاع تلك الحكومة أيضا عن تنفيذ احكام مسطرة بطرد عمال من بعض المصانع خشية ما يجره ذلك من اضطرابات تهدد الامن العام لان القياى هنا مع الفارق الكبير اذ في الحالتين المذكورتين امتنعت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ الحكمين - وهما صادران من القضاء المادى لاعتبارات تتصل بالسياسة العليا للدولة وليس كذلك تنفيذ الحكم بالفاء فصل عمدة .

كما ان قسم الرأى مجتمعا لا يقيم وزنا لتدخل العمدة الجديد على الديموى لو عدم تدخله فيها ما دام الحكم بالالفاء حجة على الكفة .

لذلك انتهى رأى القسم الى ان الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بالفاء قرارات فصل العمدة واجبة التنفيذ . وان تنفيذها يقتضى اعادة العمدة المحكوم لصالحه الى الخدمة . والفاء تعيين من عين عمدة بدله على اثر فصله .

(غنوى رقم ٢٨٣ فى ١٩٥٢/٥/٢)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

القرار الصادر من جهة الإدارة بإجراء عقد من العقود سواء كان عقدا اداريا او عقدا مدنيا - طبيعته - قرار ادارى منفصل عن العقد - يجوز الطعن فيه استقلا - الحكم الصادر بالفاء لا يترتب عليه ابطال العقد المترتب عليه تلقائيا .

ملخص الفتوى :

انه يجب تنفيذ الاحكام طبقا لمنطوقها فى ضوء الاسباب التى قامت عليها حيث تعتبر المحكمة فى المنطوق عما حكمت به بالفاظ صريحة واضحة وتبين فى الاسباب الحجج القانونية والدلة الواقعية التى بنى عليها الحكم.

ولما كان الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ١٧٢٢ لسنة ٢٣ ق المشار اليه قضى فى منطوقه بإلغاء القرارات المطعون فيها « القرار الصادر فى ١٩٦٦/٣/١ بالتعاقد عن المحل رقم ٢١ بالدور الأرضى مع ورثة والقرار الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٨/٥ بالتعاقد عن المحل رقم ٢٨ بالدور الأرضى مع فيها تضمناء من حرمان المدعين من التعاقد على ما يخصهم فى المطين ٢٨ . ٢٩ بمقالة المشهد الحسينى » ولم ينضم هذا المنطوق الحكم بإعلان العقود التى ترتبت على هذين القرارين رغم طلب المدعين ذلك فى عريضة دعواهم وجاء بأسباب هذا الحكم أن القرار الذى يصدر من جهة الإدارة بإبرام عقد من العقود سواء كان عقدا إداريا أو عقدا مخنيا يمثل إفصاح الإدارة عن إرافتها الزمة أثناء قيامها بإداء وظائفها المقررة لها قانونا بقصد أحداث اثر قانونى معين وبتطليل العملية القانونية التى تنتهى بإبرام العقد الى الإجراءات المتونة له ينضخ أن القرارات السابقة أو اللاحقة على العقد كالتقرارات المنطقة بإبرام العقود أو بإلغائها أو بإرساء المناقصة أو المزايدة هى غير منازعة قرارات إدارية منفصلة عن العقد ومن ثم يجوز الطعن فيها بالإلغاء بسبب تجاوز السلطة وتمكين للطالب بالتعويض عن الأضرار المربية عليها أن كان لهذا التعويض محل . أما العقد ذاته فإن المنازعة بشأنه تدخل أو لا تدخل فى اختصاص هذه المحكمة بحسب طبيعة العقد والاختصاص العقود للتضاء الإدارى واستطردت المحكمة بأنه ولئن كان من المسلم أن عقد بيع محل تجارى مملوك للدولة لا يعد عقدا إداريا مما تختص محكمة القضاء الإدارى بالمنازعات التى تنشأ عن شأنه إلا أن قرار إبرام هذا العقد بعد قرار إداري خفصلا يجوز الطعن فيه استقلالا وينتقد الاختصاص بنظره لمحكمة القضاء الإدارى .

وأضافت المحكمة أن المدعين سلبوا « فى مذكرتهم الأخيرة المتقدمة فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٧ التى ختموها بتصميمهم على طلباتهم » وفى إلغاء قرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٧ من مايو سنة ١٩٦٦ بشرطيه (ويعتمد التعاقد معهم عن المحل رقم ٢٩ بالدور الأرضى وعن المحل ٢٨ بالدور الأول فوق الأرضى من عمارة المركز التجارى بميدان المشهد الحسينى)

.. ومن ثم يكون قد وضح انهم لا يطلبون الحكم ببطلاق العقود المبرمة عن الحالات المشار اليها وهو ما يخرج عن اختصاص المحكمة .

ومن ثم فان الاستفادة من ذلك ان المحكمة قصرت حكمها على القرارين المتعلقين بإبرام العقدتين المشار اليهما لتمكين من أصابه الضرر بسبب هذين القرارين البطلين من المطالبة بالتعويض دون ان ينصرف حكمها الى بطلان عقدى البيع سالفى الذكر ، حيث يكون الحكم ببطلانها من المحكمة المختصة. وبالتالي فليس من مقتضى الحكم بإلغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقود المترتبة عليهما تلقائيا .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه ليس من مقتضى الحكم بإلغاء القرارين المشار اليهما ابطال العقدتين تلقائيا فى الحالة الماثلة ..

(ملف رقم ٢٤/١/٦٨ — جلسة ١٩٧٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

حكم — حكم بإلغاء قرار لجنة الإجازات الدراسية برفض اعطاء الدعيتين إجازة دراسية بمرتب الحصول على الدكتوراه — كيفية تنفيذه بعد ان سافرت الدعيتان الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتهما الخاصة — تحول حق الدعيتين الى التعويض عن القرار الملقى .

ملخص النقوى :

انه بالنسبة الى الحكم الصادر بإلغاء قرار لجنة الإجازات الدراسية برفض اعطاء المعيدتين المذكورتين إجازة دراسية بمرتب فان الاصل ان يكون تنفيذ هذا الحكم عن طريق الترخيص لهما فى التيسام بإجازة دراسية بمرتب. غير ان هذا الامر لم يعد له محل بعد ان سافرتا الى الخارج وحصلتا على الدكتوراه على نفقتيهما الخاصة ومن ثم يتحول حكمها الى التعويض عن هذا القرار ، وخير تعويض هو منحهما المرتب وكلفة المتررات المالية التى كانت تصرف لامضاء الإجازات الدراسية آنذاك دون ان يحتج فى هذا الصدد

بأن قرارا صدر بفصلها من الخدمة قبل سفرها الى الخارج ، اذ انه فضلا عن صدور الحكم بالفاء قرار الفصل فان صرف المرتب والمقررات المالية المشار اليها ليس لاساسه الفاء قرار الفصل بل الفاء القرار الصادر برفض الترخيص لهاتين الميعتين في اجازة دراسية بمرتب ولا شك انه لو لم يصدر القرار الاخير - الذي حكم بالفائه - لاستحقت الميعتان المرتب والمقررات المالية سائلة البيان بغض النظر عن واقعة الفصل في حد ذاتها لأن المرخص له في اجازة دراسية بمرتب انما يتقاضى مستحقاته المالية دون اداء أعمال وظيفته . وهو لا يتقاضى المرتب هنا باعتبارها مقابلًا للعمل وانما يتقاضاه تنفيذا للقرار الصادر بالتخصيص له في الاجازة .

ومن حيث انه ولئن كان القضاء الإداري قد أطرد على عدم احقية الموظف المفصول في مرتبه تلقائيا عند الفاء القرار الصادر بفصله فان مرد ذلك الى قاعدة الاجر مقابل العمل والى احتمال أن يكون مثل هذا الموظف قد أدى عملا آخر طوال مدة فصله عاد عليه بالكسب ومن ثم وجب ترك الامر للحكمة لتقدير التعويض المستحق له . ولا شك في انتفاء هذا الاساس في خصوصية الحالة المعروضة طالما كان البحث متعلقا بالفترة التي سافرت فيها الميعتان المذكورتان الى الخارج .

(فتوى ٩٠٥ في ١٤/١٠/١٩٦٩ - جلسة ٨/١٠/١٩٦٩)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

دعوى الإلغاء - الحكم الصادر فيها - عدم صرف الفروق المالية كآثر من آثاره - طلب تفسير الحكم أو إضافة عبارة « الفروق المالية » - عدم قبوله - أساس ذلك فصل الحكم في كل الطلبات الموضوعية التي استندت عليها دعوى الإلغاء دون غشوش أو إبهام - مدى الإلغاء وآثره يتحدد بما بينته المحكمة في أسباب الحكم وهو لا يستتبع اعتبار الدعوى مرفقة بالحكم ذاته بالقرار الذي يصدر من الإدارة تنفيذا له هو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن - إعادة الأوضاع الى وضعها القانوني الصحيح كآثر للإلغاء - وترتيب الإحتياجات بين العاملين - وتحديد وضع الدعوى وما

يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه وما يستحق له من مروق مالية —
كل هذه من المسائل المتعلقة بتنفيذ الحكم — ليس من شأن الحكم ان يستطرد
اليها — منازعة المدعى في سلامة القرارات المتخذة للحكم محله دعوى
جديدة في هذا الخصوص *

ملخص الحكم :

ان الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٤ ق
واضح في متطوفه واسبابه المرتبطة به في تحديد ما قضي به . فقضاؤه واضح
لا يشوبه غموض ولا ابهام . وليس من ثم ان ما يقتضى الايضاح والتفسير له .
والالفاء المقضى به للقرار المطعون فيه هو كل الطلبات الموضوعية التي
اشتملت عليها دعوى المدعى . وبه فصلت المحكمة في جميعها . فلم يبق امامها
من الطلبات شيء معلقا دون قضاء فيه . ومدى الالفاء واثره بتجدد بما بينته
المحكمة من ذلك في اسبابه ، وهو لا يستتبع — وعلى ما سبق به قضاء
المحكمة — اعتبار المدعى مرتقى بالحكم ذاته وانما بالقرار الذي يصدر من
الادارة تنفيذا له . فهو الذي ينشئ المراكز القانونية في هذا الشأن
على مقتضى ما حكمت به المحكمة . ويجرى بعد اعادة الاوضاع . كثر
للالفاء . الى وضهما القانونى الصحيح . وترتيب الاقديمت بين العاملين
في تلك المصانع على الاساس الذي بينه وهو انها وحدة واقدمية العاملين فيها
واحدة . وتحدد وضع المدعى تبعا في الترقية على مقتضى دوره في تاريخ
القرار المطعون فيه او ما تلاه من قرارات في ضوء ما قد يكون قد صدر
لغيره من احكام مماثلة . تجعلهم معه يتنازعون على الدرجات التي جرت
الترقية اليها ونى حدودها . مع مراعاة ما يترتب على ذلك من ثقل القرارات
التالية نتيجة لذلك . وعندها يتحدد ما يترتب على ذلك من تعديل في مرتبه
وما يستحق له . من فروق مالية تبعا . وكل هذه المسائل والمسائل المتعلقة
 بتنفيذ الحكم . وهي ناشئة بعده وليس من شأن الحكم ان يستطرد اليها .
وهو ما يقتضى عند منازعة المدعى في سلامة ما اتخذته الادارة تنفيذا للحكم
من قرارات واجراءات — ان يقيم دعوى جديدة في الخصوص ، لاستغلال
الوضع الجديد عن سابقه في ادعوى واختلاف سبب الطلب الجديد عن
السبب فيها . ولا عبره بما يقول به من ان الخطأ في التنفيذ جاء نتيجة

— ٢٠٢ —

القياس من الإدارة في فهم الحكم أو مخالفة فيها للقواعد العامة في التنفيذ، لأنه ليس مما يبنى عليه طلب تفسير الحكم كطلبه تعطيله الزيادة على قضائه أو التعديل فيه إذ أنه لا محل لأي من الطلبين ، لوضع قضاء الحكم وفصله في كل المنازعة التي صدر فيها دون نقص .

ومن حيث أنه لكل ما سبق يكون ما استند اليه المدعى لطلبه إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير منطوقه أو الفصل فيما أراد أصافته إلى الدعوى على غير أساس ويتعين لذلك عدم قبول دعواه الجديد والزاه المبروفات .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١٨)

الفرع السادس طلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الأصل في القرار الإداري هو النفاذ إلى أن تبطله الإدارة أو تسحبه أو يقضى بإلغائه — انطواء وقف تنفيذه على الخروج عن هذا الأصل — يؤدي ذلك ، عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ إلا لضرورة تفادى نتائج يتعذر تداركها بالتنفيذ .

ملخص الحكم :

إن الأصل في القرار الإداري هو نفاذه وسريان حكمه إلى أن تبطله الإدارة نفسها استناداً إلى سبب من أسباب البطلان . أو تسحبه في الحدود التي يجوز السحب فيها ، أو يقضى بإلغائه لمخالفته للقانون أو لفساد الباعث عليه فمساداً يوصفه بعميب إساءة استعمال السلطة . وبهذه المثابة فإن وقف تنفيذ القرار ينطوي على خروج من هذا الأصل ، ومن ثم فلا يسوغ إلا حيث تدعو ضرورة لتفادي نتائج يتعذر تداركها لو لم يقض بوقف تنفيذه . ولما كان القرار الإداري بتعيين العمدة مما يخضع لقضاء الإلغاء ولا يحصنه تسلسل الإجراءات المتتالية السابقة على صدوره ، ولا يفتقر إلى المدعى ما يتعذر تداركه من نتائج . شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري بتعيين موظف أو ترقية ، فلا يتسنى الحكم بوقف التنفيذ إلا حيث يصاحب القرار من الظروف والملايسات ما يتعذر تداركه من النتائج أو حيث يكون منطوياً على تجنب واضح من الإدارة واقتلت يستلزم حماية المدعى مؤقتاً حتى يقضى بإلغاء القرار أن تكشف من واقع الحال ما يدعو إلى ذلك . وما دلم أن اسم المدعى يمكن أن يعرض على الاتحاد القومي ولو بعد سبق عرض أسماء الجائز ترشيحهم

وصحور قراره في شأنهم وذلك استنادا الى الحكم فيما لو غرض وقضى لصالحه — الامر الذي تنتهي معه في الحالة المروضة وجود النتائج التي يتمنر تداركها والتي هي قوام وقف التنفيذ ، فانه ترقبيا على ذلك يكون الحكم الملعون فيه قد جانب الصواب فيما انتهى اليه من وقف تنفيذ قرار لجنة الطعون المشار اليه .

(طعن ١٥٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الحكم في طلب الالفاء يغنى بحسب الاصل عن الفصل في طلب وقف التنفيذ الا اذا كان طلب وقف التنفيذ غير مقبول قانونا فيجب الحكم بعدم قبوله .

ملخص الحكم :

لئن كانت المحكمة لم تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار الملعون فيه ، وكان يجب بحكم طابع الاشياء الفصل فيه قبل الفصل في دعوى الالفاء ، واستنتجت المحكمة في قرارها الى تأخر الفصل في هذا الطلب حتى تاريخ الفصل في دعوى الالفاء ، مما يغنى الفصل فيها عن الفصل في طلب وقف التنفيذ ، الا انه كان يجب الحكم بعدم قبول هذا الطلب طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة التي تنص على ان « القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل النظم منها ادريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها » . ولا نزاع في ان القرار المطلوب وقف تنفيذه في هذه الدعوى هو من بين القرارات التي لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بإلغائها قبل النظم منها طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور .

(طعن ٨٤٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

رقابة القضاء الإداري في شأن وقف التنفيذ والإلغاء رقابة قانونية تسلمها المحكمة لتعرف مدى مشروعية القرار من حيث مطبقته للقانون نصا وروحا — وقف القرار منوط بتوافر ركني الاستعجال ، وقيام أسباب جدية تحل على ترجيح الفالح — هذان الركنان من الحدود القانونية التي تحد سلطة المحكمة وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان رقابة القضاء الإداري للقرارات الإدارية سواء في مجال وقف تنفيذها أو في مجال إلغائها ، هي رقابة قانونية تسلمها المحكمة في الحالين على هذه القرارات لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطبقته للقانون نصا وروحا . فينبغي ألا تلغى قرارا إداريا إلا إذا شل به عيب من هذا القبيل ولا يتوقف قرارا إلا إذا كان — على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه — متسما بمثل هذا العيب وقامت إلى جانب ذلك حالة الاستعجال بأن كان يقترب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . ومن المسلمات أن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وهي فرع منها ، مردها إلى رقابة المشروعية التي هي وزن للقرار الإداري بميزان القانون . ومن ثم يتعين على القضاء الإداري ألا يقف تنفيذ قرار إداري إلا عند قيام ركن الاستعجال بمعنى أن يترتب على تنفيذ القرار الإداري المضمون فيه بالإلغاء نتائج لا يمكن تداركها كمن يكون من شأن تنفيذ القرار حرمان الطالب من فرصة أداء الابتصان ، لو كان له حق فيه ، بما يتعذر معه تدارك النتيجة التي تترتب على ذلك . وكما لو صدر قرار بهدم منزل أثري أو بمنع مريض من السفر إلى الخارج للعلاج ففي مثل هذه الحالات يكون ركن الاستعجال قائما . فإذا نفذ القرار المضمون فيه استغنى أغراضه . ولهذا حرص المشرع على أن يتلافى هذه النتائج الخطيرة مع المحافظة على مبدأ سلامة القرارات الإدارية ، وتبليغيتها (م — ٢٠ — ج ١٥)

للتنفيذ ، فجعل في المادة (١٨) من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، من أصابه ضرر من القرار حق الالتجاء الى القضاء بطلب وقف تنفيذ ذلك القرار مؤقتا حتى يصدر حكم بالغائه في الموضوع او برفض الإلغاء . غنصت المادة (١٨) على أنه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا ، اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، وراثت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . على ان قيام ركن الاستعجال وحده لا يكفي للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وانما لا بد من توافر ركن ثان هو ان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما — بحسب الظاهر — على اسباب جدية تحمل على ترجيح إلغاء القرار *L'annulation Paraît Possible* وهذا الركن يتصل ببدا المشروعية وتقدير جدية الاسباب متروك لقاضي الموضوع .. وكل من ركن قيام الاستعجال وركن قيام الاسباب الجدية هو من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع بالتالي لرقابة المحكمة العليا .

(طعن ١٢٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — ركناه قيام الاستعجال والاسباب الجدية .

ملخص الحكم :

ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين — الاول قيام الاستعجال بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثاني يتصل ببدا المشروعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية — ولا شك في ان تنفيذ القرار المتضمن رفض الترخيص للمدعى في الاتجار في الاسلحة وما ينطوي عليه من تقييد لحريته في العمل بتحتيته على ادارة محلات الاسلحة والذخائر التي يملكها استفادا الى انه

مصاب بمرض عقلى من شأنه ان تقترب عليه اضرار جسيمة يتعذر تداركها تتبيل ليس نصيب من حرمانه من مباشرة نشاطه التجارى بل فيها يقترب على هذا الحرمان المستند الى وصيه بأنه مصاب بمرض عقلى من عدم الثقة فيه والقضاء على سمعته كتاجر فى المجال الذى يعمل فيه وهو مجال تقوم العلاقات فيه على اساس الثقة والاثقان وتأسيسا على ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المذكور بعد ان استظهر الركضين اللذين يقوم عليهما هذا الطلب يكون قد اصاب الحق فيها انتهى اليه فى هذا الشأن .

(طعن ٦٢٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

زكنا وقف التنفيذ الاستعجال وجبى المطاعن الموجبة للقرار الإدارى كلاهما من الحدود القانونية التى تحدد سلطة القضاء الإدارى وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا - الحكم الصادر بوقف التنفيذ - حكم قطعى - جواز الطعن فيه استقلالا امام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإدارى وان كان حكما مؤقتا ، بمعنى انه لا يتقيد المحكمة عند نظر طلب الالفاء ، ولها ان تعدل عنه ، الا انه حكم قطعى ، له مقومات الاحكام وخصائصها - ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه وهو الوجه المستعجل للنزاع طامسا لم تنفخ الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه امام المحكمة الإدارية العليا استقلالا ، شأنه فى ذلك شأن أى حكم انتهائى ، لان سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالفاء وفرع منها ، مردها كلفاتها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الإدارى على القرار الإدارى على اساس وزنه وبيزان

القانون وزنا مناطه استظهار مشروعية القرار أو عدمها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصا وروحا ، فلا يلغى قرارا الا اذا استبان — عند نظر طلب الإلغاء — أن القرار شابه عيب من هذا القبيل ، ولا يقف قرارا — عند نظر طلب وقف التنفيذ — الا اذا كان ، على حسب المظاهر من الأوراق ، مشويا بمنزل هذا العيب وقامت الى جانب ذلك حالة من الاستعجال تبرر طلب وقف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في طلب الإلغاء ، وذلك بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحدد سلطة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢٥ ، ٣٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الاستعجال وجبىة المطاعن ركنها وقف التنفيذ كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء ومفرع منها ، مرددهما الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار ، على أساس وزن القرار بيزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية وعدمها ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قرارا إداريا الا على ركنين : الأول قيام الاستعجال أى أن يترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها . والثانى : يتصل بمبدأ المشروعية ، أى أن يكون ادعاء الطلب في هذا الشأن قائما ، بحسب المظاهر ، على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحدد سلطة محكمة القضاء الإداري ، وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

الاستمجال وجنية المطاعن الموجهة للقرار الإداري — كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان قضت بأن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء و فرع منها ، مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه و يميزان القانون و زنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الإداري الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له — على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه — ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الاول قيام الاستمجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية ، وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٠/١٢/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

الاستمجال وجنية المطاعن الموجهة للقرار الإداري كلاهما من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا — الحكم الصادر بوقف التنفيذ — حكم قطعي — جواز الطعن فيه استقلا لام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحكم فى وقف التنفيذ ، وإن كان حكما مؤقتا ، بمعنى انه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الالغاء ولها ان تعدل عنه ، الا انه حكم قطعى له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز حجية الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا استقلالا ، شأنه فى ذلك شأن أى حكم انتهائى . كما جرى قضاؤها كذلك على ان سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ، مردهاا ككناها الى الرقابة القانونية التى يسلطها القضاء الادارى على القرار على اساس وزنه بميزان القانون وزنا منطله استظهار بيدا المشروعية وعديها ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا على ركنين - (الاول) : قيام الاستمجال ، بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتمنر تداركها . (والثانى) : ان يكون ادعاء الطالب فى طلب وقف التنفيذ ثابتا ، بحسب الظاهر . على اسباب جدية - وكلا الركنين من الحدود القانونية التى تحد سلطة محكمة القضاء ادارى وتخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

(طعننى ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

طلب صرف مرتب بصفة مستمجال - ركناه - الاول قيام الاستمجال بان يترتب على تنفيذ القرار الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتمنر تداركها - الركن الثانى يتصل بالمشروعية بان يكون الطالب قائلها بحسب الظاهر على اسباب جدية - مثال .

ملخص الحكم :

انه وفقا لاحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ يتمين ان يقوم طلب استمرار صرف المرتب على ركنين :

الاول : قيام الاستمجال ومتنضاه ان يترتب على تنفيذ القرار

الصادر بوقف الموظف أو فصله نتائج يتعذر تداركها وتد علاج القانون الاستمجال في هذه الحالة لا يوقف تنفيذ القرار ذاته ولكن يعالج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها وذلك بلجاجة القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى يقيم الاود أن كان المرتب هو هذا المورد - والواقع من الامر أن القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه لا يدعو أن يكون وقفا لتنفيذ كل أو بعض الاثر المالية المترتبة على القرار الصادر بالفصل أو بالوقف بالقدر الذى تقضيه اقامة اود الموظفون بصفة مؤقتة حتى يقضى في دعوى الالغاء .

أما الركن الثانى : فيتصل بمبدأ المشروعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على سبب جدية وكلا الركتين هي الحدود القانونية التى تحد سلطة القضاء الإدارى وتخضع لرتابة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق ، ٢٩٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٤)

(وفى ذات المعنى طعن ٩١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

عدم قبول طلب وقف التنفيذ بالنسبة لقرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين - قيام قرينة قانونية قاطعة بعدماد ركن الاستمجال في هذه الحالات - استثناء حالات الفصل والوقف عن العمل بلجاجة القضاء فيها باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

أن ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين - فيما عدا حالات الفصل أو الوقف فيجوز

للمحكمة ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله او بعضه - انما قسام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، وان القانون المذكور عالج الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بمصلاح استحدثته تحدر منه الضرورة بتدورها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله او بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الاود ان كان المرتب هذا المورد ، وانه لذلك يجب الاستهداء بنك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب النظام اداريا لاتحاد العلة .

(لمضى ٢٥ ، ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

عدم قبول طلبات وقف التنفيذ بالنسبة لقرارات التعيين او الترقية او منع العلاوات او بلجزاءات التاديبية او الاحالة الى المعاش او الاستفادة او الفصل من غير الطريق التاديبى - قيلم قرينة قانونية قاطعة بعدم الاستعجال في هذه الحالات - استثناء حالات الفصل والوقف عن العمل بلجازة القضاء فيها باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

ملخص الحكم :

قضت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بعدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة او بالترقية او بمنح علاوات او بجزاءات تاديبية او بالاحالة الى المعاش او الاستيداع او الفصل من غير الطريق التاديبى ، فيما عدا حالات الفصل او الوقف ، فيجوز للمحكمة ان تحكم مؤقتا باستمرار صرف المرتب كله او بعضه ، وهذا واضح في أن النص انما قسام على افتراض انعدام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات ، وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، وعالج القانون المسئل

اليه الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر : وهما الفصل من الخدمة والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله او يعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الاود ان كان المرتب هذا المورد ، وهذا النص يتطوى على حكمة تشريعية يجب الاستهداء بها عند استظهار ركن الاستعجال في تلك القرارات ، ولو كانت صادرة قبل نفاذ القانون المشار اليه .

(طعن ٢٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٠ - ١٩٤٢/٢٥/١٠)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

انتهاء الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ بالنسبة للقرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة - امتناع طلب وقف تنفيذها وفقا لحكم المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الراهن - جريان هذا الحكم بالضرورة على القرارات المتصلة بالتعيين في حكومة اجنبية .

ملخص الحكم :

ان الحرمان من التعيين في وظيفة ما ليس بذاته من الامور التي تطوى على الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ . وقد اعتنق القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ هذا النظر من حيث المبدأ ، حين نص في الفقرة الثانية من المادة ١٨ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة ، ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التثريعي منسجا الى التعيين في الوظائف العامة المصرية ، الا انه غنى عن البيان ان انتهاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ في القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف بالحكومة المصرية يصدق ايضا على القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف الاخرى سواء كانت في هيئات عامة مصرية او اجنبية ، لاتحاد مناط النظر من حيث المبدأ فيها جميعا بحكم طابع الاستيلاء .

(طعن ٢٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

طلب صرف المرتب مؤقتا لحين القضاء بالقضاء القرار الجمهوري بالفصل عن غير الطريق التأديبي في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ المعدل لنص م ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - رفضه - افتقره الى ركن الأسس الجدية المرجحة للقضاء .

ملخص الحكم :

ان القرار الذي يطعن فيه المدعى طالبا ان يصرف اليه مرتبه مؤقتا لحين القضاء بالقضاء هو قرار صادر من السيد رئيس الجمهورية بفصله عن غير الطريق التأديبي . وقد صدر في ٤ من مارس سنة ١٩٦٢ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ معدلا نص المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الى ما يتى « لا يخص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بلانظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ويعتبر من قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بأحالة الموظفين العموميين الى المعاشي او الاستبعاد لو فصلهم عن غير الطريق التأديبي » وعلى مقتضى هذا الحكم تخرج قرارات رئيس الجمهورية بالفصل عن غير الطريق التأديبي عن ولاية القضاء الاداري . كما انه لما كان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، والمصوب به من ١١ من مارس ١٩٦٢ . هو من القوانين المسئلة للاختصاص فانه بالتطبيق للأحكام الواردة في المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية يسى باثره المباشر على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعوى ولم يقل فيه بلب المرافعة قبل تاريخ العمل به . وتخلص المحكمة من هذا الذي استظهرته وهى بسبيل النظر في الطلب المستعمل بصرف الراتب مؤقتا والذي لا يقيداه عند نظر الموضوع ، الى ان هذا الطلب يفتقر الى ركن الأسس الجدية المرجحة للقضاء مما يجعله حقيقا بالرفض .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

الطلب المستعجل بصرف المرتب — وجوب قبليه على ركنين :
الاستعجال وجبى ادعاء المدعى — ثبوت ان المدعى ليس له مورد رزق
غير مرتبه — توافر الاستعجال .

ملخص الحكم :

ان الطلب المستعجل بصرف المرتب يجب أن يقوم على ركنين : الاول .
قيام الاستعجال . بان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .
والثاني ، متصل ببدا المشروعية . بان يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن
قائما — بحسب الظاهر — على اسباب جدية . ومن ثم اذا بان من الأوراق
انه ليس للمدعى مورد رزق غير مرتبه فان ركن الاستعجال يكون متوافرا
بالتطبيق لحكم المادة ١٨ غقرة ثلثية من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥
بمسان تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الطعن فى الحكم الصادر باستمرار المرتب — طلب الحكم بسقوط
الطعن فيه استنادا الى صدور الحكم الموضوعى بإلغاء قرار الفصل —
على غير أساس ما دام الحكم الآخر لم يصبح نهائيا .

ملخص الحكم :

ان طلب الحكم بسقوط الطعن فى الحكم الصادر فى طلب استمرار
صرف المرتبات استنادا الى صدور الحكم الموضوعى بإلغاء قرار الفصل —
هذا الطلب لا يقوم على أساس سليم اذ انه ما دام الحكم بالإلغاء لم يصبح
نهائيا بعد لتقييم الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا فانه يظل غير قابل

للتنفيذ حتى يفصل في الطعن المذكور وذلك وفقا لاحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على انه (لا يجوز تنفيذ الحكم قبل نوات ميعاد الطعن ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا احكام المحاكم التأديبية او الاحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ١ فتكون واجبة التنفيذ الا اذا اجرت دائرة فحص الطعون باجباغ الآراء بغير ذلك) ومن ثم فالحكم الصادر وفقا لاحكام المادة المشار اليها باستترار صرف مرتب المدعى يظل قائما ونافذا ومفتحا لآثره حتى تلغ دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذه او حتى يفصل في الطعن في الحكم الصادر بالالغاء وبناء على ذلك فان مجرد حكم محكمة القضاء الاداري بالغاء القرار الصادر بانهاء عمل المدعى لا يترتب عليه سقوط طعن الجهة الادارية في الحكم الصادر باستترار صرف مرتبه .

(طعن ١١٤١ لسنة ١١ ق : ٢٩٧ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٧/٣/٤)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — اشتراطها ان يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الالغاء — اعتباره شرطا جوهريا لقبول هذا الطلب — تقديم طلب وقف التنفيذ على استقلال — موجب لعدم قبوله ذلك باستفاة من تحرى مقصود الشارع في ضوء الأعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ الذي استحدث هذا القيد لأول مرة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الاولى من المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه » على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ، وراة المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعثر تداركها « . وقد جاء النص المذكور في عمومه مرددا للنص الذي استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ تحديلا للمادة

المعاصرة من قانون مجلس الدولة السابق رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ . فلتحديد مدى هذا التعديل وما استحدثه من شروط في طلب وقف التنفيذ شكلا وموضوعا يجب استظهار الوضع التشريعي قبل هذا الاستحداث . وتحري مقصود الشارع منه في ضوء الاعمال التحضيرية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ والمناقشات البرلمانية التي جرت في شأنه . فقد كتبت المادة التاسعة من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٤ باتشاء مجلس الدولة تنص على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الاداري وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . على انه يجوز لرئيس مجلس الدولة ان يأمر بوقف تنفيذه اذا رأى ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وقد رددت المادة المعاصرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ذلك النص كما هو بدون اى تغيير ، الى ان استبدل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بنص هذه المادة النص الآتي « لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الاداري وقف تنفيذ القرار المطلوب الخاؤه : على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذ الامر مؤقتا اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى . ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . وهذا النص هو الذى رده في عموه قانون مجلس الدولة الاخير في الفقرة الاولى من المادة ١٨ منه كما سلف بيانه . وظاهر من ذلك ان ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ يتناول تعديلا في الاختصاص : بان جعل ذلك من اختصاص المحكمة بدلا من رئيس مجلس الدولة . كما اضاف شرطا جديدا لقبول الطلب لم يكن موجودا في التشريع السابق . وهو أن يطلب وقف التنفيذ في صحيفة دعوى الالفاء ذاتها ، وليس بعريضة مستقلة . وقد جاء في تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب في هذا الشأن ما يلى « أما النص المعدل لهذه المادة والوارد بالمشروع فقد جعل النظر في طلب وقف تنفيذ الأوامر الإدارية من اختصاص دائرة محكمة القضاء الاداري التي تتولى النظر في طلب الفاء هذا الامر وقوامها خمسة مستشارين ، هذا هو جوهر التعديل الوارد بالمادة السالفة ، وان كان المشروع اضاف شرطين جديدين لقبول طلب وقف التنفيذ ، وهو ان يذكر هذا الطلب في صحيفة دعوى الالفاء ، وان يخشى من التنفيذ وتوقع ضرر جسيم لا يمكن تداركه ، وهذا

الشرط لا يختلف كثيرا مع الصيغة الواردة في نص القانون القائم .. » .
وكان مما ذكره تقرير اللجنة تبييرا لهذا الاستحداث قولها « ذلك لاهمية
القرار الإداري الذي هو الأداة التي تبشر بها الهيئة التنفيذية نشاطها ،
ولخطورة الأمر يوقف تنفيذه الذي قد يصل في خطورته الى مرتبة الحكم
بإلغائه ... » . ويرر تقرير لجنة المصل بمجلس الشيوخ التعديل
التشريعي سلف الذكر بمثل ما برره به لجنة الشؤون التشريعية بمجلس
النواب . كما جاء في تقرير اللجنة ما يلي : « وحذفت اللجنة اشتراط
تقديم طلب مستقل بتحديد جلسة لنظر الطلب المستعجل اكتفاء بتضمينه
عريضة الدعوى الأصلية طبقا للنظام القائم .. » . وكان المشروع القائم
من الحكومة - فضلا عن اشتراطه تضمين صحيفة دعوى الإلغاء طلب وقف
التنفيذ - ينص على ما يلي : « ويحدد رئيس الدائرة المختصة بناء على
عريضة من الطالب جلسة لنظر هذا الطلب يعطى بها الخصم ... » .
محذفت هذه العبارة من الصيغة النهائية اكتفاء بتضمينه عريضة الدعوى
الأصلية . كما اشارت الى ذلك اللجنة في تقريرها . وجملة القول
فيما تقدم أن ما استحدثه القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ، من تضمين عريضة
دعوى الإلغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ ، كان مقصودا لذاته كشرط جوهري
لقبول الطلب . وهذا الشرط الشكلي يسقوى في المرتبة مع الشرط
الموضوعي . وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها .
من حيث وجوب توافرها معا . إذ وردت الصيغة النهائية للقانون في هذا
الشان وبالنسبة للشرطين على حد سواء . كل ذلك للاهمية والخطورة التي
تنجم في نظر الشارع عن وقف تنفيذ القرار الإداري ، فأراد أن يحيطه
بضمانة توافر الشرطين الشكلي والموضوعي المشار إليهما معا - فضلا عن
أنه جعل زمام الفصل في ذلك بيد دائرة محكمة القضاء الإداري المختصة
بدلا من رئيس المجلس منفردا . كما أنه غنى عن القول أن طلب وقف
التنفيذ لا يدعو أن يكون طعنا في القرار المطلوب إلغاؤه . وأن وجه
الاستعجال المبرر لطلب وقفه كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ
القرار الإداري نتائج يتعذر تداركها . واحتمال هذا الخطر أن صح قبله
بملازم زمنيا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعا لقابلية هذا القرار للتنفيذ

بالطريق المباشر بوصفه قرارا اداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة كما يحق في الوقت ذاته اتخاذ بدء ميعاد الطعن في القرار الغاء ووقفا ، وينبع الاختلاف والتفاوت في حساب هذا الميعاد بداية ونهاية .

(طعن ٦٢٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٧/١٢)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

مفاد المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الإجراءات والمواعيد بين طلب وقف التنفيذ وبين طلب صرف المرتب - عدم النص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء في صحيفة واحدة كما هو الحال في شأن طلب وقف التنفيذ - لا محل بحكم هذه المفاد للقياس من حيث المواعيد والإجراءات بين طلب وقف التنفيذ وطلب صرف المرتب - عدم تحديد المشرع نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب ومنعه من اعتبار الحكم بصرف المرتب كإن لم يكن بعد رفض التظلم إذا رفعت دعوى الإلغاء في الميعاد - من مفاد ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقبولا في الميعاد إذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة في الميعاد إلى أن يقضى فيها نهائيا .

ملخص الحكم :

إن المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه ، إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورأت المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتضرر تداركها » .

« وبالنسبة للقرارات التي لا يقبل طلب إلغاؤها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه إذا كان القرار صادرا

بالفصل أو بالوقف نأذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تنظله ولم يرفع دعوى الإلغاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه » .

وبين من هذا النص أن المشرع غاير فى الإجراءات والمواعيد بين طلب صرف المرتب وبين طلب وقف التنفيذ . فهو قد سمح بتقديم طلب صرف المرتب فى المدة المحددة للبت فى التظلم . أى فى الوقت الذى لم يفتح فيه بعد طريق التقاضى وهو بالنألى لم ينص على وجوب اقتران طلب صرف المرتب بطلب الإلغاء فى صحيفة واحدة . كما فعل بالنسبة لطلب وقف التنفيذ ومن ثم فلا محل للقبلىس بين الطلبين من حيث الإجراءات والمواعيد بحكم هذه المفائير ، ولما كان المشرع لم يحدد نهاية لميعاد تقديم طلب صرف المرتب وكان فى الوقت نفسه قد منع من اعتبار الحكم بصرف المرتب كأن لم يكن بعد رفض التظلم أذا رفعت دعوى الإلغاء فى الميعاد ، فإن المستفاد من ذلك أن طلب صرف المرتب يكون مقدما فى الميعاد أذا كانت دعوى الإلغاء مرفوعة فى الميعاد الى أن يقضى فيها نهائيا .

ولما كان لا جدال فى أن دعوى الإلغاء التى اأناها المدعى مرفوعة فى الميعاد فإن طلب صرف المرتب بناء على ما تقدم يكون هو الآخر مقبأا فى الميعاد .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعدفة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

طلب وقف التنفيذ — اقترانه بطلب إلغاء — مدى تحققه — يشترط لقبول طلب وقف تنفيذ القرار الإدارى اقترانه بطلب إلغاءه والأغدا غير مقبولا شكلا — هذا الشرط ينحأ فى كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى اعدام القرار وتجريده من كل أثر قانونى أيا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى — اأابة المدعى دعوى مستهفا بها إلغاء قرار محافظ الإسكندرية بإزالة تعدى المدعى إداريا على أراضى الفزاع وانطواؤها على طلب برد حيازته لهذا العقار ومنع التمرضى له — هذه الدعوى تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والإلغاء فى آن واحد بعد أن أأابها فى الميعاد المقرر للطعن بالإلغاء الحكم بقبول طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها » . . ومن ثم فإن من شروط قبول طلب وقف تنفيذ القرار الإداري اقترانه بطلب الفسخ والا غدا غير مقبول شكلا . وهذا الشرط يتحقق على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - في كل حالة يتضمن فيها طلب وقف التنفيذ معنى اعدام القرار وتجريده من كل أثر قانوني إيا كانت الألفاظ المستعملة للدلالة على هذا المعنى لأنه هو بذاته جوهر الإلغاء ونحوه طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة .»

ومن حيث أنه متى استبين ذلك فإن الدعوى المحالة الصادر فيها الحكم المطعون فيه وقد استهدف قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٩ بإزالة تعدى المدعى على أرض النزاع . وانطوت على طلب برد هيلزته لهذا القرار ومنع التعرض له - هذه الدعوى - ومنذ تاريخ اقبالتها أمام القضاء المستعجل في ٢٢/٥/١٩٧٩ تكون قد طويت على طلب وقف التنفيذ والإلغاء في آن واحد بالمعنى المقصود في المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة وذلك أن مقتضى إلغاء القرار المطعون فيه اجابة المدعى إلى طلبه بهذه المثابة مستوى دعوى المدعى أمام المحكمة المطعون في حكمها بمستوفية الشرط الذي استلزمه القانون في شأن اقتران طلب وقف تنفيذ القرار الإداري بطلب الفسخ ، فإذا أضيف إلى ما تقدم أن هذه الدعوى قد امتيت في الميعاد المقرر للمطعن بالإلغاء وصارفت أحوالها من القضاء المستعجل إلى المحكمة المطعون في حكمها دعوى ثالثة قانونا بطلب إلغاء قرار محافظ الاسكندرية رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٩ موضوع النزاع ، فإن طلب وقف التنفيذ الذي تضمنته الدعوى المحالة يصبح مقبولا ويتمين الحكم بذلك .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ما تقدم منه يكون
(م - ٢١ - ج ١٥)

قد خالف القانون تاويلا وتطبيقا ، كما أنه باغفاله التصدى لطلبات المدعى الأخرى في شأن اثبات حاقة عقار النزاع يكون قد شابه خطأ آخر بصفة بالقصور في التسبب مما يستوجب القضاء بإلغاء هذا الحكم ويقبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه شكلا وإعادة الدعوى إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية للفصل فيها مع إبقاء الفصل في المصروفات .
(طعن ٦٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الحكم الذي يصدر في طلب وقف التنفيذ عملا بالمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — عدم مساسه بأصل طلب الإلغاء — كون المحكمة لا تتقيد به عند نظر أصل طلب الإلغاء موضوعا — لا ينفي أنه حكم قطعي له مقومات الأحكام في خصوص ذلك الطلب ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف إذا فصلت المحكمة عند نظر طلب وقف التنفيذ في دفع بعدم الاختصاص النوعي أو المتعلق بالوظيفة أو دفع بعدم قبول الدعوى لزمها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا فهذا الحكم يقيدها عند نظر طلب الإلغاء .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إذ نصت على أنه لا يترتب على رفع الطلب إلى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه وعلى أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر مؤقتا إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .. وهو عين ما رددته المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة — إنما عنت بذلك أن الحكم الذي يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذي تبعد به الدعوى ، لا يمس أصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر أصل هذا الطلب موضوعا ، ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ،

وينبنى على ذلك أنه يجوز حجية الأحكام فى خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يجوز هذه الحجية من باب أولى بالنسبة لما فصلت الحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب ، كالرفع بعدم اختصاص القضاء الإدارى أصلا بنظر الدعوى لمسبب متعلق بالوظيفة ، أو بعدم اختصاص الحكمة أصلا بنظرها بحسب موضوعها ، أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد ، أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا . إذ قضاء الحكمة فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا ، فيقيدها عند نظر طلب الفائه . فما كان يجوز لحكمة القضاء الإدارى — والحالة هذه — بعد إذ فصلت بحكمها الصادر فى ٢ من مايو سنة ١٩٥٢ برفض الدفعين بعدم الاختصاص وبعدم قبول الدعوى ويوقف تنفيذ القرار . أن تعود عند نظر طلب الإلغاء فتفصل فى هذين الدمعين من جديد . لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا وحاز حجية الأحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ، ولو أنها قضت على خلاف ما قضت به أولا لكن حكمها معينا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به .

(طعن ٦٠٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٢/١/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبسدا :

الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم قطعى له مقومات الأحكام وخصائصها — بدى حجيته بالنسبة الى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت فى الموضوع — أساس ذلك ، هجية الشيء المقضى تسو على قواعد النظام الصام .

ملخص الحكم :

أنه من الأمور المسلية وإن كان الحكم الذى سيصدر فى موضوع طلب وقف التنفيذ أو عدمه على حسب الظاهر الذى تبدو به الدعوى .

لا يمس اصل طلب الالغاء فلا يقيّد المحكّة عند نظر اصل هذا الطلب موضوعا غير أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو حكم تطعني له مقومات الأحكام وخصائصها وينبني على ذلك أنه يجوز حجبة الأحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يجوز هذه الحجبة من باب أولى. بالنسبة لما فصلت المحكّة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري أصلا بنظر الدعوى بسبب يتعلق بالوظيفة أو بعدم اختصاص المحكّة أصلا بنظرها بحسب موضوعها أو بعدم قبولها أصلا لرفعها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نهائيا إذ قضاء المحكّة في هذا كله ليس تطعنيا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الالغاء ولا يجوز لمحكّة القضاء الإداري إذ ما فصلت في دفع من هذا القبيل أن تعود عند نظر طلب الالغاء بمقتضى ما فيه من جديد لأن حكمها الأول قضاء نهائي حائز لحجية الأحكام بقوة الشيء المحكوم به وإذا قضت المحكّة على خلاف ما قضت به يكون حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به ذلك لأن حجبة الأمر المقضى تسو على قواعد النظام العام فلا يصح اهدار تلك الحجبة بقوله أن الاختصاص المتعلق بالوظيفة من النظام العام .

(طعن ٨١٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

الحكم باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه مؤقتا والحكم بوقف التنفيذ الصادرين بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - مدى حجبتها بالنسبة الى ما فصل فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب - أساس ذلك قاعدة حجبة الشيء المقضى تسو على قواعد النظام العام .

ملخص الحكم :

ان الحكم باستمرار صرف المرتب كله لو بعضه بصفة مؤقتة لحين الغاء القرار الصادر بالفصل بالتنطبق للفترة الثانية من المادة ٢١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ شأنه شأن الحكم بوقف التنفيذ الوارد بالفقرة الاولى من هذه المادة وان كان لا يقيّد المحكمة عند نظر اصل هذا الطلب موضوعا الا أنه يظل مع ذلك حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصائصها وينبئ على ذلك ان يحوز حجية الاحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو أنه مؤقت بطبيعته طالما لم تغضّر الظروف كما يحوز هذه الحجية من باب لولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الاداري اصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة اذ ان قضاء المحكمة في هذا ليس قطعيا فحسب بل هو نهائي وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الغائه فما كان يجوز للمحكمة بحكمها الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٦١ برفض الدفع بعدم الاختصاص لانتفاء الولاية ان تعود عند نظر طلب الالفاء فتتصل في هذا الطلب من جديد لأن حكمها الأول كان قضاء نهائيا حائزا لحجية الاحكام ثم قوة الشيء المحكوم به ولو أنها قضت نهائيا على خلاف ما قضت به أولا لكان حكمها معيبا لمخالفته لحكم سابق حائز قوة الشيء المحكوم به اما وقد انتهت المحكمة في هذا الدفع الى نفس النتيجة التي انتهت اليها حكمها الأول فان الحكم المطعون فيه يتخض في هذا الخصوص نافذة وتزيدا فمتى حاز الحكم قوة الامر المقضي فانه يكون حجة نيبا فصل فيه ويعتبر عنوانا للحقيقة حتى ولو كان قد تنكب وجه الصواب في مسائل تتصل بالنظام العام كرفض الدفع بعدم الاختصاص المتعلق بالوظيفة ذلك ان حجية الامر المقضي تسو على قواعد النظام فلا يصح اهدار تلك الحجية بمقولة ان الاختصاص المتعلق بالولاية يتصل بالنظام العام .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

حكم محكمة القضاء الإداري برفض طلب وقف التنفيذ - اعتبار الحكم الصادر في هذا الشأن حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ويعوز حجية الأمر المقضي به بالنسبة الى ما فصلت فيه المحكمة في خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى - اعتبار قضاؤها في ذلك نهائيا يقيدها عند نظر طلب الإلغاء - قضاء محكمة القضاء الإداري عند نظر الموضوع بعدم اختصاصها - حكما في هذا الشأن يكون معينا لمخالفته لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي فيه .

ملخص الحكم :

... يضاف الى ما تقدم ان الثابت ان محكمة القضاء الإداري قد سبق لها ان اصدرت حكما بجلستها المعتودة في ٥ من يونيه سنة ١٩٧٩ بالنسبة لطلب وقف تنفيذ القرار محل الطعن حيث قضت برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزمّت المدعى بالمروغات - وبذلك تكون قد قضت في اختصاصها وفي قبول الدعوى - والمسلم به ان الحكم الصادر بشأن وقف التنفيذ يعتبر حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها وأنه يحوز حجية الأمر المقضي فيه بالنسبة الى ما فصلت فيل المحكمة في خصوصية اختصاص المحكمة وقبول الدعوى ويعتبر قضاؤها في ذلك نهائيا يقيدها عند نظر طلب الإلغاء - ومتى كان ذلك - وكان الثابت ان المحكمة قد قضت عند نظر الموضوع بعدم اختصاصها وهو الحكم محل الطعن المائل - ليكون حكما معينا بمخالفته لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضي به .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله مما يتعين معه الحكم بابطاله وبإعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينقضى وجوده القانوني ويؤول كل اثر له اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه صادر في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه وهو القرار الصادر من جهة الادارة بالفاء الترخيص الصادر لصالح المطعون ضدهم بشأن استغلال كازينو أبو الفدا بالزمالك .

ومن حيث انه بعد صدور الحكم المشار اليه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢١ اصدرت محكمة القضاء الإداري حكما في الدعوى ذاتها بجلسة ١٩٨٢/٧/٤ والذي يقضى بالثبوت ترك المدينين للمدعية في الدعوى مع التزامهم بالمصروفات . وقد اشارت المحكمة في اسباب حكمها الأخير الى ان الحظر مع المدعين — قرر بجلسة ١٩٨٢/٦/٢٧ التنازل عن الدعوى بعد أن تم الصلح مع الجهة الادارية بموافقتها عن استمرار المدعين في تنفيذ العقد المبرم مع مورثهم بخصوص استغلال الكازينو موضوع الدعوى .

وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري هو حكم مؤقت بطبيعته ينقضى وجوده القانوني ويؤول كل اثر له اذا قضى برفض الدعوى موضوعا .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

اذا كان الطعن المتصور امام المحكمة الادارية الطعن على طلب الحكومة القضاء بالفاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وكان الثابت ان المدعى تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء الإداري بقبول ترك المدعى للخصومة ، فلا تنال

المدعى عن دعواه الموضوعية ينسحب أيضا فى الواقع الى طلب وقف التنفيذ
قضاء المحكمة الادارية العليا بالفاء الحكم المطعون فيه والصادر بوقف تنفيذ
القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى .

ملخص الحكم :

إذا كان الطعن المنظور يقوم على طلب الحكومة القضاء بالفاء الحكم
الصادر من محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ولكن
الثابت ان المدعى قد تنازل عن دعواه الموضوعية وقضت محكمة القضاء
الادارى بقبول ترك المدعى للخصومة - كما هو الشأن فى الطعن المائل -
فإن هذا التنازل من جانب المدعى عن دعواه ينسحب أيضا فى الواقع
الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم فإنه يتمين الحكم بالفاء الحكم المطعون فيه
والصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى
بالمرؤعات .

ومن ثم فإنه بناء على ما تقدم جميعه يتمين الحكم فى الطعن المائل
بالفاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المطعون ضدهم
المروءات .

(طعن ٧٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد ان تقوم هيئة مفوضى
الدولة بتحضيرها وتبنيها للرافعة وتقديم تقرير بالرأى القانونى مسببا فيها
- الاخلال بهذا الاجراء الجوهري يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى
الدعوى - لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الالفاء والذى
لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتبنيها للرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل
هيئة مفوضى الدولة وبين الامر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار
المطلوب الغلاؤه او رفض هذا الطلب - الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار
لو رفض طلب وقف التنفيذ مؤقت بطبيعته وغير ذى موضوع بصدد الحكم
فى الدعوى الاصلية - اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة
والمقصود عليها قانونا لا تنصرف الى طلب وقف التنفيذ الذى يلزمها -
اطراد صحيح لاحكام محكمة القضاء الادارى فى الفصل فى طلب وقف التنفيذ
دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة تعتبر امينه على المنازعة الادارية وعابلا اساسيا فى تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وفى ابداء الراى القانونى المحاييد فيها اذ ناطق قانون مجلس الدولة - الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بالهيئة تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة على ان يودع المفوض فيها تقريرايحددوقائع الدعوى والمسائلالتيثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا. ويتقرر عن ذلك أن الدعوى الادارية لا يسوغ الحكم فيها الا بعد أن تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتهيئتها للمرافعة ولتقديم تقرير بالراى القانونى مسببا فيها ، ومن ثم فإن الاخلال بهذا الاجراء الجوهري - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة يترتب عليه بطلان الحكم الذى يصدر فى الدعوى .

ومن حيث أنه لا سبيل الى الخلط بين الحكم الصادر فى دعوى الالغاء والذي لا غنى فيه عن وجوب تحضيرها وتهيئتها للمرافعة وتقديم تقرير فيها من قبل هيئة مفوضى الدولة ، وبين الامر الصادر من المحكمة بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه او رفض هذا الطلب ذلك أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار او رفض طلببوقفالتنفيذ مؤقت بطبيعته يفدو غير ذى موضوع بصدور الحكم فى الدعوى الاصنية . ان اجراءات تحضير الدعوى من قبل هيئة مفوضى الدولة والمنصوص عليها قانونا انها تنصرف الى تحضير تلك الدعوى لا الى طلب وقف التنفيذ الذى قد يلازمها ، والذي لا يتحضر ابدأ دعوى مستقلة منفصلة قائمة بذاتها ، وفى ادخلزام تلك الاجراءات بالنسبة الى هذا الطلب وارجاء الفصل فيه الى ان يكتمل تحضير الدعوى اضرار بطبيعته وتفويت لفايلته وموجبه واعدار لظروف الاستعجال وهى قوامه ومبرره - وقد كان الاصل على ما يبين من استقراء احكام المادتين ٩ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ باتشاء مجلس الدولة و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، اسناد اختصاص الفصل فى هذا الطلب الى رئيس مجلس الدولة وحده اذ وسد له الامر بوقف تنفيذ القرار الطمين اذا رآى أن نتائج التنفيذ قد ينعثر تداركها ، ادراكا لطابع

الاستعجال الذي يلزمه ووجوب النأي به عن التقيد بالإجراءات المنبئة في نظر الدعاوى ، ولئن كان القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ ومن بعده القوانين المتعاقبة الصادرة في شأن مجلس الدولة قد عهدت بهذا الاختصاص الى المحكمة ذاتها عرضا عن استئثار رئيس المجلس وحده به قدرا لاهمية القرار الإداري وخطورة الأمر بوقف تنفيذه ، إلا أن هذا التعديل ليس من شأنه ضياع الغليات المتوخاه أصلا من هذا الطلب واهدار ظروف الاستعجال وهي طابعه ولازمه واخضاعه لمعين الإجراءات المتبعة في نظر الدعاوى ومن بينها إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة على ما انتظمتها القوانين اللاحقة الصادرة في شأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فقد اطراد صحيح قضاء محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن على الفصل في طلب وقف التنفيذ دون استلزام إجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضي الدولة ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر في شأنه ، بيد أن هذا الأمر لا ينبغي أن يمتد الى الفصل في دعوى الإلغاء ذاتها بالتجاوز عن تحضيرها من قبل هيئة المفوضين والا انطوى هذا الفصل على اهدار لكل الإجراءات المنصوص عليها قانونا في شأن تحضير الدعوى من قبل الهيئة وهي إجراءات جوهرية لا غنى عن أن تصادقها الدعوى الأصلية قبل الفصل فيها والا توسع الحكم الصادر في هذا الشأن مشوبا بالبطلان .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الحكم الطعين صدر في الدعوى الأصلية قبل أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتهيئتها للمرافعة وتقدم تقريرها فيها ومن ثم شل به بطلان جوهرى على وجه يقتضى القضاء بالفائض إعادة الدعوى للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى من دوائر محكمة القضاء الإداري بعد أن تقدم هيئة مفوضي الدولة تقريرها فيها مع إلزام الجهة الإدارية بصرونات الطعن .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم هيئة مفوضي الدولة بتحضيرها وإبداء رأيها القانوني مسبقاً فيها ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى - هذا الأصل لا يصدق على طلب وقف تنفيذ القرار الإداري المطلوب إلغاؤه - أرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوي على إغفال لطبيعته وتقويت لأفراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه - للحكمة قبل أن تتصدى ليحث طلب وقف التنفيذ أن تفصل صراحة وعلى وجه قاطع في بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لأنها بعد الميعاد أو لأن القرار المطعون فيه ليس نكالياً حتى لا يحل قضاءها في موضوع الطلب المستعجل قبل البت في هذه المسائل على أنه قضاء ضمني برفضها - وبني كان الفصل في هذه الدفوع ضرورياً ولازماً قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ وهي بلا شك تتسم بمثلها بطبيعة خاصة قوامها الاستعجال مما يستوجب معه الرأي بها عن التقيد بإجراءات تحضير الدعوى وتبنيها للرافعة عن طريق هيئة مفوضي الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن هيئة مفوضي الدولة تعتبر وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة أمانة على المنازعة الإدارية ، وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتبنيها للرافعة وإبداء الرأي القانوني المحايد فيها ومن ثم فالأصل أنه لا يسوغ الحكم في الدعوى الإدارية إلا بعد أن تقوم الهيئة بتحضيرها وإبداء رأيها القانوني مسبقاً فيها . ويترتب على الإخلال بهذا الإجراء الجوهري بطلان الحكم الذي يصدر في الدعوى .

ومن حيث أن هذا الأصل ، لا يصدق على طلب وقف تنفيذ انتزاع الإداري المطلوب إلغاؤه ، ذلك أن أرجاء الفصل في هذا الطلب لحين اكتمال تحضير الدعوى ينطوي على إغفال لطبيعته وتقويت لأفراضه وإهدار لطابع الاستعجال الذي يتسم به ويقوم عليه وبناء على ذلك فقد جرى قضاء هذه المحكمة على إقرار ما اطردت عليه أحكام محكمة القضاء الإداري من

الفصل فى طلب وقف التنفيذ دون استلزام اجراءات التحضير من قبل هيئة مفوضى الدولة ، ادراكا لطبيعة هذا الطلب وصحيح النظر فى شأنه .

ومن حيث ان من اللازم قبل ان تتصدى المحكمة لبحث طلب وقف التنفيذ ، ان تحصل صراحة وعلى وجه قاطع فى بعض المسائل الفرعية مثل الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد او لان القرار المطعون فيه ليس نهائيا ، ولذلك حتى لا يحمل قضاؤها فى موضوع الطلب المستعجل قبل البت فى هذه المسائل على انه قضاء ضمنى برفضها . واذا كان الفصل فى هذه الدفع ضروريا ولازما ، قبل التعرض لموضوع طلب وقف التنفيذ . فانها بلا شك تتسم مثله بطبيعة خاصة توافرها الاستعجال الذى يستوجب النأى بها عن التقيد بالجراءات تحضير الدعوى وتجهيتها للمرافعة عن طريق هيئة مفوضى الدولة .

ومن حيث انه متى كان الامر كذلك وكانت المحكمة المطعون فى قضائها قد قضت وهى بصدد نظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بعدم قبول الدعويين مثار النزاع شكلا لرفعها بعد الميعاد ، وذلك دون قيام هيئة مفوضى الدولة بدورها فى هذا الشأن . فانها لا تكون قد تنكبت الصواب فى هذا القضاء . لا سيما وانه كان عليها — للاعتبارات السالف ببيانها — ان تفصل فى الدفع بعدم قبول الدعويين قبل التعرض لبحث موضوع طلب وقف التنفيذ ولا يغير من ذلك انسحاب هذا القضاء على شتى كل من الدعويين على اساس انه قضاء قطعى له مقبولات الاحكام وخصائصها فيحوز حجيتها فى خصوص ما فصل فيه سواء بالنسبة لموضوع الطلب ذاته او المسائل الفرعية اللازمة للفصل فيه . فمما لا شك فيه ما دام الفصل فى هذه الدفع لبرا لازما للبت فى الطلب المستعجل وانه لو لم يفصل فيها لى اصدار الحكم فى هذا الطلب لجرى تأويل الحكم على انه قضاء ضمنى برفضها ، وهو قضاء نهائى تستنفذ به المحكمة ولايتها شأنه شأن القضاء القطعى فى هذا الخصوص ، فكلهما يقيد المحكمة لى نظر الانشاء فى الشق الموضوعى للدعوى .

ومن حيث انه من ناحية اخرى فاذا كانت المصلحة قد حتمت التجاوز عن دور هيئة مفوضى الدولة فى تحضير الشق العاجل للمنازعة ، واستوجبت

اتصال الدعوى راسا بالمحكمة ودخولها فى حوزتها للفصل مباشرة فى هذا الطلب المستعجل . فان طابع الامور تقتضى وقد أصبحت المنازعة فى هذه الخصوصية لهامة فى يد المحكمة وملكا لها . تشرف عليها وتعين على سيرها وتتخذ ما تراه لازما لاستيفائها والفصل فيها . الا يقتصر قضاءها على الطلب المذكور بل يفتسط ليشمل كل ما يلخذ حكمه من المسائل الفرعية اللازمة للبت فى موضوعه ومن بينها بطبيعة الحال الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . حتى ولو انسحب هذا القضاء على شتى الدعوى بعدم قبولها مما، ذلك ان هذا القضاء لا يكون ينجى من الطعن فلذى الشئن بما فيها هيئة مفوضى الدولة حق الطعن فيه متى قامت به حالة من الحالات التى تعيه قانونا .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى وهو بصدد بحث موضوع وطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بمضم قبول الدعويين مثار النزاع لرفعها بعد الميعاد ، وذلك دون ان تقوم هيئة مفوضى الدولة بتحضيرها وتقديم تقرير برأيها القانونى فيها . . فانه يكون قد صدر صحيحا غير مشوب بالبطلان .

(طعن ١١٤٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١٢)

(عكس ذلك طعن ٦٠٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تجيز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتا اذا طلب ذلك فى عريضة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتضرر تداركها — الحكم الصادر فى شأن طلب وقف التنفيذ وان كان لا يمس اصل طلب الالفاء فلا يقيد المحكمة عند نظر اصل الطلب موضوعا الا انه يبقى مع ذلك حكما قطليا له مقومات الاحكام وخصائصها ويحوز حجية الاحكام فى موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف كما يصوز هذه الحجية من باب اولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت فى موضوع الطلب كالدفع بعدم الاختصاص او بعدم القبول لرفع الدعوى بعد الواعيد القانونية او لعدم نهائية القرار المطعون فيه — قضاء المحكمة فى هذا كله ليس قطليا فحسب بل يعتبر نهائيا كذلك — تعرض المحكمة

الإدارية لهذه الدفوع بمناسبة نظرها طلب صرف المرتب مؤقتا والفصل فيها بحكم نهائي حاز حجية الامر المقضى يحول دون إعادة تعرض المحكمة الاستئنافية للحكم في هذه الدفوع .
ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان جهة الإدارة قد رغعت أمام المحكمة الإدارية لوزارة ائقل والمواصلات اثناء نظرها الدعوى رقم ٤٠ لسنة ٢٢ بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى استنادا الى ان المدعى ليس موظفا علما وبالتالي فان القرار الصادر بإنهاء خدمته في سن الستين لا يصدق عليه وصف القرار الإداري وانتهت المحكمة الإدارية في حكمها الصادر في ١٩٧٥/٣/٢١ الى عدم جواز نظر الدفع المذكور لسابقة الفصل فيه في حكمها الصادر في طلب المدعى الخاص بصرف راتبه مؤقتا حتى يحصل في الموضوع .

ومن حيث ان المحكمة الإدارية العليا قد استقرت تضاؤلا على ان المادة ٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة اذ نصت على انه لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة القضاء الإداري وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأزه ، على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف الامر اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها - وهو عين مراددته المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٤٩ من قانون المجلس رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - انما عدت بذلك ان الحكم الذي يصدر في موضوع الطلب سواء بوقف التنفيذ او عدمه على حسب الظاهر الذي تبدو به الدعوى لا يمس اصل طلب الإلغاء فلا يقيد المحكمة عند نظر اصل الطلب ومع ذلك يظل الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ حكما قطعيا له مقومات الاحكام وخصاصتها وينبنى على ذلك انه لا يجوز حجية الاحكام في خصوص موضوع الطلب ذاته ولو انه مؤقت بطبيعته طالما لم تتغير الظروف ، كما يجوز هذه الحجية من باب اولى بالنسبة لما فصلت المحكمة فيه من مسائل فرعية قبل البت في موضوع الطلب كالدفع بعدم اختصاص القضاء الإداري اصلا بنظر الدعوى لسبب يتعلق بالوظيفة او بعدم اختصاص المحكمة اصلا بنظرها بحسب موضوعها او بعدم قبولها اصلا لرغمها بعد الميعاد او لان القرار المطعون فيه ليس

نهائية ، اذ قضاء المحكية فى هذا كله ليس قطعيا فحسب بل هو نهائى وليس مؤقتا فيقيدها عند نظر طلب الفائه ولما كان ذلك نأا كان يجوز لمحكية القضاء الإدارى بهيئة استئنافية بعد اذ فصلت المحكية الإدارية بوزارتى النقل والمواصلات فى الدفع بعدم الاختصاص أن تعود عند نظر الاستئناف فتتصل فى هذا الدفع من جديد لأن حكم المحكية الإدارية المذكورة فى هذا الدفع كان قضاء نهائيا وحاز قوة الأمر المقضى واذا قضت محكمة القضاء الإدارى على خلاف ما قضت به المحكية الإدارية فيكون حكمها - والحالة هذه معينا لمخالفتها لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضى مما يتعين معه الحكم بالغاء حكم محكمة القضاء الإدارى وإعادة الطعن إليها لتتصل فى موضوعه وأبقت الفصل فى المصروفات .

(طعن ٨٠٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الإلغاء فى عريضة واحدة كشرط جوهري لقبوله - هذا الشرط يستوى فى المرتبة مع الشرط الموضوعى وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث توافرها معا - أساس ذلك - نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - حكمه ذلك الشرط - الأهمية والخطورة التى تنجم فى نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإدارى - الخطر الذى يتصذر تداركه كجبرر لطلب وقف التنفيذ يتلزم زجيا مع القرار ذاته من يوم صدوره - اتحاد بدء ميعاد الطعن فى القرار الغاء أو وقفا - منع التفاوض فى حساب الميعاد بداية ونهاية - تطبيق : طلب الغاء قرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك على استقلال - عدم قبول طلب وقف التنفيذ - انطباق هذه القاعدة على الطلبات المعارضة فى الدعوى - أساس ذلك اتحاد الملة وتحقيق المحكية - القرارات التنظيمية الملبة التى لا تثر مسألة دستورية - جواز الطعن فيها عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون - يلزم لذلك الطعن بالإلغاء فى القرارات الإدارية الصادرة فى هذه الحالات الفردية - عدم وجود قرار إدارى قد صدر فى هذا الشأن - لا مناص من الحكم بعدم قبول الدعوى - اتخاذ الجهة الإدارية عملا تنفيذيا - لا يصح أن يكون محلا لطلب الإلغاء ومن ثم طلب وقف تنفيذه الذى لا يوجه إلا ضد قرار إدارى بالمعنى المقصود فى قانون مجلس الدولة .

١. نفس الحكم :

من حيث أن الطعن رقم ٣٠٠٥ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من نادى الزمالك اقتصر على ما تضمنه الحكم المطعون فيه فى البند رابعا: بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس ادارة نادى الزمالك الرياضى أعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب . وقلم الطعن فى هذا القضاء على اسباب خمسة وحاصل السبب الاول مخالفة الحكم المطعون فيه القانون حينما قضى بوقف تنفيذ هذا القرار رغم انه لم يرد هذا الطلب عند تقديم طلب الغائه ذلك انه طبقا للمادة ٤١ من قانون مجلس الدولة وما استقر عليه الفقه والقضاء فى تفسير حكمها يجب ان يقترن وقف التنفيذ بصحيفة دعوى الالفاء والا قضى بعدم قبول طلب وقف التنفيذ وعلى ذلك فان الاجتماع على وجود التلازم الحتمى بين طلب وقف التنفيذ وطلب الالفاء بحيث يلزم ورودها معا فى صحيفة الدعوى لو عند تقديم طلبات جديدة وهذا التلازم الحتمى شرط شكلى جوهري من النظام العلم يودى تخلفه الى رفض طلب وقف التنفيذ ولو لم يطلب ذلك أحد الخصوم وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ويتضح من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه اذ تبين ان صحيفة الدعوى الاصلية اودعت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ وتحديث الطلبات فيها بوقف تنفيذ القرار الصادر من المجلس الاعلى للشباب والرياضة بتطبيق المسادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ وكذلك الغاء هذا القرار ثم طلب المدعى لأول مرة بجلسة ١٩٨٢/١/٢١ الغاء القرار السلبى للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بالامتناع عن حل مجلس ادارة نادى الزمالك ولم يتضمن هذا الطلب الجديد طلب وقف تنفيذ هذا القرار كما هو واضح من مذكرة الدعى المودعة فى ذات الجلسة المذكورة وبعد ان تداولت الدعوى فى الجلسات حجزت للحكم ثم قررت المحكمة بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ اعادة الدعوى الى المرافعة بناء على طلب المدعى بجلسة ١٩٨٢/٥/١٢ حيث طلب لأول مرة وقف تنفيذ القرار السلبى الطعن بصفة مستعجلة ذكرا اسهله فى مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٨٢/٥/٢٦ مع ان دواعى وقف التنفيذ كانت معلومة لديه وقت ان طلب الغاء هذا

القرار ، وببنى السبب الثانى من الحكم المطعون فيه خلاف المبادئ المستقرة فى فقه وقضاء القانون العلم فى صدد طلبى وقف التنفيذ والإلغاء ووجوب توجيهها ضد قرار ادارى بالمعنى القانونى وهو ما اكنته المحكمة الادارية العليا فى العديد من أحكامها حين قضت بأن العمل الذى يقبل الطعن بالإلغاء — ومن ثم وقف التنفيذ — لا بد أن يكون قرارا اداريا نهائيا . وعلى هذا الاساس لا تقبل دعوى الإلغاء ضد الاعمال التحضيرية للقرار الادارى وهى ليست لها ذاتية مستقلة بل تساهم فى اعداد القرار وتندمج فيه ويترتب على ذلك أن الامتناع عن اتخاذ هذه الاعمال التحضيرية لا يعد قرارا سلبيا فى مفهوم دعوى الإلغاء خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه الذى اوقف تنفيذ امتناع الادارة عن اتخاذ الاجراءات التمهيدية المبينة فى المادة ٥ { ومن بينها التحقق من المخالفات المنسوبة الى النادى ثم اخطاره بخطاب مسجل لازالة اسبابها وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ وصول الاخطار دون ازالة هذه المخالفات ومن ثم كان يتعين القضاء بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار السلبى بالامتناع عن اتخاذ الاعمال التحضيرية والتمهيدية المبينة فى المادة ٥ { المشار اليها منقرا الى أن القرار الذى يؤثر فى المركز القانونى هو القرار الصادر بحل مجلس ادارة النادى فهو وحده الذى يمكن أن يكون حلا للإلغاء ووقف التنفيذ .

ويقوم السبب الثالث على أن الحكم المطعون فيه أغفل دفاعا جوهريا للمدعى عليهم بخلافه أن تقرير المخالفات لم يصدر من السلطة الادارية المختصة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والقرارات الصادرة استنادا اليه اذ يستفاد من هذه الاحكام أن الجهة الادارية المختصة بهذا الشأن هى مديريات الشبلب والرياضة فى المحافظات التى هى من وحدات الحكم المحلى دون ادارة التفتيش المالى والادارى بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة وهى ادارة من وحدات السلطة المركزية التى ليس لها اختصاص بالتفتيش على الاندية واعداد التقارير . ووجه السبب الرابع خطأ الحكم المطعون فيه فى الواقع بما أدى الى خطئه فى القانون اذ بنت المحكمة حكمها موضوع الطعن على امر تبين عدم صحته لما بنت من مذكرة الجهة الادارية المتقدمة (م - ٢٢ - ج ١٥)

بجلسة ١٩٨٢/٥/٢٦ من أن النادي قد عقب على التقرير المتضمن المخالفات المنسوبة إلى النادي ولم يخلص التقرير ولا التعقيب إلى طلب حل مجلس الإدارة الذي هو جوازى للجهة الإدارية . وجوهر السبب الخامس أن القرار المطعون فيه لا يندرج تحت حكم الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة التي نصت على أنه ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رمض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا لاحكام القوانين واللوائح . . . ذلك أن سلطة الوزير في اتخاذ قرار حل مجلس إدارة النادي هي سلطة تقديرية ولا يجوز الحكم بالزام الإدارة باتخاذ قرار يدخل في مجال اختصاصها التقديرى والا عد ذلك اعتداء من السلطة القضائية على السلطة الإدارية . . .

ومن حيث أن الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المقدم من المجلس الأعلى للشباب والرياضة ولن اتفق مع الطعن المقدم من نادى الزمالك من حيث أن كليهما انصب على قضاء الحكم المطعون فيه فيما تضى به في البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس إدارة نادى الزمالك الرياضى أعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ . وايضا من حيث الاسباب التى سالتها كلا الطعنين عن هذا القضاء الا أن الطعن رقم ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية المشار اليه زاد على ذلك الطعن فيما تضى به الحكم المطعون فيه في البند أولا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وذلك استنادا الى ذات الاسباب التى سبق اثرتها ايلم المحكمة المطعون فى حكمها ومن بينها عدم وجود قرار ادارى..

ومن حيث انه بالنسبة لما تضى به الحكم المطعون فيه في البند رابعا بوقف تنفيذ القرار السلبى بعدم اتخاذ اجراءات حل مجلس إدارة نادى الزمالك الرياضى أعمالا لاحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ والزام الجهة المدعى عليها بمصاريف هذا الطلب - وهو محل الطعنين رقمى ٣٠٠٥ ، ٣٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية غاته ولئن تعددت الاسباب التى سالتها الطعنين بعدم قبول هذا الطلب

فإن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاءه على أنه يجوز للمحكمة أن تلزم بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها ... » وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تضمن عريضة دعوى الالغاء ذاتها طلب وقف التنفيذ أمر مقصود لذاته كشرط جوهري لقبول الطلب وإن هذا الشرط يستوى في المرتبة مع الشرط الموضوعي وهو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها وذلك من حيث وجوب توافرها بما إذا وردت صياغة النص بهذا المعنى وبالتنسبة للشرطين على حد سواء . كل ذلك للاهمية وللخطورة التي تنجم في نظر المشرع عن وقف تنفيذ القرار الإداري فأراد أن يحيطه بضمانه توافر الشرطين الشكلي والموضوعي المشار إليهما معا . كما أن طلب وقف التنفيذ لا يدعو أن يكون طعنا في القرار المطلوب الغاؤه ووجه الاستعجال المبرر لهذا الطلب كما حدده القانون هو أن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها واحتمال هذا الخطر أن يصح قبله يتلزم زمنا مع القرار ذاته من يوم صدوره تبعا لقابلية هذا القرار للتنفيذ بالطريق المباشر بوصفه قرارا إداريا ، وهذا يوضح من ناحية أخرى حكمة وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء في عريضة واحدة كما يحقق في الوقت ذاته اتخاذ بدء مهلة الطعن في القرار الغاء ووقفا وينسج الاختلاف والتفاوت في حساب هذا الميعاد بداية ونهية .

ومن حيث أن هذا النظر كما ينطبق على دعوى الغاء ووقف تنفيذ القرار الإداري المبتدأ ، فانه ينطبق كذلك في حالة تقديم طلب الالغاء ووقف التنفيذ أثناء نظر الدعوى كطلبات عارضة فيها على النحو المقرر في المادة ١٢٢ من قانون المرافعات وذلك لاتحاد الطه وتحقق الحكمة من وجوب اقتران طلب وقف التنفيذ بطلب الالغاء في الحالتين ، فإذا لم يتحقق هذا الاقتران بان طلب الغاء القرار على استقلال ثم طلب وقف تنفيذه بعد ذلك تخلف الشرط الجوهري الشكلي المطلوب بقبول طلب وقف التنفيذ وغدا بذلك غير مقبول شكلا .

ومن حيث أنه في الدعوى المنظورة ثبت أن عريضة الدعوى الأصلية

قد خلت من طلبى وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلمى الصادر من رئيس جهاز الرياضة بعدم حل مجلس ادارة نادى الزمالك وإن المدعين طالبا لأول مرة بإلغاء هذا القرار دون طلب وقف تنفيذه بجلسة ١٩٨٢/٣/١٠ وبعد ان حجزت الدعوى للحكم فيها بجلسة ١٩٨٢/٤/٢٨ قررت المحكمة اعادتها لمراتعة بجلسة ١٩٨٢/٥/١٢ حيث قدم المدعيان اعلان تصديق الطلبات المؤرخ ١٩٨٢/٥/١١ المتضمن لأول مرة طلب وقف تنفيذ القرار السلمى المطعون فيه سالف الذكر ومن ثم يكون هذا الطلب قد افتقد شرط اقتراحه الوجوبى بطلب الالغاء المتقدم من المدعين بجلسة ١٩٨٢/٣/١٠ الامر الذى يتعين معه القضاء بعدم قبول طلب وقف تنفيذ هذا القرار والزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث انه بالنسبة لما أثاره الطعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٢٩ القضائية عن الدفع بعدم قبول الدعوى المقضى فيه برفضه فى البند اولا من الحكم المطعون فيه ، فانه لما كان هذا الدفع من النظام العلم ويرتبط بقضاء الحكم المطعون فيه فى البند ثالثا برفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق احكام المسادة ٢٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ١٩٧٨/٢٦٨ فان اثاره هذا الدفع يعتبر بحكم اللزوم امام هذه المحكمة ما قضى به هذا الحكم فى البند ثالثا المشار اليه لتعلقه بالطلب المتقدم عند الدفع ، اذ لا يتلنى الفصل فى موضوعه قبل حسم مسألة قبول الدعوى فى شفته .

ومن حيث انه ولئن كان مسلما انه يجوز الطعن فى القرارات التنظيمية المعلمة التى لا تثير مسألة دستورية وذلك عند تطبيقها على الحالات الفردية بطلب عدم الاعتداد بها لمخالفتها للقانون الا انه يلزم لذلك الطعن بالالغاء فى القرارات الادارية الصادرة فى هذه الحالات الفردية فاذا لم يكن ثمة قرار ادارى قد صدر فى هذا الشأن فلا مناص عن الحكم بعدم قبول الدعوى .

ومن حيث ان الثالث من الاوراق انه بمناسبة عدم موافقة الجهة العمومية العادية لنادى الزمالك الرياضى على الحساب الختامى ومشروع الموازنة فى جلستها المنعقدة فى ١٩٨٢/١/١٥ ثار الخلاف حول الاغلبية التى يتطلبها القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ بشأن الهيئت الخاصة للشباب والرياضة لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير

العادية ولاصدار قرارها باستقالت مجلس ادارة النادي وحتى تستوفى الجهة الادارية المختصة من سلامة تطبيق احكام القانون فقد استطلعت رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية والحفاظت فى هذا الموضوع وجأت انفسوى بأن النصاب القانونى اللازم لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية لمسحب الثقة من مجلس ادارة نادى الزمالك هو حضور الاغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية من لهم حق حضورها وأن المقصود بثلاثى أعضاء الجمعية العمومية انذين يصوتون لاستقالت عضوية كل لو بعض أعضاء مجلس الادارة هو ثلاثى أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين من لهم حق حضورها ونيس بكرة اصوات جميع الاعضاء الذين تتكون منهم الجمعية العمومية مع مراعاة المادة ٢/٣٠ من النظام الاساسى للنادية الرياضية فى حالة الاجتماع الثانى للجمعية غير العادية . وأن قرار الجمعية العمومية لنادى الزمالك المنعقدة يوم ١٩٨٢/١/١٥ بعدم الموافقة على التقرير السنوى والميزانية يعد قرارا من الجمعية يفقد الثقة بمجلس الادارة ويستبر هذا القرار قائما فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى لاجتماع الجمعية العمومية غير العادية يوم ١٩٨٢/٢/٤ لحين انعقادها بالاغلبية اللازمة لاصدار قرار فى شأن استقالت عضوية مجلس الادارة القائم — وعلى هذا الاساس انمقدت الجمعية العمومية غير العادية لنادى الزمالك يوم ١٩٨٢/٢/٤ واتخذت موقتا لصالح مجلس ادارة النادي المذكور .

ومن حيث انه بالرجوع الى احكام المادة ٢٩ من قرار رئيس جهاز الرياضة رقم ٢٦٨ / ١٩٧٨ باعتقاد التنظيم الاساسى للنادية الرياضية — وهى الاحكام التى يتضرر منها المدعيان ويطلبان وقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بتطبيقها عليهما بوصفهما من أعضاء الجمعية العمومية لنادى الزمالك فى دور انعقادها العادى الذى تحدد له يوم السبت الموافق ١٩٨٢/١/١٥ وغير العادى الذى تحدد له يوم الجمعة الموافق ١٩٨٢/٢/٤ — يتبين انها نصت على انه « اذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلا وحالت اسباب تهوية دون اتمام جدول اعمال الجلسة اعتبر الاجتماع مسنرا كما انه اذا لم توافق الجمعية العمومية على أى بند من بنود جدول الاعمال وخاصة اعتماد الميزانية والموافقة على الحساب الختامى فيعتبر ذلك بمثابة

فقد الفقه بمجلس الإدارة . وعلى مجلس الإدارة القائم دموه الجمعية العمومية غير العادية للانتقاد خلال شهر من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك للنظر في استئط مجلس الإدارة وفي حالة صدور قرار الجمعية العمومية بالاستط بموافقة ثلثى الاعضاء الذين لهم حق حضور الاجتماع فتختار الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد من بين اعضائها للعدة الباقية لمجلس الإدارة السابق وفي حالة عدم صدور قرار الجمعية العمومية غير العادية باستط مجلس الإدارة فيعتبر ذلك بمثابة اقرار لبنود جدول الاعمال السابق عدم اعتيادها من الجمعية العمومية العادية .

ومن حيث ان المستفاد من احكام المادة ٢٩ المشار اليها ان تطبيقها يتم وآثارها تترتب عندما توجد ظروف الاحوال وتحقق الوقائع والاوزاع المنصوص عليها فيها دون ان يتوقف بشيء من ذلك على مشيئة الجهة الادارية لو صدور قرار ادارى منها بالمعنى القانونى على النحو الذى صورته دعوى المدعين ، واذا كان قد حدث وان طلبت هذه الجهة الراى القانونى من ادارة الفتوى بمجلس الدولة فى امر يتعلق ببيان حكم القانون فى الاغلبية اللازمة لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية — ولاصدار قرارها بسحب الثقة بمجلس ادارة نادى الزمالك طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ المشار اليه وتم تنفيذ فتوى الادارة المذكورة وصدر قرار الجمعية العمومية غير العادية للنادى على هذا الاساس ومن ثم فان الامر لا يعدو بالنسبة لما اتخذ من عمل الجهة الادارية ان يكون عملا تنفيذيا استهدف التوصل الى التطبيق السليم لحكم القانون مما لا يصح ان يكون محلا لطلب الالفاء ومن ثم طلب وقف الذى لا يوجه الا ضد قرار ادارى بالمعنى المقصود فى قانون مجلس الدولة .

ومن حيث انه بناء على ذلك يضحى الدفع بعدم قبول طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه قائما على سنده من القانون وهو ما يستوجب القضاء بعدم قبول الطلب والزام المدعين بمصروفاته .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فلن الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى مذهب مخالف فانه يكون قد جنح عن الصواب فى تطبيق حكم القانون

ومن ثم تعين القضاء بالغلظة فيما قضى به من رفض طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتطبيق المادة ٣٩ من قرار رئيس جهاز الريضة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ ويعدم قبول هذا الطلب ويلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ القرار السلبي بحكم اتخاذ إجراءات حل مجلس إدارة نادى الزمالك الريضى أعما لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٩٧٥/٧٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٥١ ويعدم قبول هذا الطلب والزام المطعون ضدهما المصروفات .

(طعن ٣٠٠٥ : ٣٠٩١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

نزاع الملكية للبنفعة العامة — طلب وقف تنفيذ القرار — ثبوت استيلاء الإدارة على الأرض المنزوع ملكيتها ، وشروعها فعلا فى اقامة بيان عليها قبل الفصل فى الدعوى — ضرورة طلب وقف التنفيذ غير ذى موضوع ، ولو قدم قبل الاستيلاء والمشروع فى البناء — تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة — تحمل المصلحة الغربية الى تعويض ان كان له محل .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت ان المدعى قد طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بنزع ملكية أرض مملوكة له لاتماجه مستشفى عليها ، واثناء نظر الدعوى استبان للمحكمة أن الاستيلاء على الأرض قد تم بمعرفة الإدارة ، وشرع فعلا فى اقامة المستشفى عليها ، فان طلب وقف التنفيذ يصبح غير ذى موضوع ، بل ان تنفيذ الحكم بوقف تنفيذ القرار ، اذا كان مقصودا به اعادة يد المطعون عليه على الأرض ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار ما تم من أعمال فى سبيل اقامة المستشفى ، مما غير الأرض ، من أرض فضاء الى أرض شيد عليها جزء من مبنى هذه المستشفى ، أن تنفيذ الحكم على هذا النحو ، هو الذى يترتب عليه نتائج خطيرة اطلها تعطيل مشروع ذى نفع عام ، ولا يضر من ذلك ، الادعاء بأن الأرض كانت عند تقديم طلب وقف التنفيذ خالية ،

لأنه مما يمكن من أمر في قبية هذا الإدعاء ، عند نظر أصل الموضوع ، فسلان
المصلحة العامة والمصلحة الفردية لا تتوازن في مجال الروابط القانونية
التي تنشأ بين الإدارة والأفراد ، بل يجب أن تطو المصلحة العامة في مثل
هذا الأمر الذي يتعلق أساسا بتسيير مرفق علم ، وإنما تتحول المصلحة
الفردية الى تمويض ، ان كان لذلك أساس من القانون .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

القرار المطعون فيه من شأنه حرمان الطالب من أداء الامتحان لو كان
له حق فيه — وانما ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

متى كان من شأن تنفيذ القرار المطعون فيه حرمان المطعون عليهم من
فرصة أداء الامتحان ، لو كان لهم حق فيها ، مما يتعذر معه تدارك النتيجة
التي تترتب على ذلك ، فإن ركن الاستعجال ، والحالة هذه ، يكون قائما .

(طعن ٤٥ ، ٤٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

وقف تنفيذ — الاستعجال كشرط للحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري —
تجاه في حالة القرار الصادر بإلغاء ترخيص استغلال مقصف لما يترتب
على تنفيذ هذا القرار من اضرار جسيمة قد يتعذر تداركها تتمثل فيس فحسب
في حرمان المدعي من الانتفاع بالترخيص بل أيضا في ارباك الترامات
المالية فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون
في المقصف ويعولون اسرا متعددة الأفراد .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار الإداري الصادر في ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ بإلغاء ترخيص استقلال المقصف بعد أن استظهر كلا من الركتين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ . مراعيًا ما يترتب على تنفيذ القرار المطعون عليه من اضرار جسيمة قد يتعرض تداركها لتبطل ليس فحسب ، في حرمان المدعى من الانتفاع بالترخيص بل أيضا في ارتباك التزاماته المالية فضلا عن تشريد عدد غير قليل من المستخدمين والعمال الذين يعملون في هذا المقصف وكلهم يعول اسرار متعددة الافراد ، قد اصاب الحق فيها قضى به من أن طلب المدعى وقف تنفيذ القرار قد قام على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه على اسباب جديرة تبرره .

(طعن ١٣٢٢ لسنة ٣٨ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

الترخيص في حمل السلاح وسحب هذا الترخيص من الملامات المتروكة لتقدير الإدارة — استناد الإدارة في ذلك على المعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة — سحب الترخيص بناء على تقرير من المباحث الجنائية بان التحريات دلت على رعونة المرخص له — يجعل طلب وقف التنفيذ غير مستند الى اسباب جدية — عدم ثبوت ان هذا السحب خطر على المرخص له — يترتب عليه عدم قيام ركن الاستعجال .

ملخص الحكم :

ان الترخيص او عدم الترخيص في حمل السلاح وكذا سحب او عدم سحب السلاح المرخص في حمله : هي جيمها من الملامات المتروكة لتقدير الادارة ، وتترخص في ذلك حسبما تراه متفقا مع صالح الامن العام ، بناء على ما تظنن في اليه من الاعتبارات التي تزنها ، والبيانات او المعلومات التي تتجمع لديها من المصادر المختلفة . وقد تكون هذه المصادر سرية ترى

الإدارة لصالح الأمن عدم الكشف عنها ، وتقدير الإدارة في هذا كله لا معتب عليه ، ما دام مطبقا للقانون وخاليا من أساءة استعمال السلطة ومتى بأن للمحكمة من تقرير المباحث الجنائية بوزارة الداخلية أن التحريات دلت على رعونة المجنى عليه ، وإن في حمله السلاح ما قد يعرض الأمن للخطر فإن طلب وقف التنفيذ يكون غير مستند إلى أسباب جديّة موضوعا ، وإذا لم يثبت أن في سحب السلاح من المدعى خطرا عليه ، بل شأنه في ذلك شأن أي شخص لم يرخص من الأصل له في حمل السلاح فانه لا يكون هناك ثبوت نتائج يتعذر تداركها من سحب السلاح منه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

قرار إداري — وقف تنفيذ — ركناه — تراخيص : (ترخيص بحمل سلاح)
سلطة الإدارة التقديرية في الغاؤه .

ملخص الحكم :

طبقا لاحكام المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقضى بوقف تنفيذ قرار إداري إلا اذا تحقق ركنا : الاول الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها — والثاني جدية الاسباب التي يرجع معها الحكم بالغائه بحسب الظاهر من الاوراق دون اساس بأصل طلب الالغاء — وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ على أن لو زير الداخلية أو من ينوبه سحب الترخيص مؤقتا أو الغاؤه ويكون قرار الوزير برفض منح الترخيص أو محبه أو الغاؤه مسببا ولما كانت توجد خصومة شديدة بين أفراد عائلة ينتمى اليها المدعون وانفراد عائلة اخرى منافسة لها في الانتخابات التي جرت لمضوية مجلس الشعب في انتخابات عام ١٩٧٨ وبلغ الصراع مداه بارتكاب جنحيات القتل والشروع فيه وحوادث التعدي والحريق مما استوجب الغاء تراخيص المدعين وأحد

افراد المائلة المنافسة — لذلك لا يتحقق ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ
ذلك ان الظروف والوقائع التي دعت الى اصدار القرار المطعون فيه لم
تكن المسلك الفردي بكل من المدعين على حدة وانما بمسلك الجباية ممثلة
في المائلتين المتصارعين وانتباء المدعين الى احدهما ،
(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

منازعة مستعجلة — شطب اسم المتعهد من عداد المتعهدين المقبولين
ادى الإدارة — ليس بما يقرب عليه نتائج يتمرد تداركها — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا خوف على المدعى من غل نشاطه في اتجاه التوريد للمصالح
الحكومية وله ان يولى نشاطه شطر اي جانب اقتصادي آخر ولا يقتصره
على التوريد لجهات الادارة فلا يخشى على مثله والحالة هذه من مصادر
موارد رزقه او تعوده عاطلا بدون عمل لان التوريد ليس احتكرا له ولا
يترتب على شطب اسمه بهذه المالبة نتائج يتمرد تداركها .

(طعن ١١٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

قرار اداري بتحية المدعى عن نظارة مدرسة — استفادة الى مخالفت
خطيرة من شأنها لو صحت ان تجعله غير صالح لمهمة النظارة ، وان تجعل
بقائه فيها مخلا بحسن سير مرفق التعليم اخلا لا يتمرد تداركه — رضى
طلب وقف التنفيذ — ابقاء الحال على ما هو عليه حتى يفصل في طلب
الانقضاء .

ملخص الحكم :

متى رأت المحكمة من ظروف الدعوى ان تحية المدعى عن نظارة
المدرسة كان لمخالفت خطيرة وعديدة نسبت اليه مقارنتها ، وان من شأن هذه

المخالفات لو صح ارتكاب المدعى اياها ، ان تجتبه غير صالح لمحة النظارة ، ويتلوه فيها يخل بحسن سير مرفق التطعيم اخلايا يتمذر تداركه . فانها ازاء هذه الظروف ترفض اجابة طلب وقف التنفيذ ، وتبقى الحال على ما هي عليه الى ان يفصل في طلب الالغاء مع عدم المساس بلصله .

(ملعن ٣٠ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٥٨/٤/٥)

قاعسدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

مهندس - تكليف - المادة ٢/٢١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة - مفادها عدم جواز طلب وقف تنفيذ القرارات الخاصة بالتعيين في الوظائف العامة - انسحاب اثر هذه المادة على القرارات الوزارية الصادرة بتكليف المهندسين بالتطبيق للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن اواخر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية - اساس ذلك هو انتهاء ركن الاستمجال في طلبات وقف تنفيذ كسل من قرارات التعيين والتكليف .

ملخص الحكم :

ان سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وخرج منها . مردها الى الرقبة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على القرار على اساس وزنه وبيزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا تبين له - على حسب الظاهر من الاوراق ومع عدم المساس بلصل طلب الالغاء عند الفصل فيه - ان طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين :

الاول : قيام الاستمجال ، بان كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتمذر تداركها . والثاني : يتصل بمبدأ المشروعية ، بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جدية - وكلا الركنين

من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن للتكليف نظائره القانوني الخاص به وهو أداة استثنائية تتناول خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية بالاحتام بالعمل لشغل الوظائف ونفا لما تدعو اليه الحاجة . في الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة . ومتى شغل المكلف للوظيفة العامة بمقتضى ادائها الاستثنائية الخاصة طبقا للاوضاع والشروط المصوص عليها في القوانين واللوائح فان المكلف يصبح ملتزما باعباء الوظيفة وواجباتها مستقيدا من مزايها طوال مدة التكليف — وبذلك لا ينقطع عن المكلف مورد الرزق . وان صح ما يذهب اليه المدعى من أن قرار التكليف سيلحق به اضرارا فبان حقه ان وجد مكول بالرجوع الى جهة الادارة بالتعويض من اضرار اتي تلحقه ان كان هناك وجه حق في هذا التعويض . فلا يترتب على تنفيذ قرار التكليف بهذه المثابة نتائج يتعذر تداركها ، وقد اعتنق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة هذا النظر من حيث المبدأ حين نص في الفقرة الثانية من المادة ٢١ منه بما مفاده انه لا يجوز طلب وقف تنفيذ القرارات الخصة بالتعيين في الوظائف العامة . ولئن كان هذا النص قد ورد بحكم المساق التشريعي منسجبا الى التعيين في الوظائف العامة . الا انه غنى عن البيان ان انتهاء قيام الاستعجال من حيث المبدأ في القرارات المتصلة بالتعيين في الوظائف العامة — وذلك على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة ، كشفت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة مفادها انه لا يترتب على تنفيذ هذه القرارات نتائج يتعذر تداركها — يصدق ايضا على القرارات المتصلة بالتكليف . لاتخاذ مناط النظر من حيث المبدأ فيها جيعا بحكم طبائع الاشياء .

وترتبيا على ذلك ينتفى ركن الاستعجال في طلب وقف التنفيذ وبذا ينهار الركن الاول الذي يقوم عليه ذلك الطلب ..

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الوزاري الصادر بتجديد تكليف احد المهندسين بناء على القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ - وجوب قيامه على ركنين : اولهما الاستعجال والثاني استناد الدعوى الى اسباب جدية - اثر تخلف عناصر الركن الاول التي تبني عليها المحكمة عقيدتها في تعذر تدارك نتائج تنفيذ قرار التكليف - هو رفض طلب وقف التنفيذ دون حاجة لاستظهار ركنه الثاني .

ملخص الحكم :

ان طلب وقف تنفيذ قرار مد تكليف المدعى (المهندس) يجب ان يقوم على ركنين :

اولهما : ان يتوافر الاستعجال بان يظهر للمحكمة ان نتائج التنفيذ يتعذر تداركها - وثانيهما : ان تبين المحكمة ان الدعوى تستند الى اسباب جدية .

نفياً يختص بالركن الاول فانه بالنظر الى الظاهر في خصوصية هذه الدعوى ، من ان نوع العمل المكلف به المدعى ، ويمكن هذا العمل - واجره تيد على الجملة ملائمة للظروف الشخصية للمدعى ، سواء من ناحية السن ، او من الناحية الصحية او الاجتماعية . او من ناحية التأهيل . وبالنظر الى الظاهر بصفة عالية من الظروف القائمة في مجالات الاعمال الهندسية : وما يستفاد منها من نعمة فرص العمل في القطاع الخاص . التي قد تتميز في صورة واضحة على فرص العمل في الحكومة او في القطاع العام ، ومن ذوبان الفروق بين فرص العمل في الحكومة وبين فرص العمل في القطاع العام - على مقتضى هذا النظر ، لا يظهر للمحكمة ان تنفيذ التكليف يهدد المدعى . في نفسه او ماله . بأي خطر محقق . ومن ثم فانه لا يترتب على هذا التنفيذ نتائج يتعذر تداركها .

وبناء على ما تقدم يكون طلب وقف التنفيذ قد فقد احد ركنيه اللذين يجب ان يقوم عليهما ، مما ينمى رفضه دون حاجة الى استظهار جديّة او عدم جديّة الاسهل التى تستند اليها الدعوى : وبطبيعة الحال ، دون اساس بطلب الانهاء ذاته ، الذى يبقى سلبيا بما يتفرغ عنه من دفع و ما يتطرق به من دلائل موضوعية تؤيده او تحضه حتى يفصل فيه موضوعا .
(ملعن ١٢٦٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه — موظف — تكليف — طلب وقف تنفيذ قرار بالتكليف — جائز قانونا — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ما دامت قرارات التكليف لا تعتبر قانونا من القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل الغلظ منها اداريا فانه لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون المشار اليه بل يكون من الجائز طلب وقف تنفيذها متى توافر فيها ركنا هذا الطلب وهما الاستعجال وتقييم اسباب جديّة تحل على ترجيح الغاء القرار موضوع هذا الطلب ،
(ملعن ٨٨٠ لسنة ٩ ق ، ١٠٤٨ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بعدم اعتبار المهندس مستقلا من الخدمة غير جائز .

ملخص الحكم :

ان طلب المهندس المكلف اعتباره منفصلا من الخدمة او منتهية خدمته بالاستقالة الصريحة او الضمنية قبل انتهاء مدة التكليف هو من المسائل التى

تتدرج في عموم المنازعات الواردة في البنود السابقة على البند ١٤ من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ومن ثم هي من مسائل انتهاء الخدمة مما يختص به مجلس الدولة منذ انشائه ، ولا يعتبر من المنازعات الادارية المنصوص عليها في البند ١٤ ويترتب على ذلك ان يعتبر القرار من القرارات التي يقبل طلب وقف تنفيذها .

(طعن ٤٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

اللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - نتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها - اثر ذلك : توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ اقرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن توافر ركن الاستعجال في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة . فقد ذهب الحكم المطعون فيه الى ان استمرار اقصاء مجلس النقابة المنتخب عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وخاصة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة في اول انتخاب يتم طبقا لاحكامه على ان يتم ذلك في موعد لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل به . واستمرار الوضع الراهن ، من شأنه ترتيب آثار يتعذر تداركها فيها لو حكم بعدم دستورية تلك النصوص . وبالتالي بقاء القرار المطعون فيه .

وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح وقائم على سببه المبرر له . فاللجنة المؤقتة الصادر بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى ،

وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المشار اليه كافة . وتختار من بين اعضائها رئيسا لها تكون له اختصاصات نقيب المحامين ، وتباشر إختصاصات لجان قبول المحامين وغيرها من اللجان المنصوص عليها في القانون ، هذا فضلا عن الاشراف على انتخابات النقيب ومجلس النقابة العامة في اول انتخابات تجرى وفق احكامه ، واختصاص اللجنة المذكورة شامل لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيد المحامين وغيرها من اللجان الأخرى ، وهي اختصاصات جد خطيرة . تباشرها لجنة مؤقتة . وليدة نصوص ظاهرها انها غير دستورية ، ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ، ونتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها . ومن ثم بقاء القرار المطعون فيه ، والصادر بتشكيل هذه اللجنة . وتعين لجنة مؤقتة تحل محل مجلس النقابة المنتخب لمزاولة اختصاصاته . ليس في اى حال من الأحوال . اعادة للحياة الى نقابة المحامين بالطريق الديوقراطى كما يذهب الى ذلك الطعن ، بل هو ايمان في اقصاء مجلس النقابة . المنتخب بطريقة ديوقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين . عن تولى ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة تبدو بحسب الظاهر ، مجافية لما تقتضى به المادة ٥٦ من الدستور ، الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه « اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما استظهره من جدية اسباب الطلب وتعذر تدارك نتائج تنفيذ القرار المذكور اذا ما قضى بالفائز قد قلم على اسباب صحيحة ، وجاء سلبها مطابقا للقانون » .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

صدور قرار من وزير الثقافة بتثبيت اسماء تذاكر مشاهدة الافلام السينمائية - طلب وقف تنفيذ القرار - صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ (م - ٢٣ - ج ١٥)

بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض السينمائي
بتثبيت قيمة تذكرة دخول العرض السينمائي أثناء نظر طلب وقف التنفيذ
وقبل الفصل فيه — يقتضى أعمال هذا القانون بلزوم الجائز إنهاء آثار
القرار محل الطعن وإسقاط العمل به من تاريخ العمل بهذا القانون —
القانون المشار إليه سبق القضاء فى أدراك وتحقيق ما يهدف إليه طلب
وقف تنفيذ القرار — طلب وقف التنفيذ لصحى مغرغا من مضمونه ومقتضا
لأساس شرعية تقديره وهى مواجهة نتائج تنفيذ القرار الذى يتعذر تداركها
إذا ما قضى بإلغاء القرار والذى تفترض بداهة أن يظل القرار قائما ونافذا
حتى يقضى بوقف تنفيذه ٤

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت أنه ولئن كان قد صدر قرار وزير الثقافة رقم ٢٧١
لسنة ١٩٧٩ فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ونص فى المادة الأولى على أنه
(لا يجوز إجراء أية تعديلات فى ثمن تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية سواء
بالزيادة أو النقصان بدور العرض بجمهورية مصر العربية دون الرجوع الى
السلطة المختصة فى هذا الشأن التى نص عليها القانون رقم ١٢
لسنة ١٩٧١ المشار إليه — واذ تجعل الآثار المباشرة الناتجة عن أعمال
هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره فى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٩
فى تثبيت أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية القائمة فى ذلك التاريخ
فلا يجوز تعديلها بالزيادة أو الخفض إلا بعد موافقة الجهة المختصة —
وهى المناط فى طلب وقف التنفيذ لتفادى تلك الآثار وحق يستعيد أصحاب
الشأن حريتهم وسلطتهم فى تحديد أسعار تذاكر مشاهدة الأفلام السينمائية
حتى يقضى بإلغاء القرار محل الطعن — لذلك فإنه متى كان الثابت أنه صدر
أثناء نظر طلب وقف التنفيذ وقبل الفصل فيه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠
بشأن بعض الأحكام الخاصة بالضرائب المفروضة على دور العرض
السينمائي ونص فى المادة الثالثة على أن « تثبت قيمة تذكرة دخول
دور العرض السينمائي على ما كانت عليه فى أول يولية سنة ١٩٧٩ »
وتنص المادة الرابعة على أنه « لوزير الثقافة أن يحل بقرار منه اجر
دخول العرض السينمائي بناء على طلب أصحاب الشأن وموافقة وزير
المالية .. » ونصت المادة الخامسة على أن « يلغى كل نص يخالف

أحكام هذا القانون » ونصت المادة السادسة على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
وتم نشر القانون بالجريدة الرسمية العدد ٤ في ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٠ .

ومن حيث أنه لما كان مغاد تلك النصوص — أنه اعتبرا من ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٠ — وقبل صدور الحكم المطعون فيه في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ — وأعمالا للآثر المباشر للقانون أن تثبت أسعار تذاكر دخول دور العرض السينمائي على ما كانت عليه في أول يولية سنة ١٩٧٩ — وأن يكون تعديل تلك الأسعار بقرار من وزير الثقافة بناء على طلب اصحاب الشأن وموافقة وزير المالية وبذلك يكون القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ قد تضمن تنظيمها متكاملا لذات المجال الذي تناوله القرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٧٩ محل المنازعة ونص على إلغاء ما يخالف أحكامه — فإن مقتضى أعمال هذا القانون بإثراء المباشر — انتهاء اثر القرار محل الطعن واستقاط العمل به من تاريخ العمل به بهذا القانون — وبذلك يكون القانون المذكور قد سبق القضاء في ادراك وتحقيق ما يهدف اليه طلب وقف تنفيذ القرار — وهو ما اوضحته الجهة الادارية في دفاعها امام محكمة القضاء الاداري وتمسكت به في طعنها ومتى تحقق ذلك — يكون طلب وقف التنفيذ قد اضحى مغرما من مضمونه ومفتقدا لأساس شرعية تقريره وهي مواجهة نتائج تنفيذ القرار التي يتمتع تداركها اذا ما قضي بإلغاء القرار والتي تفترض بداءة أن يظل القرار قائما ونافذا حتى يقضى بوقف تنفيذه وهو ما لم يتحقق في الحالة الماثلة على النحو سالف البيان ومن ثم يكون طلب وقف التنفيذ على غير اساس ودون مساس بسلطة محكمة القضاء الاداري في التصدي لبحث مشروعيته والذي لازال مطروحا امامها .

ومن حيث أنه لما تقدم — ولما كان الحكم محل الطعن قد ذهب الى غير ذلك فيكون قد اخطأ في ناول القانون وتطبيقه — مما ينعين معه — القضاء بالغاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام المدعي بالمصروفات .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المجيبا :

الطعن في الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطلوب الفناء —
التنازل عن دعوى الإلغاء وحكم محكمة الموضوع بترك الخصومة — ينسحب
آثره الى طلب وقف التنفيذ — الفناء الحكم الصادر في هذا الطلب .

ملخص الحكم :

اذا كان الطعن المنظور الآن امام هذه المحكمة يقوم على طلب الحكومة
القضاء بالفناء الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في ٣ من نوفمبر
سنة ١٩٥٩ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وكان الثابت ان المدعى
قد تنازل عن دعواه وقضت محكمة القضاء الاداري بجلسة ٢٨ من يونية
سنة ١٩٦٠ — بقبول المدعى للخصومة — فان هذا التنازل من جانب
المدعى عن دعواه ينسحب ايضا في الواقع الى طلب وقف التنفيذ ومن ثم
فيتمتع الحكم بالفناء الحكم المطعون فيه الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩
بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ويرفض الدعوى مع الزام المدعى
بالصرفات .

(طعن ٢١٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦١)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المجيبا :

الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار الاداري — جواز الطعن فيه
استقلالاً ابله المحكمة الإدارية العليا — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الحكم بوقف تنفيذ القرار الاداري وان كان حكماً « مؤقتاً » بمعنى
انه لا يقيد المحكمة عند نظر اصل طلب الإلغاء ، الا انه حكم قطعي ،
وله مقومات الأحكام وخمسائها ، ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في

الخصوص الذي صدر فيه ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المطالبة يجوز الطعن فيه إن لم المحكمة الإدارية العليا استقلالا ، شأنه في ذلك شأن أي حكم انتهائي . والقول بلزوم انتظار الحكمين دعوى الالفاء ، وهو لزوم بما لا يلزم ، فضلا عما ينطوي عليه من جناية لطابع الأشياء ، في أمر المفروض فيه أنه مستعمل بطبيعته تتعرض فيه مصالح ذوي الشأن للخطر ، ويخشى عليه من فوات الوقت .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

وقف التنفيذ — رهين يتواتر ركنين : — أولهما ركن الجدية — ويتطلب في قيام الطعن في قرار — بحسب الظاهر — على أسباب جدية تحمل على ترجيح الحكم بالصفاءه عند نظر الموضوع — وثانيهما ركن الاستمجال : — بأن يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه ترتيب نتائج قد يتعذر تداركها فيما لو قضى بالصفاءه — استظهار وعدم مشروعية القرار من استناده إلى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ التي تعتبر توفيدا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ التي قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه « لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، على أنه يجوز للمحكمة أن تلزم بوقف تنفيذه إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى وراث المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

فوقف تنفيذ القرار المطلوب إلغاؤه ، وفق ما يقتضيه به هذا النص ، وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، رهين يتواتر ركنين ، أولهما ركن الجدية ، ويتطلب في قيام الطعن في قرار — بحسب الظاهر — على أسباب

جديدة تعمل على ترجيح الحكم بإخفائه عند نظر الموضوع ، وثانيهما ركن الاستعجال ، بأن يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه ترتيب نتائج قد يتعذر تدليكها فيها لو قضى بإخفائه .

ويكفي لتوافر ركن الجدية أن تستظهر المحكمة وجهها أو أكثر من أوجه عدم مشروعية القرار وإذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية قرار تشكيل مجلس نقابة مؤقت للمحامين من استناده إلى قاعدة تبدو - بحسب الظاهر - غير دستورية ، هي أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ التي صدر القرار المذكور استنادا إليها باعتبار تلك الأحكام ترديدا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذي قضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢ ق دستورية - بعدم دستوريته لمخالفته المادة ٥٦ من الدستور التي تنص بأن « إنشاء النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية » وهذا الحق يقتضي أن يكون لأعضاء النقابة - على ما قرره المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار إليه من الحق في أن يختاروا بأنفسهم ، وفي حرية قياداتها النقابية التي تبرر عن إرادتهم ونزوب عنهم - الأمر الذي يستتبع عدم جواز إهدار هذا الحق لو تعطيله ، فالمادة ٦ من الدستور بهذا المفهوم قد وضعت قيداً يتعين على المشرع التزامه - مؤداه ألا يتعارض ما يسنه من تشريعات في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي السالف بيانه .»

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

القضاء يوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع القضاء بوقف الدعوى وإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما يبيته من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - لا تعارض بين القضاتين معا - أساسى ذلك : - أن لكل من القضاتين مجاله الذي - لا يخلط بالآخر -

الفصل في الطلب المستعجل يكفى فيه توافر ركنى الجدية والاستعجال بحسب الظاهر — الفصل في دستورية النصوص التى حددتها المحكمة لازما للفصل فى الموضوع .

ملخص الحكم :

لا حجية فيها ذهب اليه الطعن كذلك من انه كان يتعين على المحكمة وفق حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية الطيا سالف الذكر ، وقد رأت جدية الدفع بعدم الدستورية . الا تفصل فى طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وتلتزم بالاحالة الى المحكمة الدستورية الطيا ، ولا حجية فى ذلك . لان الفصل فى دستورية النصوص التى حددتها المحكمة ، وان كان لازما للفصل فى طلب الغاء القرار المطعون فيه ، وهو موضوع الدعوى ، نانه ليس لازما للفصل فى الطلب المستعجل ، وهو طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، اذ يكفى لوقف التنفيذ ان يتوافر ركنى الجدية والاستعجال فى الطلب، ويكفى لتوافر ركن الجدية ان تكون النصوص القانونية التى استند اليها القرار المطعون فيه ، بحسب الظاهر ودون تظفل فى الموضوع ، مشكوكا فى دستورتها ، او يرجح فى نظر المحكمة انها غير دستورية ، مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ، ومن ثم بالغاء القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع .

ولا تعارض بين ما قضى به الحكم المطعون فيه من وقف تنفيذ القرار ، وما قضى به من وقف الدعوى واحالة اورائها الى المحكمة الدستورية الطيا للفصل فى دستورية ما يبينته من نصوص اتقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، اذ بكل من القضائية مجاله الذى لا يختلط فيه بالآخر . فالاول خاص بالطلب المستعجل ، وهو يقوم على ركنى الجدية والاستعجال ، وبتى توافرا قضى بوقف تنفيذ القرار ، لما التفتى فخلص بالفصل فى موضوع الدعوى ، وهو طلب الغاء القرار المطعون فيه ، وذلك يتوقف على الفصل فى المسألة الدستورية .

ومن حيث انه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد جاء في كل ما قضى به ، سليما موافقا للقانون ، ويكون الطعن فيه يطلب الفسخ غير قائم على سند صحيح أو أساس قوي مما يتعين معه الحكم برفضه وبإلزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

صدر حكم محكمة الثورة بتاريخ ١٩٥٤/٢/٧ في الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بمصادرة كل ما زاد من اموال وممتلكات بعض القوانين عما ورثوه شرعا - صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ بالعمو عن بقاء العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومحكمة الفدر وعن كافة الآثار والعقوبات النابعة القربة عليها وكذلك بالنسبة للأشخاص البينة اسمائهم في الكشف المرافقة - مطالبة المدعى بتسليمه اخطائه المصدرة استنادا الى هذا القرار - امتناع الادارة عن التسليم - اقامة الدعوى دعوى الفناء هذا القرار - تضييق الدعوى طلب مستمجل بوقف التنفيذ - رفض الطلب لعدم توافر ركن الاستعمال اساسي لك : عدم وجود نتائج معتدلة تداركها - واية ذلك (١) ان القرار المطلوب وقف تنفيذه ظل منغذ بالفعل مدة تزيد على عشرين عاما بحسبان ان قرار العمو عن بعض العقوبات صدر في ١٩٦٠/٢/٦ بينما قضيت هذه الدعوى في ١٩٨٠/١٠/١٣ . (٢) ان المدعى طلب تعويضه بمبلغ عن كل سنة تبضي دون تسليمه الاطيان وهذا يعنى ان الاضرار يمكن تداركها بالتعويض . (٣) ان الادارة لم تذكر انها بصدد اتخاذ اى اجراء بشأن التصرف في الارض موضوع النزاع .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه قد شابته البطلان لتعارض حثيثاته تعارضا واضحا مع النتيجة التي انتهت اليها . فهو وقد تعرض لموضوع الاموال التي تصرف فيها الدولة للغير تصرفا نافلا للملكية وغرق بين التصرفات التي تمت قبل صدور قرار العمو وبين تلك التي تمت بعد صدور هذا القرار ، فانه يتعين ان يلخض في اعتباره دفاع الهيئة الذي ابدت فيه ان الارض محل النزاع قد انتهت عقود ايجارها وتم اعتماد

توزيعها الابتدائي بمقتضى القوانين الصادرة من مجلس ادارتها رقم ١٥ ، ١٦ بالجلسة السادسة بتاريخ ١٩٥٨/٧/٨ وهو تاريخ سبق على تاريخ صدور قرار الغزو فى ١٩٦٠/٢/٦ .

ومن ثم فلذا كان قرار الغزو يشمل المدعى ايضا فان افعال اثره يكون من تاريخ صدوره فلا ينصب على ما تصرفت فيه الدولة من قبل ، لما وقد التفت الحكم المطعون فيه عن ذلك فانه يكون قد شبه التناقص والخطأ فى استخلاص الوثائق استخلاصا سابقا وحيث يستحيل الان تسليم المدعى الاطيان موضوع النزاع لسابقة النصرف فيها الى صفار الفلاحين على نحو ما سبق البيلان .

ومن حيث ان الهيئة الطاعنة قدمت أثناء نظر الطعن ملف المطعون ضده الخاص بالاصلاح الزراعى وصورة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن توزيع الاراضى المصادرة على صفار الفلاحين . بينا عقب الحاضر عن المطعون ضده بدفاع حاصله ان مصادرة امواله لا يمكن ان تفسر الا على انها اثر من اثار الحكم الصادر من محكمة الثورة فى قضية شقيقته وهى الاثار التى ازالها القرار الجمهورى رقم ١٢٨/١٩٦٠ الصادر بالغزو وانه ليس صحيحا ما زعمته الهيئة من ان الاطيان تم توزيعها فى عام ١٩٥٨ قبل الغزو اذ لم يتم توزيع طبقا للأحكام الموضوعية والاجرائية المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والمادة ٢٦ من لائحته التنفيذية ومخالفا احكام هذه المواد يترتب عليها اعدام قرارات التوزيع على نحو ما استقرت على ذلك احكام المحكمة الادارية العليا (الدائرة الثالثة) . لما القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ فهو لا يسقف الهيئة ولم يهدف الى منغلة الاراضى المصادرة معالجة مغيرة لتلك المستولى عليها طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٢٨/١٩٥٢ المشار اليه كما انه لو صح ان قرار مجلس ادارة الهيئة بتوزيع الاراضى فى عام ١٩٥٨ قد شمل ارض المدعى فان هذه الواقعة لا تستتبع ولا تستتبع استناد اثره الى غير من صدر بالهيئة .

ومن حيث أن الطعن ينير بحدى سلبية الحكم المطعون فيه في طلب وقف تنفيذ قرار الإدارة بالامتناع عن تسليم المدعى أطباقاته البالغ مساحتها س ط ف

٨ ٦ ١٥٢ بملصقي عبارة الانتشاء وهي محطة داود مركز دمنهور محافظة البحيرة بالرغم من إلغاء مصادرتها من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ١٢٨/١٩٦٠ الخاص بالعمو عن العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة وعن كلفة الأثر والعقوبات التبعية المترتبة عليها .

ومن حيث أنه طبقا للمادة ٤٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يقضى بوقف تنفيذ القرار الإداري إلا بتوافر ركنين الأول الاستعجال بأن يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها والثاني جدية الأسباب التي يرجح معها الحكم بإلغائه بحسب الظاهر بالأوراق ودون أساس بأصل طلب الإلغاء .

ومن حيث أن الظاهر من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢ حكمت محكمة الثورة في الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ على السيدة / زينب . . . في الإمدادات المغلبة عليها بما يلحق : لولا : —

ثانيا : — مصادرة كل مآزاد من أموالها وممتلكاتها عما ورثته شرعا .
ثالثا : — مصادرة ما زاد من أموال وممتلكات أحمد
عما ورثه شرعا .

رابعا : — مصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات عبد الحميد
كما كان لديه قبل ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ .

وتنفيذا لهذا الحميم تمت مصادرة أطباق المدعى وشقيقه عبد الحميد وسلمت إلى الهيئة المحلية للإصلاح الزراعي بموجب محضر مؤرخ ١٩٥٤/٣/١٧ وتاريخ ١٩٦٠/٢/٦ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨/١٩٦٠ بالعمو عن بعض العقوبات ونص في المادة (١) على أن يعفى عن بقى العقوبات المحكوم بها من محكمة الثورة ومن محكمة القدر وعن كلفة الأثر والعقوبات التبعية المترتبة

عام ١٩٥٨ كما لم تفكر أنها بصدد اتخاذ إجراء جديد في هذا الشأن ومن ثم فلا توجد خطورة عاجلة أو ضرورة ملحة تدمو الى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لتفادي نتائج يتنظر تداركها .

ومن حيثائه بناء على ما تقدم يدعو طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه نقداً لاحد اركائه وهو ركن الاستمجال مما يستوجب القضاء برفض الطلب والزام رافعه بمصروفاته .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد قضى بغير ذلك فانه يكون ناى عن الصواب في تطبيق صحيح حكم القانون وتعين القضاء بالغائه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى المصروفات .

(طعن ١٥٠٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٣)

الفصل الثالث

دعوى التمييز

أولا - معيار التمييز بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

فضايا الموظفين - التمييز في مخالفا بين دعوى الإلغاء ودعوى التسوية تقييد دعوى الإلغاء بالمواعيد المقررة في شأنها ، ووجوب التظلم من القرار رفعها في الأحوال القصوى عليها في القانون ، علي خلاف دعوى التسوية إذ يمكن فيها المراجعة إلى مدد تقادم الحق المدعى به أو سقوطه ، كما أن التظلم قبل رفعها ليس واجبا - مرجع صعوبة التفرقة بين هذين النوعين من الدعاوى هو أن جميع ما يتعلق بحالة الوظيفة يتم بقرارات - موقف القضاء الإداري الفرنسي من هذه التفرقة - جريان القضاء الإداري المصري منذ نشأته على إيجاد فيصل للتفرقة - فصله بين جميع منازعات الموظفين في مرتباتهم ومكافآتهم ومكافآتهم وجعلها من قبيل دعوى الاستحقاق (التسوية) ، وبين طلبات الإلغاء بمنحها الحقيقي - فأما هذه التفرقة علي النظر إلى مصدر الحق الذاتي (المركز القانوني) للموظف ، فإن كان موقرا مباشرة في قاعدة تنظيمية كقانون أو لائحة كانت الدعاوى من دعوى الاستحقاق (التسوية) ، وتكون القرارات الصادرة في هذا الشأن مجرد إجراءات تنفيذية أو أعمال ملابية لا تسبو إلى مرتبة القرار الإداري ، أما إذا استقرم الأمر صدور قرار إداري بخص يخلو هذا المركز القانوني فإن الدعوى تكون من دعوى الإلغاء - مثال بالنسبة لطلب ضم مدة الوقف عن العمل مع صرف المرتب وما يترتب علي ذلك من آثار - هو في حقيقته من قبيل المتطلبات الخاصة بالمرتبات (دعوى تسوية) .

ملخص الحكم :

أن التمييز بين دعوى الإلغاء وطلبات التسوية في مجال اتفضية الموظفين من أبرز المشاكل التي يثيرها تكييف الدعاوي الإدارية وما يترتب

على مثال هذا التكيف بن أثر . فإذا اعتبرت الدعوى من دعوى الإلغاء تقيدت بالواعيد الخاصة بهذه الدعوى ويجب فيها النظم قبل رفعها في الأحوال المنصوص عليها في القانون . وإذا اعتبرت من دعوى التسوية امتدت فيها المواعيد الى مدد تقادم الحق المدعى به أو سقوطه ولا يكون النظم قبل رفع الدعوى واجبا فيها . وقد تصعب التفرقة في كثير من الأحوال بين هذين النوعين من الطلبات فجميع ما يتعلق بالموظف في حالته الوظيفية إنما يتم بقرارات وبأوامر . فمرتبه يتحدد بقرار واضافات هذا المرتب ومشتلاته والخصم منه تصدر به أوامر وقرارات وكذلك ترقياته وعلاواته وأقدميته وتخطيه بتأنيبه يتم بقرارات تصدرها جهة الإدارة . ولذلك فإن مطالبته بحقوقه المرتبطة بتحديد راتبه أو ترقيته تنطوي في الوقت ذاته على استعداء ولاية المحكمة على ما انتفخته الإدارة من قرارات في شأنه ، والقضاء الفرنسي تجنب هذه الصعوبة بأن سار على اعتبار الأمر الأغلب من منازعات الموظفين في رواتبهم من قبيل طلبات الإلغاء وقيدتها بقيود هذا النوع من الدعاوى واعتبر أن الطعن موجه لقرار الإدارة بتحديد حالة الموظف أو استحقاقه فإذا كان الموظف يطالب بما لم تتخذه الإدارة في مواجهته . الزمه القضاء النظم اليها أولا حتى يحصل على قرار ولو سلبي بالرفض يجيز له رفع طلب الإلغاء إما في مصر فقد جهد القضاء الإداري منذ نشأته في اتخاذ فيصل للتفرقة بين النوعين ولم ينجح في هذا الشأن منهج القضاء الفرنسي بل فصل من جهته بين جميع منازعات الموظفين في مرتباتهم وجعلها من قبيل دعوى الاستحقاق فمستطيع المحكمة . بولاية قضاها الكليل أن تحدد بنفسها للموظف حقوقه التي يستبدها من القانون كالمرتب أو المعاش أو المكافأة مما يطلق عليه (تسوية الحالة) وبين طلبات الإلغاء بمعناها الحقيقي من جهة أخرى . وقد اعتد هذا القضاء في هذه التفرقة على النظر الى مصدر الحق الذاتي الذي يطالب به المدعى في دعواه فإن كان يطالب بحق ذاتي مقرر لها مباشرة في قاعدة تنظيمية عامة كتأتون أو لائحة فإن الدعوى تكون في هذه الحالة من دعوى الاستحقاق (التسوية) ويكون ما أصدرته الإدارة من أوامر أو تصرفات في هذه

المناسبة هو مجرد أعمال تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف ، وتوصيل ما نص عليه القانون اليه ولا يكون هذا التصرف « الاجراء » قرارا اداريا بالمعنى المفهوم بل يكون مجرد اجراء تنفيذي او عمل ملدى لا يسمو الى مرتبة القرار الادارى ومن ثم فلا يمكن ان تكون الدعوى فى هذا الشأن من دعالى الالغاء ولو اهدرت هذا التصرف الذى صدر من جانب جهة الادارة . وعلى عكس ذلك اذا لم يكن مركز الموظف قد نشأ عن القاعدة التنظيمية ذاتها بل استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص بخوله هذا المركز القانونى فان الدعوى تكون من دعالى الالغاء . وقد سبق لهذه المحكمة العليا ان قضت بان الطلبات المقدمة من المدعى بضم المدة التى اوقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه عنها وبما يترتب على ذلك من اثرل هى — فى حقيقتها وبحسب تكييفها القانونى الصحيح — من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خبطته — التى ذهبت الوزارة فى يديء الامر الى اته كان مفصولا خلالها ثم علتت نمطت عن الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل — مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية عن هذه المدة ، ولم تصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالالغاء فى قرار فصله او وقفه .

(طعن ٩٤٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

التفرقة بين طلبات الالغاء وبين ما عداها من طلبات — تعيد الاولى بمعياد الستين يوما — وجوائز رفع التالفة لمقام الحق المطالب به لم يسقط بالتقادم .

ملخص الحكم :

لما كان قانون مجلس الدولة لم يحدد مددا لرفع الدعالى فى المنازعات الادارية التى يختص بنظرها بهيئة قضاء ادارى الا ما يتعلق

منها بطلبات الإلغاء ، إذ نص على أن ميعاد رفعها هو ستون يوما على التفصيل الواردة فيه ، ومن ثم فإن غيرها من الطلبات يجوز رفعها متى كان الحق المطالب به لم يستطع بالتقدم طبقا لتواعد القانون المدنى مادام لا يوجد نص خاص فى قانون مجلس الدولة يخالف هذه القواعد .

(ملحق ١١١٠ ، ١١٢٧ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

مبدأ الفقرة بين دعوى الإلغاء ودعوى التمسوية — القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ — نصه على الاحتفاظ لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم وترقياتهم — لا يتضمن قاعدة تنظيمية عامة يستند منها العاملون حقوقهم — الدعاوى المقامة بناء عليه — دعاوى إلغاء وليست دعاوى تمسوية .

ملخص الحكم :

إن التفرقة بين دعاوى إلغاء ودعاوى تمسوية الحالة تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستند منه الموظف حقه فان كان هذا الحق يستند مباشرة من قاعدة تنظيمية كانت الدعوى تمسوية وتكون القرارات الصادرة من جهة الادارة فى هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القانون على حالة الموظف وحمل ما نص عليه القانون اليه إما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص يخول هذا المركز فالدعوى دعوى إلغاء .

واذ نصت الفقرة الاولى من المادة ٦٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة على أن « تحتفظ مصالح الحكومة والمؤسسات والشركات والهيئات الأخرى لضباط الاحتياط بوظائفهم وعلاواتهم الدورية وترقياتهم أثناء فترات استدعائهم وفقا لأحكام هذا القانون » ويبين من هذا النص أنه لا يتضمن قاعدة تنظيمية

عامة يستند منها المدعى حقه فى الترقية الى الدرجتين الخامسة والرابعة (قديمة) فى تاريخ صدور حركتى الترقية. المطعون فيها دون حاجة الى اصدار قرار ادارى بذلك من الجهة المختصة انما كل ما يقضى به هذا النص هو ان تحتفظ الجهات التى يعمل بها ضباط الاحتياط خلال مدد استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة بوظائفهم وحقوقهم كاملة فى الترقيات والعلاوات طبقا لاحكام القوانين التى تنظم شئونهم الوظيفية وذلك حتى لا يترتب على استدعائهم للخدمة بالقوات المسلحة حرمانهم من اى حق من الحقوق التى يتمتع بها زملاؤهم الذين لا يؤدون هذه الخدمة الوطنية ومن ثم تكون الدعوى فى حقيقتها دعوى الغاء وليست دعوى تسوية كما ذهب الحكم المطعون فيه .

(طعن ٨٠٩ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

**ثانياً : دعوى النسوية لا تخضع للميعاد
الذى تخضع له دعوى الإلغاء**

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

**دعوى النسوية — من قبيل دعاوى الاستحقاق — لا تخضع للميعاد
الذى تخضع له دعوى الإلغاء .**

ملخص الحكم :

طبقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فإن دعوى النسوية لا تخضع
لميعاد السقوط الذى تخضع له دعوى الإلغاء لأنها من قبيل دعاوى الاستحقاق
وما دامت علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية ينظمها القانون وينشأ
عنها مركز ذاتى للموظف فهذا المركز لا يجرى عليه الميعاد الذى سبقت
الإثسالة اليه .

(طعن ٨٧٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤)

ثالثا : المنازعات المتعلقة بالرواتب لا تتقيد

بميعاد الستين يوما

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المنازعات المتعلقة بالرواتب — لا محل للتقيد في شلتها بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء — مثال بالنسبة لأمر صادر بإلغاء علاوة دورية بعد سبق منحها — لا تثريب على الإدارة إذا هي ألفتها دون التقيد بذلك الميعاد .

ملخص الحكم :

ان المنازعة في الاجراء الصادر بإلغاء علاوة دورية سبق منحها للدعى هو من قبيل المنازعات المتعلقة بالرواتب التي يستبد صاحب الشأن أصل حقه فيها من التوائين أو اللوائح مبشرة ، دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار ادارى خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد بميعاد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء : فلا تثريب على الإدارة إذا هي ألفت هذه العلاوة دون التقيد بميعاد الستين يوما . ولا يغير من الأمر شيئا أن تكون قد اتخذت إجراءات في خصوص تلك المنازعة وفات ميعاد الستين يوما بالنسبة اليها ، ذلك لأن مثل هذه الإجراءات لا تغير طبيعة المنازعة من حقوق شخصية ، تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن ، ويكون للحكم الصادر فيها حجية مقصورة على أطرافه فقط ، الى خصومة عينية تقوم على اختصام القرار ادارى عينه بحيث يكون للحكم الصادر فيها حجية على الكلفة .

(طعن ٧٨٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

ثبت ان الدعوى فى حقيقتها تدور حول منازعة خاصة بمرتب - عدم خضوعها للبيعد المقرر فى صدد دعاوى الالغاء - لا يغير من طبيعة المنازعة فى الراتب ان تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق المدعى من قرارات ، باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة .

ملخص الحكم :

مضى ثبت أن المطعون عليه يطالب بتسوية حاله على اساس استحقاقه الامادة من احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ الخاص بربط درجات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بدرجات رجال القضاء والنيابة من تاريخ نقله الى جامعة عين شمس ، فالدعوى من ثم تدور حول منازعة خاصة بمرتب ولا تخضع لمعاد الستين يوما الخاص بدعاوى الالغاء . اذ يزعم المطعون عليه استحقاقه للمرتب استفادا الى كونه من اعضاء هيئة التدريس بأحد المعاهد التابعة لجامعة عين شمس : وتشكر عليه الادارة هذا الاستحقاق اعتمادا على عدم قيام هذا الوصف به باعتبار أن مجرد النقل الى معهد التربية للبنات التابع للجامعة المذكورة لا يعنى تعيين المطعون عليه عضوا بهيئة التدريس به . وان للتعيين فى عضوية هذه الهيئة شروطا واوضاعا لم تتوافر فى حقه حتى يصح القول بأنه كسب من النقل مركزا ذاتيا يستند منه الحق فى الامادة من احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٠ الذى سبقت الاشارة اليه . ولا يغير من طبيعة هذه المنازعة وكونها منازعة فى راتب ان تصدى المحكمة للبحث فى مدى سلامة ما يكون قد صدر فى حق المطعون عليه من قرارات ، باعتبارها من العناصر التى تبنى عليها المطالبة بالراتب ويتوقف عليها الفصل فى المنازعة ، اذ ابطال هذه القرارات لا تعدو ان تكون من قبيل الاعمال الشرطية التى تضى على صاحب الشان فيها

نظما قانونيا موضوعيا يرتب له حقا في درجة مالية معينة وفي راتب يتفق مع هذه الدرجة بشرط ان يستكمل العمل الشرطي اوضاعه التي يتطلبها القانون .

(طعن ٧٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/٤/١٢)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

المطالبة بتقرير الحق في اعانة غلاء المعيشة على المعاش — الدفع بعدم قبولها ارفعها بعد ايام المقرر للنزعة في المعاش — غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان هناك اختلافا في طبيعة كل من المعاش واعانة غلاء المعيشة وفي السند القانوني الذي ينشئ كلا منهما ، فالحق في المعاش مرجعه الى قوانين المعاشات او الى القرارات التي تصدر باستحقاقه كما هو الشأن في هذه الدعوى ، واما اعانة الغلاء فيردّها الى قرارات مجلس الوزراء التي تقررها ولذلك لا يسرى عليها ما انطوت عليه قوانين المعاشات بالنسبة لمدد سقوط هذا بالإضافة الى ان المنازعات الخاصة بالرواتب والمعاشات هي من دعاوى النسوية التي لا تنقيد بالايام الذي شرطه المشرع لدعاوى الالغاء . وترتبط على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على سقوط حق المدعى : لانه اقام منازعة بعد مضي مدة طويلة من تاريخ استلامه مركب المعاش على غير أساس سليم من القانون .

(طعن ٢٠٤٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٦)

رابعاً : حالات من دعاوى التسوية

(١) تحديد الأقدمية :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المنازعة في تحديد الأقدمية من المنازعات المتعلقة بالمرتبات لا تنتهك

بمواعيد الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان طلبات المدعى حسبها هو واضح من عريضة دعواه — تتحدد في اعتباره منقولا الى الجهاز المركزي للمحاسبات في الدرجة السادسة وحساب اقدميته في هذه الدرجة من تاريخ شغله لوظيفته من ذات الفئة بينك بور سعيد اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ فان مؤدى ذلك ان المدعى يهدف الى حساب مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد بالدرجة السادسة في اقدميته في هذه الدرجة بالجهاز المذكور وهذا الطلب من المدعى هو في حقيقته وبحسب تكييف المدعى لدعواه من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات اذ يتناول موضوعه تسوية حالته بضم مدة خدمته السابقة بينك بور سعيد اذ لم ينصرف قصده قط الى الطعن بالإلغاء في قرار تعيينه في الجهاز المركزي للمحاسبات ومن ثم فالدعوى المعروضة على هذا الوضع هي من دعاوى التسوية لا الإلغاء ولا يخضع قبولها بالتالي للمواعيد المترتبة للطعن بالإلغاء ولذلك يكون هذا الوجه من الطعن على غير اساس من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

استهداف المدعية وهي تشغل الدرجة الخامسة من فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى تسوية حالتها بإرجاع اقدميتها في هذه الدرجة وتدرجها بالمعاليات والترقيات لتحصل على درجة اعلى وهي الدرجة الرابعة ضمن فئات المستوى الاول ، يجعل الاختصاص بنظر دعوى التسوية هذه لمحكمة القضاء الإداري التي تختص بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين من شاغلي المستوى الاول وما يملوه او لورثتهم .

ملخص الحكم :

ان اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين او لورثتهم قد حدد وفقا للمادتين ٢/١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهم الموظفون العموميون من شاغلي المستوى الاول وما يملوه وفقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه اذا كانت المدعية تشغل الدرجة الخامسة من ضمن فئات المستوى الثاني وقت رفع الدعوى الا انها ترمى بدعواها الى تسوية حالتها بإرجاع اقدميتها في هذه الدرجة الى ١٩٦٨/١٢/١ وتدرجها بالمعاليات والترقيات لتحصل على درجة اعلى وهي الدرجة الرابعة من ضمن فئات المستوى الاول فلن الاختصاص بنظر دعواها ينمذ محكمة القضاء الإداري .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اخذ بغير هذا النظر فيكون قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بلفظه واعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للفصل فيها .

(طعن ٢٨٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

تحديد الإقتنيات وعمل الإرتقيات على مقتضى حكم الإلغاء المجرى
هو عمل إدارى ومن ثم تعتبر المنازعة فى ذلك القرار من قبيل الطعن عليه
بالإلغاء مما يتمين معه توافر شروط قبول دعوى الإلغاء فى هذه الحالة
سواء بالنسبة للتظلم الإدارى السابق على رفع الدعوى أو بالنسبة للمواعيد.

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن المدعى حاصل على دبلوم المدارس
الصناعية الثانوية سنة ١٩٤٨ وقد عين فى الخدمة باليومية فى ١٩٤٩/١١/٣٠
ثم عين بالدرجة السابعة الفنية المتوسطة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ فى ١٩٥١/١٠/١٦ وبجلسة ١٩٦٢/١/٢٠ قضت المحكمة الإدارية
فى الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٦ ق عليا المقام ضد المدعى باستحقاقه ضم مدة
خدمته من ١٩٤٩/١٠/٣٠ لنية ١٩٥٦/١٠/١٥ الى مدة خدمته فى الدرجة
السابعة طبقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩٥٨/١٠/٥
على الا يترتب على ذلك أية زيادة فى الماهية ، وتنفيذا لهذا الحكم ارجعت
أقدمية المدعى فى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
الى ١٩٤٩/١٠/٣٠ تاريخ بدء التحاقه بالخدمة ثم رقى المدعى ترقية عادية
الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى
١٩٦٢/١٠/٢٠ واصدرت الادارة القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٦٢ بلرجاع
أقدمية المدعى فى الدرجة السادسة الى ١٩٥٧/١١/٣٠ . ثم رقى المدعى
بعد ذلك ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ فى ١٩٦٤/١/٣٠ ونقل بعد هذه الترقية الى الدرجة السادسة
من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ بأقدميته
فى الدرجة الخامسة القديمة من ١٩٦٤/١/٣٠ ورقى ترقية عادية الى
الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٩/١٢/٢٠
وبجلسة ١٩٦٨/٦/٦ صدر حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم

٨٧٨ لسنة ١٩ ق المعلقة من جويسد قاضيا بإلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ إلغاء مجردا وهو القرار الذي لرجعت بمقتضاه اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٢٠ الى ١٩٥٧/١١/٢٠ وقبل قيلم الادارة على تنفيذ مقتضى حكم الالفاء المجرى للقرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ قامت بقرقية المدعى ترقية عادية الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فسى ١٩٦٩/١٢/٢٠ . وقد تمت هذه الترقية قبل تصحيح اقدمية المدعى فى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والعودة بها الى تاريخ ترقية المدعى الى تلك الدرجة فعلا فى ١٩٦٢/١٠/٢٠ وانفساء ما تم من ارجاع اقدميته فى هذه الدرجة الى ١٩٥٧/١١/٢٠ بموجب القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الذى حكم بإفائه إلغاء مجردا كليا . واذ لم يطعن فى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٢ نسنة ١٩٦٢ إلغاء مجردا فانه يتمين ترتيب آثار هذا الالفاء المجرى فى حق المدعى - وذلك بإفائه ما تقرر بالقرار المذكور من تعديل اقدمية المدعى فى الترقية الى الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٢٠ الى ١٩٥٧/١١/٢٠ واعادة اقدميته فى تلك ادرجة الى تاريخ ترقينه اليها فعلا فى ١٩٦٢/١٠/٢٠ وقد قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر الصادر بجلسة ١٩٦٨/٦/٦ فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ ق كما قضت هذه المحكمة بحق بجلسة ١٩٦٠/٦/٨ فى الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٢ ق عليا - بعدم جواز ارجاع اقدمية المدعى فى الطعن المائل فى الدرجة السادسة من درجات انقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٦٢/١٠/٢٠ الى ١٩٥٧/١١/٢٠ بالقرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الذى قضى بإفائه إلغاء مجردا كما قطع حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر بانه يتمين على الادارة معللة المدعى على اساس اقدمياتهم قبل تعديلها بالقرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ المخالف للقانون والحكوه بإفائه إلغاء مجردا وذلك بالنسبة الى ما تجريه الادارة من ترقيلات فسى المستقبل .. وكان يتمين على الادارة احترامها لحجية الامر المقضى المقررة اولا لحكم المحكمة الادارية العليا الصادر لصالح المدعى فى الطعن رقم ١٢٠٢

لسنة ٦ ق عليا باستحقاقه ضمن مدة خدمته من ١٩٤٩/١٠/٢٠ الى ١٩٥٦/١٠/١٥ الى مدة خدمته في الدرجة السابعة من درجات القاتنون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وارجاع اقدميته في هذه الدرجة الى ١٩٤٩/١٠/٢٠ وثانيا للحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري بالفاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الفاء مجردا — كان يتمين على الادارة اعادة المدعى وجبيع من شلهم القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الى وضعهم السابق على صدورهم واعسادة بناء مراكزهم القانونية بما يتفق وصحيح حكم القاتنون والاحكام النهائية سالفة الذكر ومن شان الحكم الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩ ق ان يزعرز جبيع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتبت على صدور القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الذي وقعت فيه المخالفة القانونية وذلك حتى ينال كل موظف ما يستحقه بصورة عادية كما لو لم يصدر اصلا ومن البداية القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ المحكوم بالفائه الغاء مجردا بما في ذلك الترقية التالية على صدور ذلك القرار والتي تمت بناء على الاقدميات التي رتبها ذلك القرار خطأ وعلى ذلك صحيح حكم القانون اي انه كان من المتعين على الادارة اعادة بناء جبيع المراكز القانونية الواردة في القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ المحكوم بالفائه الغاء مجردا والترتبة عليه واللاحقة على صدورهم فيترتب على تنفيذ الحكم بالفاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ الفاء مجردا ان تعود اقدمية المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الى ١٩٦٢/١٠/٢٠ تاريخ ترقيته لها بالقرار رقم ١٧٠٧ لسنة ١٩٦٢ بدلا من ١٩٥٧/١١/٢٠ التاريخ الذي عطلت اليه اقدميته في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بالقرار المحكوم بالفائه مجردا رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٢ ويترتب على تحديد مركز المدعى في الدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من ١٩٥١/١٠/٢٠ استحقاقه ترقيته الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ١٩٦٢/١٠/٢٠ لعدم قضائه ثلاث سنوات في الدرجة السادسة كحد افنى لازم للترقية الى الدرجة الخامسة . ومن ثم يكون عد ما في مجال التطبيق القانوني القرار الصادر بترقية المدعى الى الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في ١٩٦٤/١/٢٠

ويكون من المتعين بناء على ذلك نقل المدعى الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٧/١ وتكون اقدميته فيها من ١٩٦٢/١٠/٢٠. وينبنى على ذلك ايضا ان يكون عدما فى مجال التطبيق القانونى لقرار الصادر بترقية المدعى من الدرجة السابعة التى يشغلها اعتبارا من ١٩٦٢/١٠/٢٠ الى الدرجة الخامسة فى ١٩٦٢/١٢/٢٠ - اذ لا تكون الترقية صحيحة قانونا طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، الى الدرجة التالية مباشرة للدرجة التى يشغلها الموظف ولما كان قرار ترقية المدعى الى الدرجة السادسة (الدرجة الخامسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - من ١٩٦٤/١/٣٠ هو قرار معطوم قانونا وكان المدعى يستحق فقط النقل الى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى ١٩٦٤/٧/١ - لذلك فانه لا تجوز قانونا ترقيته الى الدرجة السابعة فى ١٩٦٩/١٢/٢٠ قبل ترقيته الى الدرجة السادسة ترقية قانونية صحيحة ويكون القرار الصادر بترقيته الى الدرجة الخامسة من التاريخ المذكور معدوما بحكم القانون ايضا . وقد عمدت الادارة فى تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا الى اعدام كل اثر لهذا القرار فاصدرت القرار الادارى رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ فى ٧٣/٨/٢ متضمنا اعادة تسوية حالة المدعى بحيث تكون اقدميته فى الدرجة السابعة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ من ١٩٦٢/١٠/٢٠ تاريخ ترقيته الى الدرجة السادسة المعاملة لها فعلا ، وان يرقى الى الدرجة السادسة اعتبارا من ١٩٦٨/١٢/٢٨ والى الدرجة الخامسة من ١٩٧٢/١٢/٢١ ، ثم يدرج مرتبة بالمعالمات الدورية وعلاوات الترقية على النحو السوارى فى القرار المذكور رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ . وقد صدر هذا القرار تنفيذا لحكم محكمة القضاء الادارى بإلغاء القرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ إلغاء مجردا وهو قرار ادارى بالمعنى الصحيح عدل مركز المدعى قانونا فى الدرجتين السادسة والخامسة وفى مقدار المرتب المستحق له وقد انفذت به الادارة ما قضى به حكم محكمة القضاء الادارى ، من إلغاء كلى للقرار رقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٦٣ ثم اعلات بناء المركز القانونى للمدعى على الاساس الذى حددته

الحكم سواء بالنسبة للدرجة السادسة من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أرجعت اقتدية المدعى فيها الى تاريخ ترقيته اليها فعلا في ١٩٦٢/١٠/٢٠ وبالنسبة الى الدرجتين السادسة والخامسة من درجات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ حيث تحدثت اقتديته فيهما على التوالي من ١٩٦٨/١٢/٢٨ ومن ١٩٧٢/١٢/٢١ باعتبار السير الطبيعي للامور وكان القرار المحكوم بالغاءه الغاء مجردا لم يصدر اصلا ولا يسوغ ان يذهب الحكم المطعون فيه الى ان المنازعة في القرار رقم ٥٠١ لسنة ١٩٧٣ هي من قبيل نسوية الحالة . لان تحديد الانتديات وعمل الترقيات على مقتضى حكم الالغاء المجرد هو عمل اداري ومن ثم تعتبر المنازعة في ذلك القرار من قبيل الطعن فيه بالالغاء والثبت ان المدعى وجه المنازعة الى ذلك القرار الاول مرة بعد رفع الدعوى وكان ذلك في المذكرة المقدمة منه في ١٩٧٤/٩/١٧ دون ان يسبقها تظلم اداري الامر الذي يكون معه الدعوى بطلب الغاء ذلك القرار غير متبولة شكلا .

(طعن ٩١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٥/١٠)

(ب) الوضع على وظيفة :

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

طلب من يعمل ب وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة بعد تطبيق كادر الجامعات على المشتغلين بالبحث العلمي فيها ان يوضع على وظيفة رئيس بحوث يعتبر من طلبات الالغاء وليس من طلبات الاستحقاق او التسوية

ملخص الحكم :

باستعراض المراحل التشريعية التي تناولت اوضاع الباحثين ب وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة يبين ان تطبيق كادر الباحثين على المشتغلين بالبحث العلمي في وحدات واتسام البحوث بوزارة الزراعة تم عن طريق

نقل هؤلاء من توافرت فيهم شروط ومواصفات الوظائف الجديدة بطريق التعيين عليها . وإن في تطبيق قانون الجابحات عليهم ما يقطع بأن التعيين هو الأداة القانونية لشغل هذه الوظائف ، ومن ثم فإن التعيين وتحدد الإقضية يتم بقرار إداري . وعلى ذلك فإن طلب المدعى تسوية حالته بوضعه على وظيفة رئيس بحوث لا يعتبر من دعاوى التسويات وإنما من دعاوى الإلغاء التي تخضع للإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

(طعن ١٦ لسنة ٢٦ ق - بجلسة ١٩٨٣/٥/٢٠)

(ج) حساب مدة خدمة سابقة :

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

طلب ضم مدة الخدمة السابقة - هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستبد صاحب الشأن أصل الحق فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خاص بذلك - عدم تنقيده بيماد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الإلغاء - صدور قرار بحساب مدة الخدمة السابقة على وجه معين - لا يغير من طبيعة هذه المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن إلى خصوصية عينية تقوم على اختصام قرار إداري .

ملخص الحكم :

إن طلب الموظف ضم مدة خدمة السابقة هو في حقيقته وبحسب تكوينه القانوني الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات التي يستبد صاحب الشأن أصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون أن يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار إداري خاص بذلك ، وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد بيماد الستين يوما المحددة لتقديم طلبات الإلغاء ولا يغير من الأمر شيئا أن يكون قد صدر قرار باختساب المدة المذكورة على وجه معين

فإن مثل هذا القرار لا يغير من طبيعة المنازعة من حقوق شخصية تقوم على أصل حق ذاتي لصاحب الشأن إلى خصومة عينية تقوم على اختتام قرار إداري .

(طعن ١٥٥٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

طلبات حساب مدة الخدمة السابقة والترقية الحتمية لتدأى الموظفين تعتبر من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة فى معاش -
لا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل إلى المعاش قبل رفع الدعوى - إثر ذلك إن الدعوى لا تنقيد بالبعد المقرر للمنازعة فى المعاش .
ملخص الحكم :

إن طلبات حساب مدة الخدمة السابقة فى اقدمية الدرجة والترقية الحتمية لتدأى الموظفين لا جدال أنها من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات وليست منازعة فى المعاش وذلك حسبما استقر عليه قضاء مجلس الدولة ولا يغير من طبيعة هذه المنازعات كون الموظف أحيل إلى المعاش قبل عرضها على القضاء للفصل فيها إذ المنازعة فى المعاش لا تنور ومن ثم يبدأ سريان البعد المقرر لها من تاريخ تسلم مسمى المعاش الا فقط عندما ينشأ الخلاف حول أصل استحقاق المعاش أو تعديل مقداره - فالمنازعة فى المرتب تختلف عن المنازعة فى المعاش سواء من حيث الموضوع أو السند القانونى الذى يقوم عليه كل منهما . وعلى ذلك فإن طلب المدعى ضم الريع الباتى من مدة خدمته بالتعليم الحر فى اقدمية الدرجة الثامنة طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدة العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب وادعية الدرجة وطلبه الترقية الى الدرجة الرابعة الشخصية لتضائه ٢١ عاما فى أربع درجات متتالية طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام

موظفى الدولة فى الإقليم الجنوبى وما يترتب على ذلك من تسلسل علاواته الدورية التى يستحقها فى مواعيدها وحسب الفروق المالية المترتبة على تسوية حالته على النحو المتقدم فلا شك أن كل هذه الطلبات لا تحو أن تكون من المنازعات التى تنطبق بالمرتبة لا المعاش وعلى ذلك فإن الحكم الملعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة السادسة من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ استنادا الى أن الدعوى برمتها وما اشتملت عليه من الطلبات المذكورة هى منازعة فى معاش يكون قضاء غير صحيح لأنه قد اخطأ فى التكيف القانونى السليم لطلبات المدعى .

(طعن ٩٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٣)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

طلب ضم الموظف مدة السنة التبرينية الى مدة خدمته الحالية فى اقدمية الدرجة والمرتبة وما يترتب على ذلك من آثار — هو طلب تسوية — أثر ذلك — عدم خضوع الدعوى فى هذه الحالة للبواعيد المقررة للطعن بالإلغاء .

ملخص الحكم :

أن الثابت أن الملعون ضده يطالب بأحقته فى ضم مدة السنة التبرينية الى مدة خدمته الحالية وذلك فى اقدمية الدرجة والمرتبة وما يترتب على ذلك من آثار — فالدعوى بهذه المثابة تنطوى على منازعة تدرج فى عداد المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الصوميين أو لوريثتهم التى نص عليها البند (ثانياً) من المادة (٨) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بالجمهورية العربية المتحدة والتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء كالملة بما يتفرع عنها من قرارات وإجراءات

ترتبط بها اذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية ينلقى لربها الحق فيها — عند ثبوته — من القانون مباشرة دون ان يتوقف ذلك على ارادة الادارة ويهدف في مجالها نحو الشأن الى تقدير احقيتهم في الافادة من مزايا قاعدة قانونية ولا تعدو القرارات التي تصدرها الادارة في خصوصها — ان تكون تنفيذا لحكم القانون وبهذا الوصف فانها تمتد من تبيل دعاوى التسوية لا الالفاء ولا يخضع قبولها للمواعيد المقررة للطعن بالالفاء .

(طعن ١٦٤٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

(د) **النقل من المكافأة الشاملة الى احدى الفئات التي قسم اليها اعتماد المكافآت والاجور الشاملة :**

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل المبالغين المعينين عليها الى فئات جديدة بالمؤسسات العامة والصادر بها كتاب دوري وزارة الخزانة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ — النقل من المكافأة الشاملة الى احدى هذه الوظائف وفي الفئة المالية المقررة لها انما يتم وفقا لقواعد تنظيمية عامة دون تدخل من جانب الجهة اى ان الاجراء الذي تتخذه ما هو الا اجراء تنفيذي وعليه تكون الدعاوى المتعلقة به من دعاوى التسويات التي لا تخضع لمواعيد دعوى الالفاء المقررة بقانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى فئات ونقل المبالغين المعينين عليها الى فئات جديدة في المؤسسات العامة والصادر بها كتاب دوري وكالة الوزارة لشئون الميزانية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ تقتضى بان تحدد الوظائف التي يشغلها عملا المبالغون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقا لمسا هو ثابت بملف خدمتهم فلذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة وهددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة وامرت الفترة

الرابعة من البند ثانياً بأن ينظر المعلنون الى الفئات المالية التي حددت لهم وفقاً للقواعد السابقة بنفس مرتبتهم الحالية ولو لم تبلغ اول مربوط فئة الوظيفة على ان يمنح اول مربوط في بداية السنة المالية التالية على انه اذا كانت تزيد على نهاية ربط الفئة تحفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه المعلن في المستقبل من البدلات او علاوات الترقية ومقتضى أعمال هذين النصين انه اذا ما تم تحديد الوظائف على الوجه المبين فان القتل يتم بقوة القانون دون حاجة الى أعمال ارادة الجهة الادارية في التعيين عليها بالنقل من بند المكافأة وتحديد المرتب كذلك يتم بناء على ما صدرت به هذه القواعد دون اية سلطة تدريجية للجهة الادارية وعليه يكون النقل على هذه الوظائف وفي الفئات المالية التي حددت لهم يتم وفقاً لقواعد تنظيمية عامة دون تدخل من ارادة الجهة الادارية اي ان الاجراء الذي تتخذه ما هو الا اجراء تنفيذي لها وعليه تكون الدعوى من دعاوى التسويات التي لا تخضع للشروط القانونية الواجبة في قانون مجلس الدولة بالنسبة لدعاوى الالغاء مما يستتبع رفض الفسخ بعدم قبول الدعوى شكلاً .

(طعن ١٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/١)

(هـ) دعوى ضبط الاحتياط :

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

الدعوى التي ترفع بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضبط الاحتياط — من دعاوى التسوية — عدم تقديمها بيمين المعلن يوماً .

ملخص الحكم :

من المبادئ المستقرة ان الدعوى التي ترفع بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن ضبط الاحتياط هي من دعاوى (م — ٢٥ — ج ١٥)

التسوية التي لا تنتيد ببيماد الستين يوما - والى أن ينحسم الوضع بالنسبة لتطبيقها على حالة معينة سواء بإجراء تتخذه الإدارة ، أو بمقتضى حكم قضائى يتمسح المجال لبلم ذوى الشأن فى الطعن على القرارات اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون المذكور - ومن ثم وابتناء على ما تقدم يتمين رفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا .

(طعن ١٥٢٨ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

(و) الاحقية فى مكافأة :

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

منزعة فى راتب - يعتبر كذلك اذا كانت الاحقية او عدم الاحقية فى المكافأة بمصدرها القواعد والشروط التنظيمية المالية التى حواها القرار المظم لتج المكافأة - القرار الصادر بمنح المكافأة او عدم منحها هو قرار منفذ لتلك القواعد والشروط .

ملخص الحكم :

الدعوى بطلب إلغاء قرار عدم منح المكافأة ليست من دَعَاوى الإلغاء ولا تنتيد ببيماد الطعن بالإلغاء - يتمين لتحديد الطبيعة القانونية للمنازعة المسئلة الرجوع الى احكام القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ بخصوص صرف مكافآت البحوث والتدريب والوقلية اذ يقضى البند اولا - بان تقرير هذه المكافآت لموظفى الوظائف العليا وجميع العاملين والفنيين الذين يعملون بمصالح المؤسسة (هيئة الطاقة الذرية بعد ذلك) هو بالوحدات التى تكفل العمل بالمعامل ويشرفون عليها والخبراء المنتخبون من الخارج للعمل بالمؤسسة بنسبة لا تتجاوز ٣٠ ٪ من المرقب الاصلى بعد انقضى ٢٠ جنيها شهريا ويقضى البند ثانيا بان تقرير هذه المكافآت لبلاتى موظفى المؤسسة وبمستحقيها والمنتخبين من الخارج طوال الوقت بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪ من

الرواتب الأصلية بعد اقصى مقداره ٢٠ جنيها ويتقاضى البند رابعا بأن يكون تحديد المكافأة المستحقة شهريا لكل موظف أو مستخدم بأمر يصدره مدير المؤسسة الذي له الحق في منح وتخفيض. والغاء هذه المكافآت .

ويتقاضى البند خلمسا بأن يقدم رؤساء الأقسام ومديرو الإدارات الى مدير المؤسسة شهريا توصياتهم بشأن مكافآت من يتبعهم من الموظفين والمنسحقين ويراعى في توصياتهم النشاط الطبى ومدى التعاون والمواظبة على الحضور للمؤسسة في الاوقات التى تقتضيها احتياجات العمل والبحث والتدريب واعمال انشاءات مقابل الأبحاث والانتاج وتقييمهم بأعمالهم . على الوجه الاكمل . ومفاد هذه النصوص أن منطاح احقية العاملين بالهيئة للمكافأة المذكورة سواء الأصليين منهم أو المتقربون من الخارج طول الوقت هو بما تنتهى اليه التوصيات الشهرية المقدمة عنهم والتي يرفعها رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات الى مدير عام الهيئة حيث تكون تلك التوصيات هي المرات التى ينعكس عليها نشاطهم وكما أنهم وما بذلوه من جهد في أعمالهم ومن ثم فإن سلطة مدير الهيئة في منح تلك المكافأة ليست بالسلطة المطلقة التى لا تجد لها حدودا بل هي منسبطة ومحاطة بما توحى به تقارير رؤساء ومديرو الأقسام والإدارات عن العاملين الذين يتبعونهم .

وفي هذا الضوء تكون الاحقية أو عدم الاحقية في تلك المكافأة مصدرها القواعد والشروط التنظيمية العامة التى حواما القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٩ سلف الفكر ولا يدعو قرار مدير الهيئة بمنح المكافأة أو عدم منحها الا أن يكون قرارا بتنفيذ تلك القواعد والشروط . وعلى ذلك فإن المنازعة المعلقة هي في حقيقتها من قبيل المنازعة في الراتب ولا تنفرج بأى حال تحت منازعات دعلوى الالفاء . وتأسيسا على هذا التكييف القانونى للمنازعة يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى بحجة انها من قبيل دعلوى الالفاء التى تنقيد بالمواعيد والاجراءات المحددة يكون قد اخطأ في تطبيق صحيح حكم القانون بما يتعين مع القضاء بالفائله .

(ز) اعتزال الخدمة :

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

الميزة في القرار الصادر برفض طلب الموظف اعتزاله الخدمة مبنيا
بلحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ — هي دعوى تسوية فلا تتبدد بجماد
رفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان دعوى اعتزال الخدمة والإعادة من حكم القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
هي دعوى تسوية ولا تستلزم تظلمها اداريا قبل رفعها كما لا تخضع
للجماد المقرر قانونا لدعوى الإلغاء وان هذا القانون قرر حقا ذاتيا لشاغلي
الدرجات الشخصية وجعل استعماله رهين مشيئتهم متى توافرت الشروط
التي استلزمها .

(طعن ١٥٢٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٩)

(في نفس المعنى طعن ١٤٨٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١١/١٥)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

عدم الفصل في طلب ترك الخدمة وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠
خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه — يكسب الموظف مركزا قانونيا ذاتيا يخوله
حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأساس — دعواه في ذلك من قبيل
التسوية لا الإلغاء .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعى ولد في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٠ اي
ان منه كان يزيد على الخامسة والخمسين عند العمل بالقانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٦٠ وقد تقدم بطلب ترك الخدمة في ١٦ من مايو سنة ١٩٦٠
وليس على هذا الطلب اي تاثيرة بحفظه كما انه ليس في الأوراق ما يفيد

أن جهة الإدارة قد اتخذت قراراً في شأن هذا الطلب سواء بالقبول أو بالرفض خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديمه فلو ثبت أن المدعى مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون لاعتبر سكوت الإدارة قبولاً لطلبه وتسوية معاشه وفقاً للقانون المذكور ويكون قد اكتسب مركزاً ذاتياً في هذا الشأن يخوله حق المطالبة بتسوية معاشه على هذا الأساس وتكون دعواه في حقيقتها ويحسب تكييفها الصحيح من قبيل المنازعات الخاصة بالمعاشات إذ يتناول موضوعها تسوية معاشه وفقاً للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بعد أن اكتسب مركزاً ذاتياً يخوله الانتفاع بإحكام هذا القانون وبين ثم لا تخضع للوعايد والإجراءات المقررة لرفع دعاوى الإلغاء فليس شرطاً لقبولها أن يسبق إقامتها تظلم إلى الجهة الإدارية المختصة أو الهيئة الرئيسية .

(طعن ١٢٧٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢)

(ح) تسوية معاش :

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

طلب المدعى تسوية معاشه على أساس أن أصابته تعتبر أصابة عمل — يعتبر من دعاوى التسوية التي لا يجري في شأنها إبعاد المسكين يوماً — الخصوص عليها في قانون تنظيم مجلس الدولة — الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الإبعاد بقوله أنها تتطوى على طعن بإلغاء قرار اللجنة الطبية فيما تضمنه أن أصابة المدعى لم تكن أثناء أو بسبب العمل — غير سديد — التقرير الفني ليس قراراً إدارياً نهائياً قائماً بذاته بل لا يعدو أن يكون إجراءً شكلياً فنياً في قرار التسوية .

ملخص الحكم :

وبن حيث أنه عن الدفع الذي أبدته الجهة الإدارية الطاعنة بعدم قبول الدعوى شكلاً لرفعها بعد الإبعاد بقوله أنها تتطوى على طعن بإلغاء قرار اللجنة الطبية الصادر بجلسته ١٩٦٥/٧/١٤ فيما تضمنه من التقرير

بأن أصالة المدعى لم تكن إنشاء أو بسبب العمل وأن المدعى لم يراع الميعاد القانوني لأقلية دعوى الإلغاء فإن هذا لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك أن طلبات المدعى في الطعن المعروض تنحصر في طلبى تسوية معاشه على أساس أربعة أخصاس مرتبه الشهرى الأخير اعمالا لحكم المادة (٢٠) من قانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والدعوى بهذه المثابة تعتبر من دعاوى التسوية التى يستند المدعى حقه فيها من القانون المذكور مباشرة ويلتالى لا يجرى في شأنها ميعاد الستين يوما المنصوص عليها في القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة الذى يقتصر على طلبات إلغاء القرارات الادارية دون غيرها من المنزعات. . . والواضح في مفهوم نص المادة (٢٠) من القانون المشار اليه أن التقرير الفنى متى كان له محل كما هو الوضع في هذه الحالة ليس قرارا اداريا نهائيا قلنا بذاته بل لا يعدو هذا التقرير أن يكون اجراء شكليا فنيا في قرار التسوية التى يملئها نص المادة (٢٠) من القانون المشار اليه اذا ما توفرت لها اسبابه ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير اساس من القانون ويتمين رفضه ،

(طعن ١٣٠٨ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

صدور قرار من الجهة الطبية المختصة بتخير من المائل عند تعيينه في وظيفته لعدم وجود شهادة الميلاد أو مستطرح رسمى منها - المتزعة في هذا التقدير بعد ذلك لاي سبب من الاسباب تدخل في عموم المتزعات المتعلقة بالمعاشات والمكافآت اذ هي صورة من صورها ويعتبر قرار الجهة الطبية بتحديد السن عنصرا من عناصرها فهو فرع منها لا يغير من طبيعتها - اثر ذلك - عدم تقيد الدعوى بميعاد رفع دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن ما ذهب اليه تقرير الطعن من أن الدعوى رفعت بعد الميعاد غير صحيح ذلك أن موضوعها هو تحديد السن التى ينقضى عند

بلوغها مدة خدمة المدعى هل يجرى ذلك على أساس التقدير الأول الذى ابتدته الإدارة الطبية العسكرية فى مارس سنة ١٩٤٧ أو على أساس التقدير الثانى الذى قرره القوميسيون الطبى العام فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٢ . وهى لا تعدو منازعة مالا فى المعاش أو المكافأة المستحقة عن مدة الخدمة من جهة أن السن ذات اثر لازم فى بيان المدة التى يحسبان ويقدران على انشاؤها لارتباط ذلك بتحديد السن المقررة لترك الخدمة . وهى من المسائل المتعلقة بالمعاشات والى قوانينها تحيل قوانين التوظيف ولوائحها فى الخصوص عند تحديدها الأساليب التى تنتهى بها خدمة الموظف نهى المرجع فى تصفيد تلك السن ومن ثم نهى داخله عموم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت اذ هى صورة من صورها وكان الاختصاص فيها مقررا من قبل انشاء مجلس الدولة للحكم الخفية وتتل للقضاء الإدارى يباشره بديلا عنها فى حدوده ولواضعه وقرار الهيئة الطبية المختصة بتحديد السن عند عدم القيد بسجلات المواليد أو عدم امكن الحصول على شهادة أو مستخرج منها هو عنصر من عناصر هذه المنازعات فهو فرع منها ولا تنف يريه طبيعتها ومن ثم تمثل هذه الدعوى لا تنقيد بيماء المستن يوما الواجب مراعاته طبقا لقانون مجلس الدولة بالنسبة الى طلبات الغاء القرارات الإدارية ، وغنى عن البيان ان ما يترتب على هذا التحديد من قرارات ادارية تعتمد عليه سببا لها كقرار انتهاء الخدمة اذا شابته شائبة من هذه الناحية يلزم الطعن فيه فى الميعاد وليس هذا هو الحال فى واقعة الدعوى اذا رفعت قبل بلوغ المدعى السن المقررة لترك الخدمة على أى التقديرين وهى من الدعوى المتعلقة بالمنازعات فى المعاشات أساسا على النظر المتقدم وتجزى احكام القضاء الإدارى من تقديم رغبتها قبل حلول هذه السن للصلحة القائمة فيها وان كانت من بعض وجوها مستقبلية ومن أجل ذلك فإن الحكم لم يخطئ بل انتهى بحق الى قبولها شكلا .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

طلب حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة خدمة أديت في وظيفة عالية داخله في الملاك في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد — يعتبر من قبيل دعاوى التنسوية — عدم خضوعه للمواعيد المقررة للظمن بالإلغاء في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم :

إن ما يطلبه المدعي من إعادة حسم العائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي إداها في وظيفة عالية داخله في عداد الخدمات المقبولة في حساب التقاعد ، أنها ينطوي على منازعة تندرج في عداد « المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » ، التي نص عليها البند (ثانيا) من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة والتي يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية القضاء كاملة بها يتفرع من قرارات وأجراءات ترتبط بها وتعد عنصرا من عناصرها ، إذ يقوم النزاع فيها على مراكز قانونية ، يتلقى أربابها الحق فيها — أن ثبت لهم — من القانون مباشرة ، غير رهين بإرادة الإدارة أو بسلمتها التقديرية ، ويهدف بها ذور الضمان إلى تقرير لحقيتهم في الإفادة من مزايا قاعدة قانونية ، ولا تعدو القرارات التي تصدرها الإدارة في خصوصها — أيا كان نميها لهذه القاعدة أن تكون تنفيذاً لحكم القانون . وبهذا الوصف فإنها تعد من قبيل دعاوى التنسوية لا الإلغاء ولا يخضع قبولها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لشرط رفعها في المواعيد المقررة للظمن بالإلغاء ،

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

القرار الصادر بتسوية حقوق ناشئة عن التقاعد — هو قرار تنفيذي لقانون التقاعد — اثر ذلك — جواز الطعن فيه دون قيد من المواعيد المقررة في دعوى الإلغاء .

ملخص الحكم :

إذا كان القرار المطعون فيه يتناول تسوية حقوق نشأت عن التقاعد فهو على هذا الوضع قرار تنفيذي للقانون والقرارات التنفيذية مما يجوز الطعن فيها دون قيد من المواعيد المقررة في دعوى الإلغاء وذلك طبقاً لقانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي رعت الدعوى في ظله وهي بالوضع الذي جاءت عليه إنما تتعلق بالنازعة في معاش ما يدخل في اختصاص مجلس الدولة ، وقد كان من حق المدعى دون انتظار لصدور هذا القرار أن يطلب تسوية حقوقه التقاعدية .

(طعن ٧٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

(ط) الإحالة على المعاش :

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

دعوى بطلب إلغاء قرار بإحالة موظف الى المعاش بلوغه سن التقاعد — تكليفها — من دعوى الإلغاء التي يجب رفعها في ميعاد الستين يوماً — سبب القرار واقعة قانونية (هي بلوغ السن) يرتب القانون على تحققها لزوم إصداره — لا يخرج الدعوى عن مدلولها ولا يجعلها من دعوى التسوية .

ملخص الحكم :

إذا كان المدعى قد انتهى في طلبه الى إلغاء القرار الصادر بإحالته الى المعاش فإن مثل هذا الطلب هو من طلبات الإلغاء المندرجة تحت (حايما)

من المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، وبهذه المثابة يتمين تقديمه في ميعاد الستين يوما المحدد لتقديم طلبات الانشاء . ولا اعتداد بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه « من ان الدعوى التي اقبلها المدعي بطلب الغاء القرار الصادر بفصله لبلوغه سن التقاعد انها هي من قبيل دعوى التسوية التي لا تخضع في رفعها للمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعاوى الانشاء . بقوله ان القرار الذي يصدر من جهة الادارة بانتهاء خدمة الموظف لبلوغه سن التقاعد لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التي تصدر فيها بمسطة تقديرية ترخص فيها وفق مقتضيات المصلحة العامة ، وانما هو قرار تنفيذي » . وان الفصل من الخدمة لبلوغ سن التقاعد هو من المراكز القانونية التي تستند مباشرة من القوانين واللوائح دون حاجة الى صدور قرار اداري بذلك « . لا اعتداد بذلك ، لان المطلوب هو الغاء قرار فصل من الخدمة سببه بلوغ المدعى سن التقاعد ، فالمركز القانوني الخالص بانتهاء رابطة التوظيف لا ينشأ الا بالقرار المشار اليه ، ويقوم على واقعة قانونية هي بلوغ السن القانوني كسبب لاصداره ، شأنه في ذلك شأن اى قرار اداري يقوم على سببه . ويكون سبب القرار واقعة قانونية متى تحققت لزم اصدار القرار بالاحالة على المعاش لا يخرج عن المنازعة بذلولها الطبى الى حلول آخر اسماء الحكم المطعون فيه خطأ « بدعوى تسوية » . والواقع من الامر ان المادة الثامنة من القانون المشار اليه انها تفرق بين نوعين من المنازعات . الاول طلبات الانشاء التي يجب تقديمها في ميعاد الستين يوما ، والذوع الثاني الذي تقدم في المواعيد المعتادة وهو المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاملات . والمعاملات المستحقة للموظفين الصالحين او لورثتهم ، سواء انصبت حالا وبمباشرة على ذلك او حلت على هذا المعنى بحسب المسأل . كطلب ضم المدة ، اذ يلحق بطلبات تسوية المرتبات او المعاشات بحكم المال ، لما يترتب عليه مستقبلا من آثار في المرتب او المعاش . وليس المطلوب في خصوصية هذه الدعوى ما يحطها من هذا النوع الثاني ولو مالا ، بل هي دعوى الغاء صرفه مما تدخل في النوع الاول .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

مطالبة المدعى بحساب المدة الباقية من الخدمة من تاريخ إحالته إلى المعاش بغير الطريق التأديبي حتى تاريخ بلوغه السن القانونية في المعاش بوصفها مدة خدمة فعلية — هذه الدعوى لا تعتبر من دعاوى الإلغاء ولا من دعاوى التعويض وإنما تعتبر من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والقضاء الكلي .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التكليف القانوني السليم لدعوى المدعى أنها من دعاوى الاستحقاق وتسوية الحالة والقضاء الكلي ويهدف المدعى منها إلى حساب المدة التي كانت باقية له في الخدمة من تاريخ إحالته إلى المعاش بغير الطريق التأديبي حتى بلوغه سن الستين . بوصفها متصلة بمدة خدمته الفعلية وما يترتب على ذلك من آثار في حساب المرتب ثم حساب تلك المدة مع آثارها في المرتب ضمن مدة خدمته التي يستحق عنها المعاش قانونا ، وعلى ذلك لا تعتبر هذه الدعوى من دعاوى الإلغاء لأنها لا تتضمن طعنا بالإلغاء على القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ الصادر في ١٤/٢/١٩٦١ بإجالة المدعى إلى المعاش بغير الطريق التأديبي كما أنها أي الدعوى — لا تعتبر من دعوى التعويض عن الأضرار التي أصابت المدعى من جراء صدور القرار الجمهوري سلف الذكر بإحالته إلى المعاش بغير الطريق التأديبي إذ أن المنازعة في دعوى المدعى تدور حول مدى لحقية المدعى في حساب المدة من تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ وفي ١٤/٢/١٩٦١ ، وحتى تاريخ بلوغه سن الستين في المعاش بحسبها مدة خدمة متصلة بمدة خدمته الفعلية وتنتج ما تنتجه مدة الخدمة الفعلية من ثمار في تدرج المرتب بالمعلاوات . وعلى ذلك لا تعتبر طلبات جديدة تبدي لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا طلب المدعى تسوية معاملته طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأن دعوى المدعى من وقت

أقبلتها أمام محكمة القضاء الإداري في ١٩٧٤/٦/٢٢ هي في حقيقتها منازعة في معاش وقد أورد المدعى سنداً جديداً لمنازعتها في المعاش لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولا يعتبر ذلك من قبيل إبداء طلبات جديدة في مرحلة الطعن .

(طعن ٥٠٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

تعليل سابق :

القاعدة التي استقر عليها الفقه والقضاء الإداري في فرنسا - وفي جميع البلدان الآخذة بنظم القضاء الإداري ومنها مصر - أن القرارات الإدارية الفردية المخالفة للقانون لا يجوز سحبها إلا خلال المدة التي يجوز فيها إلغاؤها قضائياً بحيث إذا انقضى هذا الميعاد اكتسب القرار حصانة تعصمها من أي إلغاء أو تعديل .

على أن هذه القاعدة ليست مطلقة فثمة حالات يجوز فيها استثناء سحب القرارات الإدارية الفردية دون تقيد بمدة الإلغاء القضائي ومن أهم هذه الحالات : حالة انعدام القرارات الإدارية - وحالة حصول أحد الأفراد على قرار إداري نتيجة غش أو تغليس وحالة سحب التسويات الخاطئة للمرتبات .

وقد أضاف القضاء الإداري المصري استثناء آخر إلى الاستثناءات المقررة في القضاء الفرنسي على قاعدة تحصن القرارات الإدارية الفردية بفوات المواعيد المقررة لإلغائها إذ ميز مجلس الدولة المصري بين نوعين من هذه القرارات :

القرارات المبنية على سلطة تقديرية ، والقرارات المبنية على سلطة مقيدة وقصر نطاق تطبيق قاعدة تحصن القرارات الإدارية على النوع الأول دون النوع الثاني .

وقد جرت أحكام المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها سنة ١٩٥٥ على ذات التفرقة بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة تقديرية و تلك

المبنية على سلطة مقيدة ، ولها في هذا المجال قضاء مطرد ، منها على سبيل المثال حكما الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٦٣ الذي جاء به « ان طلب الموظف ضم مدة خدمته السابقة هو في حقيقته ويعصب تكليفه القانوني الصحيح من قبيل المنزعات الخاصة بالمرتبات التي يستند صاحب الشأن اصل حقه فيها من القوانين واللوائح مباشرة دون ان يلزم لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار اداري خالص ، بذلك وبهذه المثابة تنظرها المحكمة دون التقيد ببيعا السنين يوما المحددة لتقديم طلبات الالغاء وحكما الصادر في ٢٢ من ابريل سنة ١٩٦٠ الذي جاء به « ان ما يطلبه المدعي من اعادة حسم المائدات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي اداها وظيفة عليا داخلية في عداد الخدمات المعولة في حاسب التقاعد ، انما ينطوي على منازعة تفرج في عداد (المنزعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين المصوبين لو لورنتهم) على انه بعد ان قطعت المحكمة الادارية العليا شوطا في فصلها المطرد على التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية عدلت عن هذا الاتجاه في حكمين وحيدتين ، صدر احدهما في ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ وجاء به « ان للقرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة او مجردة بعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزا خاصا لفرد معين واذا كان صحيحا ان القرار الفردي تطبق او تنفذ لقانون ذاته في الوقت ذاته يعتبر مركز قانوني فردي او خاص يتميز عن المركز القانوني العام المجرد المتولد عن القانون ومن ثم فلا يمكن القول بان المصل الفردي الاداري الذي يكون تطبيقا لنص عام مقيد لا ينشئ او يحل مركزا قانونيا لان كل قرار اداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق تنفيذي لقاعدة قانونية اعلى فالقرار الفردي ينشئ مركزا قانونيا فرديا ، ولكنه في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة عامة منشئة لمراكز قانونية عامة مجردة كما انه عندما يكون اختصاص جهة الادارة بتنفيذها يجب التفرقة بين حالة ما اذا كان النص المقيد مطلقا لفرد معين وحالة ما اذا كان النص المقيد يضع قاعدة عامة او مجردة لا تخص شخصا بذاته ، ففي الحالة الاولى يقتصر دور جهة

الإدارة المكلفة بالتنفيذ على التنفيذ المسمى ، لا لأن اختصاصها تنفيذي بل لأنها بصدد نص خاص بفرد معين استقر فيه الوضع القانوني فلم يبق بعد ذلك شيء إلا التنفيذ أما في الحالة الثانية فإنه لا بد أن يسبق التنفيذ المسمى للقاعدة تصديق مجال انطباقها بتعيين الأفراد الذين تسرى عليهم ويكون ذلك بقرارات فردية تعين هؤلاء الأفراد بأشخاصهم لا بصفتهم . »

والحكم الثاني صادر في ٥ من إبريل سنة ١٩٦٤ وجاء به أن القرار الإداري هو عمل قانوني من جانب واحد يصدر بالإداة الملزمة لأحدى الجهات الإدارية في الدولة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين أو اللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إنشاء وضع قانوني معين ابتغاء مصلحة عامة كما أن القرار التنظيمي العام يولد مراكز قانونية عامة أو مجردة بعكس القرار الفردي الذي ينشئ مركزاً قانونياً خاصاً لفرد معين ، وإذا صح أن القرار الفردي هو تطبيق لحكم القانون فإنه لا بد من اعتباره أيضاً منشئاً لمركز فردي خاص يتميز عن الوضع القانوني المحدد المتولد عن القانون ، ومن ثم لا ينفى عن الصل الإداري الذي يكون تطبيقاً لنص عام مقيد صلاحيته لإنشاء مركز قانوني أو تحديده لأن كل قرار إداري منشئ لمركز قانوني هو في الوقت ذاته تطبيق لقاعدة قانونية أعلى ، وعلى هذا الأساس فإن إحالة المدعى إلى التقاعد لا يعدو أن يكون قراراً إدارياً صادراً بإنشاء مركز قانوني بالنسبة إليه سواء انطوى قرار الإحالة على خطأ في تقدير السن أو لم يكن منظوياً على ذلك . ولصاحب الشأن عند الانتضاء أن يتعقبه بدعوى الإلغاء في ميادها القانونية . »

وهذا المسلك الذي ملكته المحكمة الإدارية العليا في الحكمين المشار إليهما لم يطرد في أحكامها ، فبرعان بما عايت إلى التفرقة التقليدية بين القرارات الإدارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تنردد في أحكامها . وعلى سبيل المثال حكمت المصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٤ جاء به « أن التفرقة بين دعوى الإلغاء ودعوى تسوية

الحالة تقوم على أساس النظر الى المصدر الذى يستند منه الموظف حتى فإن كان هذا الحق مستند مباشرة من قاعدة تنظيمية كلفت الدعوى تبوية وتكون القرارات الصادرة من جهة الادارة فى هذا الشأن مجرد اجراءات تنفيذية تهدف الى مجرد تطبيق القسطن على حالة الموظف ووصل ما نص عليه القسطن اليه ، لما اذا استلزم الامر صدور قرار ادارى خاص بخول هذا المركز فالدعوى دعوى الفاء

وقد لغيت التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية انتقادا شديدا من جانب بعض الفقهاء اذ يرون انه يودى الى ان تظل الأوضاع مزعزعة محدا طويلة بالنسبة الى الافراد والى الادارة على السواء بالنسبة لعدد كبير من المنازعات الادارية التى لا تنقيد فيها الدعوى الادارية بيمعاد قصير مثل بيمعاد دعوى الالفاء ، فضلا عما تنقسم به هذه التفرقة فى نظرهم من غموض ادى الى اضطراب فى المبادئ المعروفة (الدكتور سليمان الطباوى — النظرية العملية للقرارات الادارية — طبعة ١٩٦١ — ص ٦٢٨ وما بعدها) .

ويرى المستشار عادل بطرس فى تطبيقه على اتجاه مجلس الدولة الى التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة والقرارات الادارية المبنية على سلطة تقديرية — المنشور بمجلة مجلس الدولة — السنوات من العشرين الى الخمسة والعشرين — ص ٢٣٥) ان التفرقة بين القرارات الادارية المبنية على سلطة مقيدة وتلك المبنية على سلطة تقديرية تفرقة لا مبرر لها . فضلا عما تعده هذه التفرقة من زعزعة فى المراكز القانونية ينمكس اثرها حتى على نفس العاملين سواء المستقيمين من تلك القرارات الذين يحسون ان حقوقهم عرضة للالفاء او التعديل فى أى وقت ، او المضروبين من تلك القرارات الذين يفسح المجال امامهم للظلم فيها لمدة طويلة وهو ما يتلقى مع الطة من تقرير بيمعاد لرفع دعوى الالفاء تنقسم بعده الامور وتستقر الأوضاع .

واذا كلفت ثمة اسبيل تاريخية قد دعت مجلس الدولة المصرى

للحول بهذه الطريقة في بداية نشأته حيث لم يكن الوعى الإدارى مسوآ
لدى الأفراد أو الإدارة قد نضج ، ولم تكن قد استقرت في الأذهان
القاعدة التى من مقتضاها سقوط الحق في رفع دعوى الإلغاء بعد نوات
محدد قصير ، كما كان يترتب عليه تحصن الملكية العظمى من القرارات
ويعرض الوطن فيها أهدم القضاء الإدارى لمعم القبول ، مع حاجة هذا
القضاء الوليد الى إبراز دوره الهام في الحياة الصلبة في بحر انذاك ،
ومن ثم لجأ الى توسيع نطاق القرارات الخاضعة لرقابة القضاء حتى
ينسج المجال لأداء رسالته الجليلة .

إذا كان الأمر كذلك ، فله أن الاوان — للحدول عن هذا المسلك
بعد أن رسخت قواعد القانون الإدارى المصرى . وتلك الدور الحيوى
للقضاء الإدارى في حياتنا المعلة .

ولذلك ، فقد كما نود لو أن محكتنا الإدارية العليا استمرت في
الاتجاه الجديد الذى سلكته في حكمها المشار اليها .

على أن المستشار عادل بطرس يرى أن المدول عن التفرة المشار
اليها يتعين أن يتم أولاً من جانب القضاء ، ول أننا نل أن يتم هذا المدول
تدرجاً حتى لا يهاجأ المتقاضون الذين تراخوا في رفع دعوأهم استناداً
الى المبدأ الذى استقر عليه القضاء ؛ يسقوط دعوأهم وهذا المسلك
هو الذى يتبعه مجلس الدولة الفرنسى عند كل مدول عن قضاء سبق له .

الفصل الرابع دعوى تهينة الدليل

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

اختصاص القضاء الإدارى يمتد الى دعوى تهينة الدليل اذا رفعت
مرتبطة بدعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكليل أو دعوى
التعويض أو من دعاوى المنازعات الخاصة بالمعقود الإدارية - أساس ذلك :
قاضي الأصل هو قاضي الفرع - تطبيق . طلب ندم خير لاثبات ما لحق
المعقار المبلوك للدعى من تلف وهدم للسور الخارجى واتلاف واقتلاع
الأشجار والأعمدة الكهربائية مع طلب الحكم له بتعويض عما أصابه من
أضرار من جراء اعتداء الإدارة على ملكه - دعوى تعويض (وتهينة الدليل
اللازم لذلك) عن عمل ماذى اتخذته الجهة الإدارية يتبدى منه واضحا وجه
السلطة العامة ويظهرها - الدعوى المسئلة هى عين المنازعة الإدارية التى
تختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور
والسادة ١٠ مقرة رابع عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة - القضاء يندب لحد الخراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد اضطرر على أن اختصاص
القضاء الإدارى لا يمتد الى دعوى بتهينة الدليل المرفوعة استتلازا عن
دعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه . ولكن على العكس من ذلك
فإن اختصاص القضاء الإدارى يمتد الى دعوى تهينة الدليل اذا رفعت
مرتبطة بدعوى من دعاوى الإلغاء أو من دعاوى القضاء الكليل أو دعوى
التعويض (كما هو الحال بالنسبة للدعوى المسئلة) أو من دعاوى المنازعات
الخاصة بالمعقود الادارية . واختصاص القضاء الإدارى بنظر دعوى تهينة
الدليل المرتبطة بدعوى موضوعية مما يدخل فى اختصاصه يقوم على
القاعدة التى تجعل قاضي الأصل هو قاضي الفرع . فيختص القضاء الإدارى
بنظر دعوى تهينة الدليل باعتبارها منازعة متفرعة عن النزاع الموضوعى
(م - ٢٦ - ج ١٥)

الاصلى الذى يدخل فى ولايته القضائية . وبموجب احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ صار مجلس الدولة تلتضى القانون العلم فى المنازعات الادارية بالنص على اختصاصه بنظر سائر المنازعات الادارية فى البند الرابع عشر من المادة العاشرة . ومن ثم لصبحت محاكم مجلس الدولة فى ظل هذا القانون تختص بنظر دعوى تهينة الليل حين يتوافر فى المنازعة المرفوعة امامها وصف المنازعة الادارية ؛ كما هو الحال بالنسبة للمنازعة المائلة والى لا شك تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة باعتبارها دعوى طلب تعويض (وتهينة الليل اللالزم لذلك) عن عمل ملدى اتخفته الجهة الادارية يتبدى منه واضحا وجه السلطة العامة ومظهرها . نهى بهذه الخابة عين المنازعة الادارية التى يختص بالفصل فيها محاكم مجلس الدولة طبقا للمادة ١٧٢ من الدستور ، المادة ١٠ فقرة رابع عشر من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . (حكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٧٨ والطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٢٦ ق عليها بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ - وحكم هذه المحكمة فى الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٦ ق عليها بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٨٢) .

ومن حيث أن الحكم الطمين اذ قضى بغير ذلك وذهب غير هذا المذهب فانه يكون حقيقا بالالفاء ويتمين القضاء للمدعى بما طلبه من نذب خبير لمعابنة الاضرار وتقدير التعويض .

فلهذه الاسباب . . « حكمت المحكمة بقبول الطمين المضمومين شكلا وتهيدا او قبل الفصل فى موضوعها بنذب مكتب خبراء وزارة المسدل بالاسكندرية لينذب بدوره لحد خبرائه المختصين للاطلاع على اوراق الطعن وما يرى الاطلاع عليه من اوراق اخرى تقدمها له جهة الادارة او المدعى والانتقال الى الفيلا موضوع الدعوى لمعاينتها واثبات حالة السور والمنشآت والنجيل والاشجار واعدة الكبرياء التى كانت خلفه وما قد تكون قد اصابها من تلف - ان كان - على يد رجال الادارة فى التاريخ الذى اثار اليه المدعى فى صحيفة دعواه وتقدير قيمة الاضرار التى تكون قد اصابت المدعى من ذلك ، والخبير فى سبيل اداء مهمته الانتقال الى اية جهة لديها بيانات

أو مظلومت عن موضوع النزاع والإطلاع على ما يراه من أوراق وسجلات ومستندات وسماع من يرى لزوماً سماعهم وقدّرت المحكمة مبلغ مائتي جنيه على ذمة اتعلب ومصاريف مكتب الخبراء وعلى المدعى ايداع المبلغ المذكور خزانة المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره وللمكتب صرفته دون أية إجراءات على أن يودع المكتب تقريره خلال شهرين من تاريخ إخطاره من قلم الكتاب بهذه المهورية بعد دفع الأمانة وحدثت المحكمة جلسة ١٩٨٤/٥/٢٦ لنظر الطعنين في حالة عدم دفع الأمانة وجلسة ١٩٨٤/٦/٢٢ في حالة دفعها وعلى قلم الكتاب إخطار مكتب الخبراء وأطراف النزاع بمنطوق الحكم .

(طعن ١٣٨ ، ١٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

دعوى تهيئة الدليل - صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية - اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الدعوى - ضرورة ارتباطها بدعوى إدارية موضوعية - رفعها استقلالاً بصفة أصلية غير مرتبطة بدعوى إدارية - عدم قبول الدعوى - لا حكم بعدم اختصاص .

ملخص الحكم :

إن دعوى تهيئة الدليل لا تخرج عن كونها من الدعاوى المستعجلة وهي صورة خاصة من صور الدعاوى الوقتية نظماً للمشرع في المواد ١٢٣ ، ١٢٤ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ مما يقتضى خضوعها لما تخضع له سائر الحالات التي تجوز فيها للقضاء الإداري أن يصدر فيها على وجه الاستعجال أحكاماً وقتية دون المساس بالموضوع بحيث لا تقبل على استقلال أي ما له تكون مرتبطة بدعوى موضوعية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم : فإن دعوى إثبات الحالة لا تقبل أمام مجلس الدولة إذا رفعت استقلالاً بصفة أصلية غير مرتبطة بدعوى إدارية

موضوعية - ومعنى كان الامر كذلك، وكان الثابت ان المدعى قد اقام دعواه
الراغبة بطلب الحكم بصفة مستعجلة (اثبتت الحالة) ، ولم يقرن طلباته
بطلب موضوعى سواء امام القضاء العادى او القضاء الادارى من شأنه تيسار
منازعة ادارية تكون الاصل فى اقامة الدعوى ، فمن ثم تكون الدعوى
غير مقبولة امام محكم مجلس الدولة ويكون الحكم المطعون فيه وقد خلص
الى عدم الاختصاص قد خالف القنون مما يضمن الحكم بغائلته والحكم
بعدم قبول الدعوى .

(ملعن ٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٤)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

دعوى تهينة الدليل - قبولها - ارتباطها بمنازعة ادارية - رفعها
استقلالاً عن المنازعة الادارية - عدم قبول الدعوى .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على عدم قبول دعوى تهينة الدليل التى
ترفع استئلالاً عن المنازعة الموضوعية الى تدخل فى الاختصاص الولائى
للقضاء الادارى ، ذلك ان اختصاص قاضى المنازعة الاصلية بالنظر فى كل
ما يتفرع عنها من منازعات فرعية وتطبيق هذه القاعدة فى مجال القضاء
الادارى منوط بأن تكون المنازعة الاصلية مطروحة فعلاً على القضاء الادارى
الذى يختص فى هذه الحالة بنظر المنازعة الفرعية بالتبعية للمنازعة
الموضوعية المطروحة عليه .

(ملعن ٥٠٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٦)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

دعوى اثبات حالة هي دعوى نهينة الليل ، ولا يجوز الخلط بينها وبين طلب وقف التنفيذ .

ملخص الحكم :

دعوى اثبات حالة هي دعوى مستقلة قائمة بذاتها لا غنى عن وجوب تضييرها وتقديم تقرير فيها من هيئة بغرض المولة اذ لا سبيل الى الخلط بينها وبين طلب وقف التنفيذ .

(ملعن ٥٢٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

الفصل الخامس الطعن في الاحكام الادارية

الفرع الاول

وضع المحكمة الادارية العليا وطبقتها

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

انشاء القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ للمحكمة الادارية العليا - يعتبر استحداثا لطريق جديد من طرق الطعن لا مجرد تغيير في قواعد الاختصاص - سريانه على الطعون في الاحكام الصادرة بعد العمل به - تطبيق الفقرة ٢ من المادة الاولى من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

انشأ المشرع المحكمة الادارية العليا بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وجعل مهمتها التعتيب النهائي على جميع الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية في الاحوال التى نص عليها وهى مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه او تاويله او وقوع بطلان في الحكم او في الاجراءات اثر في الحكم او صدور حكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه فاستحدث طريقا جديدا للطعن في الاحكام لم يكن مقررًا من قبل ايام هيئة جديدة اعلى . ولما كان مفاد الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية ان الفواتين الملغية او المنشئة لطريق من طرق الطعن في الاحكام لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها - وتسرى بالنسبة لما صدر بعد هذا التاريخ - وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ أى بعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥١ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ - فان هذا الحكم يسرى عليه القانون الجديد فيها استحدثت من طريق الطعن أمام هذه المحكمة .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المدني ونظام الطعن الإداري . سواء في شكل الإجراءات أو كيفية سيرها أو في مدى سلطة المحكمة العليا بالنسبة للأحكام موضوع الطعن أو في كيفية الحكم فيه . بل مرد ذلك إلى النصوص القانونية التي تحكم التقض المدني . وتلك التي تحكم الطعن الإداري ، وقد تتفقان في ناحية وتختلفان في ناحية أخرى ، فالقانون رقم ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ولكنه غير قائم سواء بالنسبة إلى ميعاد الطعن أو شكله أو إجراءاته أو كيفية الحكم فيه . إذ لكل من النظامين قواعده الخاصة في هذا الشأن مما قد يمتنع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، أما من النص أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده أساساً إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ بين الإدارة والأفراد في مجالات القانون العام ، وتلك التي تنشأ فيما بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

المقابلة بين الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — وبين الطعن بالنقض —
عدم التطبيق التام بين النظامين .

ملخص الحكم :

لا وجه لافتراض قيام التطبيق التام بين نظام الطعن بطريق النقض المبنى ونظام الطعن الإداري ، فقد يتفقان في ناحية وقد يختلفان في ناحية أخرى ، أو قد تكون لكل من النظامين قواعد الخاصة في شأن ما مما يتمتع معه إجراء القياس لوجود الفارق ، إما من النص أو من اختلاف طبيعته الطمئنين اختلافاً مردده أساساً إلى اختلاف نشاط محكمة الموضوع عن نشاط محكمة النقض في مجالات مهم « الموضوع » أو تقدير أعمال « الرخص » المتروك وذلك كله لتقدير محكمة الموضوع بسلطة قطعية لا تعقب عليها محكمة النقض ، لو إلى التباين بين طبيعة الروابط التي تنشأ فيها بين الإدارة والافراد في مجالات القانون العام ، وذلك التي تنشأ فيها بين الأفراد في مجالات القانون الخاص .

(طعن ٢٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا إذا جاز قياسه على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض .

ملخص الحكم :

إذا جاز أن يقاس الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على طريق من طرق الطعن التي أوردها قانون المرافعات المدنية والتجارية — في هذا الشأن فإنه يقاس على الطعن بطريق النقض ، إذ أن لوجه الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وهي حالات مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وبطلان الحكم وصدره خلافاً لحكم حاز حجية الشيء المحكوم فيه ، في بذاتها لوجه الطعن بالنقض .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

تبدأ المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا بطعن يرفع إليها وتنتهى بحكم يصدر منها إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وفى أى من الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا - إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا فإن المنازعة لا تنتهى بقرار الإحالة - أثر ذلك - اعتبار اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها متصلة ومتكاملة - إذا شاب اجراء من الاجراءات عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن الدائرة الأخرى تصحيحه .

ملخص الحكم :

يبين من جماع لنصوص الواردة بقانون تنظيم مجلس الدولة ان المنازعة المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بقرار يودع تلم كتابها ، وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة إما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الإدارية العليا - وإما من إحدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة ، أو من تلك فاته فى كلا الحالتين يعتبر حكما صادرا من المحكمة الإدارية العليا ، فإذا رمت دائرة فحص الطعن بإجهاج الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا أو انه باطل أو غير جدير بالمعرض حكمت ، برفضه - ويعتبر حكما فى هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا - إما اذا رمت أن الطعن مرجح القبول أو ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدا قانونى لم يسبق للمحكمة تقريره فاتها تصدر قرارا بإحالته الى المحكمة الإدارية العليا . وقرارها فى هذه الحالة لا يبنى النزاع بل ينتقل تلقائيا برمته - وبدون أى اجراء إجبارى من جانب الخصوم الى دائرة المحكمة الإدارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الأولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لنفسه فى نظرها الى أن تنتهى بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهى بالقرار

المصادر من دائرة فحص الطعون بالأحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى التي أحيلت إليها فإن إجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة بحيث إذا شاب أى إجراء من الإجراءات التي تمت فيها عيب أمام دائرة فحص الطعون أمكن تصحيحه أمام الدائرة الأخرى بل أن هذه مهمتها فإذا ما زال هذا العيب استمرت المحكمة في نظر الطعن إلى أن يتم الفحص في المنازعة بحكم يصدر من المحكمة المذكورة ..

(طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١١/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

تنفيذ احكام محكمة القضاء الإدارى المطعون فيها أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — وجوب وقف تنفيذ هذه الاحكام اعمالا لنص هذه المادة بقر حال على ما لم ينفذ منها حتى ولو كانت هذه الاحكام قد صدرت وطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ السابق .

ملخص الفتوى :

كانت المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أنه « لرئيس هيئة مفوضى الدولة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن أن رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، أن يطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى وذلك في الاحوال الآتية :

١ — اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ — اذا دفع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات اثر في الحكم .

٣ — اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المقضى به

سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع ويرفع الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بذلك « ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ونصت المادة ١٥ منه فى فقرتها الأخيرة على انه « ولا يجوز تنفيذ الحكم قبل فوات ميعاد الطعن فيه » . ويترتب على رفعه وقف تنفيذ الحكم وذلك فيما عدا احكام المحاكم التأديبية أو الاحكام الصادرة بالتطبيق للمادة ٢١ فتكون واجبة التنفيذ الا اذا امرت دائرة محص الطعون باجماع الآراء بخير ذلك » .

وتعتبر القواعد التى تنظمها النصوص المشار اليها من قواعد المرافعات امام جهة القضاء الإدارى .

والاصل فى قوانين المرافعات انها تسرى من وقت صدورها على الدعاوى القائمة امام القضاء . ذلك ان القوانين المنظمة لاصول التقاضى والترافع والحكم وطرق الطعن والتنفيذ والتخفظ هى فى عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون ان يرمى عمله برجمية اثر القانون على الماضى . وقد اكدت هذا الاصل المادة الاولى من قانون المرافعات اذ نصت على ان « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم فى الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » .

وتنص المادة ٧ من مواد الاصدار للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات وقانون اصول المحاكمات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى ان يصدر قانون الاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » . وهذا الحكم قد تضمنته المادة ٧٤ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه - ومقتضى الإحالة الواردة بهذا النص سريان حكم المادة الاولى من قانون المرافعات على الاجراءات والدعاوى المنظورة امام جهات القضاء الإدارى بمجلس الدولة .

ومن حيث ان الخلاف بين إدارة الفتوى والتشريع وبين ديوان الموظفين يدور حول تطبيق نص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وهذا النص يتعلق بتقابلية الحكم المطعون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا للتنفيذ أى بوقت نفاذ هذا الحكم ، فمن ثم يخضع للأصل العاصم الذى أكتفه المادة الأولى من قانون المرافعات والذى من مقتضاه أن يسرى هذا النص بنثر حال على ما لم ينفذ من أحكام ولو كانت قد صدرت وطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا فى ظل قانون سابق ..

لهذا انتهى الراى الى تبني رأى إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الأشغال فى وجوب وقف تنفيذ الحكم الصادر لصالح السيد / بجلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حتى يتم الفصل فى الطعن المرفوع بشأنه الى المحكمة الإدارية العليا وذلك وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(فتوى ١١٢١ فى ١٢/٢٧ / ١٩٦٠)

فاعضة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

نص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات على أنه « فى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بخمس ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفترة على الطعن بطريق النقض » - النفع بأ قضاء الخصومة أمام المحكمة الإدارية العليا - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يمثل الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما يوجه خلاص محكمة قانون - التمسك بهذا النفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لصريح تلك المادة ليرغم مقبول .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بالنسبة الى النفع الآخر بانتضاء الخصومة فان المادة ١٤٠ من قانون المرافعات تنقضى بانتهائى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بخمس ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح فيها - ومع ذلك لا يسرى حكم هذه الفترة على الطعن بطريق النقض . ولما كان الطعن أمام المحكمة الإدارية

العليا يؤول الطعن أمام محكمة النقض باعتبار أن كلا منهما — بوجه خاص — محكمة قانون ، وبالتالي يصبح التمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لمبريح تلك المادة لمرا غير مقبول . . هذا فضلا عن أنه يشترط لصحة هذا الدفع أن تبض مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء صحيح تم في الطعن . . والثابت يبين أن الطعن كان متداولاً بالجلسات أمام المحكمة وأن إجراءاته كانت بقرارات منها . . كما تم تصحيح شكله على النحو السابق في مواجهة الحاضر عن المطعون ضده الذي لم يبد أي تحفظ ومطلب حجز الطعن للحكم مما يكون معه هذا الدفع غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض . .

(طعن ١٤٥٣ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٧)

قاعدة رقم (٣٠٩)

المبدأ :

تطلب المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوي الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير البيانات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبين الحكم المطعون فيه وتاريخه — بيان الأسباب التي بني عليها الطعن ومطالبات الطاعن — عدم اتباع هذه الإجراءات — لا يكون هناك مجال لأعمال المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنظم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها — لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن — التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع بتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجلى مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته — نتيجة ذلك : عدم جواز إحالة الدعوى من محكمة الموضوع إلى المحكمة الإدارية العليا — حق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون إذا شاء الطعن في قرار مجلس القضاة الاستئنائي مثار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص

ملخص الحكم :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكفل القانون رقم

١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ببيئتها وهي إجراءات تخلف نسي طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في اقلية الدعوى أمام المحكمة التأديبية فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من قوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المتبولين أمامها ويجب أن يشمل التقرير البيئيات المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وبينان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبينان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن وهي إجراءات لم تتبع بالنسبة للدعوى التي اقامها السيد / أمام المحكمة التأديبية للمعلمين بوزارة الداخلية ومن ثم لا يكون هناك مجال لاميل المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنظم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . هذا فضلا عن انه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى الى محكمة الطعن لأن القول بغير ذلك من شأنه أن يظل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطاتها التي خولها لها القانون في التعقيب على احكام محكمة الموضوع ومن بينها الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى اليها ، ولا مراء أن التزام محكمة الطعن بحكم الإحالة الصادر من محكمة الموضوع يتعارض مع سلطاتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجاني مع نظام التدرج القضائي في أصله وغايته الذي يهدف الى وضع حد لتضارب الاحكام وحسم المنازعات بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

ومن حيث انه متى كان ما سلف فإن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بمدينة طنطا سالف الذكر يكون قد جازى الصواب فيما قضى به من إحالة الدعوى الى المحكمة الإدارية العليا ويتمين الحكم بعدم جواز هذه الإحالة ، وذلك دون اخلال بحق صاحب الشأن في أن يسلك الطريق الذي يتفق وحكم القانون اذا شاء الطعن في قرار مجلس التأديب الاستثنائي مختار المنازعة أمام المحكمة الإدارية العليا صاحبة الاختصاص .

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

الإجراءات أمام المحكمة الإدارية العليا تخضع في طبيعتها اختلافاً جوهرياً عن الإجراءات التي تتبع في اقلية الدعاوى التأديبية - لا يجوز أعمال نص المادة ١١٠ مرقعة بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا - الحكم بعدم جواز الإحالة^١

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان صحيحاً ما قضت به المحكمة التأديبية من عدم اختصاصها بنظر الطعون في القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن أن الاختصاص بنظر هذه الطعون ينمق للمحكمة الإدارية العليا ، إلا أن المحكمة التأديبية جابت الصواب فيما قضت به من إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية العليا عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات . ذلك أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا منوط بإجراءات تكمل بيئتها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي إجراءات تخضع في طبيعتها وجوهرها عن الإجراءات التي تتبع في اقلية الدعاوى أمام المحاكم التأديبية ، فقد تطلبت المادة ٤٤ من القانون المذكور أن يقدم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من قوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين إياها ، ويجب أن يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه. ويبيان الأسبب التي بنى عليها الطعن وطلبت الطاعن وهذه الإجراءات تخضع في طبيعتها اختلافاً جوهرياً عن الإجراءات التي تتبع في اقلية الدعاوى قلم المحاكم التأديبية ومنى كان ذلك فإنه لا يكون أمام المحكمة التأديبية تمت مجال لأعمال نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التي تنص بأن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلجأ بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة بالنسبة للطعون التي تقدم خطأ إلى المحكمة التأديبية وتكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن في النزاع المثل .

قاعدة رقم (٣١١)

المبحث :

المادة (٨٤) من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينظم العاملين بالقطاع العام - المقصود بنهائية احكام المحاكم التأديبية - وصف احكام المحاكم التأديبية بانها نهائية لا يعنى عدم جواز الطعن فيها امام مجلس الدولة - لسبب ذلك: قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اعجاز الطعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا - نهائية هذه الاحكام فى مفهوم قانون مجلس الدولة هى قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ما لم تأمر دائرة محصى الطعون بهذه المحكمة بغير ذلك - مؤدى نهائية قرار الجزاء المنصوص عليها فى المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام ان قرار الجزاء يستنفذ مراحل اصداره والتنظيم منه وغدا قبلا للتنفيذ - هذه النهائية لا تخل بحق صاحب الشأن فى الطعن فيه امام المحكمة التأديبية المختصة لسبب ذلك المادة (٦٨) من الدستور التى تمنع حظر النقاض .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ سالف الذكر من نهائية احكام المحاكم التأديبية لا يعنى انه لا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . ذلك ان مجرد وصف الاحكام التأديبية بانها نهائية لا يعنى فى مفهوم قانون مجلس الدولة الذى انشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن فى احكامها اسباغ حصة تعفى هذه الاحكام من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . مقصد نص هذا القانون فى المادة ٢٢ منه على ان احكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك اعجاز القانون فى هذه المادة والمادة التالية لها الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا . فنهائية الاحكام فى مفهوم قانون مجلس الدولة هى قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها امام المحكمة الادارية العليا الا اذا امرت دائرة محصى الطعون بغير ذلك على ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة . وهى بذلك تختطف عن الاحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه التى اشارت اليها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر وهى تلك التى استنفذت مراحل الطعن او انتهت مواعيد الطعن

فيها بالنسبة لها . وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظم العاملين بالقطاع العام هي قابلية الاحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تلبث دائره فحص الطعون بغير ذلك وهذا الفهم لنهائية الاحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات بالبت في التظلم . ذلك ان مؤدى هذه النهائية ان قرار توقيع الجزاء يستفد مراحل اصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قابلا للتنفيذ . وذلك دون اخلال بحق الطعن فيه أمام المحكمة التأديبية اعمالا لما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور من ان التقاضى حق مسون ومكفول للناس كافة ، وان لكل مواطن حق اللجوء الى قاضييه الطبيعي ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء وما تقتضى به المادة ١٧٢ منه من ان مجلس الدولة يختص بالفصل في الدعاوى التأديبية والاخذ بغير هذا النظر من شأنه ان يؤدي الى ان المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضى بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت في التظلمات المشار اليها حين نص في الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على انها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور .

(طعن ١٥٣٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

الطعن في حكم المحكمة الإدارية أمام المحكمة الإدارية العليا - عدم

اختصاص وإحالة .

ملخص الحكم :

الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الإدارية يكون من قوى الشلن

أو من رئيس هيئة لمؤضى الدولة أمام محكمة القضاء الإدارى ببيئة استئنافية

(م - ٢٧ - ج ١٥)

ولا يكون لمام المحكمة الإدارية العليا التي ينمئذ اختصاصها فحسب ينظر الطعون المقدمة من الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى سواء بهيئة مستئنافية ان كان الطعن مقابا - رئيس هيئة مفوضى الدولة فحسب او باعتبارها محكمة اول درجة فيكون الطعن من ذوى الشأن او من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

(طعن ١٣٣٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٨)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

قواعد توزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا — المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الطعون فى قرارات مجالس تأديب الطلاب — أساس ذلك : المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة يشترط لاختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون فى قرارات مجالس التأديب والتي تعتبر بمثابة احكام ان تكون هذه القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم منها امام أى جهة أعلى لا يتوفر الشرط المتقدم فى قرارات مجالس تأديب الطلاب الذى يجوز للتظلم منها الى رئيس الجامعة وفقا لنص المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قصر اختصاص المحكمة الإدارية العليا على نظر الطعون المقدمة فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى او من المحكم التأديبية ولذا يخرج عن الاختصاص بنظر الطعن المتقدم اليها من قرار مجلس تأديب الطلاب بجامعة طنطا اذ ينعقد الاختصاص بذلك لمحكمة القضاء الإدارى (دائرة الإفراد) التى تختص بطلبات

إلغاء القرارات الإدارية النهائية المقدمة من الأفراد — وإذا كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار القرارات الصادرة من بعض مجالس التأديب بمثابة الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة العليا إلا أن منوط هذا القضاء أن تكون تلك القرارات نهائية بما لا مجال معه للتظلم فيها أمام أي جهة أعلى الأمر الذي لا يتوافر في القرار المطعون فيه الذي يجوز التظلم منه أمام رئيس الجامعة وفقا لمقتضى المادة ١٢٩ من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ..

(طعن ٢٤٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٢)

الفرع الثاني اختصاص المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

نص المادة ١١٩ من قانون الجبارك صراحة على أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجبارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذا الشأن يكون نهائياً - انحسار ولاية التعميق المقررة للمحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن وذلك استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

أن قانون الجبارك نظم إجراءات الطعن في قرارات المدير العام للجبارك بنص خاص لذلك فإن ما نص عليه يكون هو الواجب الاتباع استثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولما كانت المادة ١١٩ آنفة الذكر صريحة في أن حكم المحكمة المختصة في الطعن في قرارات المدير العام للجبارك نهائي وغير قابل للطعن فيه لذلك فإن حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في هذه الدعوى يكون نهائياً تنحصر عنه ولاية التعميق المقررة للمحكمة الإدارية العليا استثناء من أحكام المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٢٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

قضاء الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى مما يجيز الطعن فيه
أهم المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الاصول العامة المسبلة في نية المرافعات توجب على القاضى ان يتقيد بحدود الطلبات المقدمة اليه من الخصوم وتلى عليه ان يقضى نى غير ما طلب اليه الحكم فيه . واذ قضى الحكم المطعون فيه بما لم يطلبه المدعى يكون قد اقام قضاءه على قاعدة قانونية خاطئة يجيز الطعن فيه ايام المحكمة الادارية العليا طبقا لوضع المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تأسيسا على خطئه في تطبيق القاعدة المشار اليها .

(طعن ١٢٨٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

ادانة احد افراد الطائفة تاديبيا من لجنة قضائية مشكلة من اربعة قس - قرارات المحكمة او اللجنة القضائية المشار اليها في هذا الشأن لا تغاير القرارات التاديبية الصادرة من السلطات الرئاسية ولا ترقى الى مرتبة الاحكام التاديبية التي يعطى فيها مباشرة ايام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحكمة الادارية العليا بالفصل في الطعون التي ترفع اليها في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التاديبية في المادة ٢٢ من هذا القانون . واذ كان قضاء هذه المحكمة جرى على ان القرارات التاديبية الصادرة من مجالس التاديب تعتبر في تطبيق المادة ٢٢ المشار اليها بمثابة الاحكام الصادرة من المحاكم التاديبية ومن ثم يجوز الطعن فيها مباشرة ايام المحكمة الادارية العليا الا ان مناط ذلك ان يكون قرار مجلس التاديب شانه شأن احكام المحاكم التاديبية مما ظنزم فيه ذات الاصول العامة التي تنظم تاديب الموظفين بوجه عام من حيث اجرائه ايام هيئة

تتوافر فيها كافة الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ويستجيب أعضاؤها من أسباب الخبرة وتمثيل العضء القانوني ما يحدو الى الاطمئنان الى سلامة قراراتها ويرغبونها الى مرتبة القرارات القضائية اشبه ما تكون بالاحكام التأديبية ، وعلى ان تكون تلك القرارات مما ينأى عن التعقيب من أية جهة ادارية والا تسالوت مرتبته مع القرار الإداري الذى لا يجوز الانتجاء فى شأنه مباشرة الى المحكمة الادارية العليا وانما يجرى الطعن فيه ابتداء امام المحكمة المختصة من محاكم مجلس الدولة الاخرى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن ادين تأديبيا من لجنة قضائية مشكلة من أربعة قسّس مسند تشكيلها الجزء الرابع من كتاب تعليم وقوانين كنيسة المثل المسيحى الذى اقرته هيئة المؤتمر السنوى للكنيسة فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨ ولما كان الراى قانونا فى هذا الكلب ووجه الالتزام به ، فهو سند المحاكمة التى اجريت للطاعن واساس تشكيل اللجنة القضائية التى انبثق عنها قرار ادانته ، والبادى من ذلك ان قواعد المحاكمات الكنسية التى نظمتها هذا الجزء سواء عند محاكمة الدواعى او القسّس رئيس الدائرة . تقضى بأن تشكل المحكمة من عدد معين من القسّس . كما تجيز للمتهم فى جميع الاحوال ان يستأنف قضيته امام المؤتمر السنوى الذى يكون حكمه نهائيا . وفى ذلك يبين ان قرارات المحكمة او اللجنة القضائية المشار اليها لا تنزل منزلة الاحكام التأديبية التى يسوغ الطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ما دام ان تلك اللجنة لم يفرض عليها التزام الاسلوب القضائى المصوب به فى المحاكم ولا يتوفر لها من ضمانات الاجراءات والتشكيل ما يدنو مقرراتها الى مرتبة القرار القضائى بكل مقوماته وخصائصه ، بل ان تلك القرارات مما يجرى استئنافه امام هيئة ادارية اخرى خولت النظر فيها وتعديلها ، وبهذه المطلبه فان هذه القرارات لا تغاير القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية التى يتظلم منها اداريا ولا تختلف عنها مرتبة ولا ترقى الى مرتبة الاحكام التأديبية التى يطعن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية العليا تطبيقا لنص المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة ، الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات تنص على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تلجأ بحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . وأنه لئن كان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تحيل الدعوى إلى محكمة الطعن لما ينطوي عليه ذلك من غل يد محكمة الطعن عن أعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على الأحكام . إلا أن ذلك لا يحول دون محكمة الطعن بما لها من الهيئة والسلطان إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى أن تتجه بحالتها إلى المحكمة المختصة تطبيقاً للمادة ١١٠ آنفة البيان .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ مقصور على القرارات الصادرة بعد العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - عدم جواز قبول الطعن في القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون .

ملخص الحكم :

أن أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ التي أجازت الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي بالنسبة للمنازعات المتعلقة بتطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تلك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها إنما تسري بالنسبة للقرارات الصادرة بعد العمل بالقانون في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ أخذاً بقاعدة الأثر المباشر للقانون ولا يجوز الطعن في تلك القرارات إذا كانت صادرة قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار إليه .

(طعن ١٠٤٤ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

قرارات رئيس المحكمة التأديبية بالوقف عن العمل أو غير الوقف عن العمل — قرارات قضائية وليست ولائية — جواز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان المظنون ضده قد نفع بعدم جواز الطعن في القرار المظنون فيه أمام المحكمة الإدارية العليا مستقدا الى أنه قرار ولائي وليس حكما قضائيا ، وإن الطعن أمام هذه المحكمة مقصورا على الأحكام وحدها طبقا للمادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أن هيئة المفوضين أيضا قد اثارت هذا الدفع وأسسته على أنه إذا كتبت قرارات المحاكم التأديبية بالوقف عن العمل قابلة للطعن في ظل القانون السابق لمجلس الدولة ، فإن مرد ذلك الى أنها كتبت نصدر من المحكمة بكل هيئة الأمر الذي كان يضاف على هذه القرارات الصفة القضائية فتعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها ، أما وقد قضى قانون مجلس الدولة الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في المادة ١٦ منه بإسناد الاختصاص بإصدار هذه القرارات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا فلهذه والحالة هذه تصبح قرارات ولائية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على اختصاصها بنظر المظنون في القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في الطلبات الخاصة بمد الوقف احتياطيا عن العمل ، ويصرف الجزء الموقوف من المرتب بسبب الوقف عن العمل وذلك لأن هذه الطلبات ان ترتبط بالدعوى التأديبية أربط بالفرع بالأصل فإن القرارات الصادرة فيها تكون قرارات قضائية لا ولائية — وتستند المحكمة التأديبية اختصاص البت فيها من اختصاصها الاصيل

بنظر الدعوى التأديبية . ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الحالي قد استندت لاختصاص الفصل في تلك الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية مندرجا اذ أن الامر لا يعدو أن يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الاتجاز المطلوب للقضايا ، وعلى ذلك يظل القرار الصادر من رئيس المحكمة في الخصوصية المذكورة قرارا قضائيا ويجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا ، ومن ثم يكون التفع بعدم جواز الطعن غير قائم على سند صحيح من القانون خليفا بالرغم من .

(طعن ١١١٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

فاعسدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحاكم التأديبية في شأن طلبات مد الوقت عن العمل وحرف نصف المابل الموقوف بسبب الوقت عن العمل - اعتبارها بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا في ابعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل - لا ينال من ذلك ما نقض به الفقرة (رابعا) من المادة (٤٩) من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام المابلين بالقطاع العام من حظر الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في شأن الجزاءات الواردة بالمادة سالفه الذكر قصره على هذه الأحكام دون سواها جواز الطعن في غير هذه الحالات .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥٧ من نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي صدر القرار المطعون فيه في ظله تنص في فقرتها الأولى على أن لرئيس مجلس الإدارة أن يوقف المابل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة المشار اليها في المادة ٤٩ من هذا النظم ويترتب على وقف

العليل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ويجب عرض الأمر على المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف لتقرير ما تراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب كاملا حتى تصدر المحكمة قرارها فى هذا الشأن .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان القرارات التى تصدرها المحاكم التأديبية فى شأن طلبات مد مدة الوقف وصرف نصف مرتب العامل الموقوف بسبب الوقف عن العمل ، بمثابة الأحكام القضائية التى يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا فى الميعاد المقرر قانونا لارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ولان المحكمة التأديبية تستمد اختصاصها بالبت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ولا ينال من ذلك ما تقضى به الفقرة رابعا من المادة (٤٩) من النظام المذكور من ان القرارات الصادرة بالبت فى النظم من الجزاءات وكذلك احكام المحاكم التأديبية الصادرة فى هذا الشأن نهائية عدا تلك التى تصدر بتوقيع جزء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يملوه فيجوز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان العامل بالحكم . وذلك لان حظر الطعن مقصور - على ما سلف البين على الأحكام الصادرة فى شأن الجزاءات دون سواها . وبالتالي فان الأحكام التى تصدرها المحاكم التأديبية فى غير هذه الحالات يجوز الطعن فيها وفقا للقواعد العامة المقررة للطعن فى الأحكام أمام المحكمة الادارية العليا أخذاً بان الحظر من الطعن استثناء من اصل عام لا يسوغ التوسع فى تفسيره .

ومن حيث انه لما كانت المحكمة التأديبية لموظفى وزارة الصحة قد قررت بجلستها المنعقدة فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٧١ فى الطلب رقم ٣٠٦ لسنة ١٣ القضائية عدم صرف نصف مرتب الطاعن الموقوف صرفه مدة وقته وذلك بصفة مؤقتة . وقد طعن السيد فى هذا القرار فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٧١ لذلك يكون الطعن جائزا قانونا بما لا وجه للنعمى عليه فى هذا الشأن .

ومن حيث أن القاعدة الأساسية في المحاكم هي تحقيق الضمان وتوفير الاطمئنان لذوى الشأن وعلى ذلك فإن الأمر إذا يتعلق بصرف أو عدم صرف نصف مرتب العليل الذي يهدر قرار بوقفه عن العمل فإن المشرع إذا أنطى بالحكمة التأديبية أن تقرر ما تراه من صدده فإنه يكون قد أخذ في الاعتبار أنها ستفصل في هذا الأمر بعد أن تكون قد تحسنت جوانب الجدية في أمر الوقف في ضوء ما هو منسوب إلى العليل الموقوف ولن تتمكن من ذلك حقيقة التمكن ما لم تستتبع أو تتفح الفرصة بالاقبل للعامل الموقوف أن يبدى وجهة نظره وما قد يكون تحت يده من بيانات مما يكون له تقديره عندما تصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن — ومن ثم كان على المحكمة التأديبية أن تلتزم بوجوب إخطار صاحب الشأن بالجلسة المحددة لنظر الطلب الخاص بنصف مرتبه الموقوف . وإذا صدر القرار المطعون فيه دون أن تتبح المحكمة للطاعن فرصة الاطلاع على الأوراق وإبداء دفاعه فإنه يكون قد شله البطلان لخلاله بضمانة جوهرية تيسر حق الدفاع الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغائه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية للفصل فيه مجدداً من هيئة أخرى بعد إخطار الطاعن وتحقيق دفاعه .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون فيه وإعادة الطلب إلى المحكمة التأديبية لوزارة الصحة للفصل فيه .

(طعن ١٨٢ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات رد الوقف احتياطياً عن العمل ، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب هي قرارات قضائية وليست ولائية — أساس ذلك — الأثر المترتب على ذلك — جواز الطعن فيها استقلالاً أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات مد الوقف احتيلطيا عن العمل وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، اذ تستند المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاص الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية والتي يجوز بهذه الغاية الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد المقرر قانونا . ولا يخفى من هذا النظر أن المسألة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ استندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا إذ ان الامر في ذلك لا تبدو ان يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف على المحاكم التأديبية حتى لا يكون اختصاصها بذلك على حساب الاتجاز المطلوب للقضايا بما لا اثر له على طبيعة تلك القرارات وكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا على ما تقدم البيان .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - قصره الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على بعض أحكام المحاكم التأديبية دون غيرها - قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - إعادة تنظيم المحاكم التأديبية - لجارة الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها - هذا التنظيم في ضمن التنظيم السابق الذي قصر الطعن على بعض الأحكام .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات المسماة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة قد ، وضع النظام التأديبي للعاملين

بهذه الجهات ، ومن ذلك ان قضى بحاكمتهم لتمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية واحال في ذلك الى احكام الباب الثالث من هذا القانون ، وهي الاحكام التي تبين تشكيل وترتيب المحاكم التأديبية . وتحدد اختصاصها ، وتحدد طريق الطعن فيها واجراءاته واحواله . حيث تنص المادة ٢٢ منه على ان « احكام المحاكم التأديبية نهائية . ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا . ويرفع الطعن وفقا لاحكام المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة » ويعتبر من ذوى الشأن في حكم المادة المذكورة رئيس ديوان المحاسبة ومدير عام النيابة الادارية والموظف الصادر ضده الحكم . وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام المصلين بالقطاع العام . وتضمنت المادة ٤٩ من هذا النظام احكاما عدلت بمصر قواعد التاديب الواردة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه . فقد وسعت من اختصاص السلطات الرئاسية بتوقيع الجزاءات التأديبية بينما ضيقت اختصاص المحاكم التأديبية في هذا المجال . كما استندت الى هذه المحاكم ولاية الفصل في الطعون التي تصدر بتوقيع جزاءات تأديبية او بالفصل في الطعون تكون نهائية ، وبالنسبة الى الاحكام التي تصدر بتوقيع عقوبة الفصل من الخدمة على المصلين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه فيجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المصل بالحكم . ومؤدى ذلك ان نظام المصلين بالقطاع العام قد تناول بالتعديل اختصاص المحاكم التأديبية على النحو سلف البيان كما عدل قواعد الطعن في احكام هذه المحاكم لتمام المحكمة الادارية العليا على خلاف ما يقضى به قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وذلك بان قصر الطعن على الاحكام التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل على المصلين شاعلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه والقاه فيها عدا ذلك . كما جعل بمواد الطعن ثلاثين يوما تحسب من تاريخ اعلان الحكم .

ومن حيث انه اصلا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور التي تنص على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات

الإدارية وفي الدعاوى التأديبية ، صدر قانون مجلس الدولة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وتناول في العديد من أحكامه شؤون المحاكم التأديبية نقض في المادة الثالثة منه بأنها فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة ، وعدل بالمادة السابعة تشكيلها بأن جعل جميع أعضائها من المستشارين أو الأعضاء الفنيين بالمجلس ، وبسط في المادة ١٥ اختصاصاتها فأصبحت تشمل نظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات الإدارية والمالية التي تقع من العاملين للعنيين بالجهاز الإداري للدولة ، والعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وما يتبعها . من وحدات ، والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح . وأعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية : وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي صدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيتها شهريا كما يدخل في اختصاصها أيضا الفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . وفي الطعون في الجزاءات الواقعة على العاملين بالطبائع العلم من السلطات الرئيسية . كما نصت المادة ٢٢ منه على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية . ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون . ويعتبر في نفي الشأن في الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزي للحسابات ومدير النيابة الإدارية » . ونصت المادة ٢٣ على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم التأديبية وذلك في الأحوال الآتية : (١) . (٢) . (٣) . ويكون لنفي الشأن ولرئيس هيئة مفوضي الدولة أن يطن في تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم .

ومن حيث أن الثابت من استقراء نصوص قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وبخاصة نصوصه المتقدم ذكرها أن المشرع استهدف إعادة تنظيم المحاكم التأديبية تنظيمًا كليًا يتعارض مع الأسس التي قامت عليها التشريعات السابقة الصادرة في هذا الشأن ومن بينها تلك التي تضمنتها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام

العاملين بالقطاع العام . إذ نصر قانون مجلس الدولة على اعتبار المحاكم المذكورة فرعا من القسم القضائي بمجلس الدولة . وترتبطا على ذلك جعل جميع أعضائها من رجال مجلس الدولة ، ومنحها اختصاصات جديدة لم تكن لها من قبل . فقد قضى بالنسبة للعاملين بالقطاع العام — على ما جرى به حكم المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ القضائية ١ تنازع ، الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ والذي تلخّذ به هذه المحكمة — تنن ولاية المحاكم التأديبية تتناول فضلا عن الدعوى التأديبية المبنّدة . الاختصاص بالفصل في الملن في أي جزء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية وكذلك طلبات التعويض المترتبة على الجزاء . وغيرها في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي الخاص بالقضاء الجزاء . وذلك كله بالمخالفة لما تقضى به المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ثم أورد قانون مجلس الدولة في المادتين ٢٢ و ٢٣ منه أن أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا خلال سبتين يوما من تاريخ صدورها ومؤدى ذلك أن قانون مجلس الدولة الجديد قد تضمن تنظيميا خاصا باختصاص المحاكم التأديبية في شأن تأديب العاملين بالقطاع العام ، وينظر الطعون المقدمة منهم في الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الرئاسية عليهم والفصل في الطلبات المرتبطة بهذه القرارات ، وإجاز القانون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية على إطلاقها أمام المحاكم الإدارية العليا دون ثمة تفرقة بين الأحكام الصادرة في شأن العاملين في الدولة أو في القطاع العام أو في غيرها : وهذا التنظيم الخاص يتعارض في أساسه — على ما سلف بيانه — مع الأحكام الخاصة التي أوردتها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ المتقدم فكره تعارضا من مقتضاه أن تصبح أحكام القانون المذكورة المتعلقة باختصاص المحاكم التأديبية وبأنطمن في أحكامها ، ملغاة ضمنا بصور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإذ كان الأمر كذلك فإن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الذي كانت تحظره المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر يصبح جائزا قانونا طبقا لأحكام قانون مجلس الدولة :

(طعن ١١١٧ لسنة ١٩٠ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

نصت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ، كما حددت المادة ٨٤ من ذات النظام للسلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام اليها من توقيع هذه الجزاءات في البنود من ١ - ٦ ، ونصت الفقرة الثالثة من البند الخامس من تلك المادة على انه في جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في النظام وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية - المقصود بنهاية الحكم التأديبي في مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها هي قلبية الحكم للتنفيذ حتى ولو طعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تأمر دائرة فحص الطعون بغير ذلك - الدفع بعدم جواز نظر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا لنهاية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية دفع غير صحيح - لسلس ذلك أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كقاعدة عليا وبصرح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية في الأحوال المبينة فيها ولم تنتج ارادة المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الى الفاء طريق الطعن المذكور صراحة أو ضمنا .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم جواز نظر الطعن بمقولة ان الحكم المطعون فيه نهائي ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالتطبيق لحكم المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظل العمل بأحكامه فانه يبين من الرجوع الى المادة ٨٢ من هذا القانون انها اوردت في فقرتها الاولى الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين في شركات القطاع العام كما حددت في فقرتها الثانية الجزاءات التي يجوز توقيعها على من كان منهم شاغلا لاحدى الوظائف العليا ، ثم حددت المادة ٨٤ من ذلك النظام السلطات التي عقد لها القانون الاختصاص في توقيع هذه الجزاءات وتلك التي ناط بها القانون النظام اليها من توقيع هذه الجزاءات فنصت على ان يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي :

١ — لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع جزاء
الانذار لو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث
لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس الإدارة
خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٢ — لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة
مما دونها توقيع أى من الجزاءات التأديبية الواردة في البند من ١ — ٨ من
الفقرة الأولى من المادة ٨٢ .

ويكون التظلم في توقيع هذه الجزاءات الى رئيس مجلس إدارة
الشركة وذلك خلال خمسة عشر يوما في تاريخ اخطار العامل بالجزاء
الموقع عليه .

وتعرض التظلمات الموقعة من رئيس مجلس الإدارة على لجنة ثلاثية
يشكلها مجلس الإدارة للنظر في هذه التظلمات ويكون من بين اعضائها
عضو تختاره اللجنة النقابية .

٣ — للمحكمة التأديبية بالنسبة للجزاءات الواردة في البنود من
٩ — ١١ من المادة ٨٢ ويكون التظلم من هذه الجزاءات أمام المحكمة
الإدارية العليا .

٤ — لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية مما
فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمختارين وأعضاء مجلس إدارة
التشكيلات النقابية توقيع أى من الجزاءات في المادة ٨٢ من هذا القانون .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة
خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار العامل بالجزاء الموقع عليه .

٥ — لرئيس الجمعية العمومية للشركة بالنسبة لرئيس وأعضاء
مجلس إدارة الشركة توقيع أحد جزاءى التنبيه واللوم وله توقيع أى من
الجزاءات الواردة في البنود من ١ — ٨ على أعضاء مجلس إدارة
(م — ٢٨ — ج ١٥)

التشكيلات النقابية فيما عدا جزاء الوقف فيكون بناء على حكم من السلطة القضائية المختصة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة التأديبية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطار المبل بالجزاء الموقع عليه .

وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة بالبت في التظلم وكذلك احكام المحاكم التأديبية نهائية .

٦ - للمحكمة التأديبية المختصة بالنسبة لرئيس واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية توقيع جزاء الاحالة الى المعاش او الفصل من الخدمة .

ويكون التظلم من توقيع هذه الجزاءات أمام المحكمة الادارية العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المبل بالحكم .

ومن حيث ان قانون مجلس الدولة الصادر بانقوتون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضى كعادة عامة وبصريح النص في المادتين ٢٢ ، ٢٣ منه على جواز الطعن في احكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا في الأحوال التي يكون فيها الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون او خطأ في تطبيقه او تأويله . وفي حالة وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم وفي حالة صدور الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ويبين من استقراء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ان المشرع لم تتجه ارادته الى إلغاء طريق الطعن المذكور فلم ينص القانون ثمة نسا ناسخا صريحا أو ضنيا بهذا الإلغاء . كما جاءت نصوص القانون واعماله التحضيرية واضحة الدلالة في الإبقاء على هذا الوجه من الطعن ، فقد اقتضت المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في بنودها الستة على تحديد السلطة المختصة بنظر التظلم من الجزاءات الموقعة . فنصت هذه المادة في البند الأول منها على ان يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها شاغلوا الوظائف العليا

الى رئيس مجلس الادارة وقضت في البند الثاني منها بان يكون التظلم من توقيع الجزاءات التي يصدرها رئيس مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارة الشركة او تعرض هذه التظلمات على لجنة ثلاثية يشكلها مجلس الادارة للنظر فيها ، واورد كل من البندين الثالث والسادس منها ان التظلم من الجزاءات التي توتمها المحكمة التأديبية يكون اہل المحكمة الادارية الطلما ، واشار كل من البندين الرابع والخامس الى ان التظلم من الجزاءات التي يوتعمها كل من مجلس الادارة ورئيس الجمعية العمومية للشركة يكون اہل المحكمة التأديبية المختصة . ومؤدى النصوص السابقة ان المشرع استهدف فحسب تنظيم مرحلة التظلم من الجزاء الموقع على العامل وترك اہر تنظيم مرحلة الطعن القضائي فيما تصدره السلطات الرئاسية سلفة الذكر من قرارات وما تصدره المحاكم التأديبية من احكام للقواعد العامة المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وليس اہل على اتجاه المشرع الى اجازة الطعن في احكام المحاكم التأديبية مما نصت عليه المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه من ان تعفى من الرسوم الطعون التي تقدم ضد احكام المحاكم التأديبية اذ لو كان المشرع قد اتجه قصدہ الى حظر هذا الطعن والاكتماء بمرحلة التظلم لما نص فيها على رسوم الطعون . ويسائد هذا النظر ان اہد اعضاء مجلس الشعب ابدى - على ما جاء بمضبطة الجلسة السادسة والسبعين في ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ ص ٢٩ عند مناقشة الفقرة الثانية من البند الخامس من المادة ٨٤ (التي اصبحت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ولكن الاخوة القانونيين ذكروا ان القانون العام هو الذى ينظم اجراءات الطعن ولذلك فانه يحل عن اقتراحه بحيث يحذف الجزء الاخير من هذه الفقرة حتى يكون هناك اتساق بين القانونين ولم يجادل اہد فيها اثر من ان القانون العام هو الذى ينظم اجراءات الطعن . بما يفيد ان هذا المبدأ كان اہرا مسلما لا اعتراض عليه ولا رغبة في العدول عنه واذا كان مجلس الشعب لم يوافق على الاقتراح الخاص بحذف الفقرة المشار اليها فان ذلك لا ينال من سيادة المبدأ المذكور ولا يتجافى معه في شيء .

ومن حيث أن ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الخامس - من المادة ٨٤ سالفه الذكر - من أنه « وفي جميع الحالات السابقة الواردة في البنود من ١ - ٤ من هذه المادة تكون القرارات الصادرة باليت في التظلم وكذلك لحكم المحاكم التأديبية نهائية » ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ذلك أن مجرد وصف الأحكام التأديبية بأنها نهائية لا يعنى في مفهوم قانون مجلس الدولة الذي أنشأ المحاكم التأديبية ونظم طرق الطعن في أحكامها أسباباً حصانة تعصم هذه الأحكام من الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . فقد نص هذا القانون في المادة ٢٢ منه على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ومع ذلك أجاز القانون في هذه المادة والمادة التالية لها ، الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فنهائية الأحكام في مفهوم قانون مجلس الدولة هي قابليتها للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . . الا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك على ما نصت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة ، وهي بذلك تحفظ عن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيها التي أشارت إليها المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر وهي تلك التي استنفذت مراحل الطعن أو انتهت بمواعيد الطعن فيها بالنسبة لها - ولو شاء المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنف الذكر الخروج على أحكام قانون مجلس الدولة في هذا الشأن لما أعياه النص الصريح على عدم جواز الطعن في أحكام المحاكم التأديبية . وبهذه المثابة تكون النهائية المقصودة في حكم المادة ٨٤ من نظام المصلين في القطاع العام المشار اليه هي قابلية الأحكام التأديبية للتنفيذ ولو طعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ما لم تهر دائرة فحص الطعون بغير ذلك »

ومن حيث أن هذا الفهم لنهائية الأحكام التأديبية في حكم الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليه يتسق مع مفهوم النهائية الذي نصت عليه هذه الفقرة للقرارات الصادرة باليت في التظلم ، ذلك أن مؤدى هذه النهائية أن قرار توقيع الجزاء استنفذ مراحل إصداره والتظلم منه بمعرفة السلطة الرئاسية وغدا قليلاً للتنفيذ وذلك دون إخلال بحق الطعن فيه أمام المحاكم التأديبية أعلا لما تقتضى به المادة ٦٨ من

الدستور من أن التقاضي حق مصون ومنقول للنفس كافة ، وإن لكل مواطن حق الاتجاه الى قاضية الطبيعى ويحظر النص من شأنه أن يؤدي الى أن المشرع خالف حكم الدستور بالنص على حظر التقاضي بالنسبة للقرارات الصادرة بالبت فى التظلمات المشار اليها حين نص فى الفقرة الثالثة من البند الخامس من المادة ٨٤ المشار اليها على أنها نهائية وهو ما لم يتجه المشرع اليه التزاما بحكم الدستور..

ومن حيث أن القول بلن نهائية الحكم التلادى فى مفهوم الفقرة الثالثة المشار اليها تعنى عدم جواز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا يؤدي الى نتيجة غين منطقية وتفرقة شاذة نلهاها روح التشريع ، وهى أن يصبح للنهائية فى حكم الفقرة المذكورة معنيان متباينان أحدهما يدل على استنفاد مراحل اصدار القرار من السلطة الرئاسية وجواز الطعن فيه قضاء ، ويدل الآخر على عدم جواز الطعن فى الحكم التلادى أمام المحكمة الادارية العليا ويصبح بهذه المثابة من صغر فى حقه قرار تلادى وتظلم منه للسلطة الرئاسية وفقا لحكم البندين ١ ، ٢ من المادة ٨٤ فى مركز اسى وحماية قضائية اشمل من ذلك الذى قررت المادة المذكورة فى البند الرابع منها أن يكون التظلم من القرار التلادى الصادر من السلطات الرئاسية أمام المحكمة التلادىية ..

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما تقدم غاته ليس فيها تضمنته الفقرة الثالثة من البند الخامس المشار اليه من عدم النص على نهائية احكام المحاكم التلادىية الصادرة فى التظلم فى توقيع الجزاءات المشار اليها فى الفقرة الأولى من هذا البند ثمة دلالة على أن الاحكام التلادىية الصادرة فى التظلم من الجزاءات المشار اليها فى البند الرابع من المادة المذكورة نهائية بمعنى أنه لا يجوز الطعن فيها لا دلالة فى ذلك لأن المشرع قد استهدف من نهائية الاحكام التلادىية على ما سلف البيان تلابلتها للتفويض بالرغم من الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا ما لم توقف دائرة فحص الطعون تنفيذها فقد وضع المشرع فى حسبلاته ازاء تفلوت منزلة الملبلين ومركزهم الوطنى والقيادى اثر المهادرة الى تفويض الجزاءات الموقعة عليهم على حسن سين الحل

نراى ان تكون القرارات الصادرة من السلطات الرئيسية بالبت فى النظم واحكام المحاكم التأديبية قابلة للتنفيذ قبل استفاد مراحل الطعن فيها لو فوات مواعيد هذا الطعن وذلك بالنسبة لجميع الصالحين عدا رئيس واعضاء مجلس ادارة التبركة واعضاء مجلس ادارة التشكيلات النقابية المنصوص عليهم فى الفقرة الاولى من البند الخامس من المادة ٨٤ فقد رأت ان مصلحة العمل تقتضى عدم المبادرة الى تنفيذ الجزاءات عليهم قبل ان تحوز قوة الشيء المحكوم فيه بنأيدها من المحكمة الإدارية العليا او بفوات مواعيد الطعن فيها امام هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب يكون النعى بعدم جواز الطعن فى الحكم المطعون فيه على غير اساس من القانون ويتمين رفضه .
(طعن ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

مقدمة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

المحكمة التأديبية التى يطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا — تشمل فى عمومها كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية الاستئنافية .

ملخص الحكم :

انه ينبى فى تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التى نصت المادة ١٥ من مجلس الدولة على ان يطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة اخذها بالوسع الدلالات وأمعها واكثرها شمولاً لأن المشرع حين عبر بالمحكمة التأديبية اراد بها الاستغراق والعموم ولا شك ان ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية فلها ويمكن تشبيهها بالمحكمة .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر
الطعن المقدمة ضدها دون محكمة القضاء الإداري .

ملخص الحكم :

أن قرارات مجالس التأديب وأن كانت في حقيقتها قرارات إدارية إلا أنها أشبه ما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بحيث يكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا مباشرة وقد تضمن القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات ما يؤكد ذلك بالنسبة إلى القرارات التي تصدر من مجلس التأديب المنصوص عليه فيه إذ نص في المادتين ٨٠ ، ١٠٢ منه على أن « تسرى بالنسبة للمحاكمة أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ » وجاء بمذكرته الإيضاحية أن المادة ١٠٢ (تضمنت تشكيل مجلس التأديب لموظفي الجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس وقد رأى أن يكون من درجة واحدة تمثيلاً مع الوضع العام لموظفي الدولة من حيث المحاكمة ناكذ هذا النص التزام قانون تنظيم الجامعات لذات الأصول العامة التي تنظم تأديب الموظفين بوجه عام من حيث قصره على درجة واحدة أمام هيئة تتوافر فيها الضمانات وتمثيلاً مع هذا الأصل يجوز الطعن في قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا وفقاً لأحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذي أحال إليه القانون المذكور — وتبقى هذه المادة بأن (أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

قرارات هذه المجالس والهيئات تعد قرارات قضائية — اجازة عرضها على هيئة تاديبية عليا يجعلها بمنزلة الأحكام التاديبية — قبول الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان القرار الصادر من الهيئات المذكورة هو في حقيقته قرار قضائي بكل مقوماته وخصائصه وما يعرض له هذا القرار القضائي من خصوصية يتصدى لحسمها ومن عقوبة يتولى ايقاعها لا شبهه في أنه يظهر هذا النظر ومن ثم فإذا أجاز الشلوع الطعن فيه أمام هيئة تاديبية عليا كان هذا القرار بمنزلة الحكم التاديبى ويسرى عليه حكمه من حيث اعتباره قضاء لا يجوز الرجوع فيه أو التظلم منه وإنا .٠٠ يقبل الطعن فيه أمام الجهة التى يطمعن لملها في أحكام المحاكم التاديبية وهى طبقا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

قرارات مجالس التاديب — في حقيقتها قرارات قضائية — الطعون في القرارات الصادرة من مجالس التاديب — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بها .

ملخص الحكم :

ان قرارات مجالس التاديب هي في حقيقتها قرارات قضائية اشبه بما تكون بالأحكام وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التاديبية فلا يجوز الطعن فيها إلا أمام المحكمة الإدارية العليا عملا بنص المادة ٣٢ من قانون النيابة الإدارية.

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا — اختصاصها — قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا — قضاء المحكمة الإدارية العليا السابق كان يجرى على أساس اختصاصها بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات إدارية عليا — أساس هذا القضاء أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت في حقيقتها قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية إلا أنها تشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها — أساس ذلك : ١ — أن قرارات مجالس التأديب تماثل الأحكام التأديبية من حيث أنها جميعا تتضمن جزاءات تأديبية في مواخذات مسكية تنشأ في حق المملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كانت لتنشأ من غيرها ٢٠ — اختصار مراحل التأديب حرصا على سرعة الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومي ٣٠ — أوحيد جهة التقيب النهائي على الجزاءات التأديبية في جهة واحدة هي المحكمة الإدارية العليا حتى تكون كلمتها هي القول الفصل في تاصيل أحكام القانون الإداري وتنسيق مجالته .

نشأة المحاكم التأديبية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والخصوص عليها بقانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — لم يبق خاضعا لنظام مجالس التأديب التي كانت قائمة في ظل القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سوى عدد قليل من الجهات الإدارية التي تنظم شئونها قوانين خاصة وأصبح الكثير منها من درجة واحدة — لم تعد بمررات واقعية أو قانونية لقضاء المحكمة الإدارية العليا السابق في هذا الشأن — دستور ١٩٧١ قيد استحداث المادة ١٧٢ ويقضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة وتختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعوى التأديبية — المواد ٧١-١٠٠-

١٥-٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المستفاد من نصوص قانون مجلس الدولة ان المشرع اعاد تنظيم المساطة التأديبية على نسق جديد وجعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من قضاء وتفتش بالمساطة التأديبية للعاملين الذين يحالون اليها من النيابة الإدارية كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل على العاملين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة - اساس ذلك حسباتها جزاءات تأديبية صادرة عن سلطة تأديبية .

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل يجوز للعاملين الذين صدر تضمنهم هذه القرارات الطعن فيها امام المحكمة التأديبية المختصة وليس امام المحكمة الإدارية العليا - اساس ذلك : الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ والبندين تاسعا وثالثا عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

قرارات مجالس التأديب وان كانت تعتبر من القرارات الادارية الصادرة من لجان ادارية ذات اختصاص قضائى التى يجوز الطعن فيها امام محكمة القضاء الإدارى طبقا للمادة ١٠ البند ثانيا والمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الا ان هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية - الاثر المترتب على ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن فى هذه القرارات .

لا يفرض من الطبيعة الادارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التى تصدر من المحاكم او الجهات القضائية الاخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من انه لا توقع عقوبات الا بحكم من مجلس التأديب - اساس ذلك الاستناد الى كلية حكم يعتبر حجة لفظية داخضة - العبرة فى التفسير بالمعنى دون اللفظ والجأتى - مجالس التأديب شلتها شلن كثير من اللجان الادارية ذاك الاختصاص القضائى قد يراسها او يشترك فى عضويتها عضو او اكثر

من الجهات القضائية فهي لجان ادارية لأن تشكيلها ليس فضائيا صرفا وإنما يشترك فيه عنصر من عناصر الإدارة العامة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

القضاء الإداري حسم منذ نشأته موضوع تكيف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية — تبني المشرع هذا التكيف في قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائي وقد آل هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التاديب من محكمة القضاء الإداري الى المحكمة التأديبية المختصة .

الطعن في قرار مجلس تاديب أمام المحكمة الإدارية العليا — الحكم بعدم اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن وإحالة الى المحكمة التأديبية المختصة — المادة ١١٠ مرافعات .

ملخص الحكم :

من حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا كان قد جرى على النحس باختصاصها بنظر ما يقدم اليها من طعون في قرارات مجالس التاديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية عليا ، وقام هذا القضاء على أن قرارات مجالس التاديب وإن كانت في حقيقتها قرارات ادارية صادرة من لجان ادارية إلا أنها اشبه ما تكون بأحكام المحاكم التأديبية التي تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعن فيها طبقا للمادة الخامسة عشر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة ، وإن هذا النظر يجد سنده القانوني في أن قرارات مجالس التاديب تهائل الأحكام التأديبية من حيث أنها جيمعا تتضمن جزاءات تأديبية في مؤاخذات مسلكية تنشأ في حق العاملين الصادرة في شأنهم مراكز قانونية جديدة ما كتبت لنفشا من غيرها كما يجد سنده من حيث الملامسة التشريعية في تقريب نظم التاديب الذي كان معمولا به في الاقليم السوري إبان الوحدة ، الى نظم التاديب المعمول به في مصر المستحدث بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، وفي اختصار مراحل التاديب حرصا على سرعة

الفصل في المخالفات التأديبية وحسن سير الجهاز الحكومى ، وفى توحيد جهة التعميب النهائى على الجزاءات التأديبية فى المحكمة الادارية العليا حتى تكون كلمتهما القول الفصل فى تأصيل احكام القانون الادارى وتنسيق مبادئه .

ومن حيث أنه بعد أن انفصلت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، والقيت مجالس القلايب الابتدائية والاستئنافية التى كانت تختص بالمحاكمة التأديبية للموظفين طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة وحلت محلها فى هذا الاختصاص المحاكم التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية ، ومن بعدها المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولم يبق خاضعا لنظام المساطة ايام مجالس القلايب سوى عدد قليل من الجهات الادارية التى تنظم شئونها قوانين خاصة ، وكثير من هذه المجالس اصبح من درجة واحدة ، لم تعد ثمة مبررات واقعية او قانونية لقضاء المحكمة السابق فى هذا الشأن ، وبالإضافة الى ذلك فان دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ قد استحدث فى المادة ١٧٢ منه نصا يقضى بأن (مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة . ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى) وتطبيقا لهذا النص الجديد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة متضمنا النصوص الآتية :

المادة ٧ — تتكون المحاكم التأديبية من : ١ — المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم . ٢ — المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثانى والثالث ومن يعادلهم . ويكون لهذه المحاكم الخ .

المادة ١٠ — تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

أولا :

ثانيا :

ثالثا :

رابعا :

خامسا :

سادسا :

سابعاً :

ثامنا : الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من لجان
ادارية ذات اختصاص تضللى فيها عدا الخ .

تاسعا : الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية .

عاشرا :

حادي عشر :

ثاني عشر : الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون .

ثالث عشر : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع
المعام في الحدود المقررة قانونا .

رابع عشر :

ويشترط في طلبات الخ

المادة ١٥- استختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن
المخالفات المالية والادارية التي تقع من :

أولا : العاملين المدنيين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة
ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات
العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا ائني
من الارباح .

ثانيا : اعضاء مجالس ادارة التشكيلات الفعلية المشكلة طبقا لقانون
العمل و اعضاء مجالس الادارة المنتخبين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤١ لسنة
١٩٦٣ المشار اليه .

ثالثا : المعلنين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديددها قرار رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتبتهم خمسة عشر جنيتها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم ينظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

المادة ٢٢ - لحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا فى الأحوال المبينة فى هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية . وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المقتضول أن يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

المادة ٢٣ - يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ . ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن فى تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون الخ .

ومن حيث ان المستفاد من النصوص المتقدمة ان المشرع اعاد تنظيم المسألة التأديبية للمعلنين فى الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وذلك على نسق جديد ، جعل المحكمة التأديبية مشكلة كلها من تضاد ، تختص بالمسألة التأديبية للمعلنين الذين يحالون اليها من النيابة الادارية ، كما تختص بالطعون فى الجزاءات التأديبية التى توقعها جهات العمل المشار اليها على المعلنين بها سواء عن طريق السلطة الرئاسية مباشرة او عن طريق مجلس تأديب حسب التنظيم القانونى للتأديب فى كل جهة بحسبها جيمها جزاءات صادرة عن سلطة تأديبية ، واحكام المحاكم

التأديبية التى تصدر فى الدعوى أو الطعون التأديبية يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا من ذوى الشأن الذين حددهم القانون وفى الحالات المبينة به

ومن حيث انه فى ضوء التنظيم الجديد للتأديب المشار اليه . تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة عن جهات العمل . يجوز للعاملين الذين صدرت ضدهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية المختصة وليس أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك طبقا لنصوص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ، والبندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة السالف الإشارة إليها . ويجدر بالملاحظة أن قرارات مجالس التأديب وإن كانت تعتبر من القرارات الإدارية الصادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائى . التى يجوز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإدارى طبقا للبادة العاشرة البند ثامنا والسادة الثالثة عشر من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، إلا أن هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية . وبهذه الصفة يكون الطعن فيها أمام المحكمة التأديبية طبقا للنصوص المشار إليها وطبقا للقاعدة العامة فى تفسير القوانين التى تقضى بأن النص الخاص يقتيد النص العام ، ولذا نرى نخرج تبعا لذلك عن اختصاص محكمة القضاء الإدارى التى خصها قانون مجلس الدولة بالمسائل المنصوص عليها فى المادة العاشرة منه عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحكم التأديبية .

ولا يغير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ولا يجعلها أحكاما تماثل تلك التى تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ، ما نصت عليه المادة ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية من أنه (لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب) ، فمجرد الاستناد الى كلمة حكم يعتبر حجة لفظية داحضة لما هو مسلم به من العبارة فى التفسير بالمعنى دون الألفاظ والمباني ، وما نصت عليه المادة ١٦٧ من القانون المذكور من تشكيل مجالس التأديب الخاص بموظفى المحاكم والنيابات برئاسة أحد أعضاء الهيئة القضائية واشتراك عضو من النيابة العامة وعضو من الإدارة العامة (كبير الكتاب أو كبير المحضرين أو رئيس

الظلم الجنائى) وواضح من هذا التشكيل غلبة العنصر القضائى ، ذلك ان مجالس التاديب المشار اليها شأنها شأن كثير من اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى قد يرأسها او يشترك فى عضويتها عضو او اكثر من الهيئات القضائية مثل لجان فحص الطعون الانتخابية لعضوية مجلس الشعب ، فهى لجان ادارية لان تشكيلها ليس قضائيا صرعا وانما يشترك فيه عنصر من الإدارة العامة ، وهى ذات اختصاص قضائى لأن عملها من طبيعة النشاط القضائى ، وقد حسم القضاء الإدارى منذ نشأته موضوع تكيف القرارات الصادرة عن اللجان المذكورة بأنها قرارات ادارية ، وتبنى المشرع هذا التكيف فى قوانين مجلس الدولة المتعاقبة بدءا من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ حتى القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وذلك بنصه على اختصاص محاكم مجلس الدولة وحدها بالنظر فى الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهة ادارية ذات اختصاص قضائى وقد ال هذا الاختصاص بالنسبة لمجالس التاديب من محكمة القضاء الإدارى الى المحكمة التاديبية المختصة كما سلف البينان .

ومن حيث ان قرار مجلس التاديب المطعون فيه خالص بموظف من غير مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم فمن ثم يكون الاختصاص بنظره للمحكمة التاديبية بالاسكندرية الخاص بالعاملين من المستويات الاولى والثانى والثالث ومن يعادلهم ، وذلك طبقا للمادة ٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ الخاص بانشاء محكمة تاديبية بمدينة الاسكندرية ، ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا نوعيا بنظر الطعن المائل والامر باحلقته الى المحكمة التاديبية بالاسكندرية للعاملين من المستويات الاولى والثانى والثالث عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧) .

تطبيق :

يلاحظ ما قضت به الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٩٨٤/١٣٦ فى هذا الشأن - وقد سبق الإشارة الى حكمها تحت موضوع « تاديب » .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الهيئات التأديبية التي تتمتع درجاتها - أدنى إلى المحاكم التأديبية منها إلى الجهات الإدارية - لا تصدر قرارات إدارية لأن القرار الإداري يجوز سحبه - تطبيق ما تقدم على الهيئات التأديبية للتقابل الطبية - اعتماد الولاية للمحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون المقدمة ضد قراراتها .

ملخص الحكم :

إن الهيئات التأديبية التي تتمتع درجاتها لا يقال في شأنها إنها تصدر قرارات إدارية لأن تتمتع درجاتها يجعلها مقابلة في تنظيمها على قرار المحاكم التي يطعن في أحكام درجاتها الدنيا لم المحاكم العليا فهي بهذا الترتيب أدنى إلى المحاكم التأديبية منها إلى الجهات الإدارية - ولا شك في أن الهيئات التأديبية للتقابل الطبية وهي تتمتع في بعض الفروض بهيئة محكمة نقض لا يمكن اعتبار انقرار الصادر منها قرارا إداريا لأن القرار الإداري يجوز سحبه وهذا متمتع بالبداية بالنسبة إلى قرارات تلك الهيئات وإن لا يجوز اصطلاح تفرقة لا سند لها بين متساويين لمجرد أن محل التأديب هو فرد من الأفراد لا أحد الموظفين . فإذا كان قضاء المحكمة العليا قد اطرد على اعتماد الولاية للمحكمة العليا بنظر الطعن المقدم من الموظف العام بشأن القرارات الصادرة من مجالس التأديب الاستئنافية : فإن تفسير النظرة إلى طبيعة قرارات هذه المجالس بسبب كون الشخص محل التأديب موظفا أو فردا هو من الأمور التي لا تبرر هذه المغايرة في التكيف ولا تفسر هذا الانتقال غير المنطقي من كفة الحكم إلى كيف القرار الإداري .

(طعن ٩٩٥ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٦)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

أحكام المحاكم التأديبية الصادرة في حدود اختصاصها هي وحدها التي تخسر عنها ولاية التمتع بالحررة للمحكمة الإدارية العليا - خضوعها لهذا التمتع متى جاوزت حدود اختصاصها .

(م - ٢٩ - ج ١٩)

ملخص الحكم :

ان احكام المحاكم التأديبية النهائية الصادرة فى حدود اختصاصها المنصوص عليه فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ هى وحدها التى ينحصر عنها ولاية التعميق المقررة للمحكمة الادارية العليا ، اما اذا جاوزت المحكمة التأديبية اختصاصها المنوه عنه وقضت فيها لا تختص به : فان حكمها فى هذه الخصوصية يخضع لتعميق المحكمة الادارية العليا اذ حظر الطعن فى تلك الاحكام جاء استثناء من الاصل المقرر فى قانون مجلس الدولة . وبالتالي ينصرف فقط الى الاحكام الصادرة من المحكمة التأديبية فى حدود اختصاصها المقرر بنظام العاملين بالتطاع العام .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه بالفاء تشرار الفصل تكون الرابطة الوظيفية وكأنها لا زالت قائمة بين العامل والجهة التى يعمل بها بكافة آثارها الا ان ذلك ليس من شأنه ان يمدد للعامل حقه فى الحصول على مرتبه طوال مدة فصله تلقائيا ذلك لان الاصل فى المرتب انه مقابل العمل ولما كان قد حيل بين العامل وبين ادائه العمل المنوط بفصله وحرمت الجهة التى يعمل بها من خدماته طوال مدة الفصل ، فان العامل ينشأ له مجرد حق فى التعويض عن فصله اذا ما توافرت عناصره وأركانته .

ومن حيث انه لما كان ذلك ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لمرتب المدعى مدة فصله وقضى بأحقية المدعى فيه على حين انه يعتبر من عناصر التعويض عن قرار الفصل الذى قد يستحقه المدعى فان المحكمة التأديبية تكون جاوزت اختصاصها ويتعين لذلك القضاء بالفاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من استحقاق المدعى لمرتبته عن مدة فصله .

(طعن ٩٤٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٦)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

حكم المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي وقعتها الجهات الرئاسية أو التي تتضمن توقيع جزاءات - إذا تجاوزت المحكمة ولايتها انتهى عن حكمها وصف أحكام التأديب التي لا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان مبنى الدفع بعدم جواز نظر الطعن ان المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا . الا بالنسبة للأحكام التي تصدر بتوقيع جزاء بالفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه واذ كان الامر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان الطاعن من العاملين بالفئة التاسعة وهي من وظائف المستوى الثالث ، فان الطعن بهذه المثابة يكون غير جائز قانونا . وهذا الدفع مرفود ، وذلك ان المعنى المتبادر من أحكام الفقرات ثانيا وثالثا ورابعا من المادة ٤٩ سالفة الذكر ان أحكام المحاكم التأديبية التي اعتبرها المشرع نهائية هي تلك التي تتناول موضوع الجزاءات التي توقعها السلطات الرئاسية وتعقب فيها المحكمة على مدى سلامة هذه الجزاءات في الواقع والقانون بوصفها محكمة طعن ، وكذلك الأحكام الصادرة منها بتوقيع الجزاءات بوصفها محكمة تأديب مبتدأ ، وبناء على ذلك فان النص على نهائية أحكام المحاكم التأديبية وحظر الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا عدا تلك التي تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاملين شاغلي الوظائف من المستوى الثاني وما يعلوه لا ينصب إلا على الأحكام التي عناها المشرع على النحو المشار اليه ، اخذا في الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله

والتي تتأيد المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة القائم الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وهى إباحة الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بصفة عامة أمام المحكمة الإدارية العليا دون ثمة تخصيص . وإن الاصل ان يفسر النص الاستثنائى تقسيرا ضيقا دون توسع . ولما كان الامر كذلك وكان المشرع قد حدد طريق انصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بمقابلة الدعوى التأديبية امامها ، ولم يخول المحكمة التأديبية من تلقاء نفسها وهى بصدد الفصل فى طعن مقام امامها من احد العاملين فى جزاء موقع عليه من السلطات الرئاسية ان تحرك الدعوى التأديبية امامها ضده وتصل فيها . ولم يخول القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سلف الذكر — المحكمة التأديبية الاختصاص بتأديب العاملين — المستوى الثالث — شأن المدعى — وانما ناط هذا الاختصاص بالسلطات الرئاسية على ما انطوت عليه المادة ٤٩ من القانون المذكور . فان المحكمة اذا ما تجاوزت حدود ولايتها فى هذا الشأن وخرجت عليها انتفى عن حكمها وصف احكام التأديب التى قضى المشرع فى المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالفه الذكر بعدم جواز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وهى بصدد نظر الطعن المثار من المدعى فى الجزاء الذى وقعته عليه السلطة الرئاسية بفصله من الخدمة قد جنحت — فى ظل العمل بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه — الى تأديبه وقضت بجزائاته بالفصل من الخدمة مع عدم استحقاقه لاي مرتب طيلة فترة ابعاده عن العمل وذلك بعد ان اعتبرت قرار نصل المدعى الصادر من الجمعية كان لم يكن . واذا لم يتصل امر تأديب المدعى بالمحكمة بالطريق القانونى وكان القانون المذكور لم يخول المحكمة التأديبية الاختصاص فى تأديب العاملين من المستوى الثالث — شأن المدعى — على ما سلف بيانه فان حكمها بتأديب المدعى والامر كذلك يكون قد انتفى عنه وصف الاحكام التأديبية التى حصنتها المادة ٤٩ المشار اليها من الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا ، ويكون الدفع المثار والامر كذلك حقيق بالرفض . ويكون الطعن وقد استوفى كافة لوضاعه الشكلية الاخرى مقبولا شكلا .

(طعن ١٠ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

احكام المحاكم التأديبية التى اعتبرها المشرع نهائية هى تلك التى تتناول موضوع الجزاءات الى وقعها الجهات الرئاسية او التى تتضمن توقيع جزاءات — تجاوز المحكة ولايتها وتوقيعها جزاءات قانونية وغير قانونية بابتداع عقوبة تحقير السارق ينفى عن حكمها وصف لحكم التأديب التى لا يجوز الطعن فيها امام المحكة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكة التأديبية فى ظل العمل بنظام العاليلين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وقيل العمل بقانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه قد نصت على اعتبار احكام المحاكم التأديبية الصادرة طبقا للقوانين نائيا وثالثا منها نهائيا وغير قابلة لآى طعن ما عدا الاحكام التى تصدر بتوقيع جزاء الفصل من الخدمة على العاليلين شاغلى الوظائف من المستوى الثانى وما يعلوه ويجوز الطعن فيها امام المحكة الادارية العليا ، اذا كان ذلك هو ما تقدم فان تحسن احكام المحكم التأديبية من الطعن فيها امام المحكة الادارية العليا لا ينصرف الا الى الاحكام التى عنها المشرع فى المادة سالفة الذكر دون سواها اخذا فى الاعتبار ان هذا الحظر استثناء من القاعدة التى تقررته المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وهى اباحة الطعن فى احكام المحكم التأديبية بسنة علية امام المحكة الادارية العليا دون ثمة تخصيص ، اذ من المقرر ان النص الاستثنائى يفسر تفسيرا ضيقا دون توسع . ولما كان الامر كذلك ، وكان المشرع قد حدد طريق اتصال الدعوى التأديبية بالمحكة التأديبية وناط بالنيابة الادارية الاختصاص بقتالة الدعوى التأديبية ، ولم يخلو المحكة التأديبية وهى بصدد الفصل فى طعن مغل امامها من أحد العاليلين فى جزاء موع عليه من السلطات الرئاسية ، ان تحرك الدعوى التأديبية امامها من تلقاء نفسها

وتفصل فيها ، فإن المحكمة جاوزت ولايتها في هذا الشأن وخرجت عليه انتفى عن حكمها وصف الاحكام التي كانت تحصنها المادة ٤٩ من نظام العاليلن بالقطاع العام المشار اليه من الطعن فيها لهام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية وهي بصدد نظر الطعن المنار من المدعى — وهو من العاليلن بالفئة العاشرة من وظائف المستوى الثالث — في الجزاء الذي وقعته عليه السلطة الرئاسية يفصله من الخدمة قد جنحت في ظل العمل بنظام العاليلن بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الى تأنيبه وقضت بهجاراته بخفض مرتبه بمقدار جنيه واحد شهريا مع حرمانه من المرتب خلال فترة الإبعاد عن العمل وذلك بعد ان قضت بالفاء القرار الصادر يفصله ، بالرغم من ان امر تأديب المدعى لم يتصل بالمحكمة بالطريق القانوني ، كما ان نظام العاليلن بالقطاع العام المشار اليه لم يخلو المحكمة التأديبية الاختصاص في تعديل العقوبة التي توقعها السلطة الرئاسية على احد العاليلن وهي بصدد نظر الطعن الذي يثيره الصائل في القرار التأديبي . واذا كان ما تقدم . وكانت المحكمة وهي بصدد نظر الطعن في قرار تأديبي صادر من السلطة الرئاسية صاحبة الاختصاص . احلت نفسها محل السلطة الرئاسية في تقدير ملاحة الجزاء المتظلم منه وخفضت الجزاء الموقع مع تحقير السارق وردعه دون وصفه الجزاء بالتعسف لانه لا تعسف في عقاب السارق ما دامت العقوبة في مجال النصاب القانوني المقرر ، فانها تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها كمحكمة طعن بتفولها على اختصاص السلطة الرئاسية باعادة النظر في تقدير العقوبة في الوقت الذي تصف فيه العقوبة الموقعة انها في مجال النصاب القانوني وتبريء موقفها من اي انحراف في استعمال السلطة وليس هذا محسب بل لقد تجاوز الحكم العقوبات القانونية بابتداء عقوبة تحقير السارق التي انزلتها على المدعى في اسبيله عندما قال ان للمحكمة ان تخفض الجزاء الموقع مع تحقير السارق .

ومؤدى ذلك ان المحكمة نصبت نفسها في الحقيقة من الامر محكمة تأديبية توقع ما تشاء من الجزاءات قانونية وغير قانونية ودون ان يتصل بها امر تأديب العاليلن بالاجراءات التي حددها القانون على ما سلف بيانه —

واذ قضت المحكمة في المنازعة المطروحة عليها توصفها بحكمة تاديب ، فانها بذلك تكون قد خرجت على حدود اختصاصها ، وينتفى من ثم عن حكمها وصف الاحكام التي كانت المسألة ٤٩ من نظام العاملين بالتطاع العام المشار اليه تحصنها من الطعن امام المحكمة الادارية العليا ويتمين لذلك القضاء بالفاته والتصدى لموضوع الطعن .

ومن حيث انه عما نسب الى المدعى وجوزى بسببه من انه في الساعة الثانية من مساء يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ قام بسرقة لمبتين كهربائيتين من جهاز الراديو المملوك للشركة والموجود بمكتب اللجنة النقابية ومن اتسه في الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم شرع في سرقة تسعة كيلو جرامات من اللحم المخصص لوجبة العاملين بالشركة ، فان مفاد الاوراق والتحقيقات ان ساعى دار اللجنة النقابية بشركة كثر الزيت للمبيدات والكيمويات تقدم ببلاغ ضد المدعى متنها اياه بسرقة لمبتين من راديو الشركة الموجود بحجرة المكتب بدار اللجنة النقابية ، وبالتحقيق في هذا البلاغ قرر المبلغ ان المدعى حضر اليه بدار النقابة في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧١ وجلس بحجرة المكتب وطلب منه كويا من الشساى وبعد انصراف المدعى اتضح له ان الراديو لا يعمل وبالكشف عليه تبين فقد لمبتين منه وانه عندهما اخبر السيد بالموضوع عندهما حضر السى دار النقابة بعد انتهاء عمله في الساعة الحادية عشرة مساء خرج من دار النقابة ثم عاد اليها مصطحبا المدعى الذى اخرج اللبنتين من جيبه واعطى عشرين قرشا من ثمن اللبنتين مقررا انه قد اتفق من ذلك الثمن خمسة قروش ، واصل المبلغ ان اخبره بان المدعى عرض عليه اللبنتين في الخامسة مساء ليبيعهما له وانه عندهما علم بواقعة ضياع اللبنتين من دار النقابة اسرع اللحاق بالمدعى قبل سفره وزعم له انه سيبيعهما لكهربائى واعطاه خمسة وعشرين قرشا الى ان يتم بيعهما . وقد لكد ما جاء بقوال المبلغ واصل انه اصطحب المدعى الى محل كهربائى متفل وانه اخبر المدعى بالبقاء اللبنتين والمبلغ معه حتى صباح اليوم التالى ثم طلب منه مرافقته لدار اللجنة النقابية ليشرى الشساى حيث سلم المدعى اللبنتين للمبلغ وسلم عشرين قرشا محتفظا بخمسة قروش .

ومن حيث أن واقعة الشروع فى سرقة اللحم المسندة الى المدعى تتحصل فيها ابلغ له السيد كانب اول الامن بالشركة وامين صندوق الجمعية التعاونية للعاملين بها ، المنوط بها توريد الوجبه الغذائية . واعادها وتقديمها لعمال الشركة ، بأن علل الجمعية ابلغه بسرقة كميته من اللحم فتوجه الى الشركة حيث علم من بعض العاملين بها ان المدعى هو الذى شرع فى ارتكاب السرقة . وتحقيق هذا البلاغ قرر علل الجمعية المذكور انه احضر ثلاثين كيلو من اللحم للجمعية على دراجته لوقفها امام بابها ودخل لاحضار مفاتيح الفلاجة . وعندما خرج وجد الدراجة امام بلب العيادة ويقف امامها المدعى ممسكا بقطعة من الخيش ، وبسؤاله عنها القاها وجرى صوب حجرة السويتش وعقب استغلقته حضر اليه بعض العاملين بالشركة — وقد تاليت اقوال ما قرره كل من اذ شهد الجميع برؤية المدعى بجرى صوب حجرة السويتش وبرؤية كمية اللحم لمقاه على الارض . ولم ينكر المدعى واقعة استغاثته على وجود كمية اللحم المذكورة لمقاه على الارض الا انه انكر شروعه فى سرقتها . وعلل وجوده خارج حجرة السويتش بتوصيل دفتر الاشارات الى البوابة وان ما قرره الشهود من انه جرى صوب حجرة السويتش كان لابلاغ احد اعضاء الجمعية بالواقعة . واسند الاتهام الى المرض بالعيادة . وقد احالت الشركة امر المدعى على اللجنة الثلاثية التى قررت باغلبية الآراء الموافقة على فصله . فاصدورت الشركة قرارها المطعون فيه بفصل المدعى من عمله .

ومن حيث ان مائسب الى المدعى ثابت فى حقه بما قرره الشهود فى التحقيق الذى اجرته الشركة ولا ينال من ذلك انكار المدعى لما اسند اليه من اتهام اذ لم يقرن هذا الانكار بما يحض اقوال شهود الواقعتين المنسوبتين اليه . ولم يدعم ما ادعاه بتطبيق الاتهام له باى دليل .

ومن حيث ان ما ثبت فى حق المدعى يخل بواجبات وظيفته ويؤثر تأثيرا سيئا عليها بما ينطوى عليه من سلوك منحرف وخلق غير قويم ، واذ انتهى القرار المطعون فيه الى مجازاة المدعى بالفصل من الخدمة ، فان القرار

يكون قد قام على استخلاص مستغ من أصول ووقائع تؤدي في الواقع والقانون الى هذه النتيجة ، وقد جاءت العقوبة في حدود القواعد القانونية بها لا مطن عليها ولا انحراف يسيبها بمراعاة ان جزاءات المخالف خلال مدة عمله بالشركة التي لم تتجاوز عشرة اعوام بلغت ١١٤ جزاء دون ان تردعه او تقوم من سلوكه .

وبالبناء على ذلك تكون دعوى المدعى على غير اساس سليم وينمين من ثم القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض دعوى المدعى .

(طعن ١٧٢٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تحديد الاحكام التي يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا والتي لا يجوز - الرجوع بشانه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا من احكام يتمين الرجوع في ذلك الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام قانون مجلس الدولة لم يتعرض لذلك واقتصر على بيان الاحوال التي يجوز الطعن فيها على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او المحاكم الادارية او المحاكم القضائية .

اما تقسيم الاحكام من حيث الحجية المترتبة عليها ، الى قطعية وغير قطعية . ومن حيث قابليتها للطعن فيها الى احكام ابتدائية وانتهاية وحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه وبقائه ، ومن حيث صدورها في ، واجهة المحكوم عليه او في غيبته الى حضورية وغيبية ومن حيث قابليتها للطعن المباشر الى احكام يجوز الطعن فيها فور صدورها واحكام لا يجوز الطعن

فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى فان الرد في ذلك كله وفي مجال المنازعة الادارية ، الى احكام قانون المرافعات بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري كترجيئة ثانية — جواز الطعن فيه أمام المحكمة العليا — عمومية نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ تمدد خولت رئيس هيئة مفوضي الدولة ، من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن ، الطعن أمام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية وذلك في الاحوال المنصوص عليها في تلك المادة . ونص المادة المذكورة لم يخص الطعن في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بتلك التي تصدرها تلك المحكمة في دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الاحكام التي تصدرها في دعاوى مرفوعة اليها طعنا في قرار لجنة قضائية أو في حكم لمحكمة ادارية . بل المناط في ذلك هو كون الحكم المطعون فيه صدر من ايها وتلبت به حالة أو اكثر من حالات الطعن المنصوص عليها في المادة المذكورة ، فالدفع ، والحالة هذه ، يقوم على تخصيص بغير مخصص من النص .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ :

الطعن في احكام محكمة القضاء الادارى - لا يلزم ان ينصب على الاحكام الصادرة منها فى دعاوى مرفوعة اليها ابتداء - جوارحه بالنسبة للاحكام الصادرة منها فى دعاوى مرفوعة اليها طعنا فى قرار لجنة قضائية او حكم محكمة ادارية .

ملخص الحكم :

ان نص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة لم يخص الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى بنك التى تصدرها فى دعاوى مرفوعة اليها ابتداء دون الاحكام التى تصدرها فى دعاوى مرفوعة اليها طعنا فى قرار لجنة قضائية او حكم لمحكمة ادارية . بل المناط فى ذلك هو كون الحكم الطعون فيه صدر فى ايها وقامت به حالة او اكثر من حالات الطعن المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

(طعن ١٤٢ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١)

تعليق :

هذا المبدأ والمبدأ الذى يسبقه صدر قبل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بشأن تعديل بعض احكام قانون مجلس الدولة والذى اصبح يقتضاه الطعن امام المحكمة الادارية العليا مقصورا على الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم التذينية . واسند الاختصاص بنظر الطعون فى احكام المحاكم الادارية الى محكمة القضاء الادارى بهيئة استئنافية . وصارت تصدر احكاما نهائية فى هذه الطعون . على ان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ اجاز الطعن فى احكام محكمة القضاء الادارى المشار اليها امام المحكمة الادارية العليا ، على ان يكون الطعن مرفوعا من رئيس هيئة بنوضى الدولة .

قاعنة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية المختصة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى — الطعن في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستئنافية) — تبين أن الحكم فى حقيقته هو بعدم قبول دعوى الإلغاء وليس بعدم الاختصاص بنظرها — للدائرة الاستئنافية من محكمة القضاء الإدارى أن تتصدى للموضوع ما دام أنه طرح برمته على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستئنافية) قد أصدرت الحكم المطعون فيه باعتبارها محكمة طعن ، واذ كان الأمر كما تقدم وكان الحكم المطعون فيه أمامها الصادر من المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية بجلسة ٣٠ من إبريل سنة ١٩٦٧ فى دعوى المدعى رقم ٥٩٧ لسنة ١٢ القضائية قد تضى فى الواقع من الأمر بعدم قبول الدعوى وليس بعدم الاختصاص بنظرها . فإن من حق محكمة القضاء الإدارى (الدائرة الاستئنافية) عند نظرها الطعن فى الحكم المذكور أن تتصدى لموضوع الدعوى وتتصل فيه حيث كثرت الدعوى مهية أمامها للفصل فيها وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أمامها .

١ طعن ٥٥٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٧٧)

الفرع الثالث
مبدأ الطعن وإجراءاته
وأحكامه بصفة عامة

أولا - المبدأ :

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

مبدأ الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو مستون يوما من تاريخ صدور الحكم وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - عدم حساب يوم صدور الحكم - لئلا يسهل أن صدور الحكم هو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للمبدأ ، فلا يحسب منه يوم صدوره وفقا لنص المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في فقرتها الأولى على أنه « إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنتين فلا يحسب يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للمبدأ ، وينتضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء . . . » ولما كان ميعاد الستين يوما المتخصص عليه في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، والمقرر للطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا ، هو ميعاد كامل يجب أن يحصل فيه الإجراء وهو الطعن ، فإنه وفقا لحكم المادة ٢٠ أتفة الذكر لا يحسب منه يوم صدور الحكم المراد الطعن فيه ، وهو الأمر المعتبر في نظر القانون مجريا للمبدأ ، وينتضى بانقضاء اليوم الأخير منه . .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

حسب ميعاد الطمن أمام المحكمة العليا - لا يحسب يوم صدور الحكم - يحسب اليوم الأخير من الميعاد - تطبيق المادة (١٠) من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٤ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تنضى بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبيق احكام قانون المرافعات فيها لم يرد فيه نص . كما توجب المادة ١٥ من هذا القانون المشار اليه رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا خلال ستهين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص على انه : « اذا عين القانون للحضور او لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام او بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه ميعاد التكليف او التنبيه او حصول الامر المعتبر في نظر القانون مجريا للميعاد ، وينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب ان يحصل فيه الاجراء . . . » فان مفاد هذا النص الا يحسب في ميعاد هذا الطمن يوم صدور الحكم المطلوب رفع الطمن عنه . وان ينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الاخير .

(طمن ٢٨٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٥٥)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

ثبت ان الميعاد ينتهى يوم عطلة رسمية - امتداده الى اول يوم عمل بعدها .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان آخر ميعاد للطمن ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة - وهو يوم ١٥ يولية سنة ١٩٥٥

هو يوم جمعة . وكان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية هذه المحكمة في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٥ . فانه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني ، اعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات التي تنص على انه اذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى اول يوم عمل بعدها .

(طعن ٥٢ لسنة ١ ق — جلسة ١١/٢/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

ثبوت ان آخر يوم في الميعاد يقع ضمن عطلة رسمية — ابتداء الميعاد الى اول يوم عمل بعد انتهاء العطلة .

ملخص الحكم :

اذا كان آخر ميعاد للطعن في قرار اللجنة القضائية هو يوم ٢١ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكانت عطلة عيد الاضحى تبدأ في ١٩ من اغسطس سنة ١٩٥٢ . فان هذا الميعاد يمتد طبقا للمادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الى اول يوم عمل وهو يوم ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٢ ولما كان الطعن قد رفع بإيداع صحيفته سكرتيرية محكمة القضاء الإداري في يوم ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٢ . فانه يكون مرفوعا في الميعاد القانوني مستوفيا لوضاعه الشكلية

(طعن ١٦٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ٢١/١٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

مواعيد السقوط — امتدادها اذا وافق آخر يوم فيها يوم عطلة رسمية — اسلمى ذلك .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في قوله ان مواعيد السقوط لا تمتد ولا تنقطع لاي سبب من الاسباب ، ولو وافق آخر يوم فيها يوم عطلة

رسمية إلا بنص صريح في القانون ، والصحيح ان الأصل العام هو المقرر في المادة (٢٠ من قانون المرافعات) . وقد نصت على أنه لا يحسب من الميعاد يوم التكليف أو التنبيه أو الأمر الذي يعتبره القانون مجريا للميعاد . وفترت بين أن يكون الميعاد ظرنا يجب أن يحصل الاجراء في خلاله وغضونه كمواعيد الطعون في الاحكام أو فترة يجب انتضاؤها قبل الاجراء ولا يصح الاجراء الا بعد انتضاؤها مثل مواعيد الحضور والمواعيد الواجب انتضاؤها مثل ايداع قلعة شروط البيع . وفي الحالة الأولى ينقضى الميعاد بانتضاء اليوم الأخير . وفي الحالة الثانية لا يجوز حصول الاجراء الا بعد انتضاء اليوم الأخير من الميعاد . والأصل أيضا في مواعيد المرافعات هو ما نصت عليه المادتان الثامنة والثالثة والعشرين من قانون المرافعات . فلا يجوز اجراء أى اعلان في أيام العطلة الرسمية . وإذا صلافاً آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى اول يوم عمل بعدها . انما لا يند ميحاد المرافعات اذا وقعت العطلة خلاله ما دام اليوم الاخير ليس عطلة رسمية . والأصل العام في الطعون أيضا نصت عليه المادة (٢٨١) من قانون المرافعات « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الاحكام سقوط الحق في الطعن . . وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها » . ولم يرد في خصوص المعارضة أو الاستئناف ايها نص خاص بابتداء المواعيد المقررة لاقامة ايها . ومع ذلك فميعاد المعارضة وميعاد الاستئناف يمتد كل منهما عيلا بالأصل العام دون نص خاص مع انها ميمادا سقوط .

(لغنى٧٦٦ ، ٧٧٢ لسنة ٥ ق—جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

ميعاد مسلفة — فكرة المواطن في القانون المدني — اتواعه — موطن اعمال الحرفة — تعلق دعوى التعويض عن الاضرار بسبب التراخي في منح ترخيص بفتح صيدلية كآنة بكفر الشيخ — اضافة ميعاد مسلفة الى ميعاد الطعن في الحكم الصادر فيها — أساسى ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون الدنى تخطى فكرة وحدة الوطن . تصور الوطن تصويرا واقعيا يستجيب للحاجات العملية ويتفق مع المبادئ المقررة فى الشريعة الاسلامية فجعل الى جانب الوطن الذى يعينه الشخص باختياره من جراء اقلته المعتادة فيه ثلاثة انواع من الوطن : موطننا لاعمال حرفته وموطننا حكما فى حالة الحجر والخية وموطننا مختارا لعمل قانونى معين . وبالنسبة لموطن الاعمال نصت المادة ٤١ من القانون المذكور على ان « يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة او حرفة موطننا بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه التجارة او الحرفة » .

وتطبيقا لما تقدم « فانه اذا كان الفأف ان الدعوى التى صدر فيها الحكم الملعون فيه تنطلق بطلب تعويض عما لحق الطاعن من أضرار مادية وادبية بسبب تراخى وزارة المسحة فى منحه الترخيص بفتح صيدلية بكفر الشيخ . فهى اذن ترتبط بادارة اعماله المتعلقة بهذه الصيدلية . ومن ثم فمن حق الطاعن بالتطبيق لنص المادة ٤١ المشار اليها ان تعتبر هذه الصيدلية الكائفة بكفر الشيخ موطننا بالنسبة لما يفخذ من اجراءات فى هذه الدعوى ، بغض النظر عن اقلته فى الجيزة وعن ان له صيدلية اخرى بالقاهرة . وان كل ذلك فان له بالتطبيق للمادة ٢١ من قانون المرافعات اضافة ميعاد مسافة قدره يومان الى ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى سالفة الذكر ، فيكون آخر يوم فى ميعاد الطعن هو يوم ١٥ من يونية سنة ١٩٥٩ ، ولما كان هذا اليوم هو أول يوم فى عطلة عيد الأضحى فان الميعاد يمتد الى أول يوم عمل وهو يوم ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذى قرر فيه الطاعن بالطعن .

(طعن ٩٧٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٣)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

ميعاد الطمن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - فواته يسقط الحق في الطمن - وقفه في حالة المحكوم عليه على التوجه الخصوص عليه في المادة ٢٨٢ مرافعات .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه « يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطمن في الأحكام سقوط الحق وتتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها » . كما تنص المادة ٢٨٢ من القانون ذاته على أن « يقف ميعاد الطمن ببوت المحكوم عليه ولا يزول الوقف إلا بعد اعلان الحكم الى الورثة في آخر موطن كان لمورثهم وانقضاء المواعيد التي يحددها قانون بلد المتوفى لاتخاذ صفة الوارث ان كان » . ومفاد هذا انه ينبني على فوات ميعاد الطمن سقوط الحق فيه لأن مراعاة هذا الميعاد امر يقتضيه النظام العام والأصل ان مواعيد الطمن تسرى بالنسبة الى جميع الأشخاص وانما نص قانون المرافعات على حالة يقف فيها جريان الميعاد بعد بدئه وهي حالة ما اذا توفى المحكوم عليه في اثناء الميعاد . نفى هذه الحالة يقف الميعاد ويظل موتوما الى أن يعطى الحكم الى الورثة في آخر موطن كان لمورثهم قبل الوفاة فيزول الوقف ويستأنف الميعاد جريانه حتى نهاية المدة الباقية منه لا مدة جديدة لكون اثر الوفاة هو وقف الميعاد لا تطمه .

(طمن ١٥٩١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

الإعلان الذي يجري منه سرعان الميعاد هو الذي يوجه الى وكيل الوزارة المختص - قيام محافظ الاسكندرية بعام وكيل الوزارة في هذا الخصوص بالنسبة الى الأحكام التي تكون بلدية الاسكندرية طرفا فيها .

ملخص الحكم :

حتى كان الثالث ان الحكم المستأنف قد صدر من المحكمة الادارية لجميع وزارات الحكومة بالاسكندرية في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٤ . فله يحض من حيث اجراءات اعلانه وحسب ميعاد الطعن فيه لأحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بقضاء وتنظيم محكم ادارية في الوزارات . الذي عمل به اعتبارا من ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ . وقد قضى هذا القانون في مادته الثامنة بأن « يرسل رئيس المحكمة صورة من صحيفة الدعوى الى وكيل الوزارة المختص خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياها . ويجب وكيل الوزارة عنها كتابة في ميعاد لا يجاوز شهرا من وقت ابلاغه بها . ويفحص رئيس المحكمة او احد قضاتها الدعوى قبل ان تنظرها المحكمة . وله ان يطلب من كل من المدعى والوزارة ما يراه لازما من البيئات والمستندات ، ويحدد المواعيد اللازمة لتقديمها ، ويمين رئيس المحكمة ميعاد نظر الدعوى فيها لا يجاوز ثلاثة اشهر من وقت تقديمها ويخطر به كل من الطرفين . ويجوز للوزارة ان ترسل موظفا مندوبا عنها ليبين وجهة نظرها ويقدم ما يؤيدها من مستندات . » ويبلغ رئيس المحكمة صورة من الحكم الى كل من الطرفين بكتاب موصى عليه « . وينص في مادته التاسعة على أن يكون الحكم انتهائيا في المنازعات المبنية بالمادة الرابعة اذا لم تجاور قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيا . اما اذا جاوزت قيمتها مائتين وخمسين جنيا او كانت مجهولة القيمة . فانه يجوز في هذه الحالة استئناف الحكم امام محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة في ميعاد ستين يوما من تاريخ ابلاغه « . وهذه الأحكام — وقد تماثلت في مجموعها مع تلك التي انتظمها المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم اللجان القضائية في الوزارات — تقطع في ان القواعد الخاصة بكيفية اعلان قرارات اللجان القضائية الى الجهات الادارية وبحسب ميعاد الطعن فيها والتي اعتنقتها هذه المحكمة واجبة التطبيق في هذا الخصوص . بحيث يتعين ان يجرى على اعلان احكام المحاكم الادارية وميعاد الطعن فيها ذات الاصول المقررة في كيفية اعلان قرارات اللجان القضائية . اي ان يكون الاعلان لوكيل الوزارة المختص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فضلا عن تعليم المحكمة

التشريعية التي دعت الى العدول في القانونين المتقدم ذكرهما عن القاعدة العامة في اعلان الأحكام ، حسبما أرستها الفترتان الأولى والثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات . وبالنسبة الى بلدية الإسكندرية — وهي طرف في الدعوى — فإن محافظ الإسكندرية هو الذي يقوم مقام وكيل الوزارة فيما يتعلق بأعمال هذا الحكم ، وبخاصة وقد جعلته الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الإسكندرية ، صاحب الصفة في تمثيل المجلس البلدى أمام المحاكم ويلزم من ذلك ألا يجرى ميعاد الطعن الا من يوم اعلانه بالحكم الصادر من المحكمة الادارية لجميع الوزارات بالإسكندرية ، فإذا لم يتبين من الأوراق أنه أعلن بصحيفة الحكم المشار اليه وأن ميعاد الستين يوما المعين في المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ قد انقضى على أساس ما تقدم قبل أن تودع بلدية الإسكندرية صحيفة استئنائها لذلك الحكم في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ . كان النفع بعدم قبول الاستئناف لربعة بعد الميعاد — الذى اثاره السيد رئيس هيئة المفوضين في طعنه — في غير محله ، متعيناً رفضه .

(طعن ٨٨٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٣٤٤)

المبدأ :

عدم سريان ميعاد أى طعن في حق ذى المصلحة الذى لم يعطن بإجراءات محاكمته إعلاناً صحيحاً من تاريخ عليه بالحكم الصادر ضده .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة الذى لم يعطن بإجراء محاكمته إعلاناً صحيحاً وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ عليه اليقينى بهذا الحكم .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ٩/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

ميعاد الطعن لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات المحكمة اعلانا صحيحا الا من تاريخ علمه اليقيني بالحكم - اساس ذلك - مثال .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى . في حق ذي المصلحة - شأن الطاعن - اتذى لم يعلن بإجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كان لم يتم بالأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٣ تاريخ علمه بالخطاب الموجه اليه من دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية باخطاره بنته قد تقرر انتهاء خدمته بناء على الحكم الصادر ضده من المحكمة التأديبية . وكان الطاعن قد اودع تقرير الطعن في هذا الحكم تلم كسلب المحكمة الادارية العليا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٣ أى قبل مضي ستين يوما على علمه به . فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ويكون الدفع بعدم قبوله لرفعته بعد الميعاد غير قائم على اساس سليم . (طعن ٤١١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في معارضة في امر تقدير الرسوم القضائية - الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا يكون وفقا للإجراءات وفي المواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة ولا يتقيد بالميعاد المقرر في قانون الرسوم القضائية - بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى انها يجرى وفقا للاجراءات وفى المواعيد التى رسمها قانون مجلس الدولة الذى لم يفرق بين ما اذا كان موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه نزاعا اصليا ما تختص به محكمة القضاء الادارى وبين ما اذا كان نزاعا متفرعا من هذا النزاع الاصلى مثل النزاع حول الرسوم القضائية المستحقة فى النزاع الاصلى ومن ثم لا يكون الدفع الذى ايدته وزارة الخزانة ومصلحة المساحة فى مذكرتهما الختامية بعدم قبول الطعن لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ — لا يكون هذا الدفع قائما على اساس سليم من القانون .
(طعن ٨٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

ميعاد الطعن فى الأحكام — ميعاد المسافة — امتداد ميعاد الطعن
ثلاثة ايام لأن مقر الشركة بالإسكندرية .

ملخص الحكم :

ولئن كان الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ١٥ القضائية قدم فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ عن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، أى انه قدم بعد الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم ، الا ان الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) مقرها بالإسكندرية والطعن قدم للمحكمة الادارية العليا بالقاهرة . وطبقا لما تقضى به المادة ١٦ من قانون المرافعات « اذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه ، وما يزيد من الكسور على الثلاثين

كيلو مترا يزداد له يوم على الميعاد . ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام » والانتقال المعنى فى هذه المسافة والذي تنصرف اليه مواعيد المسافة المقررة بها هو انتقال من يستلزم الاجراء ضرورة انتقالهم وهم الخصوم او من ينوب عنهم من الحضرين وغيرهم . ولما كان الثابت أن المسافة بين الاسكندرية وهى المكان الذى يجب أن تنتقل منه الشركة المحكوم ضدها (الطاعنة) والقاهرة وهى المكان الذى يجب الانتقال اليه للقرير بالطعن تزيد على مائتى كيلو مترا . فانه يضاف الى ميعاد الطعن الذى ينتهى فى ٨ من يناير سنة ١٩٦٦ ميعاد مسافة قدره أربعة ايام اى انه يمتد الى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٦ وهو اليوم الذى تم فيه التقرير بالطعن . ومن ثم يكون الطعن قد تدم فى الميعاد القسطنونى مستوفيا اوضاعه الشكلية .

(طعن ٤١٠ ، ٢٦٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٤)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

يترتب على ثبوت القوة القاهرة وقف ميعاد الطعن حتى يزول اثرها .
لميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ذات الطبيعة التى لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية - اثر ذلك - يقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع .

ملخص الحكم :

ان القوة القاهرة من شأنها أن توقف ميعاد الطعن اذ من اثرها حتى تزول أن يستحيل على ذى الشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لاثباته - ولا حجة فى القول بأن مواعيد الطعن لا تقبل مدا أو وقفا الا فى الاحوال المتصوص عليها فى القانون ذلك أن وقف الميعاد كالتوقف للقوة القاهرة مرده الى أصل علم هو عدم سريان المواعيد فى حق من يستحيل عليه اتخاذ الاجراءات للمحافظة على حقه وقد رددت هذا الاصل المسادة ٢٨٢ من القانون المدنى

اذ نصت فى الفترة الاولى منها على أن التظلم لا يسرى كلما وجد مانع يعترض معه المطالبة بالحق بالإضافة الى ما تقدم فلن قضاء هذه المحكة قد جرى على أن لميعاد الطعن ذات الطبيعة التى لميعاد رفع الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية — اذ استقر قضاؤها على أن ما لطلب المساعدة القضائية من اثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالفاء أو بالأحرى حافظ له وينسحب لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض — يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد الطعن أمام المحكة الإدارية العليا لاتحاد طبيعة كل من الميعادين من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الطعن قبل انقضائها والاثر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيها أو تنويتها من حيث قبول الدعوى أو الطعن أو سقوط الحق فيهما ويلتالى امكن طلب الغاء القرار الإدارى أو الحكم المطعون فيه أو امتناع ذلك على صاحب الشأن المتخلف — ومن مقتضى اتحاد طبيعة كل من الميعادين أن يقبل ميعاد الطعن كل ما يقبله ميعاد رفع الدعوى من وقف أو انقطاع .

(طعن ١٨٦٨ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

فاعسدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

رفع الطعن أمام محكمة غير مختصة — اثره — انقطاع ميعاد الطعن —
استمرار هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

أن طعن الدكتور فى قرار مجلس التأديب المشار اليه أمام محكمة غير مختصة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره من شأنه أن يقطع ميعاد رفع الطعن فى هذا القرار ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص — فله ان شاء ومع مراعاة المواعيد — أن يرفع طعنا جديدا أمام المحكة مباشرة وفقا للاجراءات المقررة للطعن اهلها .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — انقطاعه اذا ما قدم الى محكمة غير مختصة — سريانه من جديد من تاريخ الحكم النهائي بعدم الاختصاص .

ملخص الحكم :

ان الطعن في قرار مجلس التدبير العالي أمام محكمة غير مختصة خلال الميعاد القانوني من شأنه ان يقطع ميعاد رفع الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الإدارية العليا ويظل هذا الاثر قائما حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص ويصبح نهائيا . وعند ذلك يحق لصاحب الشأن — مع مراعاة المواعيد — ان يرفع طعنا جديدا في القرار أمام هذه المحكمة بملشرة وفقا للاجراءات المقررة للطعن امامها .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

تقديم طلب الإعفاء من الرسوم بعد فوات مدين يوما من تاريخ صدور الحكم من محكمة القضاء الإداري — عدم قبول الطعن — لا يغير من ذلك ان لجنة المساعدة القضائية قبلت الطلب — قرارها صدر بطلان ومن ثم يكون عديم الاثر في تصحيح العيب الذي شاب طلب الإعفاء — أساسا لذلك — مثال .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه قد صدر بجلسة ١٩٦٧/٩/١٩ ، وقد تقدم المدعى الى لجنة المساعدة القضائية للمحكمة الإدارية العليا بطلب اردعه تلم كتابها في ١٩٦٧/١١/٣٠ قيد بجنولها تحت رقم ٢٣ لسنة ١٤ التسنائية ملتبسا فيه اعفائه من رسوم الطعن في حكم محكمة القضاء الإداري أنف الذكر؛

وقد قررت اللجنة المذكورة بجلسة ١٩٦٨/١/٢٩ قبول هذا الطلب . وبناء عليه رفع الدعى طعنه الحالى بإيداع تقريره قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٨/٢/٢٨ .

ومن حيث أن المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على أن لفرق الشان أن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم . وعلى ذلك فإن تقديم الدعى طلب الاعفاء من الرسوم القضائية بوصفه إجراء تاطلعا لسريان ميعاد الطعن — حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — يكون قد تم بعد انقضاء ميعاد المستين يوما المقرر للطعن فى حكم محكمة القضاء الإدارى . إذ لم يودع هذا الطلب إلا بعد ٧٢ يوما من تاريخ صدور الحكم المذكور .

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك إيداع الدعى لتقرير طعنه قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٦٨/٢/٢٨ . أى خلال ستين يوما من صدور قرار لجنة المساعدة القضائية بجلسة ١٩٦٨/١/٢٩ والذي قبل طلبه باعفائه من الرسوم القضائية . إذ هذا القرار قد صدر بطلا ومن ثم يكون عديم الأثر فى تصحيح العيب الذى شلب أصلا طلب الاعفاء المذكور بعدم مراعاة الميعاد القانونى فى تقديمه . ولقد كان على هذه اللجنة عند إصدار قرارها . أن تتثبت أولا من حقيقة تاريخ صدور الحكم الذى قدم هذا الطلب للاعفاء من رسوم الطعن فيه ، ولا تكفى بالبيان الخاطيء الذى أورده الدعى فى طلبه بخصوص تاريخ الحكم المذكور . والذي قال عنه أنه صدر فى ١٩٦٧/١٠/٥ فى حين أنه صدر فى ١٩٦٧/٩/١٩ .

ومن حيث أنه متى تبين ما تقدم وكان الثابت أن حكم محكمة القضاء الإدارى الطعون فيه قد صدر بجلسة ١٩٦٧/٩/١٩ ، ولم يتقدم الدعى الى لجنة المساعدة القضائية بطلب اعفائه من رسوم الطعن فيه إلا فى ١٩٦٧/١١/٢٠ ، أى بعد فوات الميعاد القانونى المقرر للطعن فيه ، فإن الطعن يكون — والحالة هذه غير مقبول شكلا لزمعه بعد الميعاد ، ويتعين القضاء بذلك مع إلزام الدعى بالمصروفات .

(طعن ٦٩٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

الثابت بصريح نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضي الدولة هو وحده صاحب الاختصاص في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا وكان مكتبه بالقاهرة وهو ذات المكان الذي توجد فيه المحكمة الإدارية العليا - لا مجال لأعمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التي لوجبت احتساب مواعيد المسافة - المشرع قدر أن فترة الستين يوما المتصوص عليها في المادة ٢٢ سلفة الذكر والتي يجب أن يتم خلالها الطعن كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها - لأوجه للقول بأن ميعاد المسافة ما بين الإسكندرية والقاهرة لمصلحة عضو هيئة المفوضين المستشتر المقرر إذ أن القانون لم يجعل له أي اختصاص في الطعن فسي الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما قرر هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومكتبه بالقاهرة .

ملخص الحكم :

نص قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ الممول به من أول يناير سنة ١٩٧٤ على أنه لا يجوز الجمع بين الفئات الواردة به وبين الضريبة الإضافية المقررة بأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ بفرض ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية لمصلحة المجالس البلدية والقروية ، ولما كان المدعون خاضعين لأحكام هذا القانون ويسددون هذه الضريبة فاتحه لا يجوز الجمع بين هذه الضريبة وبين الرسوم المحلية المذكورة ، وبرت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى عليها على الدعوى بما حصله أنه يجوز الجمع بين الضريبة الإضافية المفروضة على النشاط التجاري والصناعي لصالح المجالس المحلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٠ وبين الرسوم المحلية المقررة بقرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ لعدم التعارض بينهما . وبجلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة الزكازيق الابتدائية « بعد اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبالحالتهن الى محكمة القضاء الإداري بالقاهرة ، دائرة

طعون الأفراد .. وابتقت الفصل فى المصروفات " واستندت المحكمة فى قضائها الى أن الدعوى تتضمن مساسا بقرار ادارى وهو قرار محافظ الشرقية رقم ٨٩٠ لسنة ١٩٧٢ . وبناء على ذلك احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة وقيمت برقم ١١٤٧ لسنة ٢٢ القضائية ثم احيلت الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى (دائرة المنصورة) وقيمت بجداولها برقم ٢٠٤ لسنة ١ القضائية .. وبجلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ختمت المحكمة " بعدم اختصاصها بنظر الدعوى والزمّت المدعين بالمصاريف " واستست المحكمة قضاءها على أن اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر المنازعات فى الضرائب والرسوم - حتى لو تعلقت المنازعة بطعن فى قرار ادارى صادر بشأن ضريبة أو رسم - معلق نفاذه على صدور قانون ينظم كيفية نظرها أمام المحاكم المذكورة . ولما كان هذا القانون لم يصدر بعد فانه يمتنع على هذه المحاكم مباشرة هذا الاختصاص ونظر المنازعات الضريبية ومن ثم تكون جهة القضاء العادى لا تزال هى المختصة حاليا بالفصل فى هذه المنازعات باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى نظر كاتبة المنازعات طبقا لحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ واستصحابا لاختصاصها الحالى المقرر بنصوص صريحة وردت فى بعض القوانين الخاصة بالضرائب كالتانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ . واذ استبان أن اختصاص القضاء الإدارى بنظر منازعات الضرائب والرسوم لم يزل معطلا فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى محالة بحكم صادر من محكمة الزقازيق الابتدائية حيث لاوجه لاحالة الدعوى ثلثية الى محاكم القضاء العادى المختصة قانونا لاستنفاد ولايتها ..

وفى يوم السبت الموافق ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ أودع رئيس هيئة مفوضى الدولة تقرير طعن فى الحكم المذكور . وطلب الحكم بقبول الطعن شكلا . وفى الموضوع بالفاء الحكم الطعون فيه . وباختصاص محكمة القضاء الإدارى (دائرة المنصورة) بنظر الدعوى . واعانتها اليها للفصل فيها . ولودعت هيئة مفوضى الدولة مذكرة . وينمى الطاعن على الحكم الطعون فيه خطأ فى قضائه بعدم الاختصاص اذ كان على المحكمة

— وقد احيلت اليها الدعوى من محكمة الزتازيق الابتدائية بعد ان قضت بعدم اختصاصها ولاتيا بنظر الدعوى عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات —
الاتعود البحث فى الاختصاص لما استهدفه المشرع من ايراد حكم بمن هذه المادة وهو حسم المنازعات ووضع حد لها فلا تتنازعها احكام عدم الاختصاص من محكمة الى اخرى فضلا عما فى ذلك من مضية لوقت القضاء ومجلة لتناقض احكامه .

ومن حيث ان المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم التأديبية وذلك فى الاحوال الآتية : (١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله . (٢) اذا وقع بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم . (٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع — ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطعن فى تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم . »

ومن حيث ان التثبت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وان تقرير الطعن فى هذا الحكم اودع علم كتاب هذه المحكمة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فى حين انه — طبقا لحكم المادة ٢٢ سالفة الذكر — كان يتعين ايداع تقرير الطعن خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . اى فى ميعاد غايته يوم ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١ ، اما وقد اودع تقرير الطعن فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١ فانه يكون بوعدا بعد الميعاد القانونى ولا يغير من ذلك ما ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها المقدمة من ان الراى قد استقر على اضافة ميعاد مسافة الى ميعاد الطعن بالنسبة الى الطعون المقدمة من ذوى الشن على اساس المسافة بين موطن الطاعن ومقر المحكمة الادارية العليا . ولم تتمتع فى السابق الطعون المقدمة من هيئة مفوضى الدولة بهذه الميزة اعتبارا

بن طعونها تقدم باسم رئيس الهيئة ومقره القاهرة ، الا أن الامر فى حاجة الى معلومة النظر فى ظل قرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ بتنظيم هيئة مفوضى الدولة حيث نصت المادة الخامسة منه على أن يعاون رئيس هيئة المفوضين وكيلين للمجلس على أن يختص احدهما بتنشاط الهيئة فى الاسكندرية والوجه البحرى ، ويختص ثانيهما بنشاط الهيئة فى القاهرة والوجه القبلى ، وذلك طبقا للنظام الذى يضعه رئيس الهيئة فى هذا الشأن وان الاخذ باتجاه الراى القائل بضرورة تمتع طعون هيئة المفوضين المقدمة عن احكام محكمتى القضاء الادارى بالاسكندرية والمنصورة ببيعاد مسافة اسوة بطعون ذوى الشأن يساعد على تحقيق مصلحة القانون التى تستهدفها طعون هيئة المفوضين . وذلك لانحداد الطلة ذلك أن طعون هيئة المفوضين تعد من قبل فرع الهيئة بالاسكندرية الامر الذى يقتضى سفر المستشار المقرر من الاسكندرية الى القاهرة لعرض الطعن على رئيس الهيئة ولايداع التقرير بقلم كتاب المحكة الادارية العليا — لا يغير هذا الذى ذهبت اليه هيئة مفوضى الدولة فى مذكرتها من أن طعنها المائل مقدم بعد الميعاد وبانتالى فهو غير مقبول شكلا ذلك لأن القرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر من رئيس مجلس الدولة ليس الا تنظيما لاجالهيئةالمفوضين لم يقصد به الا تنظيم العمل الداخلى فى الهيئة وتحديد الاختصاص فى عرض الاحكام على رئيسها . ولذلك فلا يكون له من اثر على حق الطعن وبيعاده اللذين نص عليها القانون ذاته . ويضاف الى ذلك أن الهدف من تقرير مواعيد مسافة هو انه نمكيننا للخصوم من الاستفادة الكاملة بالمواعيد المقررة لصالحهم فقد نص القانون على أن نضاف الى الميعاد الاصلى ميعاد مسافة بين المكان الذى يجب انتقال الشخص المستفيد او من يمثله منه وبين المكان الذى يجب عليه الحضور فيه او القيام بعمل اجرائى ما خلال هذا الميعاد . ولما كان الثابت بصريح نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن رئيس هيئة مفوضى الدولة هو وحده صاحب الاختصاص فى الطعن فى الاحكام الصادرة من محكة القضاء الادارى امام المحكة الادارية العليا ، وكان مكانه القاهرة وهو ذات المكان الذى توجد فيه المحكة الادارية العليا ، فلا يكون هناك ثبوت بجالا لاجمال حكم المادة ١٦ من قانون المرافعات التى

أوجهت احتساب مواعيد المسافة - يضاف الى ذلك أن المشرع قدر أن فترة
المستين يوما المنصوص عليها في المادة ٢٢ سالفة الذكر - والتي يجب أن
يتم خلالها الطعن - كافية لمراجعة الأحكام بعد صدورها لتقرير ما إذا كان
قد اعتورها عيب من العيوب الثلاثة المشار إليها في المادة ٢٢ من قانون
مجلس الدولة بما يوجب الطعن فيها من عدمه . فضلا عن ذلك فإن الرأي
الذي ترى هيئة مخوضي الدولة الأخذ به إنما يعنى أن ميعاد المسافة
الذى سيقرر على أساس المسافة بين الاسكندرية والقاهرة سيكون لمصلحة
عضو هيئة المفوضين - المستشار المقرر - رغم أن القانون لم يجعل له أى
اختصاص فى الطعن فى الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا وإنما ترر
هذا الاختصاص لرئيس الهيئة ومحله القاهرة .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن انحكم المظنون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ من
ديسمبر سنة ١٩٨٠ وأن تقرير الطعن اودع بقلم كتاب هذه المحكمة فى ٢٨
من فبراير سنة ١٩٨١ وبعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم
المظنون فيه لذلك يتعين - والحالة هذه - الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .
(طعن ٤٢٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - ميعاد الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحاكم
التأديبية ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - تراخى صاحب الشك فى
إقامة الطعن لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم - المرض العقلى
الذى يعانى منه الطاعن يعتبر عذرا قاهرا من شأنه أن يوقف ميعاد الطعن
حتى تزايه الحالة المرضية - متى ثبت أن الحالة المرضية أثرت الطاعن
خلال تلك الفترة فيعتبر الطعن مقبلا فى الميعاد القانونى - الحكم بقبول
الطعن شكلا تطبيقا - بمسئولية الجنسبون والمسابب بماهية
عقلية عما يرتكبه من أعمال بسبب فتوته الإدراك والاختيار وقت

**ارتكاب الفعل — لا يسأل المائل عن فترة انقطاعه التي قدم بسببها المحكمة
التأديبية التي قضت بفصله من الخدمة — الحكم بقبول الدعوى شكلا ونفى
الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .**

ملخص الحكم :

انه ولئن كان الطاعن قد تراخى في اقامة الطعن طوال المدة من ٢٠
من فبراير سنة ١٩٧٧ تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حتى ٢٤ من ابريل
سنة ١٩٨٠ تاريخ ايداع تقرير الطعن فلم تكلب المحكمة الادارية الطعنا
الا ان المرض العقلي الذي يعترض منه المفكور على النحو السالف بيانه يعتبر
عذرا قاهرا من شأنه ان يوقف مواعيد رفع الطعن بالنسبة اليه حتى تزايله
هذه الحالة واذا لم يتم دليل في الاوراق على ان الحالة المرضية المشار
اليه زالت الطاعن - فمن ثم يعتبر الطعن متدما في الميعاد القانوني ومقبولا
شكلا .

ومن حيث انه لما كان من المقرر قانونا امتناع مسئولية المجنون والمصاب
بعمالة عقلية عما يرتكبه من افعال بسبب فقدانه الشعور والاختيار وقت
ارتكاب الفعل فمن ثم لا يسأل الطاعن عن انقطاعه خلال المدة من ٢٨ من
يونية سنة ١٩٧٥ حتى الاول من يولييه سنة ١٩٧٥ ثم خلال المدة من ١٠ من
يولية سنة ١٩٧٥ حتى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٦ اللتين قدم الى المحكمة
التأديبية بسببها .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى خلاف ما تقدم دون ان
يعتد بقيام حالة المرض العقلي بالطاعن على النحو السالف ذكره - ولو اتع
عليه عقوبة الفصل من الخدمة عن واتعتى الانقطاع مثار الاتهام - يكون
مخالفا للقانون متعيئا الفاؤه ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

قاعدة رقم (٣٥٤)

المبدأ :

ميعاد الطعن في الأحكام مستون يوما — المرض النفسي أو العصبي على فرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سببا لانقطاع الميعاد أو امتداده .

ملخص الحكم :

لا وجه لما أثاره الطاعن من أن مرضه النفسي والعصبي يعتبر عذرا تهربا كالتقوة القاهرة وأن ميعاد الطعن في الحكم لا يتفتح بالنسبة له إلا بعد زوال هذا العذر القهري ، لا وجه لهذا القول ، ذلك أنه فضلا عن أن ادعاء الطاعن المرض النفسي جاء قولاً مرسلاً لا دليل عليه في الأوراق فإن ميعاد الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية على نحو ما ورد بنص المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جاء محدداً بمسيتين يوماً واستقر قضاء المحكمة على أن المرض النفسي بفرض تحققه لا يعتبر قوة قاهرة وبالتالي لا يصلح أن يكون سببا لانقطاع الميعاد أو امتداده . .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لتدنيبه بعد الميعاد .

(طعن ٥٦٠ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٠)

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تسرى أحكامه فيها لم يرد فيه نص في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للبادة الثالثة من قانون إصداره على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة يجوز أن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه بنفسه إليه في طلباته — دعوى الإلغاء تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الإداري — تعدى أثر الحكم الذي سيصدر في المنازعة إلى المتدخل — الحكم بقبول تدخل الخصم المتضم إلى الطاعن في طلباته .

(م — ٣١ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

من حيث انه طبقا للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية — الذى تسرى احكامه فيما لم يرد فيه نص فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بالتطبيق للمادة الثالثة من قانون اصداره — اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة يجوز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم ان يطعن فيه اثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من احدى زملائه منضمما اليه فى طلباته .

ومن حيث ان الدعوى المقامة من المدعين هى من دعاوى الالفاء التى تتميز بأن الخصومة فيها عينية تقوم على اختصام القرار الادارى ، وليس من شك فى ان الحكم الذى سيصدر فى هذه المنازعة سيتعدى اثره الى المتدخلين الدكتور والدكتور ويعتبر حجة عليها ومن ثم يتعين قبولهما خصمين منضمين الى الطاعن فى طلباته .

(طعن ٢٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التأديبية دون اعلان العامل باجراءات محاكمته وفى غيبة منه لا يسرى ميعاد الطعن فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا الا من تاريخ علمه اليقيني بصدور هذا الحكم .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة شأن الطاعن الذى لم يطعن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم . ولما كان

لم يتم بالأوراق ما يفيد أن الطاعن قد علم بصدر الحكم المطعون فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على ايداع تقرير الطعن فلم تكتب المحكمة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨١ عن الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية ويتمين من ثم قبوله شكلا .

(طعن ١١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/١١)

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم — هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة في الطعن الذي لم يعلن بإجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا وبالقالي لم يعلم بصدر الحكم فيها — حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى في الطعن في الحكم الصادر فيها خلال ستين يوما من تاريخ عليه اليقيني بالحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه يمد أن بينت المواد من ٢٥ — ٢٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اجراءات تقديم عريضة الدعوى الى طم كتاب محكمة القضاء الادارى ومرغقتها واعلان العريضة لنوى الشان . وتولى هيئة مفوضى الدولة تحفير الدعوى وتهيتها للبرامعة : أردفت المادة ٢٩ نص على أن « تقوم هيئة مفوضى الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتحعين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى » . ونص المادة ٣٠ على أن « يبلغ طم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشان . ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل . ويجوز في حالة الضرورة تقصره الى ثلاثة ايام » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أن اعلان نوى الشان — اطراف الخصومة — بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتكن كل منهم من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بها لديه ومن

ايضاحت وتقديم ما يعن له من دفاع او مذكرات او بيانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع عليها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحقوق جوهرية لذوى الشأن . هو اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وعدم تحقيق الغاية منه وتووع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وانه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم — الا ان هذا الميعاد لا يسرى فى حق ذى المصلحة فى الطعن الذى لم يعلن باجراءات المحاكمة اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بمسودور الحكم فيها الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ القضائية المقامة من رئيس جامعة عين شمس ضد الطاعن . انه خلا مما يفيد اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة التى حددت لنظر الدعوى (جلسة ١٠٠/٢/١٩٨٠ . كما ورد بحضور هذه الجلسة ان المدعى عليه لم يحضر . ولم تؤجل الدعوى الى جلسة تالية لاعلان المدعى عليه وانما قررت المحكمة حجزها للحكم من اول جلسة . حيث صدر الحكم المطعون فيه بطلان حجزها للحكم من اول جلسة . كذلك لم يرد فى بيان الاوراق المودعة ملف الدعوى ١٦/٢/١٩٨٠ — كذلك لم يرد فى بيان الاوراق المودعة ملف الدعوى والمعلقة على غلافها اية اشارة الى اعلان المدعى عليه بتاريخ الجلسة او وجود صورة من خطاب الاعلان .

واذا ثبت ما سبق وكان البادى من سياق الوقائع ان المدعى عليه (الطاعن فى الطعن المائل) كان مقيما بالخارج فى تاريخ اقامة الدعوى بخليل انه اعلن بعريضة الدعوى على سفارة مصر باوتوا (كندا) ، لذا فان ادعاءه بانه لم يعلن بتاريخ الجلسة التى نظرت فيها محكمة القضاء الادارى الدعوى المقامة ضده وان اجراءات المحاكمة وصدر حكم فيها تم فى غيبته ودون علمه — لتظاهاه الاوراق والشواهد ، وليس ثمة دليل ينقضه .

ومن حيث انه متى ثبت ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد اصابه

البطلان . ويكون للطاعن - والحالة هذه - ان يطعن عليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه بصدر الحكم . واذ لم يتم دليل على ان الطاعن قد علم علما يقينيا بصدره في تاريخ معين يسبق شهر سبتمبر سنة ١٩٨٠ الذي ادعى الطاعن انه علم فيه بصدر الحكم بطريق المصادفة . فمن ثم يكون الطعن المائل مقبولا شكلا .

ومن حيث انه لما سبق يتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه لبطلانه : وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري « دائرة العقود الادارية والتعويضات » لاعادة نظر الدعوى باجراءات صحيحة ومما لحكم القانون . مع ابتاء الفصل في المصاريف .

(طعن ٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدر الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم - اغفال اخطار ذي الشأن بتاريخ الجلسة - وقوع عيب شكلي في الاجراءات والاضرار بمصالح الخصم الذي وقع هذا الغفال في حقه الامر الذي يؤثر في الحكم وينقض الى بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذي المصلحة الذي لم يعلن بتاريخ الجلسة التي تحددت لنظر الدعوى وبالتالي لم يعلم بصدر الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم . فاذ كان الثابت من الاوراق ان الدعوى الصادرة فيها الحكم المطعون فيه قد اتبعت ابتداء ضد وزير التجارة والتبوين وحده وفي مرحلة تحضيرها امام هيئة

مفوضى الدولة طلب الحاضر عن الشركة المدعية التصريح له بإدخال الجمعية التعاونية المصرية لصناعات الإثاث بالقاهرة (الطاعنة) خصما فى الدعوى وصرح له السيد مفوض الدولة بذلك وتم ادخال الجمعية المذكورة خصما فى الدعوى بعريضة اودعت قلم مكتب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ واعلنت الى الجمعية الطاعنة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٠ متضمنة تكليفها بالحضور الى مقر هيئة مفوضى الدولة بالجيزة يوم ١٩٧٨/١١/٢٢ ثم اتخذت الدعوى مسارها بعد ذلك ابلغ المحكمة دون ان تتم بالاوراق ما يفيد اعلان الجمعية الطاعنة بالجلسة التى تحدت لتظر الدعوى فى ١٩٨٠/٢/٥ والجلسات التالية اعلنا صحيحا ولم يتحقق عليها بالحكم الصادر فيها علما بقيتا قبل سنتين يوما على تاريخ ابداع تقرير الطعن المثل قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٩٨٠/٩/١٠ . ومن ثم يكون الطعن قد قدم فى الميعاد القانونى مستوفيا اوضاعه الشكلية .

ومن حيث ان عناصر هذه المنازعة تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن فى لثه بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٨ اقبلت شركة التسويق العربية المندمجة فى الشركة الفلسطينية العربية الدعوى رقم ٢٠ لسنة ٢٢ القضائية ابلغ محكمة القضاء الادارى ضد وزير التجارة والتوين ثم اختلفت فيها الجمعية التعاونية المصرية لصناعات الإثاث بالقاهرة وطلبت الحكم بإلغاء القرار الوزارى رقم ١٦/١٩٧٧ الصادر فى ٢٢/٨/١٩٧٧ واعتباره كإن لم يكن والغاء كافة ما ترتب عليه من آثار مع الزام المدعى عليه الاول المصروفات وجاء فى اسباب الدعوى ان القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع المملوك للشركة المدعية اهدر حجية الحكم النهائى الصادر من محكمة استئناف القاهرة فى القضية رقم ١٥٠٨ / ٩٢ ق لمصلحة الشركة بإخلاء المخزن الكائن برقم ٢٠٤ بشارع بور سعيد قسم الدرب الاحمر بمحافظة القاهرة كما ان ذلك القرار صدر لمصلحة جمعية هى عبلة عن مجموعة من صناعات الإثاث بمحافظة القاهرة لا تربطهم اية صلة بصدر القرار وفى غير الحالات التى اوردها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوين كما شابه عيب اساءة استعمال السلطة

وعقبت ادارة تضليا الحكومة على الدعوى وطلبت اصليا الحكم بعدم قبولها لرغمها من غير ذى صفة واحتياطيا الحكم برفضها استنادا الى أن القرار المطعون فيه صدر صحيحا مطابقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/١٥ ومن باب الاحتياط الكلى طلبت الإدارة إعادة الدعوى للبراعة لتقدم الجهة الادارية ردها على الدعوى .

وبجلسة ١٥ من ابريل سنة ١٩٨٠ أصدرت المحكمة حكمها بموضوع هذا الطعن الذى قضى بقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه والزام وزارة التوين المصروفات . وشيدت قضاها على أن القرار المطعون فيه الصادر بالاستيلاء على المستودع المملوك للشركة المدعية جاء فى غير الحالات التى شرع الاستيلاء من أجلها وهى ضمان تهوين البلاد بالسلع الاساسية وعدالة توزيعها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/١٥ .

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد لحته الانعدام لصدوره دون اعلان الجمعية الطاعة بآى جلسة من الجلسات كما أنه اغفل دفاع الجمعية امام هيئة مفوضى الدولة فضلا عن أن تضلوه فى الموضوع قد انطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتاويله لانبثاته على فهم خاطيء لاغراض الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث بالقاهرة نهى من الجمعيات الانتاجية التى تعمل على تدعيم الاقتصاد القومى طبقا لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الانتاجى وهى اذ تقوم بتوزيع حصص مستلزمات الانتاج على اعضاءها وتباشر نشاطا هاما ورئيسيا فى تهوين الحرفيين والورش الانتاجية بتلك المستلزمات بما فيها من السلع الوسيطة اللازمة لانتاج الاخشاب وغيرها من مواد صناعة الاثاث فمن ثم لا تثريب على اصدار القرار المطعون فيه لصالحها طبقا لاحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥/١٥ المشار اليه لضمان تهوين البلاد بهذه المستلزمات .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق انه بعد أن اودعت الشركة المدعية عريضة الدعوى ظم كتيب محكمة القضاء الادارى بناريسخ ١٩٧٧/١٠/٨ قبلت بادخال الجمعية التعاونية المصرية لصناع الاثاث

بالقاهرة (الطاعنة) خصما فى الدعوى بعريضة اودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ لى صدر الحكم فى بواجهتها باعتبارها المستفيدة من قرار وزير التجارة والتأمين رقم ١٩٧٧/١٦٦ بالاستيلاء على المستودع الكائن بالقمار رقم ٢٠٤ بشارع بور سعيد قسم الدرب الاحمر محافظة القاهرة المملوكة للشركة المدعية وقد حددت المحكمة لنظر الدعوى جلسة ١٩٨٠/٢/٥ الا أن قلم كتاب المحكمة لم يخطر الجمعية المذكورة بتاريخ هذه الجلسة التى يبين من محضرها أن الجمعية لم تحضرها ثم بداول نظر الدعوى فى الجلسات دون اعلان الجمعية او حضورها فى اى منها الى أن قررت المحكمة اصدار الحكم المطعون فيه فى ١٩٨٠/٤/١٥ .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص فى المادة ٢٠ على أن « ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور لثانية ايام على الاقل ويجوز فى حالة الضرورة تقصره الى ثلاثة ايام . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن حكمة هذا النص واضحة فى تمكين ذوى الشأن بعد تمام تحضير الدعوى وتجهيزها للبراعة من الحضور بأنفسهم او بوكلائهم أمام المحكمة للدلاء بما لديهم من ايضاحات وتقديم ما يعين لهم من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ويترتب على اغفال الاخطار بتاريخ الجلسة وتوقع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه الامر الذى يؤثر فى الحكم ويقضى الى بطلانه . ولما كان ذلك وكان الثابت على ما سلف البيان أن الجمعية الطاعنة لم يحضر عنها ممثلها فى الجلسة التى حددتها المحكمة لنظر الدعوى لعدم اخطارها بها مما ترتب عليه صدور الحكم عليها دون أن تمكن من ابداء دفاعها فإن الحكم المطعون فيه يكون والامر كذلك قد جاتبه البطلان ومن ثم يتعين القضاء بالفائه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا وابقاء الفصل فى المصروفات .

(طعن ١٧٢٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٦)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الذي احالت اليه المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة على أن ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقدت اهليته للخصومه - وزالت صفته - نتيجة ذلك : مريان ميعاد الطعن فى هذا الشأن من تاريخ العلم اليقيني به سواء باعلانه او باى وسيلة اخرى - اساس ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طلب قبول الطعن شكلا غائه وان كان الاصل ملتبسا للمادتين ٢٢ - ٤١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذى اقيم الطعن فى ظله ان يسرى ميعاد الطعن فى الاحكام امام المحكة الادارية العليا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا انه اعمالا لحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الذى احالت اليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن الاجراءات التى لم يرد بها نص فى قانون مجلس الدولة المشار اليه فان ميعاد الطعن فى الاحكام لا يجرى الا من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من اسباب انقطاع سير الخصومة وصدر الحكم دون اختتام من يقوم مقام الخصم الذى توفى او فقد اهليته للخصومة وزالت صفته ولما كان الغائب ان مورث الطاعنين قد توفى فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٧٥ اثناء نظر الدعوى امام المحكة التاديبية ولم يتخذ اى من ذوى الشأن اجراءات استئناف الخصومة قبل صدور الحكم المطعون فيه فمن ثمة فان هذا الحكم لم يصدر فى مواجهة الورثة وبالتالي لا يسرى ميعاد الطعن فيه فى حقهم الا من تاريخ العلم اليقيني به سواء باعلانه اليهم او باى وسيلة اخرى ولما كان لم يتم بالاوراق ما يفيد ان الطاعنين قد علموا

يصدر الحكم المطعون فيه قبل سنتين يوما سابقة على ايداع تقرير الطعن
تلم كتاب هذه المحكمة في ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩ فان الطعن والحال هذه
يكون مقدما في الميعاد القانوني ومقبولا شكلا .

(طعن ١٣٣ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

المادة ٢١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - في حالة عدم
بيان المدعى لموطنه الاصلى في صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه المختار
في ورقة اعلان الحكم يجوز لخصمه في حالة قيامه بالطعن على هذا الحكم
اعلان المدعى بصحيفة الطعن في الموطن المختار للمدعى المبين في صحيفة
الدعوى - اساس ذلك : التيسر على الطاعنين بالنظر الى ان ميعاد الطعن
في الاحكام يبدأ من تاريخ صنعها - يجوز للطاعن اعلان خصمه بتقرير
الطعن في الموطن المختار المبين في صحيفة الدعوى حتى ولو انتهت مهلة
الحامى بصور الحكم في الدعوى .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى الدفع المنار من المطعون ضدهم باعتبار الطعن كان لم
يكن طبعا لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات وهو الدفع الذى تضمنته
مذكرة دفاعهم المقدمة الى المحكمة والسابق تقديمها الى هيئة مفوضى الدولة
بتاريخ ١٩٨٢/٩/٧ . فان المطعون ضدهم في هذا الدفع يشيرون الى ان
مورثهم قد بين في صحيفة اعترافه امام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي
لموطنه الاصلى وهو الككن في ١٥ شارع سيلاط بوكلى رمل الاسكندرية وهوذات
موطن ورثته (المطعون ضدهم) بعد وفاته . ومع ذلك فان تقرير الطعن قد
اغفل ذكر هذا الموطن الاصلى مكتبيا ببيان عنوان مكتب الحامى الموكل امام
اللجنة القضائية المطعون على قرارها وهو الاستاذ الحامى .
معتبرا اياه محل المطعون عليهم المختار ، واعلن الطعن بالفعل في مكتب
هذا الحامى ، مع العلم بان وكالته قد انتهت عنهم بصور الحكم المطعون عليه

ولما كتبت المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه : يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ، ويجوز اعلانه في الموطن المختار في ورقة اعلان الحكم . وإذا كان المظنون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى . جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة ، كما تنص المادة ٢٠ من هذا القانون على أنه : يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شلته عيب لم يتحقق بسببه الغاية من الاجراء . . وتنص المادة ٢٢ من القانون المذكور على أنه : يجوز تصحيح الاجراء الباطل ولو بعد التنسك بالعلان على ان يتم ذلك في الميعاد المقرر لقانونا لاتخاذ الاجراءات فان مقتضى هذه النصوص أنه كان يتمين على الهيئة الطاعنة ان تبين في تقرير طعنهما امام المحكمة الادارية العليا المائل . الوطن الاصلى للمظنون ضدهم الثلاثة وهو ذات موطن مورثهم المبين بصحيفة الاعتراض . وان تعلمهم بالظن في هذا الوطن ما لم يعينوا موطناً مختاراً في ورقة اعلان القرار المظنون عليه في مكتب الاستاذ المحامى . ومن ثم فقد بطل اعلان الطعن في مكتب المحامى سالف الذكر . هذا وتصحيح هذا البطلان كان يتمين ان يتم في خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار اللجنة القضائية المظنون عليه في ١٩٨٢/٢/٢٧ . وهو ميعاد الطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا . وفقاً لما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وما دام هذا الميعاد قد نلت منذ ليد : فانه لا مجال لتصحيح البطلان المذكور ولا مناص من القضاء باعتبار الطعن المطروح كان لم يكن لعدم اعلانه لهم اعلاناً قانونياً في خلال ثلاثة شهور من تقديم صحيفته الى قلم الكتاب نفاذاً لحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات بما يجعل قرار النجدة القضائية المظنون عليه نهائياً فيما قضى به . وقد جرت احكام محكمة النقض على بطلان اعلان الطعن في مثل هذه الحالة مادام الخصم لم يميز مكتب المحامى موطناً مختاراً له في ورقة اعلان الحكم الابتدائى (قرار اللجنة القضائية في هذا الطعن) ، بمرعاة ان توكيله ينتهى بانتهاء درجة التقاضى الموكل فيها (نقض جلسة ١٩٧٥/٣/١١ في الطعن ٦٨ لسنة ٤٠ ق ص ٦٢١ من مجموعة السنة ٢٦ - ونقض جلسة

١٩٥٧/١٢/٢٦ فى الطعن ٢٤٨ سنة ٢٢ فى ص ١٦٧ من مجبوعة
السنة الثامنة ٢ .

ومن حيث ان هذا الدفع من جانب المطعون ضدهم ، رنود عليه
بانه باستقراء احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية تبين ان المادة
٢١٤ منه تنص على انه « يكون اعلان الطعن لشخص الخصم او فى موطنه .
ويجوز اعلانه فى موطنه المختار المبين فى ورقة اعلان الحكم واذا كان
المطعون ضده هو المدعى . ولم يكن قد تبين فى صحيفة افتتاح الدعوى
موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن فى موطنه المختار المبين فى الصحيفة »
وينضح من نص الفترة الثانية من المادة ٢١٤ المذكورة انه فى حالة عدم
بيان المدعى لموطنه الاصلى فى صحيفة الدعوى وكذا عدم بيانه لموطنه
المختار فى ورقة اعلان الحكم فانه يجوز لخصمه فى حالة تنبئه بالطعن على
هذا الحكم اعلان المدعى بصحيفة الطعن فى الموطن المختار للمدعى المبين
فى صحيفة الدعوى . وذلك تيسيرا على الطاعنين . لا سيما وان ميعاد
الطعن فى الاحكام يبدأ من تاريخ صدورهما .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وكان النابت من الاوراق فى الطعن
الماتر ان المطعون ضدهم يشيرون فى مذكر دفاعهم المائل الاشارة اليها .
ان مورنهم قد بين فى صحيفة اعتراضه موطنه الاصلى وهو ذات موطن
ورثته المطون ضدهم ، بعد وفاته فانه على فرض استناد هذا القول الى
الواقع الفعلى الا انه لا يمكن للطاعن القطع به اذ انه لا يؤدى الى اضمحلاله
لحقيقة بيان الموطن الاصلى للورثة ، اذ انه من الامور البديهية انه ليس
بالضرورية ان يكون الموطن الاصلى للمدعى هو ذات موطن ورثته . انه ولئن
كان مكتب المحامى الذى باشر الدعوى امام اللجنة القضائية وانتهت بصحور
الحكم مهمته . ولم يعد لهذا الموطن المختار صفة قانونية — الا اذا كان
الخصم مطالبا باتخاذ اجراءات الطعن فى مواعيدها المحددة — فانه للتيسير
عليه فى ذلك طبقا لنص الفترة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات
المائل بياتها ، يجوز له اعلان خصمه بتقرير الطعن فى الموطن المختار المبين
فى صحيفة الدعوى حتى لو انتهت مهمة المحامى بصحور الحكم فى الدعوى

ولم يعد لموطنه ثمة صفة قانونية ، فهو اقرب الى اطيننان الطاعن من الموطن
الاصلى لمورث المظنون خدعهم ذلك ان المحامى الذى باشر الدعوى منذ
البداية هو نفسه الذى قام بعد ذلك وقدم بجنسة ١٩٨١/٢/٢٨ امام اللجنة
القضائية للاصلاح الزراعى ما يفيد وكالته عن ورثة المعارض بالتوكيل رتم
٢٦٦ هـ لسنة ١٩٨١ عام الاسكندرية ورقم ٤١٠ لسنة ١٩٨١ عام الاسكندرية
وتم بناء على ذلك استئناف الدعوى سرها فى مواجهة خصمهم الطاعن .
الى هذا ذهب قضاء محكمة النقض حيث اجاز اعلان المظنون عليه فى
موطنه المختار البينين بصحيفة الدعوى ، حكم النقض بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣
فى الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٢ ق) .

(طعن ١١٠٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

ورقة اعلان تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من اوراق
التكليف بالحضور أساس ذلك - المقصود من اعلان تقرير الطعن اخطار
المظنون ضده برفع الطعن عليه قبل تحديد جلسة نظر الطعن والتي يخطر
بها محامو الخصوم - بطلان اعلان العريضة ومرفقاتها الى ذوى الشأن
لا يعتبر بطلا لاقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد
القانونى - البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه
لا يترتب على البطلان من اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهذه الشارع
- أساس ذلك الخاتعة الادارية تنعقد بايداع عريضتها سكرتارية المحكمة -
اعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها هو اجراء مستقل بذاته له اغراضه
وآثاره - اذا كان هذا الاعلان قد وقع بطلا فانه لا ينتج اثره فيها سبقه
من اجراءات الا من اليوم الذى يتم فيه الاعلان صحيحا .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يرفع وفقا للاوضاع والشروط
المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ والذى تنص المادة ٤٤ منه على ان « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة
الادارية العليا ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المظنون فيه . ويقدم

الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقّع من محام من المتبوعين لهاها ٥٠٠ . « وتنص المادة ٤٥ » من ذات القانون على انه يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى المطعون فى الحكم الصادر فيها قبل احالتها الى هيئة مفوضى الدولة « واخيرا تنص المادة ٤٦ على انه : تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضا لاحتجاجات مفوضى الدولة وذوى الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤثر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطر ذوى الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار » ويبين من هذه النصوص جسيما ان ورقة اعلان تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا لا تعتبر من اوراق التكاليف بالحضور لانه لا يقصد بها الا مجرد اخطار المطعون ضده برفع الطعن عليه . وذلك قبل تحديد جلسة نظر الطعن ثم يتم تحديد الجلسة بعد ذلك ويخطر بها محامو الخصوم بموجب خطابات مسجلة من قلم الكتاب . ومن ثم لا تعتبر الخصومة فى الطعن كأن لم تكن اذا لم يتم بالفعل تكليف المطعون ضده بالحضور خلال الثلاثة اشهر المقررة فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك لاختلاف الاجراءات امام القضاء الادارى عنها امام القضاء المدنى على النحو السالف ذكره فى النصوص المتقدمة . مما لا مجال معه لاستناد المطعون ضدهم الى حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات المذكورة للدفع ببطالان اعلان تقرير الطعن وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على ان بطلان العريضة ومرفقاتها الى اى من ذوى الشأن ليس مبطلا لاقامة الدعوى ذاتها ما دامت قد تمت صحيحة فى الميعاد القانونى باجراء سابق حسبها حدده قانون مجلس الدولة وانما البطلان لا ينصب الا على الاعلان وحده ان كان لذلك وجه ولا يترتب على البطلان اثر الا فى الحدود وبالقدر الذى استهدفه الشارع . والقياس فى هذا المقام على المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات المدنية والتجارية هو قياس مع الفارق لاختلاف الاجراءات والأوضاع ، وما يترتب عليها من آثار فى هذا الشأن بين النظامين ، اذ الاستئناف ذاته سواء بدأ بتقرير أو بصحيفة لا تتمتع خصومته فى النظام المدنى الا باعلان الطرف الآخر به صحيحا ، بينما تقدم المنازعة الادارية

وتتعدد - ايا كان نوعها - بليداع عريضتها سكرتيرية المحكمة - اما اعلان ذوى الشأن بها وبمرفقاتها - فهو اجراء آخر مستقل بذاته له اغراضه وله اثره ، وهى اعلان ذوى الشأن بقبيل المنازعة الادارية وايدانهم بافتتاح المواعيد القانونية لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم خلالها كل فى دوره . وذلك بالايدياع فى سكرتيرية المحكمة . فاذا كان هذا الاعلان قد وقع بنطلا - بالنسبة لآى من ذوى الشأن - فانه لا ينتج اثره قبله فى خصوص ما سبقته الاشارة اليه الا من اليوم الذى يتم فيه اعلانه اعلانا صحيحا بعد ذلك . ويكون من حقه اذا طلب تمكنه من تقديم مذكراته ومستندات ان يمنح المواعيد المقررة لهذا الغرض وان يجاب الى طلبه فى اية حالة كانت عيبها الدعوى وذلك لحين الفصل فيها .

(طعن ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٥)

مادة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

اذا حضر من وجه اليه الاعلان البطل او تقدم بمذكرات او مستندات خلال المواعيد فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية قد تحقق فعلا - تحقق الهدف المقصود من الاعلان البطل يزيل عيب البطلان - لا وجه لتبسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت انه تقدم فى المواعيد الاسمية بناء على الاعلان البطل بمذكراته ومستندات فيكون الاثر المقصود من الاعلان وهو الاعلام بقيام المنازعة الادارية والايدان بافتتاح المواعيد القانونية وتقديم المذكرات والمستندات خلالها ، قد تحقق فعلا ، ويكون صاحب الشأن قد رتب عليه - ولو انه وقع بطلا - الاثر المقصود من الاعلان الصحيح مما لا منقوحة معه من اعتبار ما تم من جانبته ، محققا هذا الاثر مزيلا لعيب البطلان ، ما دام قد تحقق المراد من الاعلان الصحيح . وهذا اصل من الاصول الطبيعية ، منعا لتكرار الاجراءات وتعقيد سير الخصومة بدون

مقتضى ونلمح ترديد هذا الاصل فيما نصت عليه المادة ٢٦ من فائسون المرافعات المدنية والتجارية من انه يزول البطلان اذا نزل من شرع لمصلحته أو اذا رد الاجراء بما يدل على انه اعتبره صحيحا او قام بعمل او اجراء باعتباره كذلك ، وفيما نصت عليه المادة ١٤٠ من القاتون المذكور من ان بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب فى الاعلان أو فى بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور الملن اليه ، وذلك بغير اخلال بحقه فى التجنيل لاستكمال ميعاد الحضور .

اذ لا حكمة والحالة هذه — فى التمسك ببطلان اجراء رتب عليه صاحب الشأن اثر الاعلان الصحيح . وانما تعالج الضرورة بقدرها فلا يخل بحقه فى استكمال المواعيد (حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٥٧/٢/٢٢ . حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٧٠ الصادر بجلسة ١٩٦١/٢/١٨ . حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٦ ق بجلسة ١٩٦٢/١/٢٠ . هذا علاوة على ان صحيفة الطعن بالنقض وان كانت لا تعد من صفف التكليف بالحضور . الا ان المشرع قرر فى المادة ١١٤ من قاتون المرافعات ان بطلان اعلان صفف الدعاوى يستقل بتقديم مذكرة بدفاع الخصم — وهذه المادة الأخيرة تسرى بصدد كل انواع الطعون عملا بالاصل العلم فى التشريع — مما ذهب بقضاء النقض الى ان تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه فى الميعاد القانونى يحقق الغاية من اعلانه بالصحيفة . وبالنالى يكون التمسك ببطلانها لمعب شاب اجراءات الاعلان غير مقبول (نقض — جلسة ١٩٧٨/٢/٢١ فى الطعن ١٦٠ لسنة ٤١ ق ١) ومن ثم غانه بناء على ما تقدم فان تقديم المطعون ضدهم لمذكرة دفاعهم المقدمة الى هيئة مفوضى الدولة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٧ تحقق الغاية من اعلانهم بصحيفة الطعن . وبالنالى يكون التمسك ببطلان هذه الصحيفة فى غير موضعه الامر الذى ينمى معه التحكم برفض هذا الدفع . ولما كان الطعن قد استوفى سائر الشروط والاضاع المقررة فى قاتون مجلس الدولة الصادر بالقاتون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ فانه من ثم يتمى الحكم بقبول الطعن شكلا .

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ :

صحيفة اعتراض - اصلاح زراعى - اغفال بيانات جوهرية -
بطلان صحيفة الدعوى .

ملخص الحكم :

تحقق وفاة المطعون ضدها قبل ابداع تقرير الطعن فلم كتاب المحكمة
فانه ولئن كان كذلك - الا ان هذا الاجراء قد تصحح بمثل ورنه المطعون
ضدها امام المحكمة عن طريق وكيلهم بموجب التوكيلات المنوه عنها بمحضر
الجلسة وبهذا يكون قد تحقق الاثر المقصود من الاعلان مما يزيل
غيب البطلان الذى شاب عريضة الطعن .

رفع الاعتراض باسم من يثبت وفاتها قبل رفعه يكون قد شاب غيب
جسيم فى الاجراءات مما يستوجب الحكم ببطلان صحيفة الاعتراض عملاً بنص
المادتين (٩) ، (١٩) من قانون المرافعات المدنية والتجارية اذ لا جدال
فى ان تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على
اغفالها او عدم ماحتها بطلان صحيفة الدعوى .

(طعن ١٣٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

اذا صدر الحكم باطلا لصدوره بلجراءات باطله فان ميعاد الطعن عليه
امام المحكمة الادارية الطليا لا يسرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقينى
بالحكم - حسب ميعاد الطعن من تاريخ تحقق علم الطاعن بالحكم - تطبيق .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه اذا صدر
الحكم باطلا لصدوره بلجراءات باطله فان مواعيد الطعن عليه امام المحكمة
الادارية الطليا لا تسرى الا من تاريخ علم الطاعن اليقينى بالحكم .

(م - ٢٢ - ج ١٥)

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن وان كان لم يمثل امام المحكمة التأديبية ولم يحضر اى من جلسات المحكمة ولم يتحقق بالتالى عليه بالحكم الصادر ضده بجلسة ٦ من يونيو ١٩٨٢ الا ان الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢١ من نوفمبر ١٩٨٢ تقدم بطلب للحصول على صورة طبق الاصل من الحكم وقام بسداد الرسم المقرر واسطم الصورة ونشر بذلك على اصل الحكم بالتاريخ المذكور ، فانه اعتبارا من هذا التاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٨٢ يكون قد تحقق عليه بالحكم الطعون فيه وتسرى فى حقه اعتبارا من التاريخ المذكور مواعيد الطعن المقررة فى الحكم امام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان تقرير الطعن قد اودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا فى ٢٤ من يناير ١٩٨٣ . فانه وباحتساب ميعاد المسافة المقرر طبقا لقانون المرافعات وهو فى الحالة المعروضة ثلاثة ايام ، فان تقرير الطعن يكون قد اودع تلم كتاب المحكمة الادارية العليا بعد انقضاء ميعاد الطعن ويتعين والحال كذلك الحكم بعدم قبوله شكلا .

(طعن ٥٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٨ / ١٩٨٤)

ثانيا - الصفة :

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ :

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية ضد مصلحة الاملاك الحكومية -
توافر الصفة لمصلحة الاملاك في الطعن على هذا الحكم وان لم تكن لها أصلا
صفة في التقاضي في الدعوى امام المحكمة الإدارية ولا اهلية لذلك لعدم
تجمعها بشخصية معنوية مستقلة - صاحب الصفة في الطعن هو المحكوم
عليه الذي كان طرفا في الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه -
المحكوم عليه هو صاحب المصلحة في الطعن لانه هو الوسيلة الوحيدة
لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره وحتى يتاح له ان يبدى
امام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابدائه امام المحكمة المطعون في حكمها من
دفوع لم يسقط الحق فيها لو توجه دفاع فاته ابدائها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت ان المدعى اقام دعواه الحالية ضد كل من
(١) وزارة الزراعة (٢) مصلحة الاملاك الاميرية : بصحيفة اودعها
سكرتيرية المحكمة الادارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة
والتبوين في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٩ أى في تاريخ لاحق لتاريخ الصل
بالقرار الجمهوري رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ الذى سلخ مصلحة الاملاك
الاميرية من تبقيتها لوزارة الزراعة واتبعها لوزارة الاصلاح الزراعى
وفى وقت كان لا يجوز فيه اختصار وزارة الزراعة في الدعوى لزوال
صفتها . ولم يتم المدعى باذخال وزارة الاصلاح الزراعى في الدعوى بوصفها
صاحبة الصفة في النيابة قانونا عن المصلحة المذكورة وفى تمثيلها في التقاضي
بحكم انتقال الحق اليها في تولى الاشراف على شئونها . ولم تدفع المصلحة
بعدم قبول الدعوى ضدها لهذا السبب .

وكان الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية

وزارات الداخلية والخارجية والعدل التي أحيلت إليها الدعوى من المحكمة الإدارية لوزارات الخزانة والاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين للاختصاص ، لم يصدر ضد وزارة الزراعة أو وزارة الإصلاح الزراعى وضد مصلحة الاملاك الاميرية بل صدر ضد هذه المصلحة وحدها .

فانه ازاء عدم قيام صفة لوزارة الزراعة اصلا فى ان تختصم فى الدعوى . وعدم تصحيح الشكل امام المحكمة الادارية باذخل وزارة اصلاح الزراعى صاحبة الصفة فى التقاضى بدلا منها وتوجيه الخصومة اليها بحكم تبعية مصلحة الاملاك الاميرية لها لكى يصدر ضدها بهذا الوصف وضد هذه الاخيرة معا ، وازاء سير الاجراءات وصدر الحكم المطعون فيه ضد مصلحة الاملاك الاميرية بمفردها بما لا يجعل ايا من الوزارتين طرفا فى الخصومة أو محكوما عليها فيها . ما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من المصلحة الصادر عليها احكم باعتبارها صاحبة الصفة فى الطعن والمصلحة فيه . وان لم تكن لها اصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى امام المحكمة الادارية ولا اهلية لذلك لعدم تمتعها بشخصية معنوية مستقلة ، ذلك ان صاحب الصفة فى الطعن هو المحكوم عليه الذى كان طرفا فى الخصومة الصادر فيها الحكم المطعون فيه بالزامه بشئ لخصمه او برفض طلب من طلباته . بحيث يكون غرضه من الطعن الفاء هذا الحكم او تعديله باتالته مما حكم عليه به أو بلجلبته الى ما رفض من طلباته . وقد نصت المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان ان المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن ، لانه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطا الواقع فى الحكم والتخلص من اثره . اذ ان الطعن يتيح له ان يمدى امام المحكمة العليا ما كان يمكنه ابدأه امام المحكمة المطعون فى حكمها من دفوع لم يسقط الحق فيها . او اوجه دفاع غاته ابدأها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن أو جعل الطعن ممتنعا عليه بسبب وقوع خطأ فى الحكم ناتج عن عيب فى الشكل فات الخصوم تداركه كما فات المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بالاثر المترتب عليه ، لان هذا الخطأ فى ذاته هو الجبر للطن وبهذه المثابة لا يسوغ ان يكون هو الممتنع منه . ومن ثم فان

الطعن في هذه الحالة يكون مقبولا حتى لا يستغلق بابُه بالنسبة الى حكم معيب والا يتحصن هذا الحكم ، بسبب قيام عيب به . في حين ان هذا العيب هو سند الطعن فيه . ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لاي من وزارة الزراعة او وزارة الاصلاح الزراعى . لعدم اتصال الاولى بالنزاع ، وعدم وجود مسافة للثانية لانها لم تكن ممثلة في الدعوى كخصم اصلى او مدخل فيها ولم تكن خلفا عاما او خاصا ، وليست محكوما عليها .

فانه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة على غير اساس سليم من القاتون متمينا رفضه .
(طعن ٨٩٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٥)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة استنادا الى رفعه من مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه - في غير محله - اساس ذلك - اعتبار ذلك خطأ ماديا في عريضة الطعن ، فضلا عن ان ادارة قضايا الحكومة تعنى في واقع الامر نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء .

ملخص الحكم :

ان الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة بقوله انه اقيم من مدير عام ديوان المحاسبة وان الذى يمثل ديوان المحاسبة هو رئيسه على غير اساس ، اذ ان الخطأ المادى الذى تقع فيه ادارة القضايا عند مباشرتها اجراء الطعن لا يؤثر على صفة من يمثله ذلك انها اذ ذكرت مدير عام ديوان المحاسبة بدلا من رئيسه فان لهذا الخطأ ما يبرره اذ كثيرا ما يجرى في العمل من غير قصد اطلاق لفظ رئيس او مدير عام على الشخص الذى يهيمن على المرفق ولا يحجب هذا التعبير الخاطى، وانه الامر من ان القضايا كانت تعنى نيابتها عن يمثل ديوان المحاسبة امام القضاء ومن ثم لا يلتفت الى هذا الخطأ المادى البحت ويكون هذا الدفع على غير اساس وجدير بالرفض .

(طعن ٧٤٠ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ :

اختصاص وزير المواصلات بمصغه رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للسكك الحديدية — خلو الطمن من ذكر هذه الصفة — لا يقدح فى صحة الطمن ما دام ان هذه الصفة مقرررة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد نخطر بمضون الطمن واعلم به اعلاما كاتنيا على اساس هذه الصفة .

ملخص الحكم :

ان الطمن قد اختصم اصلا وزير المواصلات الذى اصدر القرار الطعون فيه باعتباره صاحب الاختصاص فى اصدار هذا القرار وبالتالي صاحب الصفة الاول فى ان يختصم فى الطمن مما لا محل بعد ذلك للتسك بأن الطمن جاء خلوا من ذكر عبارة ان وزير المواصلات هو رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية مادام ان هذه الصفة مقرررة له قانونا دون حاجة الى هذا البيان وقد اخطر بمضون الطمن واعلم به اعلاما كاتنيا على اساس هذه الصفة ومن ثم يتمين القضاء برغض الدفع بعدم قبول الطمن شكلا لرغمه على غير ذى صفة .

(طمن ١٠٧٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

تتشرط المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وتقبلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ان يقدم الطمن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقتولين امامها — المستفاد من هذا النص انه يشترط لقبول الطمن ان يقدم من ذى الصفة الذى ينوب قانونا عن الطاعن — العبرة فى تحديد الصفة هى بتاريخ التقرير بالطمن بايداعه قلم كتاب المحكمة — عدم اختصاص ادارة قضايا الحكومة فى التيلية قانونا عن الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — اساس ذلك ان ادارة قضايا الحكومة انما تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومسالحتها العامة والمجالس المحلية فيها

يرفع عنها او عليها من فضايا وطعون لدى المحكم على اختلاف انواعها ومن ثم لا تعد هذه التيلية الى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام — يشترط التصحيح العيب المشار اليه ان يزول قبل انقضاء مهلة التقرير بالطعن — مثال — تقديم احد محامى ادارة قضايا الحكومة التقرير بالطعن لاهم المحكة الادارية العليا نيابة عن شركة مياه القاهرة — يتمين معه الحكم بعدم قبول الطعن ولا يغير من ذلك صيرورة مرفق مياه القاهرة هيئة عامة قبل صدور الحكم فى الطعن .

ملخص الحكم :

انه بالرجوع الى التشريعات المنظمة لمرفق مياه القاهرة تبين انه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مرفق مياه القاهرة ونص فى مادته الاولى على انشاء مؤسسة عامة — تسمى ادارة مرفق مياه القاهرة وفى ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤١٧ لسنة ١٩٦٥ بتحويل مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول ادارة مرفق مياه القاهرة الى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مياه القاهرة الكبرى مقرها مدينة القاهرة وتكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة لأعمال المرافق وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ١٤ من فبراير سنة ١٩٦٦ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وفى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٨ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة ونص فى المادة (١) منه على أن تحول شركة مياه القاهرة الى هيئة عامة مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتسمى الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى وتتبع وزير الاسكان والمرافق وتسرى فى شأنها احكام تقنون الهيئات العامة وعمل بهذا القرار اعتبارا من ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية واذ كان الثابت من الأوراق على ما سبق بيانه أن تقرير الطعن المقدم لهذه المحكة فى الحكم المطعون فيه قد اودع قلم كتابها فى ١٢ من يولية سنة ١٩٦٨ فان هذا التقرير يكون قد رفع فى الفترة التى كان الشكل القانونى لمرفق مياه القاهرة هو الشركة المساهمة .

ومن حيث أن المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة تنص على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيها يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى للجهات الأخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا وتسلم إليها صور الاعلانات الخاصة بصحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام المتعلقة بتلك الجهات ما اتصل منها بجهة القضاء العادى أو جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى فإن مؤدى هذا النص أن إدارة قضايا الحكومة إنما تنوب نيابة قانونية عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية فيها يرفع منها أو عليها من قضايا وطعون لدى المحكم على اختلاف أنواعها ، ومن ثم لا تمتد هذه النيابة إلى الشركات المساهمة ولو كانت من شركات القطاع العام ذلك لأنه فضلا عن أن لكل من هذه الشركات شخصية اعتبارية مستقلة عن الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية ولها نائب يمثلها عند التقاضى فإن نيابة إدارة قضايا الحكومة عن هذه الجهات وهى نيابة قانونية فالمرد فى تعيين مداها وبيبان حدودها إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون واذ يقضى قانون تنظيم الإدارة المذكورة بقصر نيابتها على الحكومة ومصالحها العامة والمجالس المحلية دون الشركات المساهمة فإنه لا يجوز لإدارة قضايا الحكومة أن تنوب قانونا عن هذه الشركات ولو كانت من شركات القطاع العام .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة وتقبلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا مودع عليه من محام من المقبولين أمامها ويجب أن يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العامة المنطوقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه فإن المستفاد من هذا النص أنه يشترط

لتبطل الطعن أمام هذه المحكمة أن يقدم من ذى الصفة الذى ينوب قانونا عن الشركة الطاعنة ذلك لأن تولف صفة الخصم شرط من شروط قبول الدعوى وإذ كانت العبارة بتحديد الصفة هى بتاريخ تقرير الطعن بإيداعه تلم كتاب هذه المحكمة وقد ثبت أن الذى قرر بالطعن هو أحد محامى إدارة قضايا الحكومة وقد أودع تقرير الطعن فى ١٢ من يولية سنة ١٩٦٨ وكانت الشركة الطاعنة وتنتد من الشركات المساهمة التى لا تختص الإدارة المشار إليها بتمثيلها قانونا على ما سبق بيانه فمن ثمة فإن الطعن يكون قد قدم من غير ذى صفة مما يتعين الحكم بعدم قبوله .

ولا وجه للقول بأن العيب الذى كان يشوب الصفة وقت التقرير بالطعن قد زال قبل الحكم فى الطعن بتحول شركة مياه القاهرة الى هيئة عامة فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ تنوب عنها قانونا إدارة قضايا الحكومة . ذلك لأن قانون مجلس الدولة حدد ميعادا للتقرير بالطعن وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ومن ثمة فإنه يشترط لتصحيح العيب المشار اليه أن يزول هذا العيب قبل انقضاء هذا الميعاد وهو الأمر الذى لم يتحقق فى الطعن المعروض .

(طعن ١٢٤٥ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ :

صدور الحكم المطعون فيه ضد كلية الطب دون أن تختصم الجامعة ذاتها فى الدعوى — لا يمكن رفع الطعن الا من كلية الطب باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة فى الطعن — لا يحول دون ذلك أن كلية الطب ليس لها أصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى ولا اهلية لذلك — أسس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه ، صدر ضد كلية الطب بجامعة الاسكندرية اذ لم تختصم جامعة الاسكندرية ذاتها فى الدعوى ، ولم يصحح شكل الدعوى بإخفال

الجامعة فيها ، باعتبارها صاحبة الصفة فى التقاضى وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، فلم تكن جامعة الاسكندرية طرفا فى الخصومة . أو محكوما عليها فيها ومن ثم فما كان يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة الا من كلية الطب الصادر عليها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة فى الطعن والمصلحة فيه . وان لم تكن لها أصلا صفة فى التقاضى فى الدعوى أمام المحكمة الادارية . ولا اعلية لذلك . لعدم تمتعها بشخصية اعتبارية . اذ إن الحكم المطعون فيه . بإلزامه بشئ لخصه . أو برضى طلب من طلباته . بحيث يكون غرضه من الطعن إلغاء هذا الحكم أو تعديله . بإقالاته مما حكم عليه به . أو بإجابه الى ما رضى من طلباته ، وقد نصت المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه « لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من المحكوم عليه » وغنى عن البيان أن المحكوم عليه هو صاحب المصلحة فى الطعن لأنه هو وسيلته الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع فى الحكم . والتخلص من آثاره ، اذ أن الطعن يتيح له أن يبدى أمام المحكمة العليا ، ما كان يمكنه ابداءه أمام المحكمة المطعون فى حكمها من دفعات لم يسقط الحكم فيها . أو لوجه دفاع فاته ابدائها ولا يجوز حرمانه من حق الطعن . أو جعل الطعن مهتما عليه ، بسبب وقوع خطأ فى الحكم ، ناتج عن عيب فى الشكل ، فأت الخصوم تدراكه ، كما فأت المحكمة القضاء — من تلقاء ذاتها — بالاثار المترتب عليه ، لأن هذا الخطأ فى ذاته . مبرر للطعن . وبهذه المثابة . لا يسوغ أن يكون هو المانع منه : ومن ثم فإن الطعن فى هذه الحالة يكون مقبولا ، حتى لا يستغرق بابيه . بالنسبة الى حكم معيب ، وحتى لا يتحصن هذا الحكم بسبب قيام عيب به ، فيعصمه عيبه من التصحيح . فى حين أن هذا العيب هو سند الطعن فيه ، ولا سيما اذا كان سبيل الطعن غير متاح لجامعة الاسكندرية . لعدم وجود صفة لها ، لانها لم تكن ممثلة فى الدعوى كخضم أصلى أو متدخل أو مدخل فيها أو خلفا عاما أو خاصا وكونها ليست محكوما عليها .

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

وجوب توجيه الطعن لذوى الصفة — وفاة المظنون ضدها قبل ايداع
تقرير الطعن — وقوع الطعن باطلا — المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة
والمادة ٢١٧ من قانون المرافعات — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة (وتقبلها المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة) تنص على ان يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كاتب المحكة الادارية العليا مودع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فلذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه واذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كاتب هذه المحكة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٦٨ ان وزارة الخزائنة قد اقامت فى هذا التاريخ طعنها مختصة فيه السيدة مع انها كانت قد توفيت فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٦ قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد وقع باطلا ويتمين بالنالى القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرا على خصومه من وفاة او تغيير فى الصفة قبل اختصامه كى يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه قانونا ولا جدال فى أن تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفلها بطلان الطعن لان الغرض الذى رعى اليه الشارع مما اورده فى المادة ١٦ السابقة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فى تقرير الطعن انها هو اعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم فى

الدعوى وصفته اعلاميا وليس من شك في ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة في الطعن وتيسيرا على الطاعن في توجيه الطعن نصت المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي — على ان موت المحكوم له اثناء ميعاد الطعن يجيز لخصمه اعلان الطعن الى ورثته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم ومتى تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم او في موطن كل منهم قيل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص انما يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وليس من شك في ان حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن .

ولا يقدح في هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثارا لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة العروضة لأن النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصامه من أصحاب الصفة في الطعن .

(طعن ١٢١ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

نص المادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس نصا حاصرا لأن يعتبرون من ذوي الشأن بالنسبة الى الطعن امام المحكمة الإدارية العليا في احكام المحاكم التاديبية — الجهة التي يتبعها الموظف تعتبر من ذوي الشأن في مجال تطبيق هذا النص — هذه الجهة هي الخصم في الدعوى التي يتبناها الموظف طعنا على القرار الصادر بفصله — بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في هذه الدعوى من تاريخ صدوره — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة من ان ذوى الشأن الذين يتمتع عليهم الطعن في احكام المحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم - هم الذين نص عليهم المشرع صراحة في المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي يجرى نصها كالتالى : .
ومن ذوى الشأن في حكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .
رئيس ديوان الحاسبة ومدير علم النيابة الادارية والموظف الصالح ضده الحكم " ومن ثم فان ميعاد الطعن بالنسبة لمن عداهم ممن يتعدى اليهم اثر الحكم - ومنهم الشركة الطاعنة - لا يبدأ الا من تاريخ علمهم بالبتينى به . ولم يثبت ان الشركة الطاعنة علمت بالحكم المطعون فيه علما يقينيا قبل تاريخ اعلانها به في ١٤ من فبراير سنة ١٩٧٠ - ليس صحيحا ما تذهب اليه الشركة الطاعنة بهذا الطعن علما انه فضلا عما سبق لهدد المحكمة ان قضت به من ان نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ليس ناعا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن بالنسبة الى الطعن امام المحكمة الادارية العليا في احكام المحاكم التأديبية - وان الجهة التي يتبعها الموظف المقدم للمحاكمة التأديبية تعتبر من ذوى الشأن في مجال تطبيق هذه المادة ، فان ما تدفع به الشركة الطاعنة ان جاز اثره بالنسبة الى الاحكام التي تصدر من المحكمة التأديبية حين ترفع اليها الدعوى التأديبية ضد الموظف من النيابة الادارية - وهي الحالة التي ورد بشأنها نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - فان الامر ليس كذلك بالنسبة الى الحكم الذي تصدره المحكمة التأديبية في الدعوى التي يرفعها اليها الموظف طعنا على القرارات الصادرة بفصله ، اذ انه يقيم الدعوى على الجهة مصدره القرار وتكون هي الخصم الذي تتخذ في مواجهته كافة اجراءات الدعوى ، وقد كان هذا الحال بالنسبة الى الحكم المطعون فيه .
فقد صدر في الدعوى التي اتاها عليه طعنا على القرار الذي اصدرته الشركة الطاعنة بفصله وقد اتخذت كافة اجراءات الدعوى في مواجهتها .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

نص المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يعتبر من ذوى الشأن فى الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى احكام المحاكم التأديبية الوزير المخصص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير التيلية الإدارية — هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن — نتيجة ذلك : حق الجهة الإدارية فى الطعن فى الاحكام التأديبية وما فى حكمها من قرارات مجالس التأديب — أسس ذلك — تطبيق — حق الجامعة ممثلة فى رئيسها فى الطعن فى الاحكام الصادرة من مجلس تأديب اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان القرارات الصادرة من مجالس التأديب ومنها مجالس تأديب المعلمين بالجامعات . سواء من كان منهم من اعضاء هيئة التدريس او من لم يكن كذلك . تأخذ حكم احكام المحاكم التأديبية من ناحية جواز الطعن فيها أمام المحكمة الادارية العليا طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . مما يكون معه الدفع باتعدام ولاية المحكمة الادارية العليا بالفصل فى الطعن المائل فى غير محله جديرا بالرفض . ولا حجة فى القول بان نص المادة (١٥) والبند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة قصر اختصاص المحاكم التأديبية على انتظار فى الطلبات التى يقدمها الموظفون الصوبيون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ولم يسمح لهذه السلطات نفسها بالطعن فى القرارات الصادرة فيها . ذلك لان الطعن أمام المحكمة التأديبية فى القرارات النهائية للسلطات التأديبية ينصب على القرارات التى يصدرها الرؤساء الاداريون عمالا لاختصاصاتهم التأديبية ، وهى قرارات تتميز بقابليتها للتظلم منها اداريا . بل ويعتبر هذا التظلم شرطا لقبول الدعوى بطلب الفائها طبقا لنص المادة (١٢) من قانون مجلس الدولة المشار اليه . ومن الطبيعى ألا يقدم الطعن فى هذه القرارات أمام المحكمة التأديبية الا من الموظفين الصوبيين الذين مستهم القرارات المذكورة باعتبارهم اصحاب

المصلحة وحدهم في هذا الطعن . لما القرارات الصادرة من مجالس التدبير التي لا يجدي التظلم منها اداريا لعدم قابليتها للسحب او الالغاء الاداريين . فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية انني يعينها البند تاسعا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة . وانها نخذ حكم الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التي يكون لذوى الشأن حق الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا بالتطبيق لاحكام المادتين ٢٢ - ٢٣ من القانون سالف الذكر . وهو الامر الذي احدث اليه المادة (١٠٩) من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بالنص في فقرتها الاخرى على انه ١ مع مراعاة حكم المادة ١٠٥ في شأن التحقيق والاحالة الى مجلس التأديب تسرى بالنسبة الى المساطة امام مجلس التأديب القواعد الخاصة بالمحاكمة امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة) .

ومن حيث ان المادة (٢٣) من قانون مجلس الدولة سالف الإشارة اليه تنص على انه يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري . ومن المحاكم التأديبية ويكون لذوى الشأن ولرئيس هيئة مومضى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، واذ لم تعدد هذه المادة من يعتبر من ذوى الشأن فان الامر يقتضى الرجوع في شأن ذلك الى القواعد العامة في المرافعات والتي يعتبر من ذوى شأن بموجبها كل من له مصلحة في الطعن ولو لم يكن ممثلا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ما دامت آثار هذا الحكم تتعدى الى المساس بحقوقه ومصالحه المباشرة ولما كانت الاشخاص المعنوية العامة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كالجامعات وغيرها من الهيئات العامة تثبت لها صفة الطعن في الاحكام الصادرة ضدها بحكم ما لها من كيان قانوني مستقل طبقا للقواعد العامة : ويظهر في الطعن النائب عنها قانونا ، وهو بالنسبة للجامعات رئيس الجامعة بحكم اختصاصه في ادارة شئون الجامعة وكونه الذي يمثل الجامعة امام الهيئات الاخرى بالتطبيق لصريح نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ سالف الإشارة اليه . واذ كانت المادة (٢٢) من قانون مجلس الدولة قد

اشارت في فقرتها الثانية الى انه يعتبر من ذوى الشأن في الطعن امام المحكمة الادارية العليا في احكام المحاكم التأديبية الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحاسبات ومدير النيابة الادارية ، الا ان من الجلى ان هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ، وليس ادل على ذلك من تمسخره الفقرة المشتر اليها بعبارة : « ويعتبرون من ذوى الشأن » بما يتطوع بان المذكورين بعدها ليسوا كل ذوى الشأن . ولما كان الامر كذلك وكانت الاحكام التأديبية وما في حكمها من قرارات مجالس التأديب الصادرة بولاية برى او براءة مخنّب تتبني مع اعتبارات العدالة ، فان مبادرة جهة الادارة بالطعن فيها انتصارا للحق ، من الامور التي تهيق الثقة فيها وتؤدى الى حسن سير العمل بها . ومن ثم فان صدور مثل هذه الاحكام او القرارات يمس مصانة مباشرة للجهة الادارية تسوغ لها ان تنشيط الى الطعن فيها دون ثمة قيد . ويهدد المثابة فان الدفع بانعدام صفة الجامعة ، مثلة في رئيسها . في اقامة الطعن المائل يكون قمتا على غير اساس من القانون جديرا بالرغض . ومتى كان ما تقدم فانه لا يكون ثمة وجه لما ساقه الملمون ضده من ان المستفاد من احكام المواد ١٠٥ . ١٠٦ . ١٠٩ . ١١٢ من قانون تنظيم الجامعات ان اختصاص رئيس الجامعة يقف عند حد التصرف في التحقيق سواء بحفظه او باحالة عضو هيئة التدريس الى مجلس التأديب او مجازاته مباشرة بتوقيع عقوبة التنبيه او اللوم عليه . بحيث اذا اتخذ رئيس الجامعة قراره باحالة العضو الى مجلس التأديب فانه يكون بذلك قد قيد نفسه بالقرار الذى يصدره هذا المجلس في الدعوى التأديبية بحيث يتمتع عليه الطعن امام المحكمة الادارية العليا في هذا القرار لوجه لذلك لان ايا من هذه النصوص لم يتضمن ما يفيد تقييد صفة رئيس الجامعة في الطعن امام المحكمة الادارية العليا في قرارات مجلس التأديب بحكم اختصاصه بذلك قانونا طبقا للقواعد العامة سالفة الذكر وعملا بحكم المادة ٢٦ من قانون الجامعات سالفة الإشارة اليها .

وان المواد التى يشر اليها الملمون ضده تتعلق ببعض الاحكام المتصلة بسلطات رئيس الجامعة في التصرف في التحقيق وفى توقيع عقوبة التنبيه

أو اللوم مباشرة على عضو هيئة التدريس وما يترتب على الحكم بالبراءة بالنسبة للترتيب الموقوف صرفه خلال مدة إيقاف العضو كما تنظم هذه المواد تشكيل مجلس التأديب والإجراءات التي تتبع إلمه دون أن يستفاد معها ثمة تقييد بصفة رئيس الجامعة في الطعن على قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا على النحو المتقدم بيانه .

(طعن ٨٠٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢)

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

اختصاص وكيل وزارة الصحة بصفته مديرا لمديرية الصحة بمحافظة الاسكندرية دون اختصاص محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي - صدور الحكم ضد مديرية الصحة - يجوز لمديرية الصحة الطعن في الحكم باعتبارها صاحبة الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تكن لها صفة التقاضي أمام محكمة أول درجة ولا اهلية لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية - إذا كان الحكم المظنون فيه قد ألزمها بالفاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن في الحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتنظف من آثاره - أساس ذلك : المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية : لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه .

ملخص الحكم :

إن الدعوى رقم ١٣ لسنة ٢٢ القضائية قد اتميت ضد وكيل وزارة الصحة باعتباره مديرا لمديرية الصحة بمنطقة الاسكندرية وصدر الحكم ضده ولم يختصم محافظ الاسكندرية باعتباره صاحب الصفة في التقاضي طبقا لقانون الحكم المحلي ، ومن ثم لم تكن المحافظة طرفا في الخصومة أو محكوما عليها فيها ولذلك فلا يمكن رفع الطعن بحكم الضرورة إلا من مديرية الشؤون الصحية الصادر ضدها الحكم باعتبارها صاحبة الصفة في الطعن والمصلحة فيه وإن لم تكن لها أصلا صفة التقاضي في الدعوى أمام المحكمة التأديبية ولا اهلية لذلك لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية إذ أن الحكم (م - ٣٢ - ج ١٥)

المطعون فيه وقد الزمها بإلغاء القرار موضوع الدعوى فإنه يحق لها الطعن بالحكم لأنه هو وسيلتها الوحيدة لتصحيح الخطأ الواقع في الحكم والتخلص من آثاره تطبيقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والتي تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه .. »

ومن حيث أن تقرير الطعن وقد أودع من صاحب الصنة وفي المواعيد القانونية فإنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن ١٦٨٩ لسنة ٢٦ ق— جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المستفاد من حكم المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في الطعن الجوازي أمام المحكمة الإدارية العليا مقصور على الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحكم التأديبية كما أن اختصاصه في إقامة الطعن وجوبا إذا ما طلب العايل المفضول ذلك مقصور على حالة العايل المفضول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها — نتيجة لذلك: أنه يخرج من دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في قرارات مجالس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا يستوى في ذلك أن تكون هذه القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العايل قد طلب من رئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن فيها أو لم يطلب — أساس ذلك : تطبيق : طعن رئيس هيئة مفوضي الدولة في قرار صادر من أحد المجالس التأديبية عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

ملخص الحكم :

من حيث أن قيام رئيس هيئة مفوضي الدولة بالطعن في قرار مجلس التأديب المشار إليه بناء على طلب العايل المفضول من الخدمة يثير باديء ذي بدء البحث في مدى اختصاص رئيس هيئة مفوضي الدولة في إقامة هذا الطعن في ضوء حكم المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي جاءت ناسخة لحكم المادة ٢٢ من القانون رقم

١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية النسي
استند اليها العامل المذكور في تقرير طعنه .

ومن حيث ان المستند من استقراء حكم المادتين ٢٢ . ٢٣ من قانون
مجلس الدولة سالف الذكر ان اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة نسي
الطعن الجوازي اهلل المحكمة الادارية العليا مقصور على الطعن في الاحكام
الصادرة من محكمة القضاء الاداري والمحكمة التأديبية كما ان اختصاصه
في اقامة الطعن وجوبا اذا ما طلب العامل المفصول ذلك مقصور كذلك على
حالة العامل المفصول بحكم صادر من المحاكم التأديبية دون غيرها . ومن ثم
تخرج على دائرة اختصاص رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن في قرارات
مجالس التأديب اهلل المحكمة الادارية العليا يستوى في ذلك ان تكون هذه
القرارات صادرة بالفصل من الخدمة أم بغير هذه العقوبة أو أن يكون العامل
قد طلب رئيس هيئة مفوضى الدولة بالطعن فيها لم لم يطلب ولة هذا الحكم
في جميع الحالات المشار اليها واضحة وهي ان هيئة مفوضى الدولة بحكم
نظامها القانوني لا هيئة لها على القرارات الصادرة من مجالس التأديب لثمة
لا اختصاص لها في متابعة اعمال هذه المجالس ولا تعقب على قراراتها
وبالتالي يستحيل عليها تناول بحث مشروعية هذه القرارات خلال مواعيد
الطعن المقررة قانونا . ولما كان الاصل ان لا تكليف الا بمقتور لذلك فقد
اتحسر عن هيئة مفوضى الدولة لزوما ولاية الطعن في هذه القرارات واقتصر
سلطاتها وفقا لاحكام قانون مجلس الدولة على مجرد ابداء الراي القانوني
فيها وذلك بعد أن يتصل امر الطعن فيها من طرفي الخصومة بالمحكمة
المختصة . ولا يسوغ التفرقة في هذا الشأن بين قرارات مجالس التأديب
الصادرة بالفصل من الخدمة وتلك الصادرة بمقتوبة اثنى فيلزم رئيس هيئة
مفوضى الدولة بالطعن في الاولى اذا طلب العامل ذلك بينها لا يملك في
الثانية ثمة ولاية وذلك بقولة ان المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة
سالف الذكر اوجبت على رئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن بناء على طلب
العامل المفصول لا يسوغ ذلك لأن سلطة رئيس هيئة مفوضى الدولة نسي
الطعن الوجوبي المتصوص عليه في هذه المادة وسلطته في الطعن الجوازي
المتصوص عليه في المادة ٢٣ منوطه في الصالنتين باحكام

المحاكم التأديبية والاصل ان الاصطلاح القانونى لا يحيل فى ذات التشريع الا على معنى واحد وبالتالي ينبو على منطق التفسير السليم تحميل عبارة احكام المحاكم التأديبية فى نص المادة ٢٢ سالفة الذكر معنى موسما يشمل قرارات المجالس التأديبية على خلاف تفسير ذات العبارة فى المادة ٢٣ المشار اليها بما ينطوى على تفرقة غير مستساغة بين متماثلين الامر الذى يعمين معه فى الحالين قصر ولاية رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن الوجوبى والجوازى على احكام المحاكم التأديبية دون قرارات المجالس التأديبية التزاما بحلول عبارة احكام المحاكم التأديبية والعلّة فى عدم ذكر قرارات مجالس التأديب سالفة الذكر ولا مشار للاستدلال بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من ان يكون الطعن فى قرارات مجالس التأديب ائلم المحكمة الادارية العليا شأن احكام المحاكم التأديبية للقول بوجود التسوية بين قرارات مجالس التأديب فى مجال الطعن فيها لا مشار لذلك لان الاعتبارات الخاصة بتبسيط اجراءات التقاضى والسرعة المتطلبة فى الفصل فى المنازعات الادارية بصفة خاصة والتي تنفاى مع تعدد مراحل الطعن فى قرارات مجالس التأديب هى التى حدثت بالمحكمة الادارية العليا الى هذا القضاء فاعتبرت قرارات مجالس التأديب بمثابة الاحكام التأديبية فى خصوصية الطعن فيها ائلم المحكمة الادارية العليا واذ كان قضاء المحكمة الادارية العليا لم يمسو نهما بين قرارات مجالس التأديب وبين الاحكام التأديبية وكان لا يوجد نية مبرر من قانون مثل هذه التسوية بعدم الاختصاص المقرر لرئيس هيئة مفوضى الدولة فى الطعن فى احكام المحاكم التأديبية بل وكاتت النصوص القانونية على ما سلف بيانه تقضى بغير ذلك فانه ينتفى تبعا لذلك مبرر تخويل رئيس هيئة مفوضى الدولة سلطة الطعن فى قرارات المجالس التأديبية ، ويكون طعنه والامر كذلك فيها صادرا من غير صفة قانونا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تمين القضاء بعدم قبول الطعن المائل لرغمه من غير ذى صفة قانونا .

ثالثا : المصلحة :

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

حق الطعن في الحكم — تقريره لمن مس الحكم مصلحة له حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .

بمخلص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان للشخص انذى مس الحكم الصادر في الدعوى مصلحة له قانونية أو مادية حق الطعن فيه حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها .

(طعن ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

وفاة المعارض أثناء نظر الاعتراض أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي — تعجيل ورثة المعارض نظر الاعتراض بذات الطلبات — الحكم في الاعتراض لمصلحة الورثة — طعن — لا تثريب على الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ان هي اختصت في الطعن ورثة الطاعن — وفاة احدى الورثة قبل اقامة الطعن — لا وجه لبطالان الطعن لباقي الورثة — أساس ذلك : الوارث ينصب خصما عن باقي الورثة في الدعوى التي ترفع عن التركة او عليها — تطبيقي .

بمخلص الحكم :

ان الثابت في الاوراق ان المرحوم الاستاذ « المعارض » قد اتام الاعتراض رقم ٩٥٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه طالبا فيه الاعتداد في تطبيق احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بمعد البيع المؤرخ ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الصادر منه الى المعارض ضدهم عدا الاول ببيع ٤١ فدانا مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة واستبعاد هذا القدر من الاستيلاء لديه ، واذ توفي

هذا الآخر أثناء نظر الاعتراض فقد طلب كل من السيد / والسيدة / بصفتها ورثة تعجيل نظر الاعتراض بذات الطلبات المبداء من مورثها في صحيفة الاعتراض ، وبناء على هذا الطلب استأنف الاعتراض سيره على الوجه المبين في محاضر الجلسات حتى بلغ غايته بصدر القرار المطعون فيه قاضيا لها بالطلبات سالفة البيان واذا كان البادى ما تقدم ان كلا من الورثين المشار اليهما حين خالص الهيئة العلية للاصلاح الزراعى لم يطلب حقا خاصا له دون سواء وانما خاصها بطلان للتركة بكل حقتها في هذا الخصوص فمن ثم لا جناح على الهيئة المتقدمة ان هي اختصت في الطعن المائل ورثة المرحوم الاستاذ / معينة اياهم على الوجه المبين في صحيفة الطعن ولا وجه للحاجة بان السيدة / « احد الورثة » كانت قدتوفيتقبل اثناء الطعن الامر الذى يجعل الطعن باطلا بالنسبة اليها ذلك ان الثابت حسبما تقدم ذكره ان الهيئة العلية للاصلاح الزراعى لم توجه طعنها الى السيدة / بصفتها الشخصية وانما بصفتها وارثة المرحوم الاستاذ / « المعترض » ولم تقصر طعنها على هذه الاخيرة بل وجهته كذلك الى السيد / باعتباره الوارث الآخر للمعترض المتقدم في مواجهتها الحكم بالغاء القرار المطعون فيه الصادر لصالحها وبرفض الاعتراض المقام من مورثها . واذا كانت القاعدة ان الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة في الدعاوى التى ترفع من التركة او عليها ومقتضى ذلك ولازمة ان الطعن المائل يصح باختصاص احد الورثة بهذه الصفة ، ولما كان السيد / قد اختص في ذات الطعن بصفته وارثا للمرحوم الاستاذ / وكانت الهيئة العلية للاصلاح الزراعى « الطاعنة » قد زافت على ذلك بان وجهت اليه طلباتها في الطعن بصفته الوارث الوحيد للسيدة / فضلا على صفته الاولى — وذلك بصحيفة اعلنت اليه في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ فمن ثم لا وجه لبطلان الطعن لاختصاص هذه السيدة الاخره فيه رغم وفاتها ما دام ان اختصاصها ليس على ما سلف البيان واجبا بحكم القانون بحيث لا يصح الطعن حال اغفاله .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

ثبتت ان وزارة الخزانة لم تتنازع في موضوع الدعوى واقتصرت دفاعها على طلب اخراجها منها بلا مصاريف — عدم القضاء ضدها بشيء وان صدر الحكم في مواجهتها — لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في الحكم .

ملخص الحكم :

ان استناد وزارة الخزانة الى ان الحكم المطعون فيه قد رفض اخراجها من الدعوى والى انه لذلك يكون من حقها الطعن فيه — مردود بانها لم تنازع في موضوع الدعوى واقتصرت على طلب اخراجها منها بلا مصاريف تأسيسا على ان النزاع محصور بين المطعون عليه وبين وزارة التربية والتعليم ولانه لا شأن لها هي بموضوعه ولا دخل لها فيه — ولئن كانت اسباب الحكم قد تضمنت ان للمطعون عليه مصلحة في اختتام هذه الوزارة حتى يصدر الحكم في مواجهتها لنتخذ ما تراه من اجراء في ضوء الحكم — الا انه لم يقض ضدها بشيء فالحكم وان كان لم يخرجها من الدعوى الا انه تضمن اجليتها الى ما كانت تهدف اليه من عدم القضاء ضدها بشيء — ومتى ثبت ان وزارة الخزانة لم تنازع المطعون عليه في طلباته ولم تبد دفاعا سوى انه لا شأن لها بالنزاع واقتصرت المحكمة على اصدار الحكم في مواجهتها فانها لا تعتبر خصما حقيقيا له حق الطعن في هذا الحكم ومن ثم يكون طعننا غير مقبول لانه لا مصلحة لها في هذا الطعن ولا صفة لها في المنازعة الخاصة بالناء القرار الصادر من الجهة الادارية المختصة بشطب اسم المطعون عليه في الطعن على الحكم الصادر بعدم الاعتداد بهذا القرار .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

تقرير — رئيس هيئة مفوضى الدولة — اختصاصه فى الطعن — دفع بانتفاء المصلحة فى الطعن .

ملخص الحكم :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ ان يقوم مفوض الدولة بتهيئة الدعوى للمرافعة وعليه اعداد التقرير محدد الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبقا — ومقتضى المادة ٢٣ من القانون سالف الذكر ان يكون اختصاص الطعن فى الاحكام الى المحكم الاعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد ان هناك من الاسباب التى اشدتها المادة سالف الذكر ما يوجب عليه ذلك — وغنى عن البيان ان هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن فى الاحكام ابتفاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : ان لهيئة المفوضين ان تتقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التى ابدتها امام المحكمة فى اية درجة ما دامت ترى فى ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح فى المنازعة الادارية — لمفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا عند تهيئة الطعن للمرافعة واعداد التقرير فيه ان يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من راي او اسباب فى تقرير الطعن بابدائه اسبابا جديدة وطلبات اخرى غير ما اشدته تقرير الطعن — دفع الطعنون ضده بعدم جواز نظر الطعن او بعدم قبوله لانتفاء المصلحة بعد ان اقرت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل فى طلبات الطعنون ضده بعد تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن فى هذا الحكم على هذا الاساس — هذا الدفع فى غير محله حقيقيا بالرغم من — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بمقتضى انه اخطأ فى تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن اقيم من مخفى ومن نوى مصلحة قانونية .

(طعن ٨٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

إبداء الدفـع بعدم قبول الدعوى لانعدام مصلحة رافعها أمام المحكمة الإدارية العليا - هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن من الأمور المسنة أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون رافعها في حالة قانونية خاصة بالنسبة إلى القرار المطعون فيه من شأنها أن تجعله مؤثرا تلثرا مباشرا في مصلحة ذاتية له . والا كانت الدعوى غير مقبولة عملا بنص الفقرة الأولى من الماسد ١٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه بالإطلاع على الخريطة المساحية المقدمة من الهيئة العامة للاستثمار العريى والأجنبى والتي لم يحضها الطاعن أن أرض النزاع منقطعة اتصالاً بالمساحات محل القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٧ المطعون فيه . لذلك يكون الدفـع بعدم قبول الدعوى الخاصة بطلب إلغاء هذا القرار لانعدام مصلحة الطاعن في محله ، ومن ثم تكون غير مقبولة . ولا يؤثر في ذلك إبداء هذا الدفـع لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا . فمما لا شك فيه أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية سواء من حيث الشكل أو الموضوع . تلك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه القضاء من تلقاء نفسها في هذه المرحلة بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار الإداري .

ومن حيث أنه بناء على ذلك : فإن الحكم المطعون فيه . إذ ذهب بمذهبها مغايراً بأن قضى برفض الدعوى ، يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى لانقضاء مصلحة المدعى في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، مع الزايمه بالمصاريف .

(طعن ٢١٠ ، ٢٤١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - وبذات

المعنى أيضا طعن ١١٩٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ .)

رابعاً : التقرير بالطعن :

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة - المحكمة من ايجابها اشتغال الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن هو تمكن المحكمة من استظهار مواطن ما يعيب الحكم من مخالفة للقانون او خطأ في تأويله وتطبيقه - نغزير الطعن المجهل الموضوع المبهم المنلول المعارى بالكلية عن الاسباب التي تكشف عما يراه الطاعن عواراً في الحكم - بطل للطعن - لا يغير من ذلك ايراد الطعن في مستهل تقريره اشارة عابرة الى رقم القضية التي فصل فيها او اسم المطعون عليه لعدم افادة ذلك في تحديد موضوع الحكم مع ايراد هذا الموضوع على وجه مفاير تماماً للواقع .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على ان « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير مودع تلم ككتاب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات المنطقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم - على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن لماذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

ومراد القنون من بيان الحكم المطعون فيه وتفصيل الاسباب التي بنى عليها الطعن ، هو ان يمكن للمحكمة الادارية العليا ان تستظهر بمالورده الطاعن من ذلك مواطن ما يمييه الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون او خطأ

فى تأويله وتطبيقه ولذلك أوجبت المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم مجلس الدولة أن يشتمل تقرير الطعن على بيان للحكم المطعون فيه يبيط عنه الغرض والتجهيل وعلى تفصيل للأسباب التى قام عليها الطعن وإلا جاز الحكم ببطلانه وما أوردت ببيان الأسباب إلا تبينها نوع بيان يجليها ويكشف عن المقصود منها كشفا وإفيا ينفى عنها الغرض والجهالة ويستبان منه العوار الذى يعزوه الطاعن الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيها قضى به ويمكن المطعون عليه من تحضير دفاعه منذ إعلانه بصورة تقرير الطعن .

فاذا كانت الطاعنة قد تردت فى طعنها فى غلط بين من جهة موضوع الحكم الذى طعنتم فيه بحيث ورد فى ظنها أنه يتعلق بموضوع آخر منبت الصلة بالموضوع الحقيقى الذى فصل فيه ثم ترتب على هذا الخطأ أنها أوردت فى طعنها أسبابا لا تنطبق على موضوع الحكم متحمة على وقائعها التى فصل فيها فإن هذا الطعن يكون إذن مجهلا فى موضوعه وأسبابه جهالة فالحشة من شأنها أن تعجز هذه الحكة عن مراقبة ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، وإذا كان تفصيل الأسباب على هذا المتقاضى مطلوب ابتداء على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بأسبابه كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم منذ افتتاح الخصومة ، فإن ترك هذه الأسباب بالكلية مع تجهيل بيان الحكم المذكور من شأنها أن يبطلا الطعن . ولا يقدح فى ذلك أن تورد الطاعنة فى مستهل تقريرها إشارة عابرة الى رقم القضية التى فصل فيها أو اسم المطعون عليه إذ كلاهما لا يفيد فى تحديد موضوع الحكم مع إيرادها هذا الموضوع على وجه مفاير تلجأ للوقائع ، فهذا التجهيل من جانبها فى بيان وقائع الحكم الذى طعنتم فيه يجعل تقريرها مبها لا يتحدد به ما تعيبه الطاعنة على الحكم المطعون فيه .

فاذا كان تقرير الطعن مجهول الموضوع مبهم المدلول عاريا بالكلية عن الأسباب التى تكشف عما تراه الطاعنة عورا فى الحكم المطعون فيه . كان طعنا باطلا .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لم ترسم طريقا معينا لإيداع التقرير بالظعن أمام المحكمة الإدارية العليا — يكفى لكى يتم الظعن صحيحا أن يودع التقرير بالظعن فى الميعاد القانونى وبعد استيفاء البيانات المتصوص عليها فى هذه المادة .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة تنص على أن « يقدم الظعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الإدارية العليا موقع عليه من محام من القبولين أمامها . ويجب أن يشمل التقرير — علاوة على البيانات العامة المتطرفة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المظعون فيه وتاريخه . وبيان الأسباب التى بنى عليها الظعن ، وطلبات الطاعن . فإذا لم يحصل الظعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » ، ويبين من ذلك أن المادة المذكورة لم ترسم طريقا معينا لإيداع التقرير بالظعن يجب التزامه والا كان الظعن باطلا وإنما يكفى لكى يتم إيداع التقرير فى قلم كتاب المحكمة فى الميعاد الذى حدده القانون ، وبعد استيفاء البيانات التى نص عليها فى تلك المادة ، سواء أكان ذلك بحضور الطاعن شخصيا أو وكيله .

(طعن ٢٩ ، ٢٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة على وجوب استيفائه على بيانات معينة — الخطأ فى سياتى عناصر المازعة ونفى أسباب الظعن — لا يستتبع بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة تنص على ان « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكة الادارية الطليا موقع عليه من محام من المتبولين امامها . ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العابة المتطقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » . فاذا كان الثابت من مطالعة تقرير الطعن انه اشتمل على اسم الطاعن وصفته وموطنه . كما اشتمل على اسم المطعون ضده وصفته وموطنه . واشتمل كذلك على بيان الحكم المطعون فيه . فورد فيه انه الحكم الصادر من المحكة الادارية لوزارة التربية والتعليم فى الدعوى رقم ١٢٨٨ لسنة ٦ القضائية المقبلة من المطعون ضده ضد الطاعن ، ثم اشتمل على تاريخ الحكم المطعون فيه فورد فيه انه صادر بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ ، واشتمل ايضا على بيان بالاسباب التى يبنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . ومن ثم فقد اشتمل التقرير على جميع البيانات الجوهرية التى اوجبت المادة ١٦ سالفة الذكر أن يشتمل عليها تقرير الطعن . وبالتالي فليس ثمة وجه لبطلان التقرير . لما ان يكون التقرير قد اخطأ فى سياق عنصر المنازعة واخطأ تبعا لذلك فى اسباب الطعن : فان ذلك الخطأ ليس وجهًا للبطلان . خصوصا وان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم يحظر ابداء اسباب جديدة للطعن غير التى ذكرت فى التقرير .

(طعن ١٤٤٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

التقرير بالطعن — استناده الى اسباب موضوعية غير صحيحة — لا يبطله — أساس ذلك ان مناقشة صحة الاسباب مسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن .

ملخص الحكم :

إذا اتهم الطعن في أسبابه على أن الحكم المطعون فيه بنى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، فهذا من الأوجه التي تجيز الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة ، أما مناقشة صحة هذه الأسباب فمسألة موضوعية لا صلة لها بشكل الطعن ، ومن ثم فإن الدفع ببطالان تقرير الطعن يكون في غير محله حقيقة بالرغم من .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

عدم توقيع الطاعن على صورة صحيفة الطعن — لا بطالان .

ملخص الحكم :

ليس في نصوص القانون ما يوجب أن تكون صورة صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي تعلن لأذى الشأن موقعة من الطاعن .

(طعن ٢٨٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

ثبت أن جامعة عين شمس هي التي طلبت من إدارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الإدارية وأن المنكرات والمكتوبات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف كانت متبادلة بين إدارة القضايا والجامعة — رفع الاستئناف مع ذلك باسم وزير التربية والتعليم بدلاً من مدير الجامعة — خطأ مادي وتمت فيه إدارة القضايا لا يتربط عليه بطالان صحيفة الاستئناف .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق ان جامعة عين شمس هي التي طلبت من ادارة قضايا الحكومة استئناف حكم المحكمة الادارية الصادر لصالح المدعى . ولكن بدلا من ان تقوم ادارة القضايا برفع هذا الاستئناف باسم مدير الجامعة رفعته باسم وزير التربية والتعليم بصفته نائبا عن الحكومة المصرية . وقد كانت جميع المكتاتبات والمذكرات الخاصة بموضوع هذا الاستئناف متبادلة بين ادارة القضايا والجامعة المذكورة بلا تدخل من وزير التربية والتعليم الذي تنازل المدعى عن مخاصمته منذ كانت الدعوى منظورة امام المحكمة الادارية التي اثبتت هذا التنازل وأصدرت حكما ضد مدير الجامعة دون سواء — اذا كان الثابت هو ما تقدم — فان الامر ، والحالة هذه — وبلا حاجة الى بحث سلطة وزير التربية والتعليم بصفته الرئيس الاعلى للجامعات — لا يعو ان يكون خطأ ماديا وقعت فيه ادارة قضايا الحكومة في تقديم صحيفة الاستئناف باسم وزير التربية والتعليم بدلا من مدير الجامعة ولا يقرب عليه بطلان صحيفة الاستئناف .

(طعن ١٢٥ لسنة ٦ ق — جلسة ١٦/١/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الطعن امام المحكمة الادارية العليا لرفعه من مندوب ادارة قضايا الحكومة لم يرض على تفرجه لكثر من عاين — في غير محله — اساس ذلك هو ان اعضاء ادارة قضايا الحكومة ، كل في دائرة اختصاصه ، ينيون عن رئيسها المثل للهيئة في كل ما تبأشره من نيابة قانونية عن الحكومة .

ملخص الحكم :

طبقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة تنوب هذه الادارة عن الحكومة

والمصالح العامة فيها يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصا قضائيا ، فهي — والحالة هذه — تنوب نيابة قانونية عن الحكومة في رفع الطعن . وغنى عن البيان أن الهيئة لها رئيس يعاونه موظفون فنيون كل في دائرة اختصاصه ، فإذا ما بإثر عضو من أعضائها عملا قضائيا مانعا ينوب في ذلك عن رئيسها الممثل للهيئة في كل ما تباثره من نيابة قانونية عن الحكومة وليس الأمر كذلك بالنسبة لمعاون الأفراد لاختلاف الحالين والوضع القانوني لكل منهما . ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه وتقديمه من مندوب بإدارة قضايا الحكومة لم يرض على تخرجه أكثر من علمين غير قائم على أساس سليم متعين الرفض ..

(طعن ٦٦١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

تحديد شخص المختص في تقرير الطعن — ن البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان — أساس ذلك من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

لا شبهة في أن تحديد شخص المختص هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لأن الغرض الذي رعى إليه الشارع فيها 'ورده في المادة ١٦ آتمة الذكر من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو اعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن من خصوصهم في الدوى وصنفه اعلاما كليا .

(طعن ١٠٧٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

توجيه الطعن الى خصم متوفى دون اصحاب الصفة فيه — بطلانه —
عدم قبول الطعن شكلا والزام الطاعن المصروفات — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

اذا كان الغائب من تقرير الطعن المودع تلم ككتاب هذه المحكمة ان الحكومة قدمت في هذا التاريخ طعنها مختصة فيه السيد / مع انه كان قد توفى قبل ايداع صحيفة الطعن فان الطعن يقع اذن باطلا . ويتمين من اجل ذلك القضاء بعدم قبوله شكلا . وذلك لانه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراعاة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير في الصفة او الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصامه فانونا . ولا شبهة في ان تحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغتيالها بطلان الطعن لأن الفرض الذي رعى اليه الشارع مما اورده في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتضمنة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن انها هو اعلام ذوي الشأن بمن رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كلفيا . ولا يتحقق بالبداية هذا الفرض اذا وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن ، ولا يقدح في هذا ان تكون الوفاة سابقة على الحكم المطعون فيه مثارا لبطلان هذا الحكم وفي ذاته . لأن النظر في هذا الطعن انها يكون بعد قبول الطعن شكلا ، وهو غير مقبول بادي الامر لكونه لم يختصم فيه كل من يجب اختصامه من اصحاب الصفة في الطعن . فان استبان — حسبما تقدم — بطلان تقرير الطعن موجها الى من لا يصح اختصامه ، فاقنونا ، ترتب على ذلك حتما عدم قبول الطعن شكلا ووجب من ثم القضاء بذلك مع الزام الحكومة بالمصروفات .

(طعن ١٢٥١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣)

(م — ٣٤ — ج ١٥)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

نص المادتين ١٦ ، ٢٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة على وجوب تقديم الطلب أو الطعن الى قلم كتاب المحكمة المختصة — بقتضاه اعتبار الطلب أو الطعن مرفوعا ومرتبا لآثاره القانونية بإيداعه قلم الكتاب — سريان هذا الحكم على تعجيل الطلب أو الطعن دون حلة الى اعلان الخصوم بتكليف بالحضور طبقا لنص المادة ٢٩٨ رافعت — عدم سقوط الخصومة اذا تم الإيداع في الميعاد القانوني المخصوص عليه في المادة ٢٠١ رافعت ولو تم اعلان طلب التعجيل بعد مدة جاوزت هذا الميعاد — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نص في المادة ١٦ منه على أن « يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا . . . كما نص في المادة ٢٣ منه على أن كل طلب يرفع الى مجلس الدولة يجب أن يقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة . . . ومقتضى هذا أن كلا من الطلب والطعن أمام مجلس الدولة والمحكمة الادارية العليا يعتبر مرفوعا ومرتبا لآثاره القانونية بإيداع العريضة أو التقرير المتضمن اياه قلم كتاب المحكمة المختصة أو المحكمة الادارية العليا ومن تاريخ هذا الإيداع وإذا كان هذا الطلب الاصلى أو الطعن ذاته يرفع بالإيداع بصريح النص ، فإن تعجيله الذى هو فرع من هذا الاصل لكى يستأنف سيره . انما يتم بداهة بالاجراء ذاته وهو الإيداع . وذلك على خلاف ما نصت عليه المسادة ٢٩٨ من قانون المرافعات في شأن استئناف الدعوى في المواد الخفية والتجارية سيرها بعد انقطاع الخصومة فيها بتكليف بالحضور يعلن الى من عينتهم هذه المسادة من الخصوم . وهذا الإيداع وما يترتب عليه من آثار هو حكم خاص متعجل بإجراء ورد به نص

فى قانون مجلس الدولة لا محل معه . وفقا لنص المادة الثالثة من قانون اصداره ، لاعمال حكم قانون المرافعات المفاهيم له فى مجال تطبيقه . ولما كان حكم دائرة فحص الطعون الذى قضى بإتقطاع سير الخصومة فى الطعن لزوال صفة المدعى . وهو آخر اجراء صحيح من اجراءات التقاضى اتخذ فى الطعن الحالى قد صدر بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٦٣ . بينما قدمت الحكومة طلب تعجيل هذا الطعن الى رئيس هيئة فحص الطعون بالمحكمة الادارية العليا — كما هو ثابت من الفاشرة المدونة اعلاه — فى ١٢ من يناير سنة ١٩٦٣ فان التعجيل يكون حاصلًا فى الميعاد القانونى وبما تم من سقوط الخصومة . وذلك بتطع النظر عن حصول الاعلان — وهو اجراء تال للايداع الذى تم به التعجيل فى تاريخ لاحق . لانقضاء ميعاد السنة المنصوص عليه فى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات . ومن ثم فان الدفع بسقوط الخصومة الذى تمسكت به الشركة الطعون عليها يكون فى غير محله متمعنا رفضه .

(طعن ١٣٩٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

اعلان الطعن لىام المحكمة الادارية العليا فى مقر عمل الموظف — صحيح ما دام قد تم ، وفقا لنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات ، بوطنه الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان .

ملخص الحكم :

لا وجه لما يثبته المدعى من بطلان الطعن لاعلانه به فى مقر عمله بتفتيش السد العالى بأسوان ، اذ أن الطعن قد أعلن الى المفكر وفقا للمادة ٣٨٠ من قانون المرافعات فى موطنه الاصلى الذى به مقر عمله وقت الاعلان وقد تسلم هذا الاعلان فعلا ورد على الطعن بمفكرتين استوفى فيها دفاعه .

(طعن ١٣٧٢ لسنة ٦ ق — جلسة ٩/٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

قضاء الحكم التتبعي ببراءة الطاعن مما اسند اليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية - ارتضاء النيابة الإدارية هذا الحكم وعدم الطعن فيه - هذا القضاء أصبح حائزا لقوة الشيء المقضي ولا يسوغ إعادة البحث في مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها - نطاق الطعن يتحدد في الاتهامات التي تضمنها تقرير الطعن والتي ادّعى فيها الطاعن دون سواها - لا يقع فيها طعن في صحة النيابة الإدارية من التصدي للاتهامات التي حكم ببراءة الطاعن عنها - نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تقضي بأن الاحكام الصادرة من محكمات ابن الدولة لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وله وفقا لحكم المادة ١٧ من هذا القانون ان ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها منه - يؤدي ذلك ان تصديق رئيس الجمهورية او من ينيبه في ذلك او تعقيب على حكم محكمة ابن الدولة هو في حقيقته قرار قضائي بوصفه تعقبا على حكم - اعتباره بمثابة الحكم النهائي ويجوز بالتالي قوة الشيء المقضي الا في الحالة التي انطوت عليها المادة ١٥ من ذات القانون التي اجازت لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة ان يلغى الحكم مع حفظ الدعوى او ان يخفف العقوبة او ان يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة ١٤ وذلك ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جنائية قتل عمد او اشتراك فيها - اذا مارس رئيس الجمهورية او ما ينيبه اختصاصه في التعقيب على حكم محكمة ابن الدولة فيكون بذلك قد استغنى ولايته ويمتنع عليه إعادة النظر فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الحكم التتبعي المطعون فيه قد قضى ببراءة الطاعن مما اسند اليه بتقرير اتهام النيابة الإدارية سالف الذكر في كل من الاتهام الاول والثاني والتاسع والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والحادي والعشرين وارتضت النيابة الإدارية هذا الحكم ولم تطعن فيه ومن ثم أصبح هذا القضاء حائزا لقوة الشيء المقضي بما لا يسوغ معه إعادة البحث في مدى سلامة الحكم المطعون فيه بشأنها ولا يجدي القول في هذا المقام بأن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ينص في المادة ٣٩ منه بأنه اذا كان الحكم في دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل في الثانية ذلك ان الحكم - حكم

المحكمة التأديبية — في الاتهامات التي تضى فيها ببراءة الطاعن والمضار
اليها أنما وقد حاز قوة الشيء المقضى على النحو سالف الذكر فانه يتمتع
على المحكمة أن تعيد البحث فيها التزاما بها للاحكام من حجية تسمو على
النظام العام نفسه وان الاصل المسلم به هو أنه لا يضر الطاعن بطعنه
ولا مفتح والامر كذلك فيها طالبت به النيابة الادارية من التصدى للاتهامات
التي حكم ببراءة الطاعن عنها ومن ثم يتحدد نطق الطعن في الاتهامات التي
تضمنها تقرير الطعن والتي ادين فيها الطاعن دون سواها .

(طعن ٦٢٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

تقرير الطعن في الحكم امام المحكمة الادارية الطلما ينبغى الا يتناول
اكثر من حكم واحد ينور عليه هذا الطعن — مثال ذلك — الطعن في حكم
محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص لا يتناول الطعن في قرار مجلس
التأديب العالي للمخالفات المالية الذي انتصبت عليه الدعوى امام محكمة
القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان ما طلبه الطاعن احتياطيا من اعتبار هذا الطعن بمثابة طعن في
قرار مجلس تأديب للمخالفات المالية الصادر في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١
لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك أن الطعن المرفوع من الطاعن
انما ينصب فحسب على الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى « هيئة
الفصل بغير الطريق التأديبي » بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ في الدعوى
رقم ٨٠١ لسنة ١٥ القضائية والتااضي بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
والزام المدعى المصروفات في الدعوى القائمة بطلب الفاء قرار مجلس التأديب
العالي للمخالفات المالية في ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ فيها تضمنه من مجازاة
المدعى بخمسة عشر يوما من راتبه وعلى ذلك فلا يجوز أن يمتد أثر هذا

الطعن الى حكم آخر هو القرار الصادر من مجلس التدليس العالى للمخالفات المالية فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٦١ المشار اليه ذلك ان المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة تنص على ان يقوم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة الادارية العليا بوقع عليه من محام من المتبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير — علاوة على البيانات العلية باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم بطلانه ومقتضى ذلك ولازمه ان تقرير الطعن ينبغى الا يتناول اكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن وينصب على اسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار اذ يستقل كل طعن ببيانه واسبابه ويترتب على ما تقدم ان طلب الطاعن اعتبار الطعن المقام اصلا بالنسبة الى الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الدعوى رقم ٨٠١ لسنة ١٥ القضائية متناولا ايضا الطعن فى قرار مجلس التدليس العالى للمخالفات المالية الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٦١ هذا الطلب لا سند له من القانون اذ يتعين للطعن فى هذا القرار تقديم طعن فى شأنه قلم بذاته على الوجه المقرر قانونا لرفع الطعن امام هذه المحكمة .

(طعن ١٠٠٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

الطعن فى الحكم — لا يصح ان يستند الى مجرد ما ورد فى بعض الاسباب ما لم تكن مكونة لجزء من منظوقه .

ملخص الحكم :

من المسلم انه لا يجوز الطعن فى الحكم استنادا الى ما ورد فى اسبابه ما لم تكن تلك الاسباب مكونة فى الحقيقة جزءا من المنظوق كما ان القضاء الحكم المطعون فيه الذى اقتصر على القضاء برفض دعوى المدعى والزامه

المصوغات ليس من شأنه أن يؤثر على المركز القانوني للطاعن الذي لا يتبل منه أن يستند في طعنه على هذا الحكم إلى اعتماد قرار لجنة الرأي بالنسبة إليه لاتعدام ولايتها بمحاكمته لأن هذا الوجه ليس من الأوجه التي يجوز للدعى المحكوم عليه التمسك بها وما كان يجوز للطاعن بوصفه خصما منضيا أن يستند إليه حسبما سبق البيان .

(طعن ١٢٠٤ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

فاعسدة رقم (٣٩٤)

المبدأ :

عدم بيان أو نقص اسباب الطعن الواردة في التقرير بالطعن — ليس من شأنه حتما بطلان الطعن — من الجائز استكمال اسباب الطعن بإبداء اسباب غير التي ذكرت في التقرير — لا وجه لتقليص في هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كانت المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة أوجبت أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بنى عليها إلا أن تنص هذه الأسباب أو عدم بيانها بالنسبة إلى النص على شق من الحكم ليس من شأنه أن يترتب عليه حتما بطلان الطعن إذ فضلا عن أن الحكم بالبطلان في هذه الحالة جوازي فانه من الجائز استكمال أسباب الطعن بإبداء أسباب غير التي ذكرت في التقرير تدعيا لوجه الطعن الواردة فيه ولا وجه للقياس على هذا الشأن على الطعن بطريق النقض المدني إذ أن عدم جواز إبداء أسباب جديدة غير التي ذكرت في التقرير إلا ما كان منها متطعا بالنظام العام برده في النقض المدني إلى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المرافعات وهذا الحظر لم يردده قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ :

المبرة في تحديد نطاق الطعن — هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير لا بالاسباب الواردة فيه .

ملخص الحكم :

ان المبرة في تحديد نطاق الطعن هي بالطلبات الختامية التي تضمنها التقرير به لا بالاسباب الواردة في هذا التقرير اما نقض هذه الاسباب او اغفال بعضها فان كل ما له من اثر هو جواز الحكم ببطالان الطعن بأكمله او في شق منه وفقا لما تقضى به المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة التي اوجبت ان يشتمل التقرير على بيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن والا جاز الحكم ببطالانه .

(طعن ٦٣٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة — نصها على البيانات التي يجب ان يشملها التقرير بالطعن على الحكم ومنها البيانات المأية المتعلقة باسباب الخصوم وصفاتهم — وفاة المحكوم لصالحه قبل ابداع تقرير الطعن — اختصام التقرير المحكوم لصالحه رغم ذلك يترتب عليه بطلان التقرير — اثر ذلك عدم قبول الطعن شكلا — اساس ذلك انه يضمن على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبه ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغير في الصفة قبل اختصامه وتحديد شخص المختصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الفرض من ذكر هذه البيانات انها هو اعلام ذوي الشأن بين رفع الطعن من خصومهم في الدعوى وهذا الفرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته — التيسير على الطاعن في توجيه طعنه نصت المادة ٢١٧ من قانون المرافعات على انه في حالة موت المحكوم له اثناء ميعاد الطعن يجوز لخصمه

اعلان الطعن الى ورشته جملة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم في آخر موطن كان لاورثهم - هذا النص يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي حدده القانون - حكم هذا النص ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن - لا يفتر من هذا النظر ان يكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار بطلان هذا الحكم في ذاته - اساس ذلك ان النظر في هذا الطعن انها يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بجماعة .

ملخص الحكم :

انه لا خلاف بين اطراف النزاع على ان المادى قد انتقل الى رحمة الله قبل صدور الحكم المطعون فيه وانما يدور الخلاف حول الاثر المترتب على اختصاص المادى في ضمن دون ورشته .

ومن حيث ان المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على ان « يقوم ضمن من دوى الشأن بتقرير بوضع الم كتب المحكمة الادارية العليا موقع عليه من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » واذا كان الثابت من تقرير الطعن المودع قلم كتاب هذه المحكمة في ٢٧ من يولية سنة ١٩٦٩ ان الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية قد اقبلت في هذا التاريخ طعنها بمختصة السيد / . . . مع انه كان قد توفي قبل ايداع تقرير الطعن فان الطعن يكون قد رفع باطلا ويتمين بالتالى القضاء بعدم قبوله شكلا ذلك انه يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرا على خصومه من وفاة او تغيير في الصفة قبل اختصمه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا ولا جدال في ان تحديد شخص الخصم هو من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن لان الفرض الذي رعى اليه الشارع مما لورده في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم

وصفاته وموطن كل منهم في تقرير الطعن انما هو اعلام قوى الشان بين رنع الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلابا كائيا وليس من شك في ان هذا الغرض لا يتحقق اذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى اصحاب الصفة في الطعن وتيسرا على الطاعن في توجيه طعنه نصت المادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم التي حلت محلها المادة ٢١٧ من قانون المرافعات الحالي على ان موت المحكوم له اثناء ميعاد الطعن يجوز لخصمه اعلان الطعن الى ورثته جيلة دون ذكر اسمائهم وصفاتهم وذلك في اخر موطن كان لورثتهم . ومتى تم اعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم لاشخاصهم او في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن او في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك وهذا النص انما يؤكد ضرورة توجيه الطعن الى اصحاب الصفة فيه في الميعاد الذي حدده القانون وليس من شك في ان حكم المادة المذكورة ينصرف كذلك الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن ولا يغير من هذا النظر ان تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه ومثار لبطلان هذا الحكم في ذاته — كما هو الحال في المنازعة المعروضة لان النظر في هذا الطعن انما يكون بعد قبول الطعن شكلا وهو غير مقبول بداهة لكونه لم يختصم فيه في الميعاد القانوني كل من يجب اختصامه من اصحاب الصفة كما لا يغير من هذا النظر ايضا ان يكون الطعن مقدما من جهة ادارية في منازعة ادارية حيث ان القانون لم يفرد لها حكما خاصا في هذا الصدد على خلاف القواعد العامة المقررة .

ومن حيث انه وقد استبان حسبما يقوم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصامه قانونا فانه يتعين والحالة هذه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع الزام الجهة الادارية الطاعنة المبروفات .

قاعدة (٢٩٧)

المبدأ :

صدور الحكم المظنون فيه ضد وريثة المتوفى يوجب اقامة الطعن ضد هؤلاء الورثة — اقامة هيئة مفوضى الدولة طعنها ضد المتوفى — الحكم بىطلان الطعن — لا يصحح هذا البطلان حضور الورثة فى الجلسة — العكسور يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن تقرير الطعن اما الطعن الذى يعطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا ان تفتح به خصومة قضائية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه بجلسة ١٩٧٦/١/١٧ ايام دائرة فحص الطعون طلب الحاضر عن الحكومة بىطلان تقرير الطعن تاسيسا على ان الطعن قدم من هيئة مفوضى الدولة ضد السيد / على حين ان الحكم المظنون فيه صادر ضد الورثة . وقد اودعت هيئة مفوضى الدولة تقريراً طلبت فيه عدم قبول الدفع المشار اليه تاسيسا على ان الورثة قد مثلوا ايام المحكمة بجلسة ١٩٧٦/١/١٧ بعد اعذن تقرير الطعن فى آخر محل مختار لمورث المحكوم ضدهم فضلا عن ان الورثة هم الذين كان يحق لهم التمسك بهذا الدفع وليس الحاضر عن الجهة الادارية .

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه صدر ضد وريثة المرحوم المتوفى بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٥ ومن ثم كان يجب ان يقام الطعن ضد هؤلاء الورثة ولكن هيئة مفوضى الدولة اقامت الطعن ضد السيد / فى وقت كان فيه فى رحاب الله والشخص اذا توفى سقطت عنه جميع التكاليف فلا يجوز ان يقام أى طعن ضده والا كان تقرير الطعن بنطوياسا على عيب جسيم مما يجعله اجراء باطلا لا يصححه حضور الورثة فى الجلسة ذلك ان الحضور يصحح البطلان الذى يشوب الاعلان كاجراء مستقل عن

تقرير الطعن على حين أن تقرير الطعن الذى يبطل لتوجيهه ضد شخص ميت لا يمكن قانونا أن تفتتح به خصومة قضائية ويكون حضور الورثة فى الجلسة حضورا لمى غير خصومة قضائية قائمة ومرد ذلك الى أن العيب الذى شاب تقرير الطعن هو عيب جوهري كامن فى التقرير ذاته ومن ثم كان التقرير باطلا ويتمين القضاء ببطلانه .

(طعن ٢٢١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

اجراءات المرافعات ليس لها من اثر الا بالنسبة لمن ياترها ولا يفيد منها الا من اجراها — خلو تقرير الطعن من بعض اسماء الطاعنين لا يقضى عنه ورود اسماؤهم فى طلب المعافاة — طلب المعافاة لا يعتبر طعنا با دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم ياتر اجراءات الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المحامى عند ايداعه تقرير الطعن ذكر فيه أن الطاعن هو .. وآخرين دون تحديدا لاسماء هؤلاء الآخرين ..

ومن حيث أنه من المبادئ المسلية فى فقه المرافعات مبدأ نسبته الاثر الذى يترتب على اجراءات المرافعات ومقتضاه ان اجراءات المرافعات ليس لها من اثر الا بالنسبة لمن ياترها ولا يفيد منها الا من اجراها وقد طبق المشرع هذا المبدأ على طرفى الطعن فى الاحكام فنص فى الفقرة الاولى من المادة ٢١٨ — مرافعات على أنه « لا يفيد من الطعن الا من رفعه » .

ومن حيث أن من رفع الطعن هو فانه يعتبر هو وحده الطاعن فى قرار اللجنة القضائية الصادر بجلستها المنعقدة فى ٦ من يونيو ١٩٧٤ فى الاعتراض رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٦٧ ولا يغير من ذلك القول بان بقى الطاعنين

قد وردت اسماؤهم في طلب المعافاة ذلك لأن طلب المعافاة لا يعتبر طعنا ما دام من صدر لصالحه قرار المعافاة لم يباشر إجراءات الطعن فلا يعتبر طاعنا كذلك لا يفيد النول في محضر الجلسة أمام دائرة محص الطعون بأن المقصود بالآخرين من تقدم باسمهم طلب المعافاة ذلك أن للطعن مواعيد وأجراءات شكلية يتمين على الطاعن مباشرتها فلا يفيد من الطعن إلا من إجراء لا يبقى بعد ذلك سوى قبول طلب تدخلهم انضاميا إذ أن التدخل الاختصاصي قد منعه قانون المرافعات منعا مطلقا أمام محكمة الاستئناف فهو أيضا ممنوع أمام المحكمة الإدارية العليا .

(طعنى ٥١ ، ٥٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

أغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه أو من يمثله قانونا — بطلان التقرير طبقا لما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — تطبيق : أغفال تقرير الطعن اسم وصفة وموطن المدعى عليه أو من يمثله قانونا — عدم اختصام المدعى عليه إلا بعد زهاء خمس سنوات — إخلاله خصما في الطعن بعد ذلك الحكم بعدم قبول للطعن لرفعه بعد الميعاد المقرر قانونا — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن تقرير الطعن وقد أغفل اسم وصفة وموطن الشركة المدعى عليها أو من يمثله قانونا ولم تتحقق بذلك الغاية من هذا الإجراء وهى تحديد شخص الطعون ضده الحقيقي فإن تقرير الطعن بهذه المثابة يكون باطلا على ما تنص به المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه . وإذا لم يشط الطاعن الى اختصام الشركة المدعى عليها أو من يمثله قانونا إلا بعد

زهاء الخمس سنوالت فان ادخلت الشركة المدعى عليها خصما فى الطعن يكون والامر كذلك قد تم بعد الميعاد المقرر قانونا فى المادة ٤٤ سالفه الفكر ، وذلك بحسبان ان الأصل على ما تنص عليه المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ان التصحيح لا ينتج اثره الا من تاريخ حصوله ولا يرجع الى تاريخ التقييم بالاجراء الاصلى الذى لحقه التصحيح . ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم فقد تمعن القضاء بعدم قبول الطعن الموجه الى الشركة المدعى عليها شكلا لرغمه بعد الميعاد المقرر قانونا .

(طعن ٥١٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٢١)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

تقديم صحيفة الطعن بموقعة من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنوات من تركه الخدمة بمجلس الدولة لا يؤثر فى صحة الطعن — لئلا يترك : ان قانون المحاماة لم يقضى بإبطالان لمخالفة هذا الحكم الذى ورد من بين واجبات المحامين .

ملخص الحكم :

من حيث ان الطعن استوفى لوضاعه القانونية ولا يؤثر فى صحته بالنسبة الى طلب الالفاء — تقديمه من محام لم تنقضى عليه ثلاث سنين من تركه الخدمة بمجلس الدولة ، لان قانون المحاماة لم يقضى بإبطالان لمخالفة هذا الحكم الذى ورد بين واجبات المحامين . ولا يكون من اثر لهذا الدفع من باب اولى فى شأن طلب التعويض الذى لا يتقيد بميعاد الالفاء .

ومن حيث ان وقتلح النزاع تخلص من الاوراق فى ان الطاعن بعد ان قدم تطلبه من القرارين المطعون فيهما ، اقام طعنه رقم ١٩٣ لسنة ٢٣ ق بشتلا على طلب الفاتهما وطلب التعويض عنهما وعن قرارات الفاء ندبه

من سنة ١٩٦٥ واستند الطاعن في طلب الإلغاء الى أنه رقى الى وظيفة مستشار مساعد (١) سنة ١٩٧٣ وكان خلال مدة خدمته بالمجلس متعاضدا بالثقة والكفاية اللتين تتطلبهما وظائف المجلس بما لا يجوز معها تخطيه وهو لم يخطر بأسباب تخطيه في الترقية في الحالتين طبقا لاحكام المادة ١٠٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . فحق له الطعن طبقا للبادء ١٠٤ من ذلك القانون . وقد قررت ادارة التفتيش الفني كفايته بدرجة متوسط منتظم من ذلك ورد الملاحظات الواردة بالتقرير واثبت انه مشوب بساءة استعمال السلطة لقيام خصومة بين الطاعن والسيد رئيس ادارة التفتيش الفني منذ سنة ١٩٦٢ ونظرت اللجنة الخامسة بجلسته ١٤/٧/١٩٧٦ حركة الترقيات التي صدر بها القرار رقم ٧٣٢ لسنة ١٩٧٦ وذلك قبل البت في نظم الطاعن على خلاف حكم المادة ١٠٢ من قانون المجلس وفحصت اللجنة ترقية الطاعن وانتهت الى استيفائه شروط الترقية كلها فيها عدا تقدير الكفاية وقررت حجز درجة مستشار يرقى عليها نور البت في نظمه وبجلسته ١١/٩/١٩٧٦ انتهت اللجنة الى قبول انتظم ورفع درجة كفايته الى فوق المتوسط وكان يجب استصدار قرار جمهوري بترقيته اعتبارا من تاريخ موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على الترقيات في ١٧/٧/١٩٧٦ لان ترقية الطاعن كانت مطلقة على شرط واقف هو رفع درجة كفايته وبتحقق هذا الشرط يعتبر مرقى بقوة القانون اذ هو لم يخطر باى سبب غير متصل بتقدير الكفاية يحول دون ترقيته وقد نظرت اللجنة المختصة حركة ترقيات لاحقة بجلسته ١٣/١٢/١٩٧٦ واعتمدها المجلس الاعلى للهيئات القضائية في ٢١/١٢/١٩٧٦ وصدر بها القرار المطعون فيه الثاني واكتفت اللجنة بحجز درجة للطاعن مع احوالة ملفه السرى الى ادارة التفتيش الفني للتحقيق في الشكاوى المقدمة ضده من السيد / وهي شكوى كثيرة قدمت في ١٤/٧/١٩٧٣ و ٢٨/٨/١٩٧٣ ثم في ١٠/٨/١٩٧٦ و ٢/٢/١٩٧٧ وحوت افتراء على الطاعن وسبا عذريا اذ كان الشاكى يطبعها وينشرها على نطاق واسع وينسب الى الطاعن تهم التدخل في القضاء والفنلوى والسمر لسدى النيابة الادارية تهافتا منه على الدرجات بشركت الكهرياء وقد اسفر التحقيق الذى انتهى في ١٧/٢/١٩٧٧ عن براءة الطاعن من جميع ما نسبته الشاكى

اليه وبين التحقيق خطأ المجلس في اطلاع الشاكي على تظلمات الطاعن والمفلات السرية كما تجاهل المجلس الشكاوى المقدمة من الشركة المسماة للمحروقات الكهربائية ضد المدعى عليه الرابع في ١٠/٧/١٩٧٢ رغم حطورتها مما شجعه على ارتكاب جرائم السب والتظف في حق الطاعن . وقد استندت ادارة التفافيش الفني شكوى السيد / في ٢٧/٨/١٩٧٢ التي لم يسأل الطاعن في شأنها التي قرر المجلس حفظها فبنت عليها تقريرها بأن الطاعن لا يضع نفسه موضع الحياد وذكر السيد / لأول مرة في شكواه المؤرخة في ديسمبر سنة ١٩٧٦ ان الطاعن اخذ الأوراق التي تضمنت قرار السيد رئيس مجلس الدولة بمنع الطاعن من التذب خارج المجلس بدعوى ان السيد نائب رئيس المجلس ورئيس ادارة التفافيش بحث عن هذا القرار بمناسبة وضع تقرير كفاية الطاعن فلم يجده وبني الطاعن طلب التمويض على انه منتدبا طول الوقت بالجهاز التنفيذي لمشروعات التوسع على مياه السد العالي ومنتدبا بعض الوقت بهيئة كهربية الجمهورية منذ سنة ١٩٥٧ ولمور تنافى الصالح العام ويتصد الاضرار به سعى الى انتهاء نديه فصدر قرار رئيس المجلس في ٢/١٢/١٩٦٥ بإنهاء نديه الى الجهاز التنفيذي لمياه السد العالي بدعوى ان استمر منتدبا أربع سنين بدون تجديد كما انتهى نديه الى هيئة الكهرباء في ٢٨/١٢/١٩٦٥ — لوقوفه في وجه مطالبة احدى الشركات التي لا تستند الى أساس سليم من القانون بل وصدر قرار غريب من رئيس المجلس يمنع نذب الطاعن خارج المجلس مستقبلا ثم عمدت مراكز القوي — بالمجلس الى ارهاق الطاعن بالعمل في هيئة المفوضين حتى اصابه التهاب عصبي وبمضلى لم تستطع اللجنة الطبية المختصة ان تنفي ارتباطه باجهد العمل وقد اتفق في علاجه ١٨٠٠ جنيه ويقدر ما اصابه من الغاء نديه الى الجهاز التنفيذي بمبلغ ٨١٠٠ جنيه ومن الغاء نديه بلجنة كهربية الجمهورية ٢٤٥٠ جنيه ومن الغاء نديه بالشركة المسماة الكهربائية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كما رفض المجلس الاستجابة لطلبات كثير من الجهات الادارية وشركات القطاع العام نذب الطاعن مستشارا قانونيا لها ويصف الى ذلك ٢٠٠٠ جنيه لتمويض انهياره الصحي وآلامه النفسية واذلاله بجعله مرؤوسا لثلاثة مستشارين تخطوه وهو اقدم منهم والاساءة الى مسسته

بوصفه يفقد الحيدة والاتزان وقد جرى القضاء على تعويض الاضرار الادبية ولكنه يكتفى بعشرين ألف جنيه هي اقل من الاضرار المادية الفعلية التي تحملها .

ومن حيث انه بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ بترقية الطاعن الى وظيفة مستشار من ١٧/٧/١٩٧٦ وبترتيب الاقدمية الذي طلبه فلا يكون للطاعن ان يطلب الفاء القرار الجمهوري رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٧٦ وقد اعتبر كما لو كان مرقى فيه ولا يفيد الطاعن من الحكم بالفاء القرار بعد ذلك شيئا كما لا يبقى محل للنظر في الفاء القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٧ وقد رقى الطاعن مستشارا من قبل المرقين فيه مستشارين ومن سم يتعين الحكم باعتبار الخصومة في طلب هذا الالفاء منتبهة وتلتزم جهة الادارة المصروفات اذ اجابت اطاعن الى الترقية بعد ان اقام طعنه .

ومن حيث انه عن ادخال السيد / كونه في المطعون ضدهم المطلبين بالتعويض فانه وقد ثبت ان الطاعن أعلن السيد المشار اليه والمطعون ضدهم على يد محضر لتكليفهم بالحضور ولم يرشد الى ايداعه صحيفة الادخال فلم تكتب المحكة فلا تكون الخصومة مع السيد المذكور قد قامت بالطريق المقرر قانونا كما لا تقوم هذه الخصومة بالطلب الذي قدمه الطاعن الى هيئة مفوضى الدولة واذ كان طلب الادخال الذي قدمه الى المحكة يستند الى ما يدعيه الطاعن من تهم السب والقذف التي اسندتها الى المطلوب ادخاله وتسببه بالشكوى التي تحين تقديمها ضد الطاعن في تأخير ترقيته واذ يعتبر التعويض عن جرائم القذف والسب من احكام المسؤولية المدنية من الاعمال الضارة ومن ثم لا يرتبط ذلك بما يطلبه الطاعن من تعويض القرارات الادارية الصادرة عن مجلس الدولة باعتبارها تصرفات ادارية قانونية واذ يستقل المجلس بالتعبير عن ارادته فيما يصدره من قرارات ادارية فانه لا تقوم صلة من السببية بين شكوى السيد / وما يكون في قرارات مجلس الدولة من مخالفة عن القانون بشأن المجلس وحده عنها ان كل ثمة مسؤولية ترتبت على شيء من هذه القرارات ولا يكون ازاء كل اولئك من وجه لادخال السيد / في الطعن الراهن .

(طعن ١٩٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٦)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

الخطا المادى الواقع فى التقرير بالظمن فى شخص المقتصم فيه — لا يعيب اجراءات الظمن ولا يقضى الى بطلانها متى تبينت المحكة من الظروف والملابسات ان الامر لا يعدو خطا ماديا بحتا قابلا للتصحيح ومتى تم تصحيحه فعلا — مثال .

ملخص الحكم :

ان السيد وزير الخزائنة لم يكن له اى شأن فى اية مرحلة من مراحل المنازعة الراهنة وان الطاعن لم يختصم فيها الا وزارة التربية والتعليم وان هذه المنازعة لا تتصل موضوعا الا بوزارة التربية والتعليم وان الحكم المطعون فيه اذ صدر فى ٢١ من يناير سنة ١٩٦٠ . انما صدر ضد وزارة التربية والتعليم . وان الطاعن عندما قدم فى ١٩ من مارس سنة ١٩٦٠ الى لجنة المساعدة القضائية بهذه المحكة لاعفائه من رسوم هذا الظمن قيد فى جدولها تحت رقم ٩٧ لسنة ٦ القضائية انما قدم هذا الطلب ضد وزارة التربية والتعليم وان قرار اللجنة المذكورة قد صدر فى ١٦ من يولية ١٩٦١ . بقبول الطلب ضد وزارة التربية والتعليم لما كان الامر كذلك — فان ذكر السيد وزير الخزائنة فى تقرير الظمن الذى اودعه الطاعن فى ٢٩ من يولية ١٩٦١ . لا يعدو ان يكون خطا ماديا بحتا بكتايبا بحتا وهو ظاهر الوضوح مما تقدم من الظروف والملابسات . ومردود على وجهه الصحيح بما جاء بتقرير الظمن من بيان وقائع المنازعة واسباب الظمن . ومن ثم فهو لا يعيب اجراءات الظمن ولا يقضى الى بطلانها ولا يحجب عن الخصومة فى الظمن الخصم الحقيقى المعنى بهذا الظمن وهو فى الخصومية المطروحة بلباساتها قابل للتصحيح فى اى وقت وقد قلم الطاعن بالنفل بهذا التصحيح باعلانه السيد وزير التربية والتعليم فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٦٤ . ولما كان طلب المساعدة القضائية وكذا ايداع عريضة الظمن قلم ككتاب المحكة بعد صدور قرار الاعفاء تد تم كلاهما خلال اليناد القانونى

وفق ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في خصوص اثر طلب المساعدة القضائية القاطع ليعاد الطعن فإن الطعن يكون والحالة هذه قد استوفى اوضاعه الشكلية ويكون الدفع المبدئ من الحكومة بعدم قبوله على اساس غير سليم من القانون بمعنى القضاء برفضه .

(طعن ١٥٢٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١/١)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

ولئن كان نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة يخول رئيس هيئة مخوض الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .. في الحالات التي حددها النص . إلا أنه على مقتضى نص المادة ٤٤ من ذات القانون فإن تقرير الطعن يجب أن يشتمل علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن ، وطلبات الطاعن ، فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطالته .

ملخص الحكم :

ومراد القانون من النص على وجوب اشتغال تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتنصيل الأسباب التي بنى عليها الطعن هو أن يمكن للمحكمة الإدارية العليا أن تستظهر مواطن ما ينفعه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون أو خطأ في تأويله وتطبيقه ، فإذا لم يكشف الطاعن عن أسباب طعنه ككفا وانفا ينفي عنها الغشوض والجهالة ويبين الموارد الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فيما قضى فيه فإن الطعن بهذه المثابة يكون مجهلاً في أسبابه جهالة بينه من شأنها أن تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينفعه الطاعن على الحكم المطعون فيه وبالتالي يقع الطعن بطلاناً .

(طعن ٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

وفاة المظنون ضده قبل التقرير بالظمن — عدم اختصام من يجب
اختصاصه من اصحاب الصفة في الظمن الا بعد فوات الميعاد القانوني للظمن
— بطلان تقرير الظمن لعدم توجيهه في الميعاد الى من يصح اختصاصه قانونا —
نتيجة ذلك — عدم قبول الظمن شكلا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قانون مجلس اندولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ قد اقر 'حكام
الفصل الثالث من الباب الاول الخاص بالقسم القضائي — تبين الاجراءات
امام محاكم مجلس الدولة — حيث نصت المادة ٤٤ على ان : « ميعاد
الظمن امام المحكمة الادارية العليا مستون يوما من تاريخ صدور الحكم
المظنون فيه ..

ويقسم الظمن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موثق
من محام من المقبولين امامها . ويجب ان يشمل التقرير علاوة على البيانات
العامة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم
المظنون فيه وتاريخ وبيان الاسباب التي بنى عليها وطلبات الطاعن فاذا لم
يحصل الظمن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه » .

وتنص المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على انه :
اذا توفي المحكوم له اثناء ميعاد الظمن جاز لخصمه رفع الظمن الى ورثته
جيلة دون ذكر اسمائهم وذلك في آخر موطن كان لورثتهم ومنى تم رفع الظمن
واعلانه على الوجه المتقدم وجبت اعادة اعلانه لجميع الورثة باسمائهم وصفاتهم
لاشخاصهم او في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الظمن او في
الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك ...» .

ومن حيث انه بتطبيق تلك الاصول على خصوصية الظمن المائل فانه
لمسا كان القلب ان السيد / اقام الدعوى رقم ٨٨ لسنة ٢١

قضائية ألام محكمة القضاء الإداري والتي أصدرت حكمها في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وقد أتمت الجهة الإدارية طعنها المائل في مواجهة السيد/..... المحكوم لصالحه وذلك بتقرير طعن أودع قلم مكتب المحكمة الإدارية العليا في ٢ من أبريل سنة ١٩٧٥ ولما كان الثابت أن السيد /..... المطعون ضده كان قد توفي في ٧ من يناير سنة ١٩٧٤ أي قبل التقرير بالطعن ومن ثم تكون عريضة الطعن قد جاءت غير مستوفاه لأهم بياناتها الجوهرية وهي شخص المختصم حتى تتكامل أركان المنازعة بين أطرافها وهو ولا ريب من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغتالها بطلان الطعن مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله أية ذلك أن المشرع وقد أوجب أن تتضمن عريضة الطعن البيانات الصالحة المتعلقة بأساء الخصوم وصناتهم وموطن كل منهم فقد استهدف بذلك اعلام ذوى الشأن بين أقلام الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كلفيا بحسبان أن الطعن هنا هو امتداد للحصومة التي صدر بشأنها الحكم محل الطعن وليس من شك في أن هذا الغرض لا يتحقق إذا ما وجه الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ذلك أنه يتعين على صاحب الشأن مراقبة ما يطرا على خصومه في المنازعة المطروحة أمام القضاء — من وفاة أو تغيير في الصفة — حتى يوجه الطعن الى من يسمح اختصاصه قانونا — وجاء نص المادة ٢١٧ من قانون المرافعات ليؤكد ضرورة توجيه الطعن الى أصحاب الصفة فيه في الميعاد المقرر قانونا وليس من ريب في أن حكم المادة المذكورة يتصرف الى حالة وفاة المحكوم له قبل بدء ميعاد الطعن . ويقدر في هذا النظر أن تكون وفاة المحكوم له سابقة على صدور الحكم المطعون فيه وإنما لبطلان هذا الحكم في ذاته كما هو الحال في المنازعة المعروضة — لأن النظر في موضوع الطعن أنها يكون بعد قبوله شكلا وهو غير مقبول بداءة لكونه لم يختصم في الميعاد القانوني كل من يجب اختصاصه من أصحاب الصفة في الطعن — أية ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن قد شرع في اعلان ورثة المطعون ضده في ١٩٨١/١/٣١ الى بعد فوات الميعاد القانوني المقرر للطعن بحسبان أن الحكم محل الطعن قد صدر في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ هذا فضلا عن عدم تحقق الاعلان بسبب عدم تواجد الورثة في العنوان الذي

تم الاعلان عليه لذلك فانه وقد امتحان حسبا تقدم بطلان تقرير الطعن بسبب عدم توجيهه فى الميعاد الى من يصح اختصا به قانونا فانه والحالة هذه يجب الحكم بعدم قبوله شكلا مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بالحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ..
(طعن ٢٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

عدم اشتغال تقرير الطعن على الاسماء الصحيحة المتعلقة باسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى اسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم — الحكم ببطلان الطعن — اساس ذلك وتطبيق : اشتغال تقرير الطعن على اسماء طاعنين لم يختصوا فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى امام محكمة القضاء الادارى ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه — اشتغال تقرير الطعن على الاسباب التى بنى عليها الطعن لم ترد على موضوع النزاع محل الخصومة — تدارك هذا الامر من ادارة قضايا الحكومة بتمسكها بلوجه الطعن المستفادة من مذكرتها المقدمة الى محكمة القضاء الادارى بعد انقضاء ميعاد الطعن فى الحكم المطعون فيه امام المحكمة الادارية العليا لا يفتح اثرا فى تصحيح الميب الذى وقع بتقرير الطعن .

ملخص الحكم :

وبن حيث ان الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فى باب الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا تنص على ان « ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين لملها . ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن — فلذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم

ببطلانه ، ويتضح مما تقدم ان تقرير الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يجب ان يشتمل على البيانات الصحيحة المتعلقة بإسداء الخصوم بصفتهم وموطن كل منهم والحكم المطعون فيه وتاريخه والأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . وفي خصوص هذا الطعن فان التلث ان الدعوى المرفوعة من المدعى (المطعون ضده) قد اختصم فيها كل من محافظ بنى سويف ورئيس مجلس مدينة بنى سويف - الا ان الطعن المسائل المرفوعة من ادارة قضايا الحكومة قد قدم منها بوصفها نائبة عن الحكوم ضدها وأنها بوصفها نائبة عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الإصلاح الزراعى ووزير الاقتصاد ورئيس جهاز تصفية الحراسات ورئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهؤلاء جميعا لم يكونوا مختصين فى النزاع الصادر فيه الحكم المطعون فيه فى مرحلة الدعوى أمام محكمة القضاء الإدارى ، ولم يحكم عليهم بشئ بموجب الحكم المطعون فيه والقاعدة المقررة فى قانون المرافعات (م ٢١١) انه لا يجوز الطعن فى الأحكام الا من الحكوم عليه ولا يجوز الطعن من قبل الحكم أو من قضى له بكل طلباته - ما لم ينس القاتون على غير ذلك ، وينساء على ذلك لا يجوز الطعن فى الحكم المطعون فيه بمقتضى الطعن المسائل من أشخاص بصفتهم لم يحكم عليهم بشئ بموجب ذلك الحكم . ومن ناحية أخرى فان الأسباب التي بنى عليها الطعن - وهى كما تقدم تتعلق كلها بالقرارات الصادرة بفرض الحراسة على اموال وممتلكات بعض الأشخاص الطبيعيين طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والقوانين الأخرى المنظمة لفرض الحراسة - هذه الأسباب لا ترد على موضوع النزاع محل هذه الخصومة والذي يدور حول مشروعية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٠ الصادر من محافظ بنى سويف بالاستيلاء المؤقت على مبنى مدرسة أحمد ماهر الابتدائية وهو القرار المحكوم بوقف تنفيذه بالحكم المطعون فيه والذي لهرت دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة بوقف تنفيذه ولئن كانت إدارة قضايا الحكومة قد تداركت هذا الأمر وفكرت فى مذكرتها المقدمة فى ١٩٨١/٥/٩ والمثبتة على وجه الحافظة المؤرخة ١٩٨١/٥/٢ انها تملك بلوجه الطعن الاستفادة من مذكرتها المقدمة الى محكمة القضاء الإدارى - الا ان هذه الخطوة وقد وقعت بعد انقضاء مهلة الطعن فى

الحكم المطعون فيه أيلم المحكمة الإدارية العليا لا تنتج اثرها في تصحيح العيب الذي وقع بتقرير الطعن . والقاعدة طبقا لقانون المرافعات ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون صراحة على البطلان او اذا عابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء . وتجزئ المسئلة ٢/١٤ من قانون مجلس الدولة الحكم ببطلان الطعن اذا لم يحصل الطعن على الوجه الذي حدده القانون كان يشتمل تقرير الطعن على خطأ في اسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وفي اسباب الطعن وطلبات الطاعن لأن الخطأ في هذه البيانات يشكل عيبا لا تتحقق بسببه الغاية من الطعن . وعلى ذلك — ولما تقدم من الاسباب — فانه يتمين الحكم ببطلان الطعن المسائل لعدم اشتغال التقرير به على الاسماء الصحيحة المتعلقة باسماء الطاعنين وصفاتهم وعلى اسباب الطعن بطلبات الطاعنين الواجب صدور الطعن عنهم وهم المحكوم عليهم بموجب الحكم المطعون فيه دون غيرهم . وليس من شك في ان الحكم ببطلان هذا الطعن لا يترتب عليه وضع مبنى المدرسة المتنازع عليه بين أيدي ملاكه بعد اذ صدر في ١٩٨١/٩/١ القرار الجمهوري رقم ٨٥ لسنة ١٩٨١ بان يعتبر من اعمال المنفعة العمالية مشروع بناء مدرسة على ارض الموضع الذي تشغله مدرسة أحمد ماهر الابتدائية بمدينة بنى سويف وبأن يستولى بطريق التنفيذ المباشر على المعمار اللازم لتنفيذ هذا المشروع — ذلك لأن القرار الجديد يحدث اثره القانوني في حق المدعى منذ صدوره وهو وشانه في اختصاصه بدعوى مبتدأة اذا ما تراءى له ان ثمة عيوب ثابتة وتتل من مشروعيتها .

(طعن ١٥٥٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ :

المسئلة ٢٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — بيانات تقرير الطعن — يتمين على من يريد توجيه طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة او تغيير في الصفة او الحالة قبل اختصاصه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اختصاصه قانونا — تهديد

شخص المختص من البيات الجوهري التي يترقب على اغفالها بطلان الطعن -
إذا وجه تقرير الطعن الى خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب
الصفة في الطعن يكون تقرير الطعن باطلا - الحكم ببطلان تقرير الطاعن .

بخص الحكم :

إذا كان الثابت من محضر جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٠ في الاعتراض
رقم ٤٦١ لسنة ١٩٧٧ ان ٨٠٠٠ زوج مبروكه ابنة المعارض قد حضر هذه
الجلسة بصفته وكلاء عن باقي ورثة المرحوم المعارض بتوكيل عام برقم ٦٧١
لسنة ١٩٧٨ توثيق عام بليس شرتية - وقرر ان المعارض توفى الى
رحمة الله سنة ١٩٧٨ عن ورثة هن بناته روقة - ومبروكه - وحليبه وتتم
شهادة وفاته بخبرته في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ تنيد وفاة المعارض
في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما تقدم اعلاما شرعيا بثبوت وفاة المعارض
ووراثه بناته موكلاته عنهن - وإذا كان الثابت على الرغم من ذلك انه قد
رفع الطعن على المعارض بعد وفاته وأودعت صحيفته بعد الوفاة - فان
الطعن يكون باطلا ويتمين انتضاء ذلك إذ تم يتمين على من يريد توجيه
طعن توجيهها صحيحا مراقبة ما يطرا على خصومه من وفاة او تعيير في
الصفة او الحالة قبل اختصامه كي يوجه تقرير الطعن الى من يصح اخنصامه
قانونا - ولا شبهة في ان تحديد شخص المختص هو من البيات انجوهريه
التي يترقب على اغفالها بطلان الطعن لأن الفرض الذي رمى اليه الشارح
مما أورده في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن
تنظيم مجلس الدولة من ذكر البيات العلبة المطلقة بنساء الخصوم وصفانهم
وموطن كل منهم في تقرير الطعن انما هو اعلام ذوى الشأن بين رفع
الطعن من خصومهم في الدعوى وصفته اعلاما كائيا - ولا يتحقق بالبذاه
هذا الفرض - وبالتالي انقضاء الخصومة بين طرفين إذا وجه الطعن الى
خصم متوفى زالت صفته ولم يوجه الى أصحاب الصفة في الطعن -
وبالتالي يكون تقرير الطعن باطلا ويتمين الحكم بذلك وانزام الهيئة الطاعنة
المصرفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - بيانات
تقرير الطعن - اذا لم يستهل التقرير على اسباب الطعن والموارد الذي
شلب الحكم فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا في اسبابه - اثر ذلك
الحكم ببطالان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان نص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة
المشار اليه يخول لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن امام المحكمة الادارية العليا
في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري او من المحاكم التأديبية وذلك
في الحالات التي حددها نص المادة المذكورة . وانه على مقتضى نص
المادة ٤٤ من ذات القانون يجب ان يشمل تقرير الطعن علاوة على البيانات
المنطقة بأساء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون
فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا
لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطالانه .

ومن حيث ان مراد القانون من النص على وجوب اشتغال تقرير الطعن
على بيان الحكم المطعون فيه وتنصيل الاسباب التي بنى عليها الطعن هو
ان يمكن للمحكمة الادارية العليا من ان تستظهر مواطن ما يعيبه الطاعن
على الحكم المطعون فيه من مخالفة للقانون او اخطا في تأويله وتطبيقه فاذا
لم يكشف الطاعن عن اسباب طعنه كسفا وافيا ينفي عنها القموض والجهالة
ويستبان الموارد الذي يعزوه الى الحكم المطعون فيه وموضعه منه واثره
فيما قضى فيه فان الطعن بهذه المثابة يكون مجهلا في اسبابه جهالة بينه من
شأنها ان تعجز المحكمة عن مراقبة ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون
فيه وبالتالي يقع الطعن باطلا .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم وكان تقرير الطعن قد اقتصر على
القول بأن القانون اوجب الطعن في الاحكام الصادرة بالفصل وهو زعم لم

تعتمد المحكمة به لما سلف بيانه . فان الطعن بذلك يكون قد اقيم غفلا من الاسباب المبررة لاقبلته والتي يتطلب القانون الانصاح عنها ابتداء على وجه الوجوب كيلا يخفى ما يعاب به على الحكم المطعون فيه منذ افتتاح الخصومة . واذا ترك تقرير الطعن هذه الاسباب بكلها وجاء علريا تلمها عن بيان العوار واسبابه الذي دفع بالهيئة الطاعنة الى تقديم طعنها في الحكم المطعون فيه . فان الطعن بهذه المخلة يكون قد شله البطلان وفقا لحكم القانون ويتعين لذلك الحكم ببيطلانه .

(طعن ٢١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١)

(حكمت المحكمة الادارية العليا ايضا ببطلان التقرير في حالة عدم ذكر اسم المدعى وصفته وموطنه او من ينثله قانونا — يراجع الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠ ق جلسة (١٩٨٠/٦/٢١) .)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — ببيانات تقرير الطعن — اذا لم يتضمن تقرير الطعن بيانا بالحكم المطلوب الغاؤه او وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما ادى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يغوت الغاية التي استهدفها الشارع من اقالة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام محكم القضاء الاتاري والمحكمات القضائية يتعين على المحكمة ان تقضي ببطلان تقرير الطعن .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الاوراق ان الطاعن قد اقام الطعن المسائل نعبا على الحكم الصادر بجملة ١٩٨٢/٥/٢٦ في الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ٩ ق والقاضي بفصله من الخدمة تاسيسا على انه لم يطن اعلانا قانونيا سليما بتقرير الاتهام وبوعد المحكمة حتى يتسنى له ابداء دفاعه . وفي صلب تقرير الطعن وجه طعنه الى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦٩٦ لسنة ٩ ق :

وانتهى في تقرير الطعن الى طلب الحكم بوقف تنفيذ والغاء الحكم الصادر في الدعوى التأديبية رقم ١/٦٦٩ ق الصادر من محكمة طنطا التأديبية . وازاء هذا التناقض كلفته المحكمة بتحديد رقم الدعوى التي يقرر بالطعن في الحكم الصادر فيها حتى يتسنى ضمها — لتسليط رقابتها على الحكم الصادر فيها فقرر انها الدعوى رقم ١٦١ لسنة ٩ ق وبالإطلاع على ملف الدعوى المشمل اليها تبين انها مقالة من النيابة الادارية ضد العايز وصدر الحكم فيها بجللسة ٨ فبراير سنة ١٩٨٢ بمجازاة المتهم المذكور بخمسة عشرة أيام من راتبه . فاجلت المحكمة نظر الطعن لاختطار الطاعن وتكليفه للارشاد عن الدعوى التي يهدف الى الطعن في الحكم الصادر فيها . الا انه لم يتقدم حتى ساعة اصدار هذا الحكم بانى بيان عنها رغم تكليفه مرارا بذلك .

ومن حيث ان الشارع قد حدد في المادة ٤٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة البيانات التي يجب ان يشتمل عليها تقرير الطعن امام المحكمة الادارية العليا فتضمنت على ان . . . يقدم الطعن من ذوي الشأن بتقرير يوع تلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب ان يشتمل التقرير علاوة على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الاسباب التي بنى عليها الطعن وطلبت الطاعن فاذا لم يحصل على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

فاذا كان الثابت مما تقدم ان تقرير الطعن لم يتضمن بيانا بالحكم المطلوب الغاؤه او وقف تنفيذه وتاريخ صدوره مما ادى الى تجهيل طلبات الطاعن تجهيلا يفوق الغاية التي استهدفها الشارع من اقامة الطعن وهي تسليط رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام محاكم القضاء الادارى والمحكم التأديبية الامر الذي يتعين معه والحال هذه القضاء ببطلان تقرير الطعن على ما تقضى به المادة ٤٤ سالف الذكر .

(طعن ٥٦٢ لسنة ٣٠ ق — جللسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

الفرع الرابع

طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة

قاعدة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

الطعن في الحكم الصادر في دعوى الإلغاء من قبل خصما منضما للجهة الإدارية حق أصيل لا تبى منى صدر الحكم في مواجهته ماسا ببركزه القانونى — لا يفر من ذلك قبول الخصم الأصل الحكم أو ان الحكم لم يلزم الخصم المتضم بالمصروفات .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق ان الطاعن تدخل في الخصومة وهي قائمة امام المحكمة . وتقرر قبوله خصماً بنفسها للجامعة في طلب رفض الدعوى . ذن الحكم الذى يصدر فيه تد يؤثر على المركز القانونى الذى ترتب له بالقرارات المطعون فيها . وبذلك تتاح له الفرصة في تبيان وجهة نظره . شئته في ذلك شأن الخصوم الأصليين في الدعوى . وبهذه الصلة كان له حق الاطلاع وتبادل المذكرات . فلذا ما صدر الحكم بمسد ذلك في مواجهته ماسا مصلحة قانونية ومادية له كان من حقه التظلم منه بالطريق الذى رسمه القانون . ولا يعترض عليه بأن حقه في الطعن لا يقوم ما دام الخصم الاصيل قد قبل الحكم ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان للشخص الذى مس الحكم الصادر في دعوى الالغاء مصلحة له قانونية او مالية ، حق الطعن فيه بكتابة طرق الطعن المقررة قانونا حتى ولو لم يكن قد علم بالدعوى أو تدخل فيها ، والطاعن وقد الفيت ترقيته بالحكم المطعون فيه فانه بذلك يكون قد حكم عليه ولا ينفي هذه الصلة عنه ان الحكم لم يلزمه بمصاريف لأن الخصومة في دعاوى الالغاء هي خصومة عينية مردها القانون ، فليس بشرط لغايتها اعلان

من تناولتهم القرارات الادارية المطلوب الغاؤها : بل يكفى فيها اعلان
الجهة الادارية مصدرة القرار والتنسبية فيه وان الحكم الذى يصدر
فيها يعتبر بحكم القانون حجة على الكافة ، وعلى ذلك اذا اصدرت
الجهة الادارية قرارا بترقية الطاعن ثم رفع بشأله دعوى صدر فيها حكم
مغاير لوجهة نظر الادارة فان الذى خسر الدعوى هنا هو الجهة الادارية
وليس الطاعن ، ومن ثم فيتمتع الزامها وحدها بالمصروفات مع بقاء حق
من الغيت ترقيته فى الطعن فى هذا الحكم دون التقيد بقبول الجهة
الادارية من عدمه وحقه فى ذلك هو حق اصيل وليس تبعيا . ومن ثم
بتمتع رفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

(طعن ١٥٢٢ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٨)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

**طعن الخارج عن الخصومة فى قرار صادر بتنفيذ حكم بالإلفاء يتعدى
اثره اليه - جائز - لا يحول دون ذلك ان يكون حكم الإلفاء قد حاز قوة
الشيء المقضى بعدم الطعن عليه من اطراف الخصومة .**

ملخص الحكم :

ان حكم الإلفاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته نسبية تقتصر
على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتعدى الى الغير
ايضا وذلك وفقا لما حرصت على تليده جميع التشريعات المتتالية
لمجلس الدولة الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع
العدالة وكفالة تلبية الحقوق لأربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم
حاز قوة الشيء المقضى بقوله ان حكم الإلفاء يكتسب حجية عينيه
تسرى على الكافة بما دام هذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة وهم
نوى الشأن الذين عناهم نص المادتين ١٥ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بسا تضمنه من تصديق بمعاد
الطعن بالنسبة اليهم بمقتضى يومنا من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوقا ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان يتمين أن يكون أحصد الطرفين الأصليين فى المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن مركزه يسمح بتوقعها أو العلم بهنا حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذى لم يكن طرفا فى المنازعة وذلك بتمكينه من التداعى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له قاضيا يسمع دفاعه وينصفه إذ كان ذا حق فى ظلامته ما دام قد استطلق عليه سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة أخرى وذلك لكى لا يفلق عليه نهائيا — وهو حسن النية الأجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم — سبيل الانتجاع الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقية من حق اللجوء الى القضاء تظلمًا من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها وتمس آثار هذا الحكم حقوقا له .

ويؤخذ بما سلف أن هذه المحكمة أثرت بحق الخارج عن الخصومة فى الطعن على القرار الصادر بتنفيذ حكم يتمدى اثره عليه .

(طعن ١٣٧٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٩)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

الأشخاص الذين يجوز لهم الطعن فى حكم الإلغاء أمام المحكمة الإدارية العليا — منهم الغير الذى تعدى اثر الحكم الى المصالح بحقوقه ومصالحه ومراكزه القانونية المستقرة بطريقة مباشرة ، ولكن يتمين أن يكون طرفا أصليا فى المنازعة ولكن لم توجه اليه ولم يكن فى مركز يسمح له بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها فى الوقت المناسب — تمكينه من الطعن فى الحكم رفعا لضرر تنفيذه عنه ، ما دام قد استطلق عليه سبيل الطعن فيه أمام محكمة أخرى — حسب معاد الطعن فى هذه الحالات من تاريخ علمه بالحكم —

أساس ذلك - مثال بالنسبة لاجازة الطعن لمصاحب صيدلية قضى بالفاء
قرار الترخيص بفتحها ولم يختصم ولم يندخل فى المنازعة أمام محكمة
القضاء الإدارى لعدم عليه بها .

بمخض الحكم :

ان الحكم الذى يصدر بالالفاء يعتبر حجة على الكافة وليست حجته
نسبية تقتصر على طرفى الخصومة دون غيرها وانما حجته مطلقة تتمدى
الى الغير أيضا وذلك وفقا لما حرصت على تأكيد جميع التشريعات المتتالية
لمجلس الدولة . الا انه من الاصول المسلمة التى يقوم عليها حسن توزيع
العدالة وكفالة تدية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم حاز
حجية الامر المتضى بمقولة ان حكم الالفاء يكتسب حجية عينية تسرى على
الكافة متى كان اثر غذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة وهم ذوو الشأن
المثلون فيها الذين عناهم نص المادتين ١٥ - ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة بما تضمنه من تحديد ميعاد الطعن بالنسبة
اليهم بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يسر بطريقة مباشرة حقوقا
ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذى كان ينبغي ان يكون احسد
الطرفين الاصليين فى المنازعة ومع ذلك لم يوجه اليه ولم يكن مركزه يسمح
له بتوقعها او العلم بها حتى يتعدى فيها فى الوقت المناسب - اذ لا مناص
من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير - الذى لم يكن طرفا فى المنازعة - وذلك
بتمكنه من التقاضى بالطعن فى هذا الحكم من تاريخ عليه به حتى يجد له
قائضا يسمح دفاعه وينصفه ان كان ذا حق فى ظلامته ما دام قد استطلق عليه
سبيل الطعن فى هذا الحكم أمام محكمة اخرى . وذلك كي لا يفلق عليه نهائيا
وهو الحسن النية الاجنبى عن المنازعة التى صدر فيها الحكم بسبيل الانجاء
الى القضاء والقول بغير هذا فيه حرمان لمصاحب المصلحة الحقيقية من حق
اللجوء الى القضاء تظلمها من حكم فى منازعة لم يكن طرفا فيها . ولم يعلم
بها وبست آثار هذا الحكم حقوقا له .

وفاء على ما تقدم يكون للطاعن مصلحة حقيقية فى المنازعة باعتباره

صاحب الصيدلية التى قضى بإلغاء القرار الصادر بالترخيص بفتحها . وهو لم يختصم ولم يتدخل أمام القضاء الإدارى لعدم علمه بها وقتئذ ويتعدى اثر هذا الحكم اليه ، فمن ثم ، وتأسيسا على ما تقدم ، يجوز له الطعن فى الحكم المشار اليه خلال ستين يوما من تاريخ علمه به .
(طعن ١٧٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الطعن فى حكم الإلغاء - يجوز للفرد الذى تعدى اثر الحكم الى المساس بحقوقه ومصالحه وبراكته القانونية المستقرة وذلك اذا لم يعلم بقيام الخصومة ولم يكن فى مركز يسمح له بتوقعها - حسب ميعاد الطعن فى هذه الحالة من تاريخ علمه بالحكم - لما اذا كان الفرد يعلم بقيام الخصومة لو كان فى مركز قانونى يسمح له بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل فى الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم - الممول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علميا يقينيا وليس علم وكيله وان كان وكيله بالخصومة .

بالخصى الحكم :

سبق لهذه المحكمة ان قضت بحكمها الصادر فى الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٧ القضائية بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بأن حكم الإلغاء يعتبر حجة على الكافة ليست حجته نسبية تقتصر على طرفى الخصومة دون غيرهما وانها حجته مطلقة تتعدى الى الغير ايضا وفقا لما حرمت على تليده جميع التشريعات المتتالية لمجلس الدولة الا انه من الاصول المسلية التى يقوم عليها حسن توزيع العدالة وكفالة تادية الحقوق لاربابها الا يحول دون ذلك صدور حكم حاز قوة الشئ المقضى به بمقولة ان حكم الإلغاء يكسب حجية عينية تسرى على الكافة ما دام هذا الحكم يتعدى اطراف الخصومة ومنهم ذوى الشأن الذين عناهم نص المقتضىين ١٥ ، ٢٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بمجلس الدولة والتى يقابلها نص المادتين ٢٣ : ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ (م - ٢٦ - ج ١٥)

لسنة ١٩٧٢ بها نفسه من تحديد ميعاد الطعن بستين يوما من تاريخ صدور الحكم بحيث يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حقوق ومصالح ومراكز قانونية مستقرة للغير الذي كان ينبغي ان يكون أحد الطرفين الاصليين في المنازعة ومع ذلك لم توجه اليه ولم يكن في مركز يسمح بتوقعها أو العلم بها حتى يتدخل فيها في الوقت المناسب إذ لا مناص من رفع ضرر التنفيذ عن هذا الغير الذي لم يكن طرفا في المنازعة وذلك ببيئته من التداعي بالطمع في هذا الحكم من تاريخ علمه حتى يجد له ناضيا يسمح دفاعه وينصفه اذا كان ذا حق في ظللته ما دام قد استغلق عليه سبيل الطعن في هذا الحكم امام محكمة اخرى . والقور بغير هذا فيه حرمان لصاحب المصلحة الحقيقي من حق اللجوء الى القضاء مظلما في حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها ولم يعلم بها ونسب اثار هذا الحكم حقوقا له .

ومن حيث انه يؤخذ مما سلف ان هذه المحكمة قد اقرت بحق الخارج عن الخصومة في الطعن على الحكم الذي يصدر وينعدي اثره عليه وذلك اذا لم يعلم بقيام الخصومة أو لم يكن في مركز يسمح بتوقعها وفي هذه الحالة تحسب مواعيد الطعن من تاريخ علمه بالحكم اما اذا كان الغير يعلم بقيام الخصومة أو كان في مركز قانوني يسمح بتوقعها فانه لا يقبل منه الطعن على الحكم طالما لم يتدخل في الخصومة امام محكمة القضاء الاداري اذ في هذه الحالة يكون هذا الغير قد نوت على نفسه فرصة عرض ظللته على جهة القضاء واذا كانت اعتبارات حسن توزيع العدالة تسوغ افساح المجال للغير ممن يتعدى اثر الحكم اليه ولم يعلم بقيام الخصومة للطعن عليه امام المحكمة الادارية العليا فان هذه الاعتبارات ذاتها تلي مساندة هذا الغير الذي علم بالخصومة ووقف حيالها بوقف التبريس فان صدر الحكم لصالحه سكنت وان صدر ضده مصلحة نازع فيه وطن عليه .

والمعول عليه هو علم صاحب الشأن نفسه علميا يقينيا بالخصومة ولا يحتاج في هذا الصدد بعلم وكيله حتى لو كان وكيله بالخصومة باعتبار ان العلم اليقيني لا يتوافر من مجرد علم الوكيل بقيام المنازعة طالما انه لم يثبت ان هذا الوكيل لخطر موكله بالنزاع وماهيته وحدوده .

(طعن ٤٧٤ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢) .

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية او مالية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا — حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية .
ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ القضائية المقام من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية بمقولة انه لا يسوغ الطعن في الحكم الا من المحكوم عليه وانه لم يصدر قضاء ضد هذه الشركة يجيز لها حق الطعن مضافا اليه انتفاء مصلحتها أصلا فيه فالتثبت في هذا انصد ان الشركة الطاعة من شركات القطاع العام التي تتهين 'عمال الوكالة البحرية ومن ثم تشخص مصلحتها محققة في التمسك بقصر هذه الاعمال على شركات القطاع العام وحرمان الشركة المطعون ضدها من ممارستها وبهذه المناسبة تدخلت انضاميا في الدعوى امام محكمة القضاء الاداري الى جانب وزارة النقل البحري بطلب الحكم برفض دعوى الغاء القرار الطعن الصادر بقصر مزاوله اعمال الوكالة البحرية على شركات القطاع العام وعدم السماح للشركة المطعون ضدها ببيلاشرتها بالنسبة الى السفن الاجنبية وقد تضمنت اسباب الحكم المطعون عليه ان المادة ١٢٦ منافع اجازت لكل ذي مصلحة التدخل في الدعوى بنضما الى لحد الخصوم وانه يتمين قبول التدخل المبدى من شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية — وايا كان الراى فيما تقدم وعلى فرض اغفال الحكم الطعن النص على قبول طلب التدخل برغم ان اسبابه على ما تقدم بيانتها تمد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكلا له فان قضاء هذه المحكمة جرى على تقرير حق كل من يمس حكم الإلغاء مصلحة قانونية او مالية له في الطعن عليه حتى ولو لم يكن قد تدخل في الدعوى أصلا .
مقدرا بأن حكم الإلغاء حجة على الكافة وليست له حجة نسبية .. وعليه فانه وقد شخصت مصلحة الشركة الطاعة في الطعن على ما تقدم بيانه واتامت طعنها في اليعاد فقد تمين قبول هذا الطعن شكلا ورفض الدفع المبدى بعدم القبول .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

حكم وقتي - الطعن في الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ - حق الخارج عن الخصومة في الطعن في الحكم الذي يصدر ويتمدى اثره عليه - الطاعن يكون ذا صفة وبصلحة في الطعن - عدم ثبوت العلم اليقيني بصنور الحكم الى حين ايداع تقرير الطعن وعدم وجود ما في الاوراق ما يحض قول الطاعن بأنه لم يعلم به الا في هذا التاريخ - استيفاء الطعن اوضاعه الشكلية - عدم الطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني اى خلال ستين يوما من تاريخ صدوره بعد ثبوت العلم اليقيني بصدوره يتحصر هذا الحكم في مواجهته - نتيجة ذلك ان الطعن في الحكم الوقتي لا يتمدى اثره الى الحكم في الموضوع - صدور الحكم في الموضوع يترتب عليه زوال الحكم الوقتي من الوجود - يترتب على ذلك اعتبار الخصومة منتهية في الطعن .

ملخص الحكم :

و من حيث ان الطاعن في الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ ق عليا لم يكن احد اطراف الدعوى رقم ٣٦٨ لسنة ٢٥ ق ولم يصدر الحكم في مواجهته كما انه اودع تقرير طعنه بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧٢ في الحكم الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٧٢ - الا انه نظرا لان من حق الخارج عن الخصومة ان يطعن في الحكم الذي يصدر ويتمدى اثره عليه - فان الطاعن يكون ذا صفة وبصلحة في الطعن ومن ناحية اخرى فانه نظرا لان العلم اليقيني بصدور الحكم المشار اليه لم يثبت على وجه القطع الى حين ايداع تقرير الطعن وليس في الاوراق ما يحض قول الطاعن انه لم يعلم به الا في هذا التاريخ - فان الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٠ يكون قد استوفى اوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه بالنسبة للطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق فان تقريره اودع بتاريخ ٢ من ابريل ١٩٧٦ اى خلال ستين يوما من صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٢ من فبراير ١٩٧٦ فانه يكون مقبولا شكلا .

ومن حيث انه عن موضوع الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق فانه توجه الى الحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه وقد حدد لنظره جلسة ٥ من نوفمبر

١٩٧٩ وإخطر الطاعن بالجلسة وفيها نظر الطعن مع الطعن الآخر رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الوجه الى الحكم الصادر بإلغاء القرار . وفيها قررت المحكمة ضم الطعن ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق الى الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق ليصدر فيها حكم واحد . ثم نظر الطعنان أمام المحكمة الإدارية العليا مع الأمر الذي يفترض معه علم الطاعن في الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق بالحكم الصادر في موضوع الدعوى وبالطعن فيه .

ومن حيث أن الطاعن في الطعن ٦٢ لسنة ٢٠ ق لم يطعن في الحكم الصادر في الموضوع خلال الميعاد القانوني بعد تحقق قرينة العلم اليقيني المشار إليها . فإن هذا الحكم يكون قد تحصن في مواجهته .

ومن حيث أن الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ هو بطبيعته حكم وقفي يظل محتفظا لمقوماته الى أن يصدر الحكم في الموضوع فإذا صدر هذا الحكم زال الحكم الوقفي من الوجود وبالتالي فإن الطعن على الحكم الوقفي لا يتعدى أثره الى حكم الموضوع — الأمر الذي يتعين معه اعتبار الخصومة في الطعن ٢٠/٦٢ ق منتهية .

(طعن في ٦٢ لسنة ٢٠ ق ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ :

صنوع حكم من محكمة القضاء الإداري بعد نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية — تعدى أثر هذا الحكم الى الغير الذي لم يكن طرفا في الدعوى ولم يعلم بها ولم يدخل فيها — لا يكون لأهم الغير في هذه الحالة سوى أن يسلك ما شرعه القانون لتفادي آثار الحكم أو التظلم منه باعتباره خارجا عن الخصومة وهذا التظلم سبيله القانوني هو التماس إعادة النظر في الحكم لأهم المحكمة التي أصدرته — عدم جواز الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وفقا لما كان يقع في مثل هذه الحالة قبل نفاذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون المرافعات الصادر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ألغى طريق الطعن في الأحكام بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة الذي نظمته القانون القائم قبله في المادة ٥٠٠ وأضاف حالة اعتراض من يعتبر

الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد ادخل او تدخل فيها (م ٥٠ / ١) الى اوجه التماس اعادة النظر لما لورده في مذكرته الايضاحية من انها في حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وانما هي تظلم من حكم من شخص يعتبر ممثلا في الخصومة وان لم يكن خصما ظاهرا فيها فيكون التظلم من الحكم اقرب الى الالتباس في هذه الصلته الى الاعتراض وهذا التبرير للغاء نظام اعتراض الخارج عن الخصومة وجعل هذه الحالة سببا لالتماس اعادة النظر في الحكم ينعق مع ما قالت به المحكمة الادارية العليا في حكمها السابق الاشارة اليه من انه تظلم من حكم في منازعة لم يكن طرفا فيها * وبهذا يكون هذا القانون قد افى طريق الطعن في احكام محكمة القضاء الاداري امام المحكمة الادارية العليا من قبل الغير ممن لم يكونوا خصوما في الدعوى التي صدر فيها او افعلوا او نداخلوا فيها ممن يتعدى اثر الحكم اليهم اذ انه ذلك أصبح وجها من وجوه التماس اعادة النظر في احكام محكمة القضاء الاداري وفقا لما تنص عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة من انه « يجوز الطعن في الاحكام الصادرة منها بطريق التماس اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية » وهو وجه لم يكن قائما عندما اجازت المحكمة الادارية العليا للغير ممن يتعدى اليه اثر الحكم الطعن امامها في احكام محكمة القضاء الاداري مما كان محمولا - حسبما ورد في اسباب حكمها على انه لا طريق امام هذا الغير عندئذ للتداعي والتظلم من الحكم الا بالطعن فيه امامها حيث يستفلق عليه سبيل الطعن فيه امام محكمة اخرى . ويفتح باب الطعن امام الغير بطريق التماس اعادة النظر امام المحكمة التي اصدرت الحكم (م ٤٣) ! مراممات بالطريق الذي ترمع به امامها الدعوى ووفقا للاوضاع المقررة لذلك لم يعد الوجوب لاجازة الطعن امام المحكمة الادارية العليا راسا من يتعدى اليه اثر الحكم واردا . وطبقا للمادة ١ ، ٢ من قانون المرافعات فان الحكم الذي يصدر بعد نفاذ القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ لا يقبل الاعتراض وانما يقبل الالتباس بطريق اعادة النظر في مثل هذه الحالة ان توفرت شرائط قبوله ابتداء وتبعا لذلك لا يكون لمن لم يكن طرفا في حكم حق الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا لثل هذا الوجه بل على الخارج عن الخصومة ان يسلك

ما شرعه القانون لتقاضي آثار الحكم والتظلم منه وهذا التظلم سبيله القانون وهو التماس إعادة النظر في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا من لم يكن طرفا فيه أو سببا للطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا ومع مراعاة طبيعة دعوى الإلغاء وحقيقة الخصوم فيها لا يعد متصلا بعيب من العيوب التي تجعل الحكم قابلا للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا على ما نص عليه في المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث أنه لذلك يتمين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعنين وأحالتها الى محكمة القضاء الإداري .

(طعن ١٨٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٧/١)

الفرع الخامس طعون هيئة مفوضى الدولة

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الأصل أن يوقع صحيفة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا رئيس هيئة مفوضى الدولة — عند قيام المانع أو العذر ينحصر هذا الاختصاص إلى من يليه في الهيئة — لرئيس هيئة المفوضين أن ينتدب أحد معاونيه لاختلاف سبيل الطعن ، سواء وقع هذا التنب كتابة أو شفها .

ملخص الحكم :

لأن كان قانون تنظيم مجلس الدولة قد ناط في الأصل حق الطعن في أحكام محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية برئيس هيئة مفوضى الدولة . إلا أن ذلك لا يعنى أنه يتحتم أن توقع يده كل عريضة طعن تودع مسكوتية المحكمة الإدارية العليا . حتى لو قام بالرئيس المذكور مانع أو عذر أدى إلى قيلم غيره مقامه ، ذلك أن الاختصاص وأن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه إلا أن الأصول العلية تقضى عند الضرورة أن ينحدر مباشرة اختصاص الوصول إلى من يليه . متى قام بالأصيل مانع أو عذر . حتى لا يتعطل سير العمل . وقد رددت المادة ٩٦ من قانون مجلس النولة هذا الأصل العام ونظمته . فنقضت بآته « عند غياب الرئيس (رئيس مجلس الدولة) يحل محله في الاختصاص القضائي بالنسبة إلى المحكمة الإدارية العليا الأقدم فالأقدم من أعضائها . وبالنسبة إلى المحاكم الإدارية وكيل المجلس للتقسم القضائي ثم الوكيل المساعد لتلك المحاكم : وفي أعمال هيئة المفوضين وكيل المجلس للتقسم القضائي ثم الوكيل المساعد للهيئة ثم الأقدم فالأقدم من مستشاريها » . كما نصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على أنه « تعرض كشوف بالأحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن

المحكم الادارية خلال اسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضى الدولة او من يندبه لذلك من الاعضاء ، ويكون كل كشف مشتتلا على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة او بالمحكمة ورايه في الطعن في الحكم او عدمه واسباب الطعن . كما يرفق به ما يقدم من ذوى الشأن من ملاحظات على الحكم . ويؤشر رئيس الهيئة او من يندبه بالموافقة على هذه الاحكام او باتخاذ سبيل الطعن فيها . ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا « - وهذا النص ينظم طريقة الانابة في مباشر الاختصاص الى جانب قاعدة الطول فيه بحكم القانون . اذ يخول رئيس هيئة المفوضين تدب احد معاونيه من اعضاء هيئة المفوضين للتاثير بالموافقة على الاحكام او باتخاذ سبيل الطعن فيها . سواء لوقع هذا التنب كتابيا او شفويا . وهو حكم يجرى على سنن الحرص على انتظام العمل والرغبة في توقي فوات مواعيد الطعن في الاحكام . ومن ثم فلا حجة في التوق بأن موقع عريضة الطعن هو احد المستشارين دون رئيس هيئة المفوضين . لانه كان فعلا عند الطعن في الحكم الملعون فيه تقدم المستشارين المحتين بهيئة مفوضى الدولة . وهو الذي كان يتمين عليه بهذه الصفة القيام مقام رئيس الهيئة في اختصاصه بحكم الضرورة عند قيام المانع بالرئيس المذكور ، وبالتالي يكون هذا الدنع في غير محله متعينا رفضه .

(طعن ٧٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

هيئة مفوضى الدولة - حتها وحدها في تحريك الطعن ليام المحكمة الادارية العليا - متى تحرك الطعن لا تلك الهيئة التي تفرزل عنه ، بل يكون ذلك من حق الفصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، قد جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها - سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب ذوى الشأن ان رأى رئيس الهيئة وجها لذلك - حق الطعن

إمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية باعتبار أن رليها تتشمل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا ، إلا أن الهيئة متى حركت المنازعة بهذا الطعن استمرت معتبرة قائمة بين أطرافها . فلا تلك الهيئة التصرف في الحقوق المتنازع عليها فيها . أو في مفسر المنازعة بترك الخصومة في الطعن . بل يظل ذلك من شأن الخصوم وحدهم ، تفصل فيه المحكمة طبقا للقانون .
(طعن ١٥٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

تقرر الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا على رئيس هيئة الموضعين دون ذوى الشأن — منع ذوى الشأن لا ينصرف الى طلبات إلغاء أحكام المحكمة الإدارية العليا نفسها اذا شابها بطلان لعدم صلاحية احد مستشاريها لتقرر الدعوى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قد نص في المادة ١٥ منه على أن حق الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو لرئيس هيئة مفوضي الدولة أما من تلقاء نفسه وأما بناء على طلب ذوى الشأن اذا رأى الرئيس المذكور وجها لذلك ، وأوجب ألا يقدم الطعن إلا عن طريق هذا الأخير الذي يحجب ذوى الشأن عن الاتصال بالمحكمة مباشرة والذي لا يتقيد بطلبهم بل يملك التعقيب على تقديرهم بعدم الطعن متى تراءى له ذلك . إلا أن هذا المنع لا ينصرف طبقا لما نصت عليه المادة المشار إليها إلا الى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو من المحاكم الإدارية دون طلب إلغاء الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا ذاتها اذا ما شابها بطلان مما نصت عليه المادة ٣١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فلا يندو حة من انا حة هذا الحق للخصم بالتطبيق لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٤ من القانون ذاته .

(طعن ١٤٤٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/٩)

قاعدة رقم (٤١٨)

المبدأ :

(١) طعن هيئة مفوضى الدولة فى حكم صادر من محكمة القضاء الإدارى أمام المحكمة الإدارية العليا بمفردها دون أى من أطراف الخصومة فى الدعوى — مدى حق المدعى فى الدعوى الأصلية فى التنازل عن مطالبة الجهة الإدارية المدعى عليها بما يدعيه فى مرحلة الطعن — جاز .

(ب) تنزل المطعون لصالحه أمام المحكمة الإدارية العليا وهو المدعى فى الدعوى الأصلية عن مخاصمة الجهة الإدارية المدعى عليها — أثر هذا التنازل — صيرورة الحكم المطعون فيه الصادر برفض دعواه نهائيا قبل هذا المطعون لصالحه ، لأن نزوله يعنى قبول ذلك الحكم — ليس لهذا النزول أثر رجعى .

(ج) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية فى مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — تكيف هذا النزول لا يعتبر من قبيل ترك الخصومة لأن المدعى لم يكن طاعنا ، والطعن ، مائل أمام المحكمة العليا من قبيل هيئة المفوضين وحدها .

(د) نزول المطعون لصالحه عن مخاصمة الجهة الإدارية فى مرحلة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا من جانب هيئة مفوضى الدولة وحدها — أثر هذا النزول على الخصوم الآخرين وهم جهة الإدارة وبعض الأشخاص — ليس له أثر بالنسبة لهؤلاء ويظل الطعن منظورا أمام المحكمة الإدارية العليا بالنسبة اليهم .

ملخص الحكم :

إن أول ما تلاحظه هذه المحكمة على التنازل الذى إبداه الحاضر عن المطعون لصالحه (المدعى) حسبما هو ثابت بمحضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ أنه بعد أن استقبله بالإشارة الى موضوع وسبب دعواه الصادر فيها الحكم المطعون فيه موضحا أنه عبارة عن طلب القضاء له بالتعويض عن ضرر أصابة نتيجة لصحور قرار من السيد وزير المالية وقرارات من لجنى بورصة العقود وبورصة بيتا البصل (المدعى عليهم الأول والثنى والثالث)

وانه اختصم شركتى فرغلى والتجارة فى المحاصيل المصرية (المدعى عليهما الرابع والخامس) بحسبان انها اقتضيا منه الفروق المقررة على تلك القرارات انتهى المدعى الى تقرير تنازله عن مخاصمة وزارة الاقتصاد ، وعدم توجيهه اية طلبات اليها لرد الفروق التى يطلب بها الشركتين المذكورتين ، وذلك لانهما هما اللتان قبضتا تلك الفروق . واللذان يعتبرهما المدعى مسئولتين عن ردها . وليس من شك فى ان هذا التنازل هنا بمفهوم عباراته الواضح محدود بانحصاره فى نطق الخصومة فى الطعن أمام هذه المحكمة العليا ولا يمكن ان يكون له اثر رجعى ويترتب على ذلك ان يصبح الحكم المعلوم فيه بعد التنازل نهائيا فى حق المدعى اذ معنى التنازل قبول التنازل لهذا الحكم الصادر فى الدعوى برفضها . وتسليم منه به . ولا يجوز ان يعتبر التنازل هنا من قبيل ترك الخصومة ، ذلك لأن الخصومة الماثلة أمام هذه المحكمة انما ترجع فى اساسها الى الطعن المرفوع من هيئة المفوضين ولسالح القانون والعدالة الادارية حسبما تراه الهيئة رافعة الطعن ، ومن ثم يكون ترك الخصومة من حتها وحدها . كما انه لا يتصور مطلقا ان تخرج الوزارة من الخصومة أمام المحكمة الادارية العليا ، ويظل بعد ذلك الانفراد وحدهم بمثلين امامها فى دعوى سببها التعويض عن تنفيذ قرارات ادارية ملفاة ، وخاصة بعد ان قرر المدعى المتنازل فى محضر جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ ان مبنى دعواه . هذه المطالبة برد الفروق المالية . وكذلك لا يجوز للدعى . وهو امام هذه المحكمة العليا ان يغير سبب دعواه الاصلية فتصبح دعوى عقد بعد ان كانت أمام محكمة القضاء الادارى دعوى تعويض عن قرار ادارى معيب . ولا يغير من الامر شيئا كون الوزارة لم تر ملتمعا من قبول تنازل المدعى عن مخلصتها وعدم مطالبتها بأى تعويض أو فروق نتيجة للقرارات الادارية السالف للإشارة اليها . وقد تمسك بلقى المدعى عليهم بعدم قبول التنازل عن مخاصمة الحكومة . المبدى من الدعى . ويتضح من جماع ما تقدم ان طلب التنازل غير مقبول ، ولا يقوم على سند من القانون وخلق بطراحه جانبيا .

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الحكم — تنفيذه من جانب الإدارة قبل نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة — لا ينهى الخصومة فى الطعن — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه من انتهاء الخصومة غايه فوق ان الحكومة لم تقرر عدم الاستمرار فى الطعن ، فان الثابت من مطالعة القرار رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد وزير المواصلات . انه ولئن كان القرار قد أثار فى ذمته الى الحكم المطعون فيه ونص فى المادة الاولى منه على إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطى المسمى ، الا أن هذا القرار صادر بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ أى فى وقت لم يكن قد عمل فيه بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة الذى نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من نونابر سنة ١٩٥٩ والذى نص فيه على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، وهو القانون الذى استحدثت وقصف التنفيذ كثر من آثار رفع الطعن فى الاحكام الى المحكمة الادارية العليا . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه كان وقت صدور القرار الوزارى رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ ، واجب التنفيذ على الرغم من الطعن فيه من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة ، فلا يصح والحالة هذه أن يستعاد من إصدار القرار الوزارى رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ الحكم المطعون فيه أن الجهة الادارية المختصة قد قبلت هذا الحكم ، فقد كانت مجبرة على تنفيذه طعن فيه أو لم يطعن . هذا بالإضافة الى انها لم تكن قد أعلنت بالطعن المرفوع من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة قبل إصدار القرار المذكور : اذ هى أعلنت بعريضة الطعن فى ٢١ من ابريل سنة ١٩٥٩ ، فلا مندوحة مع كل أولئك من اعتبار الخصومة قائمة .

(طعن ١٠٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

أنط القاتون لهيئة مفوضى الدولة الطعن على احكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا — عدم اعتبار الهيئة طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها لو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقاً للقاتون — أسس ذلك — تطبيق : — اعلان الشركة المدعى عليها قبولها الحكم المطعون فيه والصادر من المحكمة التأسيسية بالفناء قرار فصل المدعى واعادته للعمل مع مجازاته بتخفيض نكته الوظيفية فة واحدة وخفض رتبة جنبيه شهرًا — طعن هيئة مفوضى الدولة على هذا الحكم — قضاء المحكمة الإدارية العليا واعتبار الخصومة غير ذات موضوع ومنتهية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على أنه ولنن كان التانون تد ناط بهيئة مفوضى الدولة الطعن فى احكام محاكم مجلس الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا إلا ان هذه الهيئة ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية فى المنازعة لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها لو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة معتبرة مستمرة قائمة بين أطرافها ويظل التصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم وتفصل المحكمة فى ذلك طبقاً للقاتون .

ومن حيث ان الشركة المدعى عليها وقد أعلنت قبولها للحكم المطعون فيه وعدم تمسكها بالطعن من الخصومة والحالة هذه تكون قد أصبحت غير ذات موضوع — ومن ثم يتعين الحكم باعتبارها منتهية .

طعن ١٣٥١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

الطعن المقدم المحكمة الإدارية العليا من الفصوص ذوى الشأن ، على خلاف طعن هيئة مفوضى الدولة ، يحكمه اصل مقرر هو الاضرار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين اسقطوا حقهم في الطعن ، اما الطعن المقدم لها من هيئة مفوضى الدولة فانه يفتح الباب تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

تطبيقا للقواعد التي تقدم بيانها كان يتعين تثبيت اعلنة غلاء المعيشة للمطعون ضده على اساس المرتب المحدد لمؤله آنف الذكر وهو عشر جنيهاً . ولكن الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك انتهى الى تثبيت الاعانة على اساس تسعة جنيهاً فقط الا انه وقد اقتصر الطعن على الحكومة وحدها دون هيئة المفوضين ولم يطعن المطعون ضده في الحكم بحيث أصبح نهائيا في حقه ولما كان الاصل ان الطاعن لا يضر من طعنه فانه يتعين اقرار الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من استحقاق المطعون ضده في سببب اعلنة غلاء المعيشة على اساس راتب شهري قدره تسعة جنيهاً مما يجعل طعن الحكومة الذي يقوم على تثبيت الاعانة على اساس ثمانية جنيهاً ونصف فقط في غير محله ومتعين الرفض .

ان هذا النظر لا يعتبر عدولا عما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من قبل من ان الطعن اياها يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تنص عليه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ام انه لم تتم به اية حالة من تلك الاحوال وكان ملتبسا في قضائه فبقى عليه وترفض الطعن .

اذ ان هذا المبدأ الذي ارمسته المحكمة الادارية العليا قد صدر في اول الامر في ظل القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة

والذى جعل من اختصاص هيئة المفوضين وحدها سواء من تلقاء نفسها
أو بناء على طلب قوى الشأن أن رأى رئيس الهيئة وجبا لذلك حق الطعن
أمام المحكمة العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم
الإدارية باعتبار أن رأيها تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذى يجب
أن تكون كلمته هى العليا .

فذلك لأن هيئة المفوضين لا تمثل الحكومة ولا تنطق باسمها وإنما
تتصرف وتوظفها فى الدفاع عن القانون ولذلك فإنها قد تتخذ فى طعنها
موقفا ضد الإدارة لأن مصلحة الدولة فى أن يسود حكم القانون ولو أدى
ذلك الى الحكم ضد الإدارة . فهذه المفوضين أشبه الى حد ما بالنيابة
المعمولة الامينة على الدعوى الجنائية .

وهذا النظر لا يصدق على الطعون التى ترفع من الخصوم وحدهم
والتي اجازها لأول مرة القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس
الدولة والتي يتهم أن يتحدد نطاقها ومصلحة الطاعن وحده ولو كان الجهة
الإدارية بحيث لا يسوغ أن يشار الخصم بطعنه ولا يستفيد من طعنها وحدها
الخصم الذى ارتضى الحكم فصار نهائيا فى حقه . لأنه لا يتصور
قيام نيابة قانونية بين الجهة الإدارية وبين خصمها كما هو
الشأن بالنسبة الى هيئة المفوضين والتي تعتبر نقابة عن المجتمع ومن بينه
خصوم الدعوى .

(طعن ١١٨٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة
١٩٧٢ و ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة — يكون الطعن بعريضة
مسببة من رئيس هيئة مفوضى الدولة — الأصل فى الاختصاص أن يباشره

صاحبه — الاصول العامة تقضى عند الضرورة ان تتحدد مباشرة الاختصاص الى ما يليه متى قام بالاصيل مانع او عثر حتى لا يتعطل سير العمل — يتعين لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله من يلوونه فى العمل او بطريق الانابة ان تكشف ظروف الحال ان من مارس اختصاصات الاصيل انما كان اقدم من يلوونه فى العمل او ان يثبت نذب الرئيسى لواحد من معاونيه فى مباشرة اختصاص محدد عند غيابه — توقيع تقرير الطعن من مستشار مساعد دوى نذبه من رئيس الهيئة وجود العديد من المستشارين الاسبق له فى الادبية من يلون رئيس الهيئة — بطلان عريضة الطعن .

ملخص الحكم :

انه يبين من مطالعة الاوراق . ان تقرير المأمن موثق من الاستاذ . . . عن نائب رئيس هيئة مفوضى الدولة . وبناء على طلب المحكمة من هيئة المفوضين اعداد تقرير تكميلى . ارسلت الهيئة الى المستشار الامين العام لمجلس تدونة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ تسلفه بيلنا عن تشكيل هيئة المفوضين فى ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧٦ يشمل رئيس الهيئة واعضاءها الاسبق فى التدوية للاستاذ المستشار الموقع على التقرير ومن كان منهم يقوم بالعمل او فى اجازة فى هذا التاريخ . فلجلب الامين العام فى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ بان ارسل صورة من قرار تشكيل الهيئة رقم ٣٠٤ فى ٢٢ من اكتوبر سنة ١٩٧٤ وان السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بالدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا بهيئة المفوضين وظل سيادته بالهيئة حتى ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ومن القرار المذكور يبين السيد الاستاذ كان مستشارا مساعدا بهيئة مفوضى الدائرة . كما يسبقه فى هيئة المفوضين عدد من المستشارين .

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الصادر به النافون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، قد نالط الطعن فى احكام محكمة القضاء الادارى والمحاكم التأديبية امام المحكمة الادارية العليا : من غير ذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة . ونصت المادة ١٦ من اللائحة الداخلية لمجلس الدولة على ان تعرض كشوف الاحكام على رئيس هيئة مفوضى الدولة او من ينذبه ويؤثر عليها رئيس الهيئة من ينذبه بالموافقة او اتخاذ سبيل الطعن ويكون (م — ٣٧ — ج ١٥)

الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم الى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا . ومفاد ذلك انه وان ناطق تكون مجلس الدولة الطعن في الاحكام من غير نوى الشك رئيس هيئة مفوضى الدولة ، والاصل في الاختصاص ان يباشره صاحبه ، الا ان الاصول العامة تقضى عند الضرورة ان ينحدر مباشرة اختصاص الاصيل الى من يليه متى قام بالاصيل مانع او حتى لا يتمتع سير العمل ، على انه يتمتع لصحة مباشرة اختصاصات الاصيل بواسطة من يحل محله من يولونه في العمل او بطريق الانتخاب ، ان تكشف ظروف الحال على ان من مارس اختصاص الاصيل انها كان اقدم من يولونه في العمل ، او ان يثبت نذب الرئيس الواحد من معاونيه في مباشرة اختصاص محدد عند غيابه . والمبرة في جواز الطول في مباشرة الاختصاص هي بالحرص على انتظام العمل والرغبة في توقي فوات مواعيد الطعن ، كما ان المبرة في ضبط هذا الطول وتقيده ، بمن يكون من يمارس الاختصاص هو اقدم من يليه او من ثبت نذبه لذلك من الاصيل كتابة او شفاهة المبرة بذلك هي الحرص ايضا على انتظام العمل وانضباطه في اطار التواصل الرئاسي ..

ومن حيث انه في اطار هذه المحددات لاستخدام اختصاصه والحلول محله فيه عند قيام المانع او العذر ، فان من وقع تقرير الطعن الملل كان يشغل وظيفة مستشار مساعد . وكان ثمة العدد العديد من المستشارين الاسبق له في الاعدية ، ومن يولون رئيس هيئة المفوضين ، كما انه لم يثبت ان رئيس الهيئة نذب السيد المخور في التوقيع على تقرير الطعن . ولا انه كان اقدم من لم يقر بهم عذر ولا مانع من مباشرة هذا الاختصاص ..

ومن حيث انه من كل ذلك يبين للمحكمة بطلان عريضة الطعن ، لتوقيع تقرير الطعن ممن لم يثبت حلوله محل رئيس الهيئة بحسبانه اقدم او المنتخب للقيام بهذا الاختصاص .

قاعدة رقم (٢٢)

المبحث :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — احكام محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المأهبة لملها فى احكام المحاكم الإدارية — هى احكام نهائية لا يجوز لذى الشأن الطعن فيها — يجوز لهيئة مفوضى الدولة الطعن فيها فى حالتين اثنتين هما ان يكون الحكم الاستثنائى قد صدر على خلاف ما جرت به احكام المحكمة الإدارية العليا او ان يكون الفصل فى الطعن يذضى تقرير مبدأ قانونى غير مسروق من هذه المحكمة — أساس ذلك : حرص المشرع الا يقوم التعارض بين مبادئ تقرها احكام نهائية للقضاء الإدارى بهيئة استئنافية وبين ما نجرى عليه المحكمة الإدارية العليا — اذا كانت اوجه الطعن التى اثارها هيئة مفوضى الدولة لم تتصل بحالسة من حالى الطعن فى الاحكام الاستئنافية بل كانت اوجه الطعن هى التعقيب على الحكم المطعون عليه من حيث ثبوت الوقائع المتبعة فى الدعوى او عدم ثبوتها تكون هيئة مفوضى الدولة قد جاوزت فى طعنها الحالتين الاستثنائيتين — الحكم بعدم قبول الطعن .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نصت على ان « اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المأهبة لملها فى احكام المحاكم الإدارية ، فلا يجوز الطعن فيها االم المحكمة الإدارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا او اذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره . ومفاد ذلك ان احكام محكمة القضاء الإدارى فى الطعون المأهبة لملها فى احكام المحاكم الإدارية : احكام نهائية لا يجوز لذى الشأن الطعن فيها . وانه استثناء من النهائية التى تتسم بها هذه الاحكام أجاز لهيئة مفوضى

الدولة المضمن فيها في حالتين اثنتين محدوتين هما ان يكون الحكم الاستثنائي قد صدر على خلاف ما جرت به أحكام المحكمة الإدارية العليا . أو ان يكون الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق من هذه المحكمة . وهما حالتان استثنائيتان لا يسوغ التوسع فيها ، وهما معا تطلعتان بمبادئ المحكمة الإدارية العليا تأكيداً للقائم فيها أو تقرير الجديد فيها . بحسبان ان ما نجرى عليه المحكمة الإدارية العليا هو ما يتمين على محكم مجلس الدولة اتباعه ، ضماناً لاستقرار الأوضاع القانونية والمراكز المختلفة . وتبيننا لوجه الحق في شتى قضايا القضاة الإداري ، وحرصاً من المشرع الا يقوم التعارض بين مبادئ تقررها أحكام نهائية للقضاء الإداري بهيئة الاستئنافية . وبين ما تجرى عليه المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث ان مناط استخدام هيئة بغوضى الدولة سلطتها في الطعن على الأحكام النهائية التي تصدرها محكمة القضاء الإداري بهيئتها الاستئنافية ، هو ان يكون الحكم الاستثنائي المضمن فيه صدر مخالفاً لما جرت عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو ان يكون مشتبلاً على مبدأ قانوني غير مسبوق في قضاء هذه المحكمة . وعلة انطاة هذه السلطة بهيئة بغوضى الدولة . هو هيئة ما تقرره المحكمة الإدارية العليا من مبادئ في قضائها على وجوه التفسير والتطبيق التي تتبعها محكم مجلس الدولة عامة ، حرصاً على انساق الأحكام وانسجام المبادئ القانونية وصحورها جميعاً من مشرب قانوني واحد . وهي علة تدور فيها سلطة هيئة المفوضين في الطعن في الأحكام الاستئنافية وجوداً وعماً .

ومن حيث انه ثبت للمحكمة ، ان وجوه الطعن التي انارتها هيئة بغوضى الدولة في الحالة المعروضة ، لم تتصل بحالة من حالتين الطعن في الأحكام الاستئنافية التي حددتها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ سالفة البيان . انما اتصلت هذه الوجوه بوزن المحكمة للدليل وبدي تحققتها من ثبوت انذار الجهة الإدارية للدمى بانتهاء خدمته في فترة انقطاعه عن العمل ، وباستخلاصها من سياق الدعوى للقرائن الموضوعية التي تنفي أو

لا تفيد في الواقع حصول الإنذار . وهي كلها وجوه تدخل في جانب التحقيق الموضوعي لوقائع الدعوى . دون أن تقترب من مجال تقرير مبدأ قانوني مخالف لقضاء المحكمة الإدارية العليا أو غير مسبوق فيها . والحال أن تقرير الطعن قد أعلن إلى الجهة الإدارية . وأنها أخطرت بتاريخ جلسة الثاني من أبريل سنة ١٩٨٠ بما يفيد أن يملك المحكمة في إجراءات الدعوى كان سليما ولم يعد عن المستقر في أصول المرافعات . ربما لا وجه معه للقول بأن المحكمة تلتزم بأن تطلب من الهيئة المظنون ضدها بطريق الاتصال المباشر . ما دامت المحكمة قد طلبت الهيئة بما رآته منتجا في ثبوت وقائع الدعوى ، بما أصدرته من قرارات في هذا الشأن في جلساتها العلنية . ومباحثتها العديد من الفرص للهيئة لتقديم هذه البيانات .

ولا تثريب على المحكمة بعد ذلك أن هي استخلصت من تقاضى الهيئة عن تقديم البيانات . ما اطاعت اليه في وزن الدليل والتثبت من الوقائع . ما دامت صحت إجراءات الدعوى . فإن ما استخلصته المحكمة من واقع الحال بشأنها . ليس من شأنها أن يجرح قضاء سلبا للمحكمة الإدارية العليا ، ولا أن يقتضى تقرير مبدأ قانوني غير مسبوق .

ومن حيث أنه تبين مما سبق أن جوانب الطعن التي قام بها تقرير هيئة بغرض الدولة ، أنها تتعلق بالتمتعيب على المحكمة المظنون عليه من حيث الوقائع المنفجة في الدعوى أو عدم ثبوتها . وإيا كان وجه الصواب في هذا الأمر فإن هيئة الموضحين قد جاوزت في طعنها المائل ، الحالتين الاستثنائيتين المحددتين في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، للطعن على أحكام محكمة القضاء الإداري بهيئتها الاستثنائية . الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن .

(طعن ٥٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية — الأصل أنها أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثلثي درجة — غير أنه لاعتبارات خاصة إجاز المشرع لرئيس هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذه الأحكام في حالتين فقط : ١ — أن يكون الحكم قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا — ٢ — أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضي الدولة يستلزم تقرير مبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها تقريره — طعن هيئة مفوضي الدولة في حكم من هذه الأحكام لغرض هذين السببين — أثره — الحكم بعدم جواز الطعن .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الفترة الأخيرة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقتلة لملها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره ومؤدى ذلك أن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية هي أحكام نهائية بحسبان أنها صادرة من محكمة ثلثي درجة غير أن المشرع لاعتبارات خاصة قدرها إجاز الطعن في تلك الأحكام وجعل الحق في اقلته مقصورا على رئيس هيئة مفوضي الدولة وحده دون غيره من الأخصام ، وفي ذات الوقت لم يجعل هذا الحق مطلقا من كل قيد بل حصره في حالتين لا ثالث لهما أولهما أن يكون الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بهيئة استئنافية قد صدر على خلاف ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا وذلك تحقيقا لاستقرار الأحكام النهائية وعدم تضاربها :

وثانيها أن يكون الفصل في الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة يستلزم تقرير يبدأ قانوني من المحكمة الإدارية العليا لم يسبق لها أن قررته .

ومن حيث أن الثابت من تقرير الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة أنه أنصب على أن الحكم المطعون فيه خالف الواقع في الأوراق اذ البين من حافظة المستندات التي قدمها المدعي أمام المحكمة الإدارية لوزارة المالية أنه قدم طلبا لضم مدة خدمته السابقة في الميعاد الذي استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وكذلك على خلاف ما استظهره الحكم المطعون فيه ويستند قضاءه على أساسه . والواضح أن هذا الوجه من الطعن لا يندرج البتة تحت أى من الحالتين سالفتي الذكر اللتين تخول إحداها لرئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ومن ثم يكون الطعن المائل مقاما في غير الأحوال التي أجازها القانون لرئيس هيئة مفوضى الدولة ، وهو ما لا يجوز .

(طعن ٢٢٢٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٢٤)

ملاحظة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

مقتضى المادة ٢٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن يقوم مفوض الدولة بتهيئة الدعوى للرافعة وعليه أعداد التقرير محددا الوقائع والمسائل القانونية التي يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا — ومقتضى المادة ٢٢ من القانون سالف الذكر أن يكون اختصاص الطعن في الأحكام إلى المحاكم الأعلى لرئيس هيئة مفوضى الدولة طالما أنه وجد أن هناك من الأسباب التي اشتبقتها المادة سالفة الذكر ما يوجب عليه ذلك — غنى عن البيان أن هيئة مفوضى الدولة إنما تقوم بالطعن في الأحكام لبتفاء المصلحة العامة — نتيجة ذلك : أن لهيئة المفوضين أن تقدم بطلبات أو له باب جديدة غير تلك التي ابتدأها أمام المحكمة في أية درجة دأبمت ترى في ذلك وجه المصلحة بأنزال حكم القانون على الوجه الصحيح

في المنازعة الإدارية — لغرض الدولة أمام المحكمة الإدارية العليا عند تهيئة الطعن للبرائة واعداد التقرير فيه ان يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من رأى أو اسباب في تقرير الطعن بإبدائه اسببا جديدة ويطلبات اخرى غير ما اشتهه تقرير الطعن — دفع المطعون ضده بعدم جواز نظر الطعن أو بعدم قبوله لانتهاء المصلحة بعد ان قررت هيئة مفوضى الدولة باختصاص المحكمة بنظر الدعوى والفصل في طلبات المطعون ضده بعدم تعديلها لا يقبل منها بعد ذلك الطعن في هذا الحكم على هذا الاساس — هذا الدفع في غير محله ويعتبر حقيقا بالرفض — طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بقوله انه اخطأ في تطبيق القانون حين حكم باختصاصه بنظر الدعوى المطروحة — الطعن اقيم من مختص ومن نوى مصلحة قانونية .

ملخص الحكم :

من حيث أن المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأنه يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى وذلك في الاحوال الآتية :

١ — اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ —

٣ —

ويكون لنوى الشان ولرئيس هيئة مفوضى الدولة ان يطن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الاحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن في الحكم . وتجرى المادة ٢٧ من القانون المشار اليه كالاتى : تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى ، وتهيئتها للبرائة ، ولغرضى الدولة في سبيل تهيئة الدعوى ويودع المفوض بعد اتمام تهيئة الدعوى تقريراً يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسببا ويجوز لنوى الشان ان يطلعوا على تقرير المفوض بظم كتاب المحكمة ولهم ان يطلبوا صورة منه على نفقتهم . ومقتضى ذلك أن

مفوض الدولة يهيئ الدعوى للرافعة وعليه اعداد التقرير محددا الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رايه مسبيا . اما اختصاص الطعن فى الاحكام الى المحكم الاعلى فهو اختصاص اطله القاتون برئيس هيئة مفوضى الدولة طالما انه وجد ان هناك من الاسباب التى اشتملتها المادة ٢٣ من القاتون ما يوجب عليه ذلك . وغنى عن البيان ان هيئة مفوضى الدولة انما تقوم بالطعن فى الاحكام ابتغاء المصلحة العامة باعتبار ان راي الهيئة يمثل فيه الحيطة لمصالح القاتون وحده الذى يجب ان تكون كلمته هى العليا . ويتفرع على ذلك ان لهذه الهيئة ان تقدم بطلبات او اسباب جديدة غير تلك التى ابدتها امام المحكمة فى اية درجة ما دامت نرى فى ذلك وجه المصلحة بانزال حكم القاتون على الوجه الصحيح فى المازمة الادارية . بل ومفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا عند تهيئة "طعن للرافعة واعداد التقرير ان يبدى الراى على استقلال غير مقيد بما ورد من راي او استنب فى تقرير الطعن . بابدائه اسبابا جديدة وبطلبات اخرى غير ما اشتمله تقرير الطعن . كل ذلك ابتغاء المصلحة العامة ما دام الرد هو الى مجدا المشروعية نزولا على سيادة القاتون فى روابط القاتون العام . فاذا جاء رئيس هيئة مفوضى الدولة وطعن فى حكم صادر من محكمة القضاء الادارى بقولة انه اخطا فى تطبيق القاتون حين حكم باختصاصه وينظر الدعوى المطروحة — والاختصاص من النظام العام ويمكن ابدائه ولاول مرة فى اية مرحلة من مراحل الدعوى كما يمكن للمحكمة ان تقضى بها من تلقاء نفسها — فان الطعن يكون قد اقيم من مختصر ومن نوى مصلحة قانونية وبالتالي يكون الدفع الذى ابداه المطعون ضده فى غير محله حقيقيا بالرفض .

(طعن ٨٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٤)

تطبيق :

استئنيت طعون هيئة مفوضى الدولة للمحكمة التى اوضحها الحكم المطلق عليه من قاعدة عدم قبول الدعوى فى حالة تقدم الطاعن بطلب جدي لاول مرة امام المحكمة الادارية العليا لم تتضمنه عريضة الدعوى امام محكمة

القضاء الإدارى وهو ما تقتضى به المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات . وفى هذا المقام قضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٥ ق بجلسته ١٩٨٢/١/١٠ بأنه بى كل طلب الطاعن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ على حالته هو طلب جديد يتقدم به لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا ، وكان يتعين أن يكون ضمن طلباته فى العريضة أمام محكمة القضاء الإدارى الأمر الذى لم يحدث ، ومن ثم فأنه لا يقبل عملا بالمادة ٢٣٥ مرافعات .

كما قضت المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٤ ق بجلسته اول يونيو ١٩٨٢ بأن المطعون ضده بدوره لا يجوز أن يتقدم فى الطعن المقام من خصمه بطلبات جديدة لصالحه .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

صدور حكم المحكمة التلاديبية بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم التظلم — طعن هيئة مفوضى الدولة تأسيسا على أن نص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالتظلم العام كشرط لقبول الطعن فيها — عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة طرفا ذا مصلحة شخصية فى المنازعة فهى لا تملك بهذه الصفة التصرف فى الحقوق المتنازع عليها أو فى مصر المنازعة بل تظل المنازعة مستمرة وقلية بين أطرافها ويظل المتصرف فى الحقوق المتنازع عليها وفى مصر المنازعة من شأن الخصوم وحدهم .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة — حسبها يتضح من الاوراق — ينحصر فى أن السيد / قد أقام الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢١ تصائية أمام المحكمة التلاديبية بالاستكفارية بطلب منها إلغاء الجزاء الموقع عليه من شركة

الملح والصودا المصرية التي كان يعمل بها . ويجلسة ١٠/٢٦/١٩٨٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى شكلا لعدم النظم .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة قد اقبلت الطعن المائل في الحكم المشار اليه طالبة الفاء . واقبلت طعنها على أنه طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه لا يشترط التظلم من الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام كشرط لقبول الطعن فيها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على عدم اعتبار هيئة مفوضى الدولة في خصوص الطعن المقابلة فيها طرفا ذا مصلحة شخصية في المنازعة . فهي لا تملك بهذه الصفة التصرف في الحقوق المتنازع عليها او في مسمى المنازعة . بل تظل المنازعة مستمرة وقائمة من طرفها ويظل النصرف في الحقوق المتنازع عليها وفي مسمى المنازعة من شأن الخصوم وحدهم . وتتمثل المحكمة في ذلك طبقا للقانون .

ومن حيث انه لذلك فإنه ولئن كانت هيئة مفوضى الدولة هي التي اقبلت هذا الطعن . الا انه وقد قرر المدعي في الدعوى المطعون في الحكم الصادر فيها بتنازله عن الطعن وهو الذي يمكن ان يفيد من هذا الطعن . ولم يعترض على ذلك الطرف الآخر ، لذلك تكون المنازعة في انطمن الماتر قد أصبحت غير ذات موضوع بعد ان قرر من تمام الدعوى محل الطعن بتركه للخصومة فيها .

(طعن ٩٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١/٢٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — على رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب المائل الحصول ان يقيم الطعن في حالات الفصل من الخدمة — طعن هيئة مفوضى الدولة بدون طلب من المائل الحصول يترتب عليه بطلان التقرير .

ملخص الحكم :

من حيث أن السيد المستشار / رئيس هيئة مفوضي الدولة قد اتسم طعنه على أساس أن القانون أوجب الطعن في الأحكام الصادرة بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون ويعبر من ذوي الشأن في الطعن وعلى رئيس هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب من العامل المفصول أن يقيم الطعن في حالات الفصل من الوظيفة .

ومن حيث أن لوراق الطعن المائل قد خلت مما يفيد تقدم السيدة المفصلة بطلب في هذا الشأن إلى هيئة مفوضي الدولة . كما لم يشر بتقرير الطعن إلى مثل هذا الطلب ، ومن ثم فلا يمكن ، والأمر كذلك حمل تقرير الطعن تسييساً على التمس المذكور .

١ طعن ٢١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٩ ،

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضي الدولة في قرار رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي بفصل عاملة من المستوى الثالث — استناد الطعن إلى أنه وإن كان قرار فصل العاملة قد صدر عن غير مختص — إلا أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ينظم العاملين بالاتحاد العام والصادر بعد توقيع العقوبة قد أجاز لرئيس مجلس الإدارة هذه السلطة من شأن ذلك تصحيح عيب القرار المطعون فيه — رفض طعن الهيئة تسييساً على أن الطعن أصبح لا سند له بعد إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وحل محله القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي أضاف بالمحكمة التأديبية دون غيرها سلطة توقيع الفصل .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان قرار فصل المطعون ضدها قد صدر من غير مختص في تاريخ اتخاذه . الا انه وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام مخولا للجهة الادارية سلطة توقيع عقوبة الفصل على العاملين شاغلي المستوى الثالث . فان من شأن ذلك بمصحيح القرار المطعون فيه . الا انه لما كان هذا الذي استندت اليه الهيئة قد اضحى ولا سند له بعد ان انقضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه وحل محل القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ونال بالحكمة التنفيذية دور غيرها سلطة توقيع عقوبة الفصل في الحالة المعروضة فمن ثم يتضح عدم روال عيب عدم الاختصاص عن القرار المطعون فيه لما تضمنه من غصب لسلطة المحكمة التاديبية .

اطعن ٩٥٢ لسنة ٢٠ ق — جلة ١٩٨٤/١/٣١)

الفرع السادس
الظمن في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع

قاعدة رقم { ٢٩ }

المبدأ :

لجائزة المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم الظمن فوراً في الحكم التمهيدى منها دون الحكم التحضيرى .

ملخص الحكم :

ان الحكم التمهيدى يشف عن اتجاه رأى المحكمة في موضوع النزاع . وكان قانون المرافعات القديم الصادر سنة ١٨٨٣ يجيز في المادة ٣٦١ منه استئناف الحكم التمهيدى دون التحضيرى — قبل صدور الحكم في الموضوع كما اجاز استئنافه مع الحكم في الموضوع . وقد جرت هذه المادة بالآنى :

« اما الاحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في اصل الدعوى والاحكام الصادرة باجراء امور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في اصل الدعوى بدون ان يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الاحكام برضاه » .

وما قيل في تبرير استئناف الحكم التمهيدى فوراً وعلى استقلال وقبل صدور الحكم في الموضوع أنه يشتمل على الامر بتنظيم سير الدعوى واعدادها للفصل فيها أو تهيئة سبيل اثباتها — وهذا لا يسبب ضرراً لاحد الخصوم كما يبين وجهة نظر المحكمة في موضوع الدعوى فهو اذن تهديد خطير للخصوم كاف لتبرير الظمن فيه فوراً . على الرغم من أن تأثيره نتيجة الدعوى ليس كليلاً . لأن المحكمة تلك العدول عن وجهة نظرها على أساس أن لها العدول عن مجرد الرأى ما دامت تثبتت قضاء : الا أنه

فى الواقع ذو تأثير كبير . وقد جاء فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات تطبيقا على جواز الطعن فى الاحكام التمهيدية دون غيرها . ونور صندوقها « وفى الحق انه لسرف وجفاف ان يباح الطعن بالاستئناف او المعارضة على اساس مجرد اتجاه القاضى قبل ان ينطق بقرائه ويعرف حكمه . وان تعلق اعمية قانونية على ما يعتبره الخصوم ارهاصا بالحكم فى الموضوع . ويجعل من هذا الارهاص للتمييز بين بعض الاحكام المتطعة بالتحقيق وبعضها الاخر مع انها كلها متفقة فى الطبيعة والغاية ، وفى انها كلها لا تتطوع فى نزاع ولا تحدد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا او نهائيا ، بل ترمى الى اعداد القضية للحكم فى موضوعها » . ويسبب هذه التفرقة وما يترتب عليها من نواهد تعطيل الفصل فى الخصومات وتعقد اجراءات التقاضى مع ما يترتب على كل هذا من زيادة مصاريف الدعوى فضلا عن انه كثيرا ما يقصد من استئناف هذه الاحكام مجرد المشاكسة حتى يكفل صاحب الحق عن الاستمرار فى دعواه . وليس ادل على ما تسببه تلك القواعد الخاصة من تعقيد الدعوى واجراءاتها من انه قد يستأنف الحكم التمهيدى وحده ويعلن فيه بالتقضى — طبقا للرأى السائد فى فرنسا ، والذي يجيز الطعن فى الاحكام التمهيدية قبل الحكم فى الموضوع ومع ذلك تبقى الدعوى الاصلية امام قاضى الدرجة الاولى — وقد يصدر للحكم فى الموضوع قبل اتمام النظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم التمهيدى واعجب ما فى الامر ان الاحتفال بدلالة الحكم على اتجاه المحكمة يتفائل حتى لينعم عنما ينفذ الحكم التمهيدى . فان المحكمة لا تتقيد بنتيجته ولها الا تأخذ بها اسفر عنه التحقيق فى تلك او كثير ، وفى ظل المادة ٣٦١ من قانون المرافعات القديم لا توجد الا مصلحة نفسية فقط تبرر ذلك الطعن اذ ان الحكم التمهيدى لا يمس فى الواقع حقوق الخصم ، ولا يسبب ضررا وانما هو يصور فقط فى ذهن الخصم المحكوم عليه ان المحكمة قد تأخذ بوجهة نظر خصمه فى الدعوى .

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

اتجاه التشريعات الحديثة في المرافعات الى إلغاء التفرقة فيما بين اجازة الطعن في الحكم التمهيدى دون الحكم التحضيرى — استحداث قانون المرافعات المصرى الحديث فى المادة ٢٧٨ قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها او بعضها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع — الحكمة التى حثت الى تزيير هذا الاتجاه التشريعى المستحدث على ضوء المذكرة التفسيرية — عمومية هذا الحم وانتظامه كل طرق الطعن فى الاحكام — مناه عن جواز الطعن هو كون الحكم صادرا قبل الفصل فى الموضوع — الطعن فى الحكم التمهيدى قبل الفصل فى الموضوع بنسب خير هتمنى لمعينة الاعمال التى تمت تنفيذاً للعقد الإدارى — عدم جوازه .

ملخص الحكم :

ان التشريعات الحديثة فى علم المرافعات قد اتجهت الى إلغاء التفرقة بين اجازة الطعن فوراً فى الحكم التمهيدى دون الحكم التحضيرى ببعضها لا يجيز الطعن فى جميع الاحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع كما هى الحال فى التشريع الالمانى والايطالى . وبعضها يبيع الطعن فيها فوراً كما فعل التشريع الفرنسى لتحديث الذى لىطل الفارق بين الحكم التمهيدى والحكم التحضيرى فلم يذكر هذين النوعين من الاحكام باسميهما واجاز الطعن بالاستئناف مباشرة فى جميع الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع (المادة ٥١) وما بعدها من تلقون المرافعات الفرنسى الحديث) لما القانون الانجليزى فانه لا يعرف الحكم التمهيدى كما يعرفه تشريعنا اد يعتبر كل حكم لا يفصل فى طلبات الخصوم المتعلقة بالموضوع تمهيدياً ويمسدر قيل الحكم فى الموضوع لجرد تنظيم اجراءات الدعوى دون أن يفصل قطعياً فى المسائل المتنازع عليها واما الحكم فى الموضوع فيبين فقط كيفية تنفيذه للحصول على الحقوق التى قررها الحكم ، والحكم القطعى هو الذى يفصل فى موضوع الدعوى ويضع حداً لها بتقرير ان المدعى على حق او ليس على حق

فى دعواه . وقد اختار المشرع المصرى الحديث مذهباً وسطاً فى التناوب
رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية فاستحدث
فى المادة ٢٨٧ منه قاعدة عامة من مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل
الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن
فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء اكانت تلك قطعية
كالحكم برفض دفع شكلى أو الحكم فى مسألة فرعية ، أم كانت متعلقة
بالاثبات كالحكم بسماع الشهود أو بنسب خبر أم متعلقة بسير الاجراءات
كالحكم بضم قضية الى قضية أخرى . أما الحكم الذى تنتهى به الخصومة
أمام المحكمة . كالحكم بعدم اختصاص المحكمة أو بعدم قبول الدعوى
فيجوز الطعن فى مثل هذه الأحكام على استقلال . وعلى أساس ما تقدم
صيغت المادة ٢٧٨ مرافعات تجرى نصها بأن « الأحكام التى تصدر قبل
الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز
الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى سواء
اكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالاثبات أو بسير الاجراءات . انما يجوز
الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الأحكام الوقفية والمستعجلة
قبل الحكم فى الموضوع » . وتقول المذكرة التفسيرية فى تبرير هذا
الاتجاه التشريعى المستحدث أن المقصود منها هو منع تقطيع أوصال القضية
الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق
الفصل فى موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضى .
مع احتمال أن يقضى آخر الأمر فى أصل الحق للخصم الذى أخفق فى النزاع
الفرعى فيعفيه ذلك عن الطعن فى الحكم الصادر عليه قبل الفصل فى
الموضوع . على أن المشرع قد استثنى من هذه القاعدة الأحكام التى تصدر
بوقف الدعوى وكذلك الأحكام الوقفية والأحكام المستعجلة . وقد أجمع
الشراح والتفتت أحكام القضاء على أن نص المادة ٢٧٨ مرافعات هى مادة
ذات حكم عام ينظم كل طرق الطعن فى الأحكام بدليل أن المشرع أوردتها
فى الفصل الخاص بالأحكام العامة التى تنظم سائر طرق الطعن . وإن مناط
عدم جواز الطعن هو أن يكون الحكم محل الطعن صادراً قبل الفصل فى
الموضوع .

وعلى هدى ما تقدم يكون الطعن على استقلال وفور صدور الحكم التمهيدى قبل الفصل فى الموضوع ، بنسب خبير هندسى لمصلحة الاعمال اننى قام بها المدعى فى الوحدة (ج) يكون الطعن فى هذا الحكم على هذا النحو قد اغفل ما استحدثته قانون المرافعات من اصول وأوضاع فى هذا الشأن وفاته الفرض الذى سمي المشرع الى تحقيقه من الاتجاه الواضح الذى قدما أسبليه ومن المسلم أن الطعن لا يعتد به او يعول عليه ولا ينتج أى اثر ما لم يكن قد رفع صحيحا بالتطبيق السليم لاحكام القانون .

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٣١)

المبدأ :

الطعن فى الاحكام — ما يجوز الطعن فيه من الاحكام وما لا يجوز —
اقتصاد قانون مجلس الدولة على بيان حالات الطعن دون اشارة منه الى تقسيم الاحكام من حيث القابلية للطعن فور صدورها او مع الحكم الصادر فى الموضوع — الرجوع فى ذلك الى قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة قد اقتصر فيما يتصل بتحديد ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الاحكام على بيان حالات الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية دون ان يشير الى تقسيم الاحكام من حيث قابليتها للطعن الى احكام يجوز الطعن فيها فور صدورها واحكام لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى — ومن ثم فإن المراد فى ذلك فى مجال المنازعة الادارية الى احكام قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

الاستئناف الفرعى هو طريق استئنافى مقصور بنص خاص ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الأخرى — عدم جواز انسحاب هذا الطريق الاستئنافى الى غير طرق الطعن على الاحكام .

ملخص الحكم :

ان الاستئناف الفرعى هو طريق استئنافى للاستئناف قدره الشارع بنص خاص . ولم يقرر مثله بالنسبة الى طرق الطعن الأخرى سواء ما ورد منها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أم فى قانون تنظيم مجلس اتولة ومن ثم فلا يجوز ان ينسحب هذا الطريق الاستئنافى للاستئناف الى غيره من طرق الطعن على الاحكام .

(طعن ٦٣١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٤)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

احكام صادرة قبل الفصل فى الموضوع — يجوز الطعن فيها قبل الفصل فى الموضوع وهى الحكم بوقف الدعوى والاحكام الوقتية والمستعجلة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات تنص على ان « الاحكام التى تصدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها او بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع سواء كانت تلك الاحكام قطعية أم متعلقة بالأبواب أم بسير الاجراءات أنها يجوز الطعن فى الحكم الصادر بوقف الدعوى وفى الاحكام الوقتية والمستعجلة قبل الحكم فى الموضوع . ولقد كان رائد المشرع فى تقرير القاعدة التى

تضمنتها هذه المادة حسبما افصحت عن ذلك المذكرة الايضاحية للقانون هو (منع تقطع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك احيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي مع احتمال ان يقضى آخر الامر في اصل الحق للخصم الذي اخفق في النزاع الفرعى فيعفيه ذلك من الطعن في الحكم الصادر عليه قبل انفصل في الموضوع) — ومن المسلم ان حكم هذه المادة حكم عام ينظم كل طرق الطعن في الاحكام وآية ذلك ان المشرع اورد في الفصل الخاص بالاحكام العامة التي تنظم كل طرق الطعن .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

الاحكام التي لا يجوز الطعن فيها استقلا — الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع — بيلها ان الاحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى سواء كانت قطعية او متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات او بما اثر اثناء نظر الدعوى من مسائل متعلقة بالموضوع — مثال : الحكم بنسب خير — لا يعتبر من الاحكام التي تنتهي بها الخصومة وان تضمن في اسبغها تأكيد وجهة نظر معينة .

ملخص الحكم :

ان المتصور بالاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا يجوز الطعن فيها على استقلال نور صدورهما في ضوء الحجة التي افصحت عنها المذكرة الايضاحية في الاحكام التي تصدر قبل الفصل في الطلب الذي رفعت به الدعوى والذي عبرت عنه المذكرة الايضاحية (باصل الحق) وذلك سواء كانت تلك الاحكام قطعية ام متعلقة بالاثبات او بسير الاجراءات او بما اثر اثناء نظر الدعوى من مسائل متصلة بالموضوع وذلك لتوافر حكمة المنع من الطعن على استقلال بالنسبة لها .

وعلى هدى ما تقدم فانه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد تضمن في اسبيله تفسير بعض احكام العقد على وجه معين وتلييد وجهة نظر بذاتها في بعض اوجه الخلاف الذي قام في هذا الشأن خلال نظر الدعوى الا انه وقد اقتصر هذا الحكم على ندب خبير حسابي لاداء المبرورة المبينة في اسبيله فانه يعتبر من الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة بما دام ان الطلبات التي رفعت بها الدعوى وهي الزام الوزارة بالمبالغ المطلوب الحكم بها لم يفصل فيها بعد - ومن ثم فان الطعن فيه فور صدوره وقبل الفصل في الطلبات موضوع الدعوى يكون غير جائز بالتطبيق لحكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

(طعن ١٢٨٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بشأن استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع ما لم تكن قبلت صراحة - لا محل لاعمال هذا النص على الطعن في الاحكام امام المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

ليس في قانون مجلس الدولة ولا في قانون المرافعات بشأن حالات واجراءات الطعن امام المحكمة الادارية العليا نص مماثل لنص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الوارد بشأن استئناف الاحكام الذي يقضى بأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة والذي ذهبت المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات في تبيلته الى ان الاستئناف يتناول جميع الاحكام التي سبق صدورها ولو كانت قد صدرت لمصلحة المستأنف بحيث يجوز للمستأنف عليه ان يشير كل ما كان قد ابداه من دفوع ووجوه دفاع امام محكمة الدرجة الاولى

ون حاجة الى استئناف الاحكام الصادرة برفضها قبل الفصل في الموضوع —
لا محل لاعمال هذا النص الذي ورد في قانون المرافعات بشأن استئناف
الاحكام اذ لا تتسع لحكمة حالات الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التي وردت
في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ وهي المتابلة
للمادتين ٤٢٥ : ٤٢٦ من قانون المرافعات بشأن الطعن بالنقض .
(طعن ١١٥٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٧)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

نص المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص في
القانون الجديد بشأن استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها تبعاً
لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع لا محل لاعمالها على الطعن أمام
المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

لا محل لتطبيق الاحكام التي تضمنها نص المادة ٤٠٤ من : قانون
المرافعات القديم وما يقابلها من نصوص القانون الجديد وهي خاصة
باستئناف الاحكام اذ لا تتسع لهذه الاحكام حالات الطعن أمام المحكمة الادارية
العليا التي وردت في المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
وهي المتابلة للمادتين ٤٢٥ : ٤٢٦ من قانون المرافعات القديم بشأن الطعن
بالنقض وما يقابلها من نصوص قانون المرافعات الجديد .
(طعن ٨١٤ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٨)

قاعدة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات — نصها على عدم جواز الطعن على
استقلال في الاحكام التي تصدر أثناء سح الخصومة قبل الحكم النهائي لها —

تطبيقها في القضاء الإداري — تفسيرها : الأحكام التي تنهى الخصومة يكون الطعن فيها فور صدورها ولو لم تفصل في موضوع الدعوى — مثال — الحكم بعدم اختصاص المحكم القضائية ولأيا يعتبر حكما منهيًا للخصومة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على انه « لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيها عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » وهذه المادة — حسبما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون تقابل المادة ٣٧٨ من القانون السابق وتمثلها في الحكمة التشريعية وهى منسج تطبيع اوصال الخصومة الواحدة وتوزيعها بين المحاكم وما يترتب على ذلك من تعويق الفصل في موضوع الدعوى الا أن النص الجديد قد عمل على تفادى ما اثاره النص الملغى من تفرقة دقيقة بين الأحكام الموضوعية والفرعية بين الأحكام التي تقبل الطعن المباشر وتلك التي لا تقبله فاتجه القانون الجديد الى عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام التي تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها ولما كان قضاء هذه الحكمة قد اطرد على تطبيق حكم المادة ٣٧٨ الملغاة على الطعون التي تقام امامها تحقيقا للحكمة التشريعية التي استهدفتها ولأنها لا تتعارض وتواءم التقاضى الواردة في قانون مجلس الدولة فانه يتمين تطبيق حكم المادة ٢١٢ الحالية لذات الاسباب التي دعت الى أعمال حكم النص الملغى في تلك الطعون والذي يخلص من نص المادة ٢١٢ مغسرا على هدى المذكرة الإيضاحية ان الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة لا يجوز الطعن فيها الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها أما الأحكام التي تنتهى بها الخصومة كلها فيكون الطعن فيها فور صدورها وذلك سواء كتلت هذه الأحكام قد فصلت في موضوع الدعوى أم في مسألة متفرعة عنه فالأحكام غير الفاصلة في موضوع الدعوى ولكنها منهيّة للخصومة كالحكم بعدم اختصاص الحكمة او بعدم قبول الدعوى او بسقوط الخصومة او بتركها يجوز الطعن فيها على استقلال فور صدورها لأنها ما دامت قد انتهت الخصومة فلن يعتبها حكم

من موضوع الدعوى ولذلك فلا محل لتطبيق الطعن فيها على صدور حكم فى الموضوع .

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من المحكمة التأديبية بالإسكندرية قد استهل قضاءه بالفصل فى الدفع بعدم الاختصاص الولائى للحاكم التأديبية بنظر الدعوى وقضى فيه بمراحة يرفضه ثم أورد ذلك بالفصل فى الاختصاص المحلى للمحكمة المذكورة بنظر الدعوى وانتهى فى منطوقه الى الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وأمر بإجالتها إلى المحكمة التأديبية المختصة عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يخلص من ذلك إهراق أولها ان ما تضمنته أسباب الحكم من فصل فى الدفع بعدم الاختصاص الولائى قد ارتبط ارتباطاً جوهرياً بما قضى به منطوقه من عدم اختصاص المحلى ومن ثم فقد حاز قضاءه فى الدفع المشار اليه جبية الامر المقضى ذلك أنه ما كان يصح قلنونا ان تبحث المحكمة الاختصاص المحلى الا بعد ان تقضى فى الدفع بعدم ولايتها على الدعوى أما الامر الثانى فهو ان قضاء الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد أنهى الخصومة أمامها دون نص فى موضوع الدعوى فهو بهذه المنابة من الاحكام التى يطعن فيها ببلشرة وعلى استقلال طبقاً لعكم المادة ٢١٢ الذى سلف بيانه ولما كان الطاعن لم يطعن فى هذا الحكم فإنه يكون والحالة هذه قد أصبح حائزاً لقوة الامر المقضى ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيها ذهب اليه من أنه لا وجه لاعادة بحث الدفع بعدم الاختصاص الولائى للحاكم التأديبية بنظر الدعوى بعد ان سبق للمحكمة التأديبية بالإسكندرية الفصل فيه بحكم قطعى حائزاً لقوة الامر المقضى أما استنفاد الطاعن فى تأييد هذا السبب من طعنه الى حكم المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات التى تقضى بان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى الدعوى فإنه لا وجه لاعمال هذا النص الذى ورد فى شأن الاستئناف عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا اذ لا تنسج له حالات للطعن أمامها كما وردت فى قانون مجلس الدولة وهى حالات تقبل الطعن بالنقض فى قانون المرافعات .

(طعن ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضى الدولة أمام الدائرة الاستئنافية على حكم المحكمة الإدارية الذى قضى بقضاء ضمنى باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى - لا يجوز الطعن فى مثل هذه الأحكام التى لا تنتهى بها الخصومة الا بصور الحكم النهى للخصومة - الحكم بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون بعدم جواز الطعن فى حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه - أساس ذلك - المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

لا يجوز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوتئية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام الغلبية للتنفيذ الجبرى « ومفهوم ذلك على ما أورده المذكرة الإيضاحية - هو لتبسيط الأوضاع ومنع تقصيع أوصال القضية فأتجه المشرع الى عدم جواز الطعن على استقلال نى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى النهى لهما وذلك فيما عدا ما عدهته من أحوال رأت استثناءها .

ومن حيث ان إجماع الأحكام المبستقرة ان انحكم برفض الدفع بعين الاختصاص لا يحسم الا شقا من النزاع ولا تنتهى به الخصومة كلها فلا يقبل الطعن المباشر الا بصور الحكم فى موضوع الدعوى وعندئذ يستأنف أمام القضاء الأعلى كلمة الأحكام التى كتبت قد صدرت أثناء نظر الدعوى .

ومن حيث ان طعن هيئة مفوضى الدولة أمام الدائرة الاستئنافية انصب على ان المحكمة الإدارية قضت بقضاء ضمنى ، باختصاصها ولائيا بنظر الدعوى الامر غير المقبول تلقونا وكان عليها أن تترث نور الفصل فى الموضوع فتعرض على المحكمة الاستئنافية بجميع الأحكام التى تسبق صدورها غير المنهية للخصومة ولم تكن تقبل الطعن المباشر استقلالا وذلك وفقا للمادة ٢١٢ المشار اليها .

ومن حيث انه ولو ان الطعن المائل انصب على حكم صريح للمحكمة الادارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى نوعا واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، الا ان هذا الحكم ايضا لا يعتبر بدوره حاسما الا لشق من النزاع ولم تنته به الخصومة كلها ، بل على العكس عاد الحكم مرة ثنية الى المحكمة الادارية بقرار من محكمة القضاء الادارى فصار الموضوع لملها من جديد ، ونصت فيه بوقف الفصل فى الدعوى انتظرا لحكم المحكمة الدستورية العليا . ولم يفصل فى الموضوع حتى الآن .

ومن حيث انه لذلك فما كان يجوز لهيئة مفوضى الدولة الطعن على حكم المحكمة الادارية لوزارتي الرى والصحة رقم ١٢٣ لسنة ١٧ ق اىام الدائرة الاستئنافية بمحكمة القضاء الادارى — سواء للرغض الضمنى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى الا بحكمها المريح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى ، فانه على كلا الطرفين لا يجوز الطعن فى مثل هذه الاحكام التى لا تنتهى بها الخصومة الا بغير صدور الحكم النهى للخصومة كلها : وهو لما يصدر بعد .

ومن حيث انه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية ان تحكم بعدم جواز نظر الطعن على الوجه المشار اليه ، الا انها وقد قضت برفض الطعن وجب تعديل قضائها الى عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة الرى والعربية المطعون فيه ■

(طعن ٨٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٧)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبسطة :

حكم فى الشق المستعجل — تعلق الطعن بشروط قبول الدعوى — صدور حكم فى الشق الموضوعى قبل الفصل فى الطعن — عدم الطعن على هذا الحكم — اعتبار الطعن فى الحكم الاول مثرا لما قضى فى الموضوع مما يتعين معه التفتيب على ما قضت به محكمة القضاء الادارى فى ناهيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه على هدى قضاء سابق لهذه المحكمة ، اذا كان الحكم لا يصح ان يتغير فى مسألة اساسية مشتركة بين وجهى الخصومة المستعجل والموضوعى لتعلق ذلك الحكم بامر جوهري هو توافر شروط قبول الدعوى . فلا محل اذن للاستمسك بحجية الحكم النهائية عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذى قضى فى الشق الخاص بوقف التنفيذ ، ذلك ان المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تلك ان تنزل حكم القانون بصورة موحدة فى مسألة قبول الدعوى غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة احدى فى الموضوع . ولو كان سابقا الزام المحكمة العليا بمقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيته فى هذه الصورة ايا كانت الحقيقة القانونية فيه . لكن يؤدى ذلك ان تفر يد المحكمة العليا عن اعمال ولاتيتها فى التعقيب على الحكم بجديتها . وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة الى شتى المنازعة . ولكنت النتيجة كذلك ان يطو حكم محكمة القضاء الادارى على حكم المحكمة الادارية العليا وهى خاتمة المطاف فى نظام التدرج القضائى لمجرد ان الحكم الاول كان نهائيا لاسماك ذوى الشأن عن الطعن فيه اكتفاء بطعنهم فى الحكم المتعلق بالجانب المستعجل وهى نتيجة لا يمكن تقليلها بحال . واذا كان لا يتصور عملا اختلاف الحكم فى الوجه المستعجل من المنازعة عنه فى وجهها الموضوعى لتعلق الامر بمسألة اساسية واحدة غير قليلة للقضاء وهى قبول الدعوى شكلا . فان حكم المحكمة العليا ينبغى ان يطو على حكم المحكمة الاخرى حتى ولو لم يثر امام المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفترق الراى ما بين المحكمتين العليا والدنيا فى مسألة اساسية يتعين فى شأنها التعديل على راي المحكمة العليا . وما دامت هذه المحكمة قد اتصلت بشق المنازعة المستعجل عن طريق الطعن فى الحكم الصادر فيه فلا مقترح عن تعديلها للحكم النهائى الصادر من محكمة القضاء الادارى والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذى لامر به فيه لانه يخشى اذا لم تجر على هذا المنهج ان يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهه ان الغلبة المبتغاة . من ذلك هو وضع حد لتضارب الاحكام وانحسار المنازعة فى الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لا على درجة من درجات التقاضى فى النظم القضائى الادارى

وينبني على ما سلف ايضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر بشر ما قضى به
فى الموضوع ويتمين من اجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة نقضاء
الادارى فى ناهيتى النزاع المستعجله والموضوعية على المسواء .

ومن حيث ان النابت من الاوراق ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٢٤ لسنة
٢٢ ق امام محكمة التندا الادارى طالبا الحكم بلفاء القرار الصادر من
جامعة انازهر بوقف التعامل معه كمتعهد لتوريد اصناف الاغذية اللازمة
لطلاب الجامعة . ويصفه مستعجلة وقف تنفيذ ذلك القرار ، وبالفزام المدعى
عليهم بداء مبلغ خمسين الف جنيه كتعويض عما اصابه من اضرار .

ومن حيث انه عن طلب الفاء وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . فقد
استقر قضاء هذه المحكمة على ان قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل
الموردين المحللين يترتب عليه تعديل مركزه القانونى تعديلا مستمرا بحيث
يشتت عليه الدخول فى المناقصات الحكومية فى المستقبل ما دام قرار
الشطب قائما ومتجا لاثارة ، ولذلك فقد اجازت المادة ٨٥ من لائحة
المناقصات والمزايدات لصاحب الشأن ان يسمى لدى الادارة لاعادة قيد
اسمه فى سجل المتعهدين اذا انقضى السبب الذى ترتب عليه شطب الاسم
ولو كان ذلك بعد فوات ميعاد السحب او الطعن القضائى بالالفاء فى قرار
الشطب . ولما كان المشرع قد اجاز بذلك ان يكون قرار الادارة بشطب اسم
المتعهد من سجل الموردين محلا للسحب بعد فوات مواعيد الطعن فيه
بالالفاء ، فان يؤدى ذلك . ويلائم الى الاثار المستمرة لقرار شطب الاسم
الى ما بعد انتضاء ميعاد الطعن فيه بالالفاء وبالمقابل لما يقدره المشرع
من جواز سحب قرار شطب اسم المتعهد فى أى وقت ، فانه يجوز ان يكون
ذلك القرار محلا للطعن بالالفاء فى أى وقت ظل قائما مستمرا فى انتاج
آثاره ، لا سيما وان الدعوى القضائية اقوى فى معنى المعنى لتعديل
المركز القانونى المستبر الناتج من قرار شطب اسم المتعهد من سجل الموردين
من مجرد تقديم الطلب الى الادارة لسحب ذلك القرار . وعلى ذلك فانه
مضى كان الفابت ان المدعى تظلم من القرار المطعون فيه فى ١٩٧٨/٢/٢٢ .
وربع الدعوى بطلب الحكم بلفائه فى ١٩٦٩/١/٣٠ — فان الدعوى فى

هذه الظروف والملايسات تكون مرفوعة في الميعاد المقرر لرفعها قانونا . اذ
تضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول طلب الفاء القرار المطعون فيه شكلا
لرفعه بعد الميعاد ، فانه يكون في هذا الشق من تفضله قد خالف القانون
بما وجب القضاء بالفاء والحكم بقبول طلب الالفاء شكلا لرفعه في الميعاد .
(طعن ١٢٢٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

طعن في حكم وقف تنفيذ — صدور حكم في الموضوع — لا جدوى من
الاستمرار في نظر الطعن — اعتبار الخصومة منتهية .

ملخص الحكم :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الحكم الصادر في طلب وقف
تنفيذ وان كانت له مقومات الاحكام وخصائصها بالنسبة الى وجوب تنفيذه
وجواز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا . الا انه مع ذلك حكم وقتي
بطبيعته يقف اثره من تاريخ صدور الحكم في موضوع الدعوى ، اذ من
هذا التاريخ تترتب آثار الحكم الاخير باعتباره حكما فاصلا في موضوع
المنازعة واجب النفاذ من تاريخ صدوره . ومن ثم فان الحكم الصادر بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ينتهي اثره ويستنفذ أغراضه بصور الحكم في
موضوع الدعوى وعليه يكون الاستمرار في نظر الطعن في هذا الحكم
الوقتي غير ذي موضوع ولا جدوى منه ويتعين والحال كذلك الحكم باعتبار
الخصومة منتهية في الطعن .

(طعن ٩٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٢)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

الطعن في حكم في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاءه — صدور
الحكم في طلب الالفاء ذاته من شمله ان تدور الخصومة في الطعن في الحكم
بوقف التنفيذ غير ذات موضوع .

ملخص الحكم :

إن الحكم في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه حتى يفصل في أصل الدعوى بطلب الغائه . وهو الوجه المستعمل في المنازعة اد هو مشتق من أصلها وفرع منها . - وإن كان حكما قطعيا له مقومات الأحكام وخصائصها ، ويجوز الطعن فيه استقلا لا لم المحكمة الإدارية العليا — إلا أنه يحسب طبيعته حكم مؤقت . لا يمس أصل طلب الإلغاء . ولا يفيد المحكمة عند نظرها لهذا لطلب : ولها أن تعدل عنه ، ولذلك ينحصر أثره في وقف تنفيذ الحكم مؤقتا لحين الفصل في طلب الإلغاء وعندئذ يقف هذا الأثر صدور الحكم في طلب الإلغاء . والطعن في حكم وقف التنفيذ لا يترتب عليه تأخير الفصل في طلب الإلغاء أو أرجاؤه .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أنه بعد رفع هذا الطعن المتعلق بالحكم بوقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه في الدعوى رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق ، وقبل عرضه على هذه المحكمة نظرت محكمة القضاء الإداري طلب الغائه . وقضت فيه بجلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ برغضه والزام المدعية المبروفلة وطعنت هيئة الموضين فيه بالطعن رقم ٢٦٨ ق أمام المحكمة الإدارية العليا . وقضت دائرة محم الطعون بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ برغضه . فإن من أثر صدور حكم محكمة القضاء الإداري في طلب الإلغاء ذاته . أن تغدوا الخصومة في الطعن في الحكم بوقف التنفيذ غير ذات موضوع . إذ جرى العمل بالحكم في طلب الإلغاء على مقتضاه من تاريخ صدوره ، بغض النظر عن الطعن فيه ، فينتهي من التاريخ ذاته أثر الحكم في طلب وقف التنفيذ فلا يعود من ثم ما تغور الخصومة في خصوصه بين طرفيها ولذلك تعتبر منتبهة . ويتمين الحكم في الطعن المذكور بهذا .

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

الظمن أمام محكمة القضاء الإداري بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار وفي الموضوع بإفائه - صدور الحكم في الشق المستعجل والموضوعي الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا في الشق المستعجل فقط - فوات مواعيد الظمن في الشق الموضوعي - الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ وإن كان حكما قطعيا له بمقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه ويجوز الظمن فيه استغلا أمام المحكمة الإدارية العليا إلا أن ذلك كله لا ينفي عنه كونه حكما مؤقتا لا يقيد المحكمة التي أصدرته عند نظر الشق الموضوعي - الأثر المترتب على ذلك : مصرح حكم وقف التنفيذ يتعلق بصور الحكم الموضوعي - إذا صدر الحكم في الشق الموضوعي فإنه يجب الحكم الصادر من ذلك المحكمة في الشق الملجل ويكون هو المعول عليه في الدعوى - ضرورة الحكم الموضوعي نهائيا بعدم الظمن خلال المبدأ - لا يجوز للمحكمة الإدارية العليا النظر في الشق المستعجل - الحكم بعدم جواز نظر الظمن

ملخص الحكم :

إن الطعون الأربعة بنيت على أن الأحكام المطعون فيها قد خانتها التوفيق في تطبيق الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف تنفيذ القرارات المطعون فيها وهما الجدية والاستعمال للأسباب التي فصلها كل ظمن منها .

ومن حيث أنه واضح من الاطلاع على تقارير هذه الطعون أنها جميعا اتصبت على الشق الصادر بشأنه لحكم محكمة القضاء الإداري دون الشق الموضوعي بمعنى أنها جميعا لم تتعرض للموضوع .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري في أحكامها قد تناولت بالحكم الشق الموضوعي من القرارات المطعون فيها حيث قضت بإفائها بعد أن أصدرت أحكامها في الشق الملجل . ومقتضى ذلك أنه على الرغم من تعرض محكمة القضاء الإداري للشق الموضوعي في الأحكام المطعون فيها فإن الطعون

لم تتناول بالتالى ظل هذا الشق دون طعن من الطاعنين فى المواعيد المقررة قانونا ، ومن ثم يصبح نهائيا لا مجال للطعن فيه .

ومن حيث ان الحكم الصادر فى طلب وقف التنفيذ وان كان حكما تطعيا له بمقومات الاحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه فى الخصوص الذى صدر فيه وهو الوجه المستعمل للمنازعة ويجوز الطعن فيه امام المحكمة الادارية العليا استقلالا شأنه فى ذلك شأن اى حكم انتهت الى ان ذلك كله لا ينفى عنه كونه حكما وقتيا لا يقيد المحكمة التى اصدرته عند نظر الشق الموضوعى من الدعوى — وبهذه المناسبة فان معييره يتعلق بصنوع الحكم الموضوعى واذ صدر الحكم الموضوعى فى الدعوى المطعون فى احكامها امام هذه المحكمة بالطعون المثلثة بالخفاء القرار المطعون فيه ورفضه دعوى المدعى عليهما (الملاك) طرد المدعين من الارض المؤجرة فان هذا الحكم يجب الحكم الصادر من ذات المحكمة فى الشق العاجل ويكون هو المحول عليه فى الفصل فى الدعوى .

ومن حيث انه واضح مما تقدم ان الحكم الموضوعى المذكور لم يصادف طعنا فيه امام هذه المحكمة فى المواعيد القانونية ومن ثم اصبح نهائيا غير قابل للطعن فيه امامها — وبذلك لا يجوز لهذه المحكمة النظر فى الطعن الرافع المتعلق بالشق العاجل من الدعوى — وبالتالي يمتنع عليها النظر فى عقود الصلح المطلوب احكامها بحضور الجلسة لتعلقها بموضوع النزاع وهو غير مطروح على المحكمة — الامر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الطعون والزام الطاعنين بالمصروفات .

(طعن ٢٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

الضرع السليح
سلطة المحكمة الإدارية العليا
في نظر الطعون المروضة عليها

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

سلطة محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية في فهم الواقع أو الموضوع في دعوى الإلغاء - ليست سلطة قطعية تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ليس لمحكمة القضاء الإداري أو للمحاكم الإدارية في دعوى الإلغاء سلطة قطعية في فهم الواقع أو " الموضوع " تقصر عنها سلطة المحكمة الإدارية العليا . والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق .
طعن ١٥٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/٢

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

رقبة المحكمة الإدارية العليا على الحكم المطعون فيه - هي وزن الحكم بميزان القانون فتلغيه إذا قللت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تنميه ، الخصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة ثم تنزل حكم القانون في المنازعة وتبقى عليه وترفض الطعن إذا كان صائباً في خصائه - مثال - خطأ الحكم في فهم الواقع أو تحرى قصد المدعى ودا يهدف اليه من دعواه - فالمحكمة أن تسلط عليه رقابتها وترد الأمر إلى نصحه الصحيح .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امامها لتزج "الحكم المعلوم فيه بميزان القانون ، وزنا مغالطة استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فتطبيقه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ام انه لم تقم به حالة من تلك الاحوال وكان حائبا في قضائه فبقى عليه وبرمى الطعن. فلذا كانت محكمة القضاء الاداري قد اخطأت في فهم الواقع او تحرى قصد المدعى وما يهدف اليه من دعواه فان من سلطة المحكمة العليا ، وقد طرح امامها النزاع برمته ، ان تسلط رقبتهما عليه وترد الامر الى نصابه الصحيح ..

(طعن ٩٤٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تسبب الحكم المعلوم فيه لشقين احدهما بالالفاء والآخر بالتعويض - الطعن في احد الشقين فقط امام المحكمة الادارية العليا يثير المنازعة برمتها ما دام الطالبان مرتبطان ارتباطا جوهريا - كلاهما يقوم على اساس قانوني واحد هو عدم مشروعية القرار الاداري - الفاء هو طعن بالبطالان بطريق مباشر ، والتعويض طعن بالبطالان بالطريق غير المباشر .

ملخص الحكم :

ان الدعوى اذا كانت ذات شقين احدهما بالالفاء والآخر بالتعويض ، فان الطعن في شق منها يثير المنازعة برمتها . ما دام الطالبان مرتبطين لاحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا باعتزلهما يقويان على اساس قانوني واحد ، هو عدم مشروعية القرار الاداري . ولن الطعن بالالفاء هو طعن ميه بالبطالان بالطريق المباشر ، وطلب التعويض عنه هو طعن في البطلان بالطريق

غير المبلثر . واية ذلك انه لا يستقيم الحكم بالتعويض على اساس ان القرار غير مشروع مع عدم الحكم بالالغاء على اساس ان القرار مشروع . اذ يؤدى ذلك قيام حكيم متعارضين متفرعين عن اساس قانونى واحد وهو ما لا يجوز . وما لا مندوحة عن التردى فيه اذا لم يثر الطعن فى احد الشكتين المنازعة برمتها . ومن ثم يجوز للمحكمة الادارية العليا - وهى فى مقام فحص الطعن المرفوع عن شق الحكم الخاص بالتعويض - ان تتناول بالنظر والتعقيب الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بعدم جواز سماع طلب الالغاء الذى لم تطعن فيه هيئة المفوضين ولكن اثاره المطعون عليه .

(طعن ١٦١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

تقديم الطعن للمحكمة الادارية العليا بقصورا على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض دون شقه الخاص بالالغاء - حق المحكمة العليا فى ان تتصدى للشق الاخر - اساس ذلك .

الخص الحكم :

اذا تصر رئيس هيئة مفوضى الدولة طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى شقه الخاص بالتعويض ، ولم يثر المنازعة فى شقه الخاص بالالغاء ، فلن هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة الى هذا الشق الاخر . لتعلق الامر بمشروعية القرار الادارى المطعون فيه ، ولا سيما اذا كان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا ، وكثما فرعين ينبعان من اصل مشترك ونتيجتين مترتبتين على اساس قانونى واحد .

(طعن ١٥٦٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ :

طعن هيئة مفوضي الدولة — اقتصراره على الطعن في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن تسوية معينة — للحكمة الإدارية العليا ان تنصدي لبحث صحة التسوية التي قضى بها الحكم لتنزل حكم القاتنون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية المطروحة باعتبارها وحدة متربطة .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان طعن السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة قد اقر الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة الادارية فيما قضى به من تسوية حاله المدعى باعتباره في مهنة محولجى في الدرجة (١٤٠ / ٢٠٠٠ ملزم) من بسده التعيين مع ما يترتب على ذلك من اثر وانحصرت مخففته انه في تحديد تاريخ استحقاق الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية والتي لم يلحقتها التقادم الخمسى . الا ان الطعن . وقد قام امام هذه المحكمة . يفتح امامها الباب لوزن الحكم المطعون فيه برمته فيما تناوله قضاؤه وانتزال حكم القاتنون على الوجه الصحيح في المنازعة الادارية المطروحة باعتبارها وحدة متربطة غير قابلة للجزئه . اذ ان استحقاق الفروق المالية هو نتيجة سرتب على اصل يتعين ثبوت تحتقه أولا . وهو صحة التسوية الى تقضى بها الحكم . ومن ثم وجب التصدي لبحث ما اذا كان المدعى يستحق تسوية حالته في المهنة والدرجة اللتين ترمهما له هذا الحكم وبالإجر الذى حدده نه ام لا . لمعرفة ما اذا كان يستحق أولا يستحق فروقا مالية تبعا لذلك . والمدة التي يستحق عنها هذه الفروق ان كان له وجه حق فيها .

(طعن ٥٧٨ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ :

اقتصر الطعن المرفوع امام المحكمة العليا على شق الحكم المتعلق بموضوع المنازعة دون شقه الخاص بالنفع بمسدم جواز نظر الدعوى

لسبق الفصل فيها - للحكمة الإدارية العليا ان تنفي المازعة في الشك
الأخر أيضا .

ملخص الحكم :

إذا كان رئيس هيئة المفوضين قد اقتصر في أسباب طعنه في حكم
الطعون فيه على الناحية المتعلقة بمه موضوع المازعة . ولم يتعرض
لشك الحكم الخاص بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :
إلا ان الطعن في الحكم أمام المحكمة الإدارية انطيا ينير المازعة فيه برمتها .
لنزنة المحكمة بيزان القانون وزنا مناطه استظهر ما إذا كانت به حاسة
أو أكثر من الأحوال التي نعيه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . فتلقبه ثم تنزل حده
القانون في المازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان
صائباً في قضائه . فتبقى عليه وترفض الطعن .

(طعن ١٤٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى بعد سبق طرح موضوع الدعوى
برمته واستيفاء النفاذ بشكته - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية
العليا - لها ان تصدى للفصل في الموضوع ولا وجه لاعاقته الى المحكمة
الأولى .

ملخص الحكم :

بقي ككت الدعوى المطروحة أمام المحكمة الإدارية العليا مهية للفصل
فيها . وكان موضوعها قد سبق طرحه برمته على المحكمة التي أصدرت حكماً
بعدم قبول الدعوى (وهو الحكم الطعون فيه) ، بعد اذ أبدى ذوو الشأن
ملاحظاتهم بصده ، واستنوا فيه دفاعهم ومستنداتهم ، فان للمحكمة
الإدارية العليا ان تصدى للفصل في هذا الموضوع ، ولا وجه لاعادة الدعوى
الى المحكمة الإدارية المختصة للفصل فيها من جديد .

(طعن ١٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

دفع بعدم القبول — قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — نعلقه بالنظام العام .

ملخص الحكم :

ان قبول أو عدم قبول الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو امر يصل بالنظام العام . مما يتعين معه التصدى للدفع والبت فيه . ولو تنازل مقدمه عنه .

(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

حكم المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية بعدم قبول الدعوى بالفناء قرار لجنة المد والمنازع لعدم التظلم منه سلفا — جواز تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل في الموضوع ما دلت المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية لم تتعرض له .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع المنازعة ، فان من حق هذه المحكمة ان تتصدى لهذا الموضوع وتتصل فيه وهذا ما قد ارتكبه ونهت اليه الطاعن وميئة المفوضين وقد قدم كل منهما مذكرة بوجهة نظره في موضوع الدعوى التي أصبحت صالحة للفصل فيها .

(طعن ٥٢٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٣/١٤)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - يفتح الباب أمامها لتزج الحكم المطعون فيه بيزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة - لا تنقيد في ذلك بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها - الطعن في شق من الحكم - يعتبر مثرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مترتبين ارتباطا جوهريا - الادعاء بأن الطعن في الحكم اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالالغاء - لا وجه له - مثار المنازعة في الواقع مشروعية أو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان الطعن أمامها يفتح الباب لتزج الحكم المطعون فيه بيزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير متبذرة بطلبات الطاعن أو الأسباب التي يبيدها اذ الرد هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام انثى تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقبة القضاء الإداري على المراتب الإدارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها لتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فلا وجه لما ذهب اليه رئيس إدارة قضايا الحكومة من ان طعنه في الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالتعويض وأنه لا يثير المنازعة في شقه الخاص بالالغاء - لا وجه لذلك لان مثار هذه المنازعة هي في الواقع من الامر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري المطعون فيه " وقد قلم الطعن في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بشقيه الغاء وتعويض على ان القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانوني واحد واذا كان الطعن على القرار بالالغاء هو طعن فيه بالبطلان وبالطريق المباشر فإن طلب التعويض عنه على أساس انه غير مشروع هو طعن بالبطلان بالطريق غير المباشر ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطا جوهريا بحيث ان الحكم في

احدهما يؤثر في نتيجة الحكم في الآخر وآية ذلك اذا بلن عند استظهار قرار اداري انه مطبق للتانون فرفض طلب الفائة فلا يستقيم بعد ذلك قبسام الحكم بالتعويض عن هذا القرار اذا كان مؤسسا على انه خلاف القانون والمكس بالمكس والا لكان يؤدي القول بغير ذلك قيام حكيم متعارضين وهو ما لا يجوز فلا مندوحة من ان يعتبر الطعن في شق من الحكم مثيرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا كما سلف القول .

(طعن ١٢١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٣)

المبدأ :

عدم استناد الحكم المطعون على اساس سليم لا يمنع المحكمة الادارية العليا من ازالة حكم القانون اذا وجد سند قانوني آخر يفيد المدعى .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تطبيق قرار مجلس الوزراء سالف الذكر على حالة المطعون ضده لا يستند على اساس سليم . الا ان هذا لا يمنع هذه المحكمة وهي في مجال بحثها للطعن : ان تنزل حكم القانون على وجهه السليم ان كان ثمة سند قانوني آخر يفيد منه المدعى .

(طعن ٨٢٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ :

مدى ولاية المحكمة الادارية العليا على ما يعرض عليها من الطعون للمحكمة ازالة حكم القانون على المنازعة برديتها ، غير مقيدة في ذلك بأسباب الطعن ، او طلبات الخصوم فيه ، او هيئة تفوضى الدولة - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها - ويفتح الباب أمام المحكمة العليا لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه - ومن ثم فللمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون في المنازعة على الوجه الصحيح - غير مقيدة بأسباب الطعن أو طلبات الخصوم فيه أو عيبه مفوضى الدولة ما دام الفرد هو مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط الناتور الخاص .

(طعن ١٢٧٤ لسنة ٧ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٤)

فأعسدة رقم (٤٥٥)

المبدأ :

الطعن على حكم أمام المحكمة الإدارية العليا — للمحكمة أن تنزل حكم القانون الصحيح على المنازعة — لا تتعبد في ذلك بأسباب الطعن وما أثاره الخصوم من أوجه له .

ملخص الحكم :

أنه متى طعن على الحكم أمام هذه المحكمة فإنه يكون لها أن سرر حكم القانون الصحيح على المنازعة المطروحة أمامها دون التقيد بأسباب الطعن وما أثاره الخصوم من أوجه له .

(طعن ١٧٩٠ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

جواز ابداء السبب الجديد امام المحكمة الادارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام - لا وجه للقياس على الطعن بالتقضى - مرد ذلك .

ملخص الحكم :

ان عدم جواز ابداء اسباب جديدة للطعن غير التى ذكرت فى التقرير الا ما كان مطلقا منها بالنظام العام مردده فى النقض المعنى الى الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المرافعات . وهذا الحظر لم يردده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى الطعن الادارى ، فوجب أن يخضع فى هذا الخصوص للاحكام الواردة فى الفصل الثالث من الباب الاول من هذا القانون الخاص بالاجراءات امام القسم القضائى . والمحكمة الادارية العليا من بين فروعه . وهى تسمح بذلك فى المواعيد المقررة لحين احالة القضية الى الجلسة ، وقد سمح به المحكمة حتى بعد الاحالة على حسب المبين بالمادة ٣٠ من القانون المشار اليه .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

عدم تقيد المحكمة الادارية العليا بطلبات هيئة المفوضين او الاسباب التى تبديها فى الطعن - عدم اعمال هذه القاعدة بالنسبة لطلبات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذى اقتصر عليه طعن هيئة المفوضين .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة العليا يفتح الباب امامها لقزن الحكم المطعون فيه بيزان القانون ، ثم تنزل حكمه فى المنازعة على الوجه الصحيح غير متقيدة بطلبات هيئة مفوضى الدولة او الاسباب التى تبديها ، الا ان هذا الاثر لا يمتد الى المنازعات المستقلة وغير المرتبطة بالطلب الذى اقتصر عليه طعن هيئة مفوضى الدولة .

(طعن ٧٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة
الظمن — مناهضة — حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب
المتقدمة من هيئة المفوضين — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الظمن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة
القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية طبقاً للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة يفتح الباب أمام تلك المحكمة
لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزناً مناهضة استظهر ما إذا كانت
قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تسميه المنصوص عليها في المادة
سابقة الذكر ، ففطيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، لم أنه لم تقم
به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه فتبقى عليه وترفض الظمن .
ولما كانت تلك المادة إذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده . سواء من تلقاء
نفسه لم بناء على طلب ذوي الشأن أن رأى هو وجهاً لذلك : حق لظمن
أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم
الإدارية . قد اقتاب ذلك على حكمة تشريعية تتعلق بالصلحة العامة .
عنها المخكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين
«تتبل فيه العيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كلمته هي العليا»
فانه ينفرع على ذلك أن لهذه الهيئة أن تتقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك
التي أبعتها في عريضة الظمن ما دامت ترى في ذلك وجه الصلحة العامة
بإتزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية . كما أن
للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه ، غير مقيدة بطلبات
الهيئة أو الأسباب التي تبديها ، ما دام المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولاً
على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف
في طبيعتها عن رويط القانون الخاص . ومن ثم إذا كان الثابت أن رئيس

هيئة مفوضى الدولة تد قصر طعنه على ما قضى به الحكم المطعون فيه من احقية المدعى فى تسوية ماضى خدمته فى مجلس بلدى الجيزة على اساس احكام كادر عمال الحكومة دون ما قضى به من تحقيق المذكور فى تطبيق هذا الكادر على حالته اعتبارا من تاريخ جده . فان هذا لا يمنع المحكمة العليا من البحث فى حكم القانون الصحيح بالنسبة للشق الاخر .

(طعن ٢١٢ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين فى تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد فى صحيفة الطعن - مناطه - حق المحكمة العليا فى عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المقدمة من هيئة المفوضين - اساس ذلك .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية طبقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة - يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بيزان القانون - وزنا مناطه استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليه فى تلك المادة فلفيه . ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة . لما انه لم ينع به اية حالة من تلك الاحوال . ولكن سائبا فى قضائه . فتبقى عليه ونرفض الطعن .

وتلك المادة اذ ناطت برئيس هيئة المفوضين وحده . سواء من نلفاء نفسه او بناء على طلب قوى الشأن ان رآى هو وجها لذلك . حق انطمن امام المحكمة العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية . قد اقامت ذلك على حكة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة . كشفت عنها الفكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار ان رآى هيئة المفوضين

« تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كليته هي العليا » . ويتفرع عن ذلك أن نإذ الهيئة أن تقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبحثها في عريضة الطعن ما دامت ترى في ذلك المصلحة العامة بانزال حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية . وأن المحكمة العليا تنزل حكم القانون على هذا الوجه . غير متيدة بطبقات الهيئة أو بالأسباب التي تبديها . ما دام المرد هو إلى مبدأ انشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط لقانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ٢٩ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٢)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - مناهله - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات والأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

أن الطعن أمام المحكمة العليا يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن تحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناهله استظهار ما اذا كانت قد قامت به حلة أو أكثر من الاحوال التي تعينه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ فتضفيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الاحوال ، وكان صائباً في فضله ، فتبقى عليه وترغض الطعن . ولما كان الطعن قد تلم على حكمة تشريعية تنطلق بالمصلحة العامة كسخت عنها المذكرة الايضاحية للقانون المشار اليه باعتبار أن رأى هيئة المفوضين تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده الذي يجب أن تكون كليته هي العليا فإن لهذه الهيئة أن تقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبحثها في عريضة الطعن ما دامت

ترى في ذلك وجه المصلحة العامة بإزالة حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية . كما أن للحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على هذا الوجه غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها ، وإنما المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

(طعن ١١٠ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

في نفس المعنى :

(طعن ١٨٤ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

(طعن ١١ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن - منطله - حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إن الطعن أمام المحكمة العليا ينتج الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا منطله استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تعييه والمنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة : فنتجيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة . أم أنه لم يتم به أية حالة من تلك الأحوال وكان ملتبس في فضائه فتبنى عليه وترفض الطعن . ولما كان الطعن قد قام على حكمة تشريعية تتعلق بالمصلحة العامة كضمت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه ، فإن للمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح في المنازعة الإدارية غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها . وإنما المرد هو إلى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون

الخاص . ومن ثم اذا ثبت ان طعن رئيس هيئة مفوضى الدولة قد اقر ما قضى به الحكم المطعون فيه من تعديل للتسوية التي اجرتها الادارة للطعمون لصالحه واقتصرت على الاعتراض على ما تضمنه الحكم خاصا بتقديم الفروق الخالية الناتجة من التسوية المعللة بمضى خمس سنوات — اذا ثبت ذلك من المحكة الادارية العليا تلك — تبين التصدي لبحث ما اثاره الطعن خاصا بتقديم الخمسى — التثبيت اولا مما اذا كان للطعمون لصالحه امر حق يمكن — يرد عليه هذا التقادم لم لا .

الطعن ٢٤٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٧

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات واسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن — مناهضة — حق المحكة العليا في عدم التقيد بالطلبات او الاسباب المقدمة من هيئة المفوضين — لا وجه للقياس على نظام النقض المدني — اساس ذلك — الطعن في شق من الحكم يعتبر مثرا للطعن في شقه الآخر اذا كان الشقان مرتبطين ارتباطا جوهريا — مثال بالنسبة لطعن في شق الحكم الخاص بالالغاء دون شقه الخاص بالتعويض .

ملخص الحكم :

ان الطعن ايلم المحكة العليا يفتح الباب امامها لتقرن الحكم بميزان القانون . ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين او الاسباب التي تبديها ، اذ الرد هو الى مبدأ المشروعية . نزولا على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، كما انه ليس لمحكة القضاء الاداري او لنبحاكم الادارية في رقابتها للقرارات الادارية سلطة قطعية تعمر عنها سلطة المحكة العليا ، والقياس في هذا الشأن على نظام النقض المدني هو قياس مع الفارق ، ذلك ان رقابة محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية على القرارات الادارية هي رقابة قانونية تسلطها عليها ، لتتصرف مدى مشروعيتها

من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وهذا بدوره هو الموضوع الذى ستتناوله المحكمة الإدارية العليا عند رقابتها القانونية لأحكام القضاء الإدارى . ومن ثم فلا وجه لما ذهب إليه رئيس هيئة المفوضين من أن طعنه فى الحكم قد اقتصر على شقه الخاص بالإلغاء ، وأنه لا يؤثر المنازعة فى شقه الخاص بالتعويض بمقولة أن الشقين منفصلان ومستقلان أحدهما عن الآخر — لا وجه لذلك : لأن مثال هذه المنازعة هى فى الواقع من الأمر مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإدارى الصادر بفصل المدعى ، وقد قام الطعن فى هذا القرار أمام محكمة القضاء الإدارى بشقيه — إلغاء وتعويضاً — على أن القرار غير مشروع فهما فرعان يخرجان من أصل واحد ونتيجتان مترتبتان على أساس قانونى واحد . وإذا كان الطعن فى القرار بالإلغاء هو طعن فيه بالبطلان بالطريق المباشر ، فإن طعن التعويض عنه على أساس أنه غير مشروع هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، ومن هنا يبين مدى ارتباط أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، بحيث أن الحكم فى أحدهما يؤثر فى نتيجة الحكم فى الآخر . وآية ذلك إذا بان عند استظهار قرار إدارى أنه مطابق للقانون فرفض طلب الفاعل ، فلا يستقيم بعد ذلك قيام الحكم بالتعويض عن هذا القرار إذا كان مؤسساً على أنه يخالف للقانون ، والعكس بالعكس . والا لكان مؤدى القول بغير ذلك قيام حكمتين نهائيتين متعارضتين ، وهو ما لا يجوز ، فلا مندوحة من أن يعتبر الطعن فى شق من الحكم مثراً للطعن فى شقه الآخر إذا كان الشقان مرتبطين أحدهما بالآخر ارتباطاً جوهرياً ، كما سلف القول ، وهذا هو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن ٣١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/١٧)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضى الدولة يفتح الباب أمام المحكمة لتزج الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين — الطعن المقدم من الخصوم سوى الشان يحكمه أصل مقرر

وهو الإضرار الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين استقلوا حقهم في الطعن — على أن الطعن القائم في شق من الحكم يؤثر الطعن في الشق الثاني إذا كان مترتباً على الشق الأول ويرتبط به ارتباطاً جوهرياً — أسس ذلك : تجنب قيام حكيم متعارضين *

ملخص المسكك :

لئن كان صحيحاً أن الطعن المتقدم للمحكمة الإدارية العليا من هيئة مفوضى الدولة . التي ليست طرفاً ذا مصلحة شخصية في المنازعة وإنما تتمثل فيها الحيدة الناتجة لصالح القانون وحده . يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان التوازن ثم تنزل حكمه في المنازعة غير متيدة بطلبات هيئة المفوضين . إلا أن الطعن من غير هذه الهيئة : أي من الخصوم ذوي الشأن الذين إنما يطعنون لصالحهم وحدهم . يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بطعنه ولا يفيد منه سواء من المحكوم عليهم الذين استقلوا حقهم في الطعن . على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه — فإن كان هذا الشق الآخر مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في الشق الأول — فإنه لا مندوحة تجنباً لقياس حكيم متعارضين . من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منها بشراً للطعن في الشق الثاني .

(طعن ١١٤٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٦/٢٦)

قاعدة رقم (٤٦٤)

المبدأ :

رقابة محكمة القضاء الإداري والأحكام الإدارية على القرارات الإدارية — رقابة قانونية تسليطها عليها للتعرف على مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون — الأمر في ذلك هو عين الموضوع الذي تتناوله المحكمة العليا عند رقبتها القانونية لتلك الأحكام والقرارات .

(م — ٤٠ — ج ١٥)

ملخص الحكم :

ان الطعن لم يتم هذه المحكمة العليا . يفتح الباب امامها لترن الحكم او القرار التاديبى المطعون فيه ببيزان القانون ، وزنا منطله استظهار ما اذا كانت قد قبلت به حالة او اكثر من الاحوال التى تمييه والمنصوص عليها فى المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة فنفذه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة ام انه لم يتم به اية حالة من تلك الاحوال ولكن صائب فى قضائه او قراره التاديبى فبقى عليه وترفض الطعن . ومن المسلم كذلك انه ليس لمحكمة القضاء الادارى او للمحكم الادارى او التاديبى وما جرى مجراها من قرارات المجالس التاديبية من حيث جواز الطعن فيها لم يتم هذه المحكمة . سلطة قطعية فى فهم الواقع او الموضوع تقصر عنها سلطة هذه المحكمة العليا . والقياس فى هذا الشأن على نظام النقض المدنى هو قياس مع الفارق . ذلك ان رقابة محكمة القضاء الادارى والمحكم الادارى على القرارات الادارية هى رقابة قانونية تسلطها عليها لتتعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون . وهذا بدوره هو عين الموضوع الذى ستتناوله هذه المحكمة العليا عند رقبته القانونية لتلك الاحكام والقرارات . فالنشاطان وان اختلفا فى المرنبة الا انها متماثلان فى الطبيعة لأن مردهما فى النهاية الى مبدأ المشروعية .

(طعن ١٣٥١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٦٥)

المبدأ :

طلب المدعى ضم المادة التى قضاه ملاحظا بالنوعية — اقتصره على المطالبة به فى الطلب الذى قدمه لاعفائه من الرسوم القضائية — سكوتة عن ذكره بعريضة دعواه ومذكراته او اثباته بمحاضر جلسات المحكمة الادارية — لا يقبل منه ان يشره لأول مرة امام المحكمة العليا فى صحيفة طعنه .

ملخص الحكم :

انه بالنسبة الى المدة التي تضاهاا المدعى ملاحظا باليومية فان هذه المحكة ترى ان ضم هذه المدة اقتصر المدعى على المطالبة بها فى انطلب الذى قدمه لاعفائه من الرسوم القضائية ولكن بعد ان قيل طلب اعفائه من تلك الرسوم بالنسبة لحد معينة على سبيل الحصر كما سلف البيان لم يفكره فى عريضة دعواه كما لم يضمه مذكراته أو يثوته فى محاضر جلسات المحكة الادارية المطنون فى حكما ومن ثم يكون غير مقبول منه ان يثيره لأول مرة امام هذه المحكة فى صحيفة طعنه .

(طعن ٢٠٨٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٤/٦/٧)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

طعن — جواز الاجراء الى محكة الطعن او عدم جوازه — لم يتعلق بالنظام العام — وجوب تصدى المحكة له من تلقاء نفسها ، ولو لم يتعرض له ذوو الشأن — اساس ذلك .

ملخص الحكم :

من القواعد الاساسية فى التشريع انه لا يجوز اتباع طرق الطعن الا فى الاحوال التى نص عليها المشرع ، وهذه القاعدة من النظام العام . واذا قرر الشارع ان رفع الطعن فى ميعاده من التنظيم العام حتى تستقر الحقوق لدى اصحابها فمن بطأ اولى يكون جواز الاجراء الى محكة الطعن او عدم جوازه من الامور التى يتعين ان تتحقق المحكة منها من تلقاء نفسها ، فعلى محكة الطعن اذن ان تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبوله كلما تخلف شرط الصفة او المصلحة او كان الطعن مرفوعا على من تنازل عنه . كذلك على محكة الطعن ان تقضى بعدم جواز الطعن اذا تخلف شرط من شروطه كما اذا رفع الاستئناف عن حكم يمنع المشرع استئنافه استثناء . او كما اذا رفع طعن بالنقض أو بالتعاس اعادة النظر ولم يتوافر سبب من اسباب الطعن فى الحكم بهذا الطريق او بذلك .

ومن القواعد الاساسية فى التشريع كذلك ان الخصومة فى الطعن هى حالة استثنائية وان المشرع ما اجاز التنظيم من الحكم الا على سبيل الاستثناء ومن ثم يكون اختلاس محكمة الطعن بنظره من النظام العام . فنجواز او عدم جواز الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو امر يتصل — ولا شك بالنظام العام مما يتعين منه التصدى له حتى ولو لم يتعرض له اى من دوى الشلن .

(طعن ٢٠٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٧)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

جواز الاجتهاد الى محكمة الطعن لو عدم جوازه — لبر يتعلق بمقدم بن هيئة مفوضى الدولة موضوعا — لا يجيز لهذه المحكمة نظر طعن آخر مقدم من الجهة الادارية فى ذات الحكم لسبق الفصل فيه .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان هيئة مفوضى الدولة قد طعنت بتاريخ ٦ من ابريل سنة ١٩٥٩ استقلا فى ذات الحكم الصادر من المحكمة الادارية لوزارة المواصلا بجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٩ فى الدعوى رقم ١٦٦ لسنة ٥ القضائية المرفوعة من وآخرين وتيد طعن هيئة المفوضين بسجل المحكمة برقم ٦٢٠ لسنة ٥ القضائية وقد نظر بجلسة ١٢ من يونية مسنة ١٩٦٠ امام دائرة فحص الطعون التى قضت بتلك الجلسة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا . فانه يستفاد من ذلك ان الطعنين هما عن بذازعة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب ومن ثم فان حكم دائرة فحص الطعون الصادر بجلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٠ قد انهى الخصومة على اساس رفض الطعن فلا محيص . وقد حاز هذا الحكم قوة الشئء المحكوم فيه . من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالى المقدم من ادارة قضايا الحكومة برقم ٦٤٨ لسنة ٥ القضائية نيابة عن مدير عام الهيئة العامة لسك حديد الاقليم الجنوبي لسابقة الفصل فى موضوع الدعوى .

(طعن ٦٤٨ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/١٠)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

صدر حكم من محكمة إدارية بجيبا المدعى الى بعض طلباته في ظل القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ — طعن المدعى والجهة الإدارية في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري — صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في الطعن المقدم من المدعى وعدم صدور حكمها في الطعن المقدم من الجهة الإدارية — طعن هيئة المفوضين في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري أمام المحكمة الإدارية العليا — ذلك يقتضى ضم الدعوى التي لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري الى الطعن المنظور أمام المحكمة الإدارية العليا للحكم فيها بحكم واحد — أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت من الأوراق ان وزارة المواصلات طعنت من جانبها في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات وملحة السكك الحديدية أمام محكمة القضاء الإداري فيما قضى به من أحقية المدعى في صرف مرتب الانتقال المقرر له عن مدة الأربعة الأشهر التي قلم فيها بالزيارات المنزلية طبقا لقرار مجلس إدارة مصلحة السكك الحديدية الصادر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٢ . وكانت هذه الدعوى لا تزال منظورة أمام محكمة القضاء الإداري حتى الآن — إذا كان الثابت هو ما تقدم . فانه ينبغى ضمها الى الطعن المقدم من رئيس هيئة مفوضى الدولة في الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في طعن المدعى في حكم المحكمة الإدارية المشار اليه . وذلك للحكم فيها بحكم واحد — نظرا الى وحدة الموضوع لكون الدعويين وجبى طعن عن حكم واحد . ذلك ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يثير النزاع برمته في الموضوع المطروح عليها لتنزل حكم القانون فيه . لما لها من سلطة التعقيب على الحكم المطعون فيه . حتى لا تغفل يدها عن أعمال سلطنتها هذه ، وهي آخر المطلق في نظام التدرج القضائي . منعا من تضارب الأحكام . وحسبا للمنازعات بحكم يكون الكلية العليا لاعلى درجة من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(طعن ٦١ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/١/١٠)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا — اثره بالنسبة للمنازعة المطروحة
لها .

ملخص الحكم :

ان المدعى في صحيفة دعواه أمام المحكمة الإدارية وفي طلب الاعفاء من الرسوم المتقدم منه الى لجنة المساعدة القضائية بالمحكمة المذكورة قد اقام طلب تسوية حالته بالتطبيق للمادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بمنحه الدرجة السابعة الشخصية اعتبارا من ٥ من يناير سنة ١٩٦١ تاريخ انقضاء ٢٤ سنة عليه في ائتمية الدرجتين الثامنة والتاسعة على اساس حقه في وضعه في الدرجة التاسعة منذ بدء خدمته في ٥ من يناير سنة ١٩٤٦ استنادا الى قواعد الاتصاف او قواعد المعادلات الدراسية او قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٢ . والطعن أمام هذه المحكمة حسبما جرى عليه تضاؤها يفتح الباب لملها لتنزل حكم القانون على الطلبات المقدمة في المنازعة المطروحة لملها على وجهه الصحيح .

(طعن ٧ لسنة ٩ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ :

ان الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا يطرح المنازعة في الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب لملها لتنزل هذا الحكم وزنا منطله استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة او اكثر من الاحوال التي تعييه والمتصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة — اساس ذلك — اذ تبين لها مشوية الحكم بالباطل او ان اجراء من الاجراءات التي سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا ، لا تنضى باعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم او وقع لملها الاجراء الباطل بل يتعين عليها ان تنصدي للمنازعة ككسى تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح — مثال .

ملخص الحكم :

ان الطعن امام المحكمة الادارية العليا يطرح المنازعة فى الحكم المطعون فيه برمتها ويفتح الباب امامها لتزن هذا الحكم بميزان القانون وزنا يناطه استظهار ما اذا كانت قد تلبت به حالة او اكثر من الاحوال التى تعييه والمنصوص عليها فى المادة ١٥ من قانون تنظيم مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكم القانون فى المنازعة على الوجه الصحيح ام انه لم تقم به حالة من تلك الاحوال وكان صائبا فى قضائه فتبقى عليه وترفض الطعن والمرد فى ذلك هو الى مبدأ المشروعية نزولا على سيادة القانون فى رابطة من روابط القانون العام التى تخطف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص ذلك ان رقابة القضاء الادارى على القرارات الادارية هى رقابة قانونية تسلمها عليها لنعرف مدى مشروعيتها من حيث مطابقتها او عدم مطابقتها للقانون ومن ثم فانه اذا تبينت المحكمة الادارية العليا عند نظر الطعن المطروح عليها ان الحكم المطعون فيه شابه البطلان او ان اجراء من الاجراءات التى سبقت عرض الطعن عليها كان باطلا فانه فى هذه الحالة لا تقتضى باعادة الدعوى الى المحكمة التى صدر منها الحكم او وقع امامها الاجراء الباطل بل يتعين عليها اعمالا للولاية التى اُسِفها عليها القانون — ان تنصدي للمنازعة لكى تنزل فيها حكم القانون على الوجه الصحيح .

واذا كان الثابت من الاوراق ان الطعون عليه قد اُبلغ فى ١١ من يناير سنة ١٩٦٨ بتحديد جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٦٨ — لنظر الطعن امام دائرة فحص الطعون وان هذا الاخطار قد تم الى مكتب محاميه وهو محله المختار الوارد فى عريضة دعواه على حين انه كان قد اُبلغ مجلس الدولة بكتاب مؤرخ ١٥ من نيسبر سنة ١٩٦٣ مرفق بلف الدعوى — بعذوله عن توكيل محاميه المذكور وتعيينه محل عمله بكر الزيت لىتم ابلاغه فيه ، هو ما كان يقتضى ان يتم الاخطار بالجلسة المحددة فى المحل الجديد الذى عينه وذلك اعمالا لحكم المسادة ٢٦ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة التى تنص على ان « يعتبر مكتب المحامى الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب كما يعتبر مكتب المحامى الذى ينوب عن ذوى

الشان في تقديم ملاحظاتهم بحلا مختارا لهم — كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره » . ومن ثم فان هذا الاخطار يكون معيبا الا ان هذا العيب قد صحح بالاخطار التالي الذي ارسل الى المطعون عليه شخصيا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٨ بمطل عمله الجديد ينبئه بتعيين جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٦٨ لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا وهو الاخطار الذي اعتبره حضور المطعون عليه شخصيا بالجلسة المذكورة التي طلب فيها التناجيل للاستعداد فاجابته المحكمة الى طلبه ونفست له بعد ذلك المجال لابداء دفاعه الذي ابداه فعلا في الطعن ومن ثم يكون البطلان قد زال اعمالا لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي تقتضي بان بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او تاريخ الجلسة يزول بحضور المطن اليه في الجلسة . ويكون على المحكمة والحالة هذه ان تعرض لموضوع المنازعة لنصدر حكمها فيها ولا يسوغ لها ان تعيدها ثانيا الى دائرة فحص الطعون والا كانت منكرا لولايتها التي اسندها اليها القانون .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

تطرق حكم محكمة القضاء الإداري وهي بصدد البت في الاختصاص لبحث موضوع القرار الصادر من ادارة الجامعة بنصب عضو هيئة التدريس وتبليس مناسبة اصداؤه والتعرض لاركانه الاساسية وانتهاه الى ان القرار لا ينطوي على جزاء تلاميضي مقع ومن ثم فقد كان المردى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص — سلطة المحكمة الادارية العليا ان تنزل رقابتها القانونية على الحكم على اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يبق عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص — بيان ذلك .

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد البت في الاختصاص قد تطرق

الى بحث موضوع القرار وتلخيص بنسبة اصداره كما عرض لاركانه الاساسية شارحا ان سبب اصداره هو استجابة الجمعية لاقتراح الرقابة الادارية بابعاد المدعى عن مجال العمل في الجمعية نظرا للشاغل والافتاويل التي تردت حول مسئلكه وان الغاية منه هي تحقيق الصالح العام ومن انحراف بالسلطة ثم خلص الحكم من ذلك الى انه محض قرار نديب وان الادلة التي ساقها المدعى لا تؤدي الى القول بانه يخفى في طياته قرار جزاء لما كان ذلك فان الحكم يكون في الواقع من الامر تصدى لموضوع المنازعة وحسبه في المسئلة الفاصلة فيه بل انتهى الى ان القرار لا ينطوى على جزاء تأديبي مقنع ومن ثم فقد كان المؤدى الصحيح لهذا القضاء هو الحكم برفض الدعوى وليس بعدم الاختصاص وعلى ذلك يكون من سلطة المحكمة الادارية العليا والحالة هذه ان تنزل رتباتها القانونية على الحكم المطعون فيه على اعتبار انه فصل فعلا في موضوع المنازعة ولم يقف عند مجرد الفصل في مسألة الاختصاص ومن ثم فان المحكمة لا تتخذ بما ذهب اليه تقرير هيئة مفوضى الدولة من اعاده الدعوى الى محكمة القضاء الادارى للفصل في موضوعها .

(طعن ٧٥٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

صدور حكم بعدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الجهاد - الطعن في هذا الحكم ايلام المحكمة الادارية العليا - انتهاء المحكمة الى قبول الدعوى شكلا لا يوجد ما يحول دون تصدى المحكمة الادارية العليا للموضوع والفصل فيه دون حاجة لاعادة الدعوى الى المحكمة التي اصدرت الحكم .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فان المحكمة لا ترى ما يحول دون التصدى للموضوع والفصل فيه دون ما حاجة لاعادة الدعوى مرة اخرى للمحكمة الادارية لاعادة الفصل فيها ،

(طعن ٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري من الطعون المقلبة لابلها في أحكام المحاكم الإدارية — حدوده — عدم تعيد المحكمة بالسبب الذي بني عليه الطعن .

ملخص الحكم :

ان الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقلبة لابلها في أحكام المحاكم الإدارية لا يجوز الا من السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة وذلك في حالة ما اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا او في حالة ما اذا كان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره وهذا ما تقتضى به المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن م.م مجلس الدولة معدلا بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ الذي اقيم الطعن المثل اثناء العمل بأحكامه وتقابلها المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة الحالي ولما كان قضاء هذه المحكمة قد اطرده على ان الطعن لابلها يفتح الباب لتزئ الحكم المطعون فيه بميزان القانون غير مقيدة بالاسباب التي يبيدها الطاعن وكان المستقل من تقرير هذا الطعن ان سببه يقوم على ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ في تفسير المادة ١٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه لذلك فان لهذه المحكمة في نطاق النص التشريعي الذي يستند اليه الطعن المثل — الا تنقيد بالسبب الذي بني عليه الطعن وان تنصدي لبحث ما اذا كان السبب الآخر قلها حتى تنزل صحيح حكم القانون في المنازعة ..

(طعن ٣٦٥ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ :

اقتصاد الطعن في الحكم على احد ثنقيه — اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الثنقين ما دام بينهما ارتباط — اساس ذلك — مثال .

ملخص الحكم :

انه ولئن اقتصر الطعن في الحكم على الشق الخاص بالحالة الدعوى الى المحكمة العليا دون الشق الخاص بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الا ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الطعن من هيئة المفوضين امام المحكمة الادارية العليا يفتح الباب امام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما اذا كتبت قد قليت به حالة من الحالات التي تعييه مما نص عليه في قانون مجلس الدولة فتلغيه ثم تنزل حكمه القانون على المنازعة دون التقيد بطلبات الهيئة او الاسباب التي تبديها نزولا على سيادة القانون في روابط القانون العلم ام انه لم تقم به اية حالة من تلك الحالات وكان صائبا في قضائه فبقى عليه وترفع الطعن ومن ثم فانه متى كان ذلك كانت هيئة المفوضين قد تصرف طعنها على الشق الثاني من الحكم دون الشق الاول وكان الشقان مرتبطين احدهما بالآخر ارتباطا جوهريا فانه لا مندوحة من اعتبار الطعن في الشق الثاني مثيرا للطعن في الشق الاول .

(طعن ٥٨٥ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٥)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

اقتصر الطعن على ما قضى به الحكم الحكم فيه من قبل الدعوى دون منازعة في الشق المتعلق بموضوعها — لا يمنع المحكمة العليا تسليط رقابتها على الحكم برمته .

ملخص الحكم :

لئن لم يكن الشق الموضوعي من الحكم المطعون فيه محل طعن من جانب الحكومة لاقتصر طعنها على ما قضى به الحكم المذكور من قبول الدعوى دون ان ينازع في الشق المتعلق بموضوعها الا ان هذا لا يمنع

المحكمة الإدارية العليا من تسليط رقابتها على الحكم برمته والبحث فيما
لذا كان قضاء الحكم في الموضوع يطابق حكم القانون أو لا يطابقه لتعلق
الامر بمشروعية أو عدم مشروعية القرار الصادر بتخطي المدعى .
(طعن ١٩٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

الطعن في حكم صادر من محكمة إدارية برفض دعوى بطلب إلغاء قرار
صادر من مجلس التأديب - تضمنه بحكم اللزوم الطعن في قرار مجلس
التأديب ذاته - لا ضرورة لرفع طعن جديد في القرار .

ملخص الحكم :

أن الطعن الذي أقامه الطاعن في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية
برفض الدعوى بطلب إلغاء قرار مجلس التأديب العالي يتضمن بحكم اللزوم
"الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب العالي المشار إليه . إذ يوقف
به الطاعن على إلغاء ذلك القرار واعتباره كمن لم يكن . وقد أفصح عن ذلك
في عريضة الطعن وبين أوجه البطلان وعدم المشروعية التي ينحازها على ذلك
القرار ومن ثم فلا مندوحة من أن تنصدي هذه المحكمة للفصل في موضوع
المنازعة دون أن يتوقف ذلك على رفع طعن جديد أمامها ما دام الطعن الحالي
في الحكم الصادر من المحكمة الإدارية يتضمن في حقيقة الامر الطعن في
القرار الصادر من مجلس التأديب العالي ويشمله .

(طعن ١٩٦٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١٦)

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا تملك عند نظر الطعن في الحكم المتعلق بالجانب
المستعمل - أن تنزل حكم القانون بصورة موحدة في مسألة الاختصاص غير
مقيدة بالحكم الصادر من محكمة الموضوع ولو كان نهائيا - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

انه اذا كان الحكم لا يصح ان يتغير في مسألة اساسية مشتركة بين وجهي الخصومة المستعمل والموضوعي لتعنى ذلك الحكم بهر جوهرى وهو الاختصاص الولائى لمجلس الدولة . فلا محل اذن للاستمسك بحجيه الحكم النهائى عند نظر الطعن المرفوع عن الحكم الذى قضى فى الشق الخاص بوقف التنفيذ . ذلك ان المحكمة العليا بما لها من سلطة التعقيب تلك ان تنزل حكم القانون بصورة موحدة فى مسألة الاختصاص غير مقيدة بالحكم الصادر من محكمة ادنى فى الموضوع * ولو كان مسانفا الزام المحكمة العليا بقتضى هذا الحكم نزولا على نهائيته فى هذه الصورة . ايا كانت الحقيقة القانونية فيه . لكان مؤدى ذلك ان تغل يد المحكمة العليا عن اعمال ولايتها فى التعقيب على الحكم بحريتها . وهو بطبيعته غير قابل للاختلاف بالنسبة الى شقى المنازعة . ولكنت النتيجة كذلك ان يطو حكم محكمة القضاء الادارى على حكم المحكمة الادارية العليا وهى خاتمة المطاف فى نظام التدرج القضائى لجرد ان الحكم الاول كان نهائيا لامسك نوى الشأن عن اطمئن فيه اكفاء بطعنهم فى الحكم المتعلق بالجانب المستعمل وهى نتيجة لا يمكن تبليها بحال .

واذا كان لا يتصور عقلا اختلاف الحكم فى الوجه المستعمل من المنازعة عنه فى وجهها الموضوعي لتطو الامر بمسألة اساسية واحده غير قابلة للنقاش وهى مسألة الاختصاص الولائى للقضاء الادارى . فان حكم المحكمة العليا ينبغى ان يطو على حكم المحكمة الادنى حتى ولولم يثر للم المحكمة العليا صدور هذا الحكم وذلك كيلا يفرق الراى ما بين المحكمتين العليا والدنيا فى مسألة اساسية يتعمن فى شأنها التعويل على رآى المحكمة العليا . وما دامت هذه المحكمة اتصلت بشق المنازعة المستعمل عن طريق الطعن فى الحكم الصادر فيه فلا منقذ عن تعديلها للحكم النهائى الصادر من محكمة القضاء الادارى فى موضوع الاختصاص والتعقيب عليه بما تراه هو الحق الذى لا ريبه فيه . لانه يخشى اذا لم تجر على هذا النهج ان يصدر من المحكمة العليا حكم يتعارض مع حكم المحكمة الدنيا ولا شبهة فى ان الفلية المتفاء من ذلك هو

وضع حد لتضارب الاحكام وانحسلم المنازعة فى الاختصاص بحكم تكون الكلمة العليا فيه لأعلى درجة من درجات التقضى فى النظام القضائى الإدارى .

وينبنى على ما سلف ايضاحه لزوم اعتبار الطعن الحاضر مثرا لما تضى به فى الموضوع ويتمين من أجل ذلك التعقيب على ما قضت به محكمة القضاء الإدارى فى ناهيتى النزاع المستعجلة والموضوعية على السواء .

١ طعن ١٥٦٥ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٢

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الطعن فى حكم لصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة - امتداده الى الحكم السابق رغم فوات ميعاد الطعن فيه ، اذا كان الحكمين قد صدر فى دعوتين اثبتنا بطلب الطعن فى قرار واحد ، واتحد الخصوم فيها ، ثم قضت المحكمة فيها بعدم القبول لاسباب مختلفة فى كل من الحكمين - الفاء احد الحكمين يستتبع بالضرورة الفاء الحكم الآخر - مثال .

ملخص الحكم :

تمت كاتت المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية ووزارات الداخلية والخارجية والمعدل اصدرت فى دعوى واحدة وبين ذات الخصوم حكمين بعدم القبول يتعارضان فى الاسباب التى بنيا عليها حيث قضت فى الدعوى الاولى بعدم القبول لعدم التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العمد والمشايع وقضت فى الثانية بعد ثن تظلم الطاعن من هذا القرار وانتظر نوات ميعاد التظلم بعدم القبول لمضى اكثر من ستين يوما على علمه بالقرار محل الطعن وبديهى أن يكون الميعاد على هذا النحو قد فات نتيجة عدم رد الجهة الادارية عليه وضرورة ترمس الدة المحددة للرد على التظلم ضنيا بالرفض قبل رفع دعواه وكان مبدأ عدم جدوى التظلم من قرار وزير الداخلية بالتصديق على قرار لجنة العمد والمشايع لم يستقر الا بالحكم

المصادر من المحكمة الادارية العليا في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٢ مسالف
الاشارة اليه وفلك عقب رفع الدعوى رقم ٢٠٢ لسنة ٨ القضائية في ٦ من
مارس سنة ١٩٦٢ وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في
شان مجلس الدولة تنص على انه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا
في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية أو المحاكم
التدبيرية في الاحوال الآتية :

١ -

٢ -

٢ - اذا صدر الحكم خلافا لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم فيه
سواء دفع بهذا الدفع او لم يدفع

حتى كان ذلك لا يجوز ان يقف حكم هذه الفقرة الاخيرة عند حد
اباحة الطعن في الحكم الثاني الذي صدر على خلاف حكم سابق له ولو
بعد فوات ميعاد الطعن فيه احتراماً لحجية الحكم الاول خاصة اذا كان هذا
الامر متعلقاً بمسألة شكلية وهي قبول الدعوى أو عدم قبولها وفي امر
دفع في المحكمة وهي خصم يجب ان ينتزه في خصومته عن الاستليب
التي يقعها بعض افراد من اللدد في الخصومة ومن اتخاذ كافة التوسلات
ايا كان نوعها لكسب الدعوى وسلبت الحكومة في وجهة نظرها هيئة
المفاوضين ثم توج حكم المحكمة وجهة النظر هذه بقبولها ثم تعود المحكمة
ذاتها فتقضي بوجهة نظر عكسية مستقاة من حكم المحكمة الادارية العليا
مسالف الاشارة اليه وبهذا يكون باب القضاء قد سد في وجه الطاعن من
غير تقصير منه وبسبب لا دخل له فيه ونتيجة لمبادئ لم تكن قد استقرت
على نحو حاسم بل يجب ان يكون الطعن في الحكم الاخير من شأنه ان يحرك
الطعن في الحكم الاول للارتباط الوثيق بينها بالخصومة بين الطاعن ووزارة
الداخلية هي بذاتها في الدعويين واحدة ويتمين من اجل ذلك تسليط رقابة هذه
المحكمة على الحكمين لبيان وجه الحق فيها ووضعاً للامور في نصابها اذ ان
انفاء اي من الحكمين يستتبع بالضرورة انفاء الحكم الآخر .

(طعن ١٦١٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/١١)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

الطعون ضده أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا ما يكون كفائته من دفاع أمام دائرة فحص الطعون — قرار الإحالة لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت على ذوى الشأن حقاً في الطعن على إجراء معيب أو في إبداء ما يراه من دفاع — أثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة الخلمسية .

ملخص الحكم :

أن من حق الطعون عليه — ما دامت المنازعة لم يتم الفصل فيها — أن يتدارك أمام المحكمة الإدارية العليا التي أحيل إليها الطعن ما يكون من أمر فإن قرار الإحالة ، لا يتضمن في ذاته فصلاً في أمر يفوت على ذوى الشأن حقاً في الطعن على أى إجراء معيب أو في إبداء ما يراه من دفاع ، إذ أن أثره يقتصر على نقل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى الدائرة الخلمسية ولا يحرمه من أن يبدي أمام هذه الأخيرة ما هو متاح له مما كان متاحاً بالمثل أمام الأولى .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/١١/٢)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

رقابة المحكمة الإدارية العليا لا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المتقدمة اثباتاً ونقياً — حدود رقابتها في هذا الخصوص .

ملخص الحكم :

أن رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المتقدمة اثباتاً ونقياً إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهي لا تتدخل وتقرض

رقابتها الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند من اصول ثابتة فى الاوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجھ الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لان الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .
(طعن ٨٢١ لسنة ١٩ ق - جملة ١٩٧٤/٥/١١)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

نطاق الطعن على احكام المحاكم التأديبية لا يتسع لقائلها بالموازنة والترجيح فيما اُلتبت عليه عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الإدارى فى حق العامل وفى تقدير الجزاء الذى يتناسب مع خطورة هذا الذنب - مناه ذلك ان يكون تكيف المحكمة التأديبية للوقائع سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سليم من اصول تتيجها ماديا او قانونا - اساس ذلك - مثال -

ملخص الحكم :

النائب من التفتتات التى اجرتها النيابة العامة وتلك التى اجرنها النيابة الادارية - انه تكشف للجهاز المركزى للحاسبات اثناء فحص اعمال وحسابات رابطة موظفى وعمال بلدية القاهرة بعض المخالفات ؛ وكان من بينها ان الرابطة كانت تقوم بدفع مبلغ شهرية الى احد الاطباء للكشف على المرضى من اعضائها - وقد بلغ ما صرف اليه فى السنوات من ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٥ : ١٢٥١ جنيهًا و ١٥٠٠ مليًا ، الا انه انكر تسلمه هذا المبلغ وقرر بانه لم يتقاضى خلال هذه السنوات اكثر من عشرين جنيهًا سنويًا ؛ واضاف ان الطاعن كان ستوقعه على ايصالات شهرية بها فراغات تسمح باضافة بيانات غير حقيقية عن الاجر الذى تناوله منه على وجه لا يظهر منه ان هناك اضافات - واعترف فى التفتتات بصحة توقيعهم على الايصالات الشهرية خلال الفترة المذكورة . وذكر ان الطاعن وأمين صندوق الرابطة حلولا افتاده عن شهادته واشهد على ذلك الاستاذ الحامى - الذى قرر بان الطبيب المذكور استشاره فيما طلبه منه الطاعن فنصحه برفض ظنبه

وأضاف انه حضر الى مكتبه شخصان لا يعرفهما تحدثا معه فى شأن عنوان الطبيب عن اقواله مقابل دفع فروق الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب عن ايراده من علاج مرضى الرابطة فرغض المحلى ذلك . وقد انكر الطاعن ما نسب اليه مقرر ان الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة حيث يتولى سكرتير مساعد الرابطة وأمين الصندوق بها محاسبته . ويلى عليه الاخر صيغة الايصال فيحرره . ويوقع عليه الطبيب . ثم يقوم أمين الصندوق بتسليم المبلغ المدون فى الايصال الى الطبيب . وانكر ما نسب اليه من محاولة اثناء الطبيب عن اقواله . وأضاف ان هدف الطبيب من انكار حصوله على كى المبالغ التى صرفت اليه من الرابطة هو التهرب من الضرائب المستحقة عليه حسبما درج عليه بالنسبة للإيرادات التى حصل عليها من عيادة الدكتور ومن دار الهلال والجامعة الامريكية . ونسب الى الطبيب انه نيس فوق الشبهات لانه سبق ان ادين فى قضية معروضة باسم قضية الدكتور بأنه كان يصرف تذاكر بمواد مخدرة وحك عليه فيها بالسجن لمدة سنة . كما فصل من خدمة الادارة الصحية لمقدم الصلاحيات . وبسؤال سكرتير مساعد الرابطة قرر بان الطبيب المذكور كان يحضر شهريا الى الرابطة لتسلم اتعابه عن الكشف على مرضى الرابطة وكان الطاعن يقوم بكتابة الايصال اللازم ويسلمه الى أمين الصندوق الذى كان ينزى تسليم الطبيب المبالغ المستحقة له . وفى بعض الاحيان كان أمين الصندوق يسلم المبلغ الى الطاعن ليتأكد من عدده ثم يسلمه بدوره الى الطبيب . وبسؤال أمين صندوق الرابطة قرر ان الطبيب كان يحضر الى الرابطة ويوقع على الايصال الخاص بآتعابه ثم يتسلم المبلغ منه او من الطاعن بعد عدده وان ذلك كله يتم فى حضوره وفى حضور كل من الطاعن وسكرتير مساعد الرابطة . وانكر ما نسب اليه الطبيب من انه حاول دفعه الى العدول عن اقواله . وقد تبين من الاطلاع على الايصالات الموقعة عليها من الطبيب ان عددها ٦٩ ايصالا تتراوح المبالغ المدونة بها ما بين تسعة جنيهات واربعة وثلاثين جنيها ونصف جنيه .

ومن حيث انه ولئن كان صحيحا ما ذهب اليه الدفاع عن الفيلة الادارية من أن تطلق الطعن على الاحكام التأديبية لا يتسع لتناولها بالموازنة

والترجيح فيها اتهمت عليه المحكة التأديبية عقيدتها واقتناعها بثبوت الذنب الادارى فى حق العايل . ونى تقدر الجزاء الذى يتناسب مع خطورة هذا الذنب . ان ذلك وان كان صحيحا فى القانون الا ان منطله ان يكون تكيف المحكة التأديبية للوائح سليما وما استخلصه منها هو استخلاص سائغ من اصول تنتجها مانيا او قانونا ولها وجود فى الاوراق . فاذا كان الدليل الذى اعتمدت عليه تلك المحكة فى قضائها غير مستمد من اصول ثابتة فى الاوراق او كان استخلاصا لهذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها فهنا يتمين التنبخل . لاعمال حكم القانون وتصحيح ما شاب تطبيقه من خطأ لان الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث ان الثابت من التحقيقات على النحو المتقدم ان طبيب الرابطة وان كان قد اعترف بصحة توقيعه على الايصالات الشهرية الخاصة بتسليمه مستحقته من الرابطة . الا انه نكر ما دون بهذه الايصالات من مبالغ بقوله انه كان يوقع على هذه الايصالات وهى غفل من تحديد قيمة ما صرف اليه . وانه بذلك قد قبض مبالغ اقز من تلك التى دونت بهذه الايصالات وقد اخذ الحكم المطعون فيه بهذا الابتكار ورتب انره . واسس قضاءه على ان ما قرره الطبيب فى هذا الشأن بعيد عن اية شبهة وانه لم يثبت فى الاوراق ما يدعوه الى التجنى على الطاعن الذى وضع الطبيب ثقته فيه فكان يوقع له على الايصالات غير بكملة البيانات على نحو يمكن معه وضع القيمة بها بعد التوقيع . وهذا الذى اتهمت عليه المحكة قضاءها لا يجد له سندا فى التحقيقات . اللهم الا اقوال الطبيب المذكور ويتلقى مع الاستخلاص السائغ للاصول الثابتة فى الاوراق . ذلك ان الاصل البدهى هو ان من يوقع على صك معين يحرص على التكد من توافر اركان هذه الورقة وتكامل بياناتها وخاصة الجوهرى منها . ومن ثم فلا يسوغ التسليم بما ذهب اليه الدكتور من انه كان يوقع على الايصالات المشار اليها وهى خلو من بيان المبالغ التى تسلمها . لان الايصال فى هذه الحالة يعتبر لقوا . واذا ساع قبول مثل هذا الادعاء ممن هو على درجة متواضعة من الثقافة فانه غير سائغ بالنسبة لطبيب على مستوى ثقافى كبير : خاصة وانه وقع على ٦٩ ايصالا خلال ست سنوات متوالية لا يقبل معها التسليم بانه لم يغلن خلالها الى وجوب توضيح

الإيصالات التى يوقع عليها بيان المبالغ التى يقبضها باعتبار أن هذه المبالغ هى الركن الأساس فى الإيصال أو يحول الإطلاع على ما أثبت فى إيصالات الشهور السابقة للتأكد من سلامة ما دون بها من مبالغ وما إذا كانت تتفق مع الحقيقة واتخاذ اللازم قانونا إذا ما ثبت له خلافها . وإذا كان الأصل كما تقدم وكانت الأوراق قد جاءت خنوا من أى دليل يسند الطبيب فيها ادعاء . ولكن الثابت فى التحقيقات على ما جاء بأقوال الطاعن وكل من سكرته مساعد الرابطة وأمين الصندوق بها أن الطبيب كان يحضر الى الرابطة كل شهر ويوقع على الإيصال اللازم ويتسلم مستحقته من أمين الصندوق مباشرة أو من الطاعن الذى يتسلمها بدوره من أمين الصندوق للتأكد من عددها ، وذلك كله فى حضورهم جميعا إذا كان الأمر كذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ حذر حجة هذه الإيصالات فيها نضخته من بيان المبالغ التى صرفت للطبيب . يكون قد خالف حكم القانون . ولا حجة فيها استند اليه هذا الحكم من أن الطبيب بعيد عن نية شبهة تدعوه الى التجنى على الطاعن . ذلك أنه فضلا عن أن هذا السبب لا يعد فى ذاته ببرا لاهذار حجة الإيصالات المشسار اليها والآثار المترتبة عليها . فإن الأوراق لم تتضمن ما يفيد أن الطبيب كان كذلك . بل أن الثابت بها أن الطاعن نسب اليه فى التحقيقات أنه يهدف بدفاعه هذا الى التهرب من الضرائب المستحقة على إيراده من الرابطة بمنهجها فى ذلك نفس الأسلوب الذى اتبعه بالنسبة لإيراداته من بعض الجهات الأخرى . كما نسب الى هذا الطبيب سبق الحكم عليه بالمسجن فى قضية مخدرات وسبق فصله من خدمة الحكومة لعدم المصلاحية . ولم يحقق دفاع الطاعن فى هذا الشأن بالرغم مما لهذا الدفاع من دلالة هذا ولا غناء فيها استند اليه الحكم من أن الطاعن حاول إثناء الطبيب عن الشهادة ضده أمام النيابة العامة . ذلك أنه ليس لهذه الواقعة من سند الا أقوال الطبيب . وهى أقوال لا تنهض بذاتها ببراعة الظروف السابقة الى تليد ادعائه . أخذا فى الاعتبار أن ما ذكره الاستاذ سعد . . . المحلى . هو أن من تناقش معه فى هذا الشأن شخصان لا يعرفهما . ولا يثبت أن الطاعن كان أحدهما لواته هو الذى دفع بهما الى الاستاذ سعد

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد اخطأ

فى تطبيق القانون فيها انتهى اليه من ادانة الطاعن فيها نسب انيه من الاستيلاء على بعض المبالغ الثلثية بالايصالات الخاصة بعلاج المرضى فى اعضاء الرابطة . وذلك دون ثبة دليل مستند من الاوراق يحضى ما تضمنته هذه الايصالات من ان الطبيب هو الذى كان يتسلمها بالكامل وما تضمنته التحقيقات من انه كان يتسلمها من امين صندوق الرابطة او تحت اثرافه بما تنهار معه امس الاتهام الموجه الى الطاعن . ويتمين من ثم الحكم بقبول الطعن شكلا ونى موضوعه بلغاء الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما نسب اليه والزام الحكومة كليل المصروفات .

(طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الحكم بعدم قبول طلب الالفاء قرار فصل المدعى شكلا وبأحقته فى طلب التعويض عن هذا القرار — عدم الطعن على الحكم فى شقة الخاص بعدم قبول طلب الالفاء — طعن الحكومة فى الشق الخاص بطلب التعويض — لا يثر المازعة فى الشق الخاص بطلب الالفاء — لاس ذلك .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما اثارته هيئة المفوضين من ان الطعن المقدم من الحكومة فى الشق الخاص بالطلب الاحتياطى بالتعويض يثر المازعة فى الشق الخاص بطلب الالفاء والذي اضمى الحكم فيه حائزا لقوة الامر المفضى لعدم الطعن فيه فى الميعاد ، بقولة ان الطعن امام المحكمة الادارية الطيا يفتح الباب امامها لتزن الحكم المطعون فيه ببيزان القانون ثم تنزل حكما فى المازعة غير مقيدة بطلبات الخصوم . لا وجه لهذا القول فى خصوصية الدعوى الراهنة اذ ان محل اعماله هو ان يكون ثبة ارتباط جوهرى بين الشق المطعون فيه من الحكم والشق غير المطعون فيه بحيث يكون الحكم فى احدهما مؤثرا فى نتيجة الحكم فى الشق الآخر ، اذ لا مندوحة عندئذ من الخروج على الامول المقررة فى التقاضى بشأن حجية الاحكام والاثار المترتبة على الطعون توفيا من صدور حكيم نهائين متعارضين فى خصومة لا تقبل التبعيض .

وأنه ينبغي على ما تقدم أن الطعن من جانب الحكومة في خصوص ما قضى به ضدها من تعويض لا يفتح الباب لمراقبة ما قضى به لصالحها على المطعون عليه من عدم القبول شكلا بالنسبة الى الطلب الأصلي الخاص بالالغاء والذي سكت المدعى عن الطعن فيه في الميعاد القانوني اذ ليس ثمة ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بيانه بين هذا الشق الذي لم يطعن فيه وبين الشق الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض . لأن الحكم في هذا الشق لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الأصلي من عدم قبوله شكلا دون التعرض لموضوع دعوى الالغاء من حيث مشروعية او عدم مشروعية قرار الجهة الادارية محل الدعوى المذكورة .

(طعن ٢٤٦ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

الطعن المقدم للمحكمة الادارية العليا من الخصوم ذوي الشأن ، على خلاف طعن هيئة مفوضي الدولة ، يحكمه أصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه - على انه في حالة وجود ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وشق آخر غير مطعون فيه - يعتبر الطعن القائم في شق منها مثرا للطعن في شقه الثاني - كسابق ذلك ، تجنب قيام حكيم متعارضين - تطبيق ذلك بالنسبة لدعوى اقيمت بطلب اصلي هو تسوية الحالة طبقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ وآخر احتياطي هو الحكم بتعويض مؤقت قضى فيها بعدم قبول الطلب الاول لرفعه بعد الميعاد وبإلجابه الطلب الاحتياطي - طعن جهة الادارة في شق الحكم الخاص بالقضاء بالتعويض المؤقت لا يثير الطعن في شقة الخاص بعدم قبول الدعوى - عدم وجود ارتباط جوهري بينهما .

ملخص الحكم :

ان الطعن المقدم للمحكمة العليا من هيئة المفوضين - التي ليست

طرفا إذا مصلحه شخصية في المنازعة وإنما فيها الحيدد لصالح القانون وحده - يفتح الباب أمام تلك المحكمة لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون ثم تنزل حكمه في المنازعة غير مقيدة بطلبات هيئة المفوضين - إلا أن الطعن من الخصوم قوى الشأن الذين انما يطعنون لصالحهم وحدهم يحكمه أصل مقرر بالنسبة للطعن في الأحكام وهو ألا يضر الطاعن بضعفه - على أنه في حالة قيام ارتباط جوهري بين شق مطعون فيه من الحكم وبين شق آخر غير مطعون فيه بأن كان هذا الشق الأخير مترتباً على الشق الأول بحيث يتأثر الحكم فيه بنتيجة الحكم في ذلك الشق الأول - فإنه لا بدوحة تجنباً لقيام حكمين نهائيين متعارضين من أن يعتبر الطعن القائم في الشق الأول منها مثراً للطعن في الشق الثاني .

إن طعن الوزارة في الحكم الصادر لصالح المدعى انما ينصب على شقه الخاص بالتعويض له بتعويض مؤقت ومن ثم فهو لا يفتح الباب لتفض ما قضى به لصالحها ضد المدعى من عدم قبول طلبه الأصلي شكلاً وهو الطلب الخاص بتسوية حالته والذي كان مطروحاً أمام المحكمة الإدارية وتعتمد عن الطعن في شق الحكم الصادر فيه إذ فضلاً عن ألا تضار الوزارة الطاعنة بطعنها فإنه ليس هناك ارتباط جوهري من قبيل ما سلف بينه وبين هذا الشق الذي لم يطعن فيه من الحكم وبين شقه الآخر المطعون فيه والخاص بالتعويض المؤقت - ذلك أن الحكم في الطعن بما يؤكد حق المدعى في التعويض أو بما ينفي حقه فيه لا يؤثر على ما حكم به في طلبه الأصلي سالف الذكر من عدم قبوله شكلاً إذ أن الحكم بذلك مجنى على تكليف الطالب المذكور بأنه طلب الغاء لقرار إداري لا طلب تسوية وعلى أنه قد رفع بعد الميعاد القانوني وذلك دون تعرض لمشروعية تصرف الجهة الإدارية أو عدم مشروعيتها بما قد يتعارض مع الأساس الموضوعي الذي يبنى عليه الحكم بالتعويض .

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

إلغاء الحكم المطعون فيه لمخالفته لتواعد الاختصاص — لا وجه لتصدى المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى .

ملخص الحكم :

مضى كان إلغاء الحكم المطعون به بناء على مخالفته لتواعد الاختصاص فإنه لا وجه لتصدى هذه المحكمة للفصل فى موضوع الدعوى وذلك بالإضافة الى أن سبيل انصافها بهذا الموضوع لا يكون إلا عن طريق طعن فى قرار مجلس التدبير يرفع اليها من صدر ضده هذا القرار ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٥ - ١٦ من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن ٢٦ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٢/١١)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

بطلان الحكم المطعون فيه لمخالفته لتنظيم المسام يحول دون تصدى المحكمة الإدارية العليا للفصل فى موضوع الدعوى — يبين ذلك .

ملخص الحكم :

مضى ثبت ان رئيس الهيئة التى اصدرت القرار التديبى . محل المنازعة . قد لحق به سبب من اسباب عدم الصلاحية لنظر الدعوى التديبية . فان القرار المطعون فيه يكون باطلا ومخالفا للنظام العام . ويترتب على ذلك ان يمتنع على المحكمة الادارية العليا . حسبما جرى على ذلك قضائيا ، التصدى لنظر موضوعها لما ينطوى عليه ذلك من اخلال بإجراءات التقاضى . وتفاوت لدرجة من درجاته . على أساس ان شرط التصدى أن يكون الحكم صادرا من هيئة مشكلة تشكيلا صحيحا .

وانه وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بتفصل المطعون ضده بغير الطريق التأديبي مع الاحتفاظ بحقه في المأثي أو المكافاة فإن السير في إجراءات المحاكمة التأديبية لتوقيع أية عقوبة أصلية يصبح غير ذي موضوع ولا تسترد النيابة الإدارية سلطاتها في تحريك الدعوى التأديبية إلا إذا أقر قرار رئيس الجمهورية الصادر بفصل المطعون ضده بغير الطريق التأديبي أو في حالة سحبه .

الطعن ٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

صدور حكم من المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ويحاللتها الى محكمة القضاء الإداري - قضاء هذه المحكمة الأخيرة بدورها بعدم اختصاصها وبالإحالة الى المحكمة الإدارية - صدور حكم المحكمة الإدارية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا - يثير بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمته - المحكمة الإدارية العليا تمنع المحكمة المختصة بنظر الدعوى - لا وجه للتحدى بحجية الحكم الصادر من المحكمة التي يتبين أنها مختصة والذي أصبح نهائيا بفوات مواعيد الطعن فيه - أساس ذلك - أن الحكم المذكور لم يفصل في موضوع النزاع فضلا عن أنه أحد حدى التنازع السلبي في الاختصاص وهو أمر لا يقبل التجزئة .

ملخص الحكم :

إن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الميعاد في حكم المحكمة الإدارية لوزارة التربية والتعليم ، قد أثار بحكم اللزوم مسألة التنازع السلبي في الاختصاص برمته بين هذه المحكمة ومحكمة القضاء الإداري ، وهو أمر لا يقبل التجزئة في ذاته ، إذ جائبها هما الحكمان المتناظران المتساويان كلاميا من الاختصاص ، فلا محيص والحالة هذه - من التصدى للحكم الأول - في شقه الذي تضمن فيه بعدم الاختصاص - عند انزال حكم القانون الصحيح ، في هذا الأمر الذي لا يقبل التجزئة بطبيعته ، وعن

عن البيان أن من الأصول السليمة التي يقوم عليها حسن توزيع العدالة .
وكهالة تأدية الحقوق لأربابها ألا يحول دون ذلك تسلب المحاكم من
اختصاصها بتنازعها فتازعا سلبيا فيما بينها في هذا الاختصاص . بينما
ولاية القضاء فيه معقود بنص القانون للجهة القضائية التي تتبعها هذه
المحاكم . مما لا مندوحة معه إذا ما اثير مثل هذا النزاع أمام المحكمة
الإدارية العليا التي تتبعها المحاكم الإدارية وبمحكمة انتفاء الإداري من
أن تضع الأمر في نصابه الصحيح . فتعين المحكمة المختصة بنظر الدعوى
وتحليلها إليها بحالتها لتفصل فيها ولو كانت هي المحكمة التي لم يطعن
في حكمها في الميعاد . ولا وجه للتحدى عندئذ بحجية حكمها لنوات ميعاد
الطعن فيه . لأن هذا الحكم لم يفصل في موضوع النزاع — في الشق الخاص
بالطعن في ترار الترقية — حتى تكون له قوة الأمر المقضي في هذا الخصوص .
وانها اقتصر على النظر في الاختصاص منتهيا إلى التسلب منه . مكان هذا
الحكم — في الشق المذكور والحالة هذه أحد حدى النزاع السلبى من
الاختصاص الذى حده الآخر هو الحكم المطعون فيه . وهذا النزاع السلبى
هو امر لا يقبل التجزئة كما سلف إيضاحه .

(طعن ١٥٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/١٧)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

حكم المحكمة الإدارية بعدم اختصاصها بنظر دعوى تسخير وإحالة
إلى المحكمة الإدارية الأصلية — لا يحوز الحجية فيما يتعلق بالشق الخاص
بالإحالة ولو صار نهائيا بقوات مواعيد الطعن — أساس ذلك : أن الإحالة
لا تعوز إلا بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ،
وأن الحجية يجب أن تكون فاصلة في أمور تناولتها طلبات الخصوم وجرى
في شأتها تنازعهم — اثر ذلك — للمحكمة الإدارية العليا أن تبحث في صحة
هذه الإحالة ولا تعدد بها وأن تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوى بناء عليها —
عدم جواز هذه الإحالة ويتمين على المدعى أن يقيم دعوى التفسير بالأوضاع
المقررة في المادة ٢٣٦ برافعات .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة الادارية في شطره الخاص بعدم الاختصاص وما جاء
بنسبته من تكليف للدعوى المثلة ايلها من انها دعوى تفسير للحكم
الصادر من المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١ الفضائية
ما تختص بنظرها ذات المحكمة الادارية العليا التي اصدرت الحكم - تد
صار نهائيا بفوات يعماد الطعن فيه وينتقل الى يكون قد حاز حجية الامر
المقضى ، الا ان هذه الحجية لا تصدق على حكم المحكمة الادارية في شطره
الثاني باحالة الدعوى بحالتها الى هذه المحكمة لان الاحالة يجب ان تكون
بين محكمتين من درجة واحدة تابعتين لجهة قضائية واحدة ولان الحجية
تقضى ان تكون حجية فاصلة في امور تناولتها طلبات الخصوم وجرى في
ثباتها تنازعهم ومن ثم فان هذه المحكمة وهي ليست من درجة المحكمة
الادارية تلك البحث في صحة هذه الاوضاع مع انها صادرة من محكمة
ادنى منها ولم تحز حجية الامر المقضى ، ومن حتما لا تعتد بها وان
تعتبر نفسها غير متصلة بالدعوى بناء على هذه الاحالة ، ومن ثم يتعين
الحكم بعدم جواز هذه الاحالة كما يتعين على المدعى ان يقيم دعوى
التفسير بالاوضاع المقررة في المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات .

١ طعن ١١٥٢ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ :

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ :

صدور حكمين متناقضين في موضوع واحد بين نفس الخصوم ولذات
السبب - فوات مواعيد الطعن بالنسبة لقولها ، والطعن ايلام المحكمة العليا
في ثانيها وهو الحكم اللاحق - لا مندوحة للمحكمة العليا من الفاء الحكم
اللاحق المطعون فيه ولو كان الحكم الاول هو الذي لم يصب الحق في قضائه ،
وذلك احتراماً لقوة الشيء المحكوم به - انا فرضي ان الحكم الاول هو المطعون
فيه في اليماد ايلام المحكمة العليا فتزل حكم التلقون عليه ، ولا يحول
دون ذلك صدور الحكم الاخر اللاحق .

ملخص الحكم :

إذا صدر في موضوع الخصومة الواحدة حكمان نهائيان . وكان الأخير منهما يخالف الحكم الأول الذي كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ثم طعن في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الإدارية العليا ولم يطعن في الأول وكان قد غات ببعاد الطعن فيه . فلا مندوحة لها من إلغاء هذا الحكم الأخير بالنظر في الفترة الثالثة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة . ولو كان الحكم الأول لم يجب فعلا الحق في قضائه . وذلك احتراها لقوة الشيء المحكوم به . والتي صبح يعتبر الحكم بمقتضاها عنوان الحقيقة فيما قضى به إما كانت الحقيقية الموضوعية فيه . إما إذا كان الحكم الأول هو المطعون فيه . فإن المحكمة — بإدراكها من سلطة التعقيب عليه . تلك السلطة التي تتناول النزاع برمته — بذلك أن تنزل حكم التناون فيه . ولا يحول دون ذلك الحكم اللاحق الذي صدر في الخصومة من محكمة أدنى . والا لكان يودى ذلك أن تفقد يد المحكمة العليا من أعمال سلطتها في التعقيب عن النزاع وهو مطروح عليها . تلك السلطة التي تتناول الموضوع برمته كما سلف البيان . ولكانت النتيجة العكسية أن يعلو الحكم اللاحق — على ما فيه من مخالفة لتقانون لكونه صادرا على خلاف حكم سابق . إما كان قضاء هذا الحكم — على حدة — المحكمة العليا وهي آخر المطلق في نظام التدرج القضائي . الأمر الذي ينجأ مع طبائع الأشياء ويخل بنظام هذا التدرج في أصله وغايته . ولا جدال في أن هذه الغاية هي وضع الحد لمنع تضارب الأحكام وحسم المنازعات بحكم كون الكلمة العليا فيه لأعلى درجه من درجات التقاضي في النظام القضائي .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

صدر حكم من المحكمة الإدارية بعدم انفصالها في تقرير ما يتبع في شأن مرتب العليل عن مدة وقته — الطعن في هذا الحكم أمام المحكمة

الإدارية العليا - صدور حكم من محكمة القضاء الإداري في المنازعة ذاتها باختصاصها بالفصل فيها وعدم الطعن فيه - صدور هذا الحكم قبل الفصل في الطعن المقام عن حكم المحكمة التأديبية - لا يجوز أية حجة تعيد المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

إن محكمة القضاء الإداري وقد قضت باختصاصها بنظر دعوى المدعى في شأن طلب إحقاقه في مرتبة عن مدة وقفه عن العمل وعدم احتصاص المحكمة التأديبية بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن هذه المدة فإن هذا الحكم وقد صدر بعد اقالة الطعن المأني في حكم المحكمة لتأديبية المشار إليه ودون انتظار الفصل فيه . فإنه لا يجوز أية حجة تعيد المحكمة الإدارية العليا عن أعمال سلطتها في التعقيب على الحكم الملعون فيه ووزنه بميزان التائون وبالتالي فلا مندوحة أعمالاً لهذه السلطة من القضاء للإسباب سالفة الذكر بإلغاء الحكم الملعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية المختصة بنظر موضوع الطلب بمثل المنازعة وبإحالة إليها لتفصل فيه . ولا وجه لتحدى عنذ بحجة حكم محكمة القضاء الإداري المشار إليه الذي لم يضع فيه لأن هذا الحكم صدر على الوجه المتقدم قبل الفصل في الطعن المأني ولم تتمتع المحكمة إلى أن تقول المحكمة الإدارية العليا كلمتها فيه باعتبارها أعلى درجات التقاضي في النظام القضائي الإداري .

(طعن ٤١٨ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)

٥٥٥

قاعدة رقم (٤٩٠)

المبدأ :

الطعن في حكم طلب وقف التنفيذ فيه والإبر بوقف تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون - صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن - لا يحول دون استمرار المحكمة العليا في الفصل فيه مادام لم ينقض جلاء الطعن في الحكم الموضوعي ولم يتم دليل على تقديمه - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

إذا كانت محكمة القضاء الإداري قد قضت في الموضوع بجنسه ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ . بإلغاء القرار الصادر بتكليف المدعى بمغادره البلاد هو وعائلته خلال مدة تنتهي في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ . وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل فوات ميعاد الطعن فيه وفقا لحكم المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لـ "جمهورية العربية المتحدة" . الا انه نظرا الى عدم انتضاء هذا الميعاد حتى الان وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه ولما كان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار اليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ١٥ منه الا اذا أمرت دائرة محص الطعون بإجباة الآراء بغير ذلك — وقد أمرت بوقف تنفيذه فعلا بـجلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٠ . وأحال الطعن الى المحكمة العليا للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ . فانه تكون ثمة — والحالة هذه — مصلحة قائية في الفصل في موضوع هذا الطلب وموجب قانوني لذلك .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٤٩١)

المبدأ :

قيام الحكم على اسباب منقوعة من اصول تخالف الثابت بالأوراق —
الفالؤه .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد وصف استئناف الحكومة الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارات المالية والتجارة وانراعاة والتبوين بأنه طعن في قرار صادر من اللجنة القضائية ، ونسب الى هذا القرار انه استند الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ من أكتوبر

سنة ١٩٥٠ واول يولية و ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ . مع ان المحكمة لم تطبق سوى قانون المعادلات الدراسية رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ . وانتهى من هذا الى القضاء بالقضاء قرار اللجنة القضائية الذي افترض وجوده . مجاوزا بذلك الواقع فيها ذهب اليه . اذ ان الطعن انما اتصب على حكم صادر من المحكمة الادارية لا على قرار من لجنة قضائية . وهو حكم لم يشر قط الى اى من قرارات مجلس الوزراء التى ذكر الحكم المطعون فيه انه استند اليها — اذا كان الثابت هو ما تقدم . فان الحكم المطعون فيه يكون قد قام على اسباب منتزعة من اصول تخالف الثابت فى الأوراق مما يوجب الغاؤه .

(طعن ١٠٦٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/١٩)

قائمة رقم (٤٩٢)

المبدأ :

لا يجوز ان يضار الطاعن بطعنه .

ملخص الحكم :

بعد استعراض النصوص القانونية وبيان حالة الطعون صده الوضعية انتهت المحكمة الى ان الحكم المطعون فيه قد استند عند اجرائه التسوية التى قام بها المدعى على معادلة الدرجات التى كان يشغلها فى كادر المال بتلك التى ورعت فى كل من القانونين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ورقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ وهذا النظر غير سليم ذلك انه فضلا عن ان المدعى قد سويت حالته بمتنفي احكام القوانين لرقام ٧ لسنة ١٩٦٦ : ٢٧١ لسنة ١٩٥٢ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٢٢ لسنة ١٩٥٢ . ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ : ١٢٠ لسنة ١٩٥٦ واستحق بمتنفاها درجات معينة وكان يشغل — فرضا — هذه الدرجات فى تواريخ سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ مخرج بذلك عن نطاق كادر

العمال بحسبته من ذوى المؤهلات بمقد تعيينه فى أول يونيه سنة ١٩٦٤ ،
فإن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ لم يمت لتسوية حالات العاملين وإنما بين
فحسب كيفية تنظيم من درجات القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى كانوا
فيها عند العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لدرجات هذا القانون الآخر .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم واذ قضى انحكم المطعون فيه بأحتية
المدعى فى منحه أول مربوط الدرجة الرابعة من درجات القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ او علاوة بن علاواتها ايها اكبر اعتبارا من أول يوليو
سنة ١٩٦٦ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ويرفض ما عدا ذلك
من طلبات وكان المدعى يستحق — حسبما سلف ايضا ايضاحه — ادرجة
المنكورة اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ غير أنه لم يظمن فى هذا
الحكم بل اقتصر الظمن من جانب الجهة الادارية ومن المقرر قانونا أنه
لا يجوز ان يضار الطاعن بطعنه ومن ثم فله فى ضوء هذا النظر يتعين
الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

قاعدة رقم (٤٩٣)

المبدأ :

الأصل ان الطاعن لا يضار بطعنه — لا يمتد الطعن الى ما قضى به الحكم
المطعون فيه قضايا نهائيا — عقد ادارى — اخلال بالتزام عقدى — التزام
المخل (عضو المنحة) بالنفقات والمرتبات التى تحيلت بها الحكومة المصرية
والجهة الأجنبية بمقمة المنحة .

ملخص الحكم :

اطراد قضاء هذه المحكمة على ان اخلال عضو البعثة او المنحة
بالتزامه بالخضبة الواجبة المدة التى لوجيها القانون كان للجنة التنفيذية
للبعثات ان تطالبه بالمرتبات التى صرفت له فى المنحة وتشمل النفقات والمرتبات
التي تحيلت بها الحكومة المصرية وايضا المصروفات التى تتحمل به الجهة

الاجنبية مقدمة المنحة . اساس ذلك ان الحكم العلم يسرى على عموميه
ما لم يقيد نص : وأن ما تقدمه الجهة الاجنبية مقدمة المنحة للمتنتع بها
تقدمه فى الأصل للخزانة العامة ثم يصرف منها الى المتنتع بالمنحة الدراسية ،
وعلى ذلك يلتزم عضو المنحة الذى يقع منه الاخلال بالالتزام بالخدمة الواجبة
المدة التى حددها القانون . يلتزم بجميع المرتبات التى صرفت له فى المنحة
التي سواء ما كان منبعه الخزانة العامة مباشرة او الجهة الاجنبية مقدمة
المنحة التى تقدم هذه المرتبات الى الخزانة العامة ثم تصرف منها الى
المتنتع بالمنحة الدراسية بطريق غير مباشر .

والاصل ان الطاعن لا يضر بطعنه . ولذلك لا يمتد هذا نالطن
الى ما قضى به الحكم المطعون فيه قضاء نهائيا . بل يقتصر الطعن على
الأسباب الواردة بتقرير الطعن ولا يمتد الطعن الى ما قضى به الحكم
المطعون فيه قضاء نهائيا بعدم الطعن فيه من الجهة التى صدر الحكم
لصالحها .

(طعن ١٠٤١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢)

قاعدة رقم (٤٩٤)

المبدأ :

الطعن الذى يرفع من احد الخصوم امام المحكمة الادارية العليا يكون
محكوماً بلصل مقرر هو الا يضر الطاعن بطعنه والا يفيد منه بحسب الأصل
سواء ، عدم سريان هذا المبدأ على الطعن المقام من هيئة مفوضى الدولة
امام المحكمة الادارية العليا اذ انه يفتح الباب امام المحكمة لقرن الحكم
المطعون فيه ببيزان القانون وزنا منطله استظهار ما اذا كانت قد قامت به حالة
او أكثر من الأحوال التى تسميه فتلفيه ثم تنزل حكم القانون فى المازعة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه ولئن كان ذلك وجه الصواب فى مدى سلامة اسباب
الطعن على الحكم المطعون فيه لما حددها وانتصر عليها تقرير الطعن الا انه
(م — ٤٢ — ج ١٥)

لما كان هذا الطعن مقبلا من هيئة مفوضى الدولة فإنه يفتح الباب أمام المحكمة الإدارية العليا بالمطعون لديها . لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القاتون وزنا مناطه استظهر ما اذا كثرت قد قبلت به حالة او اكثر من الاحوال ابنى تعييه فطفه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ام انه لم تقم به اية حالة من تلك الاحوال وكان صائبا في قضائه فبقى عليه وترفض الطعن ، وذلك دون التقيد بأسلوبه التي ساقته الهيئة لما حيث يكون الطعن مقبلا من احد الخصوم في اندعوى فانه يكون محكوما بانصل مقرر هو الا يضار الطاعن بطعنه والا يفيد منه بحسب الاصل — سواء .

١ طعن ٢٥٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)
في ذات المعنى الطعنان ٣٦١ و ٣٥٨ لسنة ٢٦ ق — بذات الجلسة .

فأعسدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

خطا مادي في منطوق الحكم — تصحيح الخطا طبقا للمادة ١٩١
مرافعات — تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم —
عرض الامر أمام المحكمة الإدارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم —
تصحيح الخطا .

ملخص الحكم :

تنص المادة ١٩١ من قانون المرافعات على ان تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من اخطاء مادية بحته كتابية او حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم من غير مراعاة ويجري كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الاصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ومناد ذلك ان تصحيح الخطا المادي في نسخة الحكم الاصلية تتولاه المحكمة التي اصدرت هذا الحكم لما من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم . ولئن كان ذلك الا انه وقد عرض هذا الامر على المحكمة

الادارية العليا بمناسبة الطعن في الحكم واستبانت المحكمة هذا الخطا
المسادي فانه لا مانع من ان تضمن حكمها الصادر في الطعن تصحيح ذلك
الخطا المادي وضوحا للأبور في نصليها الصحيح .

(طعن ٤٠٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥)

قامعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

حكم حاز قوة الأمر المقضى به - لا يجوز نظر طعن آخر عن نفس
الموضوع وبين نفس الخصوم .

ملخص الحكم :

بما كان الثابت ان هناك طعنين برقمى ٥٢٠ : ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق
يتعلقان بحكمين صدر كل منهما في طعن على حده الا انها في الواقع
من الأمر يتناولان نزاعا واحدا اتمت بشأنه بدءا دعوى واحدة هي الدعوى
رقم ٤٤٥ لسنة ٢٤ ق بخصوص احقية المدعى في صرف بدل عدوى وصدر
فيها الحكم بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٧٩ . وقد اقامت هيئة مفوضى الدولة
الطعنين رقمى ٥٢٠ و ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق : - واصدرت دائرة فحص الطعون
بهذه المحكمة بجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٨١ حكمها في الطعن رقم ٥٢٠
لسنة ٢٦ ق ويقضى بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وهو حكم نهائى حاز
قوة الأمر المقضى به .

وتنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون
الائتبات في المواد المدنية والتجارية على ان الاحكام التي حازت قوة الأمر
المقضى به تكون حجة نيةا فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض
هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا في نزاع قام
بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا
وسببا وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها .

ولما كان الحكم الصادر في الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٢٦ ق قد حاز قوة الامر المقضى به واصبح حجة بما فصل فيه وان الاصلح في هذا الطعن هم بعينهم الاصلح في الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق كما اتخذ فيها موضوع النزاع وهو الحق المطالب به وسببه وهو الاسس القانوني الذي يبنى عليه الحق . ومن ثم أصبح مهتعا المجادلة في تلك الحجة اذ يعبر ذلك الحكم عنوانا للحقيقة فيما قضى به . وعلى هذا يفدو من غير الجائر فتوننا نظر الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق لسبقه الفصل فيه وذلك عملا بالمادة ١٠١ سلفة الذكر .

، طعن ٥٦٨ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ (

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

انتهاء الخصومة مادام قد قضى من قبل بإلغاء القرار المطعون فيه .

ملخص الحكم :

من حيث أن الطعن يقوم على ما ورد في تقرير الطعن وحاصله انه توجد وظائف شاغرة للقانونيين فكان يتمين ترقية المدعى في أحداها .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة ان قضت في الطعون ارقام ١٢٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق . ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق . بإلغاء القرارات الاداريين ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٤ لسنة ١٩٧٧ إلغاء كليا .

ومن حيث انه بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٢ صدر قرار رئيس مجلس ادارة هيئة كهرباء مصر برقم ٢٣١ لسنة ١٩٨٢ وهو يقضى بإلغاء القرارات الاداريين رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٦ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧ فيها تضمنا من تعيين العاملين الواردة نساؤهم في عذين القرارات وما يترتب عليها من آثار وذلك تنفيذا للأحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا في الطعون ارقام ١٢٣١ لسنة ٢٥ ق ، ١٧٨ لسنة ٢٦ ق . ٩٢٤ لسنة ٢٦ ق والتي تقضى بإلغاء القرارات المشار اليها إلغاء كليا .

ومن حيث أن الطعن المائل هو طعن بالالغاء ينصب على القرارات السابقة الفائزة من المحكمة الإدارية العليا الغاء كلياً كما أن الجهة الإدارية قامت بإلغائها تنفيذاً لهذه الأحكام .

ومن حيث أنه لذلك يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإنهاء الخصومة .

(طعن ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٥)

تطبيق :

لما كان لحكم الإلغاء حجية مطلقة ، فهو يمتد به قبل الكلفة ، فإن الحكم بإلغاء القرار المطعون فيه في دعوى أخرى متى صار نهائياً حائزاً لقوة الشيء المقضى فيه يتمتع بحجية عينية وليست شخصية فيحتج به قبل من مطلوا في الدعوى ، بل وقبل من لم يكون ممثلين في الدعوى أيضاً . ومن ثم فإن طلب إلغاء القرار في المنازعة الماثلة بعد أن انقضى عنصر النزاع فيه يستوجب اعتبار الخصومة منتهية .

(ضمن ٢٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

القصر الثاني التمس اعادة النظر

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

المادة ٤١٧ من قانون المرافعات — الفسخ الذي يجيز التمس اعادة النظر في الأحكام — هو كل أعمال التليس والمفاجآت الكاذبة والعمل الاحتيالي الذي يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر في اعتقادها — مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته او عدم تقديمه — لا يعتبر في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للفسخ — علم التمس بوجود هذه الأوراق تحت يد خصمه — عدم طلب الزامه بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات — يجعل الطعن بالالتمس غير مقبول — مثال ذلك — عدم قبول التمس اعادة النظر اذا كان التمس ينسب الى الإدارة هيبس أوراق التحصيل في حين انه لم يكن قد طلب الزام الإدارة بتقديمها .

بمخص الحكم :

ان الفسخ الذي يجيز التماس اعادة النظر في الأحكام هو كل أعمال التليس والمفاجآت الكاذبة وكذلك كل عمل احتيالي يعمد اليه الخصم ليخدع المحكمة ويؤثر بذلك في اعتقادها ، ومن المتفق عليه ان مجرد انكار الخصم وجود مستند ما في حوزته او عدم تقديمه هذا المستند — لو صح ان انكاره او عدم تقديمه كان مؤثرا في الحكم — لا يعد في صحيح الرأي عملا احتياليا مكونا للفسخ الذي يجيز التماس اعادة النظر في الأحكام . وهذا واضح من ان المادة ٤١٧ من قانون المرافعات التي حددت أوجه الالتباس قد جعلت حصول التمس بعد صدور الحكم على أوراق تالطة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها ، سببا مستقلا من الأسباب التي تجيز الالتباس وتطبيعي انها ما كتبت لتنص على هذه الحالة لو ان

حيلولة الخصم دون تقديم أوراق قاطعة في الدعوى كانت من قبيل الفسخ
النصوص عليه في الفقرة الأولى منها ومضلا عن ذلك فإن القانون قد
رسم في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات وما بعدها الإجراءات التي تتبع
للزام خصم بتقديم ورقة تحت يده مما يقطع بين عدم تقديم
خصم لورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده لا يعتبر من قبيل الفسخ الذي
تصدته المادة ١١٧ مرافعات في مقررتها الأولى والذي يجيز التماس إعادة
النظر في الأحكام . وذلك بمراعاة أن الحكومة كما ظهر من الأوراق لم تكلف
بتقديم أوراق تلك التحقيقات حتى يمكن القول بأنها امتنعت عن تقديمها
أو حالت دون ذلك .

أما استناد المدعي في التماسه إلى أن الوزارة حبست أوراق التحقيق
بالجزاء الموقع عليه في حين أن هذه الأوراق لو قدمت لكان لها أثر في
الدعوى ، وإلى ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ١١٧ من قانون
المرافعات والتي تنقضي بانه « إذا حصل الملتزم بعد صدور الحكم على
أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها » فبرود بانه
لا يمكن قبول التماس إعادة النظر في الحكم فبقا لهذا ألوجه يجب
أن تكون الأوراق المحجوزة قاطعة في الدعوى بحيث أنها لو كانت قدمت
للمحكمة قبل الفصل في الدعوى لتغير وجه الحكم فيها وإن يكون الخصم
هو الذي حال دون تقديمها إلى المحكمة . وإن يكون الملتزم جاعلا وجود
تلك الورقة تحت يد خصمه — أما إذا كان عالما بوجودها ولم يطلب
الزمام بتقديمها وفقا لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات فلا يقبل
منه الطعن بالائتماس .

(طعن ٢٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٥)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا — عدم جواز الطعن
فيها بالائتماس إعادة النظر — أسس ذلك وأثره — عدم جواز قبول الائتماس
والزام الملتزم المصروفات دون العرامة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة اولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة نصت على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومفاد هذا النص — بمفهوم المخالفة — انه لا يقبل الطعن فى الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بطريق التماس اعادة النظر .

فاذا كان الحكم الملتبس فيه غير قابل للطعن فيه بطريق التماس اعاده النظر فانه يتعين القضاء بعدم جواز الالتماس والزام الملتبس بالمصروفات ولا وجه للحكم على الملتبسة بالفرامة فى هذه الحالة .

(طعن ٨٩٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة — نص المادة ١٩ منه على جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر — مفاد هذا النص عدم جواز الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا .

ملخص الحكم :

نصت لفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة على انه « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر » فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . ومفاد هذا النص ، بمفهوم المخالفة ، على النهج الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، انه لا يجوز قبول الطعن فى الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بطريق التماس اعادة النظر .

(طعن ٥٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٥)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر — لا وجه للحكم على المتهم بالفراغة اذا ما قضى بعدم قبول الالتماس .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٩ فقرة اولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة كانت تنص على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المتصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية . وقد اورد قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ذات الحكم فتنص فى الفقرة الاولى من المادة ٥١ منه على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التنايبية بطريق التماس اعادة النظر وفلا كل من هذين النصين — بمفهوم المخالفة — ان الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس اعادة النظر . ومن ثم ينعين القضاء بعدم جواز نظر الالتماس مع الزام المتهم بمصروفاته ، ولا وجه للحكم على المتهم بالفراغة ، لان الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم برفض الالتماس او عدم قبوله فلذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتماس دون التصدى لبحث موضوعه ، ملا يكون هناك ثبة وجه للحكم باسعراة .

(طعن ١١٥٩ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/١٦)

قاصدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

احكام المحكمة الادارية العليا لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر — الحكم بعدم جواز نظر التماس — لا وجه للحكم على التماس بالفراغة — الحكم بالفراغة لا يكون الا عند الحكم بعدم قبول التماس او رفضه .

ملخص الحكم :

يبين من استعراض النطور التشريعي للنصوص التي تنظم المحكمة الادارية العليا وتبين اختصاصاتها — ان المشرع قد انشا هذه المحكمة بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ليكون خاتمة المطاف فيما يعرض من اخصية على القضاء الادارى ونالط بها مهمة التعقيب النهائى على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى . واتساقا مع ذلك فقد نص فى المادة ١٥ من ذلك القانون على انه لا يقبل الطعن فى احكام هذه المحكمة بطريق التماس اعاده النظر . وقد سكت القانونان التاليان لمجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الحالى عن ايراد نص مماثل لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وانما ورد فيها النص على انه يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او من المحاكم الادارية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك فى الفقرة الاولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ والفترة الاولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا . ومن ثم فانسه لما كانت المحكمة الادارية العليا لم تتبدل منزلتها فى هذين القانونين عما كانت عليه فى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه اذ ما برحت على راس القضاء الادارى ونهية المطاف فيه . فقد جرى قضاء هذه المحكمة فى ظل القانونين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان احكام المحكمة الادارية العليا كانت وما زالت لا تقبل الطعن بطريق التماس اعادة النظر وذلك

بمفهوم المخالفة لنص الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم جواز نظر الالتباس مع الزام المتنبس المعروف طبقاً للمادة ١٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . ولا وجه للحكم على المتنبس بالغرامة لأن الحكم بالغرامة لا يكون إلا عند الحكم بعدم قبول الالتباس أو برفضه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . فإذا قضت المحكمة بعدم جواز الالتباس دون التصدى لبحث موضوعه فلا يكون ثمة وجه للحكم بالغرامة .

(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبحث :

التماس اعادة النظر - خضوع الطعن فى الاحكام لقانونى المرافعات المدنية والتجارية او الاجراءات الجنائية بحسب الاحوال - خضوع الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية فى الدعاوى التأديبية ابتداء لقانون الاجراءات الجنائية بوصف ان هذه الاحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية - خضوع الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى الاحكام التى تصدر فى دعاوى الفاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية او فى الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار ان هذه الاحكام تنبنى بحسب الاصل ، وبحسب طبيعة المنازعة الصادرة فيها الحكم الى قضاء القضاء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى واحكامه الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس

اعادة النظر في المواعيد والاحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن أو برفضه جاز الحكم على الطاعن بغرامة لا تتجاوز مائتين جنيهاً فضلاً عن التعويض ان كان له وجه .

ومن حيث ان ولاية المحاكم التأديبية كانت قبل العمل بالحكم مانون مجلس الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ تناول فقط الدعاوى التأديبية ابتداءً . اما الطعون التي توجه الى القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية فقد كانت تختص بنظرها محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بحسب الاحوال . ويصدر قانون مجلس الدولة المشار اليه ، أصبحت المحاكم التأديبية فرع من القسم القضائي بمجلس الدولة وولايتها تناول الدعاوى التأديبية ابتداءً التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي . كما تناول الطعن في أي جزاء تأديبي صادر من السلطات الرئاسية على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة المشار اليه . وهي الطعون المباشرة . وكذلك طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء التأديبي والطلبات الأخرى المتعلقة بإلغاء الجزاء بوصفها طعون غير مباشرة . ولزم ذلك أن الطعن بطريق النجاس اعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في الدعاوى التأديبية المبتدأة يخضع لأحكام قانون الاجراءات الجنائية بوصف ان هذه الأحكام تصدر بتوقيع عقوبة من العقوبات التأديبية . اما الطعن بطريق النجاس اعادة النظر في أحكام هذه المحاكم التي تصدر في دعاوى إلغاء القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية أو في الطعون غير المباشرة المتعلقة بهذه القرارات ، فإنه يخضع لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار ان هذه الأحكام تنتمي بحسب الأصل وبحسب طبيعة المنازعة الصادر فيها الحكم . الى قضاء الإلغاء . وشأنها في ذلك شأن الأحكام التي تصدر من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بإلغاء القرارات الإدارية النهائية والتعويض عنها .

ومن حيث أن التلبت من الأوراق أن طعن المدعي بالنجاس اعادة

انظر كان عن الحكم الصادر برفض الدعوى التي اقامها اهل ذات المحكمة
لإلغاء قرار السلطة الرئاسية بفصله . فمن ثم يخضع هذا الالتباس لاحكام
قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي حدد حصرا في المادة ٢٤١ منه
الاحوال التي يجوز فيها انطعن بطريق التماس اعادة النظر ومن بينها « اذا
وقع من الخصم نكس كان من شأنه التأثير في الحكم » .

اطعن ١٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبحث :

الفش الذي يجيز قبول التماس اعادة النظر بالمعنى المقصود من المادة
٢٤١ من قانون المرافعات يشترط فيه ان يتم بعمل احتيالي يقوم به المتمس
ضده ينطوي على تدليس يعمد اليه الخصم ليدفع المحكمة ويؤثر في عقيدتها
فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الفش ضد خصمه الذي كان
يجعل ان هناك غشا وكان يستحيل عليه كشفه او محضه - لا وجه للالتباس
اذا كان المتمس قد اطلع على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه
تبين غشه وسكت عنه ولم يكشف عن حقيقة المحكمة او كان في مركز
يسمح له بمراقبة تصرفاته ولم يبين دفاعه في المسائل التي يتظلم منها -
اساسي ذلك - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الفش الذي يجيز قبول التماس اعادة النظر بالمعنى
المقصود من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، يشترط فيه ان يتم بعمل
احتيالي يقوم به المتمس ضده ، وينطوي على تدليس يعمد اليه الخصم
ليخدع المحكمة ويؤثر في عقيدتها فتحكم بناء على هذا التصور لصالح من
ارتكب الفش ضد خصمه الذي كان يجعل ان هناك غشا . وكان يستحيل
عليه كشفه او محضه . ومن ثم فان الفش الذي يعتد به كسبب من اسباب
الالتباس هو الذي يكون خافيا على المتمس اثناء سير الدعوى وغير معروف
له ، فاذا كان مطلعا على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين

عُشيه ومسكت عنه ولم يكشف عن حقيقته للحكمة ، أو كان في مركز يسمح له ببراقبة تصرفاته ولم يبين أوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم فيها ، فانه لا وجه للانتهاس .

ومن حيث انه اكتشف للحكمة من أوراق الدعوى رقم ١١٥ لسنة ٧ — المطعون في الحكم الصادر منها بانتهاس اعادة النظر — ان التركة المدعى عليها أجابت عليها بان تودعت حافظة بمستندات انطوت على صورة قرار فصل المدعى . ومحضر اجتماع اللجنة الثلاثية المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ٧٢ التي نظرت طلب انتهاء خدمة المدعى . وملف خدمته . والتحقيق الإداري الذي أجري في شن الواقعة التي استندت الى المدعى مرفقا به مذكرة ذلك التحقيق ، وكان ذلك بجلسة ٥ من مارس ١٩٧٢ التي حضر فيها محامي المدعى . ومفاد ما نندم ان دفاع الشركة واستيدها كانت مبسوسة لدى المحكمة في غير استخفاء أو تمليل وكانت المحكمة على علم تام — من واقع تلك المستندات — بعدم التجاء الشركة الى النيابة العامة ولم تدع الشركة خلاف ذلك . واكتفت المحكمة في تكوين عقيدتها بما أظهره التحقيق الإداري في هذا الصدد . فمن ثم تهازل استايد المدعى عن حصول غش من الشركة تلزم به الحكم بسوغ التماس اعادة النظر . ولا وجه لما يثيره المدعى في التماس اعادة النظر من استايد مؤداها ان الشركة المدعى عليها اغتصبت سلطة النيابة العامة فاستندت اليه التزوير . كما انها لم تبرز استيدها في ثبوت الواقعة مع جهله القراءة والكتابة او ان التحقيق شلبه نقص لأن كَر عذوه الاستايد لا تعدو أن تكون تعيبا للحكم المتمس فيه قوامه عدم صحة ما انتهت اليه المحكمة من رفض دعواه . ولئن جاز ان تكون سببا من اسباب الطعن في الحكم امام المحكمة الادارية العليا فانها لا تشغل حالة من احوال التماس اعادة النظر طبقا لنهاده ٢٤١ من قانون المرافعات . كذلك فان قول المدعى ان من مثله في الدعوى لم يناقش دفاع الشركة لو يرد عليه فان ذلك يتصل بطلاقة المدعى بحجابه ولا يعد غشا في حكم المادة ٢٤١ مرافعات .

ومن حيث انه متى كان ذلك ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وقضى بعدم قبول الانتهاس . فانه يكون متقفا والقانون .

كما ان ما انتهى اليه الحكم المشار اليه من تغريم المدعى ثلاثة جنيهات يتفق مع ما نصت عليه المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة التي أجازت عند الحكم بعدم قبول التماس أو رمسه الحكم على الطاعن بغرامة لا تجاوز ثلاثين جنيهاً . ومن ثم يكون الطعن عليه على غير أساس سليم من القانون بتعين رفضه .

(طعن ٤٤٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

المشروع حدد في المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق إعادة النظر تعداداً على سبيل الحصر - كافة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية والتأديبية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر - لا يجوز الاستناد الى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والتي تنص بأن أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا - أساس ذلك : امتناع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس إعادة النظر قبل الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بإدعاء امتناع الطعن في هذه الأحكام بطريق التماس إعادة النظر بصفة مطلقة .

بالمضي الحكم :

انه باستقراء القوانين المتعاقبة الصادرة بتنظيم مجلس الدولة يبين ان المشروع حرص على النص على جواز الطعن في الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بطريق التماس إعادة النظر .

وكان هذا الطعن هو طريق الطعن الوحيد الذي متاحه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ لذوى الشأن إذ نصت المادة الثانية منه على انه « لا يقبل الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري إلا بطريق التماس إعادة النظر في الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات في المواد

المدنية والتجارية » وبذات الحكم نصت المادة التاسعة من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ .

ومصدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذى انشأ لأول مرة المحكمة الإدارية العليا ونظم طريق الطعن أمامها فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارية . حرص المشرع على النص على جواز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارية عن طريق التماس إعادة النظر فنص فى المادة ١٦ منه على أنه « يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم الإدارية بطريق التماس إعادة النظر » وبذات الحكم جرى نص المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة . كما أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة جرى نص المادة ٥١ منه فى نقرتها الأولى بالآتى : « يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحكم الإدارية والمحكم التأديبية بطريق التماس إعادة النظر من أنواعه والأحوال المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قانون الإجراءات الجنائية حسب الأحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعته المنازعة المنظورة أمام هذه المحاكم » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن المشرع عدل فى المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها الأحكام التى يجوز الطعن فيها بطريق إعادة النظر تعدادا على سبيل الحصر ولم ينص على الإحالة فى بيان تلك الأحكام إلى قانون المرافعات أو قانون الإجراءات الجنائية للذان ينصان على أنه يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية (مادة ٢٤١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية) .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن كافة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى والمحكم التأديبية والمحكم الإدارية يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر . ومن ثم لا حجة فيها ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أنه لا يجوز التماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية استنادا إلى أنها لا تصدر بصفة انتهائية وكان يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية

الطليا ، ذلك ان المادة ٥١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ صريحة في جواز الطعن في هذه الاحكام بطريق التماس اعادة النظر دون اشتراط ان تتصف بالنهائية حتى يجرى عليها هذا الوجه من اوجه الطعن بطريق التماس اعادة النظر فضلا عن ان احكام هذه المحاكم هي احكام نهائية طبقا لنص المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة والتي تنص على ان « احكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن بها امام المحكمة الادارية العليا في الاحوال المبينة في هذا القانون » . كما ان القول بامتناع الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالتماس اعادة النظر قبل الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا مؤداة امتناع الطعن في هذه الاحكام بصفة مطلقة . ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه لا يجوز الطعن على الاحكام الصادرة من المحكمة الادارية العليا بطريق التماس اعادة النظر . ومن ثم تكون المحكمة قد اهدرت صريح نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة المشار اليها .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز التماس اعادة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٨ القضائية . وذلك على خلاف نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم يكون الحكم المشار اليه قد صدر بخالف للقانون بتعين الانفساء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لموضوع الالتماس . ومن ثم يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للمعلنين بوزارة التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

(علن ٨٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

الطعن امام المحكمة الادارية العليا — تأسيسه على ان الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصم وهي احدى حالات التماس اعادة النظر — جوازه .

ملخص الحكم :

ان الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بما لم يطلبه صاحب الشأن ، انما اقام قضاءه بذلك على قاعدة قانونية خاطئة مما يجيز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا طبقا لأوضاع المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة ، استنادا الى خطئه في تطبيق القاعدة المشار اليها . هذا الى ان المراكز القانونية في مجال القانون العام انما تستمد من قواعد تنظيمية مردها الى القوانين واللوائح التي يتعين على القاضي الإداري انزال حكمها على الوجه الصحيح في المنازعة المطروحة عليه ، ومن ثم يتعين رفض الدفع المؤسس على القول بأن الحكم المطعون فيه وقد قضى للدعى بكثير مما طلبه ، مما كان يجوز الطعن فيه الا بطريق التماس اعادة النظر بالتطبيق للبادء ١٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي احوالت اليها المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة .

(طعن ١٩٩٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٧)

الفرع التاسع دعوى البطلان الأصلية

قامعة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي - ورود عدة استنتاجات على هذه القاعدة منها الأحكام التي تصدر ضد شخص بدون إعلانه لحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلانا صحيحا .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان لا يجوز أن يطعن في الأحكام بطريق البطلان الأصلي وأنه إذا كان الحكم باطلا وانقضت مواعيد الطعن فيه أو استنفذت اعتبر صحيحا من كل الوجوه ولا يجوز بأي حال من الأحوال التمسك بأي وجه من أوجه بطلانه طبقا للقاعدة إلا أن هذه القاعدة تخضع لعدة استثناءات وهي :

١ - الأحكام التي تصدر من فرد أو من أفراد عاديين ليس لهم ولاية القضاء .

٢ - الأحكام الصادرة من محكمة لا وظيفة لها أو على خلاف القواعد الأساسية الموضوعية للنظام القضائي .

٣ - القرارات القضائية التي لا تفعل في منازعة ما ولو اتخذت شكل الأحكام كالحكم الصادر برسم المزداد .

٤ - الأحكام التي تصدر في الدعوى في مواجهة شخص بدون إعلانه للجلسة المحددة لنظر الدعوى إعلانا صحيحا أو ضد شخص متوفى : نمی هذا الحال واشباهها يكون الحكم باطلا لبنائه على إجراءات باطلة .

(طعن ٧٧٠ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة منها — افترضنا هذه المحكمة بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما ثلّبه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .

ملخص الحكم :

إن هذه المحكمة تختص بالفصل في طلب إلغاء الحكم الصادر منها إذا ما ثلّبه عيب جسيم يسمح بإقامة دعوى بطلان أصلية .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

دعوى البطلان الأصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل أضرار للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته .

ملخص الحكم :

إذا أُجيز استثناء الطعن بدعوى بطلان أصلية في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فإن هذا الاستثناء — في غير الحالات التي نص عليها المشرع كما فعل في المادة ١١٧ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ — يجب أن يقف عند الحالات التي تنطوي على عيب جسيم وتمثل أضراراً للمدالة ينقد فيها الحكم وظيفته .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

انقضاء مواعيد الطعن في الحكم الباطل اعتبار الحكم بمنجى من الإلغاء
— عدم جواز الطعن في الأحكام بطريق دعوى البطلان الأصلية — نص المادة
٢٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أن
يبلغ قلم كتب المحكمة تاريخ الجلسة إلى ذوي الشأن ويكون ميعاد الحضور
ثمانية أيام على الأقل — عدم مراعاة هذا الميعاد وإن كان يؤدي إلى عيب
شكلي في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترب عليه بطلانه شكلا إلا أن سبيل
التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطريق الطعن المقرر قانونا لا رفع دعوى
مبتدأه بالبطلان — أسلمت تلك : أن هذه الوسيلة الاستثنائية يجب أن يقف
عند حد الحالات التي تنطوي على عيب جسيم يمثل إهدار العدالة يفقد فيها
الحكم وظيفته كحكم يفقدانه أحد أركانه الأساسية وهذا الأمر غير المحقق
في هذه الحالة .

لمضمي الحكم :

ومن حيث أنه عن تحديد وسيلة التمسك بهذا البطلان فمن الجدير
بالذكر أنه وإن كان من المقرر نقضها وقضاء أنه لا بطلان في الحكم سواء بدعوى
مبتدأة أو بطريق الدفع في دعوى قائمة إلا أن هذا يتصرف إلى الحكم
الذي وإن كان يمتوره البطلان إلا أنه موجود ومنتج لكل آثاره ما لم يقض
ببطلانه بأحدى الطرق المقررة لذلك، قانونا — أما الحكم المردود وهو الذي
تجرى من الأركان الأساسية للحكم والتي حاصلها أن يصدر من محكمة تتبع
جهة قضائية وإن يصدر بمثلها من سلطة قضائية ، أي في خصومة وإن يكون
مكتوبا ، فهذا الحكم يعتبر غير موجود وغير منتج لأي أثر قانوني ولا يلزم الطعن
فيه للتمسك باتعاده وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما اشتمل عليه من قضاء،
كما يجوز الطعن فيه بالبطلان بدعوى أصلية أو بدفع في دعوى قائمة .

ومن حيث أنه على هدى ذلك وأذ كان الثابت من الأوراق أن الدعوى
الفرعية وإن كانت الجهة الإدارية لم تتبع في شأن اتباعتها الطريق القانوني

المسلم الا ان الجلى فى الامر ان الطاعن ووكيله علما بها من المذكور الذى تسلم صورتها الوكيل امام مغوض الدولة بجلسة التحضير المنعقدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩٦٧ وقام بالرد عليها مما يغدو من المتعذر معه اعتبار الحكم الصادر فيها منعديا فاقدا لطبيعته كحكم بل يعتبر — فى الحقيقة — قد شلب وجه من لوجه البطلان مما يجوز معه الطعن فيه امام هذه المحكمة تطبيقا للمادة ٢/١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سائف الذكر التى تقضى بجواز الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى « لذ وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم » . وعلى ذلك واذا كان الثابت ايضا ان الطاعن قد علم فى ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ بهذا الحكم عند اعلانه بقائمة الرسوم الصادر فى شأنه . وقد استغلق امامه طريق الطعن لفوات مواعيده المقرر ومن ثم فلا يجوز له بعد ذلك رفع دعوى بطلان اصلية لأن الحكم اصبح نهجى من الالفاء .

ومن حيث انه فيما يتعلق بما اثاره الطاعن بشأن عدم اخطاره بنأى من جلستى المرافعة فى الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية الى ان صدر الحكم فيها بجلسة ٢٧ من ابريل سنة ١٩٦٩ فالثابت من الاطلاع على دفتر صادر محكمة القضاء الادارى (الارشيف) فى الفترة من ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ حتى ٢٨ من ديسمبر ٦٨ ان مسكرتارية محكمة القضاء الادارى ارسلت الى وكيل الطاعن (الاستاذ المحلى) اخطارا فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ برقم ٢١٧٢ لابلغته بتاريخ جلسة الاول من ديسمبر سنة ١٩٦٨ (وهى تاريخ اول جلسة فى المرافعة) وانه وان كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تقضى بان يبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى نوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الاقل . وكان الواضح ان الاخطار تم لائل من ثمانية ايام ، الا انه يلاحظ ان عدم مراعاة هذه المدة وان كان يؤدى — الى وتوحيب عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه شكلا الا ان سبيل التمسك ببطلانه هو الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا لا رفع دعوى مبتدأة بالبطلان اذ ان ولوج هذه الوسيلة الاستثنائية يجب ان يقف عند حد الحالات التى تنطوى على

عيب جسيم يمثل اهدارا للعدالة يمتد معها الحكم وظيفته كحكم بفقدانه احد اركانه الاساسية على ما تقدم بيئنه وهو الامر غير المحقق .

ومن حيث انه تاسيسا على كل ما سلف واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى عدم جواز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٤ لسنة ٢١ القضائية بطريق دعوى البطلان الاصلية فانه يكون قد صادف صحيح حكم القانون مما يضمن معه الحكم برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات .

(طعن ٥٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٦/٧)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

لا يجوز الطعن في احكام المحكمة الادارية العليا الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل في الدعوى او ان يقرن الحكم بعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الاصلية — توافر سبب من اسباب عدم الصلاحية في احد اعضاء المحكمة الذين لم يشتركوا في اصدار الحكم او المداولة فيه ، وكذا في مفاوضات الدولة لدى المحكمة لا يؤدي الى بطلان الحكم نظرا لان عدم الصلاحية شخصية لا تتجاوز شخص القاضي الذي تقوم به ولا يفاثر بها من يجلسون معه في الدائرة التي يزيد عدد اعضائها على التصاب الذي تصدر به احكام المحكمة ، كذلك فان المفوض لا يشترك في الفصل في الدعوى ولا يقضي بشيء فيها .

الخصم المصمم :

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى ان يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده احد الخصوم اذا كان له مصلحة في الدعوى القائمة (المادة ١٤٦) ويقع باطلا عمل القاضي او قضاؤه في تلك الحال ولو تم بائفاق الخصوم واذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم ان يطلب منها الفاء الحكم واعادة نظر الطعن امام دائرة اخرى (المادة ١٤٧) وبين القلمون

فى المادة ١٤٨ الأسباب التى تجيز طلب رد القاضى وفرضت المادة ١٥١ تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع الا سقط الحق فيه ونصت المادة ١٦٢ على أن تتبع القواعد والإجراءات المتقدمة عند رد عضو النيابة اذا كانت طرفا مفضها لسبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادتين ١٤٦ و ١٤٨ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على تطبيق اصول تلك الأحكام من تلقون المرافعات على ما تصدره محكمة القضاء الإدارى لمنطقها بأسس النظام القضائى وما تقتضيه من اطمئنان الخصوم الى حيدة القاضى ومن نأى به عن مظنة الشبهة وزاد هذا القضاء فى الاحتياط فسوى بين أعضاء تلك المحاكم الذين يقضون فى الدعوى ومفوض الدولة الذى يقوم بتحضيرها وابداء الراى القانونى فيها وقضى ببطان الحكم اذ قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى التى صدر فيها .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا تصدر عن أعلى محكمة طمن فى القضاء الإدارى فلا يجوز أن يعقب عليها ولا أن يقبل طعن فيها الا أن انتفى عنها صفة الأحكام القضائية بذن يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو أن يقترن الحكم بمعيب جسيم تقوم به دعوى البطلان الأصلية واذ كتلت أسباب عدم الصلاحية شخصية لا تجاوز شخص القاضى الذى تقوم به ولا يتأثر بها من يجلسون معه فى الدائرة التى يزيد عدد أعضائها على النصاب الذى تصدر به لحكمها كما لا يؤثر سبب عدم الصلاحية الذى يقوم بمفوض الدولة لدى المحكمة الإدارية العليا فيما تصدره من أحكام واذ يبين من الاطلاع على أوراق الحكم أن السيد لم يشارك بشئ فى نظير الطعنين ولا فى اصدار الحكم فيها ولا المدولة فيه كما لم يثبت اشتراك السيد المستشار فى الحكم وهو لم يشترك فى تقديم كفاية الطاعن وما ساقه المدعى من دلائل لا تقيد فى إثبات شئ من هذا الاشتراك وهى تتفق وما يجرى عليه العمل فى توزيع القضايا بين أعضاء الدائرة من السادة المستشارين فلا يكون ثمة احد ممن أصدروا الحكم الطعون فيه قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للفصل فى الطعنين المشار اليهما ولا يلحق بالحكم البطلان مما قام من عدم الصلاحية بالمفوض الذى

اعد انقريرين بالرأى القاتونى فى الطعنين ولا مما قام من ذلك بالمفوض الذى حضر جلسات المحكمة عند الفصل فيها ذلك ان احدا من المفوضين لا يقوم بهذا الفصل ولا يقضى بشيء منه واذا كلن ما اخذه الطاعن على قضاء الحكم قد اقتصر على اجتهاد ذلك القضاء فى تاويل القانون وتطبيقه وليس فى عدم رد الحكم على بعض من وجوه دفاع الطاعن غير الجوهرية ما يعتبر عيبا جسيما يصم الحكم بالبطلان الاصلى ولا يكون ما يجيز التعرض للحكم المطمون فيه ويكون الطعن لا سند له من القانون ويتمين رفضه .

(طعن ٥٩٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

لا يجوز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا اتفقت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم من مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى او ان يقترن الحكم بعيب جسيم يمثل اهدارا للمدالة يفقد الحكم وظيفته وتقوم على اساسه دعوى البطلان الاصلية — الطعن فى حكم المحكمة الادارية العليا بدعوى البطلان الاصلية لاشتراك اعضاء دائرة فحص الطعون فى نظر الطعن امام الدائرة الخماسية بالمحكمة الادارية العليا — الحكم بعدم جواز قبول الدعوى — المادة ٧ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ — القرار الذى تصدره دائرة فحص الطعون بالحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لا ينة النزاع بل ينقله تلقائيا برهته من الدائرة الثلاثية الى الدائرة الخماسية لتواصل نظر المنازعة التى بدأت مرحلتها الاولى امام الدائرة الثلاثية — اجراءات نظر المنازعة فى مرحلتها تعتبر متصلة ومتكاملة فى درجة واحدة من درجات التقاضى — الآثار المترتبة على ذلك : القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالحالة الطعن الى الدائرة الموضوعية الخماسية لا يمنع من اشتراك فى اصداره من المستشارين من الاشتراك فى تشكيل الدائرة الخماسية بالمحكمة الادارية العليا — عبارة من اشتراك من اعضاء دائرة فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة تشمل كل اعضاء هذه الدائرة بما فيها رئيسها .

ملخص الحكم :

انه يجدر التنويه بادىء ذى بدء الى انه لا يجوز الطعن فى احكام المحكمة الادارية العليا باى طريق من طرق الطعن الا اذا انتفت عنها صفة الاحكام القضائية بان يصدر الحكم عن مستشار قام به سبب من اسباب عدم الصلاحية للفصل فى الدعوى أو ان يقتصر الحكم بميب جسيم يمثل اهدار للمدالة يفقد فيها الحكم وظيفته وتقوم به دعوى البطلان الأصلية . ومن حيث ان المادة ٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بنسب مجلس الدولة تنص على انه يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو أكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين وتنص المادة ٤٤ من ذات القانون على ان ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة وتنص المادة ٤٦ منه على ان تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع اصيحات موفى الدولة اذا رات دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا اما لان الطعن مرجح القبول أو لان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانونى ثم يسبق للمحكمة تقريره اصدرت قرارا بحالته اليها اما اذا رات بلجاء الآراء انه غير مقبول شكلا أو باطلا أو غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه وتنص المادة ٤٧ من القانون المشار اليه على ان تسرى القواعد المقررة لتنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا على الطعن امام دائرة فحص الطعون ويجوز ان يكون من بين اعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من اعضاء فحص الطعون فى اصدار قرار الاحالة .

ومن حيث انه يبين من جاع هذه النصوص ان المنازعة المطروحة امام المحكمة الادارية العليا تبدأ بطعن يقدم من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتابها وتنتهى بحكم يصدر من هذه المحكمة اما من دائرة فحص الطعون المشكلة من ثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا واما من احدى دوائر المحكمة المشكلة من خمسة من مستشاريها وسواء صدر الحكم من هذه الدائرة أو من تلك فانه فى كل من الحالتين يعتبر

حكما صادرا من المحكمة الادارية العليا فلذا رأت دائرة فحص الطعون باجتماع الآراء ان الطعن غير مقبول شكلا او انه باطل او غير جدير بالمعرض حكمت برفضه وتعتبر حكما في.هذه الحالة منهيًا للمنازعة أمام المحكمة الادارية العليا إما اذا رأت ان الطعن مرجح القبول او ان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره فانها تصدر قرارا بأحالة الى المحكمة الادارية العليا وقرارها في هذه الحالة لا ينهى النزاع بل ينقله تلقائيا برمته الى دائرة المحكمة الادارية العليا المشكلة من خمسة من مستشاريها لتواصل نظر المنازعة التي بدأت مرحلتها الاولى أمام دائرة فحص الطعون ثم انتقلت بعد ذلك الى الدائرة الخامسة لتستمر في نظرها الى ان تنتهي بحكم يصدر فيها . واذا كانت المنازعة لا تنتهي بالقرار الصادر من دائرة فحص الطعون بالأحالة بل تستمر أمام الدائرة الأخرى الى احيلت اليها فان اجراءات نظر المنازعة في مرحلتها تعتبر متممة ومتكاملة في درجة واحدة من درجات التقاضي .

ومن حيث انه متى كان الأمر كذلك فلن القرار الصادر من دائرة فحص الطعون بأحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لا يمنع من اشترت في اصداره من المستشارين من الاشتراك في تشكيل دائرة المحكمة الادارية العليا التي تصدر الحكم فيه وهذا ما نص عليه المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة سالفه الذكر التي اجازت ان يكون من بين اعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من اعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة واذ كانت لتقاعده في تفسير النصوص القانونية ان المطلق يؤخذ على اطلاعه ما لم يوجد ما يقيده لذلك فان عبارة من اشترك في اعضاء دائرة فحص الطعون باعتبارها قد جاءت عامة ومطلقة فانها تشمل كل اعضاء هذه الدائرة بها فيهم رئيسها الذي هو في الاصل اقدم عضو فيها استعنت اليه رئاستها وعلى ذلك فلا وجه لما بثره الدعي من قصر هذا الحكم على حالة بعض اعضاء دائرة فحص الطعون دون غالبيتهم او على الاعضاء فقط دون الرئيس فهو ما لا يؤدي اليه سياق النص ولا تسنده علته ولا قواعد التفسير وبالتالي يكون الطعن فيه بدعوى البطلان غير جائز القبول ..

الفسرر المأئر
الطمن فى الأحكام
(دائرة فحص الطمون)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

القبلى اعادة النظر — دائرة فحص الطمون هى محكمة ذات ولاية قضائية — يترتب على ذلك اختصافها بالنظر فى الطمن فى حكمها بالقبلى اعادة النظر — لا تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر هذا الطمن .

ملخص الحكم :

ان دائرة فحص الطمون هى محكمة ذات ولاية قضائية تحفظ عن ولاية المحكمة الإدارية العليا وتشكل على نحو يفاير تشكيلها وتصدر احكامها على استقلال طبقا لقواعد نص عليها القانون وهى بهذه المثابة محكمة ذات كيان بذاته ومن ثم تكون دائرة فحص الطمون هذه وقد اصدرت حكمها فى الطمنين رقمى ١٢٥٩ لسنة ١٠ القضائية و ١٥٩٦ لسنة ١٠ القضائية اللتس فيها هى المختصة بنظر اللتباس المرفوع عنها . وهو ما يقتضى الحكم بعدم اختصاف المحكمة بنظر الدعوى واحالتها الى دائرة فحص الطمون المختصة .

(طمن ٦٣٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

لم يلائن المأرر بالطمن فى الحكم الصادر من دائرة فحص الطمون بذى طريق فى طرق الطمن .

ملخص الحكم :

انه طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع أضافات مفوض الدولة وفوى الشك أن رأى رئيس الدائرة وجها لذلك « وتبين المحكمة فى المحضر بليجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ولا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن » .

وبناد هذا النص أن المشرع لم ياذن بالطعن فى الحكم الصادر من دائرة فحص الطعون بأى طريق من طرق الطعن بحيث يتعذر التمسك بكل أوجه البطلان التى تعيب الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم الإدارية أو المحاكم التلخيصية التى تجيز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ١٥٠٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢١)

الفرع الحادى عشر

مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

قبول الحكم المانع من الطعن فيه — الأهلية اللازمة لذلك هي
أهلية التصرف .

ملخص الحكم :

ان الرضاء بالحكم مؤداة النزول عن الطعن فيه . وقد يؤدى ذلك
الى النزول عن حقوق ثابتة . أو حقوق مدعى بها (احتيالية) . ومن ثم
فان الأهلية اللازمة فيقبل الحكم هي أهلية التصرف فى الحق ذاته
موضوع المنازعة .

(طعن ٩٣١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

صدور الحكم من المحكمة العليا — صدور حكم آخر مخالف من المحكمة
الأننى فى ذات النزاع — وجوب تنفيذ حكم المحكمة العليا وحده ، ولو لم
يثر لملها صدور الحكم الآخر .

ملخص الحكم :

ان حكم المحكمة العليا يجب ان يطو على حكم المحكمة الأدنى . ما دام
كلاهما قد صدر فى عين موضوع النزاع ، حتى ولو لم يثر امام المحكمة
العليا صدور مثل هذا الحكم . بل يجب ان ينفذ حكم المحكمة العليا وحده .

(طعن ١٢٧١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

كفالة - الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ - تنظيمها أحوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - نصها على وجوب ايداع كفالة عند تقديم الطعن من ذوى الشأن ، وعلى مصادرة هذه الكفالة فى حالة صدور حكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن - اذا كان الطاعن هو الحكومة او كان شخصا تقرر اغفاله من الرسوم ، وقضت دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، فإنه لا يجوز مطالبة ايها بالكفالة .

الخصم الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة ١٥ منه على انه " يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى او المحاكم الإدارية او المحاكم التأديبية ... " . ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودعو خزانة المحكمة كفالة قيمتها عشرة جنيهات اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإدارى او المحكمة التأديبية العليا او خمسة جنيهات اذا كان الحكم صادرا من احدى المحاكم الإدارية او التأديبية وينفى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ... " وفى الحالات التى يستصدر الطاعن فيها قرارا من مفوض الدولة باغفائه من رسوم الطعن وكذلك فى الطعون التى ترفع من المحكمة - جرى علم كتاب المحكمة الإدارية العليا فى حالة صدور حكم دائرة فحص الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة ، على مطالبة الطاعن بالكفالة : وقد رأى الجهاز المركزى للحسابات ان هذه المطالبة غير جائزة وان الكفالة لا تستحق فى تلك الحالات فاستطلع مجلس الدولة رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية فى هذا الشأن ، حيث ائتمت بانه اذا صدر الحكم برفض الطعن ومصادرة الكفالة فإنه يتمين تنفيذ هذا الحكم بتقيد الكفالة طلبا على الطاعن سواء فى ذلك

ان يكون الطعن مقلبا من الحكومة او من شخص معنى من الرسوم القضائية .
ومن ثم طلب الجهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان قانون المرافعات ينص فى المادة ٢٥١ منه على انه
« يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التى تقدم اليها صحيفة الطعن
على سبيل الكفالة ببلغ خمسة وعشرين جنيها . . . ويعفى عن اداء الكفالة
من يعنى من اداء الرسوم » وهذا الحكم بالاعفاء كان مقررا من قبل بنص
المادة (٨) من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ثم نص القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨
باصدار قانون المرافعات فى مادته الأولى على إلغاء الباب الأول من
القانون سالف الذكر وهو الذى يشتمل على نص المادة (٨) المشار اليها
وازاء هذا الحكم غائه يتمين تحديد من يعفون من الرسوم القضائية
المفروضة على الطعون التى تقدم أمام المحكمة الادارية العليا توصلا الى
تحديد من يعفون من ايداع الكفالة المقررة على هذه الطعون .

ومن حيث ان القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم مجلس
الدولة ينص فى مادته الثالثة على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها
فى هذا القانون وتطبق احكام قانون المرافعات . . فيها لم يرد فيه
نص . . . » كما ينص فى مادته الرابعة على ان « تسرى القواعد المنطقة
بتحديد الرسوم المعمول بها . . الى ان يصدر القانون الخاص بالرسوم » .
وكذلك ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن
الرسوم أمام مجلس الدولة فى مادته الثالثة على ان تطبق الاحكام
المنطقة بالرسوم القضائية فى المواد المدنية بالنسبة لما يرفع من دعاوى
الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة او فى هذا القرار .
او يتخذ من اجراءات وذلك فيها لم يرد بشأنه نص خاص فى لائحة

ولما كانت الرسوم القضائية فى المواد المدنية منظمة بالقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فمن ثم يكون المراد فى تعيين الرسوم الخاصة
بالدعاوى والطعون الادارية ووجه الاعفاء منها : وبالتالى لوجه الاعفاء من

الكفالة ، الى المرسوم الخاص بتعريف الرسوم والاجراءات المتعلقة بها امام محكمة القضاء الادارى الصادر فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ والى القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٦ . وفيما عدا ذلك الى احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ واحكام قانون المرافعات .

ومن حيث ان المرسوم الصادر فى ١٤ من اغسطس سنة ١٩٤٦ المشار اليه ينص فى مادته التاسعة على ان « يعفى من الرسوم كلها او بعضها من يثبت عجزه عن دفعها بشرط ان تكون الدعوى محتلة الكسب » وقد وكل قانون مجلس الدولة فى المادة ٢٠ منه الى مفوض الدولة ان يفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

وينص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فى المادة ٥٠ منه على انه «لا تستحق رسوم على الدعوى التى ترفعها الحكومة .. » وهذا النص محمول به فى مجلس الدولة باعتباره من الاحكام المتعلقة بالرسوم القضائية التى لم يرد بشأنها نص خاص فى المرسوم او فى القرار سالف الذكر .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان الحكومة تعفى من الرسوم المقررة على الطعون التى ترفع امام المحكمة الادارية العليا . وكذلك يعفى منها من يقرر مفوض الدولة اعفائه لثبوت عجزه عن دفعها وبشرط ان يكون طعنه محمل الكسب . وتبعا لذلك يعفى كلاهما من اداء الكفالة اعمالا لنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات . . وفصلا عن ذلك فان اشتراط الكفالة عن الطعن مقصود به حل المحكوم ضده على التروى بل ان يفيم طعنه . فلا يقيته على غير اساس او على اساس وافية . ولا يقدم عليه لمجرد اطالة امد النزاع ، ويساعد من الكيد لخصمه واللدن فى مخاصمته . وتلك جميعها اعتبارات تنتفى اذا كان الطعن مقاما من الحكومة .

اذ باعتبارها القوامة على المصالح العام لتتزه عن ان ترفع طعنا لغير وجه المصلحة العامة او لغير قصد سيادة القانون وكذلك تنتفى تلك الاعتبارات اذا كان الطاعن قد تقرر اعفائه من الرسوم القضائية . باعتبار ان رغبته فى الطعن قد عرضت من قبل على هيئة قضائية . فاستبانت

(م - ٤٤ - ج ١٥)

جديتها وتدرت ان طعنه محنل الكسب : ومن ثم فانه فى الحالين يستط
الباعث الذى حدا بالمشرع الى تقرير الكفالة . ويستتبع ذلك اعتبار
الاعفاء من الكفالة .

ومن حيث ان صدور الحكم من دائرة فحص الطعون برفض الطعن
ومصادرة الكفالة . يجد له محلا فى شقته الحاص بالمصادرة . اذا كان فيه
كفالة استحتقت على الطاعن . اما اذا لم يكن فيه كفالة مودعة . نتيجة كون
الطاعن بمعنيا منها فان المحكمة لا يمكن ان تكون قد رمت بدكيا الى خلق
كفالة لا وجود لها قانونا تحيل بها الطاعن على خلاف الوانغ والقانون .
وانما ينحصر مرمى الحكم فى مصادرة الكفالة ان كانت مستحقة قانونا
على اساس من النصوص التى تحدد الكفالة وتوضح احوال ادائها
وحالات الاعفاء منها ، فاذا وجدت الكفالة : تعين مصادرتها ، اما اذا لم
توجد بان كان الطاعن غير ملتزم بها . فانه لا يكون فى الامكان مصادرتها .
ولا يسوغ خلقها لقم هذه المصادرة .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى انه اذا قضت دائره فحص
الطعون برفض الطعن ومصادرة الكفالة . وكان الطاعن هو الحكومة او كان
شخصا تقرر اعفاؤه من الرسوم . فانه : يجوز مطالبة ايها بالشالة .

١ ملف ٩/٥/٦٨ — جلسة ١٨/٢/١٩٧١

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

كفالة — الطعن امام المحكمة الادارية العليا — المادة ١٥ من قانون
محلى الدولة الصادر بالفاون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ — تنظيمها احوال الطعن
امام المحكمة الادارية العليا — نصها على وجوب ابداع كفالة عند تقديم
الطعن من لوى الشان ، وعلى مصادرة هذه الكفالة فى حالة صدور حكم
من دائرة فحص الطعون برفض الطعن — عدم تقرير المشرع مصادرة الكفالة
وعدم ترخيصه فى ذلك فى لية حالة اخرى — وجوب صرف الكفالة الى
الطاعن اذا احيل الطعن من دائرة فحص الطعون الى المحكمة الادارية العليا ،
دون انتظار لصدور الحكم فى الطعن .

ملخص الفتوى :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٥ منه على انه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم التمييزية . » ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن ان يودعوا خزائن المجلس كفاية قيمتها عشرة جنيهات اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة القضاء الإداري أو المحكمة التمييزية العليا أو خمسة جنيهات اذا كان الحكم صادرا من إحدى المحاكم الإدارية أو المحاكم التمييزية وتبقى دائرة المحسوس الطعون بمصادرتها في حالة الحكم برفض الطعن . « . وقد جرى قلم الكتاب على رد الكفالة في الطاعن في حالة ما اذا قررت دائرة المحسوس الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا دون انتظار لصدور الحكم فيه ورأى الجهاز المركزي للحسابات انه يتعين ارجاء صرف الكفالة الى صاحبها حتى يحكم نهائيا في الطعن وذلك لاحتمال ان يصدر الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه مما يجب معه مصادرة الكفالة . وقد استطلع المجلس رأى ادارة الفتوى لرئاسة الجمهورية في هذا الشأن فرات ان مسلك قلم الكتاب مطابق للقانون . ومن ثم طلب ان جهاز عرض الموضوع على الجمعية العمومية .

ومن حيث ان المشرع نظم في نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر احوال الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا وقرر وجوب ايداع كفاية عند تقديم الطعن من ذوى الشأن . كما نص على مصادرة هذه الكفالة في حالة واحدة محددة . هي حالة صدور حكم من دائرة المحسوس الطعون برفض الطعن . ولم يقرر المشرع مصادرة الكفالة ولم يرفض في ذلك في أية حالة أخرى : كحالة صدور الحكم من المحكمة الإدارية العليا بعد إحالة الطعن اليها بعدم قبوله أو بعدم جواز نظره أو برفضه . ومن ثم يتعين القول بأن الكفالة انما يجوز بمصادرتها في تلك الحالة المحددة . فاذا لم تتحقق هذه الحالة بأن قررت دائرة المحسوس الطعون إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا فانه لا يجوز مصادرة

الكفالة بعد ذلك ، وتصبح هذه الاحالة سببا لاحقية الطاعن في استرداد كفالته وبالتالي لا يجوز ارجاء صرفها اليه انتظارا لصدور حكم المحكمة الادارية العليا ، طالما ان المشرع لم يوجب على هذه المحكمة ولم يرخص لها في مصادرة الكفالة اذا قضت بعدم قبول الطعن او برفضه .

ومن حيث انه مما يؤيد النتيجة المتقدمة ان ايداع كفالة عند الطعن مقصود به ضمان جدية الطعن والاقلال من الطعون التي لا تستند الى اساس معقول . حتى يتروى المحكوم ضده قبل الطعن في الحكم فلا ييلدر اليه دون ان يكون له وجه . وليس من شئ في انه حين تقرر دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا فانما تقرر ذلك لان الطعن جدير بالمعرض عليها لما ثمة مرجح القبول او لان الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره (وذلك حسبما نفص عليه المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة) . وذلك معناه ان الطعن يقوم على اساس وتسنده اعتبارات معقولة تحتل الأخذ بها . ولم يكن وليد رغبة مجردة في اطالة ابد النزاع او نتيجة لدنى الخصومة لا يستلذه اعتبار جدى . وحسب الطاعن ان تشاركته دائرة فحص الطعون رايه وقدرت ان وجهة نظره محتلة القبول . فلا يمكن بعد ذلك القول بان الطعن كان غير جدى وانه يتعين ان تصادر الكفالة اذا لم تأخذ به المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بنص المادة ٢٧ من قانون المرافعات الذى ينص على انه « اذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن او برفضه او بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادرة الكفالة كلها او بعضها .. » وانه يتعين اتباع حكم هذا النص في حالة صدور الحكم من المحكمة الادارية العليا بعدم قبول الطعن او رفضه او بعدم جواز نظره : استنادا الى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التى تنص على ان « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق احكام قانون المرافعات .. فيها لم يرد فيه نص » - لا وجه لذلك كله . اذ ان مناط تطبيق احكام قانون

المرافعات أمام القضاء الإداري إلا يوجد نص في قانون مجلس الدولة بحكم الموضوع المعروض ، وفي الحالة الماثلة يوجد نص المادة ١٥ في قانون مجلس الدولة الذي تضمن تنظيمها كليا للكتابة ، وأوجب على دائرة فحص الطعون مصادرتها إذا حكمت برفض الطعن ، ولم يوجب ذلك على المحكمة الإدارية العليا ولم يجزه لها إذا قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إليها ، مما يفيد بغير شك أن المشرع رغب عن مصادرة الكتابة في غير الحالة التي حددها ، وليس من قبيل التفسير السليم للقانون أن يقال أن قانون مجلس الدولة اقتصر على تنظيم مصادرة الكتابة أمام دائرة فحص الطعون ، وأغفل هذا التنظيم أمام المحكمة الإدارية العليا . مما يتعين معه الرجوع في هذه الحالة الأخيرة إلى أحكام قانون المرافعات . وإنما الصحيح أن المشرع نظم الكتابة عند الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وحدد الحالة التي يتعين فيها مصادرتها وأنه إزاء هذا التنظيم الخاص . لا يوجد محل لتطبيق أحكام قانون المرافعات .. وذلك فضلا عن أن نظام الطعن بالنقض لا يخضع لنظام فحص الطعون بمعرفة دائرة خاصة قبل إحالته إلى المحكمة وذلك بعد صدور قانون المرافعات الجديد على خلاف النظام الذي يقره قانون مجلس الدولة .

وإذا كان قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ضمن في الباب الأول منه نص المادة ١٠ الذي يوجب على دائرة فحص الطعون أن تصدر الكتابة في حالة الحكم برفض الطعن ، كما تضمن أيضا نص المادة ٢٥ الذي يوجب على محكمة النقض مصادرة الكتابة إذا حكمت بعدم قبول الطعن أو برفضه — إذا كان ذلك . فإنه يلاحظ أن هذا القانون صدر هو وقانون مجلس الدولة في تاريخ واحد (٢١ من مبرابر سنة ١٩٥٩) ورغم ذلك غاير المشرع بينهما في حالات مصادرة الكتابة . فبينما قرر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مصادرة الكتابة في حالة الحكم برفض الطعن سواء من دائرة فحص الطعون أو من محكمة النقض ، قصر القانون رقم ٥٥

لسنة ١٩٥٩ ، مصادرتها على حيلة الحكم برفض الطعن من دائرة فحص الطعون . فهي إذن مغايرة بقصودة ، لا يستقيم معها القول بأن المشرع وهو يصدر قانونين في يوم واحد أراد أن يقصر تنظيم الكفالة في قانون مجلس النوبة على احدي حالتين . نأركا الحالة الأخرى للناتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ينظمها بحكم الإحالة الواردة في نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . أي أنه تعمد أن يترك فراغا في قانون لتستعمل فيه أحكام قانون آخر صدر معه في التاريخ ذاته والذي لا شك فيه أن ذلك الاختلاف في الحكم وظروفه كما تقدم . اختلاف مقصود يعمى النزاهة والوقوف عنده .

كما يلاحظ أيضا أن الباب الأول من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وهو المنضم لنص المادتين ١٠ و ٢٥ سالفى الفكر . قد ألفى برمته . وذلك بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات . وأصبح النظام القائم أمام محكمة النقض لا يشتمل على مرحلة فحص الطعون .

ومن حيث أنه بالإضافة إلى ما تقدم فإن الثابت أنه منذ إبيح بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لذوى الشأن أن يطعنوا أمام المحكمة الإدارية العليا « مع ايداع كفالة » لم تصدر هذه المحكمة حكما واحدا بمصادرة الكفالة كلها أو جزء منها . وذلك استقرار لا يجوز معه القول بوجود احتمال أن تحكم عمده المحكمة بالمصادرة في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . وبالتالي لا يقوم محل لارجاء صرف الكفالة إلى الطاعن انتظارا لصدور الحكم .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى أنه إذا أحيل الطعن من دائرة فحص الطعون إلى المحكمة الإدارية العليا . تعين صرف الكفالة إلى الطاعن دون انتظار لصدور الحكم في الطعن .

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا في حكم صادر من المحكمة التأديبية —
فيما حاله من احوال الطعن بهذا الحكم تستوجب الفاءه — ابقاء المركز القانوني
للطاعن في شأن الجزاء التأديبي الذي صدر به الحكم مطلقا الى ان يفصل
في الطعن — ويرى القانون رقم ٤٦ بقدر مباشر على حاله فيما تضمنه من
الفاء جزاء خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب والدرجة .

ملخص الحكم :

مضى بان للمحكمة ان معاقبة الطاعن بحكم المحكمة التأديبية المطعون
فيه بخفض درجته الى الدرجة السادسة وخفض مرتبه الى اول مربوط
عذه الدرجة يعتبر غلوا مبناه عدم الملازمة الظاهرة بين خطورة الذنب ونوع
الجزاء . فانه على هذا الوضع وقد تلم بالحكم المطعون فيه حالة من
احوال الطعن اجم هذه المحكمة تستوجب الفاءه . والحكم على الطاعن
بالجزاء المناسب لما ثبت وقوعه منه من مخالفات فان مركزه القانوني في
شأن هذا الجزاء يظل مطلقا الى ان يفصل في الطعن الراهن بصدر
هذا الحكم . ومن ثم فان احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما
تضمنه من الفاء جزاءات خفض المرتب وخفض الدرجة وخفض المرتب
والدرجة تسرى على حالته باثر مباشر بحيث لا يجوز توقيع احد هذه
الجزاءات عليه .

(طعن ٧٦٢ لسنة ٩ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٦٥ :

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

الزام أد التقدير للحكومة بنصف الرسم الثابت المفروض على الطعن —
مخالفة للقانون — أسس ذلك : حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ المتعلق بالرسوم القضائية التي تنص على أنه لا تستحق رسوم
على الدعاوى التي ترفعها الحكومة — قضاء المحكمة الإدارية العليا في هذا
الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يقتصر اثره على عناصر المصاريف
المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التي لا وجود لها قانونا تبعا
لعدم استحقاقها أصلا .

ملخص الحكم :

ومن ناحية أخرى فقد انطوى أمر تدبير المصروفات التي ملزم بها الجهة
الإدارية سالفة الذكر على مخالفة أخرى للقانون حين لزمها بنصف الرسم
الثابت المقرر عن الطعن . ذلك ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١٩
لسنة ١٩٥٩ بشأن الرسوم أمام مجلس الدولة قضى في المادة (٢) على
أن يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنبيها على الدعاوى التي ترفع من ذوي
الشان أمام المحكمة الإدارية العليا ونص في المادة (٣) على أن تطبق الأحكام
المنظمة بالرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية بالنسبة لما ترفع
من دعاوى أو يتخذ من إجراءات وذلك فيما له يرد بشأنه نص خاص في
هذا القرار أو في لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة والصادر بها
مرسوم في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ولما كانت الرسوم القضائية
في المواد المدنية ينظمها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الذي يرجع إليه فيما له
يرد بشأنه نص خاص في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٩/٥١٩ والمرسوم
الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ فإن مقتضى ذلك وجوب اعمال
حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ١٩٤٤/٩٠ المشار إليه التي تنص على
أنه لا تستحق رسوم على الدعاوى التي ترفعها الحكومة فلذا حكم في

الدعوى بالزام الخصم بالمصاريف استتحت الرسوم الواجبه ومؤدى
ذلك الا تستحق اية رسوم على الدعوى والطلعون التى ترفعها الحكومة
وبالتالى لا يصح الزامها بنصف الرسم الثابت عن الطعن المقام عنها تحت
رغم ١٣٠٦ لسنة ٢٦ القضائية لأن قضاء المحكمة الادارية العليا فى
هذا الطعن بالزام الحكومة بنصف المصروفات يثمر اثره على عناصر
المصاريف المستحقة قانونا ولا يشمل الرسوم القضائية التى لا وجود لها
تبعا لعدم استحقاقها اصلا .

(طعن ٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

تصويبات

كلمة الى اقاريء

ناسف لهذه الاخطاء المطبعية

والكمال لله سبحانه وتعالى ...

الخطا	الصفحة / السطر	الصواب
كويها	٢٢/٨	كونها
صريحة	٢٢/٩	صريحة
واستحقته	١٦/١٢	واستحقته
السرية	١٠/١٥	السرية
التمويض	٣/٢٦	التعرض
الفقرة	٧/٤٥	الفقرة
انتقضاء	٧/٥٤	انتقضاء
المطون	١١/٦٤	المطون
شذن	٢٢/٧٤	شأن
يعتبر	١٨/٩٧	يعتبر
المؤرد	٩/١٠٨	المؤرخ
الرار	٥/١١٨	القرار
ومد وياته	١٨/١٢٦	ويحتويه
الرار	٢٢/١٤١	القرار
الكتوف	٢٦/١٤٢	الكتوف
يققدم	١٨/١٥١	يقدم
القضا	١٦/١٧١	القضاء
بكتاتها	١٠/١٧٥	بكتابها
نب	٤/١٧٦	عند
ونه	٥/١٨٥	وانه
لى	٢١/١٩٨	الى
الثالث	٧/٢٠٧	الثابت
الحكب	٤/٢١٠	الحكم
الذون	٨/٢١٦	القانون
ومهم	١٩/٢٢١	ومهم
الإلادارية	١٦/٢٢٢	الإدارية
ونكلا	٨/٢٢٨	ونكلا
المحدر	١١/٢٤٠	المصدر

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
المزمة	١٠/٢٩٨	الملزمة
الوظائف	٢٠/٢١٢	الوظائف
يصلن	١٢/٢١٥	يشلن
الملحكة	٨/٢٢١	المحكة
نيل	١٧/٢٢٦	فيه
نكثايا	١٢/٢٢١	نهثيا
حجية	٢٤/٢٢٤	حجية
اعما	٥/٢٤٢	اعمالا
الهند	١٠/٢٦١	الهيئة
المنطة	١/٢٧١	المنطقة
لنية	١٢/٢٧٦	لغنية
القتل	٧/٢٨٥	النقل
عين	٩/٤٢٧	غير
سين	٢٧/٤٢٧	سيم
سالف	٩/٤٥٢	سالف
ينظر	٢/٤٤٦	بنظر
يثينه	٢٠/٥٢١	يشيره
واجتلت	١٩/٥٤٢	واجبت
لتولهما	٢١/٦٥١	لأولهما
مصحكة	٢٦/٦٦٧	محكة
لا رنع	٩/٦٧٧	لرنع
ينه	٢٠/٦٨١	ينهى
بذى	٢٢/٦٨٤	بذى

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ١٩٨٧/٢٤٩٢

دار التوفيق النموذجية

للطباعة والجمعيات

العدد ٣٠ مائة الموصل

بجريدة جامع الرضا

فهرس تفصلى

(الجزء الخامس عشر)

دعوى (*)

الموضوع الصفحة

٧	الفصل الثانى — دعوى الالفاء :
٧	الفرع الاول — تكيف دعوى الالفاء وطبيعتها .
٢٢	الفرع الثانى — قبول دعوى الالفاء .
	الفرع الثالث — الاجراءات السابقة على رفع الدعوى
٢١	(التنظيم الوجوبى) .
١٠٢	الفرع الرابع — ميعاد الستين يوما .
١٠٢	لولا — بدء ميعاد الستين يوما (النشر والاعلان) .
١٢٠	ثانيا — العلم اليقينى .
١٤٧	ثالثا : حساب الميعاد .
١٧٧	رابعا — وقف الميعاد وقطعه .
١٩٠	خامسا — مسائل متنوعة .
٢١٥	الفرع الخامس — الحكم فى دعوى الالفاء .
٢١٥	لولا — حجية حكم الالفاء .
٢٢٨	ثانيا — تنفيذ حكم الالفاء .
٣٠٣	الفرع السادس — نطلب وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب .

٢٦٥ الفصل الثالث — دعوى التسوية .

٣٦٥ أولا — معيار التمييز بين دعاوى الإلغاء ودعاوى التسوية .

ثانيا — دعوى التسوية لا تخضع للبعد الذي تخضع له

٣٧٠ دعوى الإلغاء .

٣٧١ ثالثا — المنازعات المتعلقة بالرواتب لا تتقيد بيمعاد الستين يوما

٣٧٤ رابعا — حالات من دعوى التسوية .

٣٧٤ (أ) تحديد الإقضية .

٣٨٠ (ب) الوضع على وظيفة .

٣٨١ (ج) حساب مدد الخدمة السابقة .

(د) النقل من المكلفة الشاملة الى احدى الفئات التي

٣٨٤ قسم اليها اعتماد المكلفات والإجور الشاملة .

٣٨٥ (هـ) دعاوى ضبط الاحتياط .

٣٨٦ (و) الاحقية في مكانة .

٣٨٨ (ز) اعتزال الخدمة .

٣٨٩ (جـ) تسوية معاش .

٣٩٢ (ط) الاحالة على المعاش .

٤٠١ الفصل الرابع — دعوى تهينة الخليل .

٤٠٦ الفصل الخامس — الطعن في الاحكام الادارية .

٤٠٦ الفرع الاول — وضع المحكمة الادارية الطيا وطبيعتها .

٤٢٠ الفرع الثاني — اختصاص المحكمة الادارية الطيا .

٤٦١ الفرع الثالث — بيمعاد الطن واجراءاته واحكامه بصفة عامة

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث — ميماد الطعن واجراءاته واحكامه بصفة عامة	٤٦١
أولا — الميماد .	٤٦١
ثانيا — الصفة .	٤٩٩
ثالثا — المصلحة .	٥١٧
رابعا — التقرير بالطعن .	٥٢٢
الفرع الرابع — طعن الخصم الثالث والخارج عن الخصومة .	٥٥٧
الفرع الخامس — طعون هيئة مفوضى الدولة .	٥٦٨
الفرع السادس — الطعن في الاحكام الصادرة قبيل	
الفصل في الموضوع .	٥٩٠
الفرع السابع — ملطلة المحكمة الادارية العليا في	
نظر الطعون المعروضة عليها .	٦٠٩
الفرع الثامن — التماس اعادة النظر .	٦٦٢
الفرع التاسع — دعوى البطلان الاصلية .	٦٧٥
الفرع العاشر — الطعن في احكام دائرة محص الطعون .	٦٨٤
الفرع الحادى عشر — مسائل متنوعة .	٦٨٦

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفتحي - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » ،

٣ - المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » ،

٤ - المدونة المالية في قوانين اسبة العمل .

٥ - مخونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .

٧ - ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .

٨ - ملحق المخونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والنفقة : (١١ مجلدا - ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والنفقة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي بالدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث الطبية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء - ٢ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ - الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء - ألفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والطبية ... الخ . بالنسبة لكافة لوجه نشاطات الدولة والأمراء .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة بموضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والمراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٢ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .

ويتضمن عرضا لاجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والعواطف : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

ويتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبيا موضوعيا وأجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتراءات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ - التعليل على قانون المسطرة الجنائية المغربي : (ثلاثة اجزاء) .

ويتضمن شرحا وانبا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالتوانين العربية بالاضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - الموسوعة الذهبية لقواعد القانونية : التى اقترنها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

١٧ - الموسوعة الادارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكة الادارية العليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (حوالى ٢٤ جزء) .



